
١٩٧٣
١٩٨٢
١٩٩٠
الخيار
الأخير
١٩٩١ - ١٩٧
١٩٧٩



الخيار الاخير

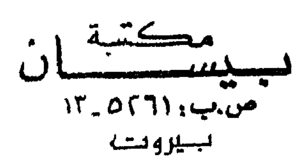
١٩٦٧ - ١٩٩١

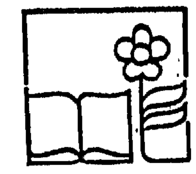


الخيار الأخير

١٩٦٧ - ١٩٩١

دايفيد كيمحي





● الخيار الأخير لدايفيد كيمحي
● طبعة أولى 1992 حقوق الطبع محفوظة
● الناشر: مكتبة بيسان
ص.ب: ١٣/٥٢٦١
هاتف ٨٠٢٣٨٩
٨٦٥١٢٦

مقدمة الناشر

لا نكون كشَفْنا سرًّا عندما نقول إنَّ نَشْر «مذكرات كيمحي»، يوفِّـر للقارىء العـربي فرصةَ التعرُّف إلى العدوّ في نظرته إلى الأحداث وتحليله لها، ليكون، بالتالي، قادراً على أن يُعِدَّ العدَّة لمواجهته بالطرق التي تصيبه في الصميم. فقد وَلّى العهـدُ الذي كـان يتبجَّح فيه زعماء إسرائيل بالقول «إنَّ العرب لا يقرأون»[1].

تُظهر هذه المذكرات النظرة الإسرائيلية إلى الأحداث منذ 1967 وحتى العام 1991. كمـا تُبرز المـراوغة الإسـرائيلية في تـزييف الحقيقة، وحـرص الإسرائيليـين المصـطنع، الكاذب والوقـح، على القيم الإنسانيـة والروح البشـرية، فهم إذ يقتلون النسـاء والأطفال ويهدمون البيوت ويشرِّدون أصحابها، يقفون، بعدها، بكل صفـاقة، على أبـواب الأمم، يأسفون للضحايا البريئة، معلنين أنه لو لم يتشبث هؤلاء بالبقاء قرب «المخربين» (؟) لمـا لاقـوا هذا المصيـر. وإذ يعتبرون وقـوفهم في وجه الإنكليـز وعمليـاتهم ضـدَّهم بـطولـةً ووطنيةً تستحقّان التبجيل والتسجيل، يرون أن انتفاضـة شعبنا الفلسطيني ضدهم لاسترداد أرضه وحقه، تمرُّد وعصيان، وخروج على القانون، يستأهل بسببها أقسى العقوبات أدناها النفي، وأقصاها القتل، وما بينهما التعذيب والتشويه . . .

وقـد حاول «كيمحي» أن يصـوِّر دولة العـدوِّ وكـأنَّهـا كبشُ فـداءٍ في مـطابـخ الأمم السياسية، وأن قدرها أن تصرف عنها هذه الكأس بكل ما أُوتيت من قـوة وسائـل. . معلناً

---

(1) ورد ذلك على لسان موشي دايان ردًّا على أحد أسئلة الصحافيين بعد نشر مذكراته.

أخيـراً أن خيارهم الأخيـر هو «السلام»[2] . . . لكنه السـلام الذي يـريدونـه هم مبنيًا على الجثث والضحايا .

فهلَّا نتعظ من هذه الأمثولات ، وندرك أن ما قام بـالمراوغـة والاحتيال على القـانون الدولي وسحق حقوق الشعوب ، لا يُهادَن ولا يُساوَم . . . وندرك أخيـراً أنه علينـا أن نتخذ خيارنا ، نحن ، في إقامة العـدل الذي بـه ننادي ، والحق الـذي إليه نصبـو ، والسلام الـذي يؤدي إلى اعتراف الغير بحق شعبنا كاملًا ناجزاً لا نقصان فيه!

فهلَّا اتّخذنا هذا الخيار .

الناشر

---

(2) السلام الذي طرحه رئيس وزراء العدو متزامناً مع مفاوضات جنيف يقـوم على الاحتفاظ بـالضفة الغـربية وقطاع غزة ، والاحتفاظ بالجولان وإجراء اتفاقيات مشابهة لاتفاق 17 أيار مع لبنان ، أي : السـلام مقابـل السلام دون التنازل عن الأرض .

مقدمة

حين تـوليت منصب مديـر عام وزارة الخـارجية الإسـرائيليـة في تمـوز ١٩٨٠ ، بعد سبع سنوات من اندلاع حرب يوم الغفـران، كان منـاحيم بيغين رئيساً للحكومة فيما كـان اسحق شاميـر يشغل منصب وزيـر الخارجيـة. وفي القاهرة، كان الرئيس السادات الحاكم المـطلق واعتبرتـه معظم دول العـالم، وحتى أولئك الزعماء العرب الذين استنكروا معاهدة السـلام التي عقدهـا مع إسرائيل في العام ١٩٧٩ ، قوة عظمى في تلك الأرض. وفي واشنطن، كانت أغلبيـة ساحقـة لم يسبق لها مثيـل من الناخبين، على وشـك انتخاب رونـالد ريغان، مستقدمة أسماء جديدة وغير مألوفة ـ وفي أغلب الأحيان مشبوهة، في نظر الإسرائيليـين ـ إلى الإدارة، وهزم فريق كارتر الـذي كان أسـاسياً بـالنسبة إلى مفاوضات كامب ديفيد وابرام معاهدة السلام مع مصر، من دون أن يتـرك أي أثر.

أما بالنسبة إلينا، فقد طرح فريق ريغان الجديد علامة استفهام كبيرة في وقت لم نكن نستطيع تحمّل التردد في واشنطن.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تمرّ في ألمع مراحلهـا، إذ أنها تلقت دعماً قوياً قبل شهر، أي في تموز، حين أقـرّت المجموعـة الأوروبية مـوقفها في قرار اتخذته في مؤتمر قمتها في البندقية. إضافة إلى ذلك، كانت منظمـة التحرير قد رسّخت نفسها فعلياً (من دون أن تلقى احتجاجـات من أي فريق) كدولة ضمن دولة في لبنان، بلجوئها إلى مـزيج من الابتـزاز والإرهاب. فقـد احتجزت الحكومة الشرعية في بيروت كفدية وسيطرت على مناطق واسعة من

العاصمة وجنوب لبنان إضافة إلى الشيعة الذين ضايقتهم وإلى الموارنة المسيحيين. كما شنّت هجومات متكررة عبر الحدود، في شمال إسرائيل. وهكذا، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مصدر قلق مستمر للعالم العربي وباتت تشكل تحدياً خطيراً للحياة المسالمة في شمال إسرائيل ولحكومة إسرائيل.

بعد انقضاء عقد على موت الرئيس عبد الناصر، ظهر الشرق الأوسط في صورة جديدة. إذ أصبح العالم العربي ـ كما بدا في ذلك الوقت ـ القوة المالية الأضخم في العالم: فقد وقعت الدول الصناعية الغنية في العالم الغربي، التوّاقة إلى نفط أوبيك، تحت رحمة العرب وسعت للحصول على امتيازات اقتصادية بأي ثمن سياسي ممكن.

وبلغت عائدات نفط دول الخليج العربي وليبيا حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، وبدا أن قوة النفط العربي لم تتوقف عند حدود خاصة عندما ارتفع سعر النفط بسرعة ليبلغ مستويات مرتفعة جداً. وتحدث مسؤولو الأوبيك عن الأسعار الجديدة التي حددت بأربعين دولاراً على الأقل لبرميل النفط الخام الذي بالكاد يكلف إنتاجه ٥٠ سنتاً.

في خريف ذلك العام. برز وجه قاتم للقوة العربية، غالباً ما أخفاه أو حجبه سحر النفط، لأن العالم العربي كان في ذلك الوقت يشهد فترة فوضى واضطراب لم يعرف لها مثيل من قبل. فالعراق اجتاح ايران في هجوم مباغت أمضى فترة طويلة في التحضير له، وبهدف السيطرة على حقول نفط خوزستان الغنية، واستبق المسؤولون العراقيون هذه العملية بتصريحهم أنه سيتم الإطاحة بنظام الخميني في طهران في غضون أيام. لكن العلاقات المحلية العربية هي التي دفعت الثمن السياسي المباشر للاجتياح العراقي لإيران. كما أن سوريا وليبيا والجزائر واليمن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية قاطعت القمة العربية، التي دعت العربية السعودية إلى عقدها في عمان في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠. في حين ظلّت مصر، الدولة العربية الأهم، منبوذة في العالم العربي، فلم تُدعَ إلى المشاركة في القمة. وكان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في فاس خلال شهر ايلول، قد قرر العمل لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة، واضعاً خطة لإعلان الجهاد المقدس، ضد إسرائيل وذلك بغية ضمان بقاء القدس مسلمة في المستقبل.

في هذا الإطار المتميّز بتحالفات ونفوذ عربي متقلّب، كانت علاقاتنا مع جاراتنا، الشعوب العربية المتقلبة، الموضوع الأهم بالنسبة إليّ في هذه المرحلة الأولى من عملي في ميدان السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ على الرغم من أنني خدمت مدة سبع وعشرين سنة، كموظف مدني بعيداً عن الأضواء، في إحد المراكز الأهم والأكثر حساسية، تحت إمرة رئيس الوزراء مباشرة ـ وأردنا تعزيز السلام مع مصر الذي بالكاد بلغ سنته الأولى، مستخدمين إياه كنقطة انطلاق لبلوغ دول عربية أخرى، آملين أن تسير هذه الأخيرة على خطى السادات. وكنا توّاقين لمحو الآثار الناتجة عن ثلاثين سنة من العدواة والحرب.

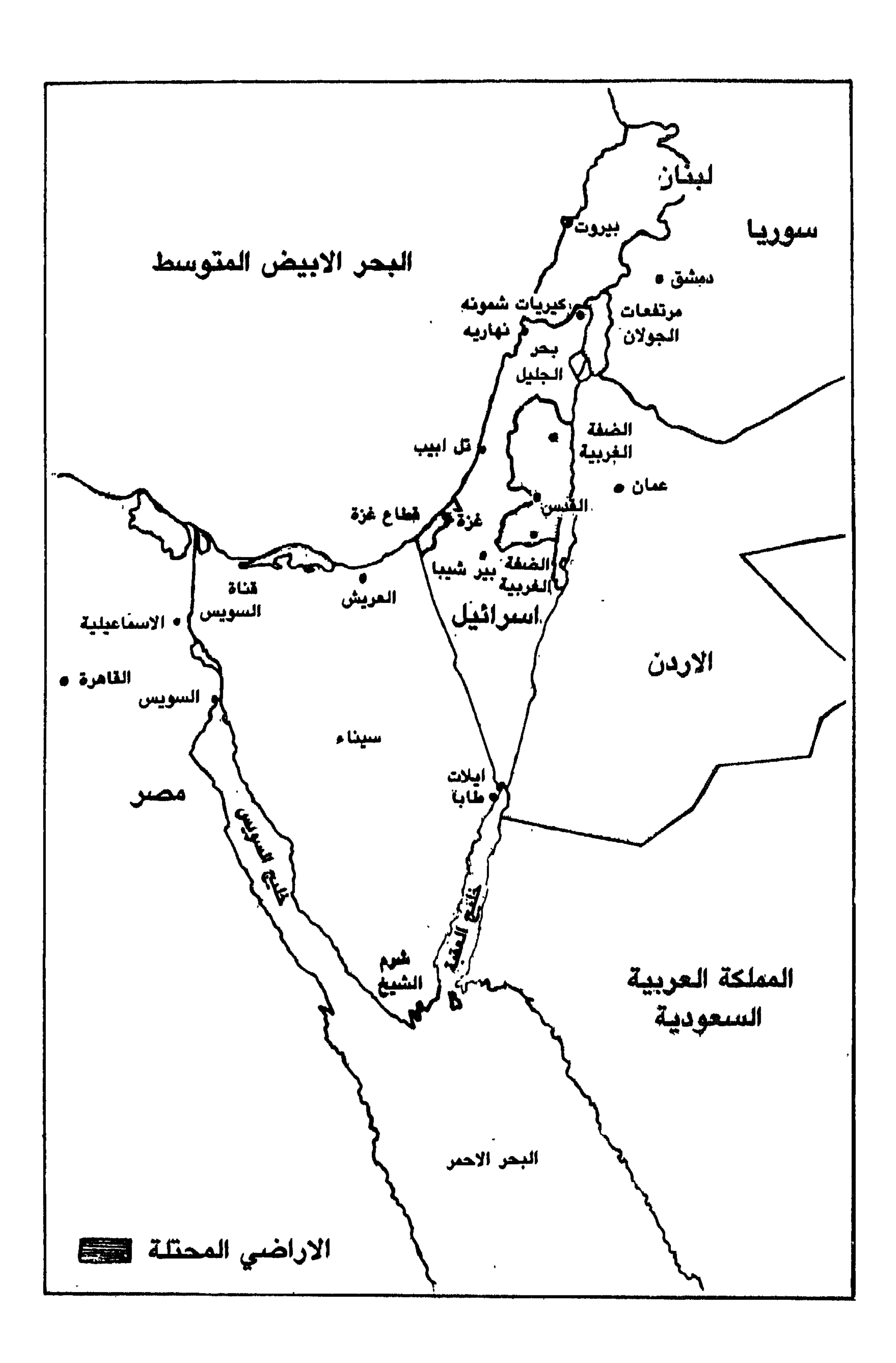
وإذ أعود بالذاكرة إلى تلك الأسابيع الأولى من عملي في وزارة الخارجية في العام ١٩٨٠، أدرك الآن أن معلوماتنا المتعلقة بكل القوى العاملة في رسم الساحة الشرق اوسطية وإعادة رسمها، لم تكن كافية، على الرغم من فهمنا العميق للشرق الأوسط.

وازداد هذا الأمر وضوحاً بالنسبة إليّ، مع كل زيارة قمت بها إلى مصر (ولبنان)، فقد كانت مصر عدوتنا. وخضنا حروباً متتالية ضدها، حتى أنها كانت الهدف الأساسي لأجهزة استخباراتنا، واعتقدنا أننا نعرف كل ما يجب معرفته عنها. ومع ذلك، كشف كل لقاء فيها ـ «أجرينا لقاءات عدة» ـ نواحي جديدة للمجتمع المصري وسياسته. والحقيقة أن تقارير الاستخبارات ترسم عادة صوراً واضحة ومحددة. وهي عادة لا تلتقط بسهولة العناصر المتنوعة المذهلة التي تشكل مجموعة، على الطريقة البيزنطية، مصر الحقيقية.

وهكذا، كان تاريخ الأحداث في الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين الماضية، أكثر تعقيداً مما عرفنا، فانطبع إدراك هذا الأمر في ذهني انطباعاً قوياً خلال الفترة التي تزيد عن الست سنوات، والتي خدمت خلالها كمدير عام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وهذا ما دفعني إلى اتخاذ القرار بوضع هذا الكتاب، بعد تقاعدي من وزارة الخارجية في العام ١٩٨٧.

ديفيد كيمحي آذار ١٩٩١





لبنان
سوريا
بيروت
البحر الابيض المتوسط
دمشق
كيريات شمونه
نهاريه
مرتفعات
الجولان
بحر
الجليل
الضفة
الغربية
تل ابيب
عمان
القدس
قطاع غزة
غزة
الضفة
الغربية
بير شيبا
قناة
السويس
العريش
اسرائيل
الاسماعيلية
الاردن
القاهرة
السويس
سيناء
ايلات
طابا
مصر
خليج السويس
خليج العقبة
شرم
الشيخ
المملكة العربية
السعودية
البحر الاحمر
الاراضي المحتلة



القسم الأول

بريجينيف من حرب ١٩٦٧ إلى حرب ١٩٧٣



- ١ -

حرب بريجينيف

١٩٦٧ - ١٩٧٣

احتجنا إلى الجزء الأكبر من الأعوام العشرين لنفهم فهماً كلياً ما كان يجري في منطقتنا خلال هذين العقدين، ولنضع أحداث العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣ بشكل خاص، في إطارها الفعلي، ولإزالة الطبقات المتراكمة من الخرافات والإعلام المشوَّه، وخيبة الأمل التي تم التسليم بأنها التاريخ الأصلي؛ الأمر الذي ولّد مجموعة من «الحقائق» التقليدية حجبت وقائع تلك السنوات الحقيقية بواسطة استنتاجات مختلفة تتعلق بحروب الأعوام ١٩٦٧، ١٩٧٣ و١٩٨٢ الإسرائيلية - العربية والأحداث التي تسبَّبت باندلاعها.

وقد اشتُبه بحصول هذا النوع من الأمور. لكن البراهين أو الأدلة التي كانت لتشكك بطريقة مقنعة بالشهود الأساسيين الذين أصبحوا مصدر معظم الوقائع التاريخية المسلم بها في تلك الفترة، كانت تنقصنا.

على الرغم من ذلك، توفّرت براهين جديدة سمحت بإعادة تقييم الروايات المألوفة التي تقدّم بها السادات وحسنين هيكل والكتاب والسياسيون الأميركيون والعرب والسوفيات.

كانت النتيجة مذهلة، إذ أن الحاجة إلى هذه المراجعة كانت ضرورية عندما بات واضحاً بأن الخطأ الذي ارتكبناه كلنا، كاد يضاهي، خطورة إساءة تفسير الاستخبارات الإسرائيلية لنوايا السادات عشية حرب يوم الغفران في العام ١٩٧٣، أو سوء تفسير عبد الناصر للخطط الإسرائيلية في العام ١٩٦٧. والحقيقة أننا أخطأنا كلنا في تلك الفترة، في تقدير المدى الذي تلاعب به الزعيم السوفياتي ليونيد

بريجينيف بعبد الناصر في العام ١٩٦٧، وبالسادات في العام ١٩٧٣ (وبهما معاً خلال السنوات الفاصلة) وبالإسرائيليين إلى حد ما.

اعرف أن هذا ادعاء مقلق وسيدعم بوثائق خلال استعراضنا للحرب التي خاضها بريجنيف على مدى ست سنوات ضد إسرائيل، من العام ١٩٦٧ وحتى ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣. ففي ذلك اليوم، شغل منصباً رفيعاً سمح له بالاعتراف بهزيمة وكيله المصري وفشل سياسته منذ العام ١٩٦٧، وبالتخلي عن الخطوات العسكرية واستبدالها بتدابير سياسية بحق إسرائيل. كذلك، برهن، بمساعدة مستشاريه العسكريين، عن فطنته السياسية حين قرر التنازل عن مسؤوليته عن مصر في عهد السادات، إلى الولايات المتحدة من دون أن يدرك الزعماء الأميركيون حق الإدراك ما كان يقوم به. فقد اعتبر بريجينيف أن مصر لم تعد مصدر قوة في لعبة القوى في الشرق الأوسط، بل أصبحت عبئاً عسكرياً ومادياً أثقل كاهل الأميركيين به بكل سرور، وبدت هذه الخطوة ذكية في الظاهر. لكن بريجنيف فشل، على غرارنا، في فهم طريقة تفكير أنور السادات المعقدة.

قد يعتقد أننا لا نحتاج الآن إلى تاريخ آخر لأزمتنا في الشرق الأوسط مأخوذ من كل المصادر المألوفة، بل إن إعادة تقييم المنعطفات الهامة خلال تلك السنوات العشرين. والواقع أننا نحتاج إلى إعادة النظر في شخصية السادات وأعماله، لأنه كان رجلاً عظيماً بكل ما للكلمة من معنى، سواء أعجبتم به أو كرهتموه، ولأنه كان مخلوقاً نادراً أو إنساناً يستطيع إعطاء شكل للتاريخ، حتى لو لم يكن هو الذي رسم ذلك التاريخ. كما أننا نحتاج إلى مراجعة الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في قرار السادات بإكمال المسيرة وحيداً. إذ كتب لهذا القرار بأن يصبح أحد الأحداث الأساسية في التاريخ العربي الحديث وفي رسم مستقبل القضية الفلسطينية.

لكن، بعد أن انتهينا من هذا الكلام، وجدنا في إعادة تقييمنا، أن لا السادات ولا الرئيس السوري الأسد ولا هنري كيسنجر كان الشخصية الرئيسية خلال تلك السنوات الممتدة حتى العام ١٩٧٣، بل بريجنيف وحده.

فقد حرّك بريجينيف السادات والأسد، وكان له تأثير كبير على الأزمات التي برزت من العام ١٩٦٧ وحتى حرب ١٩٧٣. كما أن قراراته ـ والتجهيزات السوفياتية ـ نظمت التعزيزات العسكرية وحدّدت توقيت حرب يوم الغفران. وقد بدا

ذلك واضحاً ومفصلاً في الملاحظات التي دوّنها وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت، محمود رياض، وفي يوميات رئيس الأركان العامة المصري في ذلك العهد، العميد سعد الدين الشاذلي، وفي أبحاث ووثائق العميد البحري محرز الحسيني، رئيس قسم التاريخ البحري المصري، ومن خلال الحوار مع مؤرخين ومسؤولين سابقين روس. وحسب الخطط التي أوحت بها موسكو والتي وضعت في القاهرة ودمشق، كان من المفترض ومن الممكن أن يتحول يوم كيبور - يوم الغفران، ١٩٧٣ - إلى نهار كارثة تامة بالنسبة إلى إسرائيل، لأن رئيسة الوزراء غولدا مائير رفضت، بدعم من الزعماء السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، إعارة انتباهها لمعلومات الموساد، جهاز استخباراتنا الأجنبية، المتعلقة بالاستعدادات الحربية المصرية والسورية ونية هاتين الدولتين بشن حرب على إسرائيل.

بالعودة إلى الوراء، يجب أن نقول إن عدم اقتناعهم بتحذيرات الموساد المتكررة من أن الحرب وشيكة، يبدو أمراً مخزياً. على الرغم من ذلك، فضلت الحكومة الإسرائيلية وعسكريوها في صيف ١٩٧٣ المشؤوم، ، الإصغاء إلى خبير قوات الدفاع الإسرائيلية «لتقييم» الاستخبارات الذي راجع، في عهد رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال إيلي زائير، تحذيرات الموساد. فأتى باستنتاج مطمئن مفاده أن إمكانية وقوع حرب في العام ١٩٧٣ حسب معاييره، ضيئلة، نظراً للظروف، ولأن المصريين عرفوا بأن لا أمل لهم بإحراز النصر في هذه الحرب.

إذن، لم تتوافق تقارير الموساد و«الفكرة» المكونة مسبقاً والقائلة بأن مصر لن تشن حرباً، تعرف من البدء أنها عاجزة عن الانتصار فيها. ولم تتقبل استخبارات إسرائيل العسكرية إمكانية شن مصر حرباً لكسب تحرك سياسي. لذا، تم تجاهل التقارير. نتيجة لذلك، كاد السادات والأسد المدعومين من بريجينف، أن ينجحا. لكن فشلهما فتح السبيل أمام تدخل كيسنجر، الذي هدف إلى تحويل نتائج الحرب بطريقة تؤدي إلى سلام السادات مع إسرائيل، على الرغم من حواجز عدة.

كان ذلك المنعطف الأساسي في شرق أوسط زماننا. لكن، برزت كذلك منعطفات أخرى تمثلت في الفلسطينيين وسقوط الشاه وحرب الخليج وحرب إسرائيل في لبنان. فكان تأثير حرب الست سنوات التي شنها بريجنيف على

إسرائيل وسياسته العدوانية التي اعتمدها في الشرق الأوسط، كان تأثير ذلك أساسيًّا على إسرائيل وجيرانها.

وكان بريجنيف، على الرغم من الخرف والأمراض التي عانى منها خلال السنوات الأخيرة من حكمه، الرجل الأقوى في الاتحاد السوفياتي خلال تلك الفترة، لذا، يجب ألا تقلل من أهميته لأن سمعته شوهت خلال سنوات حكم غورباتشوف لأسباب سياسية داخلية، لأن كان، في السنوات الست الفاصلة بين حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، العنصر الوحيد القوي المعارض لإسرائيل.

وكانت حرب الأيام الستة قد أصبحت بالنسبة إلى الرئيس المصري عبد الناصر كارثة وطنية يجب التغلب عليها، في حين اعتبرها بريجنيف إهانة شخصية يجب أن ينتقم منها. وعاش الشرق الأوسط في ظل هذين الشعورين التوأمين عشرين سنة، إلى أن تخطى السادات وغورباتشوف، كل بطريقته الخاصة، الماضي من أجل مستقبل جديد.

ولدينا الآن براهين تثبت إلى أي مدى أثّر بريجنيف على حرب ١٩٦٧ وسبّب بها، وكيف ارتكب خطأً فظيعاً. ففي ذورة الأزمة، كان بريجنيف واثقاً من أن حلفاءه العرب يوشكون على إحراز نصر سياسي عظيم، إن لم يكن عسكرياً أيضاً. فجهّزت مصر وسوريا للعمل ضد إسرائيل. كذلك الأمر بالنسبة إلى العاهل الأردني حسين. ثم غادر بريجنيف ورئيس وزرائه الكسي كوسيغين ووزير دفاعه القوي، المارشال اندريه غريشكو،موسكو بشكل علني في ٣١ أيار ١٩٦٧، لزيارة الشمال السوفياتي البعيد في إطار جولة مدتها أربعة أيام، تهدف إلى تفقد اسطول بحر القطب الشمالي، بعيداً عن البحر المتوسط المضطرب، وكان بريجنيف أراد بذلك التباهي باطمئنانه من أن ما من حدث مشؤوم قد يحصل.

ما كاد يمر أسبوع على عودة بريجنيف ورفيقيه ـ الرجال الثلاثة الأقوى في الاتحاد السوفياتي ـ إلى موسكو، حتى خابت توقعاته وأنهار حلفاؤه. وإسرائيل التي استهدفها هجوم إعلامي سوفياتي منسق، لم تتمتع بشعبية بين أفراد الشعب السوفياتي كتلك التي حظيت بها غداة انتصارها على حلفاء الاتحاد السوفياتي العرب ـ مصر وسوريا والأردن ـ ويوم قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية معها. ولم يستطع بريجنيف في الكلمة الأولى التي ألقاها بعد الحرب أمام تلامذته الضباط المتخرجين، إخفاء صدمته، إذ اتهم الإسرائيليين بـ «النازيين» العاملين في خدمة الإمبرياليين الأميركيين والبريطانيين.

مع ذلك، بدا الإعجاب بشجاعة إسرائيل العسكرية والسرور بسبب هزيمة بريجنيف أكثر وضوحاً في الاتحاد السوفياتي. فشاعت دعايات حول النتائج السيئة التي حققها العرب، استهدفت الزعماء السوفيات بشكل أساسي، ولا سيما بريجنيف، أكثر مما استهدف المصريين والسوريين المهزومين.

ونشر الشاعر سيمون ليكين، مترجم الآثار الأدبية الإسلامية، قصيدة في المجلة الشهيرة «موسكفا» عكست مزاجه:

«قيل لي إن ما وراء البحاء في آسيا
شعباً يدعى «أنا»...
إن سعة تفكير كل جنسنا البشري
وسعادته وحزنه
ملخصة ومجموعة بقوة
في قبيلة «أنا» الصغيرة»..

ولم يكن احترام شعوب العالم لإسرائيل أعظم من الفترة التي تلت حرب الستة أيام، حين قيل إنها الإكثر عزلة، حسب الدبلوماسيين ومراسلي وسائل الإعلام المطلعين دائماً وأبداً.

لكن الجو الرسمي كان مختلفاً كل الاختلاف إذ وسم بريجنيف السياسة السوفياتية الجديدة المتبعة إزاء إسرائيل بطابعه الخاص، تلك السياسة المتميزة بالمواجهة التامة، وقد ظهر ذلك فعلياً في كلمة ألقاها رئيس الوزراء كوسيغين خلال جلسة طارئة واستثنائية عقدتها الجمعية العمومية في الأمم المتحدة، في ١٩ حزيران ١٩٦٧، بعد أسبوع تقريباً من انتهاء الحرب، فقط طالب كوسيغين باتخاذ خطوات سريعة «لمحو نتائج الاعتداء الإسرائيلي»، وكانت تلك العبارة هي التي سبق لبريجنيف أن أطلقها والتي عنت أموراً كثيرة وأصبحت شعاراً لأعداء إسرائيل الألداء من العرب وغيرهم.

وحين ناقشت هيئة الأمم المتحدة إمكانية انسحاب إسرائيلي إلى مواقع ما قبل الحرب مقابل وضع حد لحالة الحرب، وجهت اللجنة المركزية السابقة تحذيراً ملحاً إلى الرئيس عبد الناصر، شددت فيه على التالي:

«يجب ألا تتضمن هذه المبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة طلباً من الدول العربية بتقديم أية تنازلات إلى إسرائيل، ويجب ألا تربط بإجبار الدول العربية على

الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها، ويجب أن تقتصر المفاوضات على معالجة مسألة إنهاء حالة الحرب «فقط لا غير».

كانت الرسالة السوفياتية واضحة وعالجت صميم الموضوع. فيجب ألا يُسمح لحرب الأيام الستة بتقليص درجة العدائية القائمة بين العالم العربي وإسرائيل. كما أن المفاوضات مع إسرائيل والاعتراف بها ممنوع.

وتم تأكيد هذه المسألة وتوسيعها خلال القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في أيلول ١٩٦٧، برئاسة عبد الناصر، وقد كررت دعوة كوسيغين لانسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧. وإليكم القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية المتعلق بهذا الموضوع:

«ينبغي أن يتم الانسحاب في إطار مبادىء الدول العربية الأساسية: لا للسلام مع إسرائيل، لا للاعتراف بإسرائيل ولا للمفاوضات معها، ومع استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه في بلاده».

واعتبر الزعماء السوفيات ـ السياسيون والعسكريون، ولا سيما بريجنيف إعلان الزعماء العرب في قمة الخرطوم، عقيدة تطلق العنان لأهواء العرب وفعل إيمان لن يعيد سنتيمتراً واحداً من الأراضي العربية المحتلة أو النفوذ السوفياتي. لذا، قرر بريجنيف وكوسيغين وغريشكو اقتراح سياسة واقعية على عبد الناصر، تهدف إلى استعادة الأراضي العربية المحتلة، على الرغم من بعض الخلافات الأولى بين السياسيين الحاكمين المدنيين والعسكريين.

كان ذلك القرار بعيد المدى وحتى مغامراً، فأيده بريجنيف وغريشكو. ولم يكن أي من هذين الأخيرين مشهوراً بتوقه إلى سياسة مثالية ومجردة من أية مصلحة، تمارس حباً بإسرائيل أو إعجاباً بسحر عبد الناصر، بل انحصر اهتمامهما الأساسي في دفع المصالح السوفياتية قدماً في منطقة البحر المتوسط ولم يضع بريجنيف أي وقت في تكييف السياسة السوفياتية مع وضع مصر الجديد، فعمد إلى زيادة الرهان السوفياتي وكأنه مقامر محترف في مرحلة خسارة، كما مد اليد السوفياتية من دون أي شعور بالخجل.

وفي ١٨ حزيران ١٩٦٧، أي بعد نحو أسبوع من خسارة مصر،، وصل وفد سوفياتي مؤلف من أميرالات في البحرية السوفياتية ـ حسب الأميرال المصري فهمي ـ إلى الاسكندرية، وعرضوا برنامجهم على عبد الناصر. وشرحوا له أن

الاتحاد السوفياتي سيحتاج إلى بعض التسهيلات «لكي يستطيع الدفاع عن مصر دفاعاً فعلياً». وكان الاميرالات السوفيات قد أعدوا جدول أعمال سلّموه إلى المصريين. ثم أشاروا إلى أن الاتحاد السوفياتي سيحتاج إلى مخزون فيول دائم و«قطع غيار» في الاسكندرية وبور سعيد. كما أن السفن السوفياتية ستحتاج إلى دخول المرافىء المصرية بشكل منتظم وعلني. حتى أن زيارة شهرية مدتها ثمانية أيام اعتبرت ضرورة قصوى. كذلك، طالبوا بتوفير تسهيلات لإصلاح «الوحدات» السوفياتية أو صيانتها، بشكل دائم، إضافة إلى ذلك، تجري رحلات جوية مكوكية منتظمة بين مصر والاتحاد السوفياتي، وترسو سفن الدعم البحرية السوفياتية في الاسكندرية بشكل دائم. وفي المستقبل، يطلب من السفن السوفياتية توجيه إبلاغ قبل ٢٤ ساعة فقط من دخولها إلى المرافىء المصرية.

كما طلب الاتحاد السوفياتي من مصر تسهيل إقامة نظام إنذار مسبق واستطلاع مبكر. والهدف من ذلك، الاستمرار بمراقبة الأسطول السادس الأميركي المرابط في البحر المتوسط، مراقبة فعالة. وشدد الاميرالات السوفيات على ضرورة تقدير مصر للأهمية الحيوية لأنظمة الإنذار الفعالة القائمة على حدودها الغربية مع ليبيا وعلى الجبهة الشرقية مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأنظمة ربطت بطائرات البحرية السوفياتية التي تقوم بطلعات استطلاعية فوق المتوسط، وسيعمل نظام الإنذار هذا، بما فيه الطائرات، تحت إمرة السوفيات المطلقة.

أخيراً، شدد الوفد السوفياتي على ضرورة زيادة عدد الخبراء والفنيين السوفيات الموجودين في مصر. فكان ذلك شرطاً مسبقاً لإرسال تجهيزات عسكرية جديدة ومتطورة. وأشار الاميرالات السوفيات إلى أن عدد الخبراء والفنيين في مصر بلغ الألف، قبل حرب ١٩٦٧، واقتصرت مهمتهم على اسداء النصائح، إذ ما سئلوا، لكن في المستقبل، ستتخذ تدابير جديدة، إذ سيختلف وضع الموظفين السوفيات لأنهم سيتمتّعون بنفوذ أكبر وسيضطلعون بمسؤوليات أشمل. كما أن الخبراء السوفيات سيُلحقون بكل ألوية القوات المسلحة المصرية، وصولاً إلى أدنى المستويات فيها.

وذكر الأميرال فهمي، أحد أهم المصريين المشاركين في المفاوضات، أن عبد الناصر وافق على شروط بريجنيف، فسمح للخبراء السوفيات بفرض توصياتهم ومنحهم نفوذاً كبيراً خلال تعاطيهم مع زملائهم المصريين.

ولم يُضع بريجنيف أي وقت، بل باشر بتطبيق الاتفاق الجديـد. وكان شعـور طاغٍ وملح أو بالأحرى توقع لما قد تقوم به إسرائيل لاحقاً، قد أثار القلق في نفسه ونفس عبد الناصر. لذا، بعـد مرور ثـلاثة أيـام على زيارة الاميـرالات السوفيـات، شهدت مصر قدوم عمداء سوفيات، بينهم ٩١ ضابطاً كبيراً برئاسة زخـاروف، وذلك بغيـة تـأكيـد وضعهم، والـواقـع أن قـدوم الاميـرالات أولاً للحصـول على مـوافقـة عبد الناصر المبدئية لم يكن عرضيـاً. إذ أن البحر المتـوسط مكان سيـطرة الأسطول السادس الأميركي كان محط اهتمام السوفيات الرئيسي.

وشكل العهد الذي أخذته مصر على نفسها فرصة غير متـوقعة لتـرسيخ وجـود بحري سوفياتي، ضخم في البحر المتوسط، مرفق بقاعدة بـرية منـاسبة في مصـر، وكانت السرعة والسرية جوهريتين. إذ أن الوجود السوفياتي يجب أن يتوطـد قبل أن يدرك الأميركيون ـ أو حتى المصريون ـ مدى أهمية الاستعمار العسكـري السوفيـاتي لمصر. وهكذا، وصل الوفـد الذي يتـرأسه بـودغورني وزخـاروف إلى مصر في ٢١ حزيران، فقوَّم زخاروف وفريق الضباط الكبار وضع الضباط المصريـين وحـاجاتهم العسكـرية. وبعـد عشرة أيـام، أي في الأول من تموز، عـاد زخاروف إلى مـوسكو برفقة ٢٤ عميداً، فيما بقي الضبـاط السبعة والستـون الآخرون في مصـر للإشـراف على إعادة تنظيم القوات المسلحة المصرية.

وفي الوقت الذي كان الوفد العسكري السوفياتي في مصر، غادر عبد الناصـر إلى موسكو للاجتماع ببريجنيف. فسأل الزعيم السوفياتي عبد الناصر بـالتفصيل عن نـوايا مصـر: هل يقتـرح الرئيس المصـري تسويـة الأزمـة مـع إسـرائيـل بـالسلم أم بالحرب؟ فأجاب عبـد الناصـر إلى أن الأزمة مـع إسرائيـل لن تسوى سلميـاً إلى أن تـتمتع مصر بنفوذ كاف يسمح لها بفرض شروط التسوية على إسرائيل.

بزوغ فجر سوفياتي

في العـاشر من تمـوز، أي بعد مـرور أقل من شهـر على وقف إطـلاق النـار واحتلال إسرائيـل لشبه جـزيرة سينـاء والضفة الغـربية ومـرتفعات الجـولان والقدس الشرقية، ألقت ١٤ سفينة تابعة للأسطول السوفيـاتي في البحر المتـوسط، مراسيهـا في الميـاه المصـريـة، فيمـا رست ثمـان منهـا في بـور سعيـد، وست أخـرى في الاسكندرية، وشرح قائدها، العميد البحري انغـور مولـوتوف من وراء ذلـك، فقال في الاسكندرية إن تلك السفن «مستعدة للتعاون مع القوات المسلحة المصريـة في

صد أي اعتداء». ووصف محلل مصري اطلع على الوثائق في ما بعد التصريح السوفياتي، بأنه مقدمة «لبزوغ فجر دبلوماسية سوفياتية قسرية في العالم الثالث». وشكل اتخاذ السوفيات التدابير الوقائية من دون انتظار عقد اتفاق رسمي يمنح الاتحاد السوفياتي امتيازات استثنائية في مصر، برهاناً على درجة العصبية في موسكو والقاهرة. على أية حال، لم يوقع عبد الناصر هذه الاتفاقية إلا في آذار ١٩٦٨. وفي الذكرى الثامنة لإبرامها، وصف الرئيس السادات شروطها بالفائقة الشمول إلى حد أنها ضمنت «السيطرة السوفياتية التي أثرت على استقلال مصر وسيادتها».

وركز الخبراء البحريون المصريون على أن الزعماء السوفيات صبوا جام اهتمامهم على ضمان الوجود السوفياتي في البحر المتوسط في مقابل الأسطول السادس الأميركي وأن المرافىء المصرية الواقعة على شاطىء المتوسط حوّلت إلى قاعدة سوفياتية متقدمة يرفرف عليها العلم المصري، لتأمين ذلك الهدف*.

إلّا أن هذه المقولة لم ترض سوى جانب واحد من السياسة السوفياتية متمثل في اهتمام غريشكو بتكافؤ الجبارين في البحر المتوسط. كما أنها لم تلب رغبة بريجنيف بانتزاع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، بغية إعادة سيطرة مصر على العالم العربي معها، النفوذ السوفياتي وسمعته التي عانت معاناة ثقيلة الوطأة من هزيمة المصريين والسوريين.

وألقي على عاتق بريجنيف مهمة تنسيق سياسة الأميرالات السوفيات في البحر المتوسط مع السياسة الشرق أوسطية التي يتبعها الجيش، علماً أن هذا الأخير طالب بقواعد استراتيجية وتصلب مصري إزاء إسرائيل. وقد ذكر خبراء سوفيات تباحثت معهم عن عهد بريجنيف، أن الجيش أخذ يهتم أكثر فأكثر بالسياسة الأجنبية السوفياتية في الشرق الأوسط بعد العام ١٩٦٧، وقاد وزير الدفاع غريشكو الذي اشتهر بتلقي هدايا رائعة من زعماء عرب وتمتع بدعم بريجنيف الكامل، النهج السياسي العسكري الذي قضى بتقليص حجم إسرائيل. إضافة إلى ذلك، اعتبر السوفيات أن هذه السياسة مناسبة لإكمال المواقف المسيطرة في موسكو، حيث

---

* يمكن الاطلاع على تقرير ممتاز حول التورّط السوفياتي في حرب الأيام الستة، في كتاب جوزف غوفرين: «حرب الأيام الستة في مرآة العلاقات السوفياتية ـ الإسرائيلية» أيار ـ حزيران ١٩٦٧» الذي كتبته لمركز الأبحاث السوفياتية والأوروبية الشرقية في الجامعة العبرية، القدس ١٩٨٥.

صنف اليهود في خانة المؤتمرين الوحيدين الأقوى والأكثر إخلالاً بالتوازن، في الشؤون الداخلية السوفياتية. لهذا السبب، لوثت سمعة إسرائيل التي اعتبرت ذات تأثير سلبي على يهود الاتحاد السوفياتي، وهكذا، استطاع بريجنيف وغريشكو، بعد أن أثبتا لمصر أهميتهما من خلال إعادة تجهيز قواتها المسلحة، التعامل مع عبد الناصر من مواقع قوة كبرى.

وبدا ذلك واضحاً من خلال طبيعة التدخل السوفياتي المباشر في حرب القناة المصرية ضد إسرائيل في العام ١٩٦٩. في ذلك الوقت، اعتقد الأميركيون والإسرائيليون أن السوفيات تدخلوا لمساندة مصر في مواجهة الهجومات التي توغل خلالها الإسرائيليون في عمق الأراضي المصرية. ولم يدركوا أن تلك التحركات السوفياتية لم تكون سوى بداية لخطة طموحة معدة لتقليص موقع إسرائيل القوي، بصفتها حليفة الولايات المتحدة.

وكان من الممكن فهم فشلنا في إدراك هدف بريجنيف في ذلك الوقت، إذ أننا كنا نتلقى براهين مقلقة عن التدخل السوفياتي في مصر ومساهمة الاتحاد في إعادة بناء جاهزية مصر العسكرية وبنيتها التحتية. وكان الخطر المباشر كبيراً إلى حد أنه لفت انتباهنا، بينما تصاعدت حدة حرب القناة المزعومة لتتحول هذه الأخيرة إلى حرب استنزاف. وقد علمنا الآن أن تلك الحرب أتت نتيجة المساعدة والنصيحة السوفياتيتين. لكننا لم ندرك في ذلك الوقت، أي في العام ١٩٧٠، شأننا شأن السادات أو خبرائه العسكريين بعد موت عبد الناصر أن تلك لم تكن سوى مرحلة في خطة بريجنيف المدروسة لإضعاف إسرائيل وبالتالي تقليص التأثير الأميركي في منطقتنا.

وهكذا في غضون سنتين من انتهاء الحرب في ١٢ حزيران ١٩٦٧ وغداة وصول بعثة «شيليبين» إلى القاهرة في شباط ١٩٦٩، قام الاتحاد السوفياتي بما وصفه لورنس ويتن، الشخصية الأميركية النافذة في تلك المرحلة. كـ «أحد أعظم أعمال القوة الفاصلة منذ الحرب العالمية الثانية». ففي غضون أسبوعين من انتهاء الحرب، أقيم جسر جوي بين الاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا، حيث أرسلت نحو مئتي طائرة تكتية موضبة بسرعة وفعالية كبيرتين كذبتا الشكاوى المصرية الأخيرة الصادرة عن السادات، كذلك والمتعلقة بعدم فعالية المساعدة السوفياتية. وفي الكلمة التي وجهها عبد الناصر إلى الأمة في عيد العمال، حيا الخطوات التي يتخذها بريجنيف كمساهمة لإنقاذ مصر، وقال أمام البرلمان المصري: «لولا

الأسلحة السوفياتية التي تلقيناها بعد كارثة حزيران، لكان موشي دايان يعيش ربما في القاهرة الآن».

مراحل حرب الاستنزاف

لكن، إذا قوّمنا اليوم حرب القناة من حزيران ١٩٦٧ إلى آب ١٩٧٠، يؤهلنا انعدام المنطق في أي من مراحلها الثلاث التي وضعها المصريون: مرحلة الدفاع من حزيران ١٩٦٧ إلى آب ١٩٦٨،ومرحلة الدفاع الفعلي من أيلول ١٩٦٨ إلى شباط ١٩٦٩،ومرحلة الاستنزاف من ٨ آذار ١٩٦٩ إلى شباط ١٩٦٩ وحتى وقف إطلاق النار في ٧ آب ١٩٧٠. إذ لم تحقق مصر وإسرائيل أية نتيجة فعلية نسبة إلى التكاليف الباهظة في الموارد والعناصر البشرية. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتلك الحرب أهداف واضحة واستثناء واحد لم يبد بديهياً في تلك الفترة، وشرحَهُ بريجنيف في ما بعد.

منيت كل من مصر وإسرائيل بخسائر فادحة من دون أن يغيّر ذلك الستاتوكو القائم. إذ أنهما استهلكتا ـ أو بالأحرى بددتا ـ مواردهما على نطاق واسع وكأنهما لن تعيشا حتى اليوم التالي. وفي ذروة حرب القناة، أطلقت المدافع المصرية معدل ألف قذيفة متفجرة أدت بالنتيجة إلى مقتل إسرائيلي وجرح اثنين ولم يكن من غير العادي بالنسبة إلى حاجز نيران مصري أن يطلق أكثر من عشرة آلاف قذيفة على موقع إسرائيلي في فترة ساعتين أو ثلاث. ولم يضطر المصريون إلى القلق حول تأمين الذخائر لأن سدود نيران المدفعية الكثيفة هذه وفرها الاتحاد السوفياتي الذي قال عنه هيكل إنه «لم يحاول الحد من شحنات الذخائر بشكل جدي في تلك الفترة». إلاّ أن التأثير العسكري كان ضئيلاً في ما يتعلق بتوازن القوى.

وكانت هجمات إسرائيل المضادة أكثر تدميراً من تلك المصرية، في الميدان العسكري. فحين أرسل نائب الرئيس المصري في ذلك الوقت، السادات ووزير الحرب الجنرال فوزي إلى موسكو، في كانون الأول ١٩٦٩، ليطلبا منها مساعدات طارئة وضخمة، اضطرا إلى إبلاغ الروس بأن حالة مصر ميؤوس منها؛ فحرب الاستنزاف أعطت عكس النتائج المرجوة، إذ اضطرت السلطات إلى إجلاء أكثر من مليون مدني من منطقة القناة أي أكثر من كل المهجرين الفلسطينيين، كما هبطت معنويات القوات المسلحة بعد أن خسرت مصر ثلث طائراتها الحربية المتطورة التي أعاد الاتحاد السوفياتي تجهيزها مؤخراً، كما دمرت كل صواريخها الدفاعية من طراز

سام التي نصبها الروس بواسطة طائرة حربيـة إسرائيليـة وحيدة. إلا أن كـل ذلك لم يكن حاسماً لا سياسياً ولا عسكرياً.

وبالتالي، كان ذلك فصـلاً محبطاً ومنهكـاً وغير مفيـد بالنسبـة إلى إسرائيـل، على الـرغم من نجاحهـا العسكري الـداخلي غير المشكـوك فيـه. وقـد قـوم محلل معاصر موقف إسرائيل الذي بدا منيعاً. فـإسرائيـل لم تكن قط أقوى أو أكثـر سيطرة من ذلك الوقت. ولم يكن يمكن إجبارها عل التصرف بعكس ما تقضي مصالحهـا، لا من جـانب الأميركيـين ولا الـروس أو المصـريـين أو فلسـطينيِّي فتـح. لكن مـع ذلك، لم تستطع إسرائيل بلوغ سلام حقيقي ما دام أنهـا اضطرت إلى التعـامل مـع دولـة مصريـة ضعيفة على حـدودها، وغيـر قادرة على اتخـاذ خطوات حـرة مستقلة نتيجة ضغط السوفيات والجامعة العربية أو الإرهابيـين.

* * *

كـانت هذه صـورة ثابتـة للوضع الميـداني في ذروة حرب القنـاة في العـامَيْن ١٩٦٩ و ١٩٧٠. لكن ينقصها الديناميكية التي حركتها. فهي لم تستطع تميـيز سيد اللعبـة الذي كمن وراء الكـواليس، محركـاً أحجاره في مـواقع مـدروسة. لـذا، لم تدفع خطوة مصر السـابقة لأوانهـا أو نداءات استغـاثتها، بـريجنيف إلى العراء، ولم يستطع عبد الناصر نفسه إدراك مصلحة بريجنيف واهتمامه بحرب الاستنزاف.

وحين تسـاءل عبد النـاصر عن هـدف هذه الحـرب الغريبـة المجـردة من أيـة أهداف، أجابه بريجنيف أن حرب الاستنزاف هذه «ضرورة عسكرية وسياسية». ولم يضف بريجنيف أنها كانت مفيدة له أكثر منه لمصلحة مصر. والحقيقة أن بـريجنيف بلغ هدفه الأساسي في حرب الاستنـزاف. ففي ٢٢ كانـون الثاني ١٩٧٠، أي قبـل نحو ستة أشهر من اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في آب والـذي رمز إلى نهـاية حرب الاستنزاف، أجرى عبد النـاصر اليـائس زيارة سـرية إلى مـوسكو ليـطلب من بريجنيف إرسال جنود لتشغيل صواريخ جـو ـ أرض والطائـرات الحربيـة المعترضـة التي جهز الاتحاد السوفياتي قوات مصر المسلحة بها.

وقبـل أن يحرز عبـد الناصـر تقدمـاً في محادثـاته، كـان بريجنيف قـد حـرك المصـريـين دافعاً إيـاهم إلى الموقـع الذي أرادهم فيـه: فتقدم عبـد الناصـر بطلب رسمي من الـزعيم السوفيـاتي لمساعـدتـه في الـدفـاع عن مصـر بـواسـطة القـوات الروسية. وهكذا، بدأت موسكو تجني أرباحاً من حرب الاستنزاف. نتيجة لذلـك،

أقيم نظام سوفياتي كامل للدفاع الجوي في مصر، يدعمه ما يزيد عن ٢٠ ألف جندي سوفياتي، بما فيهم فرقة من حوالي ٧٠٠ خبير استخباراتي من الـ «ك.ج.ب» ووكالة الاستخبارات الخارجية، حسبما كشف القائد الحسيني والجنرال فاروق أبو العز.

ووضعت المطارات وقواعد الصواريخ بإمرة السوفيات، حتى أن معظم الطائرات المتطورة من طراز ميغ ٢١ ـ ٢٥ نقلت إلى المطار الملحق بالقاعدة البحرية التي يسيطر عليها السوفيات، بالقرب من الإسكندرية. عندئذ، لعب بريجنيف والمكتب السياسي مسرحية مدروسة إذ أعلنوا أنهم يدرسون طلب مصر القاضي بإرسال قوات سوفياتية، قبل إعطاء عبد الناصر رداً إيجابياً.

إلّا أن المصريين لم يخدعوا. بل فهموا أن بريجنيف احتاج إلى هذه الحجة المصرية لتبديد شكوك الأميركيين أو غيرهم المتعلقة بقرار سوفياتي مفروض فرضاً. على أية حال، لم يبق الزعيم السوفياتي مكتوف اليدين بانتظار أن يجعل عبد الناصر العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفياتي، رسمية. إذ أرسل نحو ١٥٠٠ دبابة منذ نهاية حرب حزيران ١٩٦٧، إضافة إلى ٣٥٠ طائرة حربية مقاتلة وأكثر من ألف مدفع لدى انتهاء حرب الاستنزاف. وبدأت الاستعدادات للتحرك الجدي في حرب بريجنيف.

* * *

حين أصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول في آب ١٩٧٠، اعتبر المراقبون المصريون أن الاتحاد السوفياتي «حقق إنجازاً في التوصل إلى موقع مريح في مصر» إذ نعمت البحرية السوفياتية بمخازن وتسهيلات في ميدان الصيانة، إضافة إلى استخدام كافة القواعد الجوية حتى للقيام بالمهمات العملية في البحر المتوسط. كذلك، كان للسوفيات تأثير مسيطر على كل قطاع من المجتمع المصري، لا سيما في إدارة القوات المسلحة. وظهر وجود بحري سوفياتي متكافىء في كل من الإسكندرية وبور سعيد وسلوم ومرسي مطروح في العام ١٩٧٠. إضافة إلى ذلك، تمتع الأسطول السوفياتي الصغير في المتوسط بغطاء جوي منطلقاً لقاعدة برية قوية. كذلك، وفرت مصر للاتحاد السوفياتي تسهيلات حرة وعلنية لمرور الأسلحة والأعتدة العسكرية إلى الدول الأفريقية. واستخدمت مصانع السفن لبناء سفن بالنيابة عن البحرية السوفياتية. وأضيف كل ذلك إلى

مساهمة مصر المدهشة في ترسيخ وجود سوفياتي في هذه المرحلة الصعبة من استراتيجية أوروبا وآسيا.

لم يكن ذلك إنجازاً عادياً. فكل الأسباب دعت الزعماء السوفيات إلى الاقتناع بموقع قوتهم في الشرق الأوسط. لكن، برزت ثغرة هامة تمثلت في إسرائيل التي برهنت عن قوة عسكرية ضخمة وشغلت الحاجة إلى «محو نتائج اعتداء إسرائيل» وإعادة الدور الستراتيجي لحلفاء الاتحاد السوفياتي، مصر وسوريا، ولبريجنيف وغريشكو وكل كبار موظفي الحزب الشيوعي في موسكو.

* * *

واستند بريجنيف إلى دراسة سرية للغاية اعدّها الدكتور شوفاخين «من أجل عينيه فقط»، علماً أن هذا الأخير هو كولونيل سابق في الـ «ك.ج.ب»، كان ممثلاً خاصاً لزعيم السوفياتي وسفيراً للاتحاد السوفياتي في إسرائيل قبل اندلاع الحرب في حزيران ١٩٦٧. وحين عاد شوفاخين إلى بلده بعد قطع بريجنيف العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل في العام ١٩٦٧، نُقل من الخدمة الفعلية في الدول الأجنبية ومنح زيادة في الراتب رفعته إلى مركز وزير ثم ألحق، في إطار مهمة خاصة، بـ «قسم الدراسات الدولية» في مؤسسة الدراسات الشرقية في موسكو، وهي مؤسسة غالباً ما استخدمها بريجنيف كجزء غير رسمي من مركز دراساته الخاص. وقد أوكل بريجنيف إلى شوفاخين مهمة جمع كل المعلومات المتعلقة بمسببات الحرب ومجراها، والدور الذي لعبه المشاركون السوفيات، لا سيما هؤلاء العاملين في جهازي الاستخبارات والأمن، حتى ولو كان بدور غير مباشر. كذلك طلب منه وضع تقرير عن سياسة إسرائيل ووضعها الاقتصادي وخاصة قواتها الملسحة، لكن مهمة شوفاخين استغرقت وقتاً طويلاً لإنجازها، على الرغم من المساعدة الوفيرة التي قدمتها مؤسسة الدراسات الشرقية وعدد من الهيئات الحكومية، عملاً بتعلميات بريجنيف. في النهاية، امتد تقرير شوفاخين على أكثر من ألف صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة؛ الأمر الذي دفع زملاءه إلى التساؤل ما إذا كان بريجنيف سيقرأه فعلياً أم سيدع شخصاً آخر يقرأه.

في كل حال، ما من شك أن بريجنيف استوعب الملخص المحكم الذي استهل به شوفاخين تقريره الشامل والطويل. وقد انتهى شوفاخين إلى القول بأن مصر لن تستطيع توجيه ضربة قاضية إلى إسرائيل ما دامت ليست مسيطرة على شبه جزيرة سيناء سيطرة كاملة، فيما تستطيع سوريا القيام بذلك ـ لكن في ظل شروط

معينة. لذا، كان على الاتحاد السوفياتي توفير هذه الشروط لسوريا. وذكر أن حجج شوفاخين التي دعمتها وثائق غنية بالمعلومات، خلفت انطباعاً قوياً لدى بريجنيف.

إلّا أن المؤسسة العسكرية السوفياتية عارضت نظرية شوفاخين التي ناقضت كل أفكارها وأعمالها القائمة على مركز مصر في استراتيجية الشرق الأوسط. فهي استثمرت كميات كبيرة من أجهزتها العسكرية الثقيلة وسمعتها في عملية إعادة بناء هيكلية مصر كقوة عسكرية في البر والجو والبحر. لذا مضت فترة زمنية مغينة ومرحلة حرب الاستنزاف على ضفتي قناة السويس قبل أن تقدّر المؤسسة العسكرية السوفياتية عواقب استراتيجية ١٩٦٧ وانعكاس أولويات سوريا ومصر الستراتيجية، ويقبلوا بها. ولم ينتظر بريجنيف وغريشكو نتائج هذه المرحلة بل اهتما بتطبيق سياستهما الجديدة من دون أي تأجيل، لكن من دون إبرازها في تلك الحقبة. وكان باستطاعتهما القيام بذلك في ظل صيغتهما الشاملة الداعية إلى «محو نتائج الاعتداء الإسرائيلي»، من دون الاضطرار إلى الكشف عنها إلا للمقربين منهما.

نستطيع الآن العودة إلى بداية نواة التحوّل الستراتيجي هذا الذي أجراه الزعماء السوفيات. فحرب العام ١٩٦٧ قضت على القوات المسلحة السورية. وحين وضعت هذه الحرب أوزارها، لم يبق لسوريا سوى ٢٥ طائرة حربية صالحة للخدمة وأقل من مئتي دبابة، معظمها من طراز قديم، كما كانت قد فقدت معظم بطاريات مدفعيتها. وبعد مرور سنة تقريباً، أنشأت سوريا مؤسسة عسكرية تضم ١٥٠ طائرة حربية مقاتلة و ٨٠٠ دبابة و ٧٠٠ قطعة مدفعية ـ مع تحيات بريجنيف. إضافة إلى ذلك، توجّه الفنيون والخبراء والقوات السوفيات إلى سوريا، حتى قبل أن يبدأوا بالتحرك باتجاه مصر. فمارسوا سلطاتهم ونفوذهم قبل أن يتبوأ قائد سلاح الجو في ذلك الوقت، حافظ الأسد، سدة الرئاسة في العام ١٩٧٠.

والواقع أن عدداً من الضباط السوريين اعتبر أن ثمة توافقاً بين هذه العوامل، فالأسد وصل إلى الحكم في المرحلة التي قدّم فيها الاتحاد السوفياتي الدفعة الثانية من المساعدات العسكرية إلى سوريا، وحينذاك تضاعف عدد أفراد القوات المسلحة وازداد سلاح جو الرئيس عشرة أضعاف ما كان عليه في نهاية حرب ١٩٦٧. وفي نهاية العام ١٩٧١، كانت سوريا تملك ١٢٠٠ دبابة متطورة سوفياتية الصنع، مقابل الدبابات العادية المئتين التي بقيت في العام ١٩٦٧. والحقيقة أن بريجنيف كان يطبق استراتيجيته الجديدة على الأرض.

التمهيد لحرب ١٩٧٣

في مستهل السبعينات، كانت مصر وسوريا بالنظر لكونهما مستندتين إلى المساعدة العسكرية الضخمة التي تكرّم بها بريجنيف عليهما، مستعدتين للبدء بالعد العكسي للحرب المقبلة ضد إسرائيل. لكن هذه المرة، كان من المفترض أن تكون حرباً مختلفة تمام الاختلاف عن الكارثة السابقة التي ألمّت بهما في العام ١٩٦٧، لأن الاتحاد السوفياتي مشترك في وضع الخطط والمراحل التمهيدية.

وكان حجب الخطط عن عيون الجواسيس الأميركيين والإسرائيليين الشغل الشاغل للاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا. فشكلت القناة السرية الملقبة بـ «القناة الخلفية» التي فتحها المصريون مع هنري كيسنجر، مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي في العام ١٩٧٢ و١٩٧٣، ومع وزارة الخارجية الأميركية ونيكسون شخصياً، عنصراً أساسياً في ما أصبح حملة تشويه إعلامي بارعة أعدتها مصر.

وكان رئيس هيئة الأركان المصري، الجنرال الشاذلي، قد كتب في يومياته في كانون الأول ١٩٧١ أنه لم يكن من الممكن تصديق السادات حين كشف عن محادثاته مع الزعماء السوفيات أو حتى مع السفير السوفياتي. مع ذلك فإن الجزء الأكبر من التاريخ المعاصر المتعلق بمصر والاتحاد السوفياتي قائم على أغلبية البراهين التي قدّمها السادات. . وقد عززت رواية السادات لدى بعض المراجع، بواسطة مبعوثين انتدبهم بنفسه ليصلحوا نظرته الخاطئة للأحداث ـ بطريقة سرية طبعاً ـ أمام زعماء ورؤساء أجانب مهمين. وفي هذا الإطار، برز مثلان واضحان هما: «القناة الخلفية» السرية مع كيسنجر وقناة أخرى مماثلة مع الملك السعودي فيصل.

قد يكون السادات ألمح إلى الممثل الأميركي في القاهرة، دون برغيس أنه يود أن يفتح قناة اتصال خاصة مع كيسنجر، عملاً باقتراح مستشاريه السوفيات. فعمد إلى تعيين نظير كيسنجر المصري، مستشاره في الأمن القومي الجنرال حافظ اسماعيل، لهذا الهدف. وهذا الجنرال ضابط حسن الطلعة في العقد الرابع من عمره. اعتبره كيسنجر، في تصريح له أنه يتمتع بجاذبية تكاد تضاهي تلك التي يتميز بها السادات نفسه.

وقبل مغادرته إلى واشنطن، زار موسكو وبحث مهتمه مع بريجنيف وغريشكو وكوسيغين. فأبلغ بريجنيف الرسالة التي أراد السادات أن ينقلها لطمأنة الأميركيين

وإعلامهم بخيبة أمل السادات وعدم رضاه عن العلاقة مع السوفيات. ناسب هذا الأمر بريجنيف إذ أن الزعيم السوفياتي أدرك الخطر المحتمل في تعيين كيسنجر وأراد أن يزيله. ولم يصعب على اسماعيل تعزيز وضعه في واشنطن حيث بات يتمتع بنفوذ كبير، لأنه حين أعلم كيسنجر سراً بوصوله، أبلغ في الوقت نفسه وزير الخارجية ويليام روجرز ووكالة الاستخبارات المركزية، بوجوده في واشنطن بصفته موفد السادات الشخصي. فأراد الجميع أن يتباحث معه وتاقوا كلهم لسماع ما لديه من معلومات عن نوايا موسكو وسياسة السادات.

كذلك، حقق اسماعيل ربحاً آخر، فقد أشار كيسنجر في يومياته إلى أن عدم تبادل المعلومات المتعلقة بالمباحثات المماثلة لتلك التي أجريت مع الجنرال اسماعيل، بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، كان ممارسة سائدة في ظل إدارة نيكسون. حتى أنهم لم يخبروا بعضهم بعضاً أنهم التقوا به. لذا، كان اسماعيل والسادات الذي نقل إليه المعلومات لاحقاً، وبريجنيف وغريشكو اللذان زارهما في موسكو في طريق العودة، الوحيدين اللذين علما باتصالات مصر السرية والمتعددة القنوات مع الشخصيات النافذة في واشنطن. واستناداً إلى التقارير التالية والقرارات السياسية التي اتخذها وزير الخارجة روجرز وكيسنجر المحنّك، بدا أنهم صدقوا رسالة السادات كما نقلها موفده.

في الواقع، صدّق الأميركيون بشكل خاص رواية السادات المتعلقة بعلاقته التعيسة مع الروس؛ ذلك أنه تحدث بشكل مفعم بالحيوية عن عدم جدارة السوفيات بالثقة وفشلهم في تسليم الأسلحة التي طلبتها مصر في التواريخ المحددة، إضافة إلى كل المشاكل الأخرى؛ الأمر الذي خلف انطباعاً لدى الأميركيين بأن الآلة العسكرية المصرية تعاني مشاكل لا تذلّل. فما كان من الأميركيين إلّا أن نقلوا هذه المعلومات إلى نظرائهم الإسرائيليين. ونظراً إلى تقييم الزائر المصري ووزارة الخارجية الأميركية وكيسنجر على حدة، يمكن أن يدرك المرء مدى نجاح اسماعيل في تحويل أنظار الأميركيين ـ والإسرائيليين ـ عن الموضوع الوحيد الذي لم ترغب مصر ولا الاتحاد السوفياتي في أن يلاحظاه والمتجسد في التحضيرات الفعلية لشن حرب على إسرائيل.

والحقيقة أن اسماعيل كان مقنعاً إلى حد بعيد لأن رواياته المتعلقة بعدم ارتياح المصريين للاتحاد السوفياتي كانت صحيحة بأغلبيتها. فالأفضلية التي

منحتها الحكومة السوفياتية لسوريا أثارت غضب المصريين. كما أن مواقف الخبراء والمستشارين السوفيات التي دلت على الشفقة والعطف، أزعجتهم، وشعروا بالإهانة من جراء تصرف الجنود والمستشارين السوفيات في مصر، الذي أحاطوا أنفسهم بعزلة، فاقتصر تعاطيهم مع مضيفيهم على الحد الأدنى. إضافة إلى ذلك، أبدى السادات، بعكس عبد الناصر، كرها للاشتراكية كاد يفوق كرهه للصهيونية. وقد كشف كيسنجر عن سبب نجاح اسماعيل، ولو كان ذلك في إطار مختلف. فاستنتج المستشار الأميركي أن ادعاءات الخصم واتجاهات السلطات الأميركية المختلفة التي اضطر اسماعيل إلى التعامل معها، «برهنت للمصريين على الأقل أننا نستطيع أن نكون مشرقيين من دون أن نبذل عناء كبيراً».

لكن أياً يكن حجم الكره الذي كنّه السادات لحلفائه السوفيات، فقد احتاج إليهم للاستعداد لشن حربه المقبلة على إسرائيل، لأن الجنرال الشاذلي وزملاءه الكبار وبريجنيف والقادة السوفيات أدركوا الحقيقة تدريجياً خلال هذه التحضيرات.

أما الحقيقة فهي، كما سنرى، أن مصر ـ على الرغم من كل المساعدة التي وفرها لها السوفيات وتفوقها العددي الضخم في العديد والعتاد ـ لن تستطيع شن هجوم من شأنه أن «يحرر شبه جزيرة سيناء» من الاحتلال الإسرائيلي ويشكل خطراً على عمق إسرائيل. وحين اقتنع السادات بأن لا خيار آخر أمامه، وافق على فكرة شن هجوم مصري ساحق يدمر قوة إسرائيل المسلحة على ضفتي قناة السويس، كما وافق على مضض، على فكرة منح سوريا دور المطرقة الرئيسي، في حين لعبت مصر دور السندان الداعم والمكلف ـ «فردان النيل».

وبرز البرهان الأول على هذه العملية ـ وعلى نفاق الحلفاء المشرقيين الذي رافقها ـ في يوميات رئيس هيئة الأركان المصري في ذلك الوقت، الجنرال الشاذلي، ووصف هذا الأخير التحضير لزيارة نائب وزير الحربية المصري، الجنرال عبد القادر حسن، إلى موسكو في ٢١ أيلول ١٩٧١، فقد حمل حسن معه لائحة بالأسلحة التي يجب شراؤها ليقدمها إلى بريجنيف وغريشكو، إضافة إلى خطط مصر «للعملية رقم ٤١».

وكانت تلك الخطة الموجزة والطموحة لعبور قناة السويس والتي يجب أن تليها السيطرة على مداخل سيناء الرئيسية البعيدة عن القناة حوالي ٤٥ كلم، كما عرفت تلك الخطة بـ «غرانيت واحد».

إلا أن وزير الحرب الشاذلي والجنرال أحمد اسماعيل المريض ونائبه حسن لم يصدقوا فعلاً أن القوات المسلحة المصرية يمكن أن تنفذ «الخطة ٤١». إذ عرفوا أن مصر لم تتمتع بالقدرة من ناحية الأسلحة أو الجنود المدربين القادرين على القيام بعملية مماثلة. مع ذلك، عرضوا تلك الخطة على الزعماء السوفيات معتقدين أو آملين أن تستجلب هذه الخطة الطموحة المزيد من الأسلحة ومساعدات أخرى من الاتحاد السوفياتي. ومع أنه لم تكن معرفة المصريين بنظرائهم السوفيات وطيدة، فقد توطدت في وقت قريب.

في الوقت نفسه، كان الشاذلي وزملاؤه المخططون قد اتخذوا قراراً أكثر خطورة ـ من دون إعلام الروس. فعوضاً عن خطط «غرانيت ١» التي أرسلت إلى موسكو، وضعوا خططاً مفصلة لـ «غرانيت ٢»، وهي عملية أقل أهمية تهدف إلى عبور القناة واحتلال رأس جسر ساحلي ضحل على الضفة الإسرائيلية من القناة. إلا أن تلك العملية يجب أن تتم بواسطة قوة ضخمة دربها السوفيات، ومجهزة بأسلحة سوفياتية دفاعية وذلك بغية جذب القوات البرية والجوية الإسرائيلية إلى حقول تقع في مجال الدفاع الجوي الذي أقامه الخبراء السوفيات. وستكون تلك العملية كميناً حقيقياً واسع النطاق معدّاً للإسرائيليين. وقد أكد الشاذلي أنه سيجسّد «الهجوم الساحق» الذي سيقضي على قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم يكن الشاذلي ليعرف، حين زرع تلك البذرة كطريقة لتضليل الزعماء الروس حول خطط مصر الحقيقية وقدرتها، أنه يتصرف بطريقة تعود على بريجنيف بالفائدة وتعود عليه شخصياً بالضرر. إذ أن بريجنيف كان مطلعاً على النوايا المصرية وقدراتها بقدر اطلاع رئيس هيئة الأركان المصرية.

* * *

أخذ الزعماء السوفيات علماً بطلب الأسلحة والمعدات الذي تقدمت به مصر. لكنهم ركزوا إنتاجهم على الخطط الوهمية لـ «عملية ٤١»، التي أحضرها حسن معه. وردّ بريجنيف بكل بساطة أن دراسة الخطط المصرية تتطلب وقتاً وأنه من المفضّل أن يزور السادات موسكو قريباً ليشارك في هذه المشاورات. ولم تمض ثلاثة أسابيع حتى وصل السادات إلى موسكو في ١١ تشرين الأول ١٩٧١، يرافقه فريق ضخم من المستشارين العسكريين والسياسيين الرفيعي المستوى. فاجتمعوا مع الزعيم السوفياتي في اليوم التالي. ومما يذكر أن هذا الاجتماع كان حاسماً

بالنسبة إلى السادات على الرغم من أنه لم يأت على ذكره أو يعلق عليه، لا في كتاباته أو يومياته أو خطبه، ولا حتى في اجتماعاته التالية مع بيغن أو كيسنجر.

على أية حال، أياً تكون الشكوك التي اضطررنا إلى التجادل فيها في تلك الفترة، إلا أننا نملك الآن التقرير الكامل والرسمي للاجتماع الذي عقد في موسكو مع بريجنيف وغريشكو، في ١٢ تشرين الأول ١٩٧١، استناداً إلى الوثيقة التي احتفظ بها وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت، محمود رياض. فقد حضر هذا الأخير اجتماعات موسكو بصفته مراقباً موضوعياً، وهو، بعكس السادات أو العسكريين، لم يضطر إلى عرض هدف ما أو عمل لإفشاله، بل اكتفى بالجلوس والاستماع، ثم تسجيل محضر الاجتماعات. ومن المثير للاهتمام مقارنة محضر الاجتماع الأول الذي وضعه رياض بالنسخة المشكوك في صحتها التي كتبها حسنين هيكل في «الطريق إلى رمضان». مصدر حرب ١٩٧٣ المشهور لكن المريب في غالبيته.

افتتح بريجنيف الاجتماع بأسئلته المعتادة الدقيقة، وأراد هذه المرة أن يعرف الموقف السعودي من شن حرب على إسرائيل، وكذلك مواقف الدول العربية الأخرى. لكن تفاصيل اتصالات مصر بواشنطن كانت فعلياً محط اهتمام الزعيم السوفياتي. وأشار بريجنيف إلى أنه سيكون من المفيد تعزيز الاتصالات مع الأميركيين، ولا سيما مع نيكسون وكيسنجر ووكالة الاستخبارات المركزية، وذلك بغية معرفة ما يجول في خاطر الأميركيين والإسرائيليين.

ثم جاء دور السادات الذي قال لبريجنيف أنه قدم إلى موسكو لأن مصر شعرت بأن الوقت حان لإعادة فتح ملف المباشرة لعملية عسكرية محدودة ضد إسرائيل. ولجعل هذا الأمر ممكناً، طلبت مصر من الاتحاد السوفياتي مساعدتها في إقامة توازن عسكري مع إسرائيل كشرط أساسي. أصغى بريجنيف بتهذيب إلى العرض المصري للوضع العسكري، الذي كُيِّف لتحقيق طلب السادات.

وحين انتهى من ذلك، أجاب بريجنيف بطرح سؤال على السادات. ثم استدعى وزير الدفاع السوفياتي، المارشال غريشكو، ومن دون أن يستمع إلى رد الرئيس المصري ليبلغه تقييمه للوضع. وكان غريشكو قد أعد تحليلاً مفصلاً عن الجهوزية العسكرية المصرية لخوض حرب، مركزاً على طلب السادات مساعدة عسكرية توفر لمصر توازناً مع إسرائيل. فقال غريشكو ملتفتاً نحو السادات: «أود أن

أشير إلى أنكم متفوقون حالياً على إسرائيل في عدد جنودكم والأسلحة الموضوعة بتصرفكم» .

ثم تلا غريشكو وثيقة معدّة سابقاً، فقارن قوة عديد وعتاد سوريا ومصر مجتمعتين بتلك الإسرائيلية. واستمر في توجيه كلامه إلى السادات، فأعطى تفاصيل تظهر أن مصر وحدها تتمتع بتفوق يعادل نسبة اثنين مقابل واحد في عدد الرجال المجندين وعلى صعيد الأجهزة والأسلحة الموضوعة في تصرف القوات المسلحة المصرية، لا سيما في عدد الدبابات والرشاشات وصواريخ الدفاع الجوي. أما بالنسبة إلى الطائرات الحربية، فلم يكن التفوق المصري الكمي حاسماً، لكنه أوشك أن يسجل نسبة اثنتين مقابل واحدة. وفي ما يتعلق بالبحرية، تمتعت مصر بتفوق ساحق. وهي تلقّت آلات هندسية تصلح لمد تسعة جسور فوق قناة السويس، إضافة إلى مساعدات الكترونية متطورة لتفجير حقول الألغام والتشويش على رادارات العدو.

وبعد أن أكّد رئيس هيئة الأركان المصري في تلك الفترة، الجنرال محمد صادق، دقة الأرقام التي عرضها غريشكو، قال بريجنيف للسادات إنه ما من داعٍ واضح يدفع المصريين للتذمر، في ما يتعلق بالعتاد. إلا أن مصر ستضطر إلى بذلٍ جهود كبيرة قبل أن تستطيع قواتها استخدام الأجهزة التي أرسلها الاتحاد السوفياتي استخداماً فعلياً ولا سيما الأسلحة الجديدة المتطورة التي ستجهّز بها. بالاختصار، طبع بريجنيف وغريشكو في ذهن السادات أن التأخير لا يعود سببه إلى النقص في الأسلحة، بل إلى عدم استعداد مصر لخوض حرب. أما الاستنتاج الذي استخلصه بريجنيف من لقائه مع السادات والقادة العسكريين المصريين، والذي أوضحه لاحقاً لوزير الحرب المصري ورئيس هيئة الأركان، فهو التالي : يستحيل شن حرب قبل العام ١٩٧٣ ، نظراً لوضع القوات المسلحة المصرية.

* * *

إلا أن ذلك لم يكن سوى جزء من قرار بريجنيف. وقد تأكدت كل شكوكه المتعلقة بقدرة مصر على شن حرب فعليه حين اجتمع الزعيم السوفياتي مجدداً مع السادات في موسكو، في ٢٧ أيار ١٩٧٢ ، بعد إجراء المزيد من الاستشارات الكثيفة. فقد تم إقناع السادات بإطالة فترة مكوثه في موسكو أكثر من المعتاد. وخلال هذا الوقت، راقبه بريجنيف وغريشكو عن كثب. وتزايد اهتمامهما بالتقارير المتعلقة بالآراء التي أبداها السادات علناً وسراً، عشية زيارته إلى موسكو، ورغب

بريجنيف بألّا يؤثر أي شيء على سياسة الانفراج التي قـرر بلورتها في اجتمـاع قمة يعقد بعد شهر تقريباً في موسكو مع الرئيس نيكسون وكيسنجر. وبغية مـواجهة هـذا الوضع الجديد، اتخذ بريجنيف وغريشكو قرارين يتعلقان بمصـر، من دون أن يبلغا السادات في ذلك الوقت. ويتعلق الأول بتقليص دور مصر الاستراتيجي في الحرب المخطّط لها ضد إسرائيـل، مقارنـة مع الـدور الجديـد الممنوح لسـوريا. في حين قضى الثاني بإنجاز تدابير مع السادات ـ كما تظهر محاضر اجتماعات موسكو تلك ـ لـ «طـرد» نحو نصف الخبـراء الروس من مصـر، من دون الكشف أن هذا الأمـر تم بالتواطؤ مع الاتحاد السوفياتي.

تجـدر الإشارة إلى أن كـل ذلـك حصـل في تشـرين الأول ١٩٧١، أي قبـل سنتين من اندلاع حرب «يوم الغفران»، واستمـر في أيار ١٩٧٢ بمشـاركة سـوفياتيـة وفي كل المراحل.

وفي تلك المـرحلة بالـذات، بدأت النقـاط التي شددت عليهـا مصر وسـوريا والاتحاد السوفياتي بالانحراف.

لذا، لا أفهم كيف يستطيع العديد من خبراء الكـرملين والخبراء العسكـريـين المهتمين بالشرق الأوسط القول بأن السوفيات لم يتدخلوا أو لم يشاركوا مباشـرة في التحضـر ـ وليس فقط في التخطيط ـ لحـرب «يـوم الغفـران». وهكـذا، فيمـا كـان السادات في موسكو، أجرى القادة السوفيات ونظراؤهم المصريون تبديلاً أساسياً في خطط الحرب الوشيكة، فاستغل بريجنيف القرار السري الذي اتخذته هيئـة الأركان العـامـة المصـريـة (الـذي كـان من المفـروض أن يجهله) قضى بـاعتمـاد خـطة «غرانيت ٢». وهذا ما أراده بريجنيف بالضبط لإفساح المجال لاستراتيجيتـه القائمـة على عكس الدور الممنوح لمصر وسوريا في ساحة القتال.

السادات والعبور

هَـدَفَ السـادات من خـلال عبـوره المفـاجىء للقنـاة، إلى إيقـاع القـوات الإسـرائيلية في كمين نصب بـدقـة، إنـه كمين الشـاذلي. فقـوات الـدفـاع الجـوي الإسـرائيلي وسلاح المـدرعـات غيـر المشتبهين بـأي شيء، سيـواجهـون هنـا على القنـاة، قوات الـدفاع الضخمـة والسـاحقـة هـذه، المستعـدة والمنتـظرة والمجهـزة بالأسلحة السوفياتية غير المتوقعة والأكثر تطورا، وستكون المعركة التالية دامية وغيـر

حاسمة. لكن حسب خطة السادات، فإن المفاجآت والصدمة التي سيسببها زهق الدماء هذا، سيهز إسرائيل ويحمل القوى العظمى على التدخل. ولن يكون أمام هذه الأخيرة خيار آخر سوى تسوية الصراع العربي مع إسرائيل بطريقة تأخذ باعتبار عبور مصر الناجح للقناة وخسائر الإسرائيليين الفادحة والمتوقعة، على صعيد الطائرات الحربية والمدرعات والجنود، وفي مجال سمعتها كقوة لا تُقهر. إذن، توقع السادات تحقيق هدفه الحربي الأساسي بوسائل سياسية وبمساعدة القوى العظمى. وعلى الرغم من أن العملية كان من المفترض أن تكون محددة كلياً، إلا أن الأهداف الاستراتيجية كانت غير محددة وتمثلت في الحاق الهزيمة بجيش الدفاع الإسرائيلي و«تحرير» كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، في سيناء والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان والقدس.

واعتبر بريجنيف أن لعملية العبور هذه التي اقترحها المصريون، هدفاً مختلفاً.. فهو لم يؤمن بنظريات السادات «الصدامية»، وخبر ما يكفي من آثار الصدمات لكي يدرك أنها لن تدوم وتزول بسرعة كبيرة، لا سيما حين تمارس على قوى كبرى أو على دولة وشعب مثل إسرائيل، وقد اعترف الجميع أن الأسد وبريجنيف والسادات تطلعوا إلى تحقيق الهدف التكتي المباشر نفسه، الذي يتمثل في جذب القسم الأكبر من قوات الدفاع الإسرائيلية إلى كمين القناة وإيقاعهم فيه بغية إضعافهم قدر المستطاع. لكن هدفهم الأبعد اختلف استراتيجياً عن هدف السادات، إذ أنه كان للقادة السوريين والسوفيات الذين يمسكون بزمام الأمور على القناة، هدف أهم من «صدمة» القوى العظمى التي خطط لها السادات.

فقد قضت خطتهم الحربية بأن دفعت إسرائيل، من خلال عبورهم المثير للقناة بقوة ضخمة، إلى إطلاق قواتها الجوية والمدرعة لصد هذا الهجوم، وبالتالي تعرية الجبهة الشمالية مع سوريا. فكان ذلك، الجوكر المهيأ الذي اضطر السادات إلى القبول به على مضض، وركزت الاستخبارت العسكرية الإسرائيلية جهودها على القناة، كونها الجبهة الحربية الهامة، في حين ركّز بريجنيف أنظاره على الشمال الذي بدا مهملاً، وعلى سوريا وجبهة الجولان. وعشية الحرب، أي في تشرين الأول ١٩٧٣، لم تكن إسرائيل مجهّزة سوى بـ ١٢ ألف جندي و ١٧٠ دبابة نشرتها على طول الجبهة الشمالية بأكملها، في مواجهة ٦٠ ألف جندي سوري مجهزين بـ ١٣٠٠ دبابة و ٥٠٠ قاعدة صواريخ وأكثر من ٣٠٠ طائرة حربية مقاتلة.

كان من المفترض أن تشكل هذه القوة الضاربة السورية، بتفوقها المحلي الساحق الممتد فوق عشرة أميال تقريباً من الأردن وحتى الجبال الشرقية، لولب التوغل في عمق إسرائيل، وكان من المفترض أن يتم ذلك في الوقت الذي يشن فيه المصريون هجوماً مضللاً على القناة لحجز الجزء الأكبر من قوات الدفاع الإسرائيلية ـ وانتباه العالم ـ في قبضتها.

وكان ذلك جوهر التحول الاستراتيجي وقلب الجبهات والأوليات استعداداً للمعركة الحاسمة، وكانت هذه المعركة ستشكل المعركة الأهم التي تخوضها إسرائيل أبداً، لأنها كانت ستسوي الصراع العربي مع إسرائيل ـ وتحدد مستقبل إسرائيل ـ وفقاً لشروط بريجنيف والسادات، وليس حسب شروط كيسنجر، وتكون بذلك بلمساً مداوياً لإهانة العام ١٩٦٧!

بيد أن بريجنيف لم يكن الرجل الذي يربط ثقته بالحظ، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأسد، شريكه الرئيسي في تنفيذ التحول الاستراتيجي. فقد خطط الرجلان لهذه «العودة الظافرة» بمهارة وسرية عظيمتين. وذكرت أوساط في الرياض أن بريجنيف كان قد حذر أنهم يجب أن «يتأكدوا مئتين بالمائة من النجاح» قبل السماح بشن العملية المشتركة على القناة ومرتفعات الجولان. وفي منتصف صيف ١٩٧٢، بدت المؤشرات مشجعة، كما بدأ العد العكسي الجوي للبدء المعارك، الأمر الذي ولد سلسلة من الإنذارات الخاطئة في إسرائيل في حين أن السادات أدى دوره في القاهرة، معلناً، وسط ضجة كبيرة، طرد المستشارين والجنود السوفيات المرابطين في مصر.

وأبرز كل من وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت، محمود رياض، ورئيس هيئة الأركان، الجنرال الشاذلي، براهين ووثائق تُثبت طلبات السوفيات المتكررة التي اتت على لسان بريجنيف نفسه والقادة العسكريين السوفيات، بإعادة الموظفين السوفيات إلى بلادهم قبل اندلاع أية معركة.

والحقيقة أن انسحاب الموظفين السوفيات من مصر نوقش بأكمله مع السادات، شأنه شأن طريقة رحيل القوات والمستشارين السوفيات وعرضه. ويمكن اعتبار هذا الأمر اليوم سبب التفجير المفاجىء للنشاط الدبلوماسي السوفياتي، استعداداً لزيارة الرئيس نيكسون الوشيكة إلى موسكو، والتي كانت ستتم في نهاية شهر ايار ١٩٧٣، مباشرة بعد رحيل السادات، وشكّل الشرق الأوسط موضوعاً

هاماً، كما أن بريجنيف حرص حسب ما نعرف الآن من تقارير محادثاته المفصلة مع الزعماء المصريين، على توضيح علاقاته مع مصر، قبل المباشرة بالعمل الجدي مع الرئيس السوري الأسد واجتماعه بنيكسون.

أثار رأي السادات المُعلن والقائل بأنه سيسوي صراع مصر مع إسرائيل بطريقته الخاصة وذلك بفضل مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تتعلق بمصر قلق الزعماء السوفيات إذ شكل احباط أي خطوة مماثلة من جانب السادات، أحد أهداف بريجنيف الرئيسية في اجتماع القمة في موسكو مع نيكسون وكيسنجر. وهذا ما قام به بالضبط. فقد اعترف السادات لاحقاً، في اليوم الذي تلا إعلانه رسمياً طرد القوات والخبراء السوفيات من مصر، أنه وجد بعد محادثات نيكسون وبريجنيف في موسكو في حزيران أنه مضطر إلى التعامل مع مرحلة جديدة من صداقته مع الاتحاد السوفياتي. لذا، عليه أن يتخلى عن فكرته السابقة القائلة بالتسبب بمواجهة بين الجبارين، تجبرهما على التدخل في الشرق الأوسط بشكل مقبول بالنسبة إليه.

بخلاف الإعلام الرسمي والبيان الذي أصدرته في ذلك الوقت موسكو والقاهرة، مكث السادات في الاتحاد السوفياتي فترة أطول من اليومين المعلن عنهما، فهو وصل في ٢٧ نيسان ولم يغادر إلا في ٦ ايار. فقد أمضى عشرة أيام في سرية لم يسبق لها مثيل وتمحورت المباحثات مع بريجنيف وغريشكو حول برنامج الشرق الأوسط الذي وضعه بريجنيف، والذي ارتأى وزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو عرضه على كيسنجر كأساس لاتفاق بين الجبارين حول الشرق الأوسط. فكان وثيقة استثنائية، لا بد أنها صدمت السادات حين عُرضت مسودتها عليه، حتى قبل أن يعدلها كيسنجر.

لم يحمل الاتفاق الذي اقترحه غروميكو، في طيات نسخته النهائية والسرية للغاية التي لم تُعلن في تلك الفترة، أية نقطة كان المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية ليرفضوها. إلا أن النقاط الثماني المتعلقة بالشرق الأوسط في الاتفاق، لم تخصص لإسرائيل، بل للسادات إذ أنهم أرادوا بها صدمه ودفعه إلى التصرف بواقعية أكثر في ما يتعلق بالجبارين، وهي أعادت تأكيدها في دعم تسوية سلمية في الشرق الأوسط قائمة على أساس قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وقد كان من المفترض أن يتسم هذا الاتفاق بالشمولية، فيبحثه كل الفرقاء المعنيين

بشكـل اخيتاري، ويمكن أن يجـري ذلك على مـراحل وعلى أسـاس الأولـويـات، وذلك بغية إنهاء حالة الحرب وترسيخ السلام.

كـان ذلك كـافياً لكي يـدرك السادات أن أيـة آمال ربمـا علّل النفس بهـا في ميـدان استغلال الصـراع بين الجبارين لتحقيق أهـداف مصـر، لم تكن واقعيـة ولم تـرحب بها مـوسكو. كمـا أفهمه بـريجنيف وحتى غريشكـو أن مصر تتمتـع بـوضـع عسكـري يسمح لهـا بشن أي حرب على إسـرائيل، سـواء كان ذلـك ببلوغ أهداف محددة أو غيرة محددة. لذا اضطر السادات إلى الانتـظار حتى نهايـة العام ١٩٧٤، قبل أن تستطيـع القوات المسلحـة المصريـة المباشـرة بمثل هـذه الحملة. في هذا الـوقت، يجهز الاتحـاد السوفيـاتي مصر بـالأسلحـة ويؤمن لهـا التـدريبـات حسبمـا طلبت. إلا أن كيسنجـر بدا، استنـاداً إلى تقريـره الخاص، غيـر مـدرك البتـة لهـذا الاتفاق بين بريجنيف والسادات، استعداداً للحرب.

ولسخرية القدر، فإن السادات نفسه، هـو من جعل الاتفـاق بين الجبارين في موسكو، ممكناً، إذ أن تصريحاته العلنية التي أدلى بها قبل زيارته موسكو، ولا سيما الكلمة التي ألقاها في اليوم الـذي سبق مغادرتـه القاهـرة، زرعت الخوف في قلوب الروس والأميركيـين. وفي الفترة نفسها من السنة التالية، ذكر السادات أمام جمهـور هتف له بحماسة، في ٧ نيسان ١٩٧٢، أنه كان ليحـرر كل الأراضي العـربية، بمـا فيها القدس التي تنتمي إلى الأمة الإسلاميـة، كما أن الخـطاب الذي ألقـاه مباشـرة بعـد عودتـه إلى القاهـرة، حيث أجـرى محـادثـات في مـوسكـو، أثبت لبـريجنيف ولكيسنجر، أهمية الاتفاق الذي عقداه حول الشرق الأوسط. وقال السادات لجمعية الاتحاد العربي الاشتراكي في القاهرة أنه لا يهـدف من الآن فصاعـداً، إلى تحريـر الأراضي العربية المحتلة فحسب، بل كذلك إلى القضاء على الكبـرياء الإسـرائيلي الذي لا يحتمل: «أنا مستعد للتضحية بمليون رجل في الحرب المقبلة؛ ويجب أن تستعد إسرائيل للقيام بالمثل».

* * *

كمـا ذكرت آنفـاً، فإننـا الآن اطلعنا على المـزيد من المعلومـات من مصادر مصرية وسوفياتية، تتعلق بمحادثات بريجنيف والسـادات المدهشـة التي أجريت في نيسان ١٩٧٢، وحوار السادات الصريح مع المـارشال غـريشكو. ومـع أن السادات لم يتخذ موقفـاً عدائيـاً أو ناقـداً إزاء الاتحاد السـوفياتي، إلا أن السـوفيات اعتبـروه طمـوحـاً أكثـر من الـلازم وغيـر واقعي، على ضـوء المعلومـات السـريـة المتعلقـة

بالقدرات العسكرية المصرية، والتي كان القادة السوفيات مطلعين عليها إطلاعاً كاملاً. وعقد كل من بريجنيف وغريشكو النية على عدم إفحام الاتحاد السوفياتي في صراع مع الولايات المتحدة، كنتيجة لخطط السادات الطموحة والعتيدة لتوريط الجبارين في الحرب التي تنوي مصر شنها على إسرائيل. وكانت موسكو قد قضت على هذا الاحتمال منذ فترة من الوقت؛ إذ استطلعت الآراء في البدء في دمشق، في جو من السرية والكتمان، منذ شهر شباط ١٩٧٣، ولما ظهرت موافقة الأسد الحماسية، تمت مراجعة فكرة شن الحرب على إسرائيل بأكلمها، فنُقل مركز ثقلها الاستراتيجي من مصر إلى سوريا.

أما الذريعة التي لجأ إليها السوفيات للتحول فتمثلت في أن مصر، على الرغم من طاقتها البشرية الضخمة والمساعدة السوفياتية الكبيرة، لم تكن قادرة استراتيجياً على تشكيل خطر بري أو بحري، يهدد العمق الإسرائيلي، فهي لا تستطيع حتى الاستيلاء على مقاطعة سيناء المحتلة، في حين أن سوريا تستطيع، إذا ما زوّدت بدعم عسكري مناسب وبتدريبات، شن هجوم مفاجىء، تستطيع من خلاله الوصول إلى شرقي الجليل في غضون ٤٨ ساعة، لذا، لم يكن بالإمكان مقاومة هذا الاحتمال والإغراء.

تجّسدت الخطوة الضرورية الأولى في التحرر السوفياتي الظاهري من استعدادات مصر الحربية من خلال تكريس مجمل المفاوضات التي جرت خلال فترة إقامة السادات في موسكو، لوضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات انسحاب أغلبية الموظفين السوفيات من مصر. أما الذين بقوا في مصر، فلم يعودوا مستقلين وخضعوا للسلطات المصرية، إلا أن بريجنيف لم يتوقع أن يحول السادات عملية الطرد هذه إلى خطوة معارضة للسوفيات، لا سيما وأنها تُرجمت في الغرب وبتشجيع مصري، بأنها تدخل حاد عن السياسة المؤيدة للسوفيات التي اتبعتها مصر خلال الثلاثين سنة الماضية.

فوجىء قادة الجيش المصري بإعلان السادات منحه أسبوعاً للموظفين العسكريين السوفيات لكي يرحلوا، ولاحظوا أن السوفيات لم يبدوا أي اعتراض، ودعا قائد لواء المدرعات، الجنرال كمال حسن علي، كل الخبراء السوفيات الكبار في لوائه إلى حفلة شاي وداعية، فقال لهم: «لقد عشتم معنا سنوات طويلة، فشاطرتمونا محننا وساعدتمونا في الاستعداد للحرب المقبلة سنظل ممتنين لكم دائماً. لكننا لا نستطيع أن نطلب منكم البقاء هنا عندما سنواجه الاختبار الكبير»

(هذا ما قاله لي الجنرال كمال حسن علي). وتناهى لأحمد إسماعيل خبر الحفلة الوداعية، فأمر كل قادة الألوية بأن يحذوا حذو زميلهم.

تواصل التحوّل الستراتيجي بتوقيت دقيق وفي سرية تامة. فنُسّقت كل التحركات المعقدة والتي غالباً ما كانت مراوغة، تنسيقاً دقيقاً خلال صيف العام ١٩٧٢ والنصف الثاني من هذه السنة (لعب الملحق العسكري المصري في دمشق، محمد بسيوني الذي أصبح في ما بعد السفير المصري في تل أبيب، دور الوسيط بين السادات والأسد). وفي نهاية السنة، كانت كل الأجهزة الأساسية المطلوبة للاستعداد والتدريب على الأدوار المطلوبة منها، قد أرسلت إلى سوريا ومصر. لكن الرئيس المصري عومل بطريقة مميزة. إذ منح شقة في الكرملين مجاورة لجناح بريجنيف، أقام فيها كلما زار موسكو، خلال هذه المرحلة التحضيرية التي كيّفت فيها سوريا لتشكل القوة الكبرى الأساسية في الهجوم المخطط له. ولم يبق أمام السوفيات سوى تدريب الجيشين العربيين على استخدام الأسلحة الجديدة والمتطورة ونشر الأجهزة السوفياتية التي أرسلت إليهما.

وعلمنا أن القوات المصرية دربت على عبور قناة السويس في قناة كراكوم البعيدة الواقعة جنوب شرق طشقند. فكان هذا التدريب نسخة عن ذلك الذي جاء في الخطة المصرية.

على الرغم من إلقاء السادات لوماً علنياً ودائماً على الاتحاد السوفياتي، وهو يتعلق بعدم إرسال هذا الأخير الأسلحة والأجهزة التي وعد بها، في نهاية السنة ومع بدء العد العكسي للحرب في كانون الثاني ١٩٧٣، بأن بريجنيف «أغدق عليه» الأسلحة السوفياتية.

إلا أن الجنرال الشاذلي شرح بأن القوات المُسلحة المصرية لم تُلم بالأجهزة السوفياتية الجديدة ولن تستطيع نشرها، إلا بعد مرور ثمانية أشهر على تسلمها إياها. لذا، استبقت السلطات المصرية بعض الخبراء السوفيات، لمساعدة الجيش المصري في تشغيل الأجهزة الجديدة.

وعلى الرغم من أن المصريين تجاوزوا السوريين في هذا المضمار، إلا أن حالة السوريين كانت أفضل بكثير، إذ استفادوا من طرد السادات للخبراء السوفيات. وبالفعل، نُقل العديد من الخبراء والقوات السوفياتية الذين انسحبوا من مصر في صيف ١٩٧٢ إلى سوريا. وقدر عددهم الإجمالي بخمسة آلاف رجل.

كما نُقلت البنية التحتية السوفياتية التي تميّزت بفعاليتها في مصر، إلى سوريا التي نعمت بكل فوائدها.

وكان بريجنيف قد راهن على القوة الضاربة السورية التي جهزها الاتحاد السوفياتي ودربتها القوات المسلحة السوفياتية المستقدمة من مصر، وكانت خطة الهجوم السورية مشابهة للخطة التي وضعها السادات لعبور القناة وكان الهدف من وراء ذلك، دفع الجزء الأكبر من قوات الدفاع الإسرائيلية إلى محاولة صد التقدم المصري صداً مكلفاً من شأنه أن يقضي على تلك القوات لكن من دون أن يدرك الإسرائيليون بنية السوريين إلا بعد فوات الأوان فيعجزون بذلك عن إعادة تجميع قواتهم.

* * *

في هذه الفترة ـ أي خلال انشغال السادات بالاستعدادت الحربية التي لم تكن قد بلغت ذورتها ـ قامت رئيسة الوزراء الإسرائيلية، غولدا مائير، بمحاولة جديدة لحث السادات على عقد معاهدة سلام، فقررت أن تقوم إسرائيل بتقديم عرض مثير له، بغية بلوغ الهدف الإسرائيلي الكامن في إجراء مفاوضات مباشرة للسلام: وبهذه الطريقة، تضع حداً لأي اتجاه نحو شن حرب جديدة.

خلال ربيع العام ١٩٧٣، قال كيسنجر للسيدة مائير بأنه فتح قناة سرية مع السادات وأنه يعتقد بأن السادات سيفكر جدياً بمبادرة سلام أسياسية تطلقها إسرائيل. لذا، أقنعت السيدة مائير الحكومة بتجاوز الشروط التي فرضتها حين اجتمعت بكيسنجر ونيكسون في واشنطن، وفي مطلع العام ١٩٧٣. وسرعان ما تقدمت الحكومة الإسرائيلية بعرض رسمي إلى السادات عبر موفده السري إلى واشنطن، الجنرال حافظ إسماعيل، وجاء في الرسالة أن باستطاعة السادات استرجاع كل شبه جزيرة سيناء من دون إطلاق رصاصة واحدة أو خسارة جندي مصري واحد، مقابل تسوية سلمية مع إسرائيل، لكن السادات لم يكن مستعداً، في العام ١٩٧٣ أي قبل شن حرب اعتقد أنها ستكون ظافرة، للموافقة على هذه الشروط التي تاق إليها بعد أربع سنوات. وبالتالي، رفض عرض إسرائيل السلمي، قائلاً: إن رد سيناء وحدها ليس كافياً إذ يجب على إسرائيل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة والعودة إلى حدود العام ١٩٦٧. بالمقابل، تكتفي مصر بالتخلي عن حالة الحرب، وهي لن تعترف بإسرائيل كما أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية أو طبيعية معها. عندئذ، علّق كيسنجر على الرد المصري بقوله إن السادات سلّم حق

النقض لمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم ترغب بالسلام. وهكذا، قدمت المبادرة الإسرائيلية للسادات، فرصة للتراجع، لكنه كان مشغولاً في تلك الفترة بالاستعداد للحرب ولم يكن يعقد العزم على إحلال السلام، بل على شن الحرب.

* * *

حسب بريجنيف لكل تفصيل معادلته. لذا، اقترح على الرئيس السوري بمعزل عن السادات، التقدم بطلب بوقف اطلاق النار مباشرة بعد التوغل السوري الأول في إسرائيل، وذلك بغية احباط الهجوم الإسرائيلي المضاد الذي ستشنه القوات الجوية الإسرائيلية المتفوقة بشكل خاص، وعند هبوط ليل يوم كيبور المشؤوم، أي في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، نقلت الأقمار الاصطناعية السوفياتية ووسائل الاستخبارت الالكترونية أن دفعات إسرائيل على جبهة الجولان الجنوبية الغربية تنهار. وهذا ما حدث بالفعل. فاستنتج فريق الارتباط السوفياتي في دمشق أن سلاح المدرعات السوري، سيكون مساء اليوم التالي، قد اجتاز حدود نهر الأردن ليتوغل في عمق الجليل الشرقية، وسيكون ذلك الوقت مناسباً للدعوة إلى وقف اطلاق النار والوقاية من هجوم إسرائيلي مضاد، وبالتالي، تبقى القوات السورية مسيطرة على مناطق حساسة في مرتفعات الجولان، منطقة محددة في الجليل الشرقية.

كان من المفترض أن يشكل ذلك جزءاً هاماً من حرب بريجنيف، والتي تعتبر هدف حرب الأيام الستة التي خاضتها سوريا ومصر هو القضاء على ما اكتسبته إسرائيل في حرب حزيران ٦٧، إلا أن حرب بريجنيف لم تنجز شيئاً على الرغم من الجهد الضخم الذي بذلته مصر والتي جندت مليون رجل لخوض هذه الحرب، وسوريا التي اختيرت لتشكل رأس الحرب في الهجوم الساحق على إسرائيل.

فلو لم يصد اجتياح جبهة الجليل الشرقية وتُجبر القوات المصرية على التراجع في القناة من كان ليتكهن نهاية الحرب؟ على أية حال، لم يحصل هذا الأمر، لكننا قد نتساءل: ما كان سيحصل لو لم نصد هذا الاجتياح في اللحظة الأخيرة الفاصلة، قبل بلوغ السوريين الجسر القائم فوق نهر الأردن؟

لقد تحولت المعركة التي نشبت للحؤول دون توغل السوريين في جبهة الجليل الشرقية والتي قامت عليها الخطة السوفياتية ـ العربية، إلى كفاح بطولي خاضته القوات الإسرائيلية التي فاقها السوريون عدداً وعدة. والواقع أن تلك

المعركة كانت معركة أفراد بالنسبة إلى الإسرائيليين. ففي ذروة الأزمة ـ بين السابع والتاسع في تشرين الأول ١٩٧٣ ـ كان كل جندي قائد نفسه، كما أدرك كل ضابط وجندي وطيار أن مصير إسرائيل بين يديه. لذا، سعوا من خلال بذلهم مجهوداً يتعدى الطاقة البشرية، لإبقائه على هذا النحو. وهكذا، أوقف الإسرائيليون القلائل «المجزرة السورية». وكان الجيل الثاني من الإسرائيليين، أي أبناء وبنات طبقة ١٩٤٨ الإسرائيلية، قد بلغوا سن الرشد. فدفعوا، على غرار آبائهم ثمن استقلال إسرائيل غالياً.

والواقع أن إسرائيل عاشت وضعاً دقيقاً وخطيراً في العامين ١٩٤٨ و١٩٧٣. فتكيَّفنا مع العيش دائماً على شفير الهاوية. لكن، قبل أن ننتقل إلى مرحلة التحول في إسرائيل، نتيجة تلك الحرب المشؤومة، نحتاج إلى النظر في تأثير عامل ثوري جديد ساد المنطقة حين فشلت حرب يوم الغفران، وهو متمثل في دبلوماسية التسوية التي اتبعها كيسنجر.

- ٢ -

دبلوماسية التسوية

أدت الحرب التي عرفت «بيوم الغفران» (Yom Kippur) إلى تفشي أزمة في إسرائيل آنذاك. فاصطدمت منشآتنا ومجتمعنا، الذي يتميز بالثقة المتزايدة بالغير، وبقناعته بالواقع الذي ما زال ملكاً لنا والذي لم ينته مع الانتصار العسكري الذي حققته حرب الأيام الستة. فأعدنا النظر بواقعنا العسكري تماماً مثل ما أجبرتنا الانتفاضة، بعد خمسة عشر عاماً، على الموافقة على الواقع السياسي الذي لم ينته أيضاً. ولكن ما أربكنا اشد الارباك في الأسابيع التي تلت حرب «يوم الغفران» وضع مشابه طرأ في مصر وفي بلدان عربية أخرى؛ تُرجم بعجز القادة المصريين عن رؤية إن كان ما يهم بالدرجة الأولى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ هو نهاية الحرب وليس بدايتها. وركز الناشرون المصريون والغربيون اهتمامهم البالغ على الاستعداد المصري الدقيق الذي كان يتم بمساعدة سوفياتية بهدف عبور القناة وعلى عنصر المباغتة من المفاجأة الأساسية، لأن فعالية الصور الأساسية والتدريب على الحرب تضاءلا على الأقل من وجهة نظر الشعب الإسرائيلي.

وفي الواقع، بلغت إسرائيل سن الرشد كأمة خلال حرب «يوم الغفران»، لقد نضجنا وتكبدنا خسائر جسيمة ونازعنا بسبب ما حصل من أخطاء وما كان يجدر القيام به وارينا الثرى ثلاثة آلاف جثة تقريباً وعدداً من القادة اشتبه بهم، ولكننا ثبتنا أمام أكبر تحد قد يضطر أي شعب من الشعوب إلى أن يواجهه من خلاله أكبر المطامع، وبالرغم من عنصر المباغتة ومن تفوقهم عدداً وعدة قاومنا في سبيل أرضنا، وفي النهاية أجبرنا أقوى عدو لنا على عقد معاهدة سلام بيننا. ولم يكن ذلك انجازاً متوسط الأهمية، فلأول مرة - أي في اكتوبر ١٩٧٣ - لم يُفسح المجال

أمام القناعة أو الثقة المتزايدة بالغير، إذ كنا نحارب من أجل البقاء على قيد الحياة ونجحنا، وقف بجانبنا أصدقاؤنا الحقيقيون ومن بينهم وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر الذي تولى تنظيم العملية المعقدة الهادفة إلى إنهاء الحرب ووضع أسس السلام في آن واحد. لقد شرح لنا مفهوم الدبلوماسية الحقيقية، الأمر الذي كان غريباً عن حكومة غولدا مائير رغم الجهود البطولية التي بذلها وزير الدفاع موشي دايان في هذا المجال آنذاك. بيد أن كيسنجر لم يستطع التأثير لا على رئيسة الوزراء ولا على الحكم. وحاول جاهداً إقناع الحكومة الإسرائيلية أن ما يهم في الحرب، كما في لعبة الشطرنج، هو النهاية، ولكنه لم يفلح.

أما في وضعنا، فبرز أربعة لاعبين مهمين وهم بريجنيف وكيسنجر من جهة، والقوات المسلحة المصرية وإسرائيل من جهة ثانية.

وخلال هذه المرحلة النهائية الحرجة لم يلعب لا الرئيس أنور السادات ولا حتى رئيسة الوزراء الإسرائيلية مائير دوراً مهماً في اللعبة الداخلية التي كانت تجري بين المتخاصمين الأربعة. وترسخت دبلوماسية كيسنجر الناجحة في حركة القوات الإسرائيلية المسلحة التي عبرت قناة السويس ومن ثم تمكنت فعلياً من تجميد القوة العسكرية المصرية.

وبالرغم من أهمية هذه التحركات في الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد مصر يجدر بنا ألا ننسى بأن أهميتها ثانوية، إذ أنهم كانوا يمثلون مسرحية لم تقرر نهايتها لا في النيل ولا في أورشليم بل على الجبهة السورية في نهر الأردن خلال مطلع شهر اكتوبر، وفي موسكو خلال اجتماع تاريخي عقده مجلس السوفيات واستمر ثلاثة أيام من ١٢ اكتوبر حتى ١٤ منه.

وبعد مضي ٤٨ ساعة، وصل رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيجين القاهرة. وأثناء هذا اللقاء، ظهرت، وبقوة، سيطرة بريجنيف التامة على السياسة السوفياتية، هذا ما علمناه لاحقاً من رسالة مفصّلة نشرتها إذاعة موسكو.

وتوقع بريجنيف أن تحقق حرب يوم الغفران رقماً قياسياً كأقصر أهم حرب. أما توقيت العمليات الأساسية فجرى تنظيمه مع الرؤساء السوريين لا سيما الرئيس حافظ الأسد ووزير الدفاع العماد طلاس بالتنسيق مع خطط السادات، الأمر الذي برز في معرض تبادل الاتهامات العلني بين كل من مصر وسوريا والاتحاد السوفياتي. وخلال الساعات الست الأولى من بدء الهجوم السوري الرئيسي، طلب الاتحاد

السوفياتي انعقاد مجلس الأمن في الأمم المتحدة، في جلسة طارئة بغية إعلان وقف لإطلاق النار.

واعتبر الاتحاد السوفياتي، وفقاً للتقديرات، أن التوصل إلى وقف إطلاق النار، من شأنه أن يستغرق ٤٨ ساعة، مما سيفسح في المجال أمام قوة المدرعات السورية لكي تبلغ نهر الأردن وتعبره باتجاه إسرائيل وتتمركز في أعلى الجليل، واعتبر أيضاً أن وقف إطلاق النار هذا سيدخل حيز التنفيذ قبل أن تتمكن إسرائيل من شن هجوم مضاد موفق، لذا سيُرهق سلاحها المدرع والجوي في أثناء مقاومتها للعبور الكثيف في القناة فيتعرض عدد هائل من الإسرائيليين للهلاك على يد فرقة تابعة للجنرال الشاذلي.

وبهذه الطريقة، تتمكن القوات السورية من اختراق الجبهة الشمالية الإسرائيلية فتدخل إسرائيل وتبلغ هضبات الجولان فلا يبقى أمام الحكومة الإسرائيلية سوى خيار واحد وهو الإذعان لوقف إطلاق النار الذي أمر بتنفيذه مجلس الأمن، مع دفع الثمن الإقليمي لانسحاب سوري، في ما بعد.

بيد أن الواقع، جاء مغايراً لتقديرات الاتحاد السوفياتي. فقد فشل الهجوم السوري في اقتحام خطوط الدفاع الإسرائيلية الشمالية لأنه، خلافاً للتوقعات السورية، لم تنطل حيلتهم البارعة على وزير الدفاع دايان، مستوحياً في اعتقاده بالمثل العربي القائل: «إذا أردت اصطياد سمكة، فما عليك سوى أن تفكر كسمكة» ومعززاً باستنتاجاته التي خلُص إليها من تقارير التحذير التي كانت ترده من قائد الجبهة الشمالية الجنرال «إسحاق هوفي»، تعلمه فيها أن القوات المصرية المسلحة، بالرغم من المقاومة العظيمة التي أبدتها في القناة، لا تشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل، وأن القوة الأساسية للهجوم والخطر الرئيسي اللذين يتهدّان إسرائيل سيكون مصدرهما الشمال. وعندئذ، أمر الوحدات الجوية والقوات المدرعة التي كانت متوجهة إلى الجنوب نحو الجبهة المصرية بتغيير وجهتها نحو الشمال بأقصى سرعة لتعزيز الجبهة الشمالية المستنفذة. فكان وصول هذه القوات في اللحظة الحرجة حاسماً.

وفي ٩ اكتوبر، في حين كان بريجنيف يتوقع الحصول على وقف لإطلاق النار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة وبلوغ مرتبة تخوله أن يفرض الشروط على إسرائيل بسبب وجود الجيش السوري في موقع قوي، فطن إلى الاعتراف بالهزيمة

قبـل أن يعمد إلى ذلـك أي إنسان آخـر، وتصرف على هـذا الأساس. فكـان هـذا الاعتـراف بمثابـة حدث غيـر متوقـع وغير اعتيـادي نقلته إذاعـة موسكـو المعـروفـة بـ«Home service of Moscow Radio» بتحفظ. فلقـد تـوصـل بـريجنيف إلى استنتاجات مستقبلية ثورية للغاية، حسب المفهوم السوفياتي. وانصـرمت ثلاثـة أيام كاملة قبل أن يجيـز له مجلس السـوفيات أن ينـطلق ويبعث بكوسيجين إلى القـاهرة بالمهمة الصعبة التي تقضي بتطبيق السياسة الجديدة.

ومـا أن انتهى اجتمـاع مجلس السـوفيـات في ١٤ اكتـوبـر حتى اعـطيت التعليمات لكوسيجين بضرورة الإلحاح على السادات ليقبل بوقف إطلاق النار الذي اقترحه الأميركيون وما زالت مصر وإسرائيل تعارضانه.

والجدير ذكـره أن سياسـة بريجنيف فـاقت في العمق ما تـوقعه المـراقبون في الخارج؛ فلقد شاهد ما فيه الكفاية من الجرأة العسكرية للقوات المصرية والسـورية المزودة بالأسلحة السوفيـاتية والتـدريبات الـلازمة وبـالمستشارين السـوفيات وبفـرق تدعمهم ليتمكّنوا من إسقاط الشائعات، واستنتج أنه لا بد من حصول تغيير جـذري في التفكير السوفيـاتي في حال تمّ تـطبيق السياسـة الجديـدة التي أدت إلى تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة.

ولطالما اعتبر بريجنيف تلك السيـاسة ضـرورية لـلاتحاد السـوفياتي لأسبـاب سياسية واقتصادية على حد سواء. ولـو كان لـه أن يختار بين سيـاسة تخفيف التـوتر ومصر لاختار سياسة تخفيف التوتر وفقاً لما تمليه عليه مصلحة الاتحاد السوفياتي.

وفي حـزيران عـام ١٩٧٢، كـان السـادات على حق عنـدمـا شعـر بـالخـطر المحدق بمصر من خـلال قرار بـريجنيف القاضي بـإعطاء الأولـوية لسيـاسة تخفيف التوتر.

ووفقاً لذلك تركـزت محادثـات كوسيجين مـع السادات، في القـاهرة، حـول فشل استراتيجيـة بريجنيف، وانهيـار الخيار السـوري، والحاجـة الماسـة إلى وقف الخسائر السوفياتية. حصل كل ذلك قبل العبور الإسرائيلي للقناة الذي لم يؤثر أبـداً على تعليمـات بـريجنيف الأسـاسيـة لكـوسيجين ولا على حضـوره أمـام المكتب السيـاسي في ١١ اكتـوبـر؛ ذلـك أن فشـل السـوريـين في التغلب على الـدفـاع الإسـرائيلي في الشمال خـلال الثماني والأربعين سـاعـة الأولى من الحـرب وعجـز الاتحاد السوفياتي عن تحريك وقف لإطلاق النار وعن وقف القتال في وقت كان فيه الإسرائيليون يتكبدون خسائر جسيمة اقنعا بريجنيف بـالحاجـة الضروريـة إلى إجراء

تحول دبلوماسي جذري. باختصار، هدفت مهمة كوسيجين في القاهرة إلى بسط القواعد من أجل تحقيق انسحاب سوفياتي سريع ليس من الحرب فحسب بل من أي تدخل في الشؤون المصرية وإلى تسليم المسؤوليات السوفياتية السابقة في مصر (وليس في سوريا) إلى الولايات المتحدة.

واستنتج بريجنيف أن مصر أَصبحت عبئاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ولم تعد من الموجودات السوفياتية. فليتحمل الأميركيون مسؤولية وعبء رعايتها. ولكن وقع ما لم يكن في الحسبان، إذ وصل كوسيجين إلى القاهرة في فترة بعد الظهر من يوم ١٦ اكتوبر عندما بدأ الإدراك يظهر بين أركان الحرب في الجيش المصري بأن العبور الإسرائيلي للقناة لم يكن مجرد غارة محدودة نُفذت لأهداف إعلامية بل شكلت اجتياحاً باستطاعته أن يحول أصدق صورة حتى الآن عن الانتصار المصري إلى كارثة من نوع معين.

ولم يُجْدِ نفعاً الهجوم المضاد الذي شنه الشاذلي بوجه قوات أرييل شارون التي عبرت القناة. أما زملاؤه الضباط فقد اتهموا الشاذلي بتفشيل الهجوم في حين قال السادات إن الشاذلي أصيب بانهيار عصبي، وبدوره رد الشاذلي باتهام السادات بالتدخل في سير الحرب. وظهرت الفوضى وحل الغضب والذعر في وقت كان يتطلب الأعصاب الباردة والتفكير المجرد من العواطف وعوضاً عن ذلك، قام الشاذلي بحثّ السادات على سحب القوات المصرية التي عبرت القناة إلى سيناء فوراً.

رد وزير الدفاع اسماعيل بأنه في حال تجرأ قادة الجيش على القيام بذلك فلا شك أن الشعب سيسحلهم على طرقات القاهرة، ولذا فمن الأشرف للجنرالات أن يموتوا في ساحات القتال على الجبهة.

وادى عبور شارون لقناة السويس داخل أفريقيا إلى خلق بلبلة كبيرة لدى قيادة الجيش المصري العليا.

وقبل أن يقوم السادات بإبعاد الشاذلي، وجه هذا الأخير نداء ملحاً إلى حلفاء مصر العرب وإلى المارشال تيتو في يوغسلافيا، لتزويده بالمدرعات والطائرات؛ فلم يستجب أحد إلى طلبه.

* * *

وفي خضم هذا التشابك العسكري والسياسي وصل رئيس الوزراء السوفياتي

إلى القاهرة. وعلى ما يبدو، أعطيت التعليمات لكوسيجين ليقترح، كخطوة أولى، على السادات أن يقبل المخطط الأميركي الهادف إلى وقف إطلاق النار، وفي حال تم التوصل إلى نتيجة إيجابية تكون مصر مسيطرة على جانبي القناة وفي وضع ملائم للمساومة.

وحينما بدأ كوسيجين مفاوضاته مع السادات كان وضع مصر الملائم للمساوة قد زال. فأعطيت تعليمات أخرى لكوسيجين لتأكيد الانسحاب السوفياتي الفوري من أي تطور يتعلق بالقتال تاركين بذلك تدبير النهاية المصرية للأزمة بيد كيسنجر. فما كان من السادات ومستشاريه العسكريين الذين أدركوا الحقيقة المرة إلا أن يتمسكوا بالخيط الأميركي الذي مدّه لهم بريجنيف.

فها أن كيسنجر يبدأ العمل في القاهرة في كل الاتجاهات إكراماً لبريجنيف. وكان عليه بالتالي أن يعرف ما توصل إليه بريجنيف وهو أن مصر باتت عبئاً على الأقل في ذلك الوقت.

شهدنا بافتتان طريقة كيسنجر التي أظهرها لبريجنيف وللإسرائيليين، في تصريف وبدهاء سياسي، بطاطا ساخنة مقدمة على الطريقة الروسية.

كان بريجنيف متمرساً في تلك المسائل بما فيه الكفاية يدرك أنه من الصعب جداً إجراء إعادة نظر في السياسة المتعلقة بالولايات المتحدة وبمصر ورجلين مهمين كالسادات وكيسنجر من دون إدارة فعالة وضغط خارجي حقيقي أو وهمي. بيد أن قراره بإنقاذ الاتحاد السوفياتي من الحرب ومن التورط غير المجدي في مصر، دفعه إلى المضي في ذلك الطريق حتى النهاية. وتعززت حجته في هذا التغيير بالتقرير الذي أورده رئيس الوزراء السوفياتي من القاهرة، إلا أن كوسيغين شهد سلسلة من نقاط الضعف الأساسية ومن الأخطاء التي كانت تشوب نظام السادات. فلو أن العدو اللدود للرئيس المصري أحسن الإدارة في الأحداث التي حصلت إثر وصول كوسيغين إلى القاهرة في ١٦ أكتوبر، لما تمكن من إصلاح ما حصل. فقد رأى كوسيغين الجيش الثالث المصري يسحق والقيادة العليا غارقة في الفوضى وغير قادرة على السيطرة في ميدان الحرب. كما رأى أن السادات يجهل الخطر الإسرائيلي المتزايد والذي كان ينمو على مقربة من القاهرة، فأدرك أن النهاية المأساوية للحرب ستصبح من الآن فصاعداً، واقعاً في أي يوم، حاملة معها المزيد من الذل للاتحاد السوفياتي.

لقد وضع تقرير كوسيغين التدميري الشكوك التي ظلت تساور بريجنيف حول اقتراحه بالانسحاب السياسي للاتحاد السوفياتي من مصر، جانباً. وفي الوقت ذاته لم يشأ بريجنيف أن يكون الفريق الذي لا يقدر أن يتحمل انتصاراً إسرائيلياً جديداً على مصر وعلى عرابها السوفياتي.

لذلك، علّق بريجنيف فرصته الوحيدة وأمله الأخير، على قدرة كيسنجر الخارقة وغروره الذي لا ينكسر.

وإذ ببريجنيف العارف بأمور الحرب يتحول إلى كيسنجر ويعمل على التحضير للقيام بالدور الذي كان يتولاه هو. وعندما غادر كوسيغن القاهرة في ١٩ تشرين الأول كان الوضع المصري قد تحول إلى وضع ميؤوس منه. وفي تلك الأمسية بالذات لجأ الاتحاد السوفياتي، بهدف تقديم دعم مخلص لمصر هذه المرة، إلى الأميركيين لحثهم على وقف فوري لإطلاق النار. ومن دون التريث، اقترح بريجنيف من موسكو وفي تمام الساعة العاشرة من ذلك المساء، إجراء محادثات مع الولايات المتحدة. فدعا كيسنجر إلى زيارة موسكو بأقرب فرصة ومنحه الصلاحيات التامة ليتصرف. ولكن الأميركيين أساؤوا فهم بريجنيف، فاعتقد كيسنجر وخبراؤه أن بريجنيف يحاول إنقاذ المصريين من هزيمة أخرى على يد الإسرائيليين ويسأل دعماً أميركياً لفرض وقف فوري لإطلاق النار بطلب من السادات.

وفي الواقع بتنا نعلم اليوم أن بريجنيف كان يرسم لأهداف بعيدة المدى، وعلى أي حال، لا بد له أن يواجه أزمة مصرية قصيرة وأخرى سوفياتية بعيدة المدى.

ولغاية حل الأزمتين، التفت بريجنيف إلى كيسنجر لينقذ السادات والجيش المصري الثالث من كارثة متوقعة ويحرر الاتحاد السوفياتي من العرقلة المصرية. وكيسنجر وحده باستطاعته أن يصيب الهدفين من دون التسبب بضرر غير ضروري لسمعة بريجنيف ولمصالح السوفيات. لقد كان بريجنيف على عجلة من أمره، في حين أن كيسنجر كان يرغب في كسب الوقت ليتيح للقوات الإسرائيلية أن تخرق الدفاع المصري القائم على الجهة المصرية من القناة، وذلك بهدف خلق واقع إضافي على الأرض، فيدعم موقفه في المفاوضات، وهذا ما حصل بالفعل. لذا، فقد بريجنيف والسادات الأمل بوقف فوري لإطلاق النار. ونشير إلى أن كيسنجر

تلكأ عن التحرك في الوقت الذي راح فيه الإسرائيليون يتقدمون ويستفزون يأس المصريين.

ووسط الفوضى السائدة في القاهرة ودمشق، والإثارة المسيطرة في أورشليم وواشنطن، عرف بريجنيف، آخذاً حذره، كيف يلتقط فرصته، الأمر الذي لم يكن واضحاً آنذاك، فما كان منه سوى أن بعث برسالة ذكية ومحبوكة إلى كيسنجر في واشنطن ينقل له فيها عزم الاتحاد السوفياتي على التدخل عسكرياً في حال لم يتم وقف التقدم الإسرائيلي فوراً باتجاه الجبهة المصرية من القناة. وجاءت هذه الرسالة نموذجاً من الرسائل التي تبدو وكأنها تقول الكثير ولكنها في الحقيقة لا تقول شيئاً. وتزامنت هذه الرسالة مع تقارير وصلت إلى كيسنجر من أجهزته المخابراتية تفيد بأن السلطات السوفياتية قد أصدرت الأوامر إلى خمسين ألف جندي في جنوب روسيا وفي هنغاريا لينتقلوا جواً وعلى الفور إلى مصر.

كما علم كيسنجر أن السادات طلب قوات سوفياتية وأخرى أميركية لمراقبة وقف إطلاق النار. تلك المعلومات وردت في رسالة بريجنيف. وطلب الأسد أيضاً قوات سوفياتية لحماية دمشق من الإسرائيليين المتقدمين. وفي وقت لاحق، نفى كل من السادات والأسد، من دون التذرع بحجة مقنعة، أنهما تقدما بطلب كهذا.

ومهما يكن من أمر، فالمهم أننا على وشك مشاهدة أعظم لغز فريد اخترعه بريجنيف وأداره كيسنجر. ولقد رأى هذا الأخير في رسالة بريجنيف الإنذارية، ليس تهديداً فارغاً فحسب بل تهديداً فارغاً يخفي وراءه هدفاً! وظل الغموض يكتنف ما جرى في واشنطن في تلك الليلة من ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣.

لقد قرر كيسنجر بنوع خاص المُضي قدماً مع بريجنيف وحماية نفسه في الوقت ذاته في حال تبين أنه أساء فهم نية بريجنيف. وبناء عليه، لعب كيسنجر الورقة الرابحة التي أراده بريجنيف أن يلعبها، وإذ به يأمر بتوجيه إنذار نووي وافق عليه الرئيس نيكسون، ولما اصطدم بريجنيف بصورة الحرب النووية، لم يبق أمامه سوى إنكار طلب السادات بإرسال قوات سوفياتية والانسحاب برشاقة من التدخل في مصر، ولم يستطع أحد ولا حتى السادات أن يلومه على تراجعه أمام الجانب النووي. ومن خلال مساندة كيسنجر، تمكن الاتحاد السوفياتي من أن يتملص من مسؤولياته تجاه مصر وسلمها بالفعل للولايات المتحدة ولكيسنجر. ومن جهة أخرى، تمكن كيسنجر من خلال مساعدة بريجنيف، من إقناع «غولدا مائير» وزملائها بوقف التقدم الإسرائيلي والموافقة على وقف إطلاق النار. وكانت هذه

النقطة أهم ما حققه ما يُسمى بالإنذار النووي. أما السؤال الذي لم يُطرح ولم يجب عنه فهو التالي: من الذي قاده ذكاؤه نحو الضرورة النووية؟ هل هو بريجنيف أم أنه كيسنجر؟ أم الاثنان معاً؟

في الواقع، لا تهمنا الإجابة عن هذا السؤال. فالنتيجة خدمت الجبارين: لقد أراد الروس الخروج من مصر في حين كان الأميركيون يبحثون للدخول إليها. وحصل الاثنان على مبتغاهما. فكان ذلك نقطة التحول الحقيقية في حرب «يوم الغفران» والتي حددت المرحلة المقبلة وجعلت من كيسنجر مدير المسرح بدون منازع.

وبمجرد التفكير بمنطق للحظات، اقتنع منتقدو كيسنجر وحلفاؤه في حلف شمالي الأطلسي، أنه لم يكن هناك بالفعل أي تهديد حقيقي نووي أو غير نووي.

فلو أن التدخل السوفياتي عبر أرسال خمسين ألف جندي جواً، جاء في الوقت الذي أوشكت فيه الجهود المصرية والسورية في الحرب ضد إسرائيل على التدهور، وفي الوقت الذي قرر فيه مجلس السوفيات تعليق المساعدات العسكرية إلى مصر، لبدا هذا التدخل ضرباً من العبث. ومهما حقق من أهداف، فإنه كان سيشكل مواجهة مع الترسانة الأميركية الفتاكة. الأمر الذي حاول بريجنيف، من خلال سياسته، تجنبه. فلم يُعرّض سياسته الهادفة لتخفيف التوتر مع الولايات المتحدة، ولا أمن الاتحاد السوفياتي ورفاهيته للخطر.

وهل أن الصداقة المزدوجة مع الرئيس السادات والمصالح السوفياتية المشكوك بأمرها في العالم العربي تساوي الثمن؟ هذه الظروف أدت إلى طرح تلك الأسئلة، وهذا ما فعله كيسنجر في أثناء خلوته في مكتبه حتى توصل إلى الإجابة البديهية. ولقد جعل ذلك من الأوروبيين المضطربين، والذين كانوا يطالبون بالابتعاد عن السياسة الأميركية، مدعاة للسخرية.

أما نحن وقد كان لنا مقعد لجهة الحلبة، فلا يمكن أن ننهزم ولكننا أعجبنا بمهارة كيسنجر وأسلوبه اللذين قاد بهما الأوركسترا الدبلوماسية. وعلّمنا درساً لن ننساه بسهولة: فلكي تظهر فعالية أهم التحركات الدبلوماسية، لا بد أن تُسند بمقدار من القوة الحقيقية، دون الاستغناء عن الفصاحة. وفضلاً عن ذلك، لقد تقدمنا باتجاه تسوية سياسية لأول مرة كنتيجة للحروب الأربعة التي حضناها بغية التوصل إلى إحلال السلام عوضاً عن ترسيخ «نومانزلاند» عسكرياً حيث بقينا من دون سلام

وبعـزلة عن جيـراننا. لقـد شكلت هذه التسـوية إنجـازاً مثيراً، فعلى أثـر ما قـام به كيسنجر انتقلنا إلى طريق جديد، وبالرغم من ذلك لم يعرف أحد منـا بشكل مؤكـد وجهتـه الأخيـرة. كمـا أن الشعـور الـذي انتـابنـا آنـذاك والثقـة التي وضعنـاهـا في كيسنجر، خلقا جـواً بات فيـه كل شيء معقـولاً بالـرغم من التفاخـر غير الاعتيـادي بتعذيب الذات الذي استمتع به الإسرائيليون للعودة إلى وطنهم.

وعلى أي حال، لقد أدركنا نحن والأميركيـون، أن المسألـة لن تكون سهلة. أما بالنسبـة لمؤتمر السـلام الذي اتفق عليـه ضمن شروط وقف إطـلاق النار، فقـد انعقد في جنيف في نهاية شهر كانون الأول ١٩٧٣. وقد غلب الطابـع الهزلي على الـطابع الجـدي فيه، وجـاء كفرصـة لهؤلاء الـذي حضـروا لـلإدلاء بخـطب تخـدم مصالحهم الشخصية، ولأولئك الذي رفضوا الحضور متسلحين بالتشهير، ومن بينهم سـوريا ومنـظمة التحـرير الفلسـطينية. وبعـد أن تم تبادل الاتهـامـات، ألقى وزيـر خارجية إسـرائيل «ابّـا ايبان» خـطاباً معـداً سلفاً ومن ثم أرجـأ الأمين العام الـدكتور كيرت فالدهايم المؤتمر الذي لن يعقد مرة ثانية أبداً.

في أثناء ذلك، برزت في البلدان العربية، في فترة مـا بعد الحـرب، ظاهـرة مألوفة خبرناها بادىء ذي بدء إثر حرب سيناء، عام ١٩٥٦ (بالنسبة إلينا كانت سيناء والنسبة إلى البريطانيـين والفرنسيـين كانت السويس) وخبرناهـا مرة ثـانية إثـر حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ومرة أخرى بعد حرب «يوم الغفران»، وفي آخر مـرة تكثفت إلى أن أصبحت مـدعاة للسخـرية. وبـالمختصر، بـدأ المصـريـون والفلسـطينيـون والبلدان العربية الأخرى يتصرفون، مع مـرور الأسابيـع، كما لـو أنهم حققوا نصـراً عظيماً على إسرائيل في حرب تشرين. فلدى قراءة خطب السادات في فترة مـا بعد الحرب مباشرة، والتي ضمّنها شروط مصر لتحقيق تسوية عـادلة، يـظن القارىء أن بـطلاً منتصراً يفـرض شروطـه. وتلك الشروط هي ذاتهـا التي كان يـطالب بها قبـل الحرب ولكن بفارق واحد مهم وهو أن السادات والعالم العربي عامة يعتقدان أنهمـا حققا هذه المرة بالفعل نصراً تاريخياً، وأنهمـا أعادا الشـرف والقوة للسـلاح العربي وأزالا ذكريات الهزائم التي تكبداها في العام ١٩٦٧. والأهم من ذلك كله هو أنهما نسفا أسطورة الحصانة الإسرائيلية، وإن وقف إطلاق النار الذي دبره الأميركيون أنقذ مـدرعات شـارون من التدميـر بواسـطة هجوم مضـاد له خـطط له المصـريون. وإن الموازين في الشمال على الجبهة السوريـة، أوشكت تنقلب مع وصـول التعزيـزات العـراقية. ولقـد حُـرم السـادات والأسـد من النصـر الكبيـر والأخيـر بسبب تـدخـل

كيسنجر. فكانت حجة حظيت بقبـول، ليس العالم العـربي وحسب، بل النـاشرين المضلّلين في لندن وباريس وبون.

ولـم يُشر أحد إلى أن الجيش السوري أرغم على التراجـع إلى نقطة أصبحت فيها دمشق داخل مـرمى المدفعيـة الإسرائيليـة، أو إلى أن الجيش الإسرائيلي كـان على بعد سبعين ميلاً من القاهرة.

ومن الخـطأ أن نهزأ «بـوكلاء رعـاية العـرب» لتحويلهم مـرة أخـرى وبنجـاح الهـزيمة إلى نصـر سياسي. لقـد حصل ذلـك في العام ١٩٥٦ وفي العـام ١٩٦٧، ولكن في هذه المرة نُفذ التمويه بطريقة فعالة أكثر.

بيد أن قسماً من اللوم يقع على كيسنجر الـذي أفرط في تـأليه السـادات وفي ثنائه على إدارته العظيمـة في تدبيـر أمور الـدولة، وعلى الخبـرة العسكريـة للقوات المصرية المسلحة. ونحن لا ننكر أنهم تهيأوا جيداً بمساعدة السوفيات وإشـرافهم، وأنهم حاربوا جيداً، ولكنهم خسروا المعركة الـرابعة ضـد إسرائيـل على الرغم من السائل الملطف الذي استعمله كيسنجر، وعلى الرغم من «كورس» الشكـر المؤلف من ناشرين أوروبيـين غربيـين وأميركيـين. كل هذه التبـريرات لم تسعف السـادات أو المصريـين، إنما تركتهم متعلقين بحلم غير واقعي عليهم أن يستفيقوا بألـم منـه. ولا بـد لهم أن يتعلموا بـأنفسهم. وفي ذلك الـوقت، ظلت الرغبـة تلعب بـالقضيـة العربية. وهذا سيؤخر وقت الحساب ويجعله شاقـاً، وعندمـا يحين موعـده سيعرّض للخطر السلام الذي صنعه كيسنجر. وبعد أشهر من عودة الأمور إلى نصابها، بدأت عملية صنع السلام بكاملها، والتي كدّ كيسنجر في تأهيلها إثر حرب «يوم الغفران»، تتساقط أجزاء.

فلم يتمكن أي زعيم عربي ولا حتى السادات أن يفكـر بالسـلام مع إسـرائيل ضمن شروط اعتبرتها الولايات المتحدة مقبولة ولـو بصعوبـة. أما إسـرائيل، ووفقـاً للتفكيـر العربي، فقـد هبطت من بـرجها العـاجي بسبب النصر العـربي العظيم في حـرب تشرين. وهكـذا لم يكن من نقص في الأنبياء الـذين تنبأوا بـانهيار إسـرائيل وسقوطها المحتمل.

مؤتمرات.. اجتماعات.. قرارات

انعكس هذا الجو بكليته على المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشـر الذي انعقد في القاهرة مع مطلع شهر أيار ١٩٧٤، أي بعد سبعة أسابيع على وقوع حرب

تشرين وحضره دايفيد هرست، وهو أحد أهم المتعاطفين مع القضية العربية. وعند انتهاء المؤتمر لوحظ أنه بالكاد حضر مندوب إلى هناك، وهو رئيس ميليشيا مستقل، شهير وذكي ومطرود من بنك الغرب «وست بنك» حيث لم يصدق أن إسرائيل قد قضي عليها الآن وأن حرب تشرين أدت إلى بدء زوال الصهيونية. وفي ما بعد راح هرست يوضح بأن عدداً وفيراً من الفلسطينيين يأمل بالفعل ألا يجري أي اتفاق مع إسرائيل وأن البلدان العربية التي شهدت سخافة محاولة إجراء أي اتفاق، ستعود مرة أخرى إلى ميدان الحرب.

وجاءت القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، وبصورة خاصة القرار الأهم الذي ظهرت من خلاله منظمة التحرير الفلسطينية، ذات نوعية في ما يتعلق بسياسة المنظمة. فلم يسمح بالتكاذب، وتم اقتراح اتباع سياسة خداع تنفذ تجاه الولايات المتحدة كي تحظى منظمة التحرير الفلسطينية بدعم «غير معلن». وفي الواقع، شرح المجلس الوطني عبر قراراته إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على إيجاد حل يشمل فلسطين كلها وتصفية «الدولة الصهيونية» أيضاً. كما رفض الاعتراف بدولة إسرائيل ورفض أيضاً المفاوضات معها وأنكر الموافقة على أية حدود، أمنية كانت أم غير ذلك، مع الدولة العبرية. وبما أنه انطلق على أساس وهم النصر العربي العظيم في حرب «يوم الغفران»، فقد «أفلس»، كما يقال. حتى أنهم لم يقبلوا بالواقع، وجعلتنا قرارات المجلس الوطني نعيد تقييم الوضع العربي كي نعرف نوايا القمة العربية التي كان من المقرر أن تنعقد خلال ثلاثة أشهر في الرباط، والتي ستؤكد أو سترفض مطالب الزعيم الفلسطيني المتطرفة. وكانت هذه القمة بمثابة اختبار لقوة رؤساء الدول العربية ومدى مصداقيتهم. فلم يعد باستطاعتهم التهرب من النتيجة الآن، إذ أن منظمة التحرير تطالبهم بإغداق الوعود. وأعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقده في القاهرة، أن إسرائيل هي العدو الأساسي الذي يجب التغلب عليه. ولكن الهدف المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية هو الملك حسين ونظامه في الأردن. فلا بد من استبدالهما بنظام وطني ديمقراطي يسيطر عليه الفلسطينيون العرب. كما كان الفلسطينيون يهددون أنظمة عربية أخرى لم تذكر أسماؤها والأرجح أنها أنظمة تابعة لحكام الخليج.

وباتت منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد الناطق الوحيد الشرعي باسم

الشعب الفلسطيني أينما حلّ. أما الملك حسين، فقد منع من التعليق على المسائل الفلسطينية.

* * *

وعندما التقى رؤساء الدول العرب في الرباط في شهر تشرين ١٩٧٤، لفقوا ببراءة النتائج، ووافقوا على إعطاء الأولوية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمطالبها في ما يتعلق بمسألتي فلسطين والأردن. وإذ بالملوك والرؤساء العرب بما فيهم الملك حسين يخضعون خضوعاً تاماً. وبعد أسبوعين، قامت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة في نيويورك بالترحيب بياسر عرفات كبطل. فبزعامته تحقق هدف الفلسطينيين بالتمثيل المستقل وبالقرار الحرّ وحصلوا على حق الرفض والاعتراض على المشاريع السياسية العربية المتعلقة بأي شكل من الأشكال بإسرائيل وبالقضية الفلسطينية. ولقد نتج هذا التحول الجديد في سياسة عرفات، حسب ما أفادت مصادر اللوبي التابعة للمنظمة في لندن وباريس وواشنطن، من القوة الجديدة الهائلة التي تديرها منظمة التحرير الفلسطينية والتي رفعت من أسهم الاعتقاد الطاغي في الشرق الأوسط بأن لا مفر من حرب إسرائيلية ـ عربية خامسة.

ومما لا شكَّ فيه أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية الفرحين والناشرين العرب قد أيدوا هذا الاعتقاد وعززه الأمل في التأثير على الإدارة الأميركية. بيد أنه لم يجر تقدير الوضع في إسرائيل بعد مؤتمر الرباط. ولم يكن ذلك في حسبان السادات أو كيسنجر. ومهما يكن من أمر، فليس بسر أن عدداً من أفراد حاشية السادات وآخرين رسميين تابعين لكيسنجر أخذوا بعين الاعتبار، وعلى انفراد في مقر الحكومة، توقعات منظمة التحرير الفلسطينية المتشائمة في ما يتعلق بالأحداث المقبلة.

واتهم الفلسطينيون العرب وعدد من المخططين الشباب المتميزين بذكائهم الحاد، والذين اتخذهم السادات كمستشارين خاصين له وكسيوف ينحر من خلالها انحرافات مخيلته، بالوقوع في الخطأ الذي حذر الإسرائيليين منه ريتشادر كروسمان وعضو في البرلمان الإنكليزي في الخمسينات: «لا تصدقوا الدعاية التي تطلقونها، فقد تكون نتيجتها قاضية» هذا ما حصل بالنسبة إلى الفلسطينيين بعد مؤتمر الرباط. فكثيراً ما وقعوا ضحية مخيلتهم المليئة بالرغبات.

فمنذ رفضهم لقرار منظمة الأمم المتحدة الصادر في العام ١٩٤٧ والقاضي بإنشاء دولة عربية ـ فلسطينية في فلسطين المقسمة، وبإنشاء، دولة يهودية، في الوقت ذاته، تشبث الفلسطينيون العرب بموقفهم الرافض لأية مناقشة تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، الأمر الذي كان من المحتمل أن يستفيدوا منه أكثر من أي إنجاز توصلوا له بعد أربعة عشر عاماً من الحرب ضد إسرائيل. ولكن المأساة الحقيقية في القمة العربية التي انعقدت في الرباط في تشرين ١٩٧٤، ليست في إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية دوراً لا تستطيع أن تقوم به، إنما في ظهور مواقف عربية من بينها الظن «الفتاك» بأن إسرائيل آيلة إلى الزوال، وبأن قوة العرب تكمن، من الآن فصاعداً، داخل منظمة التحرير الفلسطينية المفعمة «بدولارات النفط» وبالرعاية الواسعة الممنوحة لها. ولقد قرر ذلك الحكام العرب الأقوياء والأثرياء في الرباط ووافقوا على دفع جزية مالية وسياسية كثمن لإعداد منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بعبء متابعة الحرب ضد إسرائيل. وبهذا الصدد، كان يجب على أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أن يتوقفوا عند التعليق الذكي الذي أدلى به المستشار السياسي للسادات منذ فترة طويلة والخبير في حل المسائل السياسية تحسين بشير. فبعد فترة من انتهاء قمة الرباط، أوضح بشير مخاطباً فؤاد عجمي، وهو من أقلام العصر المميزين، أن الحرب ضد إسرائيل بالنسبة إلى حكام البلدان العربية المنتجة للنفط كانت بمثابة «مسرحية تستحق المشاهدة».

فهم يريدون أن تدوم الحرب أكثر فأكثر، إذ إنهم أمدوا مصر بالمساعدات أثناء حربها في العام ١٩٧٣. فاعتبروا هذه الحرب معركة من ضمن حرب عسكرية مدعومة لا تنقطع، قد تقودها من الآن فصاعداً منظمة التحرير الفلسطينية. وكجزء من هذه العملية، أرجىء تنفيذ «العقاب» بالملك حسين لفترة مؤقتة، وقد كان الملك حسين الهدف الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه تم تجريده في الوقت ذاته في أي سلطة فعلية تخوله تنظيم السياسة الفلسطينية.

إسرائيل والتكهّنات بسقوطها

بعد مضي ستة عشرة عاماً، وفيما ندوّن تلك الأحداث، شقّ علينا تصديق ما قام به رجال ونساء أذكياء لديهم السلطة والتأثير، من ترويج لمعتقدهم الذي يعتبر سقوط إسرائيل متوقعاً. واليوم، عندما نلقي نظرة على الأوراق التي تعود إلى تلك الحقبة، نستطيع أن ندرك كيف بدت تلك الصورة منطقية ومقنعة بالنسبة إلى عرفات

وإخوانه الفلسطينيين. فقد ارتفعت أصوات مهمة، على ما يبدو لتؤكد صدق الأدلة التي قدمتها منظمة التحرير بشأن سقوط إسرائيل الذي لا مفر منه.

والجدير ذكره، أن كل الانحرافات بما فيها «الجبن والخيانة المتبادلة» التي ميزت العلاقات بين رؤساء البلدان العربية وخلال أزمات كثيرة سابقة، وجد لها اصطلاح من ضمن القرارات الصادرة عن مؤتمر الرباط والتي تؤكد وتدعم مطالب منظمة التحرير الفلسطينية المتطرفة. ولم يجرؤ أي ملك أو رئيس حضر القمة على الاعتراض على سياسة كان من شأنها في ما لو نفذت أن تؤدي إلى الموت السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية وللملك حسين الذي لم يقف أحد بجانبه، لا بل على العكس ساند الجميع فعلياً سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، بغية تخريب الأنظمة التي لا تعجب المنظمة. بيد أن الأردن كان البلد الوحيد الذي عزل ولم يسمح له القيام بأي عمل ويصعب فهم ضعف الزعماء العرب أمام تهديد منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان موجهاً أيضاً إلى كل منهم. ولا شك، أن موقف العرب أعطى المنظمة دفعاً هائلاً وشعوراً بالحصانة وسلطة لا يمكن تحديها. أما كيسنجر فظل واعياً للعامل الجديد الذي يجب استيعابه، وهو رفض القيادة الجديدة للفلسطينيين المفاوضة في ظل أية شروط، والاتفاق مباشرة مع إسرائيل على أية شروط. وبعد أن وقَّع رؤساء البلدان العربية على هذه السياسة في الرباط، لم يبق لكيسنجر أو إسرائيل أي موضوع للبحث بشأنه أو للتفاوض حوله.

ذلك أنه إثر مؤتمر الرباط، بات الوضع مستحيلاً بالنسبة إلى إسرائيل وبالرغم من الجهود التي بذلها كيسنجر وفريقه بهدف كسر حالة الركود. إلا أن تلك الجهود باءت بالفشل بعد انعقاد مؤتمر الرباط.

وتجدر الإشارة أنه خلال الأسابيع التي انعقد فيها مؤتمر الرباط، نشر مدير الدراسات في المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية الشهير ريتشارد أولمان عرضاً أبرز فيه وجهة نظر الذين يعارضون سياسة كيسنجر في الشرق الأوسط. فبدا ما قدمه وافياً في نواح عدة. لقد توصلت قمة الرباط إلى نتيجة واحدة، وهي احتمال نشوء علاقة معينة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن الدكتور أولمان لم يرجح ذلك؛ فتحليله القائل بعدم توقعه حلول السلام نتيجة مؤتمر الرباط، كان مثيراً. وجرى تدريسه في أحد أهم مراكز البحوث السياسية في الولايات المتحدة.

وقد بنى أولمان سياسته المنظورة في الاتجاه التالي:

أن الرباط يرمز إلى نشوء الادعاء القائل بأن التاريخ ملك للعرب وليس

لأعدائهم، فعائـدات النفط الضخمة جعلت من الممكن اختصـار امتداد وقت ذلـك «التاريخ» من عقود إلى سنوات وربما إلى أشهر.

ومع نضوب دفق الأموال الذي كان يرد إلى إسـرائيل من اليهـود في الخارج، نسبـة إلى سيـل دولارات النفط الهـائـل، أصبحت مــوارد العـرب تسـاوي مـوارد الإسرائيليـين. فبات النصر العربي الأخير في ميدان المعركة وشيكاً. فأظهـرت هذه التطورات فشل مساعي كيسنجر في التمهيد لإحلال سلام شرقي أوسطي.

وليس من الغريب أن نعرف أن الموقف الأكثر تصلباً بوجه كيسنجر كان موقف السعوديـين الذين أمنت لهم وفرة النفط موقفاً قوياً بين البلدان العربيـة. ولقد أبـدى السعوديون ثقة وعزماً على مساندة اتحاد العـرب في وجه أي تسـوية مـع إسرائيـل. ومع الفلسطينيـين الذي بدأوا يلعبـون دوراً محوريـاً جديـداً في السياسيـات العربيـة الـداخلية، ومـع العالم العـربي الـذي اقتنـع بكـامله بـأن النفط يستـطيـع أن يقلب إسـرائيل رأسـاً على عقب، بدا مؤتمـر الربـاط من خلال نتـائجه، كـأنه خلق حـربـاً جديدة.

وقد اعتبر ريتشارد أولمان أن هذا السيناريو لم يحمل الـطمأنينـة إلى إسرائيـل ولم يجعلنا نتساءل عن الناطق باسم الولايات المتحدة في الأوقات الحرجة: هل هو كيسنجر أم أنه المجلس؟ أما ما أخـاف الإسرائيليين من خـلال هذا السينـاريو، لم يكن يتعلق بتـأثيره على الشعب الإسـرائيلي، إنما من المعلومـات التي ستصـل إلى الزعماء الفلسطينيـين والعرب من خلاله.

فقـد اعتبر أولمـان أن الصورة الإجمـالية لميـزان القوى، قـد تغيـرت، إذ أن العـرب، الـذين هبـطت عليهم ثـروة جـديـدة وكبيـرة، لن يقبلوا البتـة بنشـوء دولـة إسرائيلية بينهم. وأوضح أولمان أن الزعامة العربية التي ظهرت بعد الرباط، وخاصة الفلسطينية، لم تكن تصـر على إبادة الإسـرائيليـن بالـطريقة التي سعى من خـلالها هتلر إلى إبادة اليهود، وإنمـا سعت إلى تدميـر دولة إسـرائيل وسكـانها (لم يكن من الضروري إبادة الجميـع). وذهب أولمان إلى القـول وبكل ثقـة إلى أنه يجب على الإدارة الأميركية أن تعمل على تسهيل التحول الذي لا مفر منه وفقـاً للواقع الجـديد للميزان القوي. وأن تعمل ليس فقط من أجل إعادة توطين الفلسطينيـين وإنما أيضاً من أجل إعادة توطين الإسرائيليـين.

ولا بد أن نعترف بأننا لم نول تلك الأفكار الانتباه اللازم. وما لم نذكره آنذاك هو أن أولمان كان يعكس تيار الفكر العربي بدقة أكثر مما فعل كيسنجر.

ولقد أدى نشر أفكار أولمان في الولايات المتحدة إلى زيادة سعادة الزعماء الفلسطينيين ومن خلال قرارات الرباط، وإلى حث كيسنجر على القيام بخطوات إضافية نحو السلام لم تعط ثماراً.

ذلك أن قمة الرباط شكلت إحدى أهم نقاط التحول في تلك الفترة.

وكملحق للسيناريو أضاف أولمان أنه من الضروري أن نعيد النظر في أسلوب تفكير منظمة التحرير الفلسطينية. وأفضل طريقة للقيام بذلك، هو من خلال العرض الذي كتبه أحد ممثلي سياسة المنظمة، وهو مقرب من عرفات ومن زعماء المنظمة «ايريك رولو»، حيث كتب عن القضية الفلسطينية بعد الرباط مفصِّلاً في البدء الشروط التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مؤتمر دولي للسلام:

«يجب الأخذ بعين الاعتبار تطبيق قرارات الأمم المتحدة برمتها بما فيها القرارات التي صدرت في العام ١٩٤٧ وتتعلق بتقسيم فلسطين، وتلك التي صدرت في العام ١٩٤٨ المتعلقة باللاجئين، والقرارات التي صدرت في تشرين الثاني ١٩٦٧. وفي حال لم تنل هده المطالب الموافقة، فإن الممثلين الفلسطينيين سيرفضون عقد معاهدة سلام مع الدولة اليهودية. في هذه الحالة، لن تتخلى المنظمة عن «هدفها الاستراتيجي» في إنشاء فلسطين العربية ـ اليهودية. وكتب رولو في موضع آخر في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٧٤، أن إسرائيل لم يكن لديها خيار آخر. فعليها أن تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية، عاجلاً أم آجلاً وبالشروط التي وضعتها المنظمة. أما رفضها التفاوض على هذا الأساس، فلن يؤدي إلا إلى حرب قد تنتهي بكارثة على إسرائيل، نظراً للقدرة الاقتصادية والمالية والدبلوماسية المتوفرة للعرب. وأضاف رولو معلقاً، أن جدول أعمال منظمة التحرير يتضمن السيطرة على الأردن من قبل الفلسطينيين.

كل ذلك كان بمثابة مقومات للمنظمة كي تستعيد بالطرق الدبلوماسية والسياسية ما لم يحققه الحرب أو الإرهاب. وفي مطلع خريف ١٩٧٤، وفيما كانت الاستعدادات جارية لعقد مؤتمر قمة عربية، بدا واضحاً أن بريجنيف أعاد النشاط مجدداً للسياسة السوفياتية في مصر. فبعد زيارة قصيرة لموسكو في منتصف شهر تشرين الأول ١٩٧٤ قام بها وزير الخارجية المصري قبل انعقاد قمة الرباط، جدد بريجنيف دعوته إلى وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي وإلى وزير الدفاع الجديد آنذك محمد عبد الغني الجمسي لزيارة موسكو وقد جرى تكريم المصريين في موسكو في وقت أكد فيه بريجنيف على «سياسة السوفيات التي لا تتغير من

ناحية تقديم المساعدات والدعم للشعوب العربية بما فيها شعب فلسطين العربي»
أما الوزيران المصريان فأعربا من ناحيتهما عن امتنان الرئيس أنور السادات وحكومته للاتحاد السوفياتي لموقفه الودي والمبني على دعم القضية العربية.

ورغبة منه في إظهار استمرار دعمه، أرسل بريجنيف شحنتين من الدبابات والصواريخ كان قد صدر الأمر بإرسالهما في وقت سابق، إلا أن الشحن توقف مع نهاية حرب تشرين الأول عندما كانت مصر تسعى إلى وقف إطلاق النار. وأخذ الروس يبحثون عن السبب الذي أدى إلى فشل مبادرة كيسنجر حيث حاولوا الاصطياد في الماء العكر.

فعندما كان كيسنجر يتفاخر بالمفاوضات الناجحة وبإبرام الاتفاق الثاني حول الانسحاب بين مصر وإسرائيل، أغلق الباب على العودة السوفياتية المشروطة والتي تناسب بريجنيف.

ولقد أوضح بريجنيف لوزير الدفاع المصري، أن خيار الحرب الذي كان من شأنه أن يوتر العلاقات السوفياتية ـ الأميركية يجب أن يستبعد في العلاقات السوفياتية ـ المصرية المستقبلية.

وإذ بمرحلة جديدة يلفها الغموض تبدأ. اقتنعت إسرائيل أن الحرب الكلامية التي دارت في الرباط وقبل ذلك في المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة لم تكن سوى خدعة. فلا منظمة التحرير الفلسطينية ولا البلدان العربية كانت مستعدة أو لديها القدرة لشن حرب ضد إسرائيل، ولن يعتمد السوفيات على العرب في أية حرب أخرى. أما الأميركيون، فقد كانوا يساندون إسرائيل. وكان كيسنجر حليفاً أميناً ووفياً بالرغم من أن الرئيس نيكسون قام بمحاولتين للضغط على إسرائيل، في وقت كان فيه كيسنجر خارج واشنطن. ولا يستطيع أحد التكهن بما كان سيحصل في ما لو بقي نيكسون في منصبه، بيد أنه لم يبق بسبب فضيحة «واترغيت». والجدير ذكره أن كل هذه الأمور ظلت محجوبة أمام التطورات المثيرة. وعلمنا من مصادر موثوقة في القاهرة أن السادات صدم واستاء إزاء التطورات التي حصلت في قمة الرباط. فقد ازدادت عدائية منظمة التحرير الفلسطينية ومطالبها الابتزازية، والتي لا تفسح في المجال أمام أي شكل من أشكال المفاوضة. هذا الأمر أخاف السادات إضافة إلى «انتهازية» القادة السعوديين الذي راحوا يستغلون الرأي الفلسطيني والآراء الأخرى المتطرفة لتحقيق مصالحهم.

وقد عرف السادات نياتهم الحقيقية والتي هدفت إلى سد أي ممر نحو السلام، وإلى عرقلة أي تحرك قد يؤدي إلى تسوية حول المطالب الفلسطينية والسعودية.

تعلّم السادات الكثير من خلال اتصاله بكيسنجر. وعرف أن الخيار الذي واجهه لم يكن سلاماً شاملاً أو سلاماً جزئياً، وإنما سلام منفصل أو لا سلام على الإطلاق. وهذه النتيجة التي توصل إليها السادات اعتبرت أهم عقبة للقرارات التي اتخذها في البدء المجلس الوطني الفلسطيني ومن ثم مؤتمر الرباط.

فبعرقلتهم طريق كيسنجر نحو التسوية والسلام، دفعوا بالسادات إلى اختيار طريقه الخاص، طريق السادات نحو السلام.

- ٣ -
تحول السادات
١٩٧٥ - ١٩٧٦

بدأ السادات يفكر في استراتيجية جديدة للسلام، في أثناء جلسات تفاوض، تنازلاتها متبادلة. سبقت وعقبت قمة الرباط. وكان هو وأصدقاؤه من الحكام العرب يعتقدون - أو على الأقل يدعون - أن تدخل أميركا بعد حرب «يوم الغفران» (كيبور)، ووقفها إطلاق النار الذي أنهى المعارك، هدف إلى إرضاء مطالب العرب لتجنب اندلاع حرب أخرى. لم يتقبلوا فكرة السلام مع إسرائيل. كل ما كان السادات يقبل التنازل عنه هو القبول بالوضع الراهن الجديد، عندما تلتقي مطالب العرب، بما فيها مطالب الفلسطينيين. فلا لتوقيع معاهدة السلام، لا لتطبيع العلاقات، لا للتآخي ولا لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل. يبدو أن الوضع لم يتغير كثيراً.

لكن عنصراً جديداً هاماً طرأ على تفكير السادات بعد ختام مؤتمر الرباط: تبيّن أنه تحرر من مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا على حد سواء. إذ تعارضت خطتاهما اللتان رسمتاهما في الرباط مع خطة مصر. إذ كانتا تبحثان عما يناسب مصلحة الفلسطينيين؛ أما السادات فكان عليه أن يقرر ما هو الأنسب لمصر. ولذلك أبدى استعداده للتفاوض بمفرده مع كيسنجر لعقد اتفاق، نواياه وأهدافه منفصلة عن الآخرين، لكنه لم يكن خصماً يسهل التغلب عليه. لقد عزم على أن يطلب ثمناً غالياً من أجل مصلحة مصر ويتباهى بنجاح المفاوضات المستقلة والمنفردة قبل نقد وإخفاق الحكام العرب، بل قبل معارضة حكومته والأوساط الرسمية.

عندما عاد كيسنجر إلى مصر وإسرائيل في شهر شباط ١٩٧٥، وجد السادات

واثقاً من نفسه ومطالبه كثيرة. أراد الكثير فقدّم له القليل. أدرك أن كيسنجر يريد أن يختم سلسلة الرحلات المكوكية إلى الشرق الأوسط بنجاح باهر؛ وهو أن اتفاقاً مؤقتاً بين مصر وإسرائيل يمهد الطريق في النهاية إلى اتفاق سلام. استنتج السادات بدهاء أن وضع كيسنجر بات حساساً إذ أنه يبحث عن حل بوسع السادات تقديمه له. لذا أصبح تعزيز النجاح منوطاً به. ظهر هذا جلياً بعد صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤، التي أيدها الرؤساء العرب في قمة الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤.

عرقلت مطالبهم بتصفية المملكة الأردنية كل حل بديل طرحه الأردن، واسترعى ذلك انتباه كيسنجر لبعض الوقت، وهدف للتوصل إلى تفاهم بين الأردن وإسرائيل يشتمل على حل المشكلة الفلسطينية يرضي البلدين. لكنه بالطبع، ولأسباب شخصية، علم أن المسألة تتعلق بمن سيكون البادىء، فألحّ على إسرائيل أن تساعد في حل القضية الفلسطينية. لكن السادات أدرك أن ما فعله الفلسطينيون والرؤساء العرب في قمة الرباط ـ وإن لم يعوا ظاهرياً ما قاموا به ـ يرمي إلى ترك كيسنجر أمام اختيار السادات ليسير قُدماً في محادثاته. أمّا السادات، من جهته، فقد طالب بتنازلات من الإسرائيليين ومساعدة مالية من الأميركيين ـ وليس سلاماً مع إسرائيل.

قال السادات لكيسنجر انه لن يدعم الاتفاق الذي رسم مع الملك حسين لأنه لن ينتظر سنة أو ربما أكثر لكي يعالج مطالبة مصر باسترجاع سيناء بكاملها. كنا بالطبع معنيين ومهتمين باستجابة جيراننا العرب لدعوة قمة الرباط إلى النضال، لكننا ركّزنا اهتمامنا على مصر؛ لأنه منها تعالت في اللحظة الأولى أصوات السخط. بيد أننا لاحظنا باهتمام شديد أنه صعُب على مصر التكلم بصوت واحد؛ إذ ظهر تضارب كبير، في أواخر العام ١٩٧٥، في تعليقات الرئيس السادات ووزير خارجيته، اسماعيل فهمي. كان يناقض أحدهما الآخر في مسائل سياسية هامة تتعلق بإسرائيل والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

كانت البيانات العلنية خير دليل على الصراع داخل الحكومة المصرية. فغالباً ما كشفت لنا مواقف القادة العرب العلنية معالم غابت عن المحادثات السرية بين الناطقين بلسان العرب والفريق الثالث مثل كيسنجر أو البريطانيين أو حتى مع شعبنا. وتبيّن أن السياسيين والمعلقين العرب يبدون رغبة كامنة في التعبير جهاراً

عما يفكرون بـه حقاً، ويتكلمـون بتحفظ في الخفاء. لـذا راقبنا عن كثب البيـانات العلنية الصادرة في هذا الوقت من القاهرة.

ففي مقابلة مع التلفزيون البريطاني لاسماعيل فهمي، أجريت قُبيل ذهابه إلى موسكو، في تشرين الأول ١٩٧٤، دعم وزير الخارجية المصري كل الدعم مطالب منظمة التحرير الفلسطينية التي قـدمها عـرفات لـلأمم المتحدة. بـل ذهب أبعد من ذلك، إذ طالب إسرائيل القبول بالحدود التي وضعت في العام ١٩٤٧ وتحويل دولة إسرائيل إلى دولة فلسطينية ديمقراطية للمسلمين والمسيحيـين واليهود، غـالبيتها من العرب. لكن على إسرائيل أولاً أن تعوض عن الخسـائر التي لحقت بـالفلسطينيـين في السنوات الست والعشرين الماضية، وتعوض على مصر خسائرها في إنتاج النفط والأضـرار الناتجـة عن حرب ١٩٦٧. أخيـراً، ينبغي على إسرائيـل أن تـأخـذ على عـاتقها تجميـد عدد سكـانها على مـا كان عليـه في العام ١٩٧٤، فتـوقف استقبال المهاجرين اليهود لمدة خمسين سنة.

... بعـد أن عرض فهمي في هـذا البيان «العـظيم» الموقف المصـري بكل جدية، انطلق إلى موسكو لمقابلة بريجنيف، كي يضعا اللمسة الأخيرة على ترتيبات زيارة الزعيم السوفياتي إلى القاهرة في شهر كانـون الثاني ١٩٧٥. كـرم فهمي، في موسكو، في آخر يوم من العام ١٩٧٤ بإصدار بلاغ سوفياتي ـ مصري مشترك كشف عن العلاقات الودية بين مصر والاتحاد السـوفياتي. لكن تـورط السوفيـات في مصر كان يقتصر على دعمهم للدعوة إلى عقد مؤتمر في جنيف.

وهنا تبرز المهـارة التي امتازت بهـا السياسـة السوفيـاتية. لقـد ورد في البلاغ المشترك أن مصر والاتحاد السوفياتي يحبذان مؤتمـر جنيـف (الذي سيـرأسه الاتحـاد السوفياتي والـولايات المتحـدة). مهما يكن، يـرمي المؤتمر إلى «درس» كـل أوجه التسوية في الشرق الأوسط وأخذ القرارات المناسبـة التي تؤدي إلى سلام دائم. لم تـرد في أي مكان مسـألة التفـاوض مع إسـرائيل. بـدأت المهزلـة بإلحـاح الاتحـاد السوفياتي وفهمي على إشراك منظمـة التحريـر الفلسطينيـة في المداولات وبـإعلان المنظمة وفهمي عن شروطهما في التسـوية. لكن الـولايات المتحـدة وإسرائيـل لن تعيدا النظر في شروط المصريـين والفلسطينيـين.

اتضحت رغبة وزير خارجية السادات في إبعاد رئيسه عن الأضواء، إذ أعـرب في تلفزيون موسكو وإذاعتها عن امتنان الرئيس السادات والحكومة المصـرية للدعم القيم والـودي الذي قـدمه الاتحـاد السـوفيـاتي للقضيـة العـربيـة. أدركت واشـنطن

و «القدس» أن معظم الأقوال ادعاءات، ورغبتا في معرفة ما سيحدث لاحقاً. لقد علمنا أن السبب الحقيقي لزيادة فهمي إلى موسكو يكمُن في استفساره عن ضعف بريجنيف وعن نتائج إلغاء اقتراحه عقد قمة مع السادات في القاهرة.

* * *

بعد أربع وعشرين ساعة من عودة فهمي إلى القاهرة، عقد السادات مؤتمراً استعرض فيه توقعات مصر حتى العام ألفين. فكرر ما قاله وزير الخارجية من أن مصر والاتحاد السوفياتي دخلا في علاقة جديدة قوامها غياب المواجهة، واتفقا على ما يجب القيام به لاحقاً. ذكر السادات مستمعيه بمسألة لا يريدهم أن ينسوها: «أنه لم يوقع أي اتفاق مع إسرائيل. لم يبرم وقف إطلاق النار، وإلغاء الاتفاق في الأصل، مع إسرائيل بل بين مصر والولايات المتحدة». ثم قام باعتراف أعاد أعضاء المؤتمر إلى واقع الوطن المصري. فقال مبيناً واقع مصر في العام ١٩٧٣، قبل اندلاع حرب «يوم الغفران»، أن اقتصاد مصر منهار إلى حد يصعب توفير الخبز لعام ١٩٧٤. و «أن الخمسمائة مليون دولار التي استلمناها مباشرة بعد معركة (من الولايات المتحدة) دعمتنا وساعدتنا في اجتياز هذه المحنة الأليمة. لقد استنزف اقتصادنا كلياً في السنوات الست التي تلت المعركة».

عنى السادات في قوله أنه مهما حاك فهمي وبريجنيف في موسكو، لا سبيل لتقدم مصر إلا بمساعدة الولايات المتحدة. لمح إلى هذه الفكرة في جوابه على سؤال طرحه أحد المندوبين. وسيجتمع وزراء الخارجية العرب بعد ثلاثة أيام لينسقوا سياساتهم مع المقاومة الفلسطينية تلك المتعلقة باقتراح العودة إلى مؤتمر جنيف وتطبيق مقررات قمة الرباط. أوضح السادات أن الاجتماع لن يحل المشاكل المصرية، ولن يوفر الغذاء لبطون المصريين المتضورة جوعاً، ولن يعيد الحيوية إلى الاقتصاد المصري. وسرعان ما أدرك أن لا أحد سيبالي بتحذيره. فموسكو لا يسعها تأمين ما تحتاج إليه مصر فعلياً. ولا يزال مكتب الخارجية ووزيرها ومحررو جريدته وكبار موظفيه يعتقدون أنهم يستطيعون مناشدة الاتحاد السوفياتي الحليف وفرض شروط التسوية دون الحاجة إلى التفاوض مع إسرائيل. وبقيت فكرة السلام مع إسرائيل بعيدة كل البعد.

انتظر السادات أسبوعاً، ثم تكلم مجدداً ليزيل التفاؤل الخاطيء القائل بإعادة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كبديل للعلاقة الجديدة مع أميركا. نشر أحد مسؤولي جريدة النهار البيروتية في اليوم التالي، في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٥،

مقابلة أجراها مع السادات وتناقلتها الصحف والإذاعات المصرية كلها، تهجّم فيها على بريجنيف والاتحاد السوفياتي؛ لأنهما تركا مصر عندما كانت بأمس الحاجة إليهما ولم يزوداها بالعتاد الحربي طيلة سنة، في حين عوّضا عن كل خسائر سوريا في حرب «يوم الغفران». واللافت للنظر أن الاتحاد السوفياتي كان يطالب بخمسمائة مليون دولار لقاء الأسلحة والخدمات، بينما منحت الولايات المتحدة مصر خمسمائة مليون دولار تلبية لحاجاتها الملحة. نتيجة لذلك، جمد السادات كل المسائل العالقة بين مصر والاتحاد السوفياتي.

بدا السادات مرتاباً قلقاً لتسليح السوفيات السوريين. فالقادة السوفيات الذين كان يخشاهم، يحثون سوريا على إشعال فتيلة الحرب من جديد لاسترجاع مرتفعات الجولان، وهي حرب لم تكن مصر مستعدة لخوض غمارها، ولا تريد أن تُجرّ إليها. كان هذا كابوساً بالنسبة إلى الجيش المصري لم يتوانَ عن الإفصاح عنه. سُئل السادات عن أهداف مصر المباشرة في أي مفاوضات قد تُجرى في جنيف أو أي مكان آخر. أجاب بدون مراوغة: «لا يمكن أن أقبل بأقل من حدودي، أو بأقل من كل أراضي، كل سيناء والجولان والقدس، ويجب أن تنسحب إسرائيل من هذه الأراضي قبل القيام بأي عمل آخر».

بعد مضي أسبوع، تكلم السادات مجدداً لجريدة «النهار»، فنُقل تصريحه بكامله في مصر والعالم: «لن أقبل بأقل من انسحاب إسرائيل من الجبهات الثلاث، وفي غضون ثلاثة أشهر إن لم ينجز أي عمل في القريب العاجل، سنذهب جميعاً إلى جنيف وإلى جانبنا الفلسطينيون لنفجّر كل آرائنا هناك».

في هذا الوقت، أجرى رئيس تحرير مجلة «نيوزويك» ارنو دو بروشغراف، الذي يواكب الأحداث، مقابلة مع حسنين هيكل، المستشار السياسي السابق للسادات وعبد الناصر ورئيس تحرير جريدة الأهرام الهامة. عندما سأل دو بورشغراف هيكل: «هل يرى أن العالم العربي يستطيع العيش بسلام مع إسرائيل؟»، أجاب بكل صراحة أن السلام لن يسود بهذه السهولة. لن يقبل أحد في مصر سلاماً مع إسرائيل ما دام عائق الأرض يفصل بين مصر وباقي العالم العربي شرقاً: إن إسرائيل حاجز يعزل مصر. حتى ولو انشئت دولة فلسطينية في المستقبل وعادت إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧، «سنبقى، نحن العرب، مفصولين طبيعياً، وهذا لا يمكن أن نقبل به».

ثم سأل دو بورشغراف هيكل ما هو الحل الحقيقي؟ فأجاب هيكل أن السلام الوحيد الجائز يستند إما إلى مشروع التقسيم المقرر في العام ١٩٤٧ وإمّا إلى إنشاء «فلسطين الكبرى يكون العرب فيها الأغلبية الحاكمة». «فلا نقبل بحدود إسرائيل العائدة إلى العام ١٩٦٧ لأنها تشكل عائقاً جغرافياً يبعد مصر عن العالم العربي شرقاً. واجهنا بصراحة موقفاً منعزلاً عشية وساطة كيسنجر الجديدة. لكن تخمين الموقف المصري في هذا المجال لم يكن من السهولة إدراكه. فتضافر الاتجاهات كان أقوى مما توقعه الإسرائيليون».

بات هذا واضحاً عندما عاد وزير خارجية مصر إلى مهامه حيث قدم تقريراً إلى لجنة الشؤون الخارجية والعربية في مجلس الشعب المصري في ١٨ شباط ١٩٧٥، وذلك قُبيل وصول كيسنجر إلى مصر. تحدى فهمي مباشرة اتهام السادات أن القادة السوفيات أبعدوا أنفسهم عن مصر عقب وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣. وتباهي بالنجاح الذي حققته السياسة الخارجية المصرية في الأشهر الأخيرة، في كل المجالات لا سيما في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. فتبادل السادات وبريجنيف أربعاً وعشرين رسالة اتفاقا فيها على كل المصالح المشتركة بينهما وعلى توطيد العلاقات الثنائية.

وتم التشديد على أنه لا خلاف بين مصر والاتحاد السوفياتي.

لكن لا شك، أن الرئيس ووزير خارجيته كانا ينظران إلى أسس العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بمنظارَيْن مختلفَيْن.

كيسنجر والمحادثات المكوكية

وصلت محادثات كيسنجر المكوكية الجديدة إلى طريق مسدود، وكان لا بد أن تقوم إسرائيل بعمل ما لتحرك الوضع. لذلك عندما جاء كيسنجر يجتمع إلى رئيس الوزراء إسحاق رابين، في آذار ١٩٧٥، كان هذا الأخير، بدون شك، واعياً للمشكلة عينها. فلا حلّ لمتابعة المفاوضات حول الاتفاق المؤقت إلا بتقديم بعض التنازلات للمطالب المصرية؛ لكن هذا الحل بات أجوف. واتبع كيسنجر ورابين طريقة ديبلوماسية معقدة وصعبة لتفادي الوقوع في الفخ المصري وتجنب الضغط المزعج على كيسنجر، والذي مارسه الرئيس الجديد جيرالد فورد، خليفة نيكسون الذي استقال في آب ١٩٧٤.

تشابكت كل هذه التحركات في نهاية الأسبوع المشحون بالأزمات بالنسبة إلى مصر وإسرائيل وكيسنجر ٢٢ و٢٣ آذار ١٩٧٥ - في حين أن كل المحاولات للتوصل إلى اتفاق مع مصر قد فشلت. أمضى كيسنجر نهار السبت الواقع فيه ٢٢ آذار مع السادات وفهمي في أسوان في محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق، كان فهمي قد أخبر أحد أصدقائه (وأصدقائنا) في الوكالات الصحفية الدولية التي دعيت إلى أسوان، أنه لن يعقد أي اتفاق، لقد رفضت مصر كل الاقتراحات التي قدمتها إسرائيل عبر كيسنجر، لأنها تتعارض والتزامات مصر العربية. كما أفصح فهمي لأصدقائه الصحافيين أن كيسنجر أراد أن يختم مهمته بزيارة السادات الذي كان يقيم في أسوان. وتابع فهمي قائلاً أنه أتقن تدبير الأمور، إذ أراد أن يأتي كيسنجر إلى مصر أولاً ثم يذهب إلى القدس ليعلن من هناك عن فشل مهمته. على اعتبار أن العالم سيفهم حينذاك، أن مسؤولية النهاية الحزينة لمسعى كيسنجر، تقع على عاتق الإسرائيليين.

لكن فهمي المتهور تسرّع في تصريحه هذا، إذ غادرت معظم الوكالات الصحافية الأجنبية أسوان باكراً مع قافلة كيسنجر والهدف واحد: «مواكبة النهاية» في القدس. وقد أدى ذلك إلى انهيار كل السيناريو الذي دبره فهمي بعناية. فقد قرر أن يعقد مؤتمراً صحفياً ويتلو بيانه العلني مباشرة بعد رحيل كيسنجر إلى القدس، في ساعة متأخرة من ليل السبت الواقع فيه ٢٢ آذار. لكن كيسنجر أجّل ذهابه حتى الغروب، فانتهى السبت، ولم يكن قد بدأ محادثاته في القدس، فوقع فهمي في شرك التوقيت الدبلوماسي الدولي غير المرتقب. وعلى عكس ما كان قد رسمه بعناية، كان يقول للوكالات الصحفية الأجنبية أن كيسنجر فشل حتى قبل وصوله إلى القدس واجتماعه بالإسرائيليين. لم يخدم إعلان فهمي في مصر عن تأجيل الإدلاء بتفاصيل مؤتمره الصحفي إلى ما بعد منتصف الليل مصالحه. لأن وكالات الأخبار الأجنبية كانت قد نقلت ما قاله في أسوان عن فشل كيسنجر. وتنبه رابين إلى الموقف المصري السلبي حتى قبل أن يصل كيسنجر إلى القدس. فساعد هذا الأمر في تعزيز وضع إسرائيل التفاوضي ولا سيما وضع رئيس الوزراء.

أفصح فهمي عن اللعبة قبل أن تبدأ المفاوضات، فأعلن بطريقته الفريدة عن موقف مصر التفاوضي، وحال بذلك دون أي مسعى من الأميركيين والإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، أغلق الباب مؤقتاً في وجه آمال السادات السرية المتعلقة بالمبادرة المستقلة الخاصة. لكن السادات كان ماهراً في توقيت تحركاته، ذلك أنه

أراد ترك فهمي حالياً في الواجهة. سمع رابين زملاؤه الوزراء المجتمعون مع كيسنجر صوت فهمي يعلن في قاعة أخرى ، وقد ساد التوتر على المفاوضات، أن وساطة الولايات المتحدة انتهت مع فشل مهمة كيسنجر.

على أثر ذلك أعلن فهمي عن مطالبة مصر بعقد مؤتمر جنيف فوراً، وهي تتشاور وإخوانها العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن حال الحرب لن تنتهي مع إسرائيل إلا بإقامة تسوية نهائية وشاملة تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة كلها وإنشاء دولة فلسطينية. حينئذ تستطيع إسرائيل المطالبة باعتبارها جزءاً من هذه المنطقة. وتابع قائلاً إن الموقف المصري هذا استند منذ البدء إلى قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط. وأضاف فهمي أن هذه النقاط قد صدقتها مصر وسلمتها لكيسنجر، وفيها المطالبة بدعوة الفلسطينيين إلى جنيف، وأن مصر لن تقبل بالسلام مع إسرائيل ما دام الفلسطينيون لم يحصلوا على حقوقهم الوطنية.

* * *

خلال المفاوضات المتوترة مع كيسنجر ـ خاصة ليلة السبت ٢٢ آذار الحاسمة ـ تقبل بعض الإسرائيليين نقد كيسنجر للدبلوماسية الإسرائيلية المتزمتة، العنيدة والخيالية. حينئذ أعلن كيسنجر أنه لن يجيب على الاتهامات المبطنة التي وجهت إلى رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية ييغال ألون ووزير الدفاع شيمون بيريز. «ولا شك أن المفاوضين الإسرائيليين صعاب المراس غالباً، ويعرقلون المفاوضات أحياناً، لكني لا أصدق أن رابين وألون ـ وكلاهما جنديان واسعا الخيال يحبان التجدد ـ يوقفان الاقتراحات الأميركية بسبب اعتبارات مبتذلة مصدرها الخوف»، وذلك بحسب ما أورد كيسنجر في مذكراته. وقد برهن ألون ورابين أنهما يفهمان ويتفهمان العرب بعمق في الحرب والسلام، ولذا يساهمان كل المساهمة في وضع دعائم تفوّق إسرائيل العسكري.

بدا تحليلهما نافذاً وأساسياً أكثر من تحليلات السياسيين والدبلوماسيين «الأصليين». فغولدا مائير التي سلّمت سدّة الرئاسة إلى رابين بعد استقالتها، قد تعاونت مع كيسنجر كما ذكر في ما بعد والحنين باد عليه. في حين أن رابين، ألون وبيريز لم يتعاونوا معه. وإذا كانوا رفضوا طرح كيسنجر ـ السادات في تلك الليلة التاريخية، في ٢٢ آذار، لأسباب صحيحة أم خاطئة، لكن المسألة لم تعد الآن أساسية. ما يهم أنهم رفضوا طلب السادات استرداد سيناء، لأن مصر لا ترغب في

إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل، لأن من شأن ذلك أن يغير مجرى تاريخ بلديهما. أدى هذا الرفض إلى وضع المسؤولية على عاتق السادات الذي كان يعتمد على كيسنجر. فعلى الرئيس المصري أن يقوم بالمحاولة الأخيرة.. ولمَ يعد باستطاعة كيسنجر القيام بها، بيد أنه أنجز أفضل عمل له قبل أن ينسحب: لقد مهّد الطريق للسادات، تلك التي ستوصله أولاً إلى القدس ثم إلى كامب ديفيد. وبهذا يكون كيسنجر قد خدم بهذا العمل الوضع المتأزم الخطير دون أن يتقاضى بعد ما يستحقه.

أما بالنسبة إلى رئيس الوزراء، فقد وضع مبدأ يشبه «مبدأ رابين»، لم يكن كيسنجر أو السادات ليقبلا به في آذار ١٩٧٥، لكنه بات في أيلول ١٩٧٥، أي بعد مرور ستة أشهر فقط، حجر الأساس في الاتفاق المؤقت الذي أبرمته مصر وإسرائيل، كما سنرى في الأول من أيلول، الخطوة الأخيرة قبل توقيع معاهدة السلام الرسمية. كان هذا جوهر-مبدأ رابين أي إن إسرائيل لن تلبي طلب السادات وتتنازل عن الأراضي إلا بعد إحراز السلام.

* * *

في السياسة ليس هناك من عرفان بالجميل. فقد عاد كيسنجر في نهاية الأسبوع عينه تحت ضغط شديد من حكومة فورد الجديدة، وبدا أن مستشاري فورد صمموا على مطالبة كيسنجر بجعل إسرائيل تقوم بتنازلات مجدية؛ وبكلام أوضح أصروا على قبول إسرائيل بشروط السادات المتعلقة بالأرض لعقد اتفاق مؤقت جديد مع مصر يدعى اتفاق فك الارتباط الثاني. بلغ الطلب الأميركي ذروته بعد الجلسة الطويلة مع كيسنجر في القدس عندما حمل السفير رسالة شخصية من الرئيس فورد إلى رئيس الوزراء رابين، سلّمه إياها خلال اجتماع مجلس الوزراء صبيحة السبت في ٢٣ آذار.

يعود تاريخ الرسالة إلى ٢١ آذار ١٩٧٥، وهي تنصح رابين بلغة صريحة لم يعهدها، أن فشل إسرائيل في التوصل إلى اتفاق مع كيسنجر والسادات خيّب أمل فورد، وإن فشل مهمة كيسنجر في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة «الحيوية» في المنطقة سيكون له تأثير بعيد المدى على العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة.

كان التحذير الضمني واضحاً صريحاً، لكن في حال استخف رابين بتصميم حكومة فورد على إكراه حكومة إسرائيل القيام ببعض التنازلات التي تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية، فإن فورد أعطى التعليمات لإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بما فيها العلاقة مع إسرائيل بهدف ضمان حماية كل مصالح أميركا. وانتهت رسالة فورد بطريقة جافة حيث قال: «سنبلغكم قرارنا».

اعتبرت الرسالة ضربة قوية. وهكذا ساد الترهيب مكان الترغيب بما يعني أن الإنذار الذي طالما انتظره النقاد الإسرائيليون المنحازون لأميركا قد أطلق فعلاً. وبات علينا الآن أن نعيد النظر بأنفسنا في السياسات التي جابهتنا: سياسة السادات وكيسنجر وفورد وسياسة الملك حسين الهشة والحيادية. يجب أن نلقي نظرة أخرى على قمة الرباط ونتائجها. فالوقت ليس مؤاتياً لارتكاب إسرائيل أدنى خطأ. لكن كيف توصلنا إلى هذا الموقف المقلق؟

بلغت الذروة حدها ليل السبت الواقع فيه ٢٢ آذار، ففي الليلة الفائتة استلم رابين إنذار فورد. وما جرى هذه الليلة لم يغيّر دبلوماسية إسرائيل فحسب بل دبلوماسية كيسنجر أيضاً. فجاءت المبادرة في هذا الصدد من الإسرائيليين لا من الأميركيين واندفعت العلاقات المصرية الإسرائيلية في خط جديد لا رجوع عنه.

يكمن سر فهم هذا التغير في الكلمات الأخيرة الشهيرة حالياً، التي أنهى بها كيسنجر اجتماع منتصف ليل ٢٢ ـ ٢٣ آذار. قيل لنا إنه تفوه بجملة وجيزة تشبه الوداع الحزين عندما اتضح أن رابين لن يقبل بالشروط التي اقترحها السادات. فقال كيسنجر: «إذا قبلت إسرائيل الاقتراحات التي راهنت الولايات المتحدة عليها سينتج عنها اتفاق يبقي الولايات المتحدة ممسكة بزمام العملية الدبلوماسية». لكن ما أخفق كيسنجر في فهمه هذه الليلة ـ وهو أمر نادراً ما يحصل له ـ بدأ يقلق الحكومة الإسرائيلية. فلم يكن رابين قد استلم رسالة فورد بعد، لكن الإسرائيليين كانوا يتلقون الخبر من واشنطن من وقت إلى آخر، معلناً أن رياح التغيير قد بدأت تهبّ إن لم تكن قد عصفت بعد. نظراً لذلك، لا تريد إسرائيل أن تسيطر حكومة فورد على العملية الدبلوماسية. كنا مستعدين لأن نتجاوب، وكيسنجر، وثقنا به وإن لم نتفق دائماً معه. لكننا لم نعد نثق بسياسة الولايات المتحدة كما أعلنت عنها حكومة فورد، ذلك أنها سياسة يشوبها الغموض والشك. نريد، في المستقبل، أن تسيطر إسرائيل على العملية الدبلوماسية لا الولايات المتحدة. ومن هنا تنبع

الصعوبات التي واجهها كيسنجر مع حكومة رابين في الأشهر الحاسمة من العام ١٩٧٥.

خلال هذه الأشهر بالذات، حين كانت واشنطن تعيد تقويم سياساتها المتبعة إزاء إسرائيل، ساهمت سلسلة من الأحداث في خارج الشرق الأوسط، في تصلّب ميل رابين إلى الاعتماد على الضمانات الأميركية وتعهدات السادات. لأن إلقاء الظلال على اعتباراتنا المحلية وإثارة الشكوك في مصداقية الضمانات الأميركية، تزامنا مع طرد الولايات المتحدة من الهند الصينية. فإن إسرائيل لا تستطيع أن ترسم خططاً غير ثابتة ولو لم ينبس ببنت شفة عن هذا الموضوع في المفاوضات مع الأميركيين، والولايات المتحدة تبدو عاجزة عن دعم أصدقائها وحلفائها في جنوب شرقي آسيا، رغم الضمانات التي قدمتها. فعاصمة كمبوديا سقطت في أيدي الشيوعيين في ١٧ نيسان ١٩٧٥. وبعد اثني عشر يوماً، انسحبت القوات الأميركية ودبلوماسيوها انسحاباً سريعاً وشائناً من سايغون والهند الصينية. وهكذا لم تجد وعود أميركا وضماناتها الكثيرة نفعاً للشعوب اليائسة، التي علّقت كل آمالها عليها.

قد تكون هذه الأحداث وقعت صدفة دون أن يكون هناك صلة وصل بين الحادث والآخر، لكنها طبعت رابين وأثبطت عزيمته على ألّا يبني أمن إسرائيل على قرارات تأخذها واشنطن دون أن تشارك هي فيها وتوافق عليها. في ذلك الوقت جرت أحداث أخرى في منطقتنا بدت هامشية لكن أبعادها ستظهر في ما بعد. فقد اغتيل الملك فيصل ملك العربية السعودية، في ٢٥ آذار، بعد أيام من إعلانه عن دعم جهود كيسنجر، واندلعت حرب أهلية في لبنان في ١٣ نيسان. عندئذ أيقن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الفرصة سانحة ليمسك بزمام الأمور، غير مبال بما تتنبأ به واشنطن.

صعق تصلب رابين، السادات ومستشاريه، وهو كذلك أدهش فورد وفريق المستشارين لديه وأزعجهم، وفاجأهم. علماً أن هذا الفريق يفتقر حكماً إلى الصداقات مع إسرائيل، أو في هذه الحالة، لم يتمتع بصداقات مع إسرائيل أو مع كيسنجر. وقد رفض رابين أن يأخذ تحذيرات السادات على محمل الجد، هذه التحذيرات القائلة بوقوع «انفجار»، كما رفض أن يتخوّف من تقديرات فورد، الأمر الذي ترك السادات وفورد معلقين حائرين في غياهب الدبلوماسية. وبدا كيسنجر متحفظاً أكثر من العادة في ما يتعلق بهذه التطورات لكن من المحتمل أن تكون إسرائيل لم تقع في فخ السادات. كان في الواقع ينفذ إحدى أهم مناوراته

الدبلوماسية وأكثرها سرية في حياته المهنية، في رأيي، دون أن يتلفظ بكلمة مع ذاته، حول مسألة الأولوية لا الولاء. فلو التزم بالقواعد التقليدية وفرض على رابين القبول بالشروط الأميركية ـ المصرية للتسوية، لدفع الإسرائيليين على الموافقة. لكن كيسنجر رأى أن اتفاقاً كهذا، في هذا الوقت، قد يحبط من إرادة السادات المستقبلية في التفكير بتسوية السلام الحقيقي مع إسرائيل، دون مشاركة العرب الآخرين وموافقتهم.

لذا توانى عن تشجيع إسرائيل للموافقة على تسوية لا تخدم مصلحتها ومصلحة الولايات المتحدة والسادات، حتى ولو أدى ذلك إلى فقدان إسرائيل رضى أميركا لفترة. شعر كيسنجر أنه بين شقين، لكن ذكاءه الطبيعي وإدراكه الثاقب لشروط السلام الحقيقية في ذلك الوقت جعلاه يقبل بتصلب رابين في حين ظهر للعالم كله أنه يدينه. بمعنى آخر، أصبح كيسنجر ورابين، من جراء هذا العمل، عرّابي اتفاقية كامب دايفيد الحقيقيين. اختلف مضمون اتفاق الصلح المعدّل، الذي وقّع في الأول من أيلول عام ١٩٧٥ . كل الاختلاف عمّا أصر السادات وفورد على نيله في آذار. لم نع ذلك في بادىء الأمر، لكن كيسنجر ورابين قد رسما الخطوط التي ستؤدي إلى كامب دايفيد.

لقد قيل إن النظرة التقليدية إلى الاتفاق المؤقت كانت أشبه ببديل زمني يكشف عجز كيسنجر عن التوصل إلى اتفاق قيم بين مصر وإسرائيل.

لهذه المناسبة، اقتربت الدول العربية المتطرفة، سوريا، والجزائر، والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من الحقيقة أكثر من الخبراء المتشككين الذين قضوا على الاتفاق المؤقت. فلما تبين لهم أنه أول اتفاق ثنائي سياسي بين إسرائيل ودولة عربية شجبوه بشدة. وعندما أعود إلى التسجيلات أشك أن يكون السادات وزملاؤه قد أخذوه من هذا المنظار، شأنهم شأن قليل من الإسرائيليين أو شأن أي واحد منهم. إني متأكد أن كيسنجر على يقين من عمله. لكنه، في الأوضاع السياسية السائدة في واشنطن ـ التي تستند إلى تقدير علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل ـ لم يرحب بهذه الأفكار التي صوّت عليها علانية. غاب القلق عن كيسنجر، فهو يستطيع الآن أن ينصرف مرتاح البال بعد تسليم منصبه لخليفته. جمع كيسنجر، في آخر عمل له في شؤون الشرق الأوسط، السادات والإسرائيليين. أنه لإنجاز مميز انتهى إلى تجربة دبلوماسية فريدة، بدأت يوم اندلعت الحرب في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ . باتت المسألة الآن رهن الوقت، قبل أن تدرك مصر وإسرائيل حقيقة ما

جرى عندما دفعهما كيسنجر إلى توقيع اتفاقية سيناء الشائنة في الأول من أيلول عـام ١٩٧٥ ـ قبل سنتين وشهرين بـالتحديـد من إلقاء السـادات خطابـه في الكنيست في القدس.

إلّا أن الإسـرائيليين ظلوا منشغلين بمشكلتين متكـررتين: المشكـلة الأولى كمنت في الـظهور المستمـر لطيف خـطة روجرز التي وضعت في العـام ١٩٧١ في حلّة جديدة. فلطالمـا كررت على مسـامعنا الآراء بضـرورة قبول إسـرائيل بمـطالب العرب الأساسية المستندة إلى تفسير العرب لقرار مجلس الأمن ١٤٢ الذي أقـرّ بعد حـرب الأيام الستـة في تشـرين الثـاني ١٩٦٧، بغض النـظر عن تخمين السيـاسـة الأميركية إزاء إسرائيل، وضرورة انسحابها من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القـدس «العربيـة». أما المشكلة الثـانية فتتعلق بـدوافع السـادات وأهدافه التي شغلت رؤساءنا السياسيـين وجنودنا ودوائر الاستخبـارات. إن الأجوبـة عن هاتين المسألتين متعلقة بمستقبل السياسة الإسرائيلية في علاقتها مع مصر.

ساد سوء التفاهم في الولايات المتحدة وأوروبا حول احتمـال رفض إسرائيـل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧. ذلك أن الجميع كانوا يعلمون أن إسرائيل ترفض كـل اقتراح تسـوية يتعلق بـانسحابهـا من الأراضي المحتلة. وهـذا يعني سـوء فهم لمـوقفنا. في ذلـك الوقت، وخـلال استلام رابين رئـاسة الـوزارة، أبدت إسـرائيـل استعدادها للانسحاب حتى حدود آمنة ما أن يتم التفاوض حول هذه الأخيـرة بشكل مناسب؛ وعملية المفاوضات هذه من شأنها أن تستتبع انسحاباً إسـرائيلياً إلى حـدود العام ١٩٦٧. وهذا الانسحاب لا يتم إلا بتطبيق الشرطين التاليـين: السلام الشامل وتطبيع العلاقات مع البلد العربي المعني. وإننا نرى أن قـرار مجلس الأمن الصادر في العام ١٩٦٧ أشار بوضوح إلى هذه الأولويـات حين نص أن إقامـة «سلام عـادل ودائم» يجب أن يسبق أي انسحابات من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

كان هذا، الشرط الثالث الذي غاب دائماً عن اقتراحات السلام التي تقدم بها المفاوضون العرب أو الأطراف الأخرى المتورطة في هذه المفـاوضات، وكـان ذلك الثمن الذي تبغيه إسرائيل والذي لم يكن السادات مستعـداً لدفعـه حتى قدومـه إلى كامب دايفيد.

أما مشكلتنا الثانية المتعلقة بدوافع السادات ونواياه فكـانت محور المنـاقشات في مجلس الـوزراء والأركان العـامة. فقـد تـورط الجميـع في سيـاستنـا التخمينيـة المرتكزة على التنازلات التي بوسع إسرائيل تقديمها. وبلغت المناقشات ذروتها في

صيف ١٩٧٥، قبل أشهر من توقيع اتفاق الصلح المؤقت مع مصر، بعد خلافات مكشوفة في الحكومة وبين المستشارين. عارض يوفال نعمان، المستشار الخاص لوزير الدفاع، شيمون بيريز، طرح كيسنجر - رابين حول الاتفاق الجديد. فاستقال من منصبه. كما عارض موشي دايان الفكرة، لمصلحته الخاصة، ونظراً للدور الذي قد يلعبه لاحقاً. أوضح هذا كل الإيضاح ما قاله دايان مراراً. ما من موقف نهائي أو فرصة أخيرة. فالظروف قابلة دائماً للتبدل كما سيثبت هو بذاته في قضية مصر.

لقد أجمع الكل في ذلك الوقت أن السادات يريد اتفاقاً لينهي القضية. لكن أية نهاية؟ فهو يحتاج، من جهة، إلى الاتفاق لا لأنه يريد السلام بل لأنه بحاجة ماسة إلى المال. لقد أخذت أميركا على عاتقها إقراضه خمسمائة مليون دولار في حال توقيع اتفاق صلح مؤقت. لكن حاجة السادات إلى المال ملحة لذا أعطته الولايات المتحدة ٢٥٠ مليون دولار سلفاً في آذار دون موافقة الكونغرس. على أن يدفع الرصيد في آب على أساس أن الاتفاق سيوقع بعد أسابيع وهكذا بات واضحاً لإسرائيل أن السادات يثابر على أهدافه التقليدية الرامية إلى إكراه إسرائيل على الانسحاب من كل سيناء والأراضي العربية الأخرى المحتلة عام ١٩٦٧ كلها. وعلى الرغم من تحذيره الروتيني للدبلوماسيين والصحافيين الأجانب أن خيار انسحاب إسرائيل العاجل يعني «انفجاراً» آخر، وحرباً أخرى، فقد لمسنا تغيراً في لهجة القاهرة.

فقد حصل تغير ملموس في الأجواء دفعنا إليه كيسنجر عراب القضية، إذ اتضح لنا أن السادات لم يعد يؤمن بخيار الحرب، لكنه لا يزال يخطط للحصول على ما يريده بدون حرب وبمساعدة أميركا. شجعته لهجة فورد كل التشجيع وطمأنته الرسالة التي حذر فيها رابين من مغبة تخمين السياسة الأميركية. فقد واجهنا في صيف ١٩٧٥، عندما كانت المفاوضات حول اتفاق صلح مؤقت تحبس نيرانها، إحدى أغرب القضايا الدبلوماسية التي تحدث من وقت إلى آخر في علاقتنا مع الولايات المتحدة فلقنتنا الكثير عن فن المفاوضة.

كنا لا نزال نركز انتباهنا على السادات وخططه عندما تبين لنا أن السادات لم يعد يهتم لعقد مؤتمر سلام في جنيف إذ اكتشف حباً آخر. وهو حب الرئيس فورد دون سواه. في الواقع، كان يعلق آمالاً كبيرة على موعد اللقاء مع الرئيس المحدد في حزيران ١٩٧٥. كان السادات يعد نفسه لهذا اللقاء بكل حذر وهدوء وهو عمل لم يعتد على ممارسته من قبل.

حين التقى الرئيسان في سالزبورغ، النمسا، في ٢ حزيران، وضعا الحجر الأساس للحلف الذي سيجمعهما. وبالطبع فإن النتيجة، لم تعجب الإسرائيليين على اعتبار أن فورد صاغ كلام بيانه بطريقة صدمت الإسرائيليين وكثيرين غيرهم. وزاد في اضطرابهم لهجة فورد القاسية، عندما أكد للسادات أن الولايات المتحدة تضمن أن الاتفاق المؤقت حول سيناء، الذي كان كيسنجر يتفاوض حوله، سيعتبر بمثابة الخطوة الأولى نحو تسوية كاملة يقبل بها الرئيس المصري.

صُدم الإسرائيليون وكيسنجر عندما رأوا أن فورد يحرك من جديد أفكار السادات وآماله التي كنا ظننا أنها تلاشت فعلاً. فمما لا شك فيه أن السادات سيجيب فورد بالمثل، وبالتالي لا نتصور الآن أنه سيسلك طريقاً أكثر تجاوباً بعد أن تحمس الرئيس الأميركي وأعطاه تعهداً خالياً من المسؤولية. كان من مصلحة السادات الاستفادة منه، ولم لا؟ وما زاد الطين بلّة قيام فورد بتكرار الوعد الذي قطعه في سالزبورغ علناً، وذلك في مكالمة هاتفية متلفزة مع السادات هنأه فيها بعقد اتفاق مؤقت حول سيناء.

وعندما أعلن السادات عن جوابه قبل التئام مجلس الشعب في القاهرة في ٤ أيلول ١٩٧٥، لم يشكر صديقه «هنري» الذي لا يزال يثق به. فقد حل محله الرجل الذي يعلق السادات آمالاً كبيرة عليه، فقال: «أودّ أن أنتهز الفرصة لأشكر الرئيس فورد». ثم أضاف والتصفيق يعصف متعالياً من الحضور الذي دعاه، أن فورد وفى بكلامه وتعهداته كل الوفاء. وكان لتدخله الشخصي أثر كبير في إتمام خطواته الجبارة. وإنه، أي السادات، لن يقبل باتفاقات دولية أو بسياسة الانفراج ليجمد الوضع في الشرق الأوسط. فلا سلام قبل أن تنسحب إسرائيل «من كل الأراضي العربية وقبل أن يعطى للشعب الفلسطيني دولة يعبر فيها عن إرادته وحقه في تقرير المصير».

* * *

استنتج العديد من المراقبين الإسرائيليين، من جهة، أن كلمات السادات المتصلبة تبرر الشكوك التي راودت إسرائيل بقيمة الاتفاق المؤقت بالنسبة إليها. ومنهم دايان ونعمان. لكن كيسنجر ورابين لم يتأثرا بكلام السادات لأنهما باتا مقتنعين أن لا خيار له حقاً، إلا السير قدماً في الاتفاق المؤقت. ولذا بقي رابين حازماً ورفض أية تنازلات. فنتج عن هذا التصلب اتفاق سري مع مصر خدم طروحات كيسنجر ورابين. فأفهما السادات أن إصراره على قيام سلام تشارك فيه

سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن يشجعه فورد، لن يؤدي إلى نتيجة. ومن جهة أخرى، رسم الاتفاق المؤقت الخطوط العريضة التي يجب على مصر وإسرائيل أن يسلكاها.

فقد نص الاتفاق على ما يلي:

١ ـ أن الصراع بين مصر وإسرائيل يجب ألا يحل بالقوة العسكرية بل بالسبل السلمية.

٢ ـ أن مصر إسرائيل لن تلجآ إلى التهديد أو استعمال القوة أو الحصار العسكري بينهما.

٣ ـ أن مصر وإسرائيل مصممتان على التوصل إلى سلام وتسوية نهائيين عن طريق المفاوضات.

ثم أوضح الاتفاق أن على إسرائيل تعديل الأراضي. فباتت ٩٠٪ من قضية شبه جزيرة سيناء ورقة رابحة في أيدي الإسرائيليين.

قام في الواقع اتفاقان أساسيان. الأول تفاوض فيه كيسنجر بين مصر وإسرائيل، وشدد على أن هدف كل بلد على «بلوغ تسوية سلام نهائية وعادلة من خلال المفاوضات». ولهذه الغاية اتفقتا على عدد من التدابير. إذ أعادت إسرائيل حقول النفط في سيناء إلى مصر وقامت بتعديلات طفيفة في انتشار قواتها في شبه الجزيرة، أصر السادات على إنجازها. كما سحبت إسرائيل قواتها من الممرين الأساسيين في شبه جزيرة سيناء لكنها شددت على أن لا تحتلهما مصر. واتفقتا على منطقة فاصلة تستلمها الأمم المتحدة ويعهد إلى الولايات المتحدة بنظام الإنذار المبكر.

قمنا في الأساس بتنازلين هامين: إعادة حقول النفط والانسحاب الإسرائيلي من الممرين. لكن غنائم إسرائيل لا تحصى.

* * *

إلى جانب الاتفاق المؤقت، كان رابين يتفاوض من خلال سفيرنا في واشنطن سيمحا دينتز، على ما هو في الواقع اتفاق متواز بين إسرائيل والولايات المتحدة. واعتبرت «مذكرة الاتفاق» التي وقعها كيسنجر ووزير خارجية إسرائيل ييغال ألون في اليوم عينه الذي وقع فيه الاتفاق المؤقت في الأول من أيلول عام ١٩٧٥، مذكرة

مميزة من نواح عديدة. فلولا «مذكرة الاتفاق» المنفردة هذه لما بات كامب دايفيد على الأرجح جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام التي منحت إسرائيل الثقة والضمانات التي مكنتها، لسنتين خلتا، من أخذ المبادرات والإمساك ببراثن السادات.

«مذكرة الاتفاق» التي أفصح عنها بعد فترة وجيزة، تضمنت إشارة إلى أن اعتراف الولايات المتحدة بانسحاب إسرائيل من المناطق الحيوية في سيناء يعتبر عملاً مهماً كل الأهمية من جهة إسرائيل، في السعي لبلوغ السلام النهائي. بناء على ذلك، تعهدت الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالنفط، وإعطاءها معدات حربية متطورة جرى تفصيلها في الاتفاق، ومنحها مساعدة قدرها مليارا دولار. واعتبرت بعض البنود السياسية، وبصورة خاصة اثنان منها، أساسية بالنسبة إلى الاتفاق.

ونصت الفقرة الخامسة على أن حكومة الولايات المتحدة لا تتوقع أن تبدأ إسرائيل في تطبيق الاتفاق قبل أن تفي مصر بتعهدها بحرية المرور في قناة السويس. كما نصت الفقرة السادسة وهي الأقصر والأهم على ما يلي: «اتفقت حكومة الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن يكون الاتفاق اللاحق مع مصر اتفاق سلام نهائي». وفي جلسة منفصلة تكررت الدعوة إلى مؤتمر سلام في جنيف (يحدد موعده ومكان انعقاده لاحقاً). وأقر الاتفاق أن الولايات المتحدة ستبقى على سياستها، وأن لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا تفاوض معها ما دامت لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

مرحلة ما بعد الاتفاق

في ضوء الإنجازات التي قامت بها حكومة رابين وكيسنجر، سيبقى سلوك الجناح الأيمن وموظفي غاش أمونيوم الشائن الشاجب بقوة وجود كيسنجر في القدس، وصمة عار على جبين المسؤولين عن نشر العداوة لليهود في القدس. مع ذلك، رسم كيسنجر ورابين الطريق.

كيف يستطيع السادات أن ينفذ غايته الرئيسية، وهي تحرير شبه جزيرة سيناء بكامها، ضمن نطاقها الاتفاق المؤقت؟ كانت خياراته تتقلص. ذلك أن جامعة الدول العربية أو الدول الأعضاء منفردة لا تملك شيئاً تقدمه له أو قد يساعده. فقد تظاهر الراديكاليون العرب ومتطرفو العالم الثالث المعادي لإسرائيل في الأمم المتحدة بشكل سلبي للغاية. العرب الراديكاليون، ومتطرفو العالم الثالث أدانوا

مصر والعالم العربي، الغني بعائدات النفط، على وقوفهما مكتوفي الأيدي إزاء تسوية سلمية مع إسرائيل. ولا شك أن السادات شعر أنه وقع في الفخ. وبدا هذا الرجل النشيط الذي أحب أن يصدم العالم، محتاراً لأن لا مكان يلجأ إليه ولا عمل يقوم به إلّا ما رسمه كيسنجر. سلم كيسنجر السادات في إحدى رحلاته إلى القاهرة رسالة شخصية من رابين تقترح عقد اجتماع سري يرمي إلى كسر الجمود الدبلوماسي. لكن السادات لم يعط جواباً ومع هذا فإن رسالة رابين زرعت البذرة التي أخذت وقتاً لتنضج.

بعد كل هذه الإثارات الدبلوماسية كان على العام ١٩٧٦ أن يختلف عما سبقه بالنسبة إلى الجميع. فقد انشغلت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة بمشاكل داخلية أهمها عملية إنقاذ طائرة الركاب المخطوفة التي رفعت من معنوياتنا، إضافة إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ظهرت أسماء جديدة وأحزاب غير مألوفة على الساحة الدولية التي تغيرت هي كذلك بالتغيير الرئاسي في واشنطن، إذ أن جيمي كارتر كان اسماً مجهولاً في السجل السياسي.

لذا، ترانا اليوم نعيد التقييم في فكرة الانتقام، وكذلك الأميركيون والمصريون. كان السادات العنصر الثابت الوحيد في معادلة الشرق الأوسط. هذا يعني الكثير في الواقع الذي نواجهه الآن. إذ ولدت لعبة كرة جديدة سيتعلق مستقبل العام ١٩٧٧ بها لا محالة. لم تكن المسألة نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط بل انقلاباً تاماً. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل اقترب موعد الانتخابات العامة في إسرائيل إلى جانب التفاعلات السياسية التي سترافقها.

أما بالنسبة إلينا، فمن بين التطورات التي يجدر التوقف عندها، نهاية حقبة كيسنجر، إذ كانت غنية بالخبرة وقادت المسيرة نحو أرباح بات تحصيلها وشيكاً. ويعتبر اعتماد كيسنجر دبلوماسية التسوية، على طريقته، استمراراً لدبلوماسية رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين التجريبية والخاطئة. لكنه زادها قوة وصلابة. وقد أسماها كيسنجر دبلوماسية «الخطوة خطوة»، لكنها كانت مشابهة لدبلوماسية ورابين. كان عليه أن يدرك ما هو ممكن إذا أراد أن يتابع مسعاه. والأهم من ذلك أن يدرك ما هو غير ممكن. وكان ينبغي عليه أن يضع مبادئه وشروطه الخاصة.

أما السادات فقد واجه مشكلة أخرى في نهاية مرحلة كيسنجر؛ فقد أثبتت علاقته الوجيزة والحميمة مع الرئيس فورد أن لا أحد يستطيع لعب دور

كيسنجر. ورأى السادات أن أمثولة واحدة تطغى: مهما حاول كيسنجر مساعدة السادات، وقد فعل الكثير، تبقى محاولته غير كافية. وبدأ السادات يفهم أن مصر لن تستعيد شبه جزيرة سيناء ما دامت علاقته بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وطيدة. عندما وقع اتفاق سيناء المؤقت بدأ يدرك أن المبادرة التي أرادها لا تأتي من الولايات المتحدة أكانت عبر كيسنجر أو فورد. وحدها إسرائيل تستطيع أن تحقق له مبادرته. والنهاية التي أرادها كركيزة لسلام دائم بين مصر وإسرائيل.

فإذا حققت له إسرائيل مبادرته، عندها تطرح الولايات المتحدة مبادرتها.

لم تعش إسرائيل في الأوهام بل كانت تدرك أن هدف السادات الأول والأخير هو التحالف مع الولايات المتحدة لأن لا أحد غيرها يستطيع مساعدة مصر على تخطي مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. لكن السادات أدرك في النهاية، في ختام سلسلة جولات كيسنجر المكوكية، أن طريقه إلى واشنطن يجب أن تمر عبر إسرائيل. فإسرائيل هي مفتاحه إلى الولايات المتحدة لا العكس وعندما تقف إلى جانبه، يضمن دعم الأميركيين له، وبذلك يترسخ السلام مع إسرائيل. طريقة تفكير السادات هذه، كان لتفرح لينين. لكنه، حتى بدون لينين، نظم السادات مسرحه بواسطة ممثلين جدد وسطور جديدة لتطورات العام ١٩٧٧ التاريخية والتي لا يمكن تصورها. وأخيراً، أصبحنا على طريق السلام مع السادات، حيث كان على الرئيس الأميركي الجديد ومساعديه أن يتخلوا عن أفكار عديدة قبل أن نصل في النهاية إلى اجتماع كامب دايفيد.

- ٤ -

في الطريق إلى كامب دايفيد

انطوى الانتقال إلى نظرة مناصري الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة على عنصر من مأساة إغريقية. فأتت طريقة رحيل كيسنجر مثلاً إضافياً كلاسيكياً عن جحود فضل رجال السياسة وعدم تفهم الذين باتوا المستفيدين الرئيسيين منهم، وذلك ليس في إسرائيل فحسب، بل في مصر أيضاً، وليس في الولايات المتحدة على درجة أقل. وقد خضع رئيس الوزراء رابين للظروف ذاتها في إسرائيل أيضاً، وسلم زمام الحكم إلى شيمون بيريز. وقبل ذلك الوقت الكثير، فوجيء بيريز أيضاً بالتيارات السياسية التي أوصلت مناحيم بيغن إلى السلطة في ١٧ أيار ١٩٧٧، والتي وضعت إسرائيل على طريق جديدة ومجهولة. ولكن كان السادات هو الذي واجه أصعب تحد تمثل في طريقة اعتاق مصر من طغيان الحكومة السورية ومن سياسة الفلسطينيين الانتحارية.

كان من الواضح حين استلم كارتر زمام السلطة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧، أن السادات أدرك ذلك الوقت ما يريده، وما قد يحصل عليه بعد اتفاق سيناء الانتقالي الذي وقعنا عليه في الأول من أيلول ١٩٧٥. ولكنه كان لا يزال يجهل طريقة الحصول عليه.

شكلت فترة الخمسة عشر شهراً، بدءاً من ذلك التاريخ، فرصة لعدم إحراز تقدم ولأخذ المواقف. ولكن كان لغياب الرؤى المستقبلية، أثر سلبي على تلك الفترة في القدس وفي القاهرة وحتى في واشنطن.

في القدس، اكتنفت الحكومة مشاكل محلية وفضائح سياسية وكدر مستمر ناشيء عن تعليق الانتخابات العامة في أيار ١٩٧٧، فأدركت الحكومة ذات الأكثرية

من حزب العمّال، أنه يتعين عليها أن تقنع بالصعوبات المحلية الكثيرة والخطرة؛ ولكن لم تتخيل حكومة بيريز، ولا مناصروها، ولا حتى حزب الليكود المحافظ (حزب بيغن يومذاك) في أوائل العام ١٩٧٧ أن حزب العمال الذي ترسخ في السلطة على مدى ثلاثين عاماً منذ تأسيس الدولة سيواجه قريباً هزيمة كاملة في الانتخابات أمام حزب الليكود.

فمن الواضح أن تلك الفترة اتسمت بانشغال الحكومة والمعارضة معاً بمشاكلهما الخاصة، إذ كانا يفضلان الاهتمام بالمشاكل الداخلية عوضاً عن أن يركزا على احتمالات السلام مع مصر.

وفي القاهرة، عانى السادات من فترة توتر شخصي وسياسي مراقباً حلفاءه العرب وزملاءه الرئيسيين في الحكومة، فيما يواجه الشغب الشعبي في شوارع القاهرة.

وقد تفاقمت حالة التوتر هذه بسبب استياء الشعب المصري من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، فلم تحمل حرب ١٩٧٣ التغيير المفاجىء الذي توقعه؛ ففي الواقع، مال السادات إلى توقعات مبالغ بها سرعان ما اكتشفناها.

بدلاً من ذلك، وجد نفسه ينوء تحت عبء القيود التي تفرضها الدول العربية في الأمم المتحدة وخاصة تدخلات الفلسطينيين، فبدا ذلك يوسع الهوة بين العرب والإسرائيليين وخاصة مع الولايات المتحدة فعزز الأمر اقتناعه بأن خلاص مصر لن يتأتى من هذا الاتجاه.

وانتاب السادات ارتياح بارد حين طلب مشورة وزير خارجيته الجازم أبداً، فعارض اسماعيل فهمي أي اتفاق مع إسرائيل، ولم يرض بالاتفاق الانتقالي، وعمل جاهداً خاطفاً الأضواء لإبعاد السادات عن الأميركيين ولإرجاعه مجدداً إلى كنف الزعماء السوفيات الرحبة. وبدا أن فهمي لم يكن على علم بأن الأمر هذا هو آخر الأمور التي يريدها حقاً بريجنيف ومستشاروه الأقوياء. فكلما لاحظوا حالة مصر، قلّ ندمهم على كون الأميركيين هم الذين تثقلهم مشاكل مصر المستعصية. غير أن الروس انتظروا من فهمي صاحب اللسان الطلق والساذج أبداً، أمراً مختلفاً كلياً: فحين اجتمع غروميكو إلى فهمي في صوفيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦، اهتم الروسي بنوايا الولايات المتحدة أكثر مما اهتم بنوايا السادات. وفي وقت لاحق دعي فهمي إلى موسكو فاستقبل بلطف ظاهري يشوبه ريب ضمني من

غروميكو أولاً ومن بريجنيف نفسه لاحقاً. لا بد وأن وزير الخارجية المصري الثرثار، جهل أنه أمّن للروس كنزاً من المعلومات المتعلقة بمصر وبعلاقاتها مع الولايات المتحدة. على أية حال لا بد وأن القادة الروس قد علموا منه كل ما أرادوا معرفته. وبعد رحيل فهمي، ألغى غروميكو زيارته المرتقبة إلى القاهرة في آب ١٩٧٧؛ بعد ذلك بقليل ألغى بريجنيف أيضاً زيارته الرسمية المرتقبة في أيلول (سبتمبر). بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي أصبح التخلي عن السادات أمراً ممكناً وصار فهمي قوة مبددة.

غير أن هذا كله بات غير ملائم عندما تبوأت إدارة كارتر الجديدة السلطة في واشنطن. فلم يمض وقت طويل حتى اكتشفنا أن «الاستمرارية» ليست كلمة غامضة في معجم كارتر؛ فمنذ ذلك الوقت أصبحت كلمة «كيسنجر» كلمة غير مرغوب بها في البيت الأبيض؛ كان على سياسته ونهجه وممارسته أن تمهد الطريق أمام اتفاق كارتر الجديد للشرق الأوسط (نيوديل)، إلا أن كارتر، خلافاً لذلك، اقترح محو نهج كيسنجر محواً تاماً، مما أعاد العوائق أمام المفاوضات على الساحة الدبلوماسية، والتي كان كيسنجر ورابين والسادات قد أزالوها بصعوبة لتمهيد الطريق أمام اتفاق الأول من أيلول ١٩٧٥ الانتقالي.

بعد ذلك، بدأت سنة انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة وهي فترة تردد واضطراب داخل إسرائيل، فيما اتخذ اعتداء العرب على إسرائيل طابعاً غير فعّال أو غير مؤذٍ نسبياً لجهة التنديد بإسرائيل وشجبها اللذين صدرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولكن بقي استثناء غير ملائم لما تقدم بحيث تحملت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مسؤولية التسبب بضرر دائم لإسرائيل. ويبدا أنهم لم يفكروا ملياً بذلك لأنهم ينزلون أشد الأذى بالفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية الخاضعين للإدارة الإسرائيلية. فأيد الأوروبيون قرارا رعاه العرب في جمعية الأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٦ قبل شهرين من تسلم كارتر مهام الرئاسة، وانطوى ذلك القرار على الطلب من إسرائيل العودة عن خطتها الطموحة وغير الواقعية والرامية إلى ترحيل عشرات آلاف الفلسطينيين العرب المقيمين في مخيمات الأمم المتحدة للاجئين في قطاع غزة.

وصوتت مئة وثماني عشرة دولة ضد الاقتراح الإسرائيلي وأشارت إلى استمرار

حياة البؤس للفلسطينيين العرب في المخيمات. أما الولايات المتحدة وإسرائيل فصوتتا لصالح الخطة فلم تقم الأغلبية بالتأكيد بأية خطوة تتبع هذا العمل للتخفيف من أوضاع المهجرين البائسة التي سعت إسرائيل إلى تكريسها في حالات عدة، ولكن على الأقل تبقى للمهجرين تعزية تكمن في أن بعد عشر سنوات من المآسي المستمرة ما زالوا يوفرون تغطية للدعاية المناسبة للسياسيين الذين لا ينفكون يدينون إسرائيل، كوزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية دايفيد ميلور أو الناطق باسم حزب العمال البريطاني للشؤون الخارجية جيرالد كوفمان. فمن المحتمل أنهما لم يسمعا أبداً بموقف حكومتها المعرقل لعمل الأمم المتحدة في العام ١٩٧٦ فألقيا بنفسيهما في المجهول.

أما كارتر فقد شكل وصوله إلى الرئاسة خطراً على خطط السادات، فعرف أنه بمساعدة كيسنجر قد وقع في ورطة دفعه إليها موقف رابين الصارم خلال مفاوضات الاتفاق الانتقالي. وأدرك السادات أن لا سبيل الآن أمام مصر لاستعادة شبه جزيرة سيناء إلا بعد عقد اتفاق سلام تقبل به إسرائيل وهو لم يكن مهيئاً بعد للقيام بتلك القفزة النفسية.

هذا ولا بد من القول أنه شخص مميز، فهو سياسي صبور ومتفائل بالفطرة، وكان يظهر وكأن عينيه تحدقان بـ «أمر ما» مرتقب. وعندما تنبأت استفتاءات الرأي بتغيير جذري في انتخابات رئاسة الجمهورية الأميركية المقبلة راهن السادات بكل قواه على كارتر.

وحمل أصدقاء الولايات المتحدة ومساعدون مقربون من كارتر توقعات مشجعة حول اقتراح إدارة كارتر الاتفاق الجديد (نيوديل) للشرق الأوسط، فأضحى ولوج كارتر البيت الأبيض بالنسبة إلى السادات جميلاً تسديه له واشنطن. وانعكس ذلك في تصريحه العلني المتطرف وحتى في الرسالة الخاصة التي اقترح أن يسلمها إلى واشنطن خلال المقابلة مع الرئيس كارتر المرتقبة في أوائل نيسان (ابريل) ١٩٧٧. فاستعد السادات لعرض استراتيجية محدودة للسلام على الأميركيين. من الواضح أن تلك الاقتراحات كانت أساس التراجع عن تسوية سلمية كما رأت إسرائيل عندما عقدنا الاتفاق الانتقالي مع مصر. فالخطة التي اقترح السادات تقديمها إلى واشنطن، كانت مختلفة جداً، فأتت ارتداداً على سياسات التطرف التي تتبعها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية التي بدا من الواضح أنها قد تبعد أي اتفاق سلام مع إسرائيل.

ينص «اتفاق السلام» حسبما قدمه السادات لكارتر على تـأمين دولة فلسـطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، بينما يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي كلهـا التي احتلتها في العـام ١٩٦٧ «مما يجعـل التوصـل إلى إعلان رسمي، حين نلتقي في جنيف، أمراً ممكناً ينهي حـالة الحـرب مع إسـرائيل». كـان هذا مـطلب العرب المعهود، عنـدما شـرع كيسنجر بـالعمل الـذي عمد إلى القضـاء عليه قليـلاً قليلاً. والآن كان السادات يعمل إلى إعـادته معـدلاً ولم يطلع على تصـور السادات الجديد للسلام إلا بعد أن درسها في محادثاته في واشنطن مع كارتر ووزير خارجيته الجديد سيروس فانس.

لم يتصنـع السادات في كـلامـه، فقـد شعـر جلياً عن حق أنـه يتحـدث إلى جمهور متعاطف، وأصر على أنه ينبغي وضع حد لحلول كيسنجـر التدريجيـة فكتب في مذكراته أنه أراد تسوية شاملة وسلاماً نهائياً في الوقت الـذي ثبت فيه أن مصـر، «بعـد ثماني عشـرة سنة في مـواجهتها مـع الولايـات المتحـدة»، قـد تجـاوبت مـع مبادرات السلام الأميركية، فيمـا إسرائيـل «هي ربيبة الـولايات المتحـدة الحقيقية، مستعدة للتضحية بالمصالح الأميركية بهدف تحقيق طموحاتها».

انهزم كارتر كلياً أمـام حرارة السـادات الإنسانيـة وشخصيته القـوية: «قـل إنه ضـوء برّاق ظهـر فجأة على سـاحة الشـرق الأوسط» فأضحى السـادات بالنسبـة إلى كارتر «رجلاً أعجبت به أكثر من أي زعيم آخر». ولكن كـان ذلك في الأيـام الأولى من حكم كارتر الذي استلم الرئاسة قبـل ستة أسـابيع فقط. ورجـع الأمر إلى وزيـر الخارجية فانس للتعمق بمضمون خطة السادات للسلام.

كانت مقابلة كارتر ـ السادات جديرة بالذكر نظراً للتباين في الجو السائد خلال مقابلة كارتـر لرئيس الـوزراء رابين التي سبقت لقاءه السـادات بثلاثـة أسابيـع. كان اللقاء هذا مختلفاً كلياً. فاقتراح كارتر لرابين كان مناوئاً حتى قبـل وصولـه. ذلك أن كـارتر أراد معـرفة مـا إذا كانت إسـرائيل مستعـدة للانسحـاب إلى الحدود مـا قبـل ١٩٦٧، فـأعلم فانس أن إسـرائيل لن تحـظى بالسـلام الـذي تـريـده إلا إذا أتمّت الانسحاب هذا. فعبّر رابين برأيه الفظ قائـلاً إن إسرائيـل لن تحظى بـالسلام الـذي تتوق إليه ولو وافقت على انسحاب مبكر كما طلب كارتر والسادات ومنظمة التحريـر الفلسطينية. وكان كارتر متردداً ويجهـل أية مسـاهمة عـربية يجـدر به تـأمينها مقـابل الانسحاب الإسرائيلي الذي طلبه من رابين. ونفد صبر رابين بسبب اقتراحات كارتر الناقصة، ولم يبذل جهداً لإخفاء مشاعره، وشاطر فانس رأي الكثـرين في أن رئيس

الجمهورية ورئيس الوزراء يزعجان بعضهما البعض. فحين رحل رابين استاء كارتر، ووصف رابين بأنه عنيد، ضيق الخيال، وغير مستعد للقيام بخطوات إيجابية ـ أو مجازفة ـ التماساً للسلام مع مصر. أما رابين فاعتدل ورضخ إلى الواقع في ردة فعله على اللقاء الأول مع الرئيس الأميركي الجديد، ولكن الأهم يومذاك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يكن على مشارف انتهاء ولايته.

فالانطباع المهم في ذلك الحين أمسى الهالة الحالية التي خلقها الرئيس السادات ساحر الجماهير عندما حيّا الرئيس كارتر في البيت الأبيض بعد ثلاثة أسابيع من المقابلة غير المشجعة التي جرت بين كارتر ورابين. ومن الجلي أنه في ما يتعلق بكارتر لم يكترث كثيراً لما يقوله السادات. لقد فتنه السحر الودي الذي يتمتع به القائد المصري. «إنه ممثل بارع» هذا ما وصفه به وليم ب. كواندت، أحد أخصائيي الشرق الأوسط الرئيسيين والأكثر سخرية لدى كارتر، خلال «عرض» قام به السادات. لكن ذلك ساعد هذا الأخير بتحقيق أهدافه. فوصل ودخل البيت الأبيض مكتسباً ود المقيم فيه وهو أمر فشل فيه رابين. غير أن المشكلة لم تكن ليستهان بها لدى الإسرائيليين إذ سعوا للتأقلم وهذه التجربة الجديدة ألا وهي تفوق قائد مصري عليهم في واشنطن. ولحسن حظهم تبوّأ مناحيم بيغن منصب رئيس الوزراء. واللافت أنه كان يدعمه تأثير مهيب لموشي دايان مما لاءم كلّاً من كارتر ووزير خارجيته.

في هذه الأثناء، وانطلاقاً من حاسته السادسة لما هو عملي وضروري بدد فانس جزءاً من النشوة الغامضة التي عمت الحوار الرئاسي. أما في ما يختص بالصيغ السياسية، فلم يتوخ الدقة أي من كارتر أو السادات. وحده فانس هو من أيقظهما من أحلامهما ليواجها حقيقة الواقع الإسرائيلي. برأي فانس، قدم السادات إلى واشنطن واضعاً نصب عينيه هدفاً رئيسياً يختلف عن الأهداف التي أعلنها قبل زيارته إلى واشنطن وبعدها. أراد أن يتأكد من جدية عرض كارتر تأمين قيادة أميركية لمسيرة البحث عن السلام في الشرق الأوسط. وأراد أن يتأكد أيضاً بشكل قاطع، من التزام كارتر بسياسة التوازن وعدم الانحياز التي وعد بها رغم المشاكل السياسية التي قد تنشأ عنها مشيراً بطريقة ملطفة إلى «اللوبي اليهودي».

وأعرب السادات لكارتر عن رفضه إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل. فهو يفضل بدلاً عن ذلك إقامة «اتفاقيات سلام» يتطور من خلالها تطبيع العلاقات

مع إسرائيل بعد انسحابها من الأراضي العربية إلّا أن ذلك قد يستغرق سنوات طويلة.

أما في المستقبل المنظور فلن تطبع العلاقات ولن تفتح الحدود أو يتم تبادل السفراء حتى بعد انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧. وكان السادات لا يزال بعيداً نفسياً كل البعد عن القيام بزيارة إلى القدس، لكنه في الواقع قام بها بعد ستة أشهر فقط.

وأكد كارتر في إطار السياسة المصرية الغامضة بأنه سيكون مرناً إذا ما ضمن له كارتر قبول إسرائيل بالمفاوضة الجدية في شأن «تسوية شاملة». وعنى السادات بذلك موافقة إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وقبولها بدولة فلسطينية عربية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشدد السادات على أن الموافقة الإسرائيلية على مثل هذه التسوية الشاملة هي رهن التدخل الأميركي. يجب أن يتم التفاوض على «السلام» برعاية أميركية وليس عن طريق المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل. كأن تقوم منظمة الأمم المتحدة باقتراحات تقبلها مصر فتذهب إلى جنيف للتوقيع على الاتفاقات ليس إلّا. كان ذلك افتراض السادات الضمني بأن تضمن منظمة الأمم المتحدة قيام إسرائيل بالمثل.

وقال السادات لكارتر أنه لا جدوى من الذهاب إلى جنيف للتفاوض مع إسرائيل في إطار مؤتمر سلام دولي «قد تستغرق هذه العملية عشر سنوات ولن تحقق مصر من خلالها أي مكسب».

أشار كواندت إلى أنه رغم مطالب السادات المتطرفة للغاية، تصرف معه كارتر بلطف وسخاء، بعكس البرودة التي واجه بها رابين، قبل ثلاثة أسابيع فقط. ولاحظ كواندت أيضاً أن كارتر لم يدرك رغبة السادات وغيره من العرب في أن تفرض أميركا خطتها للسلام على إسرائيل بالشكل الذي وافقت عليه مصر. بذلك يصبح المؤتمر الدولي في جنيف مجرد حفلة توقيع توافق بها إسرائيل على خطة السلام الأميركية، وإذا تلقى القادة الإسرائيليون تقارير مسهبة حول المحادثات بين كارتر والسادات، من سفارتنا الحسنة الاطلاع عادة في واشنطن، اتضح لهم أنه ليس السادات وحده من يجهل الكثير عن الوقائع المتعلقة بصنع السلام مع إسرائيل، بل كارتر أيضاً.

فقد أعلن كارتر لشعبنا قبل زيارتَيْ رابين والسادات أنه يسعى لاكتساب الخلفية الضرورية من المعلومات «بتكريسه الكثير الكثير من وقته لدارسة الوضع في الشرق الأوسط». وأولى كارتر حتى قبل تبوّئه سدة الرئاسة، اهتماماً خاصاً بالوضع الفلسطيني الذي يشكل محور باقي المسائل. وأبدى تفهماً شخصياً ومتعاطفاً لجذور المشكلة الفلسطينية ومشاكل إسرائيل المتعلقة بها. لكن رابين استاء من عدم فهم كارتر للطبيعة المتغيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومدى تأثير ذلك على المواقف الإسرائيلية. لم يكن كارتر وحده من عانى من نقص في نظرته إلى صراعنا مع منظمة التحرير الفلسطينية. فمستشاروه الرئيسيون هم أيضاً على خطأ وغير معذورين. والجدير بالذكر أن أحدهم كتب دراسة مهمة عن البعدين السياسي والعسكري للقومية الفلسطينية المعاصرة.

لم يكن موقف كارتر من المسألة الفلسطينية الأمر الأكثر إزعاجاً إنما ثقة الأميركيين بعدلهم وشهامتهم التي لا ينفكون يعظوننا بشأنها. لم يدخلوا في حساباتهم إمكانية وقوع كارتر أو مستشاره للأمن القومي «زبيغنيو بريجنسكي» أو «كواندت» في الخطأ، أو عدم اطلاعهم على الوقائع الملائمة. فثقتهم بأنفسهم كبيرة بأنهم يعلمون ما على إسرائيل القيام به في شأن الفلسطينيين. نحن نعلم من التقارير المتوفرة، أنه قبل لقاء كارتر رابين في ٧ آذار (مارس) ١٩٧٧ حثه مستشاروه للأمن والشرق الأوسط على اعتماد الحزم مع رابين. لكن كارتر قام بذلك بلباقة. فقد حضر بريجنسكي الاجتماع وعلم ببعض تفاصيل المناقشات. تصرف كارتر بوضوح وصراحة تامين. أرادت الولايات المتحدة مفاوضات سريعة مع العرب بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، مما يضطر إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ مع أقل قدر من التغيير في الحدود. وبعد خمسة أيام أي في ١٢ آذار (مارس) وفيما كان يجري تقييم العرض الجاد الذي قام به كارتر لرابين حول اتفاق الشرق الأوسط الجديد، أضاف كارتر طعماً كان قد أحجم عن وضعه لرابين. فقبل إبلاغ فريقه المختص بشؤون الشرق الأوسط صرح خلال مؤتمر صحفي عقده في مدينة كلينتن في ولاية ماساتشوستس بأنه «يجب تأمين موطن للاجئين الفلسطينيين»، صعق الإسرائيليون ليس من مضمون التصريح فحسب بل من الطريقة التي تم بها. ولكن إذا ما شكل ذلك تحولاً تاماً في السياسة الأميركية ودعم الولايات المتحدة لقيام دولة فلسطينية عربية، فلِمَ لَمْ يأت كارتر على ذكره لرئيس وزرائنا قبل أيام قليلة؟

قمنا بتحقيقات رسمية وغير رسمية وبحثنا عن بعض الإيضاحات؛ لم نكن وحدنا. إذ فوجىء فانس وبريجنسكي كالإسرائيليين بإعلان كارتر. فشعروا أنه من المستحسن إيجاد تفسير لنتبين مغزى هذا التصريح وفهم معانية. لكنه قبل أن يصرحوا أو يقوموا بأي شيء رسمي، وردتهم تعليمات صارمة من كارتر بألا تصدر أي إيضاحات حول معنى عبارة «موطن فلسطيني». خصصت اهتمامات كبيرة لهذه المناورات التي هدفت إلى تشجيع السادات على زيارته القدس كالطريقة المثلى للوصول إلى واشنطن. ووراء موقف السادات الذي أثر كثيراً على كارتر يكمن تفهم عميق لظروف العرب وبخاصة الفلسطينيين وهو تفهم غاب كلياً بنظر السادات في مفهوم إدارة كارتر لمشاكل مصر. رغم الودية الظاهرية التي اتسم بها اللقاء مع كارتر لم يتفاهم الرئيسان تفاهماً كلياً. أما بريجنسكي فكتب في مذكراته، مقّللاً من أهمية بريجنيف «أنه رجل لم يعرف التمييز بين الواقع والخيال»، لكن السادات من جهته كان أكثر تهذيباً في قيامه بمثل هذه الأحكام طالما لم يتداول مع رفاقه من الحكام العرب. لا بد وأنه تساءل، أثناء استماعه إلى عرض كارتر، إذا ما كان هذا الأخير ومساعدوه أدركوا أساس الصراع العربي في إسرائيل الذي نوقش علناً في القاهرة عند وقوعه قبل أيام من زيارة السادات إلى واشنطن.

كانت المناسبة انعقاد المؤتمر الثالث عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، الذي صادف يوم إعلام كارتر «الموطن الفلسطيني» ورحب السادات بمندوبي منظمة التحرير الفلسطينية ترحيباً ودياً. التقى قبل ذلك الرئيس السوري «حافظ الأسد» والرئيس السوداني «النميري» في الخرطوم لإعلان دعمهما المشترك لموقف منظمة التحرير الفلسطينية الذي سيعلن بوضوح غير معهود في الاتفاقية الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي سيبدأ دورته الممتدة على خمسة أيام. خلال هذه الاتفاقية خصص الدور الرئيسي لفاروق القدّومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية؛ فعرض التقرير السياسي في البداية وقام بالإعلان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في النهاية مشدداً على أن كلاهما متجذران في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الوطني الذي نص على القضاء نهائياً على دولة إسرائيل. كان هذا هو الإعلان الرسمي الوحيد لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، فمن الطبيعي إذا أن ننظر إليه إلى جانب المحادثات التي جرت في الوقت ذاته بين كارتر ورابين والسادات. فهو يهدف بشكل أساسي إلى إبراز ابتعاد المحادثات التي أطلقها كارتر كل البعد عن الواقع. فلا محال أن يخطو السادات أو

كارتر خطوة واحدة باتجاه تسوية سلمية مع إسرائيل ما داما يصران على تسوية شاملة تضم الفلسطينيين.

فهم السادات ذلك، فراح يلعب دوراً سلطوياً مع كل من الأميركيين والبلدان العربية والفلسطينيين ومنظمة الأمم المتحدة. استمر بسياسته هذه لمدة من الزمن في الوقت الذي بحث فيه عن مخرج ممكن من المأزق من دون أن يعرقل الحكام العرب رفاقه والفلسطينيون طريقه. لأنه أياً تكن نتائج مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، فالنقاط الخمس عشرة للإعلان السياسي والبيان الأخير المعلنة في ٢٠ آذار (مارس) هي في الواقع بمثابة حائط مسدود، وضع أمام السادات قبل أسبوعين من زيارته إلى واشنطن. وسدت بالتالي كل الطرق الممكنة لتوصله إلى اتفاق مع الأمم المتحدة حتى بشروط كارتر. كما قطعت الطريق أمام إمكانية تسوية مع إسرائيل مهما اختلفت الشروط. هذه هي إذاً أهم القرارات السياسية التي اتفق وصدق عليها المجلس الوطني الفلسطيني قبل وصول السادات إلى واشنطن بأربعة عشر يوماً. وهذه النقاط الخمس عشرة هي التالية:

١ ـ يرفض المجلس الوطني الفلسطيني قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ كما يرفض كل أشكال التفاوض، على الصعيدين العربي والدولي، المرتكز على هذين القرارين.

٢ ـ ستواصل منظمة التحرير الفلسطينية كفاحها المسلح وأشكاله السياسية التي ترافقه لتحقيق أهدافها الوطنية.

٣ ـ ستناضل منظمة التحرير الفلسطينية لتصعيد الكفاح المسلح.

٤ ـ ستجهض منظمة التحرير الفلسطينية أية تسوية تفاوضية مع إسرائيل يقوم بها بلد عربي إن لم تلب المطالب التي حدّدها المجلس الوطني.

٥ ـ تخوّل الثورة الفلسطينية اتخاذ أرض لبنان الشقيق مقراً لها.

٦ ـ لن تألو منظمة التحرير الفلسطينية جهداً بهدف تحرير كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ولن تسعى للتسوية ولن تعترف بإسرائيل، «ستكرس مبادئها وقراراتها في ميثاقها».

٧ ـ تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل مستقل ومتكافىء في كل المؤتمرات الدولية استناداً إلى قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦

للعام ١٩٧٤ والذي ينص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعودة حوالي خمسمائة ألف فلسطيني إلى منازلهم في إسرائيل.

٨ ـ يؤكد المجلس الوطني تمسكه بهدف منظمة التحرير الفلسطينية الاستراتيجي وهو تحرير كل فلسطين من الاحتلال الصهيوني العنصري لكي تصبح موطناً للشعب الفلسطيني.

٩ ـ يتعهد المجلس الوطني بالسماح لليهود الذي يتخلون عن انتسابهم إلى الصهيونية العنصرية بالبقاء في الوطن العربي.

١٠ ـ ستحدِّد منظمة التحرير الفلسطينية، بالاتفاق مع البلدان العربية، الطريقة التي سيعاد بها إلى أوطانهم اليهود غير المؤهلين أو الذين لا يرغبون في البقاء.

١١ ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني «عروبة» كل فلسطين وبخاصة مدينة القدس.

١٢ ـ وفقاً لذلك، لن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في أية جهود سياسية لحل أزمة الشرق الأوسط إلّا إذا نالت أولاً مطالبها الأساسية.

١٣ ـ ستطلق منظمة التحرير الفلسطينية حملة جديدة «لعزل إسرائيل على الصعيد الدولي» و «لإعاقة الخطط الأميركية للتسوية» وذلك بحملها الدول العربية على دعم مبادرتها الهادفة إلى إقصاء إسرائيل عن منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ سترفض منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر جنيف الدولي المقترح للسلام إذا انعقد على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

١٥ ـ ستوثق منظمة التحرير الفلسطينية وتنمي علاقات الصداقة مع الدول الشيوعية وبشكل خاص مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية.

* * *

وضع المجلس الوطني الفلسطيني وهو الجهاز الأعلى لصنع السياسة في منظمة التحرير الفلسطينية هذه السياسة في حضور السادات وعشية مغادرته للقاء كارتر. ولا شك أن السادات فوجىء تماماً كما شعر بالارتياح عندما رأى أن مضيفيه الأميركيين كارتر وفانس كانا غافلين تماماً عن هذه القرارات المتخذة في حضوره وبموافقته الظاهرة. فكان كارتر وفانس يتابعان تحركهما في عالم فلسطيني وهمي

بعيد كل البعد عن العالم الحقيقي الذي فارقه السادات في القاهرة. ولا شك أن السادات تساءل كيف يعقل أن يكون الأميركيون على هذا المستوى من عدم الاطلاع والسذاجة في شأن الفلسطينيين. وجاء هذا الواقع بمثابة صدمة وإنذار للسادات، إذ راح كارتر من دون أن يدرك ذلك، يخدم مصالح الفلسطينيين بإصراره على أمر مستحيل وهو إيجاد تسوية شاملة للأزمة تضم الفلسطينيين أيضاً. وخلال محادثاته مع السادات، أظهر كارتر تكراراً أنه لم يكن لديه أية فكرة عما تطلبه منظمة التحرير الفلسطينية وعما يُقصد بلفظة «موطن».

إلّا أن القيادة الفلسطينية كانت قد شرحت ذلك بوضوح تام وأذاعته علناً انطلاقاً من القاهرة، لمن له آذان صاغية. وشكل ذلك عرضاً شاملاً وصريحاً لسياسة منظمة التحرير أوضح موقف القيادة الفلسطينية. وقد فهم السادات، مثلما يستنتج من تعليقاته اللاحقة، معنى ذلك بالنسبة إلى مصر، وكان يتوقع أن يتضح الأمر بالنسبة إلى كارتر أيضاً في ما يتعلق بتسوية شاملة تضم الفلسطينيين. ولا شك أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت على اطلاع بالموضوع وكذلك اخصائيو شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، فبدا الرئيس وحده من يجهل الأمر.

لِمَ لَمْ يُحَطْ علماً؟ أقله هذا ما ظهر. أما إذا أحيط علماً، فيكف يمكن ألا يبدي أي قلق حيال سياسات الفلسطينيين الهدامة؟ كان السادات حائراً لا يجد الأجوبة لأسئلته. فكتم رأيه الشخصي واستمر في لعب الأحاجي السياسية مع كارتر تاركاً الحكم للزمن. وكان يحتاج إلى كسب بعض الوقت في انتظار نتائج انتخابات ٧ أيار في إسرائيل. وعاد إلى القاهرة غير مدرك بُعْدَ الأعصار السياسي الذي سيعصف بإسرائيل في غضون أسابيع ويعطي منحى جديداً مفاجئاً لمفاوضاته مع الإسرائيليين.

وعرفت المفاوضات بالتالي فترة انقطاع طبيعية ومحبّذة، إلا أن الوضع بقي على حاله رغم بروز رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد مناحيم بيغن على الساحة، وهو رجل غير معروف في واشنطن والقاهرة. وصل بيغن إلى واشنطن برفقة موشي دايان في اواسط تموز (يوليو) من العام ١٩٧٧ والتقى كارتر في التاسع عشر منه. ولم يتسم اجتماع الرجلين بتوافق بين المنطقين أو القلبين خلافاً لما كانت عليه اللقاءات بين كارتر والسادات فهذه المرة غاب كل «ضوء برّاق»، إذ كان كلاهما يرتاب من الآخر لا شعورياً، حتى ولو كان مرد ذلك إلى عدم معرفة الواجد منهما

الآخر. وذكر وزير الخارجية الأميركي فانس الذي حضر اللقاء أن الثقة المتبادلة بين الرجلين كانت دون تلك المتبادلة بين كارتر والسادات.

على كل حال، شكّل ذلك في وجهة نظر إسرائيل تقدماً ملحوظاً في الطريق شبه المسدود الذي عقب زيارة رابين الأخيرة. لقد أظهر الأميركيون بعض الفضول، إذ أرادوا التعرف إلى هذا القائد الجديد، الساحر بلياقته العتيقة الطراز والجذابة، إلى حد أنه صعب على كارتر نفسه ألّا يقع تحت تأثيرها. لكن وراء سحر بيغن قلباً متصلباً سرعان ما اكشفه كارتر عندما شرح لبيغن الرؤية الأميركية لتسوية شاملة.

بدأ بيغن قلقاً ومترقباً حذراً بعض الشيء، فالوضع جديد بالنسبة إليه. فبعد ثلاثين سنة أمضاها في الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال أخطر السنوات التي عرفتها إسرائيل، نقل فجأة بين ليلة وضحاها إلى هذا الاجتماع الذي تعامل فيه مع رئيس الولايات المتحدة على قدم المساواة. وبالنسبة إلى رجل طبعته مأساة التاريخ اليهودي، لم يكن هذا الاجتماع لقاءً عادياً. وتعين على الرجلين أن يتقاربا بخطى حذرة. وتجلّى هذا الوضع في طريقة عرض كارتر للنوايا الأميركية، إذ أظهر له ليونة ولطفاً وكان حيادياً منصفاً على نحو فاق ما عرفه منه رابين. والظاهر أن كارتر كان يدرك أنه سيضطر إلى التعامل مع بيغن لفترة طويلة.

من المفيد الآن، على ضوء الأحداث اللاحقة، أن نتذكر كيف عرض كارتر الموقف الأميركي في شأن التسوية على بيغن خلال لقائهما الأول. فقد باشر بطمأنة بيغن مؤكداً أن الولايات المتحدة مستعدة للتوسط ولن تقبل أبداً بأن تفرض تسوية ما على إسرائيل، كما أنها لن تدع أي فريق ثالث يفرض تسوية لم توافق عليها الدولة العبرية. وبعد ذلك، انتقل كارتر إلى ممارسة شيء من سياسة التوازن وعدم الانحياز التي عرف بها والتي كان يستخدمها ليس فقط في مفاوضاته مع إسرائيل بل أيضاً في مباحثاته مع المصريين ومع قادة عرب آخرين. فبعد أن طمأن كارتر بيغن في هذا الشأن، عاد وفاجأه بإعلامه أنّ أساس أية تسوية سيقوم من جهة على مبدأ «السلام مقابل الانسحاب» المرتكز على قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، ومن جهة أخرى على مفاوضات مباشرة (وكأن ما يخبره إيّاه واقع جلي واضح). وقد سر دايان الذي كان حاضراً ومتنبهاً بتحديد كارتر للسلام على وجه خاص، إذ لم يكن كثير الاختلاف عن المفهوم الإسرائيلي. فقد أكد كارتر أن السلام يجب أن يشتمل على حدود مفتوحة، والاعتراف الدبلوماسي المتبادل وتطبيع كامل للعلاقات، وهذه كلها من مطالب إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن

يخضع رسم الحدود النهائية لمفاوضات بين الأطراف المعنية وأن يسمح بالدفاع عن المناطق الحدودية عسكرياً. أخيراً، أعرب كارتر لبيغن عن اقتناعه بضرورة التطرق إلى المسألة الفلسطينية، لكنه أكد أنه يعارض إنشاء دولة فلسطينية عربية مستقلة، ويؤثر عليها فكرة موطن فلسطيني مرتبط بالاردن.

أدرك دايان على الفور العناصر الإيجابية التي تضمنها عرض كارتر للسياسة الأميركية، في حين أن بيغن ركز على أوجهه السلبية التي ستؤدي كما هي إلى إيقاف عملية السلام في وقت تدرس شتى أنواع المسائل الجانبية والمواضيع التي تكرّر دائماً. وفهم دايان أن كارتر أعطى مصر وإسرائيل الحافز الأوّل الذي أطلق مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية. واستطاع تمييز عناصر السياسة الأميركية التي ستدفع بالعملية إلى الأمام، والنقطة الأساسية في نظره هي أن تلك العناصر تبعد العملية عن المسألة الوحيدة التي لا يمكن لإسرائيل أن تقبل بها قبل إطلاق عجلة سلام كامل ودائم، ألا وهي الانسحاب من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وهو انسحاب لا يشمل بالضرورة كافة الأراضي المحتلة كما أنه لا يشمل القدس.

شكلت تلك المسألة قلب المفاوضات مع السادات قبل أن تجد حلّها في كامب دايفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، كما كانت قلب صراعنا مع الفلسطينيين بعد انقضاء عشر سنوات. وتلك المسألة تتعلق بشروط الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧. وخلال كل فترة المفاوضات هذه، المتنقلة كسيرك متجول من واشنطن إلى أسوان، ومن القدس إلى قصر ليدز في إنكلترا ثم إلى جنيف ونيويورك والرياض والمغرب وكامب ديفيد والقاهرة، كانت تعود المفاوضات في النهاية إلى هذه المسألة وحدها، إلاّ أنه لم يتم يوماً التعبير عن المشكلة الحقيقية بصورة صحيحة أو تحديدها بوضوح. ففي الواقع، كانت تلك المشكلة تتمثل برفض إسرائيل - آنذاك كما اليوم - بإعادة الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ إلاّ إذا فرضت أكثر الشروط صرامة. وهذا الموقف كان مرتكزاً على تجربة الدولة العبرية.

فخلال ست عشرة سنة، أي من الرابع من تموز ١٩٤٧، تاريخ توجه ديفيد بن غوريون إلى لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن التقسيم، وحتى التاسع عشر من تموز ١٩٦٣، تاريخ إرسال رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول كتاباً للرئيس عبد الناصر يعلمه فيه بأنه يودّ التكلم في مسألة السلام، عرض الإسرائيليون السلام على جيرانهم العرب ١٢٢ مرة. ولقيت تلك العروض كلها من البلاد العربية، الجواب

ذاته، ليس الرفض، إنما التجاهل التام. وعندما سألنا القادة العرب بصورة غير رسمية أو بواسطة أطراف ثالثة صديقة، أتى ردهم واحداً، فمصر والأردن وسوريا، (لم يكن من تمثيل فلسطيني آنذاك) - لم تهتم بصنع السلام لأن لا مقابل تقدمه إسرائيل لهم. وكانت البلدان العربية تدير شؤونها بصورة مرضية من دون الحاجة إلى إرساء سلام مع إسرائيل، وتعتبر أن السلام مشكلة إسرائيل وليس مشكلتها.

لكن الوضع انقلب صورة مفاجئة بعد العام ١٩٦٧، عندما أدرك العرب وقع نتائج المكاسب التي أحرزتها إسرائيل من الأراضي المتواجدة فيها، وبعد فشل مصر في العام ١٩٧٣ في محاولتها لإعادة الحدود إلى ما كانت عليه قبل العام ١٩٦٧ بقوة السلاح. فأخذت كلّ من مصر والأردن وسوريا والفلسطينيين، تعطي الأفضلية للسلام. إلاّ أنّ كلمة سلام باتت تعني في معجمهم الجديد، انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ وهذا يعني إنهاء حالة الحرب. هذا هو السلام، لا أكثر ولا أقل. وبعد الانسحاب الإسرائيلي، سيمر وقت طويل حسب تعبير السادات، قبل أن تتم أية خطوة نحو تطبيع العلاقات وإعادة البعثات الدبلوماسية وفتح الحدود. وقد أكد السادات لكارتر خلال إحدى محادثاتهما الثنائية، إن إقامة أية علاقات طبيعية مع إسرائيل، ستستغرق جيلاً على الأقل بعد انسحابها من الأراضي (المحتلة). هذه العلاقات التي كانت، وما زالت، المشكلة التي تقلق جميع الأطراف.

فقد، بدا الأميركيون، أي كارتر وفانس وقسم الشرق الأوسط، وكأنهم عاجزون عن الإدراك أن تلك المشكلة هي التي تعرقل مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. فالموقف الذي اتخذه السوريون والفلسطينيون يقصيهم حكماً عن المفاوضات. إذ أنهم اشترطوا انسحاباً إسرائيلياً كخطوة أولى، على أن يليها السلام وتطبيع الأوضاع بعد فترة طويلة، أي عندما تفقد إسرائيل كل وسيلة عقاب تلزمهم بتحقيق سلام مقبول.

لكن الأمر كان مختلفاً مع مصر، ويعود ذلك إلى حد بعيد إلى سياسة وضع كيسنجر أسسها خلال مفاوضاته الأولى. فقد مهدت تلك المفاوضات، بخطوات صغيرة، للسلام، ولم تشترط انسحاباً إسرائيلياً قبل أي اتفاق للسلام.

وعندما استلمت إدارة كارتر زمام الحكم، لم يحبذ الرئيس ومستشاروه بادىء ذي بدء هذا التمييز الدقيق، والأساسي. وبالتالي، لم يُخِفْ كارتر وفانس الإسرائيليين فحسب بإصرارهم على تسوية شاملة، بل السادات أيضاً، لأن هذا

الأخيـر كان يعـرف أكثر من غيـره النوايـا الحقيقية للسـوريين والفلسطينيين. واعتبـر السادات أن لا أهمية للعاهل الأردني الملك حسين، إذ أنه في رأيه عـديم الفاعليـة وغير جدير بالثقـة. لذلـك، كلما كـان كارتـر وفانس يـطمئنانـه بأنهمـا يعملان على التوصل إلى تسـوية شـاملة، كان السـادات يباشـر في دراسة كـل الخيارات البـديلة الممكنة.

ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة إلى السـادات، إذ لم يبق له أي شخص يـراجعه الآن بعد مغادرة كيسنجر حيث اعتاد المسؤولون في بلاده والسياسيون الأجانب على أن يسخروا من اعتماده على «صديقه هنري». وكان السادات على علم بالأمـر، إلاّ أنه لم يكترث له، إذ كان يقدّر النصائح التي يسديها إليه كيسنجـر ويثق به ضمنيـاً، لأن كيسنجر كان يقوم باطلاعه على الحقائق المزعجة وجهاً لوجه حتى ولو عبّر عنها بطريقة ديبلومـاسية معقـدة. فهنري لم يضلله أو يخـدعه يـوماً. ولـم يشعـر السادات بالمثل قط تجاه كارتر، إذ كانت الحفاوة التي يظهرها كـارتر وبسخـاء، مجرد «اداء» كما أقره كواندت. فلم يفقد السادات حـذره المبطن تجـاه كارتـر، ليس لأنه لا يثق به، وإنما لعـدم ثقته بقـدرته على فهم جـوهر المشكلة التي تـرتّب علينا تجـاوزها. لذا، أخذ السادات يعود إلى الوراء كلما توسع كارتر في رأيه المتعلق بشأن ضـرورة وضع تسوية شاملة وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية أو في شأن وطن للفلسطينيين.

كان الرئيس الأميركي يعاني من عجـز حاد في فهـم السـادات، وهو رجـل بدا معجباً به أكثر من أي رجل سيـاسة آخـر، لكن لم ينشب أي خلاف بينـه والسادات قبـل سفر هـذا الأخير إلى القـدس، ولا خلال التحضيـر لاتفـاق كـامب ديفيـد ومـا أعقبه. أما السادات، فقد علق آمـالاً كبيرة، لفتـرة وجيزة وقبـل قدومـه إلى واشنطن في نيسان ١٩٧٧ والقبول بدولة فلسطينية مستقلة مقابل أدنى قدر ممكن من تنازلات مصرية. وسرعان ما فهم، بعد أن التقى كارتر، أن أمله هذا لم يكن ليتحقق.

اتسمت علاقة كارتر ـ السـادات بالتـوتر. ومـردّ ذلك ليس الافتقـار إلى حسن النية عند الطرفين إنما الغياب التام للتفاهم المتبادل. غيـر أنّ الوضـع اختلف تمامـاً بين السادات وبيغن: لم يكن الرجلان قد التقيا بعد، ولا شكّ أن كلاهمـا لم يحبذ ما سمعه عن الآخر. لكنهما كـانا، على خـلاف كارتـر، يتفاهمـان، فقد صنعـا في القالب ذاته.

كلاهما أصـوليان متـطرفان وليسـا مؤيدين معتـدلين لسياسـة الواقعيـة. باشـرا نشاطهما السياسي بمقاومتهما الإمبراطورية البريطانية وكانا في صراع مع السلطات،

كما أنهما لجآ إلى اعتماد طرق تخرج عن النطاق البرلماني، واعتادا على القيام بمبادرات سياسية عظيمة. فكأنهما خلقا لبعضهما حتى أنّ كلاهما شعر بالقدر ذاته من الكراهية تجاه الآخر.

في هذا الوقت، كان وزير خارجية بيغن موشي دايان، قد فرض نفسه في واشنطن وترك انطباعاً قوياً عند وزير الخارجية الأميركي فانس بفضل مهارته كرجل سياسة وباستقامته وصراحته ورغبته الجامحة في التوصل إلى تحقيق السلام مع مصر. وفي هذا التفاعل المعقد الذي شهدته الساحة في واشنطن، كان دايان هو الذي أدرك على نحو صحيح، من بين جميع المشتركين، مدى خيبة السادات لعدم تمكنه من إحراز أي تقدم. ومما كان يعيق عمل السادات، تكرار كارتر المتواصل، لضرورة وضع تسوية شاملة من دون أن يفهم هذا الأخير انعكاساتها بالنسبة إلى مصر، وكذلك اهتمام بيغن المتكلّف والمفتقر إلى الخيال، بالشكليات. ومما عرقل تحركه أيضاً عدم قدرة وزير خارجية مصر على تدارك حاجات بلده كما فعل السادات. فقرر دايان أن يقوم بخطوة حازمة لمساعدة السادات على تخطي إحباطه وكانت له دوافعه لذلك.

- ٥ -

القدس

واكتساب أنور السادات خبرته

١٩٧٧ - ١٩٧٨

أدرك وزير الخارجية موشي دايان أن السعي إلى وضع تسوية سلام مع مصر، طرأ عليه تغيير أساسي. وهذه إحدى ميزات دايان النادرة التي لحظها فيه بن غوريون أوّل رئيس وزراء لإسرائيل قبل عشرين سنة؛ فقد كان يدرك على الفور جواهر الأمور.

ففي حين كان بيغن يتابع محادثاته في واشنطن ونيويورك، توصل دايان إلى استنتاجات شخصية من حديثهما مع الرئيس كارتر في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٧٧، ومنها أن ما يشكل العائق الأكبر في هذه المرحلة أمام أي اتفاق مع السادات ليس الموقف المصري بل الأميركي. فعدم اكتراث كارتر وفانس وفريقهما المساعد بالوضع السائد على الأرض في الصراع العربي الإسرائيلي حال دون أية مناقشة جدية بين مصر وإسرائيل، ولم يكن من كيسنجر ليردم الهوّة. وحتى قبل أن ينتهي اللقاء مع كارتر، أصبح دايان مقتنعاً أن السبيل الوحيد لدفع عملية السلام مع مصر قدماً يتمثل في ابعاد كارتر ومعاونيه المتشبثين بفكرة تسوية شاملة، عن أية مشاركة لتلك الفترة من الوقت.

أما السادات، فكان قد توصل من جهته إلى استنتاج مماثل، من غير أن يدرك ما يجول في خاطر دايان. فكلاهما كان يبحث، على حدة، عن بديل ممكن لوسطاء واشنطن الذين كانوا يخلقون ظروفاً ويثيرون صعوبات لا يمكن أن تؤدي إلّا إلى طريق مسدود. فقد وعى كل من دايان والسادات أن لا سياسة بديلة ممكنة من دون إبعاد الأميركيين أولاً عن الجولة المقبلة من المفاوضات وأن مؤتمر جنيف الدولي للسلام، لن يستأنف حسب الشروط الأميركية التي يتمسك بها كارتر.

شعور متناقض

راح بيغن ودايان يعيدان النظر في انطباعاتهما الإيجابية الأولية غداة لقائهما بكارتر، إذ غادرا الاجتماع وفي قلبيهما شعور متناقض. فقد طبعتهما رغبة الرئيس الجلية والصادقة بالتوصل إلى تسوية متفق عليها للصراع القائم بين إسرائيل وجيرانها العرب، لكنّهما أحسّا بأن كارتر سيطلب في مقابل الدعم الأميركي ثمناً لا تستطيع إسرائيل دفعه. وكان ذلك بادىء ذي بدء مجرد حدس أكثر مما كان افتراضاً ناتجاً عن تفكير منطقي، إلا أنه جاء ما يثبته بعد أيام قليلة يوم عاد بيغن إلى إسرائيل، أي بعد أسبوع من اللقاء الذي رسم له كارتر فيه. في واشنطن السياسة الأميركية، سلّمه السفير الأميركي في تل أبيب ساموئيل لويس مذكرة من خمس نقاط حيرته. إذ انطوت من جديد على «اللازمة» المألوفة وهي «أنّ على إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧» و «ان كياناً فلسطينياً يجب أن ينشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة كشرط مسبق لأي اتفاق سلام في المستقبل. ومن شأن تلك التنازلات المطلوبة من إسرائيل، واقتراحات أخرى مقبولة نوعاً ما، أن تشكل أساساً لاستئناف مؤتمر جنيف».

غضب بيغن واضطرب من وابل المطالب الأميركية التي تتعارض كلياً مع ما قاله له كارتر قبل اسبوع. وزعزع ذلك إيمانه وثقته بالرئيس خاصة وبالتأكيدات الأميركية عامة. فاستشار وزير خارجيته وهذا أمر لم يعهده بيغن. تلك كانت الفرصة التي انتظرها دايان واستعد لها فأكد لبيغن أنها الفرصة الملائمة لسعي مباشر من أجل إقامة اتصالات بالسادات من دون مشاركة الأميركيين أو معرفتهم. تردّد بيغن قبل أن يعطي موافقته لأنه كان رجلاً محترساً، زاده حذراً تبوؤه منصب رئيس الوزراء في السلطة. لكن دايان استطاع إقناعه، وبدأ التفاعل المتسلسل الذي أوصل السادات إلى القيام برحلته التاريخية إلى القدس.

* * *

في هذا الوقت، كلّف وزير الخارجية الأميركي فانس بمهمة شاقة تكمن في أن يجول على العواصم العربية، ويقوم بمحادثات سرية مع العاهل السعودي الملك فهد في الرياض، ومع السادات في القاهرة، تتعلق بالأسلوب الذي قد يجعل مقترحات كارتر ومنظمة التحرير مقبولة في مؤتمر جنيف عندما يعاود أعماله. وعرفنا من وزير الخارجية المتجول أن الأميركيين أكدوا للعاهل السعودي أن كل ما

يطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، هو قبولها «بالاسلوب الأميركي»، وبالتالي الإقرار علناً بحق إسرائيل في الوجود. عند ذلك، تفي إدارة كارتر بما تعهدت به في إطار اتفاقية سيناء الانتقالية، فتقبل منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي. وبدأ وكأن واشنطن ما زالت غافلة عن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في حضور السادات قبل خمسة أشهر تقريباً والمعلوم أن المجلس اتخذ موقفاً رافضاً من المقترحات كلّها ما عدا المتطرفة منها. وبدا جلياً أنه إذا كان من الممكن إحراز تقدم ما، فلن يتم ذلك إلا عن الطريق التي يسلكها دايان.

دايان في المغرب

في الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧، وبعد ستة أسابيع من تاريخ عودته من واشنطن واستلام بلده المذكرة التي عرضت سياسة كارتر المرفوضة، وصل دايان إلى المغرب والتقى الملك الحسن. وطلب دايان من الملك أن ينظم لقاء بينه وبين ممثل للسادات، أو بين بيغن والسادات كخيار آخر. أرسلت الدعوة، ووصل جواب القاهرة بسرعة غير معهودة في غضون أربعة أيام أي في التاسع من أيلول؛ وبعد سبعة أيام، أي في السادس عشر من أيلول، اجتمع دايان بممثل السادات حسن التهامي وهو نائب رئيس الوزراء ولعب الملك الحسن دور المضيف.

كان هذا اللقاء يستحق إيلاءه أهمية أكبر بكثير من التي نالها حتى الآن. فطالما شكّل موضوع الالتقاء بقادة عرب الشغل الشاغل بالنسبة إلى رؤساء الوزارة في إسرائيل ووزارة خارجيتها وسياسييها. وكان ذلك، كقاعدة عامة، يفوق بقليل إضفاء غطاء ديبلوماسي على أمر لا وجود له. وبدا الوضع على هذه الحالة أولاً لما بدأنا نسعى وراء لقاء بالسادات. فقد ذكر بيغن رغبتنا هذه لفانس، الذي ذكرها بدوره للسادات، فأكد هذا الأخير أنه مهتم للأمر وكان من الممكن أن تتوقف الأمور عند هذا الحد كما جرت العادة، غير أن بيغن تصرف بذكاء واطلع الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو على رغبتنا بلقاء السادات خلال زيارة قام بها لبوخارست في ٢٩ آب (أوغست) ١٩٧٧.

أما دايان، فاتخذ خطوة مباشرة ونظم لقاء مع الملك الحسن مؤكداً أن المسألة مستعجلة، مما أثار فضول الملك الحسن وحيرته.

شرح دايان، مشكلة إسرائيل أمام الملك، ولمّح بأن المشاكل التي يلاقيها السادات لا تختلف عن تلك التي تعانيها الدولة العبرية. وأحاط الملك الحسن علماً بالحديث الذي جرى قبل أسبوعين بين وزير الخارجية الأميركي فانس والسادات في القاهرة والذي أعلم فيه السادات فانس بتعابير واضحة، أنه صار يشاطر الإسرائيليين تفسيرهم لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في ما يتعلق بمسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وبطبيعة سلام كامل بين مصر وإسرائيل. وعلى أساس موقفيهما المتطابقين تقريباً، طلب دايان من الملك أن يبذل مساعيه الحميدة كي ينظم لقاء بين السادات وبيغن أو بينه وممثل السادات. واعتبر دايان أن لقاء بين الممثلين في هذه المرحلة قد يحمل ثماراً أكثر من مقابلة مباشرة بين قائدين ردات فعلهما مفاجئة أحياناً. وكان دايان يعرف خير معرفة ما يمنع إسرائيل من تنظيم لقاء كهذا بواسطة الأميركيين الذين يفاوضون مع كل من إسرائيل ومصر حول استئناف أعمال مؤتمر جنيف. فعرض دايان للملك الأسباب التي حملت إسرائيل على الاعتقاد بأن استئناف المؤتمر الدولي للسلام، حسب الرؤية الأميركية وبرئاسة الدولتين العُظميَيْن، سيعني نهاية عملية السلام، ويعطي سوريا والفلسطينيين حق النقض، ومنبراً يقدمون منه مطالبهم المتطرفة. وكان ملك المغرب أكثر اطلاعاً من كارتر في شأن وضع منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الفلسطينية الأخرى وسياساتها، فشاطر دايان تقييمه في ما يتعلق بسلبية دورهم في عملية السلام. ووافق الملك أن يستجيب إلى طلب ديان بعقد لقاء رسمي سري مع السادات. كان ذلك في السادس من أيلول.

وفي الوقت الذي كان فيه دايان يرتب اللقاء مع الملك الحسن، اجتمع كارتر بمستشاريه في شؤون الشرق الأوسط في واشنطن. وكان كارتر غاضباً، بعدما عيل صبره من إسرائيل؛ وشاطر انزعاجه هذا أخصائيو الشرق الأوسط ومستشاره للأمن القومي، فألحوا عليه كي يقوم بمصارحة مع بيغن، أذ أن إسرائيل انحرفت عن الاتجاه الذي تسير فيه الولايات المتحدة، وكذلك الحال مع السادات، فبات من الضروري تقويم مسارهما، وكان الأميركيون ماضين في طريقهم نحو جنيف، شبه غافلين عن استعداد مصر وإسرائيل لتجنب المؤتمر الدولي المقترح على طريقتهما الخاصة.

عاد دايان إلى القدس لاطلاع بيغن على نتائج مهمته في السادس من أيلول. وبعد عودته بثلاثة أيام، أعلمه الحسن الثاني أن السادات وافق على فكرة

اللقـاء، وأن ممثله سيصل إلى المغـرب في غضون أسبـوع، أي في السادس عشـر من أيلول. وقـد أدرك السادات أنـه من الأفضل الانتـظار قبل عقـده قمة مـع بيغن. وكان دايان يشـاطره الـرأي قلبياً، لكن سـرعة تجـاوب الحسن والسادات، شجعتـه كثيراً، فحضّر بعناية دقيقة اللقاء السري في المغرب مع حسن التهامي الـذي وصل متأخراً بعض الشيء. وباستثناء هذا التأخير، سارت الأمور كما خـطط لها. فـوزراء السادات، بمن فيهم وزير خارجيته فهمي، لم يدروا قط بسياسته المستقلة، كما لم يعرف زملاء دايان في الوزارة الإسرائيلية بالأمر، باستثناء رئيس الوزراء. ولم يرشـح أي شيء من ذلـك إلى مسامـع الإدارة في واشنطن سـواء كان عبـر قنوات علنيـة أو سرية.

طويلاً بعد الحدث، كان المطلعـون على بواطن الأمـور في القاهـرة والقدس وواشنطن يناقشـون سبب اختيار السـادات للتهامي كممثـل له. فـالتهامي، الغـريب الأطـواء، كان صـديق السادات منـذ عهد قـديم، يعود إلى أيـام الحـركـة السـرية الإرهـابية المعـادية لبـريطانيـا. وقد أصبـح فيمـا بعـد شخصيـة بـارزة في الحـركـة الإسلامية. تمتـع بحضور جيـد اتّسم بالجـرأة والصراحـة، عيناه ثـاقبتان تنمـان عن تعصب، وقـد تمتع أيضـاً بثقة كبيـرة في نفسه، تتمـاشى وجهله السياسي، وخبـرته القليلة القليلة في الحقل الدبلوماسي، رغم تبوئـه منصب سفير في ڤيينـا. ولم يكن التهامي يعرف عن إسرائيل إلاّ ما سمعه من آراء أمثـاله المكـونة مسبقـاً. كان يكـره عبد الناصر، ويعتقد أنه باع الدولة المصـرية إلى الشيـوعيـين، وأدخلها على طـريق الإلحاد. تنوعت الأسباب التي قدَّمَتْهـا فيما بعـد، تفسيراً لخيـار السادات، أطـرافٌ معينـة في مصر وإسـرائيل وأيضـاً الأميركيـون المستاؤون الغـاضبون، إذ لم يعـرفوا بـاللقاء، وشعـروا أن السـادات وبيغن تفـوقـا عليهمـا. إلا أن الأسبـاب التي دفعت السادات إلى اختيار التهامي بسيطة جداً ويمكن فهمها بسهولة.

كان السادات يحتاج قبل كل شيء إلى شخص جدير بأن يضع فيه ثقتـه. كما أنه أراد اختيار شخص لن يطرح أسئلة في شأن قـراره بمباشـرة محادثـات سريـة مع الإسرائيليـين. ولن يمكن اتهامه يوماً بأي جرم غير كـونه مصـرياً مسلمـاً وطنياً. ولم يبال السادات كثيراً بما قاله ممثله الأصـولي المتطرف لـدايان. فكـل ما أراده، كـان الاطلاع على الرسالة التي حملها دايان معه من القدس، والتي تخوّله التعـدي على الخطط الأميركية لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف.

وكـان التهامي، بفضـل ميزاتـه الغريبـة وإخلاصـه التام للسـادات، الشخص

الأنسب لهذه المهمة. إذ لن يتهمه أحد يوماً بأنه شارك في خيانة، كما كان يمكن الاعتماد عليه ليؤمن أفضل عذر عربي مبرىء للسادات ما دام الإسرائيليون التزموا بالصمت. وهذه المرة، احتفظ الإسرائيليون بالسر. ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى أن الجميع باستثناء المساعدين الشخصيين لبيغن ودايان لم يكونوا على علم باجتماع المغرب.

في الواقع، ووراء الساعات الطويلة التي أمضاها المجتمعون في مناقشات، بعضها حصل فعلاً وبعضها مشكوك في صحتها من جهة، ومن جهة أخرى في الحديث المطول حول الخصائص الشرقية، لخصت النقاط الأساسية لاجتماع المغرب في رسالة من ثلاثة أسطر، دوّنت بخط اليد سلمها دايان للتهامي، على أن يقرأها السادات وحده؛ مفادها أن إسرائيل مستعدة إلى إعادة شبه جزيرة سيناء كلها إلى مصر، مقابل إبرام معاهدة سلام، وفتح الحدود، وتطبيع العلاقات بين البلدين. هذا كل ما انطوت عليه الرسالة. وبدا ذلك في إسرائيل بسيطاً بما فيه الكفاية لبيغن ودايان. ولكن لا شك أن دايان فهم، بعد استماعه إلى التهامي، أن الأمر ليس بالسهل بالنسبة إلى السادات، ولكنه اعتبر أنه زرع البذور وصار يترتب على السادات والتهامي أن يقوما بالخطوة التالية.

أطلع التهامي السادات على حقائق اللقاء، وسلمه رسالة دايان. وعاد دايان إلى القدس ليعرض أجواء المقابلة على بيغن. وبعد ثمان وأربعين ساعة، وصل إلى واشنطن ليجتمع مجدداً بكارتر وفانس ونائب الرئيس والتر مونديل. كان اللقاء عاصفاً. فالأميركيون كانوا غافلين عن اجتماع المغرب بين دايان والتهامي، إلا أنهم استاؤوا من تصرفات بيغن في ما يتعلق بالمستوطنات في الضفة الغربية. وعامل كارتر ومونديل دايان بفتور كلي، واستمرا في تركيزهما على اجتماع يتم عن قريب في جنيف تكون فيه إسرائيل مستعدة للقيام ببعض التنازلات على صعيد انسحابها من الأراضي المحتلة وبتنازلات أخرى للفلسطينيين. ولم يعطهما دايان أي داع للابتهاج. بدل ذلك، أخبر فانس سراً عن اجتماع المغرب وعن العرض الذي قدمه للسادات. ولم يكن هذا الخبر ليخفف من حدة غضب كارتر إزاء المغامرة المستقلة لإسرائيل في الدبلوماسية.

في هذا الوقت، كان السادات أيضاً قد أحاط سفير كارتر في القاهرة هرمن إيلتز علماً بتقرير التهامي. فأتى في تعليق إيلتز الذي وجه إلى وزارة الخارجية الأميركية، أن السادات لم يكن جاداً وإلا لما اختار رجلاً كالتهامي ليمثله. وكان

ايلتـز من أفضل من بعثتهم الـولايات المتحـدة إلى القاهـرة منـذ الحـرب العـالميـة الثـانية، ولكن حتى خيـرة الناس قـد ترتكب أخـطاء. ومع أن إيلتـز كان مقـربـاً من السادات وموضع ثقته، إلا أنه عجز عن إدراك مـا رآه السادات بـوضوح، فلم يفهم أن سيـاسة كـارتر لا تشكـل طريقـاً للسلام بـالنسبـة إلى مصـر، رغم أنهـا عـرضت بالتعابير الصحيحة.

ومما أذهل دايـان أن البوح بسـر اجتماع المغـرب لفـانس وإيلتـز، لم يعقبـه شيء، ولـم يولد أية ردة فعل عند الأميركيـين أو أي اهتمام كبير بمضمون محادثـات دايان. فكل ما أثاره كان انزعاجاً من أننا تصرفنا من غير علم الأميركيـين.

في هذا الوقت، كـان على الإسرائيليـين أن يعتـادوا على تصرفـات السادات الغريبة والمتعذر تفسيرها. فبعد انتهـاء لقاءات التهـامي ودايان بيـومين، أي في ٢١ أيلول (سبتمبر)، استلم كارتـر كتابـاً شديـد اللهجة من السـادات، يطلب فيـه اتخاذ تدابير عاجلة لإطلاق مؤتمر جنيف والتوقف عن المساومة على التفاصيل. ولكن في الاجتماع المطول الذي تم بين وزير خارجية مصر فهمي وكارتر، أكد فهمي للرئيس الأميركي أن مصر ليست على عجلة في شأن مؤتمر جنيف وأنها تعتبر أنه يتعين على إسرائيل الانسحاب في وقت قريب وأنه يجدر إقامة دولـة فلسطينيـة قبل متـابعة أيـة مفاوضات مع إسرائيل.

ومثلما يجري في أحوال كثيرة خلال مناقشات كهذه، وخاصة في وجـود وزير طلق اللسان كفهمي، برزت أضواء جانبية جديدة ومهمة. ففي هذه الحالة بالذات، ألح فهمي على كارتر كي يتجاهل الضغوطـات التي يمارسهـا عليه اللوبي اليهـودي فيتكلم مع عرفات، مؤكداً لـه أن لهذا الأمـر أهمية كبـرى. فزعيم منـظمة التحـرير الفلسطينية كان قد أعلم فهمي بأن عدم قبول المنظمـة بقرار الأمم المتحـدة ٢٤٢، سببه البند الذي ينص على «حق كل دولة بالعيش في سلام» وجاء تعليق فهمي على جانب من الأهمية شأنه شأن تصريح عرفات، وأتى موجـزاً عل خـلاف العادة: «أن عرفات يتخوف عن حق، من أن يشكل عملياً قبول منظمة التحرير الفلسـطينية بهـذا البند ـ إذا ما قبلت به ـ اعترافاً بدولة إسرائيل وحقها في العيش في سلام». فأعلمنـا ذلك عن فهمي بقدر ما أعلمنا عن عـرفات. كمـا ساهم بتفسيـر المشكلة التي على عرفات أن يكافح من أجلها.

في الوقت عينه وصلت إلى القدس تقارير حول بيـان مشترك مقتـرح، تصدره منـظمة الأمم المتحـدة والاتحاد السـوفياتي ويتعلق بسيـاسة الشـرق الأوسط. وكان

الرجل الرئيسي في إدارة تلك المحادثات الكسندر دوبرينين سفير الاتحاد السوفياتي القدير في واشنطن.

ظاهرياً، كان على ذلك البيان أن يصدر عن فانس وغروميكو رئيسي جلسات مؤتمر استراتيجي المحتمل انعقاده قريباً. في الواقع، قُصد منه بياناً سياسياً فعلياً لمؤتمر جنيف.

أطلع وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية والسعوديين على نص البيان وناقشوه.

ونقل فهمي إلى فانس أن القادة العرب وافقوا عليه وأن منظمة التحرير الفلسطينية متحمسة له وأن السادات رحب به.

ونضع أمامكم ـ مرة ثانية ـ مثلاً آخر عن الانقسام في صناعة السياسة المصرية. فبعد ثلاث سنوات من إعلان البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك في الأول من تشرين الأول (اكتوبر)، سلم فهمي رسالة شخصية من السادات، دونها كارتر في يومياته، تحت تاريخ الرابع من تشرين الأول (اكتوبر)، وحثت رسالة مصر كارتر على «أنه من المستحيل القيام بأية خطوة لمنع مصر وإسرائيل من التفاوض مباشرة. . قبل أو بعد مؤتمر جنيف» تلك كانت فعل السادات الإيجابية الأولى على اجتماع دايان بالتهامي. فلم يأت فهمي على ذكر ذلك ولم يشكل الأمر مفاجأة؛ فقد قطعت رسالة السادات إلى كارتر نهائياً حملة فهمي الدبلوماسية المعارضة للحوار المباشر مع إسرائيل.

فجاء توقيت رسالة السادات إلى كارتر مناسباً، إذ وصلت في وقت واحد تقريباً مع بداية السبع ساعات المجهدة من المناقشات بين كارتر وفانس ومستشاريهما ودايان.

اعتقد الأميركيون أنهم قضوا على معارضة دايان المحتملة على البيان الأميركي ـ السوفياتي حين ناقشوا بعض أجزائه معه قبل إعلانه. ولكن الأميركيين كتموا عن دايان أكثر الأمور صلة بالموضوع، بطريقة حمقاء، قبل طلب موافقته. وشكل ذلك غلطة كبيرة، إذ اغتاظ دايان خاصة لأن الوثيقة لم تُشِرْ إلى السلام كهدف لمفاوضات جنيف بل أشارت إليه على أنه مجرد «تسوية». وسمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً بالمشاركة من دون الإشارة إليها بوضوح، ووضعت جدول

أعمـال لمؤتمر جنيف يسمـع للفلسطينيـين ولغيـرهم من المتـطرفين أن يـدونـوا فيـه مطالبهم الرئيسية.

بدا واضحاً أن من شأن المؤتمر أن يتحوّل إلى منبر دعـاية منـاهضة لإسـرائيل من دون أيـة نتيجة عمليـة، غير التي تسمم الجـو السياسي وتعـرض للخطر مبـادرة دايان ـ السادات. صب دايان غضبه على كارتر وفانس في الرابع من تشرين الأول، ولم يهدأ إلا بعد سبع ساعـات، حين صرف الأميـركيون والاتحـاد السوفيـاتي النظر عن البيان المشترك واستبدلوه بوثيقة معدلة ليست إلا «ورقة عمل» أميركية ـ إسرائيلية مشتركة.

أتت ورقة العمل مختصرة وصريحة. فقد عرضت جدول الأعمال المتفق عليه حـول مؤتمر جنيف المستـأنف، بناء على شـروط تقبلهـا إسـرائيـل بـإيجـاز ودقـة. فالغريب أن المعلومات المتعلقة بالاتفاق هذا، كانت من أقـل المعلومات وروداً في سجـلات ومراجـع تلك الفترة. فمن المفـروض أن يبقى نصه سـرياً، ولكن عـرف دايـان كيف يتصرف، حين أعلم الكنيست بنص ورقـة العمل التي وقـع عليهـا مـع كـارتر وفـانس وتتألف من ست مـواد قصيرة وغيـر معقدة، ونصت على وفـد عـربي موحد يضم الفلسطينيـين العرب.

فحين ينعقد المؤتمر سيقسم إلى خمس مجموعات عـاملة: مصر وإسـرائيل، والأردن وإسـرائيل، وسـوريـا وإسـرائيـل ومن المحتمـل تشكيـل فـريق يضم لبنـان وإسرائيل. على أن يناقش موضـوع الضفة الغـربية وقـطاع غزة في مجمـوعة عـاملة تضم إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيـين العرب. كما أن على المؤتمـر أن يرتكـز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وتبقى الاتفاقات السابقة كافة، المتعلقة بالمؤتمر، سارية المفعول.

وافقت الحكـومة في القـدس على ورقة العمـل لكن فقط بعـد أن دعم بيغن أشدّ الدعم عرض دايان، وأرادت أكثرية تجمع الليكود المتـطرفة في الحكـومة، أن تُرفض ورقة العمل هذه، فاختلف الأمر في الكنيست اختلافاً جذرياً. وأشـار شيمون بيريز إلى ورقـة العمل بـالنيابـة عن التجمع «بـأكثر البـرامج تشـاؤماً قـدمته حكـومة إسـرائيلية» وأتهم دايـان بأنـه وافق على وفـد فلسـطيني منفصـل. فـرفض الكنيست الاستهجان الذي وجهه التجمع بواحد وأربعين صوتاً مقابل تسعة وعشرين.

كـانت التجربـة هذه غـريبة بـالنسبة إلى دايـان أي أن يهاجم حـزب الليكـود

اليميني في الحكومة ورقة العمل وأن يرفضها في الكنيست تجمع اليسار. فلم يفهم أي منهما ما يجري، لأنهما جهلا الشرك الذي بدأ السادات ودايان نصبه. وهكذا تماشت معارضة الحكومة لدايان مع معارضة الكنيست له في واشنطن، ووصف الاجتماع بين دايان والتهامي بأنه عرض متبادل لا يستحق اهتماماً إضافياً واعتبرت ورقة العمل التي أبرزها كارتر وفانس بعد جلستهما الماراتونية مع دايان «انتصاراً دبلوماسياً عظيماً لدايان»، كما قيمه كاندت، لأنه لبى المطالب الأساسية للفرقاء كافة.

إلا أن القادة العرب لم يعجبهم الأمر، لأن غروميكو ودوبرينين غرقا بصمت غير معقول، بعدما تمكن الإسرائيليون من استبدال بيانهم المشترك مع الولايات المتحدة، وهو الذي أتى نتيجة أسابيع عدة من المشاورات المضنية وذلك في جلسة واحدة فقط بين كارتر ودايان، فثار غضب منظمة التحرير الفلسطينية. وتطلب درجة غير معقولة «من التبصر» في كل ما للكلمة من معنى من جانب إسرائيل. فتعلق كل شيء بتوفر معلومات دقيقة وشاملة حول المرحلة هذه التي تُسمى إن صح التعبير عملية السلام.

السادات والاحتمالات المفتوحة

أخذنا، على الأقل، لمحة عن المواقف السياسية المتناقضة في واشنطن، وتناولنا بدقة تفكير القادة العرب الرئيسيين. فبقيت المشكلة الوحيدة الأهم وهي غريبة كما تبدو للسادات نفسه. وإذا استعدنا الأحداث نقول إن المشكلة ولدت من فكرة رفض السادات أن يُعلم يده اليسرى بما تقوم به يده اليمنى. وحتى في تلك المرحلة، وجدنا أنفسنا نتساءل عن لعبة السادات الحقيقية. فلا أحد مستعد لإعطاء جواب محدد. والأمر الوحيد الذي لم يدرك إدراكاً تاماً في إسرائيل حينذاك هو أن السادات ما زال يعاني الأمرين ليصل إلى مبتغاه. ذلك أنه كان مستعداً لطرق كل باب أكان مع إسرائيل أو مع الروس أو ضد الأميركيين على حد تأكيد وزير خارجيته. ففتحت الاحتمالات كلها أمام السادات. وما يدعو إلى السخرية أن كارتر وفريقه من الخبراء، هم الذين تأكدوا أن السادات سيختار حل دايان الإسرائيلي. قبل اطلاع السادات على نص البيان المشترك الكامل، اتصل بكارتر في الأول من تشرين الأول ليقول له إن فهمي أعلمه به ـ ولو متأخراً ـ واستاء السادات من فكرة التعاون مع القادة الروس، لكن فهمي طمأنه إلى محتوى البيان وكان مستعداً لتنفيذه.

فيما أبدى السادات بوضوح موافقته بعد طول تردد، أثار معارضة أكثر خطورة. إذ قال لكارتر بطريقة فظة نسبياً، أنه يخشى أن يغير الأميركيون موقفهم تبعاً لمؤتمر جنيف؛ وذكر السادات كارتر بأنهما وافقا على أن المسائل الأساسية كافة يجب أن تحل تبعاً للخطوط التي وافق عليها كارتر والمصريون، وأن اجتماع جنيف سيكون رسمياً بشكل أساسي. أي أن يتم التوقيع الرسمي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر وإسرائيل وربما سوريا على الاتفاق الذي وضع سابقاً. إلا أن انطباع السادات عن التقارير الأخيرة التي وصلته من وزير خارجيته، مفاده أن كارتر هو صاحب النية المعدلة بالاشراف على المفاوضات المصرية الإسرائيلية المباشرة من دون تحديد أي أمر مسبقاً.

وجاءت الفكرة هذه من قناعة السادات بأن عملية المفاوضات هذه في جنيف، لن تحل أياً من المشكلتين الأساسيتين المفروض تسويتهما: أي انسحاب إسرائيل وإنشاء دولة فلسطينية.

وما حبذ السادات قوله، أن صيغته المعتدلة لن تؤدي حتى إلى إعادة أرض سيناء إلى كنف مصر ولكن من الجلي أن السادات لم يبح برأيه. غير أن كارتر ومستشاريه استنتجوا، بتسرع مفاجىء، بحسب رأينا، أن كل ما يظهره السادات ليس سوى تردد تكتيكي ليعبر عن موافقته على التحضيرات الأميركية لمؤتمر جنيف. ففي ذلك الوقت رزح السادات تحت ضغط شديد مارسته عليه وزارة خارجيته لدعم موقف فهمي، الذي ما زال يتوق توقاً شديداً إلى البيان الأميركي - السوفياتي الأصلي، والذي يسعى فهمي إلى «تحسينه» وتعزيزه. واقتنع السادات بأن يكتب رسالة إلى كارتر في التاسع عشر من تشرين الأول يعبر فيها عن دعمه لجهود فهمي للرجوع إلى بيان السياسة الأميركي - الروسي الأول وللتخلي عن ورقة العمل التي تم التوافق عليها مع دايان.

في هذا الوقت ارتبك الأميركيون الارتباك كله بسبب تلاعب السادات بالمعطيات على الساحة الدبلوماسية.

وبعد يومين، حاول كارتر حيلة جديدة يقوم بها مسار السادات، فأرسل إليه مذكرة شخصية كتبت بخط اليد، أوصلها إلى القاهرة ضابط كبير في سفارة مصر في واشنطن. فكانت دعوة بسيطة، محزنة إلى حد ما، من رئيس جمهورية الولايات المتحدة إلى الرئيس المصري ليقوم بتصريح علني يدعم فيه مقترحات كارتر لمؤتمر جنيف. قام هيرمان إيلتز سفير الولايات المتحدة في القاهرة بزيارة خاطفة للسادات

بعد يوم واحد من وصول رسالة كارتر الشخصية المختومة، وأعلمه بأنه يستحيل على الأميركيين إدخال أي تعديل على ورقة العمل المتفق عليها مع دايان. وقام إيلتز بالزيارة هذه لتلافي الضرر الذي قد تحمله تلك الرسالة.

كانت تلك الكلمة الأخيرة قبل انعقاد مؤتمر جنيف. وعليه جاء رد السادات على رسالة كارتر صمتاً ذا معنى، لا يمكن حتى البيت الأبيض إساءة فهمه. تأمل كارتر وقتاً طويلاً في صمت السادات.

فبعد اسبوع من رسالته السابقة في ٢٨ تشرين الأول كتب مجدداً إلى السادات وعمل على تسليمه الرسالة، في مطار القاهرة، في اليوم عينه لسفر السادات إلى بوخارست وطهران والرياض بحيث يكون أمام السادات الوقت الكافي خلال رحلته لدراسة خطوة كارتر الأخيرة والاستثنائية، وهذا ما فعله.

فقد تضمنت رسالة كارتر دعماً للسادات في مؤتمر جنيف إذ أبدى كارتر استعداده للتخلي عن ورقة العمل التي وافق عليها مع دايان. كما أعلم السادات بأنه لا يرى بعد الآن إمكانية للتوصل إلى اتفاق على ورقة تقبلها الفئات كافة. فهم السادات قصد كارتر إذ أن هذا الأخير أراد اتفاقاً مع السادات حتى وإن لم يقبل الإسرائيليون به، واستعد للسير قدماً من دون الموافقة الإسرائيلية.

وقال كارتر للسادات في رسالته إنه مستعد للإدلاء بتصريح علني جلي إذا ما وافق العرب على الخط الذي يقترحه في رسالته هذه، وذلك لإزالة الشكوك حول هذه المسألة، وتطرق هذا التصريح إلى المسألة الفلسطينية كما إلى مسألة الانسحاب وحدود السلام التي يجب أن تلقى معالجة جدية في مؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى حل شامل لمظاهر الصراع العربي الإسرائيلي كافة.

وختم كارتر رسالته مؤكداً أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيطلبان من أمين عام الأمم المتحدة دعوة الفرقاء كافة إلى جنيف، وأضحت درجة اللاإدراك في واشنطن بارزة جلية حول ما يتحضر الآن في منطقتنا.

من ناحية أخرى قد لا يكون كارتر من كتب الرسالة هذه، وقد لا يكون مستشاروه هم الذين أوحوا له بها أو وافقوا عليها.

اعتبر مسؤول إسرائيلي رفيع الشأن أن هذه الرسالة إذا ما طبّقت على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية فإنها تعتبر مرادفاً لميثاق ١٩٣٩ النازي ـ السوفياتي.

وعرض كارتر للسادات استعداده للتخلي عن حليفه الإسرائيلي مقابل دعم السادات له في جنيف.

ولكن السادات ليس ستالين ذلك أنه يفهم المشكلة المصرية المتعلقة بإسرائيل بعكس ما يفهمها كارتر. فحين وصلت المشكلة إلى النقطة الحاسمة وأحسّ من خلال رسالة كارتر أنهما يقتربان منها أكثر فأكثر بدا أن السادات لم يعد يهتم إلا بقضية واحدة ألا وهي مشكلة سيناء.

بعض مضي سنة أعلم السادات دايان حين اجتمعا في الإسماعيلية كيف تعمّق برسالة كارتر في رحلة العودة إلى طهران والرياض.

كل ما قرأه في الوثيقة الاستثنائية هذه أقنعه أن كارتر لم يفهم المطلب المصري أكثر مما وعى عدم ملاءمة معالجته المسألة الفلسطينية. إذ أن عليه، برأي السادات، بذل المستحيل لمنع كارتر من التحكم بمؤتمر السلام في جنيف.

تبددت الشكوك كلها التي كانت تساور السادات يوم توجه إلى بوخارست حاملاً رسالة كارتر في يده وحتى حين عاد إلى القاهرة قادماً من الرياض في ٣ تشرين الثاني. فلا مجال لمصر أن تستعيد سيناء إذا ما استمرت في اتباع خط كارتر. أما الطريق البديل فيمر بالقدس لا محالة. ومفتاح سيناء هو في النهاية بين أيدي الإسرائيليين، وليس الأميركيين. تلك هي الرسالة التي بعث بها دايان إلى السادات مع «التهامي» من المغرب. لقد آن الأوان ليردّ السادات عليها. وجاء هذا الرد عندما خاطب مجلس الشعب المصري بعد أيام قليلة، أي في ٩ تشرين الثاني. كان مستعداً للذهاب إلى القدس ومخاطبة الشعب الإسرائيلي، ولم تُفهم في القدس الدوافع التي حملت السادات إلى اتخاذ هذا القرار إلا بعد فترة طويلة. إذ ساد الاعتقاد أنها بسيطة وواضحة وصريحة إلا أنها عكس ذلك تماماً. فمن يتابع خطابات السادات منذ تبوئه الرئاسة في تشرين الأول ١٩٧٠ لا بد وأن يلاحظ عنصر العفوية والارتجال حتى في خطاباته المحضّرة باتقان. وكأن أفكاره الباطنية تطغى على فتور خطاباته المحضّرة مسبقاً.

صحيح أن كثيرين من السياسيين البارزين اللامعين في الخطابة عادة يدخلون مثل هذا التحوير على خطاباتهم المحضّرة، لكن السادات يتفوق بأشواط على أمثالهم في زمننا هذا. فمن الممكن معرفة الكثير عن السادات بدراسة خطاباته دراسة معمّقة. فالسادات يتمتع بصفة أخرى ترتبط بارتجاله في خطبه. إذ يجيد

تمويه الحقائق وإخفاءها. وقد اكتشف عبد الناصر ذلك في الأيام الأولى من الثورة المصرية عندما كان يستطيع الاستفادة كثيراً من السادات. كما ظهرت هذه الصفات جلياً في خطابيه التاريخيين في ٩ و٢١ تشرين الثاني ١٩٧٧. فخلال القائه خطابه الأول في القاهرة أمام مجلس الشعب المصري بحضور سفراء عرب وعرفات؛ وبعد تهجّم مطوَّل على إسرائيل، لمّح إلى أنه مستعد للحوار مع الإسرائيليين «في عقر دارهم الكنسيت» بحيث لم تكن لتلك العبارة أية علاقة بما سبقها كما أنه لم يتوسّع بها قط. أمّا الخطاب الثاني فألقاه في القدس أمام الكنيست وتمَّ بثه على شاشات التلفزيون العالمية لمئات الملايين من الأشخاص واتى متناقضاً مع الخطاب الأول، لكن ـ ولهذا الاستدراك مدلول مهم ـ الخلاصة هي ذاتها، لم يتغيّر إلا الإطار الخارجي. وعلق الخطاب الأول أمام مجلس الشعب في الأذهان بسبب مزاج السادات بأنه مستعد للذهاب إلى أقاصي الأرض وحتى إلى القدس سعياً وراء السلام. لكن السادات ضمن خطابه أموراً أكثر من ذلك أهملت إجمالاً وهي في غاية الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل بشكل خاص.

فالسادات كان غاضباً ثائراً يوم ألقى خطابه في ٩ تشرين الثاني في القاهرة، وبشكل خاص من كارتر بسبب الرسالة التي تلقاها منه في ٢٨ تشرين الأول. إذ أن كارتر برأيه اقترح أنه في حال وافق السادات على ورقة العمل التي اتفق عليها الأميركيون مع دايان سيكون كارتر مستعداً لخداع الإسرائيليين في مسألة الفلسطينيين والانسحاب إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ ومسألة التسوية السلمية. حَنِقَ السادات أيضاً من قصر نَظَر الأميركيين وغبائهم لأنهم إذا ما خدعوا الإسرائيليين فيسنسحب بيغن ودايان بكل بساطة من الاجتماع في جنيف وهكذا تبقى مصر فارغة اليدين.

اتّسم خطابه في القاهرة، وهو في الواقع تقريره إلى مجلس الشعب المصري، بالتعنّت تجاه إسرائيل، إذ أتى قاسياً ولا يقبل المساومة. ويتجلى ذلك في المواضيع التي تضمنها. في ما يلي النقاط الأساسية التي تناولها قبل أن يصل إلى الموضوع الأخير حول إسرائيل والذي جاء بمثابة مفاجأة.

* طمست إسرائيل المسألة الفلسطينية وشوّهتها خلال السنوات الخمس والعشرين الفائتة.

* نجح كارتر في إزالة هذا الحجاب الإسرائيلي عن أعين الشعب الأميركي.

* فُرضت على أميركا ورقة عمل الخامس من تشرين الأول الأميركية - الإسرائيلية كنتيجة لحملة عنيفة قامت بها إسرائيل وللاعتداءات المخزية والشائنة على الرئيس كارتر.

* نحن لا نخشى المواجهة مع إسرائيل لأننا وضعناها عند حدها ولم تعد تشكل قوة. لقد تقلّصت وبتنا نستطيع التعامل معها.

* يمكننا التفوق على كل ما تعبِّئه إسرائيل خارج نطاق حدودها أو أية مواجهة مخطط لها.

* أصبح لدينا الآن ما يكفي من المعلومات عن عدونا الإسرائيلي وأساليبه لتأمين انتصارنا في الحالات جميعها.

* تعهدنا بهزم مآرب إسرائيل ونرفض لعب لعبتها. سنفرض عليها مواجهة شاملة.

* عندما سنذهب أخيراً إلى جنيف لن تتمكن إسرائيل من الحؤول دون مطالبتنا بإعادة الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ أو بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير وحقهم بدولة خاصة بهم.

* سأذهب إلى جنيف بغض النظر عن هستيريا الإسرائيليين. لن يتمكنوا من ردعي عما أطلب، ألا وهو الأراضي العربية وحقوق الفلسطينيين.

* تخاف إسرائيل من مؤتمر جنيف، لكن لا مبرر لأي عربي لأن يخاف منه. لماذا؟ لأننا صدّرنا إلى المجتمع الإسرائيلي الانقسام والخوف والانهزامية والشك والريبة، أي، في الواقع، كل ما كنا نعانيه في الماضي.

* إني مستعد للذهاب إلى جنيف: «إنني مستعد للذهاب إلى أقاصي الأرض إذا كان ذلك يحول دون جرح جندي واحد أو ضابط من أبنائي، وأقول جرحاً وليس استشهاداً.

* سيصعق الإسرائيليون عندما يسمعونني أقول الآن أمامكم بأنني مستعد للذهاب إلى عقر دارهم، إلى الكنسيت بذاته.

أولئك الذين سمعوا البث الحي لخطاب السادات من القاهرة لم «يُصعقوا» فحسب لما اقترحه السادات. الصحيح أننا ذهلنا لكننا ارتبكنا اشدّ ارتباك. وعبّر وزير الخارجية السابق ييغال الون عن ذلك افضل تعبير. فقبل أن يتأكد حتى من أن

سفر السادات سيتم، سأل «ألون» ما حصل للسادات بين يوم عيد العمال من العام ١٩٧٢ وتشرين الثاني من العام ١٩٧٧. إذ قبل ما لا يزيد عن الخمس سنوات، خاطب السادات جمهوره، يوم عيد العمال في الإسكندرية، قائلاً: «إنه سيسحق تكبّر إسرائيل غير المحتمل». كان مستعداً للتضحية بمليون جندي مصري في الحرب المقبلة، ولا بد أن إسرائيل مهيّأة للقيام بالمثل. وفي العام ١٩٧٢ كان ليدفع بالدم المصري ثمن تدمير إسرائيل مهما كلّف الأمر. أمّا الآن، في العام ١٩٧٧، فهو مستعد للقدوم إلى إسرائيل للحؤول دون جرح جندي مصري واحد. فما سبب هذا التحول الجذري؟

تساءل الإسرائيليون كلهم التساؤل عينه، ولكم ازدادات حيرتهم بعد إلقاء السادات خطابه أمام الكنيست في ٢١ تشرين الثاني. بالفعل قدم السادات إلى الكنيست بحالة من النشوة متحدياً كل من حثّه على عدم المجازفة بقيامه بهذه المرحلة إلى القدس. تحدّى عائلته ووزراءه وأصدقاءه وبعض الأميركيين والرئيس السوري والعاهل السعودي والسفير البريطاني. كان قد أمضى قبل ذهابه إلى الكنيست ثماني عشرة ساعة في إسرائيل وصلى في المسجد الأقصى في مدينة القدس القديمة. وكم كانت دهشته وفرحه كبيرين أمام الترحيب الصاخب الذي حظي به في إسرائيل من اليهود والعرب على حد سواء؛ فهو لم يتوقع أبداً ولم يصدق محيطه ما حصل، إذ أنه لم يألف هذا الود غير الرسمي والحماسة العارمة، لكن هذه الحماسة لم تُفتعل. كان الجمهور صادقاً يبعث الدفء في القلوب إلاّ أن السادات أساء فهم هذا الترحيب، فتعزّز افتراضه الخاطىء الذي حمله معه إلى القدس. لكن قبل أن نتطرق إلى هذا الخلل الخطير في الزيارة إلى القدس يجدر بنا التعمّق في النظر إلى خطاب السادات أمام مجلس الشعب في القاهرة. بدأ السادات خطابه بإظهار البون النفسي الشاسع الذي يفصل بين مصر وإسرائيل والشك الكامن وراء قراره زيارة القدس، من ثم شرع بتقديم عرضه. وعلى التأكيد إنه لا يخاطب الكنيست أو الشعب الإسرائيلي إنما جماهير الناس الذي يستمعون إلى الخطاب عبر شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة وفي أوروبا والبلدان العربية حيث انتصر الفضول على الرقابة. نادراً ما تمتّع رجل سياسي بمثل هذا الجمهور المأخوذ.

قال السادات:

* لقد أضاعوا شهوراً عدة يتجادلون حول فوارق لا معنى لها.

* من واجبه إنقاذ المصريين وباقي العرب من الحروب والمآسي.

* علينا أن نترفّع عن أشكال التعصّب وخداع الذات جميعها ونتخلّص من نظريات التفوق البالية.

* علينا اعتماد الصراحة بيننا. فيكف التوصل إذاً إلى سلام عادل ودائم؟ بعد طرحه سؤاله الأساسي، بادر السادات إلى تبديد الآمال السابقة لأوانها والتي قد يستلخصها الإسرائيليون من قراره المجيء إلى القدس. ولم تتصرف الأمة العربية انطلاقاً من موقع ضعف أو عدم استقرار بل بالعكس تماماً، فقوتها واستقرارها يمنحانها القدرة على صنع السلام. لكن السادات راح يحذّر بعد ذلك جمهوره العالمي قائلاً:

«لم آت لإبرام اتفاق منفصل مع إسرائيل». فضلاً عن ذلك فإن إسرائيل لن تحصل أبداً على السلام الدائم الذي تسعى إليه من دون حل عادل للمسألة الفلسطينية. وأنهى السادات هذا الجزء بلهجة تنازل، لكنه من الواضح كان ينظر إلى وضعنا من هذا المنظار، وعلنيا أخذ ذلك بعين الاعتبار حتى لو جعلنا الأمر ننتفض في بعض الأحيان. إلاّ أن السادات كان متحرراً من أية قيود.

* إن أردتم العيش معنا في هذه المنطقة فنحن نرحب بكم بكل صدق. كنا نرفضكم في السابق، ونرفض جنسكم، وكانت لنا دوافعنا ومآخذنا على ما تسمونه «إسرائيل». ثم انتقل، وسط خطابه، من الأسلوب اللين إلى الواقع القاسي. فعندها بدأنا ندرك أنه يتوجه إلى الكونغرس في واشنطن والبيت الأبيض والجمهور الأميركي الغفير وليس إلى الكنيست في القدس بحد ذاته.

يبدو أن هذا ما يهمّه بالفعل. فالكنيست يوفّر المسرح والإطار الخارجي، أما التحول الحقيقي فسيأتي به جمهوره العالمي أي الأميركيون ورفاقه العرب على حد سواء، وخصّص الجزء الباقي في خطابه للتوصل إلى هذا الهدف.

بدأت الصورة تتضح في أذهاننا. أتى السادات إلى القدس ليس للشروع بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل، بل للتملّص منها والتهرّب من الشرك الذي نصبه كيسنجر أولاً في اتفاق سيناء الانتقالي ووزير الخارجية دايان لاحقاً في المغرب. ولسنا وحدنا من قلّلنا من أهمية السادات وأسأنا فهم دوافعه «لمواجهة» القدس، بل نقاده العرب أيضاً وكارتر. أما بقية خطابة فأظهر بوضوح نية السادات المبيتة. بدأ يطرح سؤال أساسي بسيط؛ ماذا يعني السلام بالنسبة إلى إسرائيل؟

ثم راح يعطينا جوابه الخاص عليه «العيش بأمان داخل حدودها مع جيرانها العرب». فكان من شأن هذه الصيغة أن تؤمن له نقطة الانطلاق التي يريدها لبلورة مفهومه للسلام العربي الإسرائيلي:

* ستضطر إسرائيل إلى مواجهة هذه الوقائع الأساسية بشجاعة ووضوح. «للعرب أرض احتلتها إسرائيل بقوة السلاح ونحن نصر على إنسحاب إسرائيلي كامل من هذه الأرض ومن القدس العربية التي يجب أن تصبح «مدينة حرة».

لم آت لأتوسل إليكم سحب قواتكم المسلحة من المناطق المحتلة لأن هذا شرط بديهي ومسألة لا تحتمل النقاش. فلا معنى للسلام طالما استمرّيتم باحتلالكم أراضي العرب بقوة السلاح، وما من سلام ممكن من دون الفلسطينيين، من الضروري إذاً أن تواجهوا المشكلة الفلسطينية.

بعد ذلك وكجزء من خاتمته المفاجئة وضع السادات سلسلة الأولويات لما يتوجب القيام به: «تخيلوا اتفاق السلام الذي سيعقد في جنيف». وأظهر لنا الترتيب، الذي يجب أن تتم التسويات طبقاً له، جانباً مهماً من تفكير السادات حول هذه المسألة الفائقة الأهمية.

أولاً: ينبغي عقد اتفاق سلام مرتكز على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلها في العام ١٩٦٧. يليه تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما فيها إنشاء دولتهم الخاصة، ويتبعه حق دول المنطقة كافة في العيش بسلام وعدم اللجوء إلى القوة بين الدول. وأخيراً وضع حد لحالة الحرب.

لم يأت على ذكر فتح الحدود والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع. فبمفهوم السادات تشكل هذه المسألة نغمة للمستقبل أي بعد خمس أو عشر سنوات، وقد تستغرق جيلاً أو أكثر، رغم أنه لم يشر إليها في خطابه أمام الكنيست، كان ذلك بالفعل جدول أعمال للسلام يكشف الكثير من الوقائع المخيفة كحقيقة زيارة السادات إلى القدس التي كنا نميل إلى محوها بكياسة الترحيب الذي قمنا به، فبدأ عندها تعلّمنا لفن صنع السلام، وسيتبعنا السادات في وقت لاحق. ورحنا نتساءل ما إذا كان السادات يعي ذلك الوقت الذي استمعنا إلى كلماته الختامية: «قدمت لتسليم رسالة فهل تمّ تسليمها؟».

اقتنع بعض الإسرائيليين حسني الإطلاع بنهاية خطاب السادات بأنه استغل إسرائيل بطريقة ذكية ليؤمن لنفسه إطاراً مقنعاً يمكنه أن يتوجه من خلاله إلى

الأميركيين. وهم اهتمامه الأكبر. وإلى العالم قاطبة بشكل عام بما فيه رفاقه الحكام العرب. لكن، في ضوء معرفة السادات العميقة التي اكتسبناها، لا اعتقد بأن ذلك هو السبب الوحيد لمجيئه إلى القدس. فمفتاح زيارة السادات مختلف كل الاختلاف.

لاحظ وزير الخارجية الحاد الذكاء سيروس فانس والذي يتمتع بقدرة هائلة على الحكم على الأطباع، بأنه بعد أسابيع قليلة من رحلة السادات كان هذا الأخير لا يزال مقتنعاً بأنه لبّى «طلب إسرائيل الأساسي» بذهابه إلى القدس ومخاطبته الكنيست. ما قاله هناك اتسم بأهمية ثانوية، إنما الأمر الأهم هو «الاعتراف بشرعية إسرائيل من قبل جارها العربي الأساسي». لكن ذلك يشكل أساس مفهوم السادات لإسرائيل هو أمر لم يفهمه بيغن أبداً. إذ يعتبر السادات تماماً، كغالبية القادة العرب وبخاصة حكام السعودية أن إسرائيل دخيل غير شرعي في الشرق الأوسط يتعيّن اجتثاثه من المنطقة.

سجلت زيارة السادات إلى القدس تخلياً رسمياً عن النظرة الأصولية إلى إسرائيل التي سادت زمناً طويلاً. فأتى ذلك بنظر السادات أعظم هدية يمكنه أن يحملها إلى القدس، هدية تحتاج إليها إسرائيل أكثر من أي شيء آخر، واستاء وتفاجأ عندما علم أن بيغن والإسرائيليين لم يقدّروا معناها.

اعتبر العرب دوماً الإسرائيليين منبوذين، وأعطاهم السادات الشرعية والقبول. فماذا يريد بيغن يا ترى أكثر من ذلك؟ فكر السادات ملياً في عدم الفهم الإسرائيلي هذا. ولن يكتشف الجواب الذي فاته في القدس، إلا بعد تسعة أشهر؛ بتخليه أولاً عن القناعات المتجذرة والآراء المسبقة. وفي ما يتعلق بهذه المسألة يتعين على بيغن القيام بالمثل. اتّضح لنا من تفسير فانس لتحوّل السادات الذي قاده إلى القدس، أنه ارتكز على فهم السادات الموقف الإسرائيلي فهماً سيئاً، وعلى الافتراض الذي استنتجه منه أن كل ما تريد إسرائيل من العرب أو أقلّه من مصر، شكل من أشكال الاعتراف وليس حتى القبول. وتجذّر هذا التقييم الناقص والذي قام به السادات في الثقة المصرية بالنفس المتأصلة بالتفوق القومي إن لم يكن العرقي على اليهود والصهيونية وإسرائيل، لم تتزعزع بعد هزيمة العام ١٩٦٧ (بعد أن سوّغت) ولا فشل حرب تشرين الأول في العام ١٩٧٣ (الذي حوّل انتصاراً ونجاحاً بتحريف مماثل للتاريخ) وعلى أساس قراءة التاريخ الحديث هذه، وعدم الفهم التام لطبيعة إسرائيل الحديثة، توقع السادات أن ينتهز بيغن وإسرائيل فرصة

الموافقة على مطالبه بفائق الامتنان مقابل الشرف الذي يمنحه إلى إسرائيل رئيس مصر عندما يتلّطف بالمجيء إلى القدس، حاملاً هذه الرسالة شخصياً.

لكن الأمر لن يتم على هذا النحو. فالطريق إلى القدس أقسى مما كان متوقعاً. ولن تتاح للسادات فرصة أخرى كلحظة وصوله إلى إسرائيل؛ فتجربة واحدة من هذا النوع تكفي الإنسان مدى الحياة. إلا أننا، كما السادات، أسأنا فهم الكثير الكثير من الأمور في ذلك الوقت، كانت لحظة مجد فريدة من نوعها في التاريخ شكلت من دون شك حجر الزاوية في عملية صنع السلام بين مصر وإسرائيل التي ستكتمل قريباً. على الأقل نحن على الطريق الصحيح لأنه، كما سنرى لاحقاً، كان للسادات دافع آخر قويّ حمله على سلوك طريق القدس.

- ٦ -

واشنطن
واكتساب مناحيم بيغن خبرته

أتت زيارة السادات إلى القدس فريدة من نوعها، إذ اجتاح الناس الشوارع في تل أبيب عندما حطت طائرته، وفي القدس حين قام بجولة وفي القاهرة عند عودته. ولفترة وجيزة ـ لكن مهمة للغاية ـ جرفت موجة شعبية عارمة توّاقة إلى السلام، السلام الحقيقي، السياسيين، فهم أيضاً بشر ورغم أنها لم تدم طويلاً لكنها اتسمت بالصدق، فطبعت لحظة من لحظات التاريخ كان فيها للشعب كلمة يقولها. في الواقع، لم يعر أحد أهمية كبرى لما قاله السادات في خطابه أمام الكنيست، فالمهم أنه يلقي خطابه متوجهاً إلى البرلمان الإسرائيلي بحد ذاته. ولم يبال أحد بما قاله بيغن رداً على الخطاب، والذي لربما ضاهاه جودة. المهم أنه يلعب دور المضيف الجذاب لرئيس مصر. ولو استمع الإسرائيليون فعلياً إلى خطاب السادات أمام الكنيست، ولو اهتم المصريون للرد المحكم الذي أدلى به بيغن، لما شهدت القدس ولا القاهرة احتفالات الفرح هذه.

لكن الفعل تغلب على الكلام خلال هذه الساعات الأربع والعشرين التي لا تُنسى. من ثم عاد السياسيون فاستلموا زمام الأمور. رغم ذلك ساد الاقتناع في إسرائيل مباشرة غداة زيارة السادات، بأننا نتجه أخيراً نحو السلام، وهذا ما كنا نقوم به بالفعل. غير أننا جهلنا ما يُخبىء لنا المستقبل، إذ كنا على وشك تعلّم الفن الصعب، فالتفاوض حول «عملية سلام» تختلف معانيها بشكل أساسي، بالنسبة إلى كل الأطراف الرئيسية المعنية. لم يُرد السادات السلام كما فهمناه نحن. أراد قبل كل شيء إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر. وأراد أيضاً، في حال حصوله على مطلبه، انسحاباً إسرائيلياً من كل الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها

القدس الشرقية. لكنه وعى تماماً أن ذلك غير وارد. وبالمقابل أبدى ال
استعدادهم للقبول بنوع من السلام، أقرب بالفعل إلى حالة لا حرب، يتـ
تحمل دولة إسرائيل بدلاً من قبولها والاعتراف بها رسمياً، أما الحكومات
الأخرى - كسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ولبنان والعراق ومنظمـ
الفلسطينية - فاكتفت بطلب انسحاب إسرائيلي فوري من الأراضي المحتـ
بما فيها القدس. غير أنها رفضت التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها
بأي التزام مباشر ومحدد من أجل السلام معها. اعتمدت حكومة بيـ
الازدواجية في سعيها إلى السلام، ذلك أن السلام بالنسبة إلى بيغن
الأساسيين من الليكود في الحكومة، لن يضمن ويؤمن عليه، إلّا عن طريق
على الوضع الراهن في «الأراضي الخاضعة لإدارة إسرائيل» كاليهودية
وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وأي تغيير يطرأ سيضر بالأوضاع لا محالة؛
رفض بيغن كل مبادرة تدعو إلى التقدم بتنازلات من الجهتين العربية والإ
على حد سواء، من وجهة النظر الإسرائيلية. أضفى عليه موقفه هذا صفة ا
غير الفعال لا بل العائق في وجه المفاوضات من أجل سلام حقيقي، ر
الذي أغدقه عليه وليام. ب. كواندت المؤرخ الخاص لدى كارتر في
دايفيد، والذي كان هو نفسه يعارض بشدة اتفاق السادات للسلام مع إسرائيـ

وعارض بقوّة مستشارو كارتر في وزارة الخارجية ومستشاروه في مجلـ
القومي، عقد اتفاق سلام مصري - إسرائيلي منفصل. أما وزير خارجية
الجديد، محمد إبراهيم كامل، وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية فعارض
أي سلام رسمي مع إسرائيل معارضة قاطعة. في ما يختص بالجانب الإسـ
تضاربت الآراء لكن التحالف اختلف تماماً. فقد أبدى رئيس الوفد الإسـ
رئيس الوزراء مناحيم بيغن، استعداده للقيام بتنازلات في سيناء، لكنـ
المساس بالوضع الراهن في اليهودية والسامرة وغزة، أو الرد على أي اقتراح
به الرئيس كارتر يطلب فيه تنازلات إسرائيلية بصدد تلك الأراضي مهما صغ
هذه التنازلات. ولحسن حظ الأطراف المعنية، أن وزير خارجية بيغن موشي
يساعده النائب العام القدير اهارون باراك ووزير الدفاع عازار وايزمان أنقذ
مراراً وتكراراً من نفسه منقذين بالتالي السلام بين إسرائيل ومصر.

وفي حالات عديدة، شكلت العلاقة المميزة بين بيغن ودايان المفتاح لـ
بين إسرائيل ومصر، ولدور كارتر في إحلاله. إلا أن دايان لم يكسب ثقة الـ

ولم يتأثر أبداً بجاذبيته، فبقي هذا الدور محصوراً بوايزمان الذي أمن له سحره وإخلاصه وسعيه الدؤوب إلى تسوية سلمية، مكانة مميزة في قلوب المصريين وبخاصة السادات.

أثار دايان الرهبة في قلب بيغن وكارتر والسادات: لم يحبوه أو يفهموه، لكنهم احترموه بل وأيضاً خافوا منه. وعلم دايان بذلك، مما منحه القوة الداخلية للعب دور اليد اليمنى المخلصة لرئيس وزراء لم يحبذ سياسته وطريقته ولم يثق بهما، لكنه أعجب بقوته كقائد وطني ودعمها. وسعى دايان وسط هذا الوضع المعقد إلى تولي القيادة بطريقة سرية من وراء الكواليس وإلى جر بيغن معه؛ لأن دايان لم يسمح لنفسه أبداً بأن يستغله أعداء بيغن سواء من الأميركيين أو من السادات كما كانت الحال مع وايزمان وبيريز وبعض السياسيين الإسرائيليين. فضلاً عن ذلك، لم يشك بيغن يوماً في إخلاص دايان ولم يطرح التساؤلات حول دوافعه، عندما عارض أو دافع عن سياسات تتناقض والخط الذي اختاره رئيس الوزراء. وكان يفضل دوماً حكم دايان على حكم مناصريه من الليكود مثل صموئيل كاتز الذي عارضه دايان كوزير إعلام. في هذا السياق لعب دايان، وليس بيغن، الدور الرئيسي بالفعل، وإن لم يكن بالاسم، في التحضير لعقد اتفاقات كامب دايفيد، وهو الذي أنقذ بالتعاون مع صهره عازار وايزمان، المفاوضات عندما بدأ الفشل أمراً محتماً.

اعترف وزير الخارجية فانس بمدلول الدور المتحفظ الذي أولاه دايان لنفسه. فخلال أزمة المفاوضات كان يتوجه دائماً إلى دايان ولم يخذله هذا الأخير أبداً. لم يُعجب فانس بمهارة دايان الديبلوماسية ومرونته فحسب بل بنزاهته والقدرة على الاعتماد عليه. اشتملت علاقة بيغن ـ دايان على كل أوجه ديبلوماسية صنع السلام في إسرائيل، غداة زيارة السادات إلى القدس. وحتى قبل أن يلتقي بيغن السادات هناك، أظهر دايان تحفظات حول جدوى عقد اجتماع ثنائي بين الرجلين. وكان دايان قد حذر عاهل المغرب الملك حسن من ذلك، عندما قام بمحادثات تمهيدية مع مبعوث السادات، التهامي، في المغرب في أيلول ١٩٧٧. عندها، أدرك دايان بأنه لم يعد يصلح اعتقاد إسرائيل السابق بأنه من الأفضل لها التعاطي مباشرة مع السادات من دون المشاركة الأميركية. يرجع أحد أسباب ذلك إلى رفض بيغن القاطع في شأن تلبية بعض مطالب السادات الأقل تطرفاً. إنما لسوء الحظّ، أبى بيغن القبول بالتفسير الذي أعطاه دايان، والقائل أن مطالب السادات المتطرفة

ليست بالفعل إلا ستاراً يختبىء وراءه هدف السادات الحقيقي. اتضح ذلك
خلال محادثاته مع التهامي في المغرب؛ فالسادات أراد سلاماً صورياً، لا
أهمية له، لم يرده كهدف بحد ذاته. بالإضافة إلى سيناء أراد السادات الس
إسرائيل كمدخل إلى العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة التي يطمح إليها
أمر لم يبد دايان أية معارضة عليه.

استغرق القادة الإسرائيليون بعض الوقت لكي يدركوا أن ذلك يندرج
أهداف السادات الرئيسة لقدومه إلى القدس، وأن ما تلاه من تطورات خلال
العشرة التي أدت إلى اتفاقات كامب دايفيد، يدخل ضمن السيناريو الغريب
إلا أنه برز فرق كبير وفائق الأهمية. فبعد تمثيلية القدس، انتقل الدور القياد
مسألة تشكيل محور بين السادات وواشنطن، من أيدي السادات إلى
الأميركيين، أي الرئيس كارتر وفريقه المؤثر من الديبلوماسيين. انطلاقاً
الحين، وتحضيراً لزيارة السادات المخطط لها إلى واشنطن في ٤ شباط
قام هؤلاء الديبلوماسيون بكتابة نص الخطاب، ووزعوا الأجزاء وحددوا حتى
وسُر مستشارو السادات في الحكومة ومن بينهم وزير الخارجية الجديد كامل
كارتر وجماعته إدارة الأمور، وهي إدارة كنا نجهلها تماماً في ذلك الوق
بالنسبة إلى السادات فكتم رأيه. كان يحضر «لصدمة» جديدة، وهذه المر
خارجيته ومحيطه ونظرائهم الأميركيين. فضلل قرار السادات المفاجىء مس
الشرق الأوسط لدى كارتر، بريجنسكي، هارولد ساوندرز، راي اثرسون وكم

تضمن هذا القرار الذهاب إلى القدس ووضع حد للأحجية التي ؛
واشنطن بطلبها السعي إلى السلام في شأن الصراع بين مصر وإسرائيل ع
مؤتمر السلام الدولي المحتضر في جنيف، فهو لم ينعقد منذ الاجتماع الذ
إلى طريق مسدود والذي عقد في وقت غير مناسب يوم عيد الميلاد سنة ٧٣.

- ٧ -

في غياب كيسنجر
كارتر يلعب دور بلعام

مع غياب كيسنجر، الرابط بين الرئيس ومسؤولي وزارة الخارجية صانعي السياسة الفعالين، لم يبق أمام كارتر الذي يفتقر إلى الخبرة إلا اتباع نصائحهم. أكدوا أنه من الوطنية للولايات المتحدة بذل المستحيل، من أجل تحقيق تسوية سلمية شاملة تضم ليس مصر فحسب بل الفلسطينيين أيضاً. وبهذه الطريقة فقط يتم إرضاء الحكام السعوديين الذين يدين الأميركيون لهم بالكثير من الناحيتين السياسية والمالية. أفهم السعوديون السادات، بأنهم لا يفضلون إبرام أي اتفاق سلام على اتفاق سلام ثنائي بين مصر وإسرائيل. كانت أسباب هذا التصرف معقدة وغامضة تماماً كالشروحات المتعلقة بالأسر السعودية الحاكمة، لم ترتبط بطبيعة التسوية السلمية المصرية مع إسرائيل لكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخوف المحدق الذي ينتاب السعوديين من قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على القيام بأعمال شغب في المملكة العربية السعودية، وبشكل خاص في أوساط الأعداد الهائلة من الفلسطينيين العاملين في حقول النفط. وبهدف الحد من هذا الخوف، دفع الحكام السعوديون مئات الملايين من الدولارات بشكل أقساط منتظمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ورأينا في ذلك نوعاً من الحماية المالية لضمان عدم قيام الفلسطينيين بشغب في وجه الأسر السعودية الحاكمة المضطربة. الأمر الأهم هو أنه كان يتم جر كارتر إلى الدوامة ذاتها مع الفلسطينيين. ولذلك وبهدف إرضاء السعوديين، وهو أمر يدخل في إطار المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، عمد مستشارو كارتر إلى حثه على إيلاء العامل الفلسطيني أهمية كبرى في محادثاته مع السادات. أبدى كارتر استعداده لذلك، لكنه راح يحسب ثمن هذا التصرف. وبدأ الشك يترسخ بأن إدارة كارتر تظهر بعض الفتور في علاقتها مع إسرائيل، وتلقى الرئيس بنفسه الرسالة، يوم

تخلى أصدقاؤه من الحزب الديمقراطي الأكثر تأثيراً، عن إقامة مأدبتين في نيويورك ولوس أنجلس لجمع الأموال بسبب إلغاء عدد كبير من الأشخاص مجيئهم كان يفترض أنهم من المؤيدين المحبذين لإسرائيل. إذا ما شكل ذلك إنذاراً، فالحقيقة أكثر خطورة. قلق الأميركيون وارتبكوا أثر رفض إسرائيل إبداء أي حلحلة في شأن المسألتين الأساسيتين في نظر الأميركيين والسعوديين، أي مسألة الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ أو أقله التعهد بالقيام بذلك، ومسألة الموافقة الإسرائيلية على إنشاء موطن فلسطيني. الجدير بالذكر أن مستشاري كارتر كانوا قد بدأوا بالتفكير ملياً منذ بعض الوقت بهذه المشكلة، حتى قبل «الصدمة» التي قام بها السادات في القدس، تكمن مشكلتهم الأكبر في أي تحرك علني يعتبر عدائياً بالنسبة إلى إسرائيل، سينعكس سلبياً على جبهة كارتر المحلية لا سيما في الكونغرس. بعد تقييم ذكي لهذه المعضلة قرر مستشار كارتر للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي إقامة هوية إسرائيلية جديدة أطلق عليها اسم «بيغن» تمثل الوجه المرفوض لإسرائيل الجديدة المتصلبة والجازمة والعاجزة عن التأقلم، مما أدى إلى انقسام المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة والإسرائيليين في الداخل. تميزت هذه الشخصية الإسرائيلية الجديدة «بيغن» بمزيد من التعنت وعدم الرضوخ إلى درجة التصلب، بينما كان اتخاذ موقع تفاوضي مرن ليفيد إسرائيل كثيراً ويصب في مصلحتها. باختصار، اعتقد الأميركيون أن معارضة بيغن لن تفسر كمعارضة لإسرائيل. وبدلاً من أن تستعد إدارة كارتر لمهاجمة بيغن، ما قد يحبذه بعض اليهود والأميركيين، انجرفت لا شعورياً إلى رمال متحركة.

فشرح الناطق باسمها إلى أعضاء الكونغرس وبعض رجال الإعلام الفضوليين، أن المطلبين الرئيسين القائلين بانسحاب إسرائيلي من كل الأراضي المحتلة بما فيها القدس، لا ينبثقان من فكرة كارتر. إذ أنهما كما ادعت جماعته، أقل ما يطالب به السادات في حال قُدِّر لعملية السلام أن تبدأ في أعقاب زيارته إلى القدس. فشكل ذلك حجة كارتر الصارمة التي واجه بها بيغن. في الواقع، علمنا من محادثات دايان مع التهامي في المغرب ومن مصادر مصرية أخرى رفيعة المستوى، أن السادات عمد إلى اتباع سياسة مزدوجة. فأبقى، عند تعامله مع جماعته في وزارة الخارجية ومع القوات المسلحة ومع الأميركيين - رسمياً نقط - على المطالب العربية المعتادة التي أخذها الأميركيون بعين الاعتبار والمناسبة لهم وللسعوديين. علينا ألا ننسى العامل السعودي الذي لعب دوراً مهماً في تلك الفترة من المفاوضات، لقد عزز معارضة فريق كارتر التامة على تسوية مصرية إسرائيلية

منفصلة. وكان هذا الموقف الأميركي في صلب سياستنا في ذلك الوقت. وشكل أيضاً أكثر مشاكل دايان الشخصية تعقيداً بصفته وزير خارجية. إذ أدرك الآن في بداية العام ١٩٧٨ وبعد لقائه السادات في القدس، أنه لا يمكن عقد أي اتفاق بين بيغن والسادات، في غياب وساطة الولايات المتحدة. تشابه الرجلان من حيث طبيعتهما وطبعهما إلى درجة جعلتهما لا يتفقان من الناحيتين السياسية والنفسية. لكن دايان وعى أيضاً أن الولايات المتحدة لن تدعم بالتالي أي اتفاق مصري إسرائيلي لا يرتكز إلا على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، من دون التطرق إلى المسائل العربية الأخرى.

ويتعين، حسب تقييم دايان، تخطي هذا التناقض الأساسي قبل القيام بمفاوضات سلام ذات مصداقية. لكن لم يعلم دايان ـ أو بيغن ـ بالمذبحة الديبلوماسية التي يعدها جزارو واشنطن لبيغن، فيما كانت إسرائيل تستغل من قبل خبراء مجلس الأمن القومي وأخصائيي الشرق الأوسط في وزارة الخارجية مع المساهمة الفعالة لوزير الخارجية المصري وكبار المسؤولين لديه. كما يبدو أنهم حظوا بمباركة الرئيسين كارتر والسادات على هذا التواطؤ غير المنسق الهادف إلى إرغام إسرائيل على التخلي عن رفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس وعلى الموافقة على إنشاء دولة فلسطينية. تعتبر هذه الخطة المعدة من دون علم إسرائيل محاولة فريدة من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة السياسي لخداع صديق وحليف بواسطة الغش والتلاعب بغية مساعدة عدوها، في ذلك الوقت مصر. وهذا التقييم للخطة الأميركية، الذي سنصفه وصفاً أدق بكثير في الوقت المناسب، ليس مبالغاً به. اتهمت الحكومة الإسرائيلية غالباً بشكها الجنوني أحياناً في أصدقائنا الأميركيين، وأتى ذلك عن حق في بعض الأوقات. صحيح أننا نميل إلى الإفراط بالإحساس، لكن لدينا مبرراتنا، إذا ما استعدنا الأحداث الماضية، يتضح لنا أن هذا التواطؤ المنظم والمخطط له سابقاً بين كارتر والسادات، والرامي إلى إرغام إسرائيل على القبول بالشروط الأميركية المصرية المقترحة في شأن سلام شامل، يدخل في إطار محاولة ساذجة على غير عادة للتلاعب في صنع السياسة، ويجسد ذلك مصلحة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عن طريق كسب رضا، ليس مصر فحسب بل المملكة العربية السعودية أيضاً حليف أميركا المالي الأهم في العالم، إذ كانت الرفاهية المالية للولايات الأميركية العام ١٩٧٨ ترتبط بشكل أساسي بالهبات السعودية. كان عاهلا المملكة العربية السعودية والأردن ـ الملك خالد والملك حسين ـ قد أعربا إلى وزير الخارجية فانس في أوائل

كانون الأول ١٩٧٧ وبعد خطاب السادات أمام الكنسيت بثلاثة أسابيع فقط، عن آمالهما الخاصة بنجاح مبادرة السادات وعن مخاوفهما مما قد يحصل في حال فشلها، وطلبا إلى الولايات المتحدة مساعدتهما على «تعزيز» مبادرة السادات، وشرح خالد أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في ذلك، ستضطر المملكة العربية السعودية والأردن إلى قطع علاقتهما علناً مع السادات، أخذت الإدارة الأميركية طلب خالد بعين الاعتبار، وعمل مستشار الرئيس للأمن القومي ومستشارو الشرق الأوسط في وزارة الخارجية طبقاً لذلك.

في هذه الأثناء لم تشكل إسرائيل شغل أميركا الشاغل. فالارتباط بالعرب. وبخاصة ضمان تأمين نفط الخليج ورضا الحكومات العربية المنتجة له، فاقها أهمية بكثير في الوقت الحاضر. وأثر ذلك بشكل مهم على تفكير واشنطن في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي. إذ عزز ضرورة القيام بمبادرة أميركية تعيد طمأنة الحكام العرب، وتؤمن درعاً عربياً للولايات التحدة، ومحوراً فعالاً للشاه بين مصر والسعودية وإيران؛ والمفتاح لتحقيقه هو توفيق مرض مع مصر فأعطت هذه الحاجة حافزاً إضافياً للجوء إلى تدابير التلاعب والإكراه لتصويب مسار إسرائيل المتمردة.

إلا أن عملية السلام في هذه الأثناى شهدت زخماً جديداً، فعندما ذهب بيغن إلى واشنطن في ١٦ كانون الأول ١٩٧٧ حول المناقشة مع كارتر بشكل مفاجىء، وأعطاها منحى جديداً مما أثر على كارتر تأثيراً عميقاً، وطبع السلام النهائي مع مصر. تذكر فانس أنه في ذلك اليوم كان تركيز في جنيف عندما أظهر بيغن حدسه لما هو ضروري، وعرض انسحاباً إسرائيلياً من سيناء، وحكماً ذاتياً للفلسطينيين كبداية، من دون الخوض في تفاصيل الحدود والمسألة الفلسطينية. تعاظم قلق الأميركيين بإبقاء العملية على خط تقبل به المملكة العربية السعودية ومصر بعد مرور شهر، عندما هددت أزمة مفاجئة، يتعذر تفسيرها، العملية بأسرها: إذ انهارت في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٨ اللجنة السياسية المصرية ـ الإسرائيلية المكلفة متابعة الأمور بعد زيارة السادات إلى القدس. فاستدعى السادات وزير خارجيته من دون أن يعطي أي تفسير، وسحب الوفد المصري من القدس. ولم تتضح الدوافع الحقيقية لهذا التصرف الاعتباطي إلا بعد وقت طويل. فهو وعى أن ترك المفاوضات مع إسرائيل بين أيدي وزارة خارجيته سيحمل من دون شك الكوارث لمشاريعه المستقبلية.

من جهة أخرى، دعونا نذكر بأن إسرائيل لم تكن تعلم شيئاً عن المؤامرات

الخفية التي كانت تحاك في كواليس واشنطن والقاهرة عندما حضرت للمفاوضات الصادقة مع مصر والولايات المتحدة في إطار اللجنة السياسية التي انعقدت في ١٥ كانون الثاني، أي بعد يوم من محادثات بريجنسكي الخاصة مع الرئيس. في الواقع، كان الإسرائيليون منهمكين جداً، حين وصل وزير الخارجية المصري كامل إلى القدس، قبل بزوغ الفجر، وهو يأمل بوضوح تام، تفادي كل اهتمام إسرائيلي ودي زائد، من دون أن يتعب نفسه بالاهتمام بخطط الأميركيين السرية. وما أن وطأت قدما كامل الأرض الإسرائيلية حتى دخل ساحة الصراع الديبلوماسي، قل انه كثور جامح يقتحم حقل ألغام، ، محدثاً عواقب مماثلة؛ رغم أنه بدا وكأنه لا يعلم بما يخبىء له المستقبل. في وقت لاحق من ذلك المساء، وفيما كان كامل وفريقه يستمتعون بالخيبة الإسرائيلية الرسمية التي تلت انتقاده اللاذع لسياسة إسرائيل في خطابه الرسمي عند وصوله إلى مطار بن غوريون، وصلته رسالة بالشيفرة من السادات؛ لقد اطلع السادات على خطاب وزير الخارجية الذي ألقاه في المطار واعتبره عنيفاً وغير مبرر، فطلب إلى كامل «أن يتمالك نفسه ويخفف من حدته، وأن يتحلى بالصبر خلال المفاوضات». كانت هذه بمثابة تحذيرات قاسية. وفي اليوم التالي وردته رسالة أخرى من نائب الرئيس هذه المرة حسني مبارك، تحذره من أن الرئيس يأمل «بأن تحافظوا على هدوئكم وبأن يأتي خطابكم متزناً ومدروساً». قليلون هم وزراء الخارجية الذين تلقوا مثل هذا التوبيخ من رؤسائهم وبقوا في منصبهم.

لم يكن للوفد المصري، ولا لوزير الخارجية الأميركي سايروس فانس أدنى فكرة عما ينتظرهم خلال هذه الساعات الثماني والأربعين، إلى أن أوقظ وزير الخارجية المصري من نومه العميق بعد ظهر السابع عشر من كانون الثاني ليسلم برقية من رئيسه. دعت البرقية، بلهجة حازمة، كامل والوفد المصري إلى العودة حالاً إلى مصر. فذهلوا من ذلك، شأنهم شأن الإسرائيليين. لماذا تصرف السادات بهذه الطريقة؟ لم نفهم إلا بعد فترة طويلة، كما شرحنا سابقاً، دور السادات الاستثنائي في التحضير لاتفاقات كامب دايفيد، ففهمنا بالتالي استدعاءه الشديد اللهجة للوفد المصري من القدس. اعتبر أنه من الضروري إنقاذ الاتفاق الذي عرضه عليه دايان خلال لقائه السري مع التهامي في المغرب، والقاضي بإعادة سيناء مقابل سلام مصري ـ إسرائيلي. عندما اطلع السادات على الخطابات التي ألقاها وزير خارجيته في إسرائيل، إدرك أن كامل وكبار مسؤوليه ـ أحمد ماهر، نبيل العربي وأسامة الباز ـ تعمدوا الحؤول دون تحقيق أية تسوية سلمية مع

إسرائيل، محبطين بالتالي آمال السادات باستعادة شبه جزيرة سيناء. لربما شجعتهم على ذلك اقتراحات التواطؤ الأميركي. وأرسل سفير مصر في واشنطن أشرف غربال تقارير سرية إلى «ماهر» في وزارة الخارجية المصرية، تتعلق بالتقدم الملحوظ الذي تم إحرازه. ففي رأي وزير الخارجية المصري ومستشاريه، لم يكن على مصر، لمجاراة الأحداث، إلا أن تتمسك بموقفها، وتعتمد لهجة قاسية، وتحافظ على هدوئها وتدع الأميركيين يمارسون الضغط على إسرائيل لحملها على الموافقة على تسوية مبنية على الشروط المصرية ـ الفلسطينية. إلا أن السادات وعى أن عليه التصرف بسرعة، وبمفرده، للحد من الدور الهدام الذي يلعبه مسؤولو وزارة خارجيته في اللجنة السياسية. وضع تحرك السادات السريع والحازم حداً لهذه الإلغاء، وأرغم فريق كارتر على التركيز على زيارة السادات الوشيكة إلى واشنطن، وعلى التواطؤ المخطط له بين الرئيسين، من دون أصوات معارضة تصدر عن جماعة السادات في اللجنة السياسية والتي قد دفعت بيغن إلى إيقاف المفاوضات. مع ذلك وعلى ضوء تجربتنا القصيرة مع وزير الخارجية كامل، واجهت إسرائيل صعوبة في فهم السبب الذي جعل السادات يبقيه في منصبه. فزادت الأعيب جهاز السياسة المصرية حيرتنا وصعب علينا فهم خطة السادات. إلا أننا كنا برفقة جيدة.

الإعداد لاجتماع كامب دايفيد

عمد الأميركيون والمصريون على حد سواء، إلى استخلاص الاستنتاجات الخاطئة من إنهاء السادات المحادثات السياسية المنظمة في القدس، بشكل مفاجيء. لم يحاول السادات تنويرهم بل كتم رأيه بدلاً من ذلك واطّلع على التوجيهات المتعلقة بزيارته المقبلة إلى واشنطن والتي زوده بها وزير خارجيته، فتجاهلها وتظاهر بالكآبة، فيما راح يحضر للتمتع برحلته إلى واشنطن إلى أقصى الحدود. كان يعلم ما يريد من كارتر، ويدرك أن ذلك يتعارض ومطلب هذا الأخير ومسؤوليته، لكنه وعى أن ذلك مراد بيغن والإسرائيليين: اتفاق سلام ثنائي بين مصر وإسرائيل. مرة جديدة تحرك السادات بمفرده، كما حصل قبل قراره التوجّه إلى الكنيست في القدس. فلم يفض بسره إلى أحد بل كتمه، وحضر بتروٍّ للحظة المناسبة في واشنطن. هذا ما بذله من جهد شخصي تحضيراً لاجتماعه بكارتر. في هذه الأثناء استعد الأميركيون، بحماسة أكثر منه، للتواطؤ مع جماعة السادات وليس معه.

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٨ استشار كارتر بريجنسكي حول إمكانية عقد قمة في كامب دايفيد مع السادات وبيغن، وكان ذلك آخر ما أراده مؤيدو الاستراتيجية الخاصة الهادفة إلى عزل بيغن، وبعد مرور يومين، وفي صباح يوم الأحد، استدعى كارتر مستشاره للأمن القومي وطلب منه التحضير لاجتماع فريق المستشارين للشرق الأوسط، للنظر في قمة كامب دايفيد المقترحة. فيما تم ذلك بالصدفة - وكم تكثر مثل هذه الصدف السارة في السياسة المتلاعب بها! - أشار بريجنسكي إلى أنه في تلك اللحظة بالذات، وردت رسالة من القاهرة بعث بها السفير هيلمان إيلتس، يشير فيها إلى أن السادات مثبط العزيمة بسبب عدم استعداد كارتر لدفع مسيرة السلام قدماً. علم بريجنسكي أن كارتر يكن لسفيره في القاهرة احتراماً فائقاً، وفهم أيضاً سياسة التلاعب فهماً عميقاً. لذلك بعث إلى الرئيس برسالة إيلتس وتقييمه الخاص للوضع. وكتب لكارتر «لقد وصلنا إلى نقطة نستطيع فيها البدء بإرساء القواعد الأساسية لاستراتيجية متفق عليها، إلا أنه من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن يلتقوا السادات لكن من دون حضور بيغن».

أثّر ذلك تأثيراً قوياً في كارتر الذي دعا إلى اجتماع رفيع المستوى في الليلة ذاتها، أي في ٢٢ كانون الثاني، لاستعراض سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية كلها.

وافق الجميع على دعوة السادات إلى اجتماع مع كارتر في كامب دايفيد في الرابع من شباط ١٩٧٨. في الواقع، كان فريق وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي - أي بريجنسكي، كواندت، ساوندرز وأثرتن - قد أطلق «الاستراتيجية الخاصة» بالتشاور مع وزير خارجية السادات من دون انتظار موافقة كارتر وضوئه الأخضر. فقد بدأ هؤلاء بوضع الخطط في الرابع من كانون الثاني، أي قبل عشرة أيام من موافقة كارتر على دعوة السادات.

تمت مناقشة هذه الخطط وبوشر بتنسيقها مع مدير مكتب وزير الخارجية المصري أحمد ماهر وفريقه. وكان مساعدو كارتر والسادات قد أعدوا (على حد علمنا على الأقل، من دون معرفة الرئيسين) مسودة لما يجدر أن تتضمنه مبادرة مصرية كهذه. وجاءت المسودة عرضاً مفصلاً للعناصر التي يجب أن تتعمد الخطة المصرية المبالغة فيها لدفع الولايات المتحدة إلى إرغام مصر على القبول بالتسوية، وممارسة أقصى ما يمكنها من ضغوطات على إسرائيل كي تقبل بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ على كل الجبهات، وتعترف بوطن فلسطيني يقوم على أسباس

حق تقرير المصير. وكان الهدف الأول لقمة كامب دايفيد مع السادات تأمين فرصة للرئيسين ومستشاريهما كي يصوغوا معاً المبادرة الأميركية ـ المصرية المتكاملة.

مع هذا التحضير المعقد والهادف لإيقاع بيغن في الشرك عن طريق تخطيط أميركي ـ مصري منسق وبدقة، ظهر جلياً أن الحالة كانت تحاكي مسرحية «هملت» التي غاب عنها الأمير. إذ لم يشارك السادات فعلياً في أية مرحلة عند وضع هذه الاستراتيجية الجديدة» الأميركية ـ المصرية المشتركة، على خلاف ما حصل مع كارتر وبريجنسكي وكواندت وساوندرز وأثرتن من الجانب الأميركي، ووزير خارجية مصر كامل ومعاونيه الرئيسيين ماهر والباز والعربي من الجانب المصري. فشكل السادات العائق الأكبر في وجه اللعبة الأميركية، كما سيكشفه لاحقاً المتواطئون الأساسيون بكثير من القلق. لكنهم كانوا، في هذه الأثناء، يحضرون للاجتماع بالسادات ولخيبة مناحيم بيغن والإسرائيليين.

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٨، قدم بريجنسكي لكارتر «سيناريو مفصّل» في شأن الاجتماع بالسادات والمرتقب بعد بضعة أيام، حددت فيه الخطوات المقترحة والمنسقة بين الولايات المتحدة ومصر للتوصل إلى تسوية عادلة. وكان الهدف من هذه التسوية تكثيف الضغط على بيغن بغية التوصل إلى مصارحة معه تتم في أحد أيام نيسان أو أيار. وراح صبر كارتر ينفذ بسبب بطء التقدم، فقال لمعاونه هاملتن جوردن، في أحد تعليقاته غير اللائقة، يوم وصول السادات أي في يوم الجمعة الواقع فيه الثالث من شباط: «لا أريد أن أمضي نهاية الأسبوع هذه في لعب لعبة الغميضة مع السادات». غير أن كارتر سرعان ما اكتشف أن لا حاجة لمثل هذه اللعبة.

وكان السادات هو الذي تولى إدارة الأمور في الاجتماع الثنائي الأول في كامب دايفيد في الرابع من شباط قبل أن يدعى المستشاريون والمساعدون الأميركيون والمصريون للانضمام إلى الرئيسين. وكان هذا الاجتماع ذا أهمية بالغة ولم يدون فيه كل من كارتر أو السادات أية ملاحظات. لكن عرض السادات كان له وقع سياسي على كارتر ظهر بعد أسابيع، وتبين أنه أساسي لعملية السلام.

غير أنه، عشية قمة كامب دايفيد هذه المحددة في الرابع من شباط، كان المسؤولون الأميركيون ووزير خارجية السادات والمستشارون العسكريون منهمكون في تجهيز تفاصيل تواطؤهم إلى حد أنهم لم يهتموا لتردد السادات غير المعهود. فقد كان يدخن غليونه ويصغي بانتباه ظاهري إلى توجيهات اللحظة الأخيرة التي

يسديها إليه وزير خارجيته والتي من شأنها أن تنير طريقه في لقائه الثنائي مع كارتر، لكنه لم يتفوه بكلمة. تم لقاء الرجلين في كامب دايفيد يوم السبت الواقع فيه الرابع من شباط. ولم يضم الاجتماع في الصباح إلا كارتر والسادات. لكن أعضاء الفريقين الأميركي والمصري انضموا إليهما لاحقاً، وعندها حصلت الحادثة الغريبة الأولى، وهي ذات مدلول.

عندما افتتح كارتر الجولة رسمياً، في وقت لاحق، بدأ باستعراض المناقشة التي أجراها مع السادات. وجاء على لسان وزير الخارجية المصري «سأنقل ما فهمته من أقوال السادات لتتوضح الأمور بالنسبة إلى الجميع». وخلال ما يزيد عن النصف الساعة من الوقت، بهر كارتر جمهوره المصري والأميركي بعرضه الواضح للمناقشة الثنائية التي جرت وكان دقيقاً في سرده لدور السادات. ومما أكده هذا الأخير لكارتر، أن العرب بمن فيهم المملكة العربية السعودية والشعب المصري وأصدقاء الولايات المتحدة الآخرين، قد استاءوا جميعاً من الولايات المتحدة، أذ شعروا بأن إسرائيل لم تكن لتتخذ مثل هذا الموقف المتصلب لو لم تحظ بمساعدة الأميركيين العسكرية والسياسية. لكن وزير الخارجية المصري كامل، أعرب عن دهشته لكشف الرئيس الأميركي تفاصيل اجتماع قيل إنه ثنائي، أمام حضور كبير. وتكشف نظرة دقيقة إلى كلام الذي وجهه كارتر للمشتركين في القمة، عن الهدف المقصود، فقد أراد كارتر أن يبرر موقف السادات ويبعد معاونيه في كامب دايفيد عن جوهر حديثهما الثنائي. في الواقع، صعق كارتر لما سمعه من حديث السادات إذ جاء بعيداً كل البعد عن المشاركة المتوقعة في التواطؤ الذي خطط له في الخفاء رجال كارتر والسادات. فطلب كارتر من هذا الأخير أن يمنحه وقتاً لدراسة اقتراحه، وألح عليه ليكتم مضمون حديثهما. فقد كشف السادات، خلال هذا اللقاء الثنائي القصير مع كارتر، القناع الخادع الذي أبقى عليه خلال زيارته للقدس. وللمرة الأولى، كشف لكارتر حقيقة نواياه، ألا وهي استرجاع شبه جزيرة سيناء حتى لو كلف الأمر عقد سلام ثنائي مع إسرائيل. فأطاح كلام السادات بكل الخطط التي وضعها بريجنسكي بدقة، والتي تبناها الرئيس الأميركي بحماسة وابتهاج. لذلك، أصبح كارتر بحاجة إلى بعض الوقت ليتخلص من المتاهة الدبلوماسية التي ألقاه فيها فيها مستشاروه لشؤون الشرق الأوسط. وكان أيضاً يعلم ما يكفي عن الأمور في واشنطن، ليدرك أن لا غضب أشد من غضب مسؤول كبير استخف بنصيحته. فلم يشأ المجازفة في هذا الأمر ولم يرغب فيها السادات أيضاً.

وبالتالي، عندما افتتحت قمة كامب دايفيد، نشأ تـواطؤ آخر خبيث بين كـارتر والسادات، إلى جانب التواطؤ الأساسي الـذي رسمه بـالتفصيل مسؤولـو الرئيسين. وما كان يفرق بينهما أمر واحد فقط: التواطؤ الأساسي، وهـو موضـوع القمة الأهم، فهـو موجـه ضد بيغن وإسـرائيل، أمـا تواطؤ كـارتـر ـ السـادات فمـوجـه ضـد كبـار مسؤوليهم ومستشاريهم. فالوضع غريب محيّر.

ولمـا كان كـارتر والسـادات يتقنان فن التـوقيت الصحيح، اتفقـا على كتمـان حقيقتهما في الوقت الحـاضر والمضي في التـواطؤ ضد بيغن وإسـرائيل. كمـا قررا انتظار فرصة ملائمة للتخلي عنه لصالح خطة السادات الشخصية من أجل تسوية مع إسرائيل في شأن سيناء.

لـذلك، بـاشـرت القمـة أعمـالهـا المحـددة بـدراسـة التـواطؤ الـذي وضعـه بـريجنسكي ووافق عليه فـريق وزير خـارجية السـادات، لكنهم لم يـدروا أن أفكـار رئيسهم انقلبت في ربيـع واشنطن لتتحـول إلى تصـورات مختلفـة. كـان السـادات يعرف بوضوح ما يريد، أمـا كارتـر فاستغـرق بعض الوقت ليتخـذ قراره. وتـأرجحه هذا، هو الذي زعزع بعض الشيء مسيرة السلام والتواطؤ الموجه ضد بيغن. ومرت ستة أشهر قبـل أن يتمكن السادات من التغلب على تـردد كارتـر، لكن هذا الأخيـر غـدا، على غرار بلعـام، مستعداً أخيـراً لمباركـة السـادات بـدل من لعنـه في شـأن اعتقاده أن معاهدة سلام ثنائية منفصلة مع إسرائيل هي السلام الـوحيد الـذي يمكن التوصل إليه.

في هذا الوقت، سارت الاجتماعات الرسمية في كامب دايفيد، طبقاً للخطة، واتفق الفـريقان الأميـركي والمصري، قبـل نهايـة القمة على الانتقـال إلى المرحلة الثانية من خطتهم من أجل الإيقاع برئيس وزرائنا الذي لم يشتبه بشيء.

وكان بريجنسكي قد وضع بحزم الخطوط العريضة لـطريقة التعـامل مـع هذه المرحلة الجديدة. ولا يمكننا أن نحسن الأسلوب الـذي استخدمـه مستشار الـرئيس كارتر للأمن القومي في شرحه للطريقة المثلى لإيقاع بيغن في الشرك.

تقضي هذه الطريقة بما يلي:

يـوم الاثنين، يبرز السـادات كرجـل معتدل. يـوم الأربعاء، تؤكـد الـولايـات المتحدة دعمها له علناً. بعد ذلك، يلتقي كارتر بيغن.

عندئذ، يعرض السادات خطته الشاملة للسلام التي تضم الفلسطينيين كما نسقت مسبقاً مع كارتر ووافقت عليها الولايات المتحدة.

فيبادر بيغن إلى رفض هذه الخطة.

ممن ثم، تنشر الولايات المتحدة صيغة التسوية التي نسقتها مع مصر وتم الاتفاق عليها.

سيجد بيغن نفسه معزولاً في حين يكثف الضغط في الكونغرس ووسائل الإعلام وفي المجتمع اليهودي الأميركي وفي إسرائيل لإجباره على القبول بالتسوية الأميركية ـ المصرية.

لكن، منذ البداية برز أمر غير متوقع. فقد حضرت الخطة باتقان، وكان من المفترض على السادات أن يبدأ الهجوم الأميركي ـ المصري المشترك على بيغن في خطاب يلقيه أمام نادي الإعلام الوطني في اليوم الذي يلي انتهاء اجتماعات كامب دايفيد، أي يوم الاثنين الواقع فيه السادس من شباط. وكان السادات قد أعلم كارتر في مستهل جلسة السبت الرسمية أنه، بناء على نصيحة فريقه، سيعلن في لقائه مع الصحافة الأميركية والدولية أن مصر لن تفاوض إسرائيل مباشرة بعد الآن إنما ستفاوضها عن طريق الولايات المتحدة، إذ لم تعد تصدق أن الدولة العبرية ـ وخاصة بيغن ـ تريد السلام فعلاً.

تحدّث كارتر وفانس ومونديل مع السادات كي لا يلقي مثل هذا الخطاب الذي سيسيء إلى خططهم. وكان السادات يوافق الأميركيين على تقييمهم، إنما سار إعلانه المحضر في خط الإرشادات التي أعطاها إياه وزير خارجيته قبل لقاء كامب دايفيد. وقد جاء هذا الإعلان ضمن توجيهات صارمة أعدها للسادات مدير مكتب وزير الخارجية المصري أحمد ماهر وهي توجيهات أخلص إليها على ما يبدو مما ولد ارتياحاً عند الفريق المصري، إذ تراجع شبح عقد السلام بعض الشيء. وهنا انحرفت الأمور عن مسارها الصحيح.

فالأميركيون أعطوا توجيهات دقيقة للسادات في ما يتعلق باجتماعاته العامة يوم الاثنين، إذ كان عليه الظهور، أمام الصحافة في مرحلة أولى، وأمام أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي لاحقاً، كقائد معتدل يسعى إلى السلام في وجه بيغن المتصلب الميال إلى التوسع. وتعين على السادات أن يتخلى، من أجل أداء دوره، عن طريقته العربية المميزة في الخطابة والتي اعتاد أن يتوجه بها إلى جمهوره،

لسيتبدلها بالنهج الأميركي في العلاقات العامة، وقد كلف المصريون أو مضيفوهم الأميركيون (لا نعرف على من تقع المسؤولية) اثنين من واضعي خطابات الرئيس السابق نيكسون، بتحضير كلمات السادات، فعندما توجه السادات إلى الصحافة المحلية والدولية المجتمعة، بدا جلياً لمعظم الحاضرين أنه لم يطلع على الأرجح على الخطاب المترتب عليه إلقاؤه قبل لحظة تسليمه إياه.

وعندما حان وقت إلقاء كلمته، غاب السادات الذي عهدناه بخطاباته المطولة غير المترابطة والمشوقة المتضمنة معلومات كثيرة والتي غالباً ما كانت تأتي مرتجلة جزئياً. فأداء السادات اختلف هذه المرة عما عرف به، في الأسلوب والمضمون وطريقة العرض. وتضمن خطابه هذا، بعض التصاريح المهمة هي في الواقع أخطاء فادحة ما كان السادات ليقترفها. فتبين بوضوح أن المشكلة جاءت من واضعي الخطاب الأميركيين، الذين لم يفهموا شخصية السادات على حقيقتها كما لم يعرفوا أسلوبه الخطابي. ونتيجة لذلك، جعله نص الخطاب يدعو الصحافة الأميركية إلى معرفة أن «مصر نفذت ما عليها من الصفقة» في شأن عملية السلام. فإذا كان للتسوية أن تتم فلا بد وأن تأتي من الجانب الإسرائيلي، إذ تنازلت مصر عن كل ما يمكن أن يطلب إليها ولم يعد عندها أي شيء آخر تقدمه.

راح المفاوضون الإسرائيليون يتساءلون بعد هذا الخطاب عما يجري بالضبط في واشنطن، فالسادات هذا غير ذلك الذي تكلم مع دايان ووايزمن، والذي أقمنا معه علاقات جيدة. وقرر الإسرائيليون في هذا الوضع ألا يقوموا بأية خطوة وأن يترقبوا ما قد يبرز. وكانوا لا يزالون يجهلون كل ما يتعلق بالتعاون السري بين مصر والولايات المتحدة والهادف إلى عزل بيغن وإجبار إسرائيل على التخلي عن موقفها الرافض لأي انسحاب إسرائيلي إلى حدود العام ١٩٦٧ على أية جبهة من الجبهات قبل توقيع معاهدة سلام رسمية وشاملة وتنفيذها على الأرض. ولم ينحصر هذا الموقف ببغين فحسب، إنما انطبق على إسرائيل بأسرها. فما من مسألة وطنية أخرى توافق عليها الإسرائيليون مثل هذا التوافق. وقد عجز الأميركيون والمصريون على فهم هذا العنصر الأساسي خلال المفاوضات مع إسرائيل، وافتراضهم أن تلك المصلحة الوطنية الأساسية يمكن محوها بتدبير مصطنع لـ «ألاعيب دبلوماسية قذرة» أدى بهم إلى فشل أميركي مصري غريب.

ولكن إذا ما عدنا إلى تلك المسألة، لاضطررنا إلى طرح سؤال مختلف تماماً. فلعل الهدف الحقيقي لهذا التواطؤ لم يكن تحقيق ما يفترض بكل دبلوماسي

أميركي ومصري معني أن يعرفه، فيدرك أن إرساء سلام شامل يضم الدول العربية كلها والفلسطينيين أمل خادع ومستحيل المنال. ويبدو اليوم أن غرض هذا التواطؤ كان مختلفاً تماماً وأنه رمى إلى منع إحلال سلام منفصل في حال استحال إرساء سلام شامل وفق الشروط العربية.

كما سنرى بالنهاية في كامب دايفيد بعد سبعة أشهر، كانت تلك محاولة اللحظة الأخيرة التي قام بها مستشارو كارتر والسادات. فاتخذ الرئيسان تدبيراً أملاه عليهما فن الحكم، إذ وعى كلاهما الخطر والتهور الملازمين لهذا الخط، كما أدركا المخاطر التي يتحملانها بالتجذيف في عكس تيار السياسة العربية. وقد فهم كلاهما الأمر رغم أن السادات سبق الرئيس الأميركي إلى إدراكه. وقد بدأت إعادة «تعليم» كارتر خلال اجتماع ثنائي مع السادات، وفي صباح الرابع من شباط في كامب دايفيد، عندما كشف السادات لكارتر تعقيدات سياسة العرب ودبلوماسيتهم في شأن إسرائيل. فوجد السادات في كارتر تلميذاً يقدر الأمور حق قدرها، لكنه يميل إلى الانتقاد، فلا يريد أن يدرس بدقة كل خطوة قبل أن تصل إلى حد اللارجوع. علاوة على ذلك، باشر كارتر بالتخلي عن موافقه السابقة بعد لقائه بيغن في السادس عشر من كانون الأول ١٩٧٨، عندما أعلمه هذا الأخير أنه مستعد لانسحاب من سيناء والقبول بحكم ذاتي للفلسطينيين مقابل معاهدة سلام تبرم مع مصر. ومع أن السادات كان يعرف بوضوح ما يريده، عمل على عدم إفشاء أمره قبل الأوان، إذ وعى أن معظم أعضاء الوفد سيبذلون قصارى جهدهم لمنعه من عقد أي اتفاق سلام مع إسرائيل ـ مهما كان نوعه ـ وأن البعض منهم قد يقوم بأي عمل من أجل ذلك. لذا استمر في تدخين غليونه، ومن دون القيام بأي تعهد، ماشى وزير خارجيته وفريقه المصممين على إرباك الإسرائيليين، ولم يظهر اشمئزاز من فريق وزارة الخارجية أو من التوجيهات المتعلقة بالمفاوضة والتي اعتبرت أنها عنصر أساسي في التواطؤ مع الأميركيين.

واعتبر السادات المذكرة الأولى التي حضرها ماهر عدائية في لهجتها وغير ملائمة في مضمونها. وكان قد سلّمه إياها وزير خارجيته على متن الطائرة التي أقلّته إلى واشنطن في الثالث من شباط. فألقى السادات نظرة عليها، وكان من السهل أن يلاحظ أي شخص ولو كان قليل الإدراك مثل كامل، أن السادات تعامل بازدراء مع هذا المستند. وقد جاءت المذكرة قاسية في الشكل واللهجة، إذ ترتب على السادات أن يحذر كارتر من أنه سيوقف كل اتصال مباشر مع الإسرائيليين، إلا إذا

تعهدت الولايات المتحدة باتخاذ تدابير إيجابية ضد إسرائيل لإرغامها على القبول بالشروط المصرية للسلام. وكان كامل يفخر بنفسه إلى حد أنه أخبر ماهر أن السادات سيستخدم مذكرته في عرضه مع كارتر خلال الجلسة العامة للقمة في اليوم التالي. وهذا ما قام به السادات بالفعل، إنما هدفه لم يكن، مثلما نعرفه اليوم، إثارة إعجاب كارتر (فقد سبق واطلع هذا الأخير في حديثهما الثنائي على ما يريده) بل تهدئة وزير خارجيته وفريق مستشاريه ليريح نفسه من ملاحظاتهم لتلك الفترة من الزمن.

ولم يكن السادات يتحمل الحماقة بطيبة خاطر أو لوقت طويل، ففي بداية شهر شباط هذا، كانت ثمانية وأربعون ساعة أقصى ما يستطيع تحمله، انتهت محادثات كامب دايفيد يوم الأحد بموافقة الجميع على اتباع خطة بريجنسكي - ماهر المؤلفة من ست نقاط والهادفة إلى إيقاع الإسرائيليين في الشرك. وحتى قبل أن ينتقل إلى بلير هاوس في واشنطن في اليوم التالي، استدعى السادات رئيس مجلس الشعب المصري سايد مرعي، صهره وصديقه الموثوق به، إلى جانب سفير مصر في الولايات المتحدة أشرف غربال، أحد الديبلوماسيين المصريين النادرين الذين يحظون بثقة السادات.

طلب منهما أن يضعا بمساعدة مستشار كارتر للأمن القومي مسودة استراتيجية للأسابيع المقبلة. واتفق على أن يحضراها له في اليوم التالي الواقع فيه السابع من شباط، وشرع السادات عندئذٍ إلى إملاء الاستراتيجية العامة التي ينبغي أن تشكل أساس الاتفاق. فأمر مرعي وغربال بكتمان السر وعدم إفشائه حتى لوزير خارجية مصر، والامتناع عن طلب رأي هذا الأخير فيه قبل أن تصبح الوثيقة كاملة وجاهزة للعرض. وكان ذلك من تصرفات السادات المعهودة، ولا يثير حذره العجب، لأن الاستراتيجية التي اقترحها، ابتعدت تماماً عن سيناريو التواطؤ الذي وافقت عليه الخطة في كامب دايفيد، كما اختلفت عن البيان الرسمي الذي صدر في نهاية القمة والذي يتناغم مع المرحلة المقبلة من التواطؤ المخطط له.

احتار بريجنسكي، بالطبع، لطلب السادات ولفحوى «الاتفاق» الذي كلف بوضع مسودته بالاشتراك مع مرعي. وصارح كارتر في شأن طلب السادات فأعطى الرئيس الأميركي موافقته على الفور مما أثار ذهول بريجنسكي. فكل ما أمكنه فعله، هو تدوينه في مذكراته أنه أحسَّ أن كارتر والسادات لم يفهما جيداً ما يحاول

مستشاروهما القيام به على ضوء القرارات المتخذة في قمة كامب ديفيد. وأتى ما كتبه بريجنسكي شكوى محزنة يمكن تفهمها.

نحو إعلان شامل للمبادىء

ولّدت توجيهات السادات في شأن «الاستراتيجية للأسابيع المقبلة» التي كلف بريجنسكي ومرعي القيام بها، حاجة إلى إعلان شامل للمبادىء، من الواضح أنه يستحيل الوصول إليه لأنه يفترض ضم الأردن وسوريا ولبنان وممثلي الشعب الفلسطيني، وليس منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذه الطريقة يركز السادات على أوهام وزير خارجيته والتفكير الأميركي الحالي كما عبر عنه كارتر وجماعته في القمة. وبعد قيامه بذلك، انتقل السادات إلى الأمور الأساسية، فوضع شروط اتفاق حول سيناء بدقة ووضوح، على أن تناقش مباشرة بين مصر وإسرائيل بمساعدة أميركية، وأن يتم إبرام هذا الاتفاق «في أسرع وقت ممكن». أما باقي الاستراتيجية، فطابقت المتطلبات غير الواقعية لمتابعة مسألة التواطؤ.

أدرك السادات ذلك جيداً ولكنه لم يبال. وفي ما يتعلق به لم يهمه سوى إعادة فتح الباب أمام اتفاق سيناء منفصل الذي سعى وزير خارجيته إلى إغلاقه في وجهه. وهذا ما فعله السادات بمذكرة الاستراتيجية الجديدة التي وافق عليها بريجنسكي في الثامن من شباط.

حين عرف كامل أن السادات وضع ورقته السياسية لفترة ما بعد مؤتمر القمة من دون استشارته واستشارة وزير خارجيته، ثار واقتحم غرفة السادات الخاصة، إلا أنه خرج من عنده رجلاً حكيماً، وأبقى على استراتيجية السادات الجديدة.

حاول بريجنسكي وكاندت، وبدرجة أقل، كارتر نفسه، التوفيق بين سياسة السادات لسيناء وبين التواطؤ الأميركي ـ المصري المتناقضين للتوصل إلى تسوية شاملة ترضي الفلسطينيين على الأقل. وتحدث كارتر وفانس مع دايان في شهر شباط، وتحدث بانزعاج مع بيغن في ٢١ و ٢٢ من آذار. وكان كل من دايان وبيغن حازماً وواضحاً: لن تنسحب إسرائيل من أي مكان قبل ترسيخ سلام رسمي متفاوض عليه، وبعد أن يتم اختبار فاعليته لفترة من الوقت؛ ولن تقبل إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة حتى لو قامت في الضفة الغربية، خاصة إن كانت تضم القدس الشرقية عاصمة لها. وفي تلك المرحلة، بعد اجتماع بيغن بكارتر مباشرة في واشنطن، بدأت تساور كارتر شكوك جدية حول جدوى سياسة التواطؤ.

وقد ذهب إلى حد التهديد، وأدان السياسات الإسرائيلية خلال جلسة عامة لمجلس الشيوخ الأميركي ولكن من دون جدوى. فقد دافع الإسرائيليون عن مواقفهم بشدة رغم المواجهة العاصفة والعنيفة التي تمت بين كارتر وبيغن، ونصح بريجنسكي كارتر «بعدم بذل أي جهد من أجل تفاقم الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل»، فمن المؤكد أن قيام شجار مباشر «يتعين علينا اختيار أفضل الدوافع له».

وأضاف بريجنسكي قائلاً لكارتر:

«في الوقت الحالي يشكل بيغن لنا مصدر قوة فعلي لأنه فقد مكانته في نظر الرأي العام الأميركي، مما سهل لنا التقدم نحو المفاتيح الأخرى لسياستنا الشرق أوسطية، ولتطوير العلاقات العسكرية مع كل من مصر والمملكة العربية السعودية».

وكان اجتماع كارتر ـ بيغن مزعجاً بشكل عام، فشن كارتر حملة عنيفة على موقف بيغن السلبي تجاه كل مسألة. وبدا في الوقت الحاضر أنه تخلى عن طلب السادات المحافظة على باب قضية سيناء مفتوحاً، وألا يحاول السعي إلى حل للمسألة الفلسطينية أولاً. وظهر كارتر في ذلك الاجتماع الشاق بالنسبة للإسرائيليين، وكأنه تبنى سيناريو التواطؤ كاملاً. وقال لبيغن إنه سيدين سياسته حيث وصفها بالمعادية للمصالح الأميركية.

وقال كارتر إنه كان لسياسة بيغن وقع الصاعقة عليه، حيث قضى على «كل ما سعينا من أجله بسبب تعنت بيغن». فلم يعد يرى كارتر أية إمكانية للتفاوض. سر بريجنسكي من إنجاز كارتر، لأن التواطؤ عاد إلى مساره الصحيح. فانتفض أصدقاء إسرائيل في مجلس الشيوخ وفي الكونغرس. وكان الإسرائيليون المرافقون لبيغن ي حالة صدمة، على الأقل حسب تقدير بريجنسكي، الذي أشار بارتياح ظاهر «إن الساعة قد مهدت لتنفيذ خطتنا». فأضحى الإسرائيليون الآن في موقف دفاعي، ومن الواضح أن الكونغرس يتجه إلى دعم كارتر ضد بيغن حيث «اقتربت لحظة الحقيقة». اجتمع في ما بعد كارتر وفانس ومستشاروهما لمناقشة الشؤون الخارجية العادية. ولكنهم أولوها اهتماماً خاصاً هذه المرة. واتفقوا على أن الأمور باتت كلها مهيئة للمرحلة المقبلة. سيطلبون من السادات القيام بخطوته العلنية في أواخر نيسان كما رتب الأمر في كامب ديفيد في شباط. وسيكشف السادات عن خطته للسلام التي ستتضمن بعض المطالب المتطرفة مجدداً، وبناءً على الخطة يأتي من ثم الرد الأميركي بعد أن يوافق عليه السادات وذلك في منتصف أيار تقريباً. ويقترن ذلك

مع خطاب يلقيه رئيس الدولة إلى الأمة، وسيركز من خلاله على أن تسوية للسلام في الشرق الأوسط بناءً على اقتراحات السادات والتي عدلها كارتر، تصب في مصلحة الأميركيين الوطنية. عندها يصبح الضغط الممارس على بيغن وإسرائيل للقبول بهذه الشروط ضغطاً كاملاً لا يمكن مقاومته، فيترسخ التواطؤ.

إن فكرة الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي الثنائي القائم على أساس اتفاق سيناء والذي حركه كارتر لمدة قصيرة بعد اجتماعه بالسادات في شباط، لم يقدر لها أن تدون بسبب الضغط المعاكس الصادر عن مجلس الأمن القومي ومستشاري وزارة الخارجية.

فباتت الأمور كافة جاهزة للحسم مع الإسرائيليين، الحسم الذي خطط له مستشارو الرئاسة المصريون والأميركيون. ولكن الرياح جرت بما لا تشتهيه السفن، فانهمك الأميركيون في أمور أخرى أقلقتهم، وليس أقلها الورطة الرئيسية مع اللوبي الإسرائيلي حول مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك عرف التواطؤ خللاً شديداً.

من ناحية ثانية، شكلت مسودة خطة السلام المصرية مشكلة خطرة حين وصلت أخيراً في يوم من أيام حزيران بدلاً من أوائل نيسان كما توقع الأميركيون. وأتى مضمون المسودة أكثر إرباكاً للأميركيين من وصولها المتأخر، حيث لم تحمل إلا القليل القليل من الأمور التي وافق عليها الأميركيون في شهر شباط. ولم تقدم المسودة المصرية أي أساس محتمل للتسوية الأميركية المقترحة التي عليها أن توقع بيغن في الشرك. ونتيجة لذلك كتب بريجنسكي مذكرة شديدة اللهجة إلى الرئيس في ١٨ تموز ١٩٧٨ تلخص الواقع الجديد والعواقب المحلية والدولية المحتملة إذا ما تورطوا بشجار ديبلوماسي مع إسرائيل.

واقترح أنه ينبغي مناقشة تلك الأفكار في اجتماع حول الشؤون الخارجية بعد يومين في ٢٠ تموز حيث شكل ذلك خطأً فاصلاً في تفكير كارتر، وبعد أن قضى ستة أشهر يتلاعب بالسياسة لتطويق بيغن بمساعدة مصرية، فأكد كارتر أنه بالنظر إلى الوقائع كافة، وليس بسبب فشل وزارة خارجية السادات بتنفيذ تعهداتها التي أقرها كامل وماهر في شباط، بات من الضروري إعادة النظر بالمواقف السابقة: «بدلاً من أن نعمل ضد بيغن علينا أن نحاول ونعمل من خلاله». وتم التوافق على أن التحضيرات يجب أن تبدأ من دون تأخير لمؤتمر قمة يعقد في كامب ديفيد ويضم كارتر، بيغن والسادات.

وعقد اجتماع ثان بعد عشرة أيام، أي في ٣٠ تموز، بحضور نائب الرئيس مونديل، وزير الخارجية فانس، وزير الدفاع هارولد براون، ومساعد الرئيس الخاص هاميلتون جوردن والمسؤولين الشخصيين. وأضفى على التحضيرات لمؤتمر القمة طابعاً رسمياً حيث سيعقد في كامب دايفيد في الأيام الأولى من أيلول. ولكنه بقي هناك تيار خفي قوي يطالب بمواجهة إسرائيل، فيما تخلى الرئيس بوضوح عن كل الأفكار المتعلقة بتواطؤ جديد مع السادات ضد بيغن. وكان بريجنسكي لا يزال مصمماً على مواجهة تقدم إمكانية التسوية الوحيدة التي يقبلها المصريون، ولكن أي مصريين؟.

وظهر هذا الموقف بوضوح في المذكرة التي سبقت المؤتمر والتي بعث بها بريجنسكي إلى كارتر في ٣١ آب، أي قبل ما يزيد عن اسبوع من افتتاح مؤتمر القمة. وقال لكارتر «إنه يتعين على الرئيس ممارسة رقابة مشددة على أوجه المفاوضات كافة في كامب ديفيد. وبعد ذلك يتابع استراتيجية سياسية مدروسة مخصصة لإحداث تغييرات هامة في موقفي مصر وإسرائيل الأساسيين». وحذر بريجنسكي كارتر من أنه ربما «يرى بيغن أن الفشل في كامب ديفيد سيسيء إليك وإلى السادات، ولكن لن يسيء إليه. حتى أنه يريد تشويه سمعة السادات وإضعافك تاركاً له بالتالي وضعاً راهناً مقبولاً». في هذه المرحلة ارتبطت نصيحة بريجنسكي السياسية إلى كارتر بتسوية فلسطينية. وفي خط مقابل للخط الأميركي، ومن دون استشارة هؤلاء، طرح مسؤولو وزارة الخارجية المصرية، الذين تميزوا عن نهج السادات، خططهم للمؤتمر. وفي الوقت الذي نصح فيه بريجنسكي كارتر باتخاذ حذره من بيغن، وجه وزير الخارجية المصري مذكرة «سرية جداً» إلى السادات حدد فيها الاستراتيجية التي يقترحها مستشارو السادات للشؤون الخارجية «لاجتماع كامب دايفيد الثلاثي»، وأتت هذه المذكرة في ٢٨ آب ١٩٧٨!. وكانت تلك حجته التي مهدت من خلال السياسة المصرية الناجحة، لعقد مؤتمر كامب دايفيد. وتلخصت أهدافها «بإظهار تعنت الإسرائيليين أمام الولايات المتحدة والعالم»، وإرغام الولايات المتحدة على التخلي عن دورها كوسيط. وأن تعمل كشريك أساسي لمصر في البحث عن تسوية. ومن أهداف المؤتمر أيضاً استمالة المملكة العربية السعودية والاردن لدعم مصر. ووصفت المذكرة مطولاً، خطط إسرائيل، بأنها مخادعة للحؤول دون تحالف كهذا بين مصر والولايات المتحدة والذي كان من أهم أهداف المؤتمر المقبل. وقد ذكرت أهداف مصر السياسية في المؤتمر ببعض تفاصيلها. فأتت متشابهة لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية. كما

حثت السادات على أخذ موقف صارم منذ البداية وأن يكون مستعداً لتحميل إسرائيل مسؤولية فشل المؤتمر.

لكن، لم تعتبر المذكرة «السلام» الهدف الأساسي للمؤتمر. فكانت تلك الوثيقة استثنائية، لم تطلع عليها إسرائيل إلا بعد الحدث بمدة طويلة. فزودتنا بمعلومات مهمة عن وزارة خارجية السادات. وعرفنا عدداً من مستشاري السادات الرئيسيين واحترمناهم نظراً إلى مهارتهم وتفهمهم؛ ومن بينهم كان رئيس الوزراء مصطفى خليل ورئيس الاستخبارات بطرس غالي وعميد مسؤولي وزارة الخارجية المصرية أسامة الباز وهو ناقد قاس لإسرائيل لكنه رجل يتمتع بذكاء حاد ونزاهة مثالية. فكيف وقع هؤلاء الرجال على وثيقة خالية من أي تفهم للولايات المتحدة ولإسرائيل؟.

وهل استشيروا عند أعدادها كما ادّعى وزير الخارجية كامل ـ أو «محمد بك» لمقربين منه ـ؟.

لو عمل السادات وفقاً لتلك التوجيهات، لتوقف مؤتمر كامب دايفيد في خلال ثمان وأربعين ساعة، لا بل لما كان بدأ ولما تمت لمصر معاهدة سلام مع إسرائيل أو استرجاع شبه جزيرة سيناء، ولما تمت العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة، وأدرك السادات ذلك، وبعد يومين من استلامه مذكرة وزراة خارجيته في ٣٠ آب، دعا المسؤول عنها ومستشاريه الأساسيين للاجتماع إلى مجلس الأمن القومي في منزله في الإسماعيلية.

وصل كامل منتظراً حصول نقاش مفصل لورقة استراتيجيته لمؤتمر القمة، لكن من الواضح أن السادات كان ثائراً من مضمون مذكرة وزير الخارجية، والأكثر من ذلك، من افتراض وزير الخارجية، أنه يتعين على الرئيس الخضوع لتعليماته.

ورد السادات بطريقته غير الودية التي يخص بها كل من يزعجه. وفضلاً عن ذلك، دعا ممثلي محطات التلفزيون المهمين والصحافيين إلى اجتماع. فالذين عرفوا السادات فهموا أنه يتحضر لعرض خاص بهدف معين. وهذا ما قام به بالفعل على طريقته المعتادة. وعامل استراتيجية وزير الخارجية بازدراء واضح أمام وزرائه المجتمعين ومسؤوليه الكبار وأمام الصحافة، حتى أنه لم يشر إليها. وبدلاً من ذلك، تحدث عن نواياه الشخصية المتعلقة بكامب ديفيد. فهذا هوالسادات الذي عهدناه. وفي هذا الاجتماع المهم والسري جداً لمجلس الأمن القومي، ابتعد

الرئيس بازدراء عن وزير خارجيته وفريقه. فهزىء هزءاً قاسياً من الوزير أمام الجميع، التلفزيون والصحافة وزملائه، وقال له: «هل تعتبر نفسك ديبلوماسياً يا سيد محمد؟». وفيما تابع هزءه، رد السادات على النصيحة التي قدمها له وزير خارجيته في مستهل الاجتماع. وحذر كامل، السادات من أن محادثات كامب ديفيد قد تستغرق اسبوعاً كاملاً، فمن المستحسن إذاً للسادات أن يعتمد مساراً أكثر حزماً من الذي نص عليه المشروع المصري.

لم يعتد السادات على الخضوع إلى توجيهات صغار المسؤولين، فأتى رده اللاذع واضحاً للجميع، ما عدا كامل. فقد ضحك السادات عالياً وقال لوزير خارجيته: «عن أي اسبوع تتحدث؟ اعتزم مفاجأتهم بمشروعي وتحطيم المؤتمر والعودة إلى مصر في خلال ثماني وأربعين ساعة». فأشار كامل بجدية في مذكراته في ما يتعلق بهذا الاجتماع، أن السادات «كارثة قومية حلت بمصر».

ولم يبشر ذلك بالخير للديبلوماسية المصرية في القمة المقبلة. وباعتراف الجميع، اكتنفت إسرائيل أيضاً مشاكل جمة ولكنها كانت سهلة الحل إن قارناها بمشاكل مصر. مع ذلك، انطوت المشادة التمهيدية هذه، على أهمية كبيرة في واشنطن والقاهرة تحضيراً لاجتماع القمة الذي تم التوافق على عقده في كامب دايفيد. لأن أمراً ما ينطوي على أهمية حاسمة طرأ مع الرئيسين ومهد الطريق لإبرام الاتفاق المحتمل. فقد حرر كارتر والسادات نفسيهما في آخر آب من القيود التي فرضها عليهما مستشاروهما والمسؤولون عندهما. وبالتالي أضحى السادات وكارتر أحراراً في التفاوض من دون «إرشاد» مفرط يمارسه عليهما مستشاروهما. أما بيغن، فكان مقيداً أيضاً، ولكن قيده كان من صنعه، إذ أنه إيديولوجي ولاهوتي، وهذا قيد أساسي لا يمكن التخلص منه. فأجبر على تحمل صعوبات شديدة قبل أن يحرر نفسه من هذه القيود. وطرح بيغن مشكلة غريبة أتت معاكسة لموقف السادات تقريباً. فقد واجه مستشارو بيغن رجلين يصران على التوصل إلى سلام حقيقي مع مصر، وهما وزير خارجيته موشى ديان ووزير الدفاع عازار وايزمن. وبالنسبة إلى إسرائيل، لم تتعلق المشكلة بالمسؤولين، بل تعلقت برئيس الوزراء. فقد أراد السلام، لكنه تاق إلى الإبقاء على الوضع الراهن أكثر من ذلك. أراد أن يكون رجل دولة عالمي، لكنه تعلق بالشعارات والمواقف الناجمة عن حياة سياسية طويلة.

كان مقيداً بصورة الدعاية التي رتبها لنفسه، فتحكم به زملاؤه ومنافسوه

وأصدقاؤه ومناصروه. كان يخاف من القيام بأية خطوة قد يعتبرونها خيانة لهذا المثال.

وكان على يقين في الوقت عينه أن نقاداً أقوياء يتربصون في الكواليس لهفوة تصدر عنه.

لذا، لم يتميز بيغن بالحزم والصرامة، ولم يكن مفاوضاً صلباً كما وصفه بعض المشاركين من حزب الليكود في إسرائيل. فشكل ذلك الأمر قوة هائلة تغلبت على قوة بريجنسكي وقوة كامل. لكن تلك القيود كانت بمثابة سيف مسلط فوق أعناق الرؤساء الثلاثة، وحدت لمدة طويلة من قدرات كارتر وبيغن والسادات على التفاوض.

وإن ألقينا الآن نظرة على تلك الأحداث، نلاحظ أننا نبالغ لو قلنا أنه لو ترك بيغن وكارتر والسادات وحدهم، لكانوا توصلوا إلى اتفاق مماثل في خلال أيام بدل من شهور، ومن دون المضايقات والألاعيب المهدرة للوقت. لكنه كان لا بد من المناقشات الصعبة في كامب ديفيد ليستغل بيغن حجة يُرضي بها مناصريه الهائجين والمتعنتين والمطالبين بالإبقاء على الوضع الراهن في إسرائيل، وليتمكن السادات أيضاً من تهدئة غضب الرافضين فكرة السلام مع إسرائيل، ومنهم وزير خارجيته وفريقه من المسؤولين الذين كانوا الأكثر عدائية، وليواجه كارتر أخيراً مستشاريه الرئيسيين الذين تفوق كراهيتهم لبيغن ولإسرائيل المعايير التي تقبلها وزارة الخارجية الأميركية. وحين اكتشف بعض مساعدي كارتر أن الاتفاق وشيك وأن مساعدي السادات فشلوا في منعه عن التوقيع، قرروا القيام بخطوة مستقلة. أشار كوندات إلى أن بعض الأميركيين تقربوا سراً من السادات بمبادرة خاصة، قال: «طلبوا إلى السادات ألا يوقع على الاتفاقات في شكلها الحالي، فيمكنه أن يقول للغرب أنه رفض التوقيع على صفقة تضمن استرجاع سيناء وذلك لأنه عجز عن التوصل إلى اتفاق مناسب للمسألة الفلسطينية. وسيواصل المفاوضة حتى النجاح في مهمته». عندئذٍ غضب السادات وصرخ في وجه الأميركيين الذين نصحوه بعدم التوقيع على اتفاق كارتر للسلام: «لا . . . لا . . أبداً! لا يمكن أن أخون شعبي».

قرار التوقيع والمفاوضات الأكثر غرابة

اتخذ السادات قراره بالتوقيع على الاتفاق مع إسرائيل مما أدى إلى مواجهة ملفتة للنظر في آخر يوم من أيام كامب دايفيد. فاستقال وزير خارجيته محمد كامل،

وتم تشجيع مستشاره القانوني وهو رجل حاد الذكاء وطلق اللسان برهن بعد سنوات عدة عن قدرته في معالجته قضية تحكيم «طابا»، على محاولة إقناع السادات في اللحظة الأخيرة بآراء منتقدي وزير خارجيته. فقصد نبيل العربي السادات وانتظره بفارغ الصبر، فيما كان يواصل حديثاً طويلاً مع بيغن، ثم واجه الرئيس في مقره في كامب ديفيد.

أظهر السادات كالعادة تهذيباً كبيراً ودعا العربي إلى الجلوس وإلى شرح مشكلته. فتشجع العربي بسبب لطف السادات وتحدث لمدة خمس وأربعين دقيقة من دون توقف مشدداً على أنه، حسب رأيه القانوني، لا قيمة قانوناً للأوراق التي طلب كارتر من السادات وبيغن توقيعها. ثم نصح السادات ألا يوقع على اتفاقات كامب ديفيد. وحين فرغ العربي من الكلام، سأله السادات إن كان لديه ما يضيفه، أجاب العربي «كلا». فرد السادات قائلاً: «الآن، استمع إلى ما سأقوله لك. لقد أصغيت إليك من دون مقاطعتك فلا أحد إذاً يستطيع أن يدَّعي أنني لا أجيد الاستماع أو القراءة، لكنني أرغب في أن تعرف أن كل ما تفوَّهْتَ به لم أعره أهمية على الإطلاق. فأنتم يا موظفي وزارة الخارجية، لديكم انطباع أنكم تفهمون السياسة لكنكم في الواقع لا تفهمون شيئاً. فأنا لا أنوي في المستقبل أن أعير كلامكم أو مذكراتكم أية أهمية. فخطواتي تديرها استراتيجية مهمة تعجزون عن رؤيتها أو فهمها. وأنني لا أحتاج إلى تقاريركم التافهة والمضللة. لقد أهان الآن وزيرك كامل الرئيس كارتر في حضوري. أوَلا يدرك أن الرئيس كارتر هو ورقتي الرابحة؟».

فشلت المحاولات الأخيرة للحؤول دون إبرام الاتفاق، فوقع كارتر والسادات وبيغن اتفاقات كامب ديفيد التي مهدت الطريق أمام السلام بين مصر وإسرائيل في حفل ضخم أقيم في البيت الأبيض في ١٧ أيلول.

وإن نظرنا إلى محادثات كامب دايفيد بمراحلها المتعثرة، خاصة عند متابعتها في القدس في آذار ١٩٧٩، والتي انتهت بتوقيع معاهدة السلام في واشنطن في ٢٦ آذار ١٩٧٩، لا بد وأن نستنتج أن تلك المحادثات هي من أكثر المفاوضات غرابة في عصرنا هذا. كانت التحالفات والانتماءات معقدة، أما الهدف الأخير، فبقي مبهماً حتى النهاية. فولد السلام صدفة. وإن كان لهذه الصدفة من اسم فلا بد من أنه موشي دايان. لكن الأمر الأهم في ذلك اليوم التاريخي كان بروز إمكانية إحلال السلام بين مصر وإسرائيل.

فقد انتهت لعبة التواطؤ شأنها شأن مهمة بلعام، وتحولت اللعنة المقصودة إلى نهاية مباركة. وفي خضم هذه الأحداث، أظهر الأميركيون جدارة كبيرة، إذ بذل كارتر وفانس وبعض المسؤولين الأميركيين قصارى جهدهم، مراراً وتكراراً، للحؤول دون انهيار المحادثات. وظهرت أزمات عديدة طوال فترة المفاوضات منها المتعلق بمسألة المستوطنات في القدس من جهة، ومن جهة أخرى تلك التي تختص بالربط بين سلام منفصل مصري - إسرائيلي والتحركات الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية شاملة تضم الفلسطينيين.

فقد هدد كل من بيغن والسادات مراراً بحزم أمتعتهما والعودة إلى ديارهما بسبب هذه المسائل. وكان كارتر ينجح في كل مرة بإيجاد حلول لصعوبات يبدو للوهلة الأولى أنه لا يمكن تخطيها. أظهر رجل الدولة كارتر في كامب دايفيد، بأن هدفه الأساسي يكمن في إرساء السلام في الشرق الأوسط وليس الوقوف إلى جانب العرب ضد إسرائيل، كما ظن بعض المراقبين، فتواطأ ضد بيغن انطلاقاً من اعتقاده أن هذا الأخير يشكل عائقاً في وجه السلام، كما فهمه كارتر في حينه، سلاماً مثالياً شاملاً يضم كل أفرقاء اللعبة. ووجد في كامب دايفيد، القوة اللازمة لحمل السادات وبيغن على القبول بصيغة مقبولة من الاثنين، متمماً بالتالي الصرح الذي أرسى قواعده هنري كيسنجر وهو رجل لم يكن كارتر يحبذه أو يثق به.

وقبل السادات بمفهوم كارتر للسلام بقدر ما يخدم المصالح المصرية القاضية باستعمال السلام كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية المتجسدة بإعادة شبه جزيرة سيناء إلى السيادة المصرية، وإن أمكن بتحقيق انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. وكانت سيناء هم السادات الأكبر، والباقي كله مجرد ترهات. وشكل مفهوم كارتر لسلام شامل والذي طالما ردده، فكرة مجردة لا معنى لها. فالسلام الذي سعى إليه مسؤولو السادات المصريون وبخاصة وزارة خارجيته، أتى مشابهاً للسلام الذي دافع عنه بريجنسكي وحتى كارتر شخصياً في بعض الأحيان، إذ يقضي بوضع إسرائيل عند حدها لصالح الفلسطينيين، فأكد السادات أن مثل هذا السلام ليس بعيداً عن الواقع فحسب بل يستحيل تحقيقه.

ظننا غالباً أن معارضي السادات ومنتقديه قد يذهبون إلى أقصى الحدود للتأكد من عدم تحقيق السلام مع إسرائيل، لأنه لولا السادات لما حل السلام. كان رجل السلام الحقيقي ومصرياً وطنياً عظيماً.

وقد أثبت، بتصرفه، رأي بن غوريون الذي أبدى قناعته، انطلاقاً من خبرته كرئيس وزارة، بأن مصر لن تعقد سلاماً إلا إذا لم يبق لديها خيار آخر. فتكمن عظمة السادات في فهمه تلك الأمور وتصرفه تبعاً لها.

- ٨ -

سلام السادات ١٩٧٩ - ١٩٨١

الابرام: نتائجه وانعكاساته

أبرمت معاهدة السلام في ٢٦ آذار ١٩٧٩، في واشنطن. فإذ بها تبشر معظم الإسرائيليين بحقبة جديدة وبفترة من الإخاء والتعاون المتين مع مصر في مختلف المجالات. وتقاربت التوقعات في مصر، فاعتقد عدد من المصريين أن السلام سيضع حداً لمشاكل مصر الاقتصادية وسيؤدي إلى فترة من الازدهار. واقتنع الزعماء المصريون، بصورة خاصة، أنهم بدأوا عملية ستؤدي إلى سلام أكثر شمولية، كما اعتبروا أن المحادثات المستقلة التي ستجري وفقاً لمعاهدة السلام ستكفل حل القضية الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه التوقعات كانت تشوبها المخاوف والشكوك. فثلاثون سنة من العداء والحرب قد تركت وراءها آثاراً. أما معاهدة السلام فقد نصت على تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مراحل، شرط أن تتم المرحلة الأخيرة في الانسحاب في غضون ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة. والجدير ذكره أن آخر منطقة ستنسحب منها إسرائيل، أثارت الجدل وبات النقاش حولها حساساً من وجهة نظر الإسرائيليين. . تشمل هذه المنطقة شرم الشيخ النقطة الأمامية الاستراتيجية في خليج السويس، وبلدة يميت الجديدة التي بناها الإسرائيليون، وسلسلة الإنجازات الزراعية التي أنشئت بعد جهد إلى جانب الخط الساحلي الشمالي من منطقة العريش، وكذلك تشمل قاعدتين جويتين متطورتين يتمركز فيها جزء مهمّ من القوة الجوية الإسرائيلية.

ومع اقتراب موعد الانسحاب النهائي، أي في ٢٥ نيسان ١٩٨٢، ازدادت مخاوف المصريين. ففي مطلع شهر نيسان، كان من الصعب أن نجد مصرياً واحداً

ليس مقتنعاً بأن إسرائيل ستختلق الأعذار حتى تؤجل الانسحاب. ولما حان اليوم المشهود، ونكس العلم الأزرق والأبيض، وجرى تسليم منطقة شرم الشيخ والقواعد الجوية والبلدات إلى المصريين المرتبكين، عندئذٍ فقط، أدرك عدد من المصريين أن السلام بين مصر وإسرائيل قد حل.

لقد وعد بيغن بتنفيذ بنود المعاهدة ووفى بوعده. بيد أن الثمن كان باهظاً. إذ أجبر على إرسال جيشه لمحاربة سكان منطقة يميت اليهود الذين راحت تدعمهم عناصر من جناح اليمين الوطني، والذين كانوا يرفضون بشدة الانسحاب. وتزامن تصادم قواتنا مع المستوطنين الرافضين إخلاء منازلهم في يميت، مع ذكرى الضحايا (اليهود) الذين قضوا في المذبحة التي نفذها الألمان. وفي تلك الأمسية عرض تلفزيون إسرائيل فيلماً مؤثراً عن تلك المذبحة البشرية.

أما في اليوم التالي، فقد التقى فيليب حبيب، الموفد من قبل الرئيس ريغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن، بغية مناقشة الوضع على الحدود اللبنانية. فبدأ بيغن بشرح السيناريو لحبيب وللدبلوماسيين الأميركيين وللرسميين الإسرائيليين الذين اجتمعوا في مكتبه. وبعد دقائق، أقبل عليهم موفد عسكري خاص يحمل معه رسالة عاجلة من يميت، تتضمن شرحاً عن المقاومة العنيفة التي أظهرها المستوطنون تجاه الجنود الذين حاولوا طردهم. وفيما كان بيغن يقرأ الرسالة، ترقرق الدمع في عينيه. وراح يبكي على يميت وعلى اليهود الذين قضوا ضحية المجزرة الألمانية، وعلى سنوات المنفى والاضطهاد التي عانى منها الشعب اليهودي الأمرين. لقد تحمل بيغن عبء هذه المعاناة طوال حياته الخاصة المليئة بالمأساة، وفي ذلك اليوم كشف عن حزنه أمام الدبلوماسيين الأميركيين.

وتجدر الإشارة إلى أن المخاوف والشكوك لم تسيطر فقط على الجانب المصري، فبيغن أيضاً ساورته الشكوك حول النيات المصرية، وخاف ألا تلتزم مصر ببنود معاهدة السلام التي تقضي بنزع السلاح من منطقة سيناء. وينص البند موضوع النقاش على إعداد قوة للمناطق الحدودية المصرية والإسرائيلية وطلب قوات من الأمم المتحدة ومراقبين للسهر على تطبيق التدابير الأمنية المتفق عليها بين البلدين. وازدادت شكوك بيغن عندما بدا واضحاً أن الأمم المتحدة لا تنوي تشكيل قوة للمراقبة في سيناء.

ولقد كان هذا البند عنصراً أساسياً في معاهدة السلام، ولم يكن بيغن على استعداد للتخلي عنه نزولاً عند طلب المصريين. فبالنسبة إلى المصريين، سيؤدي

وجود قوة دولية على الأراضي المصرية إلى الحد من سيادة الدولة، وهو أمر لن يسمح به السادات أبداً، حسب ما أعلنه مراراً وتكراراً. ولما اقترح بيغن أن تحل محل قوات الأمم المتحدة قوة متعددة الجنسيات كما هو وارد في المعاهدة، أعرب المصريون، في البدء، عن رفضهم التام للفكرة. وفي ما بعد، وافقوا من حيث المبدأ ولكن على مضض. ثم عينني بيغن لأرئِسَ فريق المفاوضات الإسرائيلي، فبقيت طوال سنة أعالج تلك المشكلة، فأعقد اجتماعات كل اسبوع مع فريق هام من المحامين والدبلوماسيين، ظل على رأسهم لفترة طويلة أسامة الباز، إلى أن تم تركيز القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين بشكل أرضى بيغن، إذ ليس من السهل إرضاء ميله إلى التفاصيل الشرعية الصحيحة. ومرة أخرى تبين أن لا أساس للشكوك. غير أنه صدر عدد قليل من الشكاوى حول الوجود المسالم للقوة المتعددة الجنسيات في سيناء.

وفي الوقت ذاته، وخلال السنوات الأولى التي تلت إبرام معاهدة السلام، انشغلنا في احياء المعاهدة وتحويل فترة الحرب المظلمة إلى سلام أبيض.

فالتقى الرسميون المصريون والإسرائيليون من مختلف الوزارات وأقسام الدولة في القاهرة وأورشليم، بغية إبرام اتفاقيات التعاون المتبادل. ولقد تم التوقيع على ما يزيد عن أربعين اتفاقية تشمل مختلف المجالات، نذكر على سبيل المثال الخط الجوي المنظم بين المطارين المصري والإسرائيلي، وفي قطاعات السياحة والتجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي مجال التعاون العلمي وحركة الملاحة، إلى ما هنالك من مجالات مشابهة. وقامت وزارتنا الخارجية بتنظيم تلك اللقاءات المتعددة التي حملت عبء القيام بجهود هائلة لفريق صغير من رجال الإدارة المحترفين.

أما وزيرا الدفاع، كمال حسن وعازار وايزمان، فقد التقيا مراراً لمراقبة تنفيذ تلك النشاطات، وأصبحا بذلك صديقين حميمين، وكذلك تصادق مساعداهما الجنرال طه المجدوب والجنرال ابراهام تامير.

وقد نجح تامير ووايزمن بكسب ثقة المصريين، فأجرى تامير بصورة خاصة، زيارات عدة إلى القاهرة بهدف تذليل العقبات التي نشأت أثناء المرحلة الأولى. وأنا بالذات قصدت القاهرة ثلاث عشرة مرة في السنة الأولى من تولي منصب مدير عام وزارة الخارجية. ومنذ الأيام الأولى، نثرت بذور السلام البارد. إذ نشأت معارضة فعالة في مصر بوجه مشروع السادات لإحلال السلام مع إسرائيل. فسرعان

ما لاحظنا العداء الذي أظهره وزيرا الخارجية المعاقبان إسماعيل فهمي ومـ
كامل والذي أدى إلى استقالتهما. واعتبر عدد من الرسميين السابقين في و
الخارجية، وكانوا من أتباع فهمي، أن من واجبهم منع أي شكل من أشكال التع
مع إسرائيل. فساندهم معظم المثقفين في مصر، من مؤلفين وصحافيين ومحا
وأطباء ومعلمين ومهندسين. وقلة من بينهم آثرت إنشاء علاقة مع إسرئيل علناً.
شرح لي رئيس تحرير مجلة أسبوعية شهيرة هذا الموقف العدائي فقال:

«عندما أكتب عموداً في «الأهرام» أكسب عليه ثلاثين أو أربعين جني
مصرياً. أما إذا نشر هذا العمود في الكويت أو في أبو ظبي أو في بلد من بل
الخليج، فإنني أكسب عليه مئتين أو ثلاث مئة جنيه. وقد يعمل طبيب أو مهند
في مصر مدة أحد عشر شهراً، ويعمل الشهر الأخير من السنة في الخليج، فيكـ
خلاله أكثر مما يكسب طوال السنة في مصر. وإذا كتبت مقالة تؤيد إسرائيل، ف
عمودي لن ينشر بعد ذلك اليوم لا في الكويت ولا في أبو ظبي. ونحن كلنا نخـ
أن يدرج العالم العربي أسماءنا على اللائحة السوداء».

كذلك، رفض أصحاب المهن الحرة قبول الإسرائيليين لأسباب وط
وإيديولوجية وحتى عرقية. بيد أن العوامل الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً، لعبت د
هاماً. ففي الثمانينات، بلغ عدد العاملين المصريين في البلدان العربية ما يفـ
ثلاثة ملايين شخص. الأمر الذي جعل كل واحد منهم، إضافة إلى سبعة أفراد
عائلاتهم المقيمة في مصر، يترددون قبل القيام بأي اتصال مع إسرائيل.

أما السادات، فقد أظهر قلة احترام تجاه البلدان العربية ولا سيما الزعم
العرب، فأعلن في أثناء زيارته لحيفا، أن البلدان العربية تحتاج إلى مصر أكثر ـ
تحتاج مصر لهم. وكان مقتنعاً كل الاقتناع بما قاله. وإذ بمصر تظل مقيدة بالعا
العربي، حيث ينعكس كل توتر، بين إسرائيل والفلسطينيين، أو بين إسرائيل و
بلد من البلدان العربية، على العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. فبعد أن طرد
مصر من الجامعة العربية وقطعت البلدان العربية كافة علاقاتها الدبلوماسية معهـ
أبدت رغبتها في العودة إلى الحظيرة العربية من خلال وضع حدود للصداقة مـ
إسرائيل. وشعرنا أن مصر تدفع ثمن عودتها إلى العالم العربي «بالعم
الإسرائيلية». وبعد إبرام المعاهدة، اعتقدت مصر أن السلام بينها وبين إسرائـ
سيؤدي إلى سلام في الشرق الأوسط ويكون برعايتها. فأصبحت المحادثا
المستقلة الطريق الوحيد للتوصل إلى تسوية، وقد دعي المندوبون الأردنيو

والفلسطينيون إلى المشاركة فيها وفقاً لبنود معاهدة السلام. ولكن عندما بدأت المحادثات في «بئر السبع» في ٢٥ أيار ١٩٧٩، بدا من الواضح أنه في حال لم يغير المتخاصمان موقفهما الرافض لأي تسوية، فإن المحادثات سيكون مصيرها الفشل. أما كمال حسن علي، وزير الخارجية المصري آنذاك، فقد أكد على أن حرية تقرير المصير هي حق الفلسطينيين المنزل من عند الله، وأن منطقة «عرب أورشليم» تعتبر جزءاً من الأرض موضوع النقاش، وأن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضعها، إنما هي باطلة، وأن الاتفاقات المبرمة ليست شرعية. أما بيغن، فقد اعتبر أن يوسف بورغ، وزير الداخلية، هو الخيار الطبيعي، إذ أن بورغ أوضح أن الحكم الذاتي يعني لا سيادة في المستقبل.

وهكذا، منذ البدء، افتقدت تلك المحادثات إلى الواقعية، فبدت اصطناعية. ولم يرفض الفلسطينيون والاردنيون المشاركة في تلك المحادثات فحسب، بل رفضوا أيضاً الطريق نحو الاستقلالية. وإذ بالمصريون يمثلون أعضاء لا يرغبون بالتمثيل. وحتى لا يظهر المصريون بمظهر الذين خانوا الفلسطينيين، اعتمدوا موقفاً متطرفاً طالبوا من خلاله أكثر مما تم الاتفاق عليه في «كامب دايفيد». فاعتبروا تلك الفترة الانتقالية والتي دامت طوال خمس سنوات، بمثابة ممر للتوصل إلى الحكم الذاتي وإلى ترسيخ الوجود الفلسطيني المستقل أو المتحد مع الأردن. فلقد أحدثت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كامب دايفيد، تصلباً في السياسة المصرية يعود سببه إلى ردة الفعل السلبية التي أبداها العالم العربي.

وفي إسرائيل أيضاً حدث أمر مماثل. فكان على بيغن أن يواجه ثورة عناصر وطنية من جناح اليمين، راحت تتفاقم. والجدير ذكره، أن رفض «موشي ارينز» وإسحاق شامير التصويت على اتفاقات كامب دايفيد في الكنيست، كان له آثاره السلبية. فازداد الخوف من تحول الاتفاق حول الاستقلالية الفلسطينية، عن خطه الأساسي الذي اتفق عليه في كامب دايفيد. ورأى اليهود من خلاله، تهديداً للوجود الإسرائيلي.

وبذلك انتهى مخطط بيغن على أن يعاد النظر في مبادئه بعد مرور فترة خمس سنوات. وجاءت معادلة كامب دايفيد مختلفة في الأساس من حيث أنها تفرض حلولاً للضفة الغربية ولقطاع غزة خلال فترة لا تتعدى الثلاث سنوات. فشعر عدد من الإسرائيليين أن كامب دايفيد شكل قاعدة لإزالة الوجود الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الفلسطينيين يضيعون فرصة لا تعوض برفضهم قبول

الدعوة المصرية ـ الإسرائيلية للانضمام إلى المحادثات. ومع بدء هذه المحادثات، خشي الإسرائيليون تلك التوقعات وقرروا ألا يفسحوا المجال أمام تلك المخاوف.

أدّى فشل سياسة التقارب التي اعتمدها بيغن، إلى استقالة وزير الخارجية دايان من الحكم، ومن ثم إلى استقالة وزير الدفاع وايزمن.

وفي غياب اعتدال هذين الشخصين اللذين صنعا اتفاقات كامب دايفيد، اتخذ بيغن وشارون والسياسيون في إسرائيل مواقف كان من المستحيل أن تقبل بها مصر. ومع فشل المحادثات، اختلفت وجهتا مصر وإسرائيل. ولم يكن الإسرائيليون على علم بأن المصريين يحملون ورقة رابحة عملوا على إخفائها إلى وقت الحاجة حيث كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة ليلعبوها. وكانت تلك الورقة، اتفاق كارتر الضمني الذي يتيح للرئيس الأميركي، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية في شهر تشرين الثاني ١٩٨٠، والتي رجح من خلالها إعادة انتخابه لولاية جديدة أن يجبر إسرائيل على الموافقة على حل القضية الفلسطينية وفقاً لشروطه وشروط المصريين من دون أن يخشى ردة فعل سلبية قد تصدر من اللوبي الأميركي ـ اليهودي.

وكان الشرط الوحيد لنجاح هذه الورقة انتصار كارتر على ريغان والمتوقع في الانتخابات المقبلة. وفي تلك الأيام، وقبل أن يقوم الإيرانيون باحتجاز ست رهائن أميركية من السفارة الأميركية في طهران، اقتنع السادات وكارتر تمام الاقتناع بأن النصر سيكون حليفهما. وقبل أن تجرى الانتخابات الرئاسية، وفي الوقت الذي ظل فيه كارتر يتحاشى عداوة المنتخبين اليهود، أعلن الفريق الأميركي في المحادثات المباشرة وبوضوح عما يفضله. وما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، تأثرت سياسة السادات تجاه إسرائيل، باعتقاده الراسخ بأن ولاية كارتر الثانية كرئيس ستدشن فترة من الضغط الأميركي الصارم على إسرائيل لإجبارها على تسوية القضية الفلسطينية وفقاً لبنود تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة ومصر. ولقد أدى فشل كارتر في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٠ إلى فشل مصر المعادلة لإسرائيل. وقد أحزنت هزيمة كارتر السادات الذي لام الرئيس الأميركي على تردده في معالجة قضية الرهائن. فقال: «ما هو نوع تلك القوة العظمى التي تسمح بأن تهان بالشكل الذي أهينت فيه من دون أن تتحرك بقوة فعالة؟».

وبالفعل كانت هزيمة كارتر بمثابة صدمة للسادات، إذ وضعت حداً لآماله في

التوصل إلى نهاية ناجحة، من وجهة النظر المصرية، بالنسبة إلى المحادثات المتعلقة بالاستقلالية.

وعندما أصبح الكسندر هيغ وزيراً للخارجية في الولايات المتحدة، غرق المصريون لدرجة بات من الصعب إنقاذهم. في الواقع، لم يكن الأميركيون في وضع يسمح لهم متابعة المحادثات بنشاط أكبر حتى قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. فخَلْعُ شاه إيران، واجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، واحتجاز رهائن السفارة الأميركية في طهران، وأخيراً ارتفاع أسعار النفط، كلها أمور حولت عام ١٩٨٠ إلى عام أسود بالنسبة إلى بلوغ السياسة الخارجية الأميركية أهدافها. ولقد تعزز كره كارتر لبيغن وتعاطفه مع الفلسطينيين، بسبب الانهيار الإيراني الذي ضاعف من أهمية المملكة العربية السعودية والنفط السعودي بالنسبة إلى المصلحة الوطنية الأميركية.

والجدير ذكره، أن المجموعات الاستقلالية توقفت عن الاجتماع بعد أن أصر الجانب الإسرائيلي على أن يتم اللقاء التالي في «أورشليم»، فرفض المصريون نظراً لوضع المنطقة الحساس.

تعثُّر.. وسلام بارد

بالعودة إلى الماضي، ولدى إعادة النظر بتلك المناقشات، بدا من الواضح أن فشل المحادثات الهادفة إلى تحقيق الاستقلالية، كان أحد أهم الفرص الضائعة على طريق السلام في الشرق الأوسط، وخاصة بالنسبة إلى الفلسطينيين الذي أخفقوا بسعيهم إلى التحدي.

فقد فشل الفلسطينيون في كسب الفوائد الموجودة في الطبيعة الانتقالية للتدابير الاستقلالية وصبوا غضبهم على المصريين الذي أخفوا عنهم الفرصة التي أتاحها لهم مخطط الحكم الذاتي.

ولا يسعنا أن ننكر أن إسرائيل اتخذت احتياطاً غير ضروري بغية السيطرة على خطر الاستقلال الذاتي وخطر نشوء دولة فلسطينية. أما المجادلات حول الحكم الذاتي، فقد شكلت موضوعاً للبحث؛ إذ أن المصريين طالبوا بإنشاء جميعة تشريعية تتألف من مئة عضو تقريباً ينتخبون بدورهم مجلساً يتألف من خمسة عشر عضواً. عندها أعلن بيغن أن جمعية كهذه تعادل برلماناً، الأمر الذي لم ينص

عليه اتفاق كامب دايفيد الذي أشار فقط إلى مجلس إداري. فالبرلمان بالنسبة إلى بيغن كان بمثابة نذير لقيام دولة. وبدوره، اقترح بيغن أن يكون حجم المجلس الإداري متوافقاً مع عدد المهمات المناطة به، ورأى أن يتألف من اثني عشر عضواً وما فوق على ألا يتعدى العشرين عضواً. وعندما سعى هايغ للتغلب على تلك العقبة باقتراحه عدداً بين اثنين وثلاثين وخمسة وأربعين عضواً، رفض بيغن بشدة معلناً أن ذلك يعتبر برلماناً. فاللوكسمبورغ وسيرلانكا وإيسلندا تتمتع ببرلمانات صغيرة بحجم تلك التي يقترحها هايغ، وأشار إلى عدم توفر مهمات تكفي للعدد الذي عرضه هايغ. فكان التمييز بين السيادة والحكم الذاتي حاسماً. والجدير ذكره أن بيغن تمسك بوجهة نظره التي اعتمدت عند استقلال بلدان العالم.

أما هايغ فقد رأى أن تلك الأمور لا يمكن القبول بها، فإسرائيل تستطيع بكل سهولة أن تمنع أي مس بسيادتها من خلال مساعدة قواتها التي يفترض أن تبقى متمركزة في مواقعها.

وكانت محاولة هايغ كسر حالة الركود، ضرباً من العبث، فبيغن عرف بتصلبه وبتجنبه المجازفات، ومطالب المصريين المتطرفة أثارت الحذر في نفسه. وهكذا خدم التطرف المصري هدف مصر في إبرازها أمام العالم العربي، أنها تحافظ على مصالح الفلسطينيين ولكن بتصرفها على هذا النحو بات من المستحيل التوصل إلى اتفاق يستفيد منه الفلسطينيون.

وهكذا تعرقلت المسيرة نحو السلام مبني على أسس واضحة بسبب نقص في التخطيط بالنسبة إلى الفلسطينيين وإسرائيل ومصر والولايات المتحدة. أما مصر وإسرائيل، فتوصلتا بصعوبة إلى تحقيق سلام بارد مغاير للصورة التي رسمها الإسرائيليون والمصريون في خيالهم لدى توقيعهم على اتفاقية السلام. ولقد أعطى فشل المحادثات حول الاستقلالية، والذي تزامن مع الحرب اللبنانية، عذراً للمصريين لعدم تطبيق الاتفاقات التي جرى التوقيع عليها والتي كانت، تهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين.

وفي ما بعد، اغتيل السادات في تشرين الأول من العام ١٩٨١ على أيدي الاخوان المسلمين الذين قرروا قتله، ليس لأنه توصل إلى سلام مع أميركا، بل لأنه رفض أن يحول مصر إلى جمهورية إسلامية تحكمها قوانين الشريعة الإسلامية. أما في إسرائيل، فقد تنبأ المتطرفون الذين عارضوا الانسحاب من سيناء، بأن

المصـريـين سينقضون المعـاهدة بعـد موت الســادات، واقتنعوا أنـه في حال زُجَّت إسرائيل في حرب ضد بلد عربي فإن مصر ستلغي المعاهدة.

وقـد وقع هـذا الاحتمالان، خـلال حزيـران ١٩٨٢. بيـد أن حسني مبـارك، الرئيس المصري الجديد عرف كيف يحافظ بدقة على المعـالم الأساسيـة للمعاهـدة بالرغم من أن العلاقات بين البلدين تميزت بطابع «السلام البادر» حسب ما وصفهـا وزيـر الخارجيـة المصـري بـطرس غـالي. وحـرص المصـريـون على تـأيـيـد تلك الاتفاقات المرهونة بالحكومة والتي لا تتـطلب مشاركـة فعلية للشعبين، مثـل حركـة الـطيران بين مـطاري القاهـرة وبن غوريـون، حركـة النقل بين البلدين، السفـارات والقنصليات في القاهرة وتل أبيب، بيع النفط، نزع السلاح من سيناء.

ولكن الاتفـاقات التي تقـوم على دعم شعبي، مثل السيـاحة إلى إسـرائيـل، والتجارة واتفاقـات ثقافيـة وما شـابه، ظلت معلقـة، ذلك أن الحكـومة المصـرية لا تستطيع أن تجبر شعبها على زيارة إسرائيل والتعامل معها ومحبة الإسرائيليـين.

في الـواقع، قـامت الحكومـة المصـريـة بكـل مـا في وسعهـا لمقـاومـة تلك الأنشـطة، فالمصـريون الـذي أرادوا زيارة إسـرائيل، تعـرضوا لاستجـواب من قبـل أجهـزة الأمن، وهؤلاء الذي رغبـوا بتعاطي التجـارة معهـا وجب عليهم أن يحصلوا على إذن خاص غالباً ما كان محظوراً.

أما الصحافة المعاديـة، فقد كـانت مزعجـة بصورة خـاصة، ولـطالما أثـارت الرأي العام ضد إسرائيل. وكانت اعتـراضاتنـا تجابـه دوماً بـالجواب عينـه، وهو أن الصحـافة المصـرية حـرة، وأن الصحافيـين لهم الحق في كتـابة مـا يشـاؤون. فهم يعبـرون عن أحـاسيسهم في مـا يتعلق بـالمقـاومـة الـدائمـة للفلسـطينيـين في ظـل الاحتلال.

وكـان من الصعب جداً أن تنقـل كلمة إيجـابية عن إسـرائيل عبـر التلفـزيـون والـراديو. ولـطالما تجـاهلوا طلباتنـا المتكررة لبث بـرامج عن إسـرائيل تهـدف إلى المسـاعدة على محـو مخاوف المـاضي. ومع ذلـك فإن تلك الحمـلات الإعلاميـة الموجهة ضد إسرائيل كان لها الأثر اليسير في الشعب المصري.

في السنـوات العشر الأولى التي تلت معـاهدة السـلام، قـام ثـلاثمـائـة ألف إسرائيلي بزيارة مصر استقبلهم خلالها المصريون برحابة وعاملوهم بصداقة، ما خلا حادثة واحدة شنيعة.

وكان للسلام مع مصر تـأثير أكيـد على إسرائيـل. والجديـر ذكره أن الخـوف الجنوني الذي كـان مسيطراً على العقـول بسبب جو الحصـار الذي فـرضته القـوات المتخـاصمة، قـد أزيل. فـاحتشد الإسـرائيليون في أرض النيـل، حتى أنا شعـرت بإثارة وأصابتني الدهشة عندما هبطت بنا الطائرة العائدة للخطوط الجوية الإسـرائيلية في مطار القاهرة، وعندمـا رحت أجوب شـوارع القاهـرة في سيارة سفيـرنا المـزودة بالرايـة الإسرائيليـة الزرقـاء، والبيضاء. فبعـد سنوات طـويلة من العداء، وبعـد أن كانت زيارة مصر تبدو كزيارة للقمر، بدا التغييـر أمراً مرعباً.

أما نحن، فنعتبر أن الحرب الباردة تحمل في طياتهـا فوائـد جمة. وبـالفعل، وفـر الهدوء على الجبهـة الجنوبيـة ـ المصريـة فتـرة راحـة لإسـرائيـل، وسمـح لنـا بتخفيض ميزانية الدفاع. ولقد ساعد ذلك الحكومة في التغلب على التضخم بنسبـة سبعمائة بالمئة.

والأهم من ذلـك، أن معاهـدة السلام بـدلت وضع إسـرائيـل الاستـراتيجي. فانسحاب مصر من «إطار العداء» الذي أحـاط بإسـرائيل، أزال خـطر اندلاع حـرب أخـرى على جبهتين. كما حملت المعـاهدة معهـا ثورة سيكـولوجيـة انعكست على المنطقة بكاملها. ولا شـك في أن تمركـز الدبلومـاسيين المصريـين في إسـرائيل، والإسـرائيليـين في القـاهـرة، والتبـادل الـذي حصـل بين السيـاسيين المصـريـين والإسرائيليـين من جهة، والعسكريـين من جهة أخرى، قد خلقا شعوراً بـالأمان أثـر في العمق على العـالم العربي. إذ لأول مـرة منذ تـأسيس دولة إسـرائيـل في العـام ١٩٤٨، قُبِلَ بنا كواقع موجود.

ولغـاية زيـارة السادات لـ «أورشليم» في تشـرين الثـاني ١٩٧٧، ظلت كلمـة «إسرائيل» نادرة الاستعمال في وسائل الإعلام العربية وكانـوا يطلقـون عليها صفـات مثـل: «السـرطـان في وسـطنـا» أو «الاغتصـاب الصهيـوني للسلطة». ومـع مـطلع الثمانينات، توصل العرب إلى اصطلاحات بالنسبة إلى الوجود الإسرائيلي. فلم تعد «إسرائيل» كلمة بذيئة. والعامـل الذي سـاهم في هذا التحـول هو الخـطر المتزايـد الذي يهدد العالم العربي ويخيفه من احتمال أن يصـدِّر الخميني ثورتـه الإسلاميـة. وتذكر الدبلوماسيون الأميركيون خلال جولتهم على البلدان العربية بعد خلع الشـاه، أن العرب بدأوا يذكرون إسرائيل ولو قليلاً، فشكل هذا الأمر تحولاً نوعياً بالنظر إلى الزيارات السابقة. أما العرب فقد ركزوا انتباههم على الأحداث المنـذرة بالشؤم في إيران.

أما نحن فقد رأينا في هذا التحول في الموقف العربي، دليلاً مقبولاً على إمكانية إجراء مصالحة للمرة الأولى، حيث انتقل التركيز القديم على هدف الإبادة، إلى إمكانية التوصل إلى حلول مع إسرائيل. لكن هذا التحول لم يطرأ على جميع البلدان، وبالطبع برزت استثناءات مؤلمة، إذ أن الليونة لم تتجل لا في الموقف السوري ولا في موقف معمر القذافي، فيما ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر تدمير إسرائيل هدفها الأول والأخير. وكنتيجة للسلام مع مصر تحسنت العلاقة بين إسرائيل والعالم العربي خلال الثمانينات ولم تعد كلمة «سلام» كلمة منبوذة في الشرق الأوسط وإن اختلفت أوجهها.

وأما العلاقات بين البلدين، فكانت تسوّى بأساليب كثيرة، في ما عدا مسألة طابا، الوحيدة التي وترت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال الثمانينات. فالنزاع على امتداد ساحلي صغير، يشكل منطقة تبعد خمسة أميال عن إيلات في رأس خليج العقبة، اتخذ أبعاداً مدهشة وغير متوقعة فقد بدأ النزاع البسيط بما فيه الكفاية حيث قامت في العام ١٩٠٦، لجنة بريطانية ـ تركية مشتركة برسم الحدود بين مصر وفلسطين فتحركت اللجنة البريطانية بدلاً عن مصر التي أصبحت لاحقاً مستعمرة بريطانية.

قضية طابا

أظهر الوصف الذي أُعطي للحدود أن الأرض المتنازع عليها في طابا تقع شرق الحدود التي رسمت في العام ١٩٠٦، أي في فلسطين وليس في المستعمرة البريطانية مصر. ولما عرف بيغن هذه الحقيقة بعد توقيعه على معاهدة السلام مع مصر، سمح ببناء فندق كبير في منطقة طابا الكائنة، وفقاً للحدود المرسومة في العام ١٩٠٦، ضمن الأراضي الإسرائيلية. لكن الحكومة المصرية ادعت بأن الواقع على الأرض، أي الحدود الحالية بين مصر وفلسطين، المستعمرة البريطانية، والخرائط التي رسمت خلال الانتداب وحتى تلك التي رسمتها إسرائيل بعد تأسيسها، تبين أن طابا تقع، من دون مجادلة، على الجهة المصرية من الحدود. أما إسرائيل فادعت من جهتها أن الحدود المرسومة من العام ١٩٠٦، هي وحدها الحدود الشرعية، وهذا ما أثبته بدقة وبوضوح لجنة الفصل البريطانية التركية المشتركة. لقد جرى تعديل هذه الحدود اعتباطياً وبطريقة غير شرعية على الخرائط التي وضعها البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى حين كان العثمانيون يسيطرون على شبه جزيرة سيناء بما فيها منطقة طابا المتنازعة عليها، وذلك بهدف

تعزيز المطالب البريطانية ـ المصرية المستقبلية إزاء الأتراك الذين كانوا في تلك الفترة يتقدمون نحو قناة السويس. فما كان من مصر إلا أن لجأت إلى المادة الأولى من معاهدة السلام مع إسرائيل والتي تنص على «أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود المتعرف بها دولياً بين مصر وفلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقاً».

ولا شك في أن الطرفين قدما براهين كثيرة لدعم مطالبها كثيرة لدعم مطالبهما قبل انعقاد هيئة التحكيم الدولية التي رفع إليها النزاع. وبعد أخذ ورد، فصلت الهيئة في النزاع لمصلحة مصر. فجرى تسليم طابا إلى مصر في العام ١٩٨٩. ولم يكن الأمر بهذه السهولة، فلقد اعتبرت إسرائيل أن ميلاً إضافيا من الشاطىء سيفسح المجال لمنطقة إيلات لتستعيد عافيتها. وسيشير سكان إيلات إلى مسافة المئة ميل الممتدة على طول الساحل الشرقي من شبه جزيرة سيناء من دون أن يدركوا السبب الذي جعل مصر تولي أهمية كبيرة لميل إضافي في طابا. أما مصر فاعتبرت أن رفض إسرائيل تسليم منطقة طابا يثير الشكوك في ما يتعلق باعتراف إسرائيل بشرعية السيادة المصرية على الأجزاء الأخرى من سيناء والتي أثيرت حولها الشبهات في السنوات الماضية. فقام نبيل العربي، الرئيس العتيد والقدير للفريق المصري المفاوض حول مسألة طابا بإبراز تلك المخاوف بأسلوب شرقي أوسطي نموذجي من خلال قصة رواها لي عن جحا، وهو رجل اسطوري اشتهر بالحمق والبلاهة وتنسب إليه نوادر وفكاهات، فقال:

«باع جحا منزله إلى جار له. وبعد أن تم التوقيع على عقد نقل الملكية، قال جحا لجاره: اسمح لي أن أبقي هذا المسمار في الحائط إذ له قيمة عاطفية عندي. ولما كان هذا الجار، رجلاً لطيفاً وافق على طلبه. وفي يوم من الأيام، دق جحا على باب منزله السابق وقال لجاره: أريد أن أعلق قبعتي على مسماري المدقوق في حائطك. ولم يستطع الجار رفض هذا الطلب إذ أن المسمار هو بالفعل مسمار جحا. وبعد ذلك تكررت زيارات جحا فعلق على المسمار سترته ومعطفه، وأخيراً، قدم جحا إلى منزل جاره يجر أمامه حمارين ربطهما إلى المسمار».

ولأن عدداً قليلاً من المصريين لديه معلومات عن موقع وأهمية طابا، تمت تسوية المشكلة: ولقد اعترف لي الرئيس حسني مبارك أنه لم يسمع بطابا قبل بداية النزاع. وأخبرني أن معظم المصريين مقتنعون بأن طابا تشمل منطقة واسعة، وأن عدداً قليلاً منهم سيصدق أن كل هذه الجلبة تجري حول ميل مربع واحد. أما أنا

وتامير مدير مكتب رئيس الوزراء، فقد عملنا كرئيسين للفريق الإسرائيلي المفاوض حول طابا، وأمضينا ساعات طويلة نجادل فيها المصريين في القاهرة وفي «أورشليم» قبل أن تخرج المسألة من أيدينا وترفع إلى هيئة التحكيم. فلم تنجح الجهود التي بذلناها للربط بين موافقتنا على اللجوء إلى التحكيم والرغبة المصرية في عملية التطبيع. فقد طالبنا بأن يوقف المصريون حملتهم الإعلامية ضدنا وأن يرجع السفير المصري إلى إسرائيل بعد أن انسحب منها إثر مجازر صبرا وشاتيلا التي حصلت في بيروت، وأن يسمح للمصريون بحرية التنقل في الاتجاهين، وأن يبدأ الحوار السياسي المتفق عليه في آذار ١٩٨٢. وبعد أن وافقنا على التحكيم، اتخذ المصريون تدابير استرضائية محسوسة من عودة السفير محمد بسيوني إلى تل أبيب والموافقة على عقد قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء شيمون بيريز، لم تأت بثمار.

أذكر اجتماعاً عقد مع الرئيس مبارك في شهر أيلول ١٩٨٥ ودام طويلاً حيث رسم خلاله مبارك صورة وردية للعلاقات التي ستنشأ بعد انتهاء التحكيم. وفي ذلك الوقت لم نتوصل إلى اتفاق مع المصريين حول مسألة التحكيم. وحسب المتفاوضين، واجهنا المصاعب، ليس فقط بسبب المصريين، بل بسبب المعلومات المتضاربة التي حصلنا عليها من معارضي «حكومة الوحدة الوطنية». ما من أمر يستطيع أن يبين الألم الشديد الذي يشعر به كل مواطن يحاول أن يخدم بلده بأمانة في ظل حاجات حكومة برأسين، أكثر من الحياة المؤلمة التي عشناها خلال مفاوضات طابا.

عندما أدرك بيريز الضرر الذي ألحق بعلاقتنا مع مصر، طلب اللجوء إلى التحكيم بأسرع وقت ممكن. وأصر وزير الخارجية إسحاق شامير، معتمداً على معاهدة السلام، على ضرورة الموافقة على المصالحة فقط، وهذا الأخر سيمنحنا فرصة أكبر للاحتفاظ بطابا. وكان على شامير أن يواجه مطالب زملائه في الحزب وهم شارون وأرينز وإسحاق موداي الذين عارضوا أي تنازل عن طابا.

لقد توجهت أنا وتامير إلى القاهرة حاملين معنا تعلميات مختلفة، والجدير ذكره أن المساعي التي قمنا بها للمحافظة على جبهة موحدة لم تنجح دائماً. وانتهى هذا المأزق عندما أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي، في جلسة ماراتونية دامت ثلاث عشرة ساعة، موافقته على التحكيم. بيد أن هذا الأمر لم يشكل

النهاية. إذ كان علينا أن نواجه التدخل الأميركي في شؤوننا. فقد أصر هؤلاء على تطبيق شروط التسوية التي رجحت إلى الجانب المصري.

وهكذا سلمت طابا إلى المصريين في العالم ١٩٨٩، بيد أن السلام البارد بين بلدينا لم يسخن ولو قليلاً. ولم تشكل قمة الإسكندرية بين بيريز ومبارك في أيلول ١٩٨٦ سوى فترة استراحة وشعاع مؤقت يقوي الهمة.

مرحلة جديدة

بعد أن تسلم شامير مهمات رئيس الوزراء، بعد فترة وجيزة من انعقاد قمة مبارك - بيريز، خفت حدة التوتر. بيد أن هذا التوتر عاد ليظهر بعد أن استبدلت نجمة داوود بالعلم المصري في طابا. لقد كانت طابا رمزاً مهماً بالنسبة إلى المصريين. وفي العام ١٩٨٩ فقط، تمكنت مصر من أن تعلن بأنها أعادت كامل الأراضي المصرية إلى السلطة المصرية. ولما كان هدف غالبية المصريين استرجاع كامل أراضيهم، أبرمت الحكومة اتفاقاً واسعاً يخول مصر أن تبقى على علاقة طيبة مع بلدان العالم العربي، وذلك بغية إزالة وصمة العار التي لحقت بمصر على أثر السلام المنفصل الذي حققه السادات.

واتبع مبارك سياسة دعم لعرفات ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي. فباتت مصر في العام ١٩٨٩، القوة المُسيرة للسلام العربي والذي سأتكلم عنه مطولاً. لقد سعى مبارك من خلال المحافظة على العلاقات المصرية مع إسرائيل بأقل درجة ممكنة ومن دون إلحاق الضرر باتفاق السلام، إضافة إلى سياسة التودد إلى البلدان العربية عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، في سبيل إعادة مصر إلى وضعها القيادي السابق في العالم العربي، وذلك من دون التضحية بالسلام مع إسرائيل.

فبدأت البلدان العربية، الواحدة تلو الأخرى، تفتح مجدداً سفاراتها في القاهرة. وتحققت ذروة النجاح في أيار ١٩٨٩ عندما جلس الرئيس المصري جنباً إلى جنب مع الملوك والرؤساء العرب الذين اجتمعوا في الدار البيضاء لعقد قمة لأعضاء الجامعة العربية. لقد طردت مصر من الجامعة العربية بعد إبرام اتفاقات كامب دايفيد وها هي تعود إليها داعية البلدان الأخرى للحذو حذوها. فاستغرقت الفترة الممتدة ما بين دخول السادات إلى «أورشليم» وعودة مصر المنتصرة إلى حظيرة العرب، ما يزيد عن عشر سنوات. وبالطبع، رحبت إسرائيل بالنجاح

المصري إذ أنه يكشف عن مدى التغير الذي طرأ على التفكير العربي على أثر معاهدة السلام. لقد اعتبر العالم العربي أن مصر خارجة عن القانون، إذ تجرأت على كسر اتفاق العرب الذي يمنع أي اتصال مع العدو الإسرائيلي. وقبولها مجدداً في العالم العربي يعني أن الاتفاق ضد إسرائيل لم يعد موجوداً. أما السلام فقد ظل وهماً وهدفاً بعيد المنال إلى أن تعرقلت الأمور في أيار ١٩٨٩، وتعرقل معها السلام. ويمكن القول إنه خلال قمة الدار البيضاء، أعاد رؤساء الدول العرب إلى أنور السادات اعتباره من دون أن يتنبهوا للأمر ومن دون أن يباشروا بخطوات نحو سلام فعلي مع إسرائيل.



القسم الثاني

إسرائيل ولبنان



ـ ٩ ـ

بداية من دون نهاية:
١٩٧٥ ـ ١٩٨٢

اجتمع رجلان نافذان في بلديهما، أحدهما مناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل المنتخب في إسرائيل، والآخر كميل شمعون الذي أمضى ولاية في رئاسة الجمهورية اللبنانية، في آب ١٩٧٨، للمرة الأولى في منزل بيغن المتواضع في القدس. وللفور، نشأ تفاهم بينهما وكأن كل واحد منهما أدرك السحر في شخصية الآخر. ولم يكن ذلك اللقاء عادياً، إذ شرح بيغن أن إسرائيل، في ظل إدارته الجديدة، مستعدة لتوسيع مساعدتها إلى الطائفة المسيحية والمارونية في لبنان، متجاوزة الحدود التي وضعها سلفه رئيس وزراء حزب العمال، إسحاق رابين.

وكان موقف إسرائيل إزاء الطائفة المسيحية في لبنان، في ظل إدارة رابين، تحديداً، واضحاً ومحصوراً. فإسرائيل لن تتدخل تدخلاً مباشراً أو ناشطاً في الصراع القائم بين الطائفتين المسيحية والإسلامية. إلا أنها ستساعد المسيحيين من خلال تزويدهم بالأسلحة والتسهيلات في التدريب. لكن في آب ١٩٧٨، أكد بيغن لشمعون أن سلاح الجو الإسرائيلي سوف يتدخل إذا هاجمت سوريا المواقع المسيحية من الجو. وأدرك هذان الرجلان الخبيران في السياسة، أن هذا التعهد ليس سوى خطوة تمهيدية لعلاقة جديدة بين إسرائيل ولبنان.

غادر شمعون إلى دياره والغبطة تملأ قلبه من جراء هذا اللقاء الأول مع بيغن. لكن فيما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يودعه عند عتبة بيته، توقف شمعون العجوز لهنيهات وكأنه نسي أمراً ما. ثم التفت نحو بيغن وحذره بلهجة بطيئة ومدروسة، من ارتكاب الأخطاء التي «ارتكبوها في لبنان». وأضاف شمعون، عائداً بالذاكرة إلى الوراء: «فرض الفرنسيون علينا حدود لبنان الكبير. وحين أصبحنا دولة

مستقلة، أجبرونا على ضم المناطق التي كانت الطوائف الإسلامية تتواجد فيها، فكان ذلك مصدر مشاكلنا. لا تضموا أراضي ومسلمين إلى بلادكم، وإلا ستجدون أنفسكم في مواجهة المشاكل نفسها التي نعاني منها». لم يبد بيغن أية ردة فعل على هذه المقولة أو النصيحة غير المرحب بها. ثم، قام أعضاء الحزب اللبناني الذي ضم قائد الميليشيا المسيحية الشاب بشير الجميل، بجولة قصيرة في مدينة القدس القديمة قبل أن يعودوا إلى بيروت بالطوافة.

وكان لشمعون أسباب وجيهة دفعته لدعوة إسرائيل إلى الحذر. فخلال حياته الطويلة، شهد تآكل الأغلبية المسيحية، والسيطرة المسيحية على لبنان، قد انهارت تحت تكاثر أعداد المسلمين. كما أن الطوائف السبع عشرة المختلفة في لبنان، وبخلاف الدول الأخرى ذات الديانات والاثنيات المختلفة، مثل سويسرا، لم تكوِّن قط حساً بالهوية القومية، ولم تتوصل إلى إجماع سياسي. وهي لم تستطع قط تجاوز ولاءاتها الطائفية، إذ أنها لم تحاول حتى القيام بذلك فعلياً. بل بالعكس، كرست اهتمامها للحفاظ على هذه الولاءات، أياً كان الثمن الذي دفعته الدولة اللبنانية.

كانت السنوات التي سبقت اجتماع بيغن وشمعون في القدس تجربة مرة بالنسبة إلى لبنان، على الرغم من أن أياً من الزعماء أدرك أن الحالة ستزداد تدهوراً. فخلال تلك السنوات، تفاقمت الانقسامات الطائفية في لبنان بشكل بارز، إذ تطلعت كل طائفة إلى الخارج، بحثاً عن «وصي» تستطيع الاعتماد عليه.

بالطبع، كان الرئيس المصري عبد الناصر «الوصي» الذي سعت إليه الطوائف الإسلامية، علماً أن هذا الرئيس لعب دوراً أساسياً في الإعداد لوقوع الكارثة في لبنان، حتى بعد أن عانى ومصر من هزيمة حزيران ١٩٦٧ على أيدي إسرائيل. وعلى غراره، قامت سوريا التي بحثت عن حقول جديدة لحراثتها، بلعب دور ثانوي في البدء، مع مصر. ولم تشرع باستغلال الاضرابات السياسية والاجتماعية في لبنان المجاور، إلا في ما بعد، في منتصف السبعينات، وذلك تلبية لمصلحتها ومصلحة المسؤولين فيها.

إلا أن أياً من «الأوصياء» القديمين الراسخين، بقي على الساحة؛ فالفرنسيون الذي رعوا المصالح المسيحية، والبريطانيون الذين حافظوا على مصالح المسلمين، رحلوا، مخلفين فراغاً في السلطة. هذا الفراغ، كان يطهى على نار هادئة وكأنه ينتظر وصول العامل الفلسطيني. وإذا تأملنا في الأحداث الماضية، نجد

أن وصول الفلسطينيين إلى لبنان في هذه المرحلة، لم يكن صدفة في التاريخ، ولا نتيجة وخيمة لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، بعد أن حاولت الإطاحة بنظام الملك حسين في العام ١٩٧٠. والواقع أنه كان خطة مدروسة بدقة لاءمت أوضاع الأوساط الحاكمة في القاهرة ودمشق والمملكة العربية السعودية والأردن. وشكل انقلاب منظمة التحرير الفلسطينية الفاشل عذراً لهذا الأمر، شأنه شأن الاعتداء على السفير الإسرائيلي في لندن في الثاني من حزيران ١٩٨٢، الذي أتاح الفرصة لإطلاق عملية «سلام الجليل» المعدة من زمن بعيد والتي أدت إلى اجتياح لبنان.

والواقع أن فرار الفلسطينيين من الأردن بعد كارثة أيلول ١٩٧٠، لم يشكل العنصر الذي أدى إلى تدخل العامل الفلسطيني المفجع في الشؤون اللبنانية الداخلية، كما كان سائداً بشكل عام. بل عاد ذلك إلى القرار الذي اتخذته الدول الرئيسية في الجامعة العربية، في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٩، الداعم لنزعة منظمة التحرير الفلسطينية إلى السيطرة على لبنان. فخلال المعارك التي اندلعت بين وحدات الميليشيات الفلسطينية والجيش اللبناني في العام ١٩٦٩، والتي ازدادت حدة وعدداً، مارست سوريا ومصر والسعودية ومجمل الدول الأعضاء في الجامعة العربية، سواء كانت معتدلة أو راديكالية، ضغوطات مستمرة على الحكومة اللبنانية، إضافة إلى تهديدات بفرض عقوبات اقتصادية. وتزعم الرئيس المصري عبد الناصر، الذي كان ما يزال يعاني من هزيمته، هذه الحملة الهادفة إلى القضاء على استقلال لبنان وتوفير قاعدة تستطيع منها منظمة التحرير الفلسطينية شن عملياتها على إسرائيل. وكان الملك حسين مؤيداً فعالاً لهذه السياسة. بالطبع، ما زالت الوثائق التي تثبت ذلك ضئيلة. إلا أن براهين الأمانة العامة للجامعة العربية تظهر بوضوح أن حسين أيد بحماسة القمة التي خطط عبد الناصر لعقدها في تشرين الثاني ١٩٦٩ والتي أجبرت اللبنانيين على القبول بوجود فلسطيني مشروع كعامل قوة مستقل في لبنان.

وقد اعتبر حسين صيغة القاهرة صمام أمان من شأنه أن يريحه من ضغط منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، خاصة أنه نتيجة هذا الضغط، استعد لمواجهة بين جيشه ومنظمة التحرير، تلك المواجهة التي أصبحت ممكنة بعد إبرام اتفاقية القاهرة السرية بين اللبنانيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، بضغط من الجامعة العربية وبإشراف من عبد الناصر، في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٩.

وهكذا، برزت طريق تستطيع منه منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن استخدامها للفرار. وهي لم تكن موجودة حتى إبرام اتفاقية القاهرة، إذ أن حسين اعتبر أنه يمكن طرد المنظمة من الأردن لأن بلداً آخراً يمكن أن يستقبلها، وهو لبنان المجاور.

والحقيقة أنه لم يكن لمنظمة التحرير ملاذ آخر، إلى أن أجبرت اتفاقية القاهرة السرية، الحكومة اللبنانية على توفير تحرك حر للفلسطينيين إضافة إلى كل التسهيلات الضرورية. فمصر وسوريا والسعودية وليبيا والعراق رفضت تأمين التسهيلات والمواقع لشن عمليات ضد إسرائيل. وبالتالي شكلت اتفاقية القاهرة، التي أبرمت بمبادرة من عبد الناصر والسعوديين، إعلان حرب حقيقية على الدولة اللبنانية وإسرائيل. ولم يكن هذا الإعلان صادراً عن الدول العربية التي لم تكن مستعدة للمجازفة بعد فترة قصيرة من كارثة ١٩٦٧، بل قام به الزعماء العرب باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يقع اللبنانيون وحدهم ضحية اتفاقية القاهرة السرية هذه، بل كذلك منظمة التحرير، إذ قضت الخطة بأن يتحملوا الجزء الأكبر من العقاب الذي جعلته اتفاقية القاهرة محتوماً. وقد آن الأوان لنطلع على هذه الاتفاقية عن كثب.

تألفت الاتفاقية من تسعة عشر بنداً، وتميزت بطابع السرية، كما أن محتوياتها لم تكن معدة للنشر. وقد وقعها كل من عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية، والجنرال إميل بستاني، قائد الجيش اللبناني المسيحي. والملفت في كل ذلك، أن الزعماء اللبنانيين ورعاة الاتفاقية العرب، تمتعوا بحسٍّ كاف من العار أو الكتمان، دفعهم إلى الإصرار على ضرورة إخفاء شروط هذه الاتفاقية عن الشعب اللبناني. بالطبع، كان ذلك أملاً تافهاً، لكنه سمح لنا بالتبصر في نوايا هؤلاء الذين خططوا لهذا التدبير الشيطاني.

غير أنهم لم يستطيعوا حتى التبؤ بالكوارث والفظائع التي ستسببها هذه الاتفاقية العربية فيما بعد، والتي ستصيب الدولة اللبنانية والفلسطينيين في الأردن ولبنان. فهذه الكوارث أعدت لتصيب إسرائيل. وقد اختيرت منظمة التحرير الفلسطينية المتركزة في لبنان لتكون رأس حربة انتقام عبد الناصر لحرب ١٩٦٧. إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، وذلك على الرغم من الأحداث التي بدت في البداية وكأنها تتوالى حسب الخطط السرية التي وضعها رعاة اتفاقية القاهرة. إذ وفرت لمنظمة التحرير الشرعية والوسائل الضرورية لمهاجمة إسرائيل

من قواعد لها في لبنان. كما ضمنت لها حرية التحرك من الأراضي اللبنانية وإليها.

وفي حين حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على هذه التنازلات الأساسية، لم يحصل اللبنانيون سوى على ضمانات بعدم تعريض وحدة أراضيهم وسيادتهم للخطر. وفيما كانت التنازلات حقيقية، بدت الإجراءات الوقائية مجردة من أي معنى. وهكذا، اتخذت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان طابعاً رسمياً فعلياً في القاهرة، في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩. ولم ينجز حسين خطته لطرد منظمة التحرير إلى لبنان إلا بعد سنة، لأن الأردن أصبح، إثر إبرام اتفاقية القاهرة، ميداناً للمشاكل العربية ولا سيما تلك التي يعاني منها الفلسطينيون الذين رفضتهم كل الدول العربية. واختلفت التقارير المتعلقة بالمعارك الدامية التي اندلعت بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير في أيلول ١٩٧٠، إذ ادعى البعض أن أربعة آلاف فلسطيني فقط قتلوا في المعارك الضارية والقصف الذي انهال على مخيمات اللاجئين. في حين قدرت منظمة التحرير عدد القتلى بعشرين ألفاً. أما الذين حالفهم الحظ، فاتجهوا إلى الملاذ الجديد الذي فتحته لهم اتفاقية القاهرة: لبنان.

الحرب في لبنان

وجد الوافدون الفلسطينيون الجدد في لبنان ما اعتبروه وضعاً مثالياً لتحقيق هدفهم. إذ أن الحكومة الضعيفة (لم يجتمع مجلس الوزراء من نيسان حتى العام ١٩٦٩ في الوقت الذي كانت تعد اتفاقية القاهرة) والجيش المقسم وجو الفوضى السائد، أقنعتهم أن ما من خطر قمع يتربص بهم، كما حصل في الأردن. إضافة إلى ذلك، كان للفلسطينيين نواة وجود ضخمة في لبنان، تراوحت بين ٢٥٠ و ٨٠٠ ألف نسمة. على أية حال، لم يستطع أحد التأكد من هذه الأرقام، ولا حتى الأمم المتحدة. . وكانت مراكز تطويع وتدريب عسكري قد أنشئت في مخيمات الفلسطينيين التي أخذت بالتوسع في أحياء بيروت الجنوبية التي سيطر عليها الفلسطينيون ـ الفاكهاني وصبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ـ وذلك بعد أن سمحت اتفاقية القاهرة بها. فحضر أعضاء من المنظمات الإرهابية العالمية الرئيسية، بدءاً من منظمة بادر ماينهوف الألمانية وصولاً إلى الجيش الأحمر الياباني، ولقنت الفلسطينيين دورساً في الإرهاب؛ الأمر الذي زاد من حدة مناخ القوة والجبروت الذي ميز قيادة منظمة التحرير في لبنان في تلك الفترة.

كذلك، تفاقم الوضع الذي كان لا يحتمل، لا سيما في جنوب البلاد، من

جراء وجود المقاتلين الفلسطينيين المدربين الذي طردوا من الأردن. والواقع أن السياسيين البيروتيين لم يعتبروا قط منطقة الجنوب هذه، المجاورة لإسرائيل، كجزء لا يتجزأ من البلاد.

فقد سكنها الشيعة «المتاولة» الأكثر تخلفاً، ثم ضمها الفرنسيون إلى جبل لبنان، الأمر الذي أشار إليه الرئيس شمعون في نصيحته الوداعية التي أسداها إلى بيغن والحقيقة أن شمعون كان الرئيس اللبناني الوحيد الذي زار الجنوب، على الرغم من حجم البلاد الصغير للغاية.

لكن في أواخر الستينات وخلال السبعينات، تحول جنوب لبنان إلى معقل للفلسطينيين، الذي تمتع بقوات أمنية وعسكرية ونظام ضرائبي ووسائل إعلام خاصة به. ولم تعد القوانين اللبنانية تطبق فيه. فراح اللبنانيون يراقبون بعجز عملية سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على مناطق واسعة من جنوب البلاد.

وتسبَّبت الهجومات التي شنتها منظمة التحرير الفلسطينية عبر الحدود على أهداف إسرائيلية، بردود إسرائيلية فورية، جعلت الحياة اليومية غير مستقرة، فهرب عشرات الآلاف من القرويين الشيعة من الفوضى والعنف السائدين في الجنوب، متجهين شمالاً إلى بيروت حيث اكتظوا في إحياء بيروت الجنوبية الفقيرة. فأصبح الشيعة المحرومون يعيشون إلى جانب العائلات المسلمة السنية والمسيحية المارونية في بيروت الغربية والشرقية. وقد تأثر العديد من الشيعة بجيرانهم الفلسطينيين المتطرفين المقيمين في مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا، الواقعة في ضاحية بيروت الجنوبية.

ولم تمضِ فترة طويلة حتى تأثر كل جزء من المجتمع اللبناني بالوجود الفلسطيني. فانهارت بنية المجتمع الشيعي التقليدي، مولدة قوات ثورية أدّت إلى تشكيل حركة أمل المتطرفة وبالتالي، منظمة «حزب الله» الخمينية الأصولية. كذلك، عمدت الميليشيات الفلسطينية المجهزة بأسلحة ثقيلة، ومبالغ ضخمة من المال حيث أنفقتها في لبنان، إلى تعزيز العناصر السنية الأكثر تطرفاً وتشجيعها. وظهرت هذه الثقة الجديدة بالنفس من خلال العدوانية المتنامية إزاء المسيحيين الذي أرعبتهم التطورات ودفعتهم إلى العمل بسرعة لإنشاء ميليشياتهم المسلحة. وبذلك، استوطن العنف في البلاد.

غير أن الفلسطينيين اشعلوا جولة جديدة من العنف حين أطلقوا النار، في

١٣ نيسـان ١٩٧٥، على رئيس حزب الكتـائب المسيحي بيار الجميّـل، حين كـان يوشك على تدشين كنيسة بُنيت حديثاً في عين الرمانة، الواقعة في ضاحيـة بيروت. فقُتل أربعة من المحيطين به. وعلى الفور رد مؤيدوه الغـاضبون على هـذا الهجوم، فقتلوا اثنين وعشرين فلسطينياً. وما لبث القتال أن انتشر في كـل أنحاء البـلاد، ضد الميليشيات المسلمة المتعاملة مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي شنّت هجـومات ضارية على المسيحيـين.

وهكذا، بدأت «الحـرب الأهلية» في العـام ١٩٧٥. لكن هذه التسميـة كانت مغلوطة، إذ أنها اندلعت في الحقيقة، من جراء عنصر غـريب، هو منـظمة التحـرير الفلسطينية التي شنّت هجوماً معدًّا بدقة على أعدائها المسيحيـين.

منـذ البدايـة، تفوقت منـظمة التحـرير وحلفـاؤها على المسيحيـين بـالأسلحة والقوة. لكن المسيحيـين قاتـوا قتالاً يـائساً للحؤول دون اجتيـاح الحدود لمـواقعهم وبيوتهم. فكانت حـرباً مجـردة من أية رحمـة أو هوادة، ارتكبت خـلالها تجـاوزات ومجازر مريعة من الجانبين. ففي الدامور، البلدة الساحلية المسيحية الواقعة جنوب بيـروت والتي اجتاحهـا الفسطينيـون، قُتل كـل الذين لم يهـربوا، بمـا فيهم النسـاء والأطفال. ولم ينج سوى القليل من سكانها، وسرعان مـا ردّ المسيحيون على هـذه المجزرة حين سيطروا، بعد أشهر قليلة، على الـطريق الدوليـة الرئيسيـة التي تربط أحياء بيروت المسيحية بجبل لبنان.

إسرائيل «تدخل على الخط»

أمـا في جنوب البـلاد، فقد كـانت القرى والمـدن المسيحية في خـطر كبير، بسبب استفحـال نفوذ الفلسـطينيين هنـاك. لـذا أرسلت القـرى المجـاورة للحـدود الإسرائيلية وفوداً إلى إسرائيل لطلب النجـدة، نتيجة لـذلك، قـام جَيْبَان من القـرى المسيحية المعتمدة على إسرائيل لتؤمن لها سلامتها وبقاءها. وهكذا، بدأت مرحلة طويلة من التعاون بين إسرائيل وسكان جنوب لبنـان المحليين الذين تـزعمهم رائد في الجيش اللبناني يُدعى سعد حداد، كان قد أرسله قائده إلى الجنـوب لمساعـدة القرويـين في تنظيم المقاومة ضد هجومات منظّمة التحرير الفلسطينية.

منذ ذلك الوقت، أقيم هذا التحالف بين إسرائيـل والقرى اللبنـانية المجـاورة حسبما خططت له إسرائيل ونظمته، وذلك بغيـة إنشاء حـزام أمني شمال حـدودها. والحقيقة أن العديد من الإسرائيليـين اعتبروا المساعدة التي كانت إسـرائيل تـرسلها

إلى القرى المسيحية خلال تلك الأشهر الأولى، عبئاً ومصدر إزعاج لهم. وفي مستهل العام ١٩٧٦، عقد قائد الجبهة الشمالية، الجنرال رفائيل **أيتان** اجتماعاً لضباطه الكبار في المقر العام للجبهة الشمالية، بغية اتخاذ قرار حول ضرورة توصية القيادة العامة بوضع حد لهذه المساعدة. فتحدثت أغلبية الحاضرين عن المصاعب التي تسببها مطالب المسيحيين. وبعد أن أصغى **ايتان** بكل صبر إلى ضباطه، أجاب ببساطة: «لقد نسيتم ما جرى في العيشية، لدينا واجب أخلاقي يفرض علينا الاستمرار بتقديم مساعدتنا. إذ لا نستطيع تجاهل أناس يطلبون نجدتنا».

والعيشية، قرية مسيحية صغيرة تبعد بنحو عشرة أميال شمال الحدود؛ تعرّضت لهجوم شنته قوات ضخمة تابعة لمنظمة التحرير، قبل أن تعقد القيادة الشمالية اجتماعها ذاك، فأرسل زعماء القرية وفداً إلى إسرائيل طلباً للنجدة، لكن في الوقت الذي كان الإسرائيليون يُعدّون نجدة حربية، كانت العيشية قد سقطت. . وقد ذبح نحو ثمانين من سكانها الذين احتموا في كنيسة القرية. في حين نجح معظم أهالي البلدة في الفرار. وهكذا، أصبحت العيشية معقلاً لمنظمة التحرير إلى أن أعيدت إلى سكانها بعد فترة قصيرة من دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان في العام ١٩٨٢.

كذلك، بعيداً عن الأحداث الجارية في الجنوب، سعى مسيحيو بيروت وجبل لبنان للحصول على مساعدة إسرائيل، ولم تكن إسرائيل في السابق، تتمتع بأي اتصال علني مع الدول المجاورة لها. إذ أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية حظّرت التعامل مع «العدو الصهيوني». لذا تميّزت الاتصالات مع إسرائيل بالسرية القصوى. فجأة، وجد المسؤولون المذهولون في السفارات الإسرائيلية في باريس وروما وعواصم أخرى، أنفسهم في موقف لم يعهدوه سابقاً، إذ تقرّب منهم مواطنو دولة عضوة في الجامعة العربية، طالبين المساعدة وهم لم يطلبوا مساعدة للبنان نفسه بل لحزب أو حركة سياسية أو لرهبنة دينية أو لقرية أو مدينة أو حتى لعائلة كبيرة، فقدم الأرمن والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس ورجال دين موارنة رفيعو المستوى ويسوعيون وشماليون من زغرتا موالون للرئيس السابق فرنجية وأنصار للحزب الوطني الليبيرالي الذي أنشأه الرئيس السابق شمعون وأعضاء حزبي التنظيم وحراس الأرز وقادة حزب الكتائب، طلباً للحصول على دعم إسرائيل ونجدتها السريعة.

أخذ تحول الأحداث المفاجىء هذا، القادة الإسرائيليين على حين غرة. إذ

تجدر الإشارة إلى أن تقرّب اللبنانيين أتى قبل أربع سنوات من زيارة السادات إلى القدس. ففي العزلة شبه المحكمة التي عاشت فيها إسرائيل في الشرق الأوسط منذ نشائها كدولة في العام ١٩٤٨، لم تبدُ طلبات المساعدة هذه الصادرة من جانب الجيران مضرّة للغاية، خاصة وأن تياراً فكرياً نافذاً برز في إسرائيل، آمن بالتحالف الطبيعي بين يهود إسرائيل وموارنة لبنان ـ أقليتين في بحر من الإسلام ـ تحارب كل منهما بطريقتهما الخاصة والصعبة للعيش حسب تراثها وتقاليدها.

وقد نصح بن غوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، موشي شاريت، في رسالة وجهها إليه في ٢٧ شباط ١٩٥٤، باعتبار إقامة دولة مسيحية داخل حدود لبنان الأصلية، «إحدى المهمات الرئيسية في سياستنا الخارجية» فقد كتب بن غوريون:

«يُعتبر إنشاء دولة مسيحية هنا أمراً طبيعياً، قائماً على جذور تاريخية، تدعمه قوى نافذة في العالم المسيحي، سواء كانت كاثوليكية أو بروتستنتية. قد تبدو هذه الخطوة مستحيلة في الأيام العادية.. لكن الوضع سيتغير وسيتصرف الضعفاء تصرف أبطال، في فترة الاضطراب والثورة أو في حال اندلاع حرب أهلية».

وقد رغب بن غوريون باستغلال الاضطرابات التي عانت منها سوريا، إثر عملية الإطاحة بالرئيس السوري أديب الشيشكلي.

وبعد سنة، أي في العام ١٩٥٥، دعا رئيس هيئة الأركان، موشي دايان، إلى العمل مجدداً لمساعدة الموارنة في إنشاء دولتهم، إلا أن مطالب دايان لم تُلَبَّ في ذلك الوقت بسبب معارضة رئيس الوزراء شاريت الحازمة. وبعد مرور عشرين سنة تقريباً، ظهرت الاضطرابات من جديد واندلعت حرب أهلية، والتفت المسيحيون هذه المرة نحو إسرائيل لتساعدهم في حربهم ضد عدو إسرائيل: منظمة التحرير الفلسطينية. بالطبع، كان الرد الإسرائيلي الأول إيجابياً، لكن حذراً.

وقد برزت مواقف متضاربة داخل الحكومة وفي جهاز الدفاع الإسرائيلي القوي. فمنهم من قال إن المسيحيين يحاربون أعداء إسرائيل وبالتالي، يجب أن يتلقوا مساعدة في إطار هذه الحرب، لكن تجدر الإشارة إلى أن الذين اتخذوا هذا الموقف، لم يكنّوا أية مودة حقيقة للبنانيين المسيحيين، بل اعتبروا أن مساعدتهم ليست سوى طريقة أخرى لمحاربة منظمة التحرير عن بعد.

غير أن إسرائيليين آخرين آمنوا، شأنهم شأن بن غوريون ودايان، بالتحالف

الطبيعي بين إسرائيل والمسيحيين الموارنة، فاعتبروا دعم إسرائيل لأية أقلية في المنطقة أمراً ضرورياً للغاية. إذ أنهم فضلوا العيش في شرق أوسط مختلف العناصر ومكوّن من شعوب وأديان مختلفة بدلاً من منطقة يغلب عليها العرب السنة، تتحول فيها إسرائيل نفسها إلى أقلية منعزلة.

إلا أن هذا الموقف قابله آخر اتخذه إسرائيليون قالوا بأن إسرائيل يجب أن تقيم سلامها وتتعلم طريقة العيش مع العرب السنة وليس مع مجموعة من الأقليات المختلفة. وبالتالي، يجب على إسرائيل أن تكيّف مبادىء سياستها الخارجية وفق هذا الموقف. ثم ظهرت اعتبارات خلقية قوية كانت القاسم المشترك بين كل هذه التيارات: إذ كيف لإسرائيل بتاريخها الحافل بالاضطهاد، أن تبقى متجاهلة مطالب شعب مجاور، يتعرض لهجومات على غرار اليهود على مدى الزمان، لأنه مختلف عن الأغلبية المحيطة به؟

لذا، أبلغ اللبنانيون في باريس وروما وفي أي مكان آخر أن إسرائيل ترغب بالاجتماع بالزعماء اللبنانيين.

وقد أرادت إسرائيل لقاء كميل شمعون وبيار الجميل بشكل خاص، لكي تتأكد من واقعية النوايا اللبنانية وجدّيتها. فاجتمع رئيس الوزراء رابين، في مستهل العام ١٩٧٦، بالرئيس السابق شمعون على متن سفينة إسرائيلية رست قبالة الشاطىء اللبناني، ووضعا أسس هذا التحالف الواقعي الجديد بين إسرائيل واللبنانيين المسيحيين. وهكذا، تعهدت إسرائيل بتزويد المسحيين بأسلحة مجانية وتدريب ميليشياتهم. إلا أنها رفضت التدخل في الحرب تدخلاً فعلياً، معلنة أنها «ستساعد» المسيحيين لكي يساعدوا أنفسهم. وأوكلت مهمة تأمين الاتصال بين الفريقين إلى ولدي عائلتي شمعون والجميل الأصغرين، داني وبشير.

في ما بعد، فُتحت قنوات عدة مع التجمعات المسيحية القيادية الأخرى، فأرسلت مجموعات من الشبان اللبنانيين ليخضعوا للتدريب العسكري في إسرائيل، فيما أبحر زورق دورية إسرائيلي شمالاً، تحت جنح الظلام محمّلاً بشحنة كبيرة من الرشاشات والأسلحة، تُسلّم لداني شمعون أو بشير الجميل، كي يوزعاها على كل الأحزاب المسيحية.

وكان الإسرائيليون، الذين أوصلوا الأسلحة، يمضون الليل عامة في ميناء جونيه لإجراء محادثات مع الزعماء المسيحيين، أو في منزل آل الجميل في

بكفيا، أو حتى في بيروت نفسها. وغالباً ما كانت تلك الزيارات خطيرة، لا سيما بعد أن أحتل السوريون المنطقة.

وخلال إحدى هذه الرحلات التي أجرَيْتُها إلى بيروت، أوقفت دورية سورية سيارتنا. فحدّق الجنود السوريون فيّ لبرهة طويلة قبل أن يقبلوا بشرح السائق الذي أفادهم بأن الراكب صحافي أوروبي. وحين بلغنا مركزاً سورياً آخر، اقتحم السائق بشير الجميل الحاجز، متجاوزاً إياه. وقد أخذت الدهشة أفراد الحاجز إلى حد أنهم لم يطلقوا النار علينا.

وسرعان ما قامت علاقة مميزة بين الإسرائيليين والشبان اللبنانيين، إذ شعر الفريقان بالمصلحة المشتركة التي تربط كيانينا القوميين، فحاربا للمحافظة على هويتهما الخاصة في منطقة مأهولة بأغلبية مسلمة.

بدا بشير، الذي لم يكن قد تعدّى في تلك الفترة سن الثلاثين، بالغ الوضوح في ما يتعلق بهذا الأمر. إذ قال: «أريد أن أكون حراً في العيش حسب عاداتي وتقاليدي، وإذا أردت أن يتعلم أولادي الفيزياء باللغة الفرنسية وليس بالعربية.. فهذا من حقي». وقد تمتع بشير بدرجة كبيرة من السحر. كما كان شعبياً للغاية ومؤمناً كل الإيمان بأن الوقت حان لإقامة لبنان مختلف، لا يعتمد على حكم بعض الزعماء الإقطاعيين الذين سيطروا على حياة اللبنانيين. وهو رغب بدولة تستطيع كل الطوائف أن تعيش فيها وفيَّةً لتراثها. وأراد دولة فيديرالية مقسّمة إلى كانتونات على غرار الكونفيديرالية السويسرية. كذلك، رغب بجعل لبنان حيادياً في الصراع العربي - الإسرائيلي وإزاء الصراعات الإقليمية والدولية.

وقال إن لبنان يستطيع عندئذ أن يصبح ملعب الشرق الأوسط، مضيفاً: «سيزدهر نظامنا التجاري والمصرفي مجدداً وسنكف عن القتال لأننا سنخسر كلنا الكثير الكثير». إلا أن وجود منظمة التحرير الفلسطينية خيّبت هذا الأمل اللبناني الكاذب. وقد اقتنع بشير أن فكرته لن تتحقق إذا لم يستطع التخلص من السيطرة الفلسطينية على لبنان.

لهذا السبب جذبته إسرائيل. فهذه الأخيرة تطلّعت إلى تحقيق الهدف نفسه. إذ أن وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كان قد أصبح مشكلة أمنية غير مقبولة بالنسبة إلى الدولة العبرية. لذا، فإن أية مجموعة مستعدة لمحاربة منظمة التحرير تحوّلت إلى حليفة لإسرائيل. كذلك وللسبب نفسه، قامت إسرائيل

باتصالات مع المجموعات الشيعية في جنوب لبنان، التي راقب زعماؤها برعب سيطرة منظمة التحرير على منطقتهم. بيد أن الشيعة كانوا منقسمن أكثر من المسيحيين. ففشلت إسرائيل في تجاوز التقسيم الشيعي وبالتالي لم تنجح محاولتها لإقامة علاقة ناجحة مع الشيعة.

التقيت بشيراً للمرة الأولى في مكتبه في المقر العام لحزب الكتائب المسيحي الواقع في بيروت، خلال صيف العالم ١٩٧٦. وكنت قد وصلت إلى طبرجا، شمال جونيه، تحت جنح الظلام، في زورق صيد لبناني حيث ساقوني بالسيارة إلى بيروت. وكان وميض المدافع ينير السماء المظلمة. كما أن الرصاص الخطّاط رسم أشكالاً غريبة في السماء ووفّر دويّ القنابل المتفجّرة خلفية مخيفة ومنذرة بالسوء لاجتماعنا. في تلك الفترة، كان بشير الذي بلغ التاسعة والعشرين من عمره، محامياً شاباً يمنح النصائح القانونية مجاناً لأعضاء حزبه المحتاجين إليها.

وكان قبل أشهر عدة، قد عُيِّن رئيساً لمجلس الكتائب العسكري. فكّرس كل وقته لتعزيز قدرة ميليشيا الكتائب. وبالتالي كل القوات اللبنانية المسيحية. وقد التقيت بشيراً مراراً، كما اجتمعت به أحياناً حين كان برفقة والده، فشهدت ارتقاءه السريع إلى الزعامة، وتمتّع بشير بالبساطة والصراحة والصدق. في بلد كان «السياسي» مرادفاً للفساد والرشوة ودعم النظام الإقطاعي القديم. فأعرب عن مخاوف أتباعه وآمالهم: الخوف من قضاء المسلمين عليهم والأمل بقيام لبنان جديد ومختلف، يكون المسيحيون فيه مسؤولين عن أمنهم ومصيرهم.

غير أن بشيراً كان وليد تاريخ الموارنة القاسي والعنيف في أغلب الأحيان. لذا، قضى بوحشية على أية معارضة واجهته، وذلك لكي يُنشىء بالقوة، ميليشيا مسيحية موحدة تحت قيادته. ولما كانت الحياة رخيصة في لبنان، فقد سُوّيت الجدالات والنزاعات السياسية باللجوء إلى السلاح في غالب الأحيان. وشعر بشير، بعد أن نظم قواته، بقدرة أكبر على التعامل مع أعدائه الفلسطينيين والسوريين. فرفض سياسة التهدئة التي اتبعها الرئيس اللبناني إزاء السوريين.

في تلك الحقبة، زُرت لبنان مراراً، قادماً عن طريق البحر إلى شمال بيروت. فقطعت التلال وهبطت إلى بيروت للاجتماع بالزعماء اللبنانيين. وقد تأثرت بدوافعهم وتصميمهم على العيش حسب عاداتهم وتقاليدهم، على الرغم من خطر المد الإسلامي الدائم الذي يهددهم.

وكـان خوفهم من المسلمين والحقـد الـذي كنّـوه لهم، شـديـدين وطـاغيـين وحادّين في التاريخ الدامي الذي ميّز العـلاقات القـائمة بين المسيحيـين والمسلمين في لبنـان. فخلال زيـارة لمدينـة دير القمـر المسيحية الـواقعـة في جبـال الشـوف، سمعت وصفاً دقيقاً ومفّصلاً لمجزرة وقع ضحيتها ألفـا مسيحي، ارتُكبت في ساحـة المدينة. صحيح أنها جرت في العام ١٨٤٠، إلا أن السكـان أخبروا تفـاصيل هـذه المذبحة المريعة بحيوية كبيرة وكأنها وقعت منذ أيام قليلة، وبغضب مخيف.

مع تصاعد حدة الحـرب ضد المسيحيـين في العـام ١٩٧٥، بدا واضحـاً أن منظمة التحرير الفلسـطينية كـانت المسيطرة على الـوضع، ففي حين زودتهـا الدول العربية والاتحاد السوفياتي بفيض لا ينضب من الأسلحة، لم يتلق المسيحيون سوى القليل منها. وبالفعل، أدرك المسيحيون اللبنانيـون أن مؤيديهم التقليـديـين والدول التي كـانت تزودهم بـالأسلحة ـ لا سيمـا فرنسـا وأيطاليـا وإسبانيـا ـ اتخذت مـوقفـاً متحفظاً وامتنعت عن تقديم المساعدة. إلا أن المسيحيـين نجحـوا في الحفاظ على قوتهم نتيجة لمساعدة الدولة اليهودية وتدخل سوريا ضد منظمة التحرير الفلسطينية. إذ اعتبر السوريـون أن معاهـدة السلام المصـرية ـ الإسـرائيلية وصمـة عار يجب أن تمحى عن الجبين العربي. وقد عرض خروج مصر من الصف المجابـه لإسرائيـل، السوريـين لخطر كبير.

فبعد خروج المصريـين من «الدائرة العدائية»، وانهماك العراقيـين أكثر فـأكثر بجيرانهم الإيرانيـين في الشرق، تحمل السوريون وحدهم العبء الأكبر لأي معركة عربية ـ إسرائيلية مستقبلية. وبالتالي أصبح إفشال معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أولوية سياسية بالنسبة إلى سـوريا. وكـان السوريـون على استعداد لخـوض مغامـرة خطيرة في لبنان، تحقيقاً لهذا الغرض. في الوقت نفسه، شجـع السوريـون منظمـة التحرير الفلسطينية لتظهر المـزيد من التـطرف إزاء إسرائيـل في جنوب لبنـان. كما وعدوا الفلسطينيـين بفوائد سياسية وعسكرية إذا ما لبوا الرغبات السورية.

فيما بدأت أزمة الصواريخ تظهر للعيان، اجتمع المجلس الوطني الفلسـطيني الذي يعتبر السلطة السياسية الأعلى في منظمة التحرير، في دمشق، في ١٤ نيسـان ١٩٨١. ولما كان الدعم الذي تلقاه عرفات مجدداً من سوريا قـد شجعه، استخـدم لهجة جريئة، فصرح في كلمته الافتتاحية، قائلاً:

«نحن نشكـل التغير الاستـراتيجي الحقيقي في الشرق الأوسط، وليفهم بيغن وكل المحيطين به هذا الأمر، نحن التغير الاستراتيجي. ونحن ثورة في أخطر منطقة

في العالم؛ منطقة تتمتع بمخزون النفط الأضخم في العالم. نحن حركة تحرير غير محلية». ثم أضاف: «إلى جانبي حليف ودود هو الاتحاد السوفياتي. والمبادرات في الشرق الأوسط بيدي... سترسم بنادقنا الواقع الجديد في الشرق الأوسط وسنتعامل مع العالم بأسره من هذا المنطلق». وأرفق عرفات كلامه بالأفعال. إذ عززت صفوف جبهة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان. وعزز دفق ثابت من المدفعية وقذائف الكاتيوشا السوفياتية الصنع وأسلحة ومعدات أخرى، مواقع المنظمة المواجهة لشمال إسرائيل.

وفي شهر تموز ١٩٨١، كانت حالة حرب وشيكة قد سادت على طول حدود إسرائيل الشمالية. وفي العاشر من تموز، أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية وابلاً من نيران مدفعيتها على مدن الجليل الشمالية وقراها، ملحقة أضراراً بالغة فيها. واستحال على المدفعية الإسرائيلية إسكات مدافع منظمة التحرير المخبأة. فاستمرت المعارك بالمدفعية بتقطّع لمدة أسبوعين، ناشرة الدمار والرعب على جانبي الحدود. وهرب مئات الإسرائيليين من كريات شمونة ومدن وقرى أخرى من الجليل، إلى مناطق في الجنوب، بعيدة عن مرمى نيران مدفعية منظمة التحرير. وهكذا، توقفت الحياة الطبيعية، كما أمضى الذين بقوا في تلك المناطق، معظم وقتهم في الملاجىء.

في تلك المرحلة، أرسل حبيب إلى المنطقة من جديد ليكتشف مجدداً أن بيغن مستعد لاتخاذ موقف لين، مانحاً إياه الوقت الضروري لإعداد وقف إطلاق النار قابل للتنفيذ.

في تلك الأيام، كان الرجلان لا يزالان يتعاونان معاً تعاوناً مثمراً. إذ وجد حبيب المرح والمتكلف بعض الشيء، وبيغن اللطيف واللائق والمهذب، لغة مشتركة. لكن على الرغم من موافقة بيغن على وقف إطلاق النار الذي اقترحه حبيب في ٢٤ تموز ١٩٨١، فقد تنبأ قادة الجيش الإسرائيلي بأنه يحتوي على بذور حرب. فوقف إطلاق النار هذا لم يحظر على منظمة التحرير تعزيز مواقعها المحصنة في الجنوب. إضافة إلى ذلك، برزت منذ البداية، خلافات حول تفسيره. إذ ادعى الإسرائيليون بأن هذا الاتفاق قضى بوقف الهجومات الإرهابية على إسرائيل أو الأهداف اليهودية في كل العالم. فيما أعلنت منظمة التحرير بأنه يمنعها من شن هجومات على إسرائيل عبر الحدود اللبنانية فقط.

وصرح عرفات، في مؤتمر صحفي عقده يوم سريان مفعول وقف إطلاق النار، أن هذا الأخير لن يستتبع أي تغيير في موقف منظمة التحرير. «فلا سلام ولا حل ولا استقرار حتى تحقيق كل مطالب منظمة التحرير الفلسطينية». وبدا واضحاً في إسرائيل، أنها لن تجد خياراً آخر غير ضمان تدمير مدفعية منظمة التحرير، في حال استأنفت هذه الأخيرة قصفها للجليل، خاصة وأن المنظمة استمرت بتلقي المزيد من المدافع في جنوب لبنان. أما الخيار الآخر الوحيد فكمن في إخلاء منطقة الجليل من معظم سكانها المدنيين، فتصبح بذلك أشبه بـ«نومانز لاند» يفصل بين إسرائيل ومواقع مدافع منظمة التحرير. إلا أن أياً من الإسرائيليين لم يكن مستعداً للتفكير في هذا الخيار.

إذن، بدأ العد العكسي للحرب اللبنانية مع توقيع حبيب على وقف إطلاق النار. وأصبح تحديد زمان تشغيل آلة الحرب وظروفها، مسألة وقت فحسب. ودقت ساعة الصفر في الثاني من حزيران ١٩٨٢، حين كمن فلسطينيون للسفير الإسرائيلي شلومو ارغوف، فيما كان خارجاً من فندق دورشستر في لندن، فأصابوه في رأسه.

- ١٠ -

عامل مهم في الحرب اللبنانية
منظمة التحرير الفلسطينية
١٩٨١ - ١٩٨٣

يمكن أن يعتبر اليوم أن أحد العوامل التي أدت إلى زوال منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب اللبنانية يكمن في أنها حاولت أن تتصرف كجيش نظامي. فحتى أواخر السبعينات، كانت منظمة التحرير بنظر البعض، حركة تحرير فيما اعتبرها البعض الآخر منظمة إرهابية. لكن أياً كانت صفتها، لم يمكن اعتبارها قط قوة عسكرية نظامية تقليدية. مع ذلك، كانت قد أصبحت كذلك في جنوب لبنان في العام ١٩٨١. نتيجة لذلك، فقدت ليونة ومرونة الحركة السرية التي تحارب بشكل غير تقليدي، مكتسبة في الوقت نفسه محاسن آلة حرب تقليدية وموانعها.

وشكل هذا التغير خطراً على إسرائيل، لم تستطع تجاهله. فاستطاعت إسرائيل التعايش مع هجومات منظمة التحرير. لكن نيران مدفعية منظمة التحرير المنصبة على مدننا ومزارعنا في منطقة الجليل العليا، كانت أمراً مختلفاً للغاية. فبخلاف الدولة المستقلة، لا تتحمل المنظمة الإرهابية أية مسؤولية باستثناء مسؤولية نفسها. كما أن الوسائل السياسية لا تستطيع ضبط أعمالها. ولا تتمتع الأمم المتحدة أو القوى العظمى أو الأوروبيون ولا حتى الجامعة العربية بالسلطة أو النفوذ لمنع منظمة التحرير من إطلاق النار على أي هدف مدني إسرائيلي، متى شاءت.

ومع تنامي بنية منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية، أصبح واضحاً للقادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين أن جيشهم سيضطر عاجلاً أم آجلاً، إلى تدميرها، وقد جعلت المدافع السوفياتية الصنع من عيار ١٣٠ ملم والكاتيوشا ودبابات ت - ٥٤ والمعاقل الواقعة تحت الأرض ومواقع منظمة التحرير المحصنة في جنوب لبنان، كل هذه، جعل «عملية سلام الجليل»، رمز الشيفرة الإسرائيلي

الذي أطلق على حرب لبنان، محتومة. والحقيقة أن الحجج التي قدمها من ادعى أن الوضع كان هادئاً خلال السنة التي أبرمت فيها اتفاقية وقف إطلاق النار السابقة لعملية «سلام الجليل»، والتي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي، تجاهلت النقطة الأساسية في المسألة كلها.

فقد استمرت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال النصف الثاني من العام ١٩٨١، والأشهر الأولى من العام ١٩٨٢، بتعزيز قواتها في جنوب لبنان، في ظل غطاء وقف إطلاق النار الذي أعده حبيب والذي منع سلاح الجو وفرق الكوماندوس الإسرائيلية من التدخل، فيما نشر المزيد من المدافع والأسلحة والذخائر، وبنيت تحصينات إضافية. وبدا أن لمنظمة التحرير نبعاً لا ينضب من الأسلحة والأموال، استفادت منه خير إفادة، بينما راقب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، الجنرال ايتان ومعاونوه الوضع مكتوفي الأيدي، عاجزين عن التحرك بسبب وقف إطلاق النار. وقد أدركوا تمام الإدراك أن الأمر ليس مسألة تفوق عسكري، فهذا الأمر لم يقلق إسرائيل. بل كمنت المشكلة في أن مدافع منظمة التحرير المنصوبة في الجانب الآخر من الحدود، شكلت خطراً متنامياً على السكان المدنيين في الجليل العليا التي تعتبر إحدى أجمل مقاطعات إسرائيل وأخصبها. فنتيجة قصف منظمة التحرير لكريات شمونة، المدينة الأكبر في الجليل العليا، غادر نصف السكان المدينة في العام ١٩٨١. كذلك، هرب أكثر من ثلث السكان، في نهاريا، المركز السياحي الساحلي الأكثر شعبية. إذن، كانت إسرائيل تجرد من سكانها تجرداً قسرياً. ولم يكن من حكومة مسؤولة تستطيع تحمل «الإرهاب» المستمر على سكانها المدنيين على هذا المستوى، فكيف إذا كانت هذه الحكومة إسرائيلية!

وضعت إسرائيل أمام خيارين: إما أن تخضع لمنظمة التحرير الفلسطينية أم تضطر إلى القضاء على خطر المنظمة بتجريدها من سلاحها في جنوب لبنان. وهكذا، جعلت منظمة التحرير المواجهة العسكرية محتومة. فوضع القادة الإسرائيليون، ولا سيما وزير الدفاع شارون ورئيس هيئة الأركان ايتان، اللمسات الأخيرة على خططهم، ولم يبذلوا جهداً لإخفاء نواياهم. وقبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب، اطلع شارون، حبيب المصدوم، على خططه للتعامل مع منظمة التحرير في هذا الوضع الذي لا يحتمل، وذلك حين اجتمعا في وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس لمناقشة الوضع في جنوب لبنان. فأجاب حبيب ونائبه موريس داريبر أنهما قد ينجحان في الحصول على انسحاب منظمة التحرير حوالي

عشرين ميلاً من مواقعها الحدودية. لكنهما خرجا من الاجتماع وقد أخذا انطباعاً بأن شارون غير راغب بالمزيد من المسكنات المشكوك في نتيجتها. إذ عقد العزم على التوصل إلى حل جذري.

لم تقتصر خطط شارون على عمليات «البحث والتدمير» التقليدية في جنوب لبنان، المشابهة لعملية «الليطاني» التي نفذها الإسرائيليون في العام ١٩٧٨، بعد أن نزل إرهابيون من منظمة التحرير على شاطىء في إسرائيل فخطفوا سيارة نقل ملأى بالركاب الذين قتل معظمهم خلال إطلاق الرصاص الذي تلا العملية. والواقع أن «عملية الليطاني» أعدت لإبعاد منظمة التحرير عن الأراضي المجاورة لحدود إسرائيل الشمالية، في جَيْبٍ يمتد حتى نهر الليطاني، على أية حال، لم تحقق هذه العملية سوى نجاحٍ محدود. إذ، ما أن انسحبت القوات الإسرائيلية، حتى عادت منظمة التحرير إلى مواقعها. ولم تفلح وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتمركزة في المنطقة التي أخلاها الإسرائيليون، في توفير «السلام» للأراضي الشمالية الإسرائيلية.

إذن، كان درس «عملية الليطاني» واضحاً بالنسبة إلى شارون. فإسرائيل لا تستطيع إزالة الخطر الذي يهدد مستوطناتها الشمالية بعملية محدودة ومحلية في جنوب لبنان. كما أن الأمم المتحدة لا تستطيع ـ أو لا ترغب ـ القيام بذلك. لذا، لن يتحقق هذا الهدف إلا بتدمير مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت والقضاء على بنيتها التحتية بأكملها من بيروت وصولاً إلى الجنوب. وأصبحت تلك الأهداف ممكنة وجذابة بالنسبة إلى شارون خاصة أنه تأكد من أن حلفاءه في الشمال، القوات اللبنانية التابعة لبشير الجميل والميليشيا المسيحية في بيروت الشرقية التي دربها الإسرائيليون وسلحوها، سيدعمونه. وكان شارون قد أجرى في كانون الثاني ١٩٨٢، زيارة سرية إلى بيروت حيث استقبله بشير استقبالاً ملكياً. فراجعا معاً خطط الاجتياح. لذا، ظل شارون مقتنعاً بأن الميليشيا التابعة لبشير ستهتم بالاستيلاء على بيروت الغربية، معقل منظمة التحرير، والسيطرة عليها، وذلك بدعم قوي من القوات الإسرائيلية.

إذن، كانت إسرائيل تستعد للحرب التي لم تتطلب سوى بعض الأعمال المثيرة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، لإشعال نارها. وعلى الرغم من ذلك، لم يشاطر كل وزراء الحكومة الإسرائيلية والقادة العسكريون، شارون اقتناعه بأن لا بديل لهذه الحرب ضد منظمة التحرير. فحين عرض شارون خططه على الحكومة

في كـانون الثـاني ١٩٨٢، بعد أن شنت منـظمة التحـريـر هجـومـاً على مستـوطنـة إسرائيلية بالقرب من الحدود الأردنية، رفضتها أغلبية الوزراء. وحين استمر شـارون بالضغط على بيغن، لم يقبل رئيس الوزراء حجج وزير دفاعـه. بل أرسـل، عوضـاً عن ذلـك، الجنرال يهـوشـوا سـاغي، رئيس الاستخبـارات العسكـريـة، لاستشـارة الأميركيـين حول الوضع المتدهور. ولم يرغب بيغن بإسخـاط الأميركيـين أكثـر مما فعل حتى تلك الفترة.

كانت العلاقات مع واشنطن قد أصبحت متوترة في نهاية العام ١٩٨١ بعد أن قـامت إسرائيـل بضم مرتفعـات الجولان السـورية، لـذا، أُرسلتُ في مهمة خـاصة للاجتماع بـوزير الخـارجية الأميـركي الكسندر هيـغ، لتقيـيم وضع إسـرائيل في مـا يتعلق بالجولان ولبنان. وكان هيغ قد تلقى تقرير حبيب ودرايبر حول اجتماعهما مـع شارون في وزارة الخارجية في القدس. فحذر حبيب هيغ من النتائج «الرهيبة» التي سيعكسها تنفيذ خـطط شارون، على إسـرائيل والعـلاقات الأميـركية ـ الإسـرائيلية. لكن مخاوف حبيب لم تؤثر على هيـغ الذي لم يـأت حتى على ذكرهـا. وبالفعـل، اقتنع زعماء إسرائيل السياسيون، لا سيما رئيس الوزراء بيغن ووزير الدفاع شارون، خلال تلك الأشهر الربيعية من العام ١٩٨٢، أن إدارة ريغان لا تعـارض عملية تلقن فيها منظمة التحرير الفلسطينيـة وربما حتى السـوريـين المتحالفين مـع السوفيـات، درساً.

إلا أن المسؤولين الأميركيـين نفوا تـأكيد الصحـافي الإسرائيلي شيمـون شيفر بـأن الولايـات المتحدة شجعت إسـرائيل تشجيعـاً فعليـاً لشن هجـوم على منـظمـة التحـرير الفلسـطينية في لبنـان. فقد كتب هيـغ في كتابـه: «التوضيـح»، بأنـه حذر شارون من النتيجة «المريعة» لهجوم إسرائيلي على منظمة التحـرير في لبنـان، على العلاقات الأميـركية ـ الإسـرائيلية، «إلا إذا حصـل ذلك نتيجـة لاستفزاز معتـرف به دولياً». ولا شك أن موقفاً أقل تناقضاً وأكثـر حزمـاً من جانب ريغـان وهيغ ووكـالة الاستخبارات المركزية، كان ليعزز مكانة هؤلاء الـوزراء والعسكريـين الإسـرائيليـين الذين شكوا في خيار شارون الحربي.

والواقع أن خطط شارون لم تلق معارضة قوية في واشنطن. وهذا الأمر عائـد ولو جزئياً، إلى تفهم أميركي متعاطف بعد الإحباط الذي أصاب إسرائيـل وحاجتهـا إلى مواجهة خطر منظمة التحرير على مستوطناتها الشمالية. فحين أرسل بيغن رسالة

شفهية إلى ريغان في أيار ١٩٨٢، محذراً إياه بأن إزالة خطر منظمة التحرير قد يصبح «أمراً ملحاً ومحتوماً»، أجاب هيغ بأن الولايات المتحدة لن تكون ربما قادرة على منع إسرائيل من الهجوم. وحين اجتمع شارون بهيغ في واشنطن في نهاية هذا الشهر، نقل أن هيغ قال له: «نحن ندرك أهدافكم. ولا نستطيع أن نطلب منكم ألا تدافعوا عن مصالحكم».

جرى «العمل المثير» في الثاني من حزيران ١٩٨٢، حين أطلق ثلاثة فلسطينيين، النار على السفير شلومو ارغوف في شارع في لندن. فردت إسرائيل بقصفها مستودعات ذخيرة منظمة التحرير الواقعة تحت مدرج المدينة الرياضية في بيروت. فما كان من منظمة التحرير إلا أن قصفت من مواقعها في جنوب لبنان، أربعين مدينة وقرية في الجليل العليا. إذن، لم يكن الهجوم على شلومو ارغوف، بل هذا القصف، هو الذي شكل ذريعة لوزير الدفاع شارون. وفي السادس من حزيران، اجتازت القوات والدبابات الإسرائيلية الحدود متوغلة في الجنوب اللبناني، مقابلة قوات منظمة التحرير الفلسطينية المحصنة على حدود إسرائيل الشمالية. وهكذا، بدأت «عملية سلام الجليل». لكن أحداً في إسرائيل لم يتفق على أغراضها السياسية أو أهدافها العسكرية المحددة.

منذ البداية، لم يحظ الموقف الذي اتخذه شارون وقادته العسكريون الرئيسيون بموافقة الحكومة أو الرأي العام. فالحكومة كانت قد وافقت على عملية تهدف إلى إخراج منظمة التحرير من المواقع الواقعة في مرمى المدفعية الإسرائيلية على الحدود الشمالية. لكنها منعت قوات الدفاع الإسرائيلي علناً من مقاتلة الجيش السوري في لبنان إلا إذا استفزها هذا الأخير.

وكان موقف بيغن واضحاً في هذا الصدد. إذ أصرّ، في رسالة وجهها ريغان وخلال ظهوره أمام الكنيست، على أن إسرائيل ستوقف تقدمها على بعد أربعين كلم من الحدود. وقال للكنيست أن القتال سيكف ما أن تسيطر قوات الدفاع الإسرائيلية على خط يبعد شمال إسرائيل عن مرمى مدافع منظمة التحرير الفعلي. فدعمت الأحزاب المعارضة والرأي العام خطوة الجيش هذه في ضمن هذا المدى المحدود، واعتبرتها دفاعاً منطقياً عن النفس. مع ذلك، علم وزير الدفاع وهيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أن العملية التي أطلقوها، هدفت إلى الاتصال بالميليشيا اللبنانية المسيحية في ضواحي بيروت، الأمر الذي يعني تجاوز مسافة الأربعين كيلومتراً المتفق عليها. كما علموا أن الجيش السوري المنتشر كان يحمي

مواقع منظمة التحرير في القطاع الشرقي الواقع جنوب خط الأربعين كيلومتراً. لذا، ستكون المعركة بين السوريين والإسرائيليين محتومة، إلا إذا أقنع السوريون منظمة التحرير بالانسحاب؛ وهذا أمر غير محتمل.

خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى، تقدمت القوات المؤللة الإسرائيلية بسرعة حسب الخطة، على طول الطرق الساحلية شمالاً، تاركة سلاح المشاة يهاجم مواقع منظمة التحرير من الخلف. وعند مساء اليوم التالي، كانت طلائع وحدات الجيش الإسرائيلي قد تقدمت، متجاوزة خط الأربعين كيلومتراً فوصلت إلى ضواحي بلدة الدامور الساحلية، التي كانت معقلاً لمنظمة التحرير. أما في القطاع المركزي، فكان الإسرائيليون يتقدمون من بلدة جزين المسيحية، ذات الموقع الاستراتيجي، والتي رغب الزعماء اللبنانيون المسيحيون بضمها إلى القرى اللبنانية الجنوبية في المنطقة التي تدعمها إسرائيل والتي يسيطر عليها «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة الرائد حداد.

وفي القطاع الشرقي المواجه للسوريين، تحرّك جيش الدفاع الإسرائيلي بحذر، فاجتاز بضعة أميال ليسيطر على بلدة حاصبيا الدرزية، وذلك بغية تفادي معركة مباشرة مع القوات السورية المرابطة في الشمال. مع ذلك، منعت تلك القوات السورية، الجيش الإسرائيلي من تدمير مراكز منظمة التحرير الفلسطينية التي هددت كريات شمونة والمستوطنات في الجليل العليا. وبدا من غير المنطقي تدمير مواقع منظمة التحرير التي تزعج إسرائيل في الغرب، ثم عدم التعرض لها في الشرق.

وهكذا، سعى شارون للالتفاف حول هذه المواقع الفلسطينية ـ السورية بالتقدم بسرعة شمالاً في القطاع الأوسط لقطع طريق بيروت ـ دمشق الدولية الاستراتيجية. لأن ذلك سيهدد المواقع السورية في شرق لبنان من جهات ثلاث ويجعل الدفاع عنها مستحيلاً عسكرياً.

حين شاهد السوريون دباباتنا تتحرك، نشروا وحدة مؤللة بلغت جزين لإفشال التحركات الإسرائيلية. وقد التقطت إحدى الطائرات الإسرائيلية الصغيرة التي لا يقودها طيار، صورة للرتل السوري قبل بلوغه ميدان المعركة. وكان من البديهي أن إسرائيل ستضطر إلى مقاتلة السوريين إذا ما وصلوا إلى جزين. فكان ذلك، الخطر السوري الذي أعدت له الحكومة خططاً طارئة. إذ أمر شارون سلاح الجو بتدمير الدبابات السورية. وهكذا، اتخذت الحرب في لبنان بعداً جديداً.

غيّرت الأحداث المفاجئة مسار العمليات المحدودة التي سمح بها بيغن، كما كان متوقعاً. وشرح شارون للحكومة أن ظروف المعركة أجبرت الجيش الإسرائيلي على التقدم والسيطرة على قطاع أساسي عند طريق بيروت ـ دمشق الدولية. فقبل الوزراء المرتبكون والحائرون، هذه الحجة على مضض. كذلك، سمح لوزير الدفاع بتدمير قواعد صواريخ أرض ـ جو السوفياتية التي أقامها السوريون في لبنان. وكان شارون وسلاح الجو مستعدَّيْن لذلك. فشرعت وحدات خاصة في سلاح الجو، في الصباح التالي، بتنفيذ هذه المهمة الفريدة والخطيرة.

كان السوريون قد أقاموا تسع عشرة قاعدة صواريخ سوفياتية في سهل البقاع. لكن في نهاية ذلك اليوم، ٩ حزيران، دُمّرت سبع عشرة قاعدة. ثم دمّرت، الاثنتان الباقيتان في اليوم التالي. ولم يخسر الإسرائيليون أية طائرة في هذا الهجوم الجوي المعقد على بطاريات الصواريخ. وخلال المعارك الجوية التالية، خسر السوريون ستة وثمانين طائرة حربية في حين لم يفقد سلاح الجو الإسرائيلي أية طائرة.

وهكذا، برهنت القيادة الجوية الإسرائيلية مجدداً عن قوتها المدمرة. إذ أبيدت القوات المؤللة السورية. وفي نهاية الأسبوع، كانت سوريا قد خسرت ٣٤٥ دبابة، معظمها من النماذج السوفياتية المتطورة. وتقدمت وحدات الجيش الإسرائيلي على الطريق الدولية التي تربط العاصمتين السورية واللبنانية فالتحمت مع الميليشيا اللبنانية المسيحية بقيادة بشير الجميل، في ضواحي بيروت. وبدا في ذلك الوقت، أن الجيش الإسرائيلي قد قضى على الخطر الذي من الممكن أن تشكله منظمة التحرير على سكان الجليل.

عندها اشتد الضغط الأميركي على إسرائيل. فاتصل الرئيس ريغان ببيغن في الساعة الثانية بعد منتصف الليل. فعاد بيغن واتصل به عند الساعة الرابعة. وما لبث أن دعا الحكومة إلى اجتماع في منزله، ونتيجة لذلك، سرى مفعول اتفاق وقف إطلاق النار وضع بسرعة وفرضه الأميركيون، عند ظهر النهار الواقع فيه ١١ حزيران. عندئذ، أصدرت الحكومة بياناً استثنائياً، أرادت به تبرير قرارها الذي أتى في غير محله. فجاء في البيان: «أنجز جيش الدفاع الإسرائيلي المهمة التي أوكلت إليه، إنجازاً كاملاً. . وحانت مرحلة وضع حد للحرب». . . ولا أحد يعرف ما إذا كان بيغن وأعضاء حكومته اعتبروا هذا الكلام صحيحاً. لكن شارون لم يصدقه لأنه كان سيد العارفين بالذي يجري على الأرض.

تواصلت المناوشات المتقطعة خلال اسبوع آخر، عززّت خلاله المواقع الإسرائيلية على طريق بيروت ـ دمشق الدولية، تعزيزاً بالغاً. مع ذلك، شكل القبول بوقف إطلاق النار هذا خطأً فادحاً من جانبنا. إذ أنه أنقذ السوريين من هزيمة نكراء. واعتبر كينسجر أن ذلك الإصرار الأميركي على وقف إطلاق النار كان الخطأ الفاضح الذي غيّر مجرى الحرب.

فقد كان يوم واحد أو اثنان إضافيان، كافيين كي يبعد الإسرائيليون السوريين عن مواقعهم في شرق لبنان، من شتورة ورياق إلى منطقة زحلة. وكان ذلك ليغير كل نمط التطورات في حرب لبنان. على أية حال، سمح التدخل الدبلوماسي الأميركي ومطالبة الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار للسوريين بالمحافظة على مواقعهم وتعزيزها، ثم العودة لمواجهة الإسرائيليين. ولا بد أن السوريين وداعميهم السوفيات شعروا بالارتياح والامتنان للأميركيين.

لم يتم القضاء على السوريين الذين أصيبوا ببعض الاضطراب. الأمر الذي حوَّل ضغط الحرب إلى منظمة التحرير الفلسطينية المحاصرة في معاقلها في بيروت الغربية. فأوكلت إليَّ والى الجنرال تامير مهمة إجراء مفاوضات مع حبيب حول شروط إسرائيل لإجلاء منظمة التحرير عن المدينة. فكنا نجتمع في بعبدا الواقعة في ضاحية بيروت. على مسافة غير بعيدة من القصر الرئاسي، وكنا نستطيع أن نشاهد منظر بيروت الجنوبية والغربية، حيث تجمّع عرفات ومقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت شروط إسرائيل بسيطة. إذ فرضت جلاء مقاتل منظمة التحرير عن بيروت، ومغادرة لبنان إما براً أو بحراً. وقد ضمنت مراقبة دولية أو حيادية سلامتهم. كما استطاعوا أن يحتفظوا بأسلحتهم الشخصية. وأدركنا أن الأميركيين واللبنانيين بشكل خاص، والذين رحّبوا بهذه الفرصة للتخلص من ضيوفهم غير المرغوب فيهم، دعموا هذه الاقتراحات. والحقيقة أن مسؤولاً لبنانياً رفيع المستوى أتى ليزورني في بيروت، في الوقت الذي طالب فيه السفير اللبناني من مجلس الأمن دعوة إسرائيل بالإجلاء فوراً من لبنان. وقد ناشد هذا المسؤول إسرائيل باسم رئيسه، بعدم مغادرة لبنان قبل إجبار منظمة التحرير على الخروج منه. تلك كانت تقلّبات الدبلوماسية اللبنانية التي بدا الأميركيون والأوروبيون عاجزين عن فهمها.

سلّمت شروطنا إلى حبيب الذي نقلها إلى رئيس الوزراء اللبناني ليرسلها بدوره إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وكان حبيب متفائلاً للغاية. إذ أكّد أن

جلاء منظمة التحرير سيبدأ في غضون عشرة أيام. فأبلغ تقييمه هذا للحكومة الإسرائيلية. لكن، مع مرور الأيام وعدم حصول أي انسحابات، بدا واضحاً لنا أن عرفات كان يناور في تعامله مع حبيب. إذ كانت قيادة منظمة التحرير توافق تارة ومبدئياً على أن يتم الإجلاء بحراً، لترسل في اليوم التالي رسالة تلغي فيها موافقتها السابقة، على أساس أنها لا تستطيع تعريض رجالها لخطر إصابتهم بدوار البحر. واستمرت هذه المناورات لأيام ثم أسابيع.

أمضينا ساعات طويلة في بعبدا، نناقش مطالب منظمة التحرير المتبدّلة باستمرار والقائلة بأنه يجب أن يسمح لها بالمحافظة على مكتب سياسي في بيروت يحرسه رجالها، وينقل أسلحتها الثقيلة معها ومغادرة لبنان من طرابلس في شمال لبنان، على أن يلي رحيلها، اعتراف الولايات المتحدة المباشر بمنظمة التحرير. إذن، كانت اللائحة طويلة. وكلما ظهر أننا توصلنا إلى اتفاق، كانت المنظمة تتقدم بمطالب جديدة. وبدا واضحاً أن عرفات ناور كسباً للوقت وبغية إرهاق الأميركيين. وقد تركه هؤلاء يقوم بذلك إلى أن وضع شارون حداً له.

لم تنفع موهبة التفاوض الأكيدة التي تمتع بها حبيب في تغيير هذا الوضع، كما أن استياءه الواضح من منظمة التحرير قابله غضب إزاء شارون الذي غالباً ما كان يوبخ حبيب على فشله في إجبار منظمة التحرير الفلسطينية على وضع شروط نهائية وجدول زمني لانسحابها من بيروت. وكانت الأيام قد تحوّلت إلى أسابيع. ولا بد أن عدم رغبة المنظمة بمغادرة بيروت، أصبح بديهياً بالنسبة إلى حبيب وإلينا. وقد سمعنا عن جدالات عنيفة جرت بين زعمائها حول ما إذا كان يجب أن ينحسبوا أم لا. إذ أنهم اعتقدوا في البدء أن الأمم المتحدة ستتدخل وترسل مراقبين إلى المدينة. لكن حين أدركت منظمة التحرير أن هذا الأمر غير وارد. رغب عدد من زعمائها بالمفاوضة بغية الحصول على أفضل الشروط الممكنة قبل انسحابهم.

ضلّل تردد إسرائيل الظاهر في دخول المدينة، زعماء آخرين في منظمة التحرير الذي اعتقدوا أن المنظمة ستتمكن من الصمود إلى ما لا نهاية في وجه الحصار الإسرائيلي. وقد تلقى هؤلاء المتشددين والذي عارضوا الجلاء عن المدينة، دعماً غير متوقع من الحكومة الفرنسية. فهذه الأخيرة أرسلت أمين عام وزراة خارجيتها فرنسوا غوتمان إلى بيروت ليعمل ظاهرياً كوسيط لكنه عمد، ولأسباب خاصة بتلك الحكومة، إلى تشجيع منظمة التحرير على عدم الانسحاب. وليس دليلنا على ذلك سوى الباحث الفلسطيني، الذي كان يدعم منظمة التحرير،

راشد خالدي، والذي كان في بيروت في ذلك الوقت، واطلع على ارشيف المنظمة. فقد استشهد بهذا الأرشيف من دون تصرف في دراسته حول حصار بيروت (راشد خالدي)، «في ظل الحصار: اتخاذ القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية خلال حرب ١٩٨٢»، نيويورك، ١٩٨٦)، فكتب أن الفرنسيين شجعوا منظمة التحرير طوال تلك الفترة على الصمود مستخدمين ممثليها في باريس ابراهيم الصوص كقناة لهم. وأضاف «أن الطلب الأميركي بتجريد الفلسطينيين من سلاحهم، واجه رفضاً فرنسياً قاطعاً». وفي ٢٦ حزيران، ارسل الصوص برقية إلى عرفات تتعلق بهذا الأمر. في حين أكدت برقية أخرى أرسلها الصوص، أن الفرنسيين أبلغوه «بأن الأميركيين يكثيرون من المناورات» وأن منظمة التحرير لن تهزم إلا إذا مورست عليها ضغوطات دبلوماسية كثيرة. . .

في نهاية شهر تموز، طلب غوتمان من الصوص تحذير عرفات من «فخ» اتفاق إجلاء ترعاه الولايات المتحدة. فما كان من عرفات إلا أن بعث برسالة تعبر عن امتنانه العميق للفرنسيين، الأمر الذي أثار العجب فكتب قائلاً: «لن ينسى شعبنا ذلك أبداً». وقد أشار خالدي إلى أن الفرنسيين دعموا منظمة التحرير أكثر من معظم الدول العربية في تلك الفترة. وأضاف أن الدول العربية القت بكل ثقلها، إضافة إلى الثقل الإسرائيلي والأميركي وزبائنهما اللبنانيين، لممارسة الضغوط على منظمة التحرير. والواقع أن إقناع الدول العربية بإيواء عناصر منظمة التحرير الذين كانوا سيغادرون بيروت، كان من أصعب المهمات التي أوكلت إلى حبيب. حتى أنه أخبرني، بأسلوبه المميز، عن محادثات كان أجراها في المملكة العربية السعودية تتعلق بالمنظمة: «حين اقترحت عليهم ضرورة استقبال الفي مقاتل من منظمة التحرير الفلسطينية، نظروا إليّ وكأنهم لا يصدقون آذانهم، أو كأنني قدمت لهم فطيرة لحم خنزير!».

في النهاية، اقنع تكتيك شارون القاسي ـ أي قصف بيروت ـ منظمة التحرير بضرورة مغادرتها المدينة. فقد أصبح واضحاً بالنسبة إليه أن المنظمة ستبقى في بيروت إلى الأبد، جاعلة العملية الإسرائيلية بأسرها موضع سخرية ومبطلة نتائجها المفيدة، إذا لم يتصرف بعزم وتصميم. وأثبت تقرير خالدي المتعلق بالقرارت التي تتخذها منظمة التحرير في بيروت، صحة تقييم شارون للوضع في بيروت، وعقد شارون العزم على التشدد في الحصار وجعل دفاع المنظمة عن بيروت الغربية متعذراً، إذا قضت الحاجة بذلك، لذا حُرم سكان العاصمة من الغذاء والكهرباء

والمياه كطريقة لممارسة الضغط على زعماء منظمة التحرير. وحين اعترض حبيب على ذلك، خلال احد اجتماعاته مع شارون، وطلب منه إعادة المياه والكهرباء، أجاب شارون: «أن يعطشوا خير من أن يموتوا».

كانت هذه اللهجة التي لم يستطع حبيب وعرفات إلا أن يفهماها في النهاية. وكان تنفيذ شروط رحيل منظمة التحرير من دون أي تأخير، الطريقة الوحيدة لوضع حد لعذابات البيروتيين. وفي الخامس من تموز، قال لنا حبيب إن الزعماء اللبنانيين المسلمين اجتمعوا بعرفات وطلبوا منه توقيع وثيقة يوافق فيها على إجلاء كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت، وتسليم كل مواقعهم إلى القوات اللبنانية المسلحة والقوة المتعددة الجنسيات التي كان من المفترض أن تشرف على رحيلهم. فوافق عرفات مبدئياً على هذا الطلب، لكنه طلب ضمانات لتأمين سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين لم تشملهم عملية الإجلاء. فما كان من حبيب إلا أن امتثل لهذا الطلب. وسرّ شارون لأن الستارة كانت توشك أن تنسدل على مرحلة تعيسة من الحرب. ثم أصدر اوامر بوقف النار، عندئذ، انتظرنا إعلان حبيب عن وصول وحدات المراقبين الأميركيين والفرنسيين، مبشرة ببدء عملية الإجلاء.

إلا أن ذلك لم يحصل، لأن منظمة التحرير رفضت مجدداً تنفيذ تعهدها وامتنعت عن التحرك. وفي رد على ذلك، ورغبة منه ليبرهن بأن منظمة التحرير لن تستطيع خداع إسرائيل مجدداً، أمر شارون المستاء والغاضب بالمباشرة بقصف مدفعي جوي عنيف استهدف المراكز الفلسطينية واللبنانيين القليلي الحظ الذين أقيمت مراكز الفلسطينيين بين بيوتهم وفي أحيائهم، فوصف خالدي النتائج قائلاً:

«إن القصف الجوي والبري والبحري العنيف الذي استهدف بيروت، والهجومات على مراكز منظمة التحرير ومقرات اجتماعها في كل أنحاء المدينة، جعل من الصعب على القيادة الفلسطينية عقد الاجتماعات، في حين كانت الاتصالات الجارية تواجه صعوبة بسبب عنف القصف».

وبلغ قصف شارون ذورته في ١٢ آب. عندئذ، اقتنع قادة المنظمة أن لا خيار أمامهم سوى الجلاء عن المدينة. وهكذا، قررت منظمة التحرير، بعد سبعة أسابيع طويلة من المفاوضات حول الاتفاق مع حبيب، الامتثال لشروطه ومغادرة بيروت. فدفع الفلسطينيون واللبنانيون في بيروت غالياً ثمن تصوّر عرفات بأنه بوسعه المناورة مع حبيب على حساب إسرائيل. إذن، كان عرفات وحده ولا أحد غيره، المسؤول عن كل الضحايا والدمار.

وقد شكلت تلك الأسابيع السبعة، الفترات الأصعب والأقبح في الحرب اللبنانية. واتهم شارون بقصف السكان المدنيين في بيروت الغربية، بلا هوادة ولا رحمة. وأجاب متهميه بأنه قدّم لمنظمة التحرير طريقة مشرّفة وكريمة للرحيل؛ إلى حد أنه سمح لمقاتليها بنقل أسلحتهم الخاصة معهم. وكان من الممكن تفادي العذاب الذي عانى منه اللبنانيون والفلسطينيون لو لم يتخلّف عرفات عن تنفيذ كل اتفاق ابرمه مع حبيب، ولو وفى بالوعود التي قطعها للأميركيين. وفي النهاية، أدرك حبيب، على غرارنا، أنه لا يمكن الوثوق بعرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بيد أن حجج شارون لم تلق تفهماً لا في بلده إسرائيل ولا في العالم عامة. إذ كان للمشاهد الليلية التي عرضتها شبكات التلفزيون والتي صوّرت القصف تأثيراً صدم الجانبين.

وكان الإسرائيليون، من كافة التيارات السياسية، قد دعموا قرار الحكومة دعماً حقيقياً، هذا القرار الذي حدد السادس من حزيران ١٩٨٢ موعد إزالة خطر منظمة التحرير على سكان الجليل. وقد قضى هذا القرار بتنظيف رقعة من الأرض تمتد على مسافة اربعين كيلومتراً، على طول حدود إسرائيل الشرقية، من عناصر منظمة التحرير. لكن حين توسعت الجبهة أكثر فأكثر نحو الشمال. وحين بدأ عدد الإصابات يتنامى في كفرسيل وعاليه وبحمدون وبلدات قرى أخرى بعيدة عن رقعة الاربعين كيلومتراً، بدأ كثير من الإسرائيليين يتساءلون عما يجري.

على الصعيد الرسمي، لم تتغير أهداف الحرب. لكن الواقع على الأرض اختلف اختلافاً تاماً، خاصة أن القتال طال وازادت كلفته بالنسبة إلى الإسرائيليين. وازدادت الشكوك والاعتراضات وتعالت. وفي الرابع من تموز ١٩٨٢، نظمت حركة «السلام الآن» التي تزعمت معارضة الحرب، تظاهرة احتجاج ضخمة في تل ابيب، فطالب أكثر من مئة ألف إسرائيلي بوقف إطلاق نار في لبنان وإقالة شارون من وزراة الدفاع. وشهد شهرا تموز وآب مسيرات وتظاهرات احتجاج في القدس وتل ابيب. كما بدت معارضة مجرى الحرب واضحة بين أعضاء الحكومة الذين احتج العديد منهم على اطلاعهم على الأحداث بعد حصولها، إذ أن وزير الدفاع وقائد جيش الدفاع الإسرائيلي لم يطلعا رئيس الوزراء بيغن على كل المعلومات. وحين سأل نائب رئيس الوزراء ديفيد ليفي، بيغن عن هذا الأمر في إحدى المناسبات، أجابه أن يطلع باستمرار على الأحداث الجارية. «إما قبل وقوعها أو بعده».

إذن، كان شارون في وضع صعب داخل الحكومة. فهو لم يستطع دائماً أن يطلع الحكومة على خططه من دون أن يعرضها لخطر «التسريب» إلى وسائل الإعلام وذلك بسبب المعارضة الواضحة لبعض الوزراء لسياسته في لبنان. لذا، اضطر إلى منح الحكومة معلومات سرية بطريقة ملتوية لكي يتفادى الرقابة بعد أن عانى من ثغرات في ثقة زملائه. إلا أن الأسوأ كان بانتظاره. إذ ما لبث خبر كتم شارون المعلومات عن زملائه في الحكومة أو تضليلهم عمداً، أن شاع، بعد أن نشره وزراء منشقون في الحكومة يبحثون عن تطمينات، وبالغوا فيه. وكان أن زاد هذا الأمر من البلبلة واستقطاب الرأي في صفوف الشعب الإسرائيلي القلق.

في الوقت نفسه، تعرضت علاقات إسرائيل العامة مع كل الدول لضربة قوية لم تعان منها قط من قبل. ولا شك أن حرب لبنان كانت تلك التي نقلها أكبر عدد من شبكات التلفزيون في التاريخ. حتى أنها غطت على حرب فيتنام. وهكذا، أدخل القتال يومياً إلى غرف جلوس الملايين في كل أنحاء العالم. وفي حين نجح البريطانيون في إبقاء الصحافة وفرق شبكات التلفزيون في لبنان بكامل حريتهم ليجولوا أينما يشاؤون. على أية حال، مهما كان صحافيو التلفزيون وفرقه صادقين، أو يزعمون بأنهم كذلك، فهو يستطيع في بعض الأحيان تحريف الحقيقة وتشويهها. فإذا كان منزل واحد، في مجموعة مؤلفة من مئة منزل آخر، متضرراً، تركز آلات التصوير عدساتها عليه. فلا يدرك المشاهد أن ثمة تسعة وتسعين منزلاً آخر غير مصابة بأذى من الجانبين. وهو لن يشاهد سوى الضرر الذي لحق بذلك المنزل الوحيد.

وقد شهد زميل لي في وزارة الخارجية مشهداً في ساحة صيدا الرئيسية أظهر لي معنى النقل التلفزيوني «المتجرد». فقد توجّه مراسل مغامر نحو امرأة وقفت في الساحة، حاملة طفلاً نائماً على كتفها. وبعد حوار قصير بينهما، أنزلت المرأة الطفل النائم عن كتفها وشرعت تسير في الساحة، حاملة إياه بين ذراعيها الممدودين، وقد لحقها فريق التصوير. وبعد أن قامت بعشرين جولة تقريباً قيل لها إنها تستطيع إعادة الطفل إلى وضعه السابق. في تلك الليلة، شاهد العالم المنظر المفجع لامرأة تحمل طفلها «الميت» وتجول فيه في ساحة صيدا. وهكذا، فإن استخدام التلفزيون كوسيلة دعائية والنقل المتحيّز، يشوّهان الحقيقة لأنه يعزل النتيجة عن السبب عزلا تامًّا. فيتحول النقل الإعلامي هذا إلى إثارة الشعور والعاطفة فحسب.

إن الحرب بالنسبة إلى مطلق النار ومتلقيها أمر مريع ـ سواء كانت قضيتك محقة أو ظالمة. لذا فإن فظاعة الحرب كما نقلت على التلفزيون، صوّرت إسرائيل بصورة «المجتاحة والقامعة». وأخذ الرأي العام العالمي ينظر إلى إسرائيل باحتقار. فلا يهم إذا كان عدد قليل من المدنيين قد قتلوا فعلاً أو إذا كانت القوات المتقدمة قد تلقت أوامر صارمة ببذل قصارى جهدها للحؤول دون وقوع إصابات لبنانية أو إذا رمت الطائرات منشورات تدعو المدنيين إلى إجلاء المناطق القريبة من مواقع منظمة التحرير قبل أن تقصف هذه الأخيرة، أو أن يعيّن الطيارون ومطلقو نيران المدفعية بدقة على أهداف منظمة التحرير، معرّضين أنفسهم لخطر كبير.

وكانت تقارير الإصابات التي نشرت بعد الأيام القليلة الأولى، نموذجاً لما دعي في ما بعد «تغطية وسائل الإعلام الخاطئة» للحرب. فقد أعلنت لجنة الهلال الأحمر الفلسطيني التي يترأسها شقيق عرفات، الدكتور فتحي عرفات، أن عشرة آلاف مدني لقوا مصرعهم في الأيام الأربعة الأولى من الحرب. هذه الأرقام قابلها تقرير ممثلي الصليب الأحمر اللبناني في بيروت الذين أعلنوا أن نحو ٦٠٠ ألف لاجىء تهجروا أو هربوا من مناطق القتال في جنوب لبنان. وهكذا، فإن كل شبكات التلفزيون الأميركية الهامة وشبكتي BBC وITV البريطانية، إضافة إلى الصحف العالمية الكبرى، تلقت هذه الأرقام والتقارير ونقلتها إلى الخارج. ولم يتكلف أحد منها عناء التحقق من دقة هذه الأرقام أو حتى جديتها أو النظر في أن عدد سكان جنوب لبنان يقل عن ستمائة ألف نسمة. وقد أشار دايفيد شيبلر من جريدة نيويورك تايمز الذي جال مطوّلاً في كل أنحاء لبنان خلال الحرب، إلى «المبالغة الفائقة» التي اعتمدت في نقل عدد الإصابات. لكنه شكّل استثناء؛ لأن الجزء الأكبر من دول العالم اعتمدت تلك الأرقام واستشهدت بها إلى ما لا نهاية، حتى اكتسبت طابع الحقيقة لفرط ما ردّدت.

غذت الخلافات الداخلية الإسرائيلية وصورة إسرائيل المشوهة في وسائل الإعلام الدولية بعضها البعض، لتبرير الاستنكار المعادي لأعمال الحكومة الإسرائيلية في لبنان. وظهر بُعد آخر لذلك، من خلال الاستياء الإسرائيلي من حليفها اللبناني بشير الجميل، قائد اللبنانيين المسيحيين. فعلى مدى سنوات الحرب الأهلية السبع الممتدة من العام ١٩٧٥ حتى العام ١٩٨٢، فشلت قوات بشير في اكتساب مودة المسيحيين الغربيين، حتى حين تعرض مسيحيو بيروت الشرقية والمتن إلى قصف سوري كان أسوأ من أي عذاب عانت منه بيروت الغربية

من جانب الإسرائيليين. لكن لا وسائل الإعلام ولا السياسيين ولا الكنيسة أصدرت أي احتجاج. وفي تلك الفترة، شوهدت بالكاد آلة تصوير تلفزيونية أو دفتر مراسل.

في الوقت نفسه، وفيما ازدادت عدائية وسائل الإعلام العالمية إزاء «حرب الخليج»، بدأ إسرائيليون عدة بإلقاء اللوم على اللبنانيين المسيحيين لتلك النتائج السلبية. ففي اجتماع بين شارون وبشير الجميل في بيروت في الخامس من تموز ١٩٨٢ (والذي شاركت فيه)، قام جدال عنيف هاجم خلاله بشير الإذاعة الإسرائيلية «كول يزرايل»، متهماً إياها بأنها شبيهة بإذاعة «صوت فلسطين» التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية الموقف السلبي المعتمد إزاء المسيحيين اللبنانيين. من جهته، اتهم شارون القوات اللبنانية بقيادة بشير بارتكاب تجاوزات ضد سكان قرى الشوف الدروز. وقد بدا واضحاً أن صبر بشير نَفَذَ بسبب تردد شارون في الدخول إلى بيروت الغربية الإسلامية وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من معقلها هناك. إلّا أن شارون ذكّر بشير أنه ما يزال ينتظر المساعدة التي وعدته بها ميليشيا بشير المسيحية، للقيام بذلك.

وفي الفترة التي تواجه فيها بشير وشارون، لم يكن قد تم البت بعد بمفاوضات حبيب حول انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الزيارة التي أجراها بشير إلى القدس في بداية الحرب في حزيران ١٩٨٢، قد بددت اعتقاد شارون بأنه يستطيع ترك اللبنانيين يسوّون مشكلة بيروت. والحقيقة أن تلك الزيارة شكلت المنعطف في العلاقات بين إسرائيل والمسيحيين اللبنانيين، على صعد عدة، حتى أنني أذكر لحظة مؤثرة للغاية خلال هذه الزيارة، حين وقفتُ وبشير على شرفة أحد الطوابق العليا في فندق هيلتون في القدس، وقد امتدت أمامنا المدينة المقدسة بروعتها النقية الأصلية. فقال لي بشير بصوت هادىء، مشيراً بيده إلى المدينة التاريخية المنبسطة أمام أنظارنا: «أريد أن أزور القدس كرئيس للبنان وأوقع معاهدة سلام معكم. أريد أن آتي بصفتي رئيساً وليس كرئيس عصابة مسيحية».

لا شك، أن ذلك الكلام لم يكن سوى صرخة من القلب. فبشير كان قد عقد النية على أن يصبح الرئيس التالي للبنان. لذا، لم يرغب أن يجازف بفرصه بالانضمام علناً إلى إسرائيل في حربها في بيروت. إلّا أنه كان قد وعد، في اجتماعات سابقة مع شارون، بالقيام بذلك بالتحديد.

وبالتالي وجَدَ نفسه في مأزق. فبينما كنا نجلس في فندق هيلتون بانتظار اجتماعه مع رئيس الوزراء بيغن، أسرّ لي بمعضلته، وأكّد لي أنه يتمتع بالدعم الضروري لانتخابه رئيساً للبنان في ٢٣ تموز ١٩٨٢. ثم وعدني، قائلاً: «بعد الانتخابات سأحذو حذو السادات وأزور القدس لمناقشة معاهدة سلام». وتساءل بالطبع ما إذا كان بيغن سيفهم أهمية تبوئه سدة الحكم وإن كان سيعتقه من وعده بنشر قواته في بيروت الغربية والجنوبية، بغية إخراج منظمة التحرير منها. ثم أضاف: «إذا كان بيغن لا يشاركني رأيي هذا، فسوف أحارب، حتى ولو اضطررت إلى التخلي عن الرئاسة. لكن عندئذ، لن يكون أمامنا خيار آخر سوى إقامة دولة مسيحية في لبنان والمطالبة بعقد حلف دفاعي رسمي مع إسرائيل لحماية أنفسنا». ذلك كان صوت لبنان الجديد الشاب الذي مدّ يده للصداقة والتعاون مع إسرائيل، وقد اختلف اختلافاً تاماً عن الزعماء السابقين أمثال بيار الجميّل وكميل شمعون اللذين قالا لشارون إن «ما من حكومة لبنانية تستطيع عقد معاهدة سلام مع إسرائيل».

فيما بعد، بدا بشير عصبياً حين وصل إلى منزل رئيس الوزراء حيث حضر وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان. (وأنا كذلك حضرت ذلك الاجتماع). فقال لبيغن: «لا أستطيع أنا اليوم كبشير، أن أقدم لكم النصر السياسي الذي تطمحون إليه، أي معاهدة سلام كاملة. فأنا لا أمثل المسلمين ولا أستطيع أن أتكلم باسم حكومة. لكن كل شيء سيتغيّر حين أزوركم بصفتي رئيساً للجمهورية». وكرر بشير استعداده للمشاركة في «عملية الشرارة»، وهو اسم الشيفرة الذي أطلق على المشاركة اللبنانية في العمليات العسكرية في بيروت الغربية. بيد أنه نبهنا أنه لن ينتخب رئيساً للجمهورية، في حال شاركنا في الهجوم على بيروت الغربية. وطبع في ذهن بيغن العبارة التالية: «أنا مسيحي. لذا فإن العالم الإسلامي لن يسامحني أبداً».

لم يلق شرح بشير للصعوبات التي يواجهها ترحيباً من الجانب الإسرائيلي. إذ أجابه بيغن: «يجب أن نستعد كلنا للمجازفة. وهذا ما فعلناه بالضبط. وأنا أعتبر أنك أنت، من يمثل لبنان حقاً، وليس هؤلاء الذين تعاونوا مع منظمة التحرير. لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات الشجاعة كما أن وجود القوات اللبنانية في مقدمة الذين يحاربون لتحرير العاصمة، أمر مهم بالنسبة إلى لبنان».

لكن كـان شارون وليس بيغن، من نقـل الـردّ الإسـرائيلي إلى بشيـر. وكـان بشير وشارون قد اجتمعا مرات عدة فجمعتهما عـلاقة وطيـدة قائمـة على الاحترام المتبادل. وقد تأكد بشير أن شارون سيتفهم الـورطة التي وقـع فيها، أكثـر بكثير من بيغن. لكن شارون عانى من مشاكله الخاصة. فقد أسخطه الوضـع في بيروت التي بدت فيها منـظمة التحـرير تتحـداه لدخـول العاصمـة والقضاء عليهـا. وأدرك ـ كما منظمة التحرير ـ أن الحكومة الإسرائيلية رفضت فكرة دخول الجيش الإسرائيلي إلى عاصمة عربية من طريق الحرب.

ولم تكن المشكلة عسكرية بل سياسية. وقد اعتبر شارون أن الـطريقة المثلى للخروج من مأزق بيـروت تكمن في شن القوات اللبنـانية هجـوماً، يـدعمه الجيش الإسرائيلي دعماً كبيراً.

تلك كانت الفكرة وراء «عملية الشرارة». لذا، خاب أمل شارون لدى سماعه محـاولة بشيـر للتملص من تنفيذ حصتـه في العملية. فـالتفت نحو بشيـر ليشرح لـه مشكلته:

«إننا نخضع لضغط عام متزايـد. . لقد جنـدنا حـوالي مئتي ألف رجل، وقـد تعالت أصوات هنا تسأل: «أين المسيحيـون؟». . لقد قـال رئيس الوزراء أن هـدفنا مشترك. فأنتم تريدون تحرير عاصمتكم من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية ونحن نرغب بقهر عـدونا. ولا يمكن أن تتم هـذه العملية إلا أذا شـارك كلانـا فيها. . ولا يرى رئيس الوزراء أي مجـال للقيام بهـا لوحـدنا. لكنـه يعتقد أنهـا يجب أن تنفّذ، وبأقرب وقت ممكن».

وعد بيغن وشارون بشير بأنه سيلقى دعماً إسـرائيلياً. إلا أنهمـا أصرا على أن الوقت حان لكي يقـوم المسيحيون بمبـادرة لتحريـر بلادهم. فـأجاب بشيـر المروّع بمرارة: «إنكما تـطلبان مني أن أحـرق كل الاستثمـار الذي وظفنـاه طوال السنـوات السبع الماضية. لن نستطيع أن نكون فعالين بعد الآن».

مـع مغادرة بشيـر منزل بيغن، انتهت العـلاقة المثـالية السـابقـة. إذ اختلفت الآراء وقامت هوة لم يردمها أي من الفريقين، بعد ذلك. فبيغن وشارون لم يستطيعا أن يفهمـا كيف تمكن بشير من الحنث بـوعده بعـد كل الـذي قدمـه الإسـرائيليـون للبنـانيين المسيحيـين، ابتـداءً من إرسـال الشحنـة الأولى من الأسلحـة والتـدريب العسكري وصولاً إلى مشـاركتهم في الحرب نفسهـا. واعتبرا تـردد بشير في إشـراك

قواته عملاً عاقاً، لاسيما وأنها كانت جزءاً هاماً من خطتهم المشتركة. من جهة أخرى، اصيب بشير بخيبة أمل ومرارة لأن الزعماء الاسرائيليين لم يفهموا أن المجازفة بفرص فوزه في الانتخابات الرئاسية ـ لمصلحة إسرائيل ولبنان ـ سيشكل جنوناً من جانبه. وهكذا، عاد بشير إلى بيروت وسحب الميليشيا المسيحية، التي لم تواجه منظمة التحرير إلّا في معركة محلية صغيرة، من هذه المرحلة الحاسمة في الحرب، الأمر الذي كدّر الإسرائيليين.

هل كان ليعرّض فعلاً فرصه للخطر لو انضم إلى إسرائيل في الحرب؟ بعد خمس سنوات من تلك الحادثة، سألت بعض أبرز أعضاء المجموعة اللبنانية المسيحية عن هذا الموضوع. والحقيقة أن السؤال لم يكن من بعض النواحي، عادلاً بالنسبة إلى بشير، لأنهم كانوا قد أدركوا النقد اللاذع الذي استهدف الجمود المسيحي والذي صدر عن الرأي العام الإسرائيلي بعد الحرب. حينئذ، ساد شعور بأن المسيحيين اكتفوا بترك الإسرائيليين يخوضون حربهم عنهم. لكنهم لم يبدوا استعداداً ليحركوا ساكناً بغية مساعدة الإسرائيليين أو أنفسهم. وبالفعل، شاب الأجوبة التي تلقيتها، شعوراً بالذنب. إذ قيل لي إن بشير ارتكب خطأً فادحاً بمعاداته الحكومة الإسرائيلية والرأي العام، في ما يتعلق بالقضية اللبنانية المسيحية. كما قيل لي إنه كان عليه أن يتقدم بقواته، علماً أنه مع ذلك، كان لينتخب رئيساً، في الوقت الذي احتاجت فيه إسرائيل إلى مساعدة الميليشيا المسيحية.

كانت تلك ردة الفعل العامة على سؤالي. إذ لم تتمتع منظمة التحرير بأية شعبية في تلك الفترة، حتى بين اللبنانيين المسلمين، إلى حد أن إقامة تحالف مع إسرائيل ما كان ليؤثر على الانتخابات. وفي الوقت الحاضر، ثمة بعض الشك في أن عدم تحرك بشير في تلك المرحلة الدقيقة من الحرب اللبنانية هي التي سببت خيبة أمل اللبنانيين المسيحيين في إسرائيل وتدهور العلاقات التي كانت في الماضي وطيدة ومتفهمة.

إلّا أنني مقتنع بأن بشيراً اعتقد فعلاً أنه كان ليجازف بأمر لا يقدّر بثمن بالنسبة إليه وإلى شعبه، وكذلك بالنسبة إلى علاقاته المستقبلية مع إسرائيل، إذ انضم إلى إسرائيل في حربها.

ولم نكن نعرف أن أيامه معدودة. وقد عاش في النهاية أياماً وليالي من الاحتفالات المفرطة والمسكرة والتي شكلت نقطة تحول. إذ أنه انتخب رئيساً بعد

حصـوله على أغلبيـة أصوات أعضـاء البرلمـان، في ٢٣ تمـوز ١٩٨٢. فتـلا ذلـك استعـدادات محمومـة للاحتفـال بنهار ٢٣ أيلول الـذي ستحقق فيـه أمنيتـه فيصبـح الرئيس اللبناني السابع.

التقيت وبشيراً الذي كان أصبح رئيساً منتخباً، حـول طاولـة الغداء في مـطعم في بيروت، في آخر اجتماع لي معه، وحيدين. وكان نجاحه قد أسكره. كمـا أدرك أنه ما كان ليبلغ ذروة إنجازه هذا من دون مساعدة إسرائيل. كذلك، أعرب عن قلقه على العـلاقات المستقبلية مع إسرائيل بعد أن تـذكـر ربمـا الاجتمـاع المشؤوم في القدس. فناشدني قائلاً: «أرجوك، قل لشعبك أن يتحلى بالصبر. إنني ملتـزم بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل وأعدكم أنني سأفعـل ذلك. لكني في البـداية أحتـاج إلى تسعة أشهر أو سنـة واحد كحـد أقصى، لتعزيـز مركـزي كرئيس لكـل لبنان، وليس للمسيحيين فحسب. فأنا بحاجة إلى تحسين علاقاتي مـع الدول العربية، لا سيمـا مـع السعوديـة وذلك لكي يستـطيع لبنـان أن يلعب مجدداً دوره الـرائـد في اقتصـاد الشرق الأوسط. وأنا استطيع أن أقوم بذلـك في فترة لا تتعـدى السنة». ثم أضـاف أنه سيحافظ، في الـوقت نفسه، على عـلاقات وطيـدة مع إسـرائيل. كمـا رحّب بنا لنستمـر بالعمـل في مقر وزارة خـارجيتنا الـذي أنشىء في منـطقـة الضبيـة، شمـال بيروت.

لكن مـع ذلـك، خيب بيغن آمـال بشيـر للوصـول إلى تفـاهم مـع الـزعمـاء الإسرائيليـين. فقد نظم اجتماع بين بشير وبيغن في مستهل أيلول ١٩٨٢ في مـركز تابع لوزراة الدفاع، بالقرب من نهاريا في شمال إسرائيل. وكـان بيغن يتمتع ببعض أيـام الراحـة في فندق متـواضع في نهـاريا وأراد أن يهنىء بشيـر شخصياً بـانتخـابـه والبحث في العـلاقات المستقبليـة. وكان من المقـرر أن يشكل هـذا اللقاء منـاسبة لـلاحتفـال. لـذا دعيت الشخصيـات البـارزة في مكتب رئيس الـوزراء الإسـرائيلي ووزارتي الدفاع والخـارجية والجيش، التي أقـامت علاقـات مع بشيـر. وصل بشيـر المرح المزاج، برفقة مساعديه المقربين إليـه الذين لـزموا جـانبه على مـدى سنوات الصـراع الطويـل في لبنان الـذي بدأ في الأيـام الأولى من العام ١٩٧٥ وراح يمتـد ويطول.

ولم يغب عن هذا اللقاء سوى بيغن نفسه. ومـع مرور الـدقائق، بـدا واضحاً للذين عرفوا ميله إلى الدقة، أن ثمـة سبب وجيه لتـأخيره. على أيـة حال، لم نكن على خطأ. فقد طلب السفير الأميركي في إسرائيل، ساموبل لويس، لسـوء الحظ،

اجتماعاً طارئاً مع رئيس الوزراء في نهاريا في اليوم نفسه. ولدى وصوله إلى الاجتماع، سلّم لويس بيغن رسالة من الرئيس ريغان، كانت في الواقع عبارة في مجموعة من المقترحات النهائية لتسوية أزمة الشرق الأوسط، عرفت فيما بعد بخطة ريغان.

في ما بعد، وصف مساعد مقرّب من رئيس الوزراء ردة فعل بيغن على زيارة لويس، قائلاً: «بدا وكأن ضفيرته الشمسية ضُربت بمطرقة. ولم يكن محتوى خطة ريغن فحسب التي صدمت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بل كذلك وضع واشنطن اللمسات الأخيرة على خطة تتعلق بمستقبل إسرائيل، ومن دون استشارتها.

وتحدث بيغن عن الطريقة السرية والماكرة التي وُضعت فيها الخطة. فخلال الأسابيع التي جمع فيها المخططون أجزاءها في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، لم تلمّح واشنطن بأي شيء عنها. وقد اعتبرها بيغن «خدعة» مدروسة ومعدّة لمواجهته بأمر واقع. إذ أن خطة ريغان هذه قضت على أساس اتفاقات كامب دايفيد؛ فرفضها بيغن رفضاً تاماً وصريحاً. وبغية إدراك تأثير رسالة ريغان على بيغن إدراكاً تاماً، تجدر الإشارة إلى أن هذا الأساس ترجم بصيغة تسوية نصّت على إجراء الأطراف المعنية مفاوضات حرة حول مستقبل يهودا والسامرة وغزة، بعد مرور خمس سنوات على منح الاستقلال الذاتي لتلك المناطق. وهكذا، قدمت خطة ريغان الجديدة الصادرة عن طرف واحد، إلى بيغن، وعلى حين غرّة، مقترحات عكست نتائج تلك المفاوضات. إذ قضت بتشكيل الضفة الغربية ـ «يهودا والسامرة» ـ والأردن دولة فيديرالية بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية. إلاّ أن أحداً لم يأخذ رأي بيغن ولم يطلعه على أي شيء. الأمر الذي شكّل مفاجأة مذهلة وقاسية.

حين وصل بيغن أخيراً إلى مقر الاجتماع بالقرب من نهاريا، لاحظ الإسرائيليون الذين كانوا بانتظاره، تجهّمه. والواقع أنني لم أشاهده قط، منزعجاً إلى هذه الدرجة، فتحدث معنا بإيجاز، قائلاً: «لقد خاننا الأميركيون الخيانة الكبرى منذ إنشاء دولتنا. لقد طعنونا في الظهر. أمامنا الآن، معركة مختلفة كل الاختلاف». وبينما دخلنا إلى الغرفة التي جلس اللبنانيون فيها، كان ما يزال في عالم آخر، منهمكاً في التفكير بالردّ العلني على الاقتراح الأميركي.

وللفور، شعر بشير الذي توقع اجتماعاً ساراً، بتبدّل في الأجواء. إذ شاهد وجه بيغن الكالح واستطاع أن يشعر بالضغط داخل الغرفة. ولما لم يعرف سبب

هـذا التغيّر غيـر المتوقـع، افترض الأسـوأ. وهكذا تحـول ما كـان يجب أن يكـون احتفالاً بالنصر، إلى كارثة. إذ طلب بيغن عقد معاهدة سلام مع لبنان، مباشـرة بعد تقلّد بشير منصب الرئاسة. إلا أن هذا الأخير أجابه بأن طلبه غير واقعي. تلا ذلك، توجيه اتهامات مضادات من الفريقين، إلى أن انتهى الاجتماع بفشل كئيب.

بيد أن شارون ما لبث أن أصلح الخطأ الذي ارتكبه في نهاريا. فبعد أن أدرك أن زمـام الاجتماع أفلَتَ منـه، طار إلى بيـروت للاجتمـاع برئيس لبنـان المنتخب. وتحدث شارون عن الآمال والتطلعات التي أثارها انتخاب بشير في إسرائيل. وشرح بشير المشاكل التي يواجهها بصفته رئيساً منتخباً جديداً ومهمـة توحيـد البلاد وكسب دعم المسلمين وتعـزيز الاقتصـاد بمسـاعـدة السعـوديـين. ونـاقش كـلا الـزعميمن المشكلة الآنيـة المتمثلة بنشر الإسـرائيليين في بيروت، وبـالتحـديـد في المـطار. فـأجمعا على الحـاجة الملحـة للتوصـل إلى اتفـاق يؤدي إلى إخـراج كـل القـوات الأجنبيـة من لبنان. كـذلك بحثـا مسألـة التحدي الـذي يشكله بقاء قـوات منـظمـة التحرير الفلسطينية في البلاد.

أعـاد هذا الاجتمـاع الأخير بين بشيـر وشارون، المـودة القديمـة بين الـزعيم اللبنـاني الشاب وأصـدقائـه الإسرائيليـين. لكن لم يتسن لبشيـر ولا لـلإسـرائيليـين قـطف ثمار هـذا الاتفاق الجـديد. فبعـد أيام عـدة، في ١٤ أيلول ١٩٨٢، هدمت قنبلة مبنى البيت المـركزي الكتـائبي في الأشرفيـة الذي كـان بشير قـد دخله برفقـة رئيس قسم الأشرفية الكتائبي جان نـاصر، قبـل دقائق قليلة لـلاحتفال مـع أصدقـائه القـدماء بـالنصر. وقـد لقي كـل من بشيـر ونـاصـر مصـرعهمـا بعـد أن دفنـا تحت الأنقاض. فدفنت معهما آمال الشباب اللبناني المسيحي ـ وآمال العديد من الشباب المسلم كذلك ـ ببناء لبنان مختلف وأفضل، بقيادة بشير الجميل الحيوي والساحـر. فهذا الأخير كان قد خطط لوضع حد لسياسة الأقليات المدمـرة للبلاد. وأعـرب عن استعداده لمحاربة الفساد والقضاء عليه؛ ذلك الفساد الذي امتدت جذوره عميقاً في المجتمع اللبناني ولا سيما بين الزعماء الإقطاعيـين الـذين تمتعوا بنفـوذ مطلق على الجزء الأكبر من الجبل اللبناني وعلى سكانه المحرومين.

إلا أن ذلك كله لم يتم. فقد أودت القنبلة القوية التي فجّـرت عن بعد والتي دسها عضو حزبي بحياة بشير، وقضت معها على الأمـل ببناء لبنـان جديـد وأفضل. كما قضت على أمل إسرائيل الوحيد بأن يصبح لبنان، الدولـة المجاورة الثـانية التي

توقع معها معاهدة سلام. إذن، كانت تلك الحادثة ضربة قاسية لنا وللبنانيين كذلك ـ كما أثبتت الأحداث ـ لم ندرك أبعادها في ذلك الوقت.

وتمكنا من أخذ فكرة عن شعبية بشير بين المسيحيين من خلال الحزن الذي غمر الشعب المسيحي. لكن سرعان ما ولّدت مشاعر الحرمان والفقدان مطالب بالثأر. فالعين بالعين والسن بالسن كانتا القاعدتين السائدتين بين كل شعوب الشرق الأوسط منذ العهد القديم. وهي أكثر ما طبّقت في لبنان، بين المسيحيين والمسلمين سواسية، وقد أوجدت الخسارة الفادحة التي سرعان ما تلت ابتهاج النصر في الانتخابات مناخاً مزعجاً، لم تشهد له بيروت مثيلاً من قبل.

إذن، سادت الرغبة بالانتقام في الأجواء. ولم تبرز شخصية واحدة، بعد رحيل بشير، تستطيع أن تقوم بتهدئة السخط السائد أو تحاول السيطرة على وضع أخذ يتعذّر ضبطه. ولما بدا الانتقام الدموي وشيكاً، أمر شارون المعتاد على اتخاذ الخطوات الحاسمة خاصة في أوقات الشدة، قواته باحتلال الخط الذي يقسم بيروت إلى منطقتين، مسيحية ومسلمة والسيطرة على الطرق الرئيسية في القسم الغربي من المدينة. ولم يُعلم رئيس الوزراء بيغن والحكومة بذلك إلا بعد أن أصدر الأمر بالقيام بهذه الخطوة؛ الأمر الذي اعتبر «سهواً» تلقى انتقادات لاذعة عليه، لا سيما من جانب زملائه الوزراء.

دافع شارون عن نفسه من تهمة التصرفات غير المسؤولة بالإشارة إلى الاضطرابات التي سيطرت على المدينة بعد مقتل بشير، وضرورة التحرك الفوري الذي ما كان ممكناً لو انتظر قرار الحكومة الجماعي والذي لا يمكن التنبؤ به. لكنه، لو اتخذ تدابير فعلية للحؤول دون حصول أية مواجهة بين المسيحيين الغاضبين والمسلمين، بعد موت بشير، لكانت خطوته لاقت المزيد من القبول والرضى. وهو عوضاً عن ذلك، قام بالعكس تماماً. إذ ما أن أحكم سيطرته على كامل أنحاء بيروت، حتى عقد العزم على حل مشكلة إخراج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الألفين الذين كان مقتنعاً بأنهم تهربوا من عملية الإجلاء عن المدينة، «متظاهرين بأنهم مدنيون» ولاجئون إلى الجيوب الفلسطينية المنتشرة في جنوب بيروت. وقد بدا له أن ذلك الإخراج هو الحاجة الآنية الملحة. لذا، ترجم اهتمامه هذا بالتحرك كعادته. وكان الجيش الإسرائيلي قد تلقّى أوامر صارمة بعدم دخول المخيمات الفلسطينية المزعومة للبحث عن بقية مقاتلي منظمة التحرير. عوضاً عن ذلك، سعت القيادة الإسرائيلية إلى إقناع الجيش اللبناني النظامي بالاضطلاع بهذه

المهمـة. لكن، حين أعرب «النـظاميون» اللبنـانيـون عن رفضهم محـاربـة منـظمـة التحرير، خضع شارون العنيد، ومن دون أية استشارة، إلى ضغوط زعماء الميليشيا المسيحية المستائين، في بيروت.

وهكذا، سمح للكتائب المسيحية المعروفة بالقوات اللبنـانية، بـالدخـول إلى حيّـي صبـرا وشاتيـلا الفلسـطينيين، بغيـة التخلص ممـا تبقى من مقـاتلي منـظمـة التحرير، وبالتالي إنجاز عملية طرد المنظمـة من العاصمـة اللبنانيـة. وفي مساء ١٦ ايلول، تحركت وحدات خاصة من القـوات اللبنانيـة، إلى داخل المخيمـات. وفي صبيحـة اليوم التـالي، تلقّت وزارة الخارجيـة في القدس تقـاريـر أفـادت عن مقتـل مدنيـين. على الرغم من ذلك، لم يغادر آخر الكتائبيـين المخيمات الفلسطينيـة إلا بعد ٢٤ ساعة، بعد أن أمرهم القائـد الإسرائيلي المحلي بـالقيام بـذلك. في هـذا الوقت، كان الكتائب قد ذبحوا نحو ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل. فاجتـاحت موجـة من الغضب والاشمئزاز العالم بـأسره وإسـرائيل كـذلك، حيث ولّـد دخول شـارون إلى بيـروت الغربيـة سلسلة من تظاهـرات الاحتجاج على الحـرب بشكـل عـام، وعلى احتلال بيروت الغربية بشكل خاص.

ومع انتشار نبأ المجزرة، دعت المجموعات المعارضة للحـرب التي تتزعمهـا حركة «السلام الآن» إلى تجمّع ضخم في ساحة تل أبيب الرئيسية للمطالبة باستقالة شارون وتشكيل لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيـلا. وقد انعكس الغضب الـذي شمل كل إسرائيل والذي كان موجهاً بشكل رئيسي إلى شارون، مشاركة لنحو ٤٠٠ ألف شخص - أي أكثـر من ١٠٪ من عدد سكـان إسرائيـل - في تجمـع ٢٥ أيلول. فكانت التظاهـرة الأضخم في تاريخ البلاد. فمـا كان من الحكـومة إلا أن خضعت لهذا الضغط العام المطالب بالتحقيق في مدى مسئولية وزير الدفاع شارون والقوات المسلحــة الإسـرائيليــة، على الـرغم من أن الإســرائيليين اقتنعـوا بــأن القـوات الإسرائيلية لم تتدخل مباشرة في مجزرة الفلسطينيـين في صبرا وشاتيلا.

اظهر اغتيال بشير ورفقائه في الأشرفيـة في أيلول ومجازر صبـرا وشاتيـلا التي ذهب ضحيتها الفلسطينيـون، درجة الـوحشية التي ميّـزت الحرب الـطائفية السـائدة على الحياة في لبنان - خاصة منـذ اندلاع الحـرب الأهلية الـدينية الصبغـة في العام ١٩٧٥. وهي ولّدت شعوراً باليأس ولا مبـالاة مخيفة بقـدسية الحيـاة البشريـة. فقد شاهدت لبنانيـين مثقفين ولطفاء ومتحضرين ظـاهريـاً، يتحدثـون بوحشيـة لا تصدّق لهدر دماء إخوانهم في المواطنية من دين أو مذهب أو طائفة مختلفـة. كما شـاهدت

مقاهي تحفل بـالناس وبـالوداعـة فيما خـاض مواطنـوهم على مسافـة قصيرة منهم، معارك دامية بين بعضهم البعض. فالحقد في لبنـان لم يعرف حـدوداً. حتى أن توم فريدمان، الصحافي في صحيفة نيويـورك تايمـز قال: «لقـد كرهـوا بعضهم البعض أكثر مما أحبوا بلادهم».

أغرقت أحداث أيلول البلاد في بحر من الـدماء وقضت على أيـة بارقـة أمل. ثم أقسم أمين، شقيق بشير الأكبر اليمين الرئاسية. فتعيّن عليه أن يقوم بمهمة نـاكرة للجميـل. ولما كـان أمين الجميل ابن رجـل مستبـد كـان مـا يـزال يمسـك بحـزب الكتائب المسيحي بقبضة حديديـة، وشقيق البطل الشهيـد الذي طُلب منـه أن يحل مكانه، فقد واجه عقبات لا تذلّل.

لذا، فإن فشله في تجاوز الأحقاد الدينية والشكوك الاثنية التي قسمت البلاد، لم يثر الدهشة.

في الوقت نفسه، وجـد الرأي العـام، كما سمي بعـد تجاهـل الحقيقة، كـل الأجوبة على التساؤلات في العالم. فوضعت إسرائيل في قفص الاتهام لأنها سهلت ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا وتغاضت عنها، حتى لو لم تأمر أو تشـارك بها بشكـل مباشر أو غير مباشر. وأشارت أصابع الاتهام إلى إسرائيل بصفتها قاتلة الفلسطينيـين الأبـرياء. وخـلال الساعـات الأربع والعشـرين الأولى الحاسمـة حين سمـع العـالم بالمجزرة وشـاهد الصـور المخيفة الأولى، ألقي اللوم على إسـرائيل واتهمت بـأنها ارتكبت مجـزرة بالـوكالـة. وهكذا، أصـدر العالم حكمـه عليها. فكـان استهجـان إسرائيل كاملاً ودولياً.

على الـرغم من أن المسيحيـين والدروز والفلسـطينيـين ارتكبوا مجـازر أسـوأ خلال الحرب، إلا أن أحداً لم يأت على ذكرها. والـواقع أن مجمـوعة مختلفـة من المعايـير طبقت على إسرائيل. فقد كانت أخبار وسائـل الإعلام عـاطفية وغيـر دقيقة في غالب الأحيان. كما تميّزت تعليقات رجال الـدولة والسيـاسة الأجـانب بالقسـوة وانعـدام الحكمة. في مـواجهة هـذا الهجوم الضـاري، أجبر بيغن الـذي تأخـر في إدراك مـدى الاستنكـار العـالمي، على التحـرك لمـواجهـة العـالم ـ والـرأي العـام الإسرائيلي المهتم بالقضية اهتماماً بالغـاً ـ بحقائق مجـزرة صبرا وشـاتيلا. وفي ٢٨ أيلول ١٩٨٢، أنشئت لجنة قضائية مستقلة للتحقيق برئـاسة قـاضي المحكمة العليـا إسحاق كاهان، لتحديد المسؤولية.

قـدمت لجنة كـاهان تقـريرهـا النهائي في ٨ شبـاط ١٩٨٣ . فانتفـدت رئيس الوزراء بيغن لفشله في التحرك حين كان يجدر به أن يفعل ذلك . كما انتقدت وزير الـدفاع شـارون ورئيس هيئة الأركـان ايتان بلهجـة عنيفة ، استنـدت عليها الحكـومة لتطلب استقالتهما من منصبيهما .

- ١١ -

١٩٨٢ ـ دبلوماسية شارون
نحو اتفاقية ١٧ أيار

انقضت أسابيع ثمينة. وتواصل المأزق الدبلوماسي فيما أخذت السياسة اللبنانية تنهار. إذ أن القوى المعارضة للسلام مع إسرائيل عززت نفسها ونمّت قوتها. فقد أخذت الميليشيات المسلمة نفسها تشن هجومات على القوات المتعددة الجنسيات المرابطة في بيروت الغربية، كما ضاعف الدروز بقيادة وليد جنبلاط، «غزواتهم» على المسيحيين في الشوف. واستطاع السوريون استعادة قوتهم وثقتهم بمساعدة الاتحاد السوفياتي الذي عاد وزودهم بكميات كبيرة من الأسلحة. وهكذا، بددت ثلاثة أشهر حيوية. كان من الممكن أن تشكل قاعدة لاتفاق مع اللبنانيين.

خلال هذا الوقت، رغبت الحكومة اللبنانية في البدء، بإجراء المباحثات بين وفدين يترأسهما عسكريون إسرائيليون ولبنانيون، وذلك كنوع من النسخة المحسنة للجنة الهدنة العسكرية الإسرائيلية ـ اللبنانية غير الفعالة والمشوهة السمعة، وهي هيئة أنشأتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٩ لمراقبة «الحوادث» التي تقع على الحدود. إلا أن إسرائيل رفضت هذا الأمر رفضاً قاطعاً. عندئذٍ، اقترح اللبنانيون لجنة عسكرية ـ مدنية مشتركة. لكن الحكومة الإسرائيلية بقيت متصلبة في موقفها. فإما أن يترأس أعضاء في الحكومة فريق المفاوضات أو لا تجري مفاوضات. وأثبت هذا التأخير المفروض على عملية إحلال السلام من أجل كبرياء الوزراء بأنه نهائي.

في ما بعد، حلّت هذه الورطة بالطريقة اللبنانية المميزة. فعندما خاف أمين من تدهور العلاقات مع إسرائيل وخضع لضغوطات كبيرة من القوات اللبنانية لاتخاذ خطوات تحسن هذا الوضع، أرسل أحد أقرب أصدقائه إلى إسرائيل في مهمة سرية

تقضي بإجراء مفاوضات لوضع إطار اتفاق بين البلدين. وكان صديق أمين، الذي أطلق عليه الإسرائيليون للفور اسم الشيفرة: «المبعوث» مارونياً وسيماً ذكياً، سحر تهذيبه وسلوكه الفاتن الإسرائيليين الذين تعامل معهم.

والحقيقة أني تعرفت به في منتصف السبعينات. فأمضينا ساعات طويلة نناقش الوضع في لبنان. بحثاً عن حلول للمشاكل التي لا حل لها في الظاهر. ولم يكن ذهنه الخلاق يعرف التعب إذ درس الخطة بعد الأخرى، مقدراً حجمها قبل أن ينبذها ويتناول أخرى. وكان «المبعوث» المفاوض النموذجي. فوضع الفريق الإسرائيلي المفاوض التي تألف مني ومن الجنرال تامير وموظف في الموساد، إضافة إلى شارون الذي انضم إلينا في ما بعد، مع «المبعوث»، لائحة طويلة من المسائل التي اجمع عليها الطرفان.

بعد أن قام المفاوض اللبناني بزيارات عدة، ذهاباً وإياباً بين بيروت وإسرائيل. استقر الرأي على مسودة نهائية وضعناها بعد جلسة دامت طوال الليل. في ١٣ كانون الأول ١٩٨٢، قبل ٢٤ ساعة من عودة حبيب من واشنطن، وكان التوقيت هاماً بالنسبة إلى شارون. إذ أن علاقاته مع الولايات المتحدة شهدت تدهوراً ملحوظاً. وفي نهاية العام ١٩٨٢، ظهرت عداوة متبادلة مفعمة بالانفعال بينه وبين حبيب ودرايبر والسفير لويس. حتى أنني شهدت جولات من الصراخ بينهم وسمعت لويس يتكلم عن شارون بطريقة غير دبلوماسية البتة. فقد أثار شارون غضبهم في حين اعتبر هذا الأخير أنهم يمارسون سياسة معدة لحرمان إسرائيل من المكاسب التي حققتها من الحرب في لبنان.

كان ذلك سبب إصرار شارون على إجراء مفاوضات مباشرة مع اللبنانيين. فهو لم يثق بحبيب ولا بدبلوماسيته المكوكية. لهذا، تهلل شارون ابتهاجاً حين نجحنا في التوصل إلى اتفاق مع «المبعوث» اللبناني قبل عودة حبيب من واشنطن. وقد واجه وهو في هذه الحالة من الابتهاج، حبيب ودرايبر في مكتب بيغن في القدس نهار ١٥ كانون الأول. فبدا أنه تمتع باللحظة التي قال فيها وزير الخارجية لحبيب إن شارون يود أن يطلعه على أمر هام.

بعدئذ، تلا شارون على مسامعهم نص وثيقة تحمل العنوان التالي:

«العناصر الأساسية والدليل». فاستهلها بالإعلان الصريح بأن «الطرفين أجمعا على ضرورة بذل جهود لبلوغ نتائج في أقرب وقت ممكن، في ما يتعلق بالمواضيع

التالية التي يجب أن تبحث كصفقة شاملة. تطبيع العلاقات والتدابير الأمنية في الجنوب وانسحاب القوات الإسرائيلية. وبدا أن نصر شارون مطلقاً كما ظهر أنه حقق أمراً كان حبيب قد قال بأنه مستحيل. وشعر شارون بأنه أثبت بشكل مقنع بأن الأميركيين كانوا يعيقون المفاوضات المباشرة الهادفة الى التوصل إلى اتفاق يتعلق بتطبيع العلاقات والتدابير الضرورية لضمان أمن حدود إسرائيل الشمالية.

لكن، ليكون النصر كاملاً، يجب أن يرى ويسمع علناً. لذا فإن نشر الوثيقة السرية وإجراء المفاوضات السرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية والحملة الدعائية الواسعة لشارون، نجم هذه الماوضات، لم يثر الدهشة. فقد برأ شارون نفسه بهذه الطريقة وبرر أعماله في لبنان. كما هاجم الذين حطوا من قدره وعدم سياسته. ولا بد أن ظفره كان عذباً فعلاً، بعد أن طاردته الصحافة لا سيما منذ وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن لسوء الحظ، لم يدم هذا الظفر طويلاً. إذ أن العواقب المضاده لهذه الدعاية غير الكتومة كانت أكثر جوهرية فكتب لها أن تدوم أكثر من «النصر» في العلاقات العامة الذي اندثر سريعاً فقد غضب اللبنانيون لأن طلبهم باعتماد السرية الذي وافق عليه شارون، لم يُلب، لذا رفضوا توقيع الاتفاقية. وأعرب رئيس لبنان الجديد لصديق مقرب منه عن صدمته. إذ شعر بأن الإسرائيليين خانوه بنشرهم الاتفاقية السرية. وقد تساءل قائلاً: «كيف أثق بالإسرائيليين حين يفعلون ذلك بي؟» واعتبر أمين الذي مال إلى الشك، أن الإسرائيليين نشروا هذه الوثيقة عمداً لإحراجه وحفر هوة بينه وبين اللبنانيين المسلمين وهو لطالما وعى أن الإسرائيليين فضلوا شقيقه بشير عليه. والواقع أن هذا الحسد البارز علناً بين الشقيقين دام بعد فترة طويلة من اغتيال بشير.

شكل الغضب الناتج عن نشر إسرائيل للاتفاقية، بداية التدهور الذي أدى في ما بعد إلى النفور الكامل بين أمين والإسرائيليين. وعمقت الخلافات الشخصية الإضافية بين الجانبين الهوة، لا سيما حين رفض أمين الاجتماع بشارون وخلفه في وزارة الدفاع، موشي ارينز. مع ذلك، كان أمين من أرسل «المبعوث» للتوصل إلى اتفاقية سرية مع إسرائيل. كما عيّن أمين صديقاً مقرباً من عائلته هو مدير عام وزارة الخارجية السابق انطوان فتال، ليترأس الوفد اللبناني في المباحثات الثلاثية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وكان بيغن قد عينني رئيساً للوفد الإسرائيلي على رغم من معارضة شارون العنيفة، الذي خشي استقلاليتي المفرطة وعدم اتباعي تعليماته في غالب الاحيان.

والحقيقة اننا اختلفنا بعد اجتماع تمهيدي مع فتال، عقدناه في بيروت الغربية، الأمر الذي بدا نافراً. وقد اتفقنا على تقنية بدء المباحثات. لكن شارون شعر، من وجهة نظره، أنني لم اشدد بما فيه الكفاية على أن يرأس وزراء إسرائيليون ولبنانيون المباحثات. وأن تعقد مناوبة في القدس وبيروت.

إلا أنني علمت أن فتال لن يستطيع أن يمنح موافقته إذا تقدمت بكل هذه المطالب. كما شعرت أن ضمان بدء المباحثات من دون أي تأخير، أمر أكثر أهمية من بقية المسائل. ووقع خيار اللبنانيين على مدينة خلدة الواقعة في ضواحي بيروت، لإجراء المباحثات فيها، فيما اختار بيغن الذي يتطلع دائماً إلى الرمز، كريات شمونة، المدينة الواقعة في شمال الجليل التي عانت من قصف منظمة التحرير الفلسطينية قبل إندلاع الحرب اللبنانية.

أخيرا، افتتحت المباحثات الرسمية في فندق الشاطىء في خلدة في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٢. وضربت قوى الأمن اللبنانية والإسرائيلية طوقاً أمنياً حول الفندق لأن مصادر الاستخبارات أفادت بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاءها يخططون لمهاجمة المفاوضين في خلدة. وترأس السفير موريس درايبر الوفد الأميركي كما تولى فتال الكئيب رئاسة الوفد اللبناني، فيما ترأست الفريق الإسرائيلي، الى جانب الجنرال تامير الذي ترأس العسكريين في وفدنا. الا أن أمل الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين الذين اعتقدوا أن المباحثات ستجري بسرعة وفقاً للنهج الموضوع في الاتفاقية مع «المبعوث» اللبناني، خاب بسرعة. إذ أن الاتفاق على جدول الأعمال وحده اقتضى ثلاثة اسابيع كاملة. وقامت الوفود، على مدى خمسة اشهر اضافية، برحلات مكوكية بين خلدة وكريات شمونة وناتانيا، حتى اضيف لاحقا اجتماعا ثالثا في الاسبوع.

وتجدر الإشارة الى أن كل كلمة نوقشت وواجهت كل فكرة، معارضة من أحد الفرقاء. كذلك، قضى تشكيل الوفد اللبناني على اية فكرة تقدم سريع. فرئيسه فتال كلداني ونائب هذا الأخير ورئيس اللجنة العسكرية شيعي. في حين كان أحد المدنيين الآخرين مسلماً «سنياً» وآخر مسيحي ماروني.

وانتمى الأعضاء الآخرون في الوفد اللبناني الى الطوائف السنية المسلمة والمارونية المسيحية والروم الأرثوذكس. لذا، بدا من غير المعقول أن يتفق هذا الفريق على اية مسألة اساسية. وازدادت المشكلة صعوبة «لأنه تعيّن على كل عضو ارسال تقرير الى زعيم طائفته طلبا لموافقته، قبل أن يوافق على أي موضوع. على

سبيل المثال، كان الموفد المدني السني إبراهيم خرما تاجراً ثرياً ـ وسفيراً من أقرباء صائب سلام الزعيم المسلم السني القديم. لذا رفض الموافقة على قرار عقد مؤتمر قبل أخذ رأي صائب سلام. وقد قال لنا فتال بسخرية أن وفده أشبه بأسطول اضطر الى تكييف سرعته مع السفينة الأبطأ.

وضع الرئيس اللبناني المزيد من العصي في دواليبنا إذ رفض نظراً لدقة الوضع، إقرار أي اتفاق ما لم يكسب رضى رئيس وزارئه السني، شفيق الوزان، وأسر أمين لصديق قائلاً إنه لا ينوي إفساح المجال للمسلمين بالتبرؤ من أية اتفاقية مع إسرائيل، متذرعين بأنها إتفاقية عقدت مع اللبنانيين المسيحيين، وأنه لم يكن للمسلمين أية علاقة بها. وشدد أمين على ضرورة تحمل الزعماء المسلمين كامل المسؤولية مع المسيحيين، في إبرام المعاهدة. لذا، وبعد ساعات من التفاوض كان فتال يوافق على افكار أو يحكم عليها. ثم يرسل تقريراً إلى أمين الذي يوافق على ما قبله فتّال. بعد ذلك، كان أمين يطرح الصيغة المقترحة على الوزان الذي كان قد تلقى تقرير مجرى المفاوضات الخاص من السفير خرما. وقد عمدت في بعض الأحيان، الى بعث رسائل مباشرة. كما سررت حين علمت أن المسلمين السنة والشيعة شاركوا في المفاوضات مشاركة كاملة، من خلال صائب سلام والعقيد حمدان، رئيس اللجنة العسكرية الشيعي.

تناولت المفاوضات بشكل أساسي، مسألة تطبيع العلاقات بين بلدينا والتدابير الأمنية التي يجب أن تحول دون استخدام جنوب لبنان مجدداً كقاعدة شن الهجومات على إسرائيل. في هذا الإطار، شكل مستقبل الرائد سعد حداد وجيش لبنان الجنوبي الذي يقوده، مشكلة حساسة للغاية. لكن، فيما كانت مباحثاتنا تحرز تقدُّماً بطيئاً ومؤلماً، عادت العلاقات بين بلدينا الى طبيعتها. فزار آلاف اللبنانيين إسرائيل في العطلة. فكانت مشاهدة السيارات الحاملة لوحات لبنانية، تسير على الطرقات الإسرائيلية، مشهداً رائعاً. وأصبح منظر السياح اللبنانيين المجتمعين في الفنادق الإسرائيلية، أمراً مألوفاً كما وجد التجار اللبنانيون السلع الإسرائيلية مثيرة للاهتمام، ليس فقط لبيعها في السوق اللبنانية، بل كذلك لإعادة تصديرها إلى الدول العربية، بعد إعادة توضيبها وتصنيفها بشكل ملائم. وهكذا، ازدهرت التجارة بين البلدين، إلى حد أنها فاقت التجارة بين إسرائيل والعديد من شركائها التجاريين التقليديين في أوروبا.

عامل اللبنانيون، موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية المقيمين في مقر البعثة

الدبلوماسية الإسرائيلية في بيروت والذين يترأسهم إسحاق ليور وبروس كاشدان، وكأنهم دبلوماسيون عاديون معتمدون لدى دولة أجنبية. إذ بحثت معهم المسائل السياسية والاقتصادية وأجريت معهم مقابلات عبر الإذاعات المحلية والدولية، إضافة إلى إجراء نشاطات ثقافية عادية وحفلات اجتماعية. وبدت نشاطات البعثة الدوبلوماسية الإسرائيلية في بيروت فريدة من نوعها، نظراً لأننا كنا ما زلنا في حالة حرب مع لبنان. وتجدر الإشارة إلى أننا أقمنا في البدء في قصر اميرة سعودية. ثم انتقلنا في ما بعد إلى منزل واسع في الضبية، شمال بيروت. وشكل الدبلوماسيون الإسرائيليون، في مدينة ميالة إلى الإرهاب والعنف، هدفاً أساسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية والأصوليين المسلمين ومنظمات ارهابية أخرى. إلا أن جهاز الأمن الإسرائيلي أثبت فعاليته فلم يسجل أي هجوم على مقر بعثتنا. والحقيقة أن الفوضى السائدة في بيروت ساعدت الدبلوماسيين الإسرائيليين. فعلى سبيل المثال، اشترى ليور مجموعة كبيرة من لوحات التسجيل اللبنانية، استطاع تزوير السيارات المستأجرة التي استخدمناها بها، وتبديلها كل بضعة أيام، وذلك للتمويه والحؤول دون شن الإرهابيين أي هجوم علينا.

وكنت أزور بيروت كل أسبوع، لإجراء مباحثات مع شخصيات لبنانية وللاجتماع بمسؤولين أميركيين أو لتشجيع دبلوماسيينا الإسرائيليين.

وأصبح التحدث مع أصدقائنا التقليديين أي اللبنانيين المسيحيين، وكذلك مع المسلمين الذي عانى العديد منهم من وجود منظمة التحرير فسرَّهم رحيل المقاتلين الفلسطينيين، «طبيعياً»، أكثر فأكثر. وتابع العديد من اللبنانيين مفاوضاتنا، آملين بالتوصل إلى نتيجة ناجحة، من شأنها أن تؤدي إلى السلام والعلاقات الطبيعية بين لبنان وإسرائيل.

ـ ١٢ ـ

الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤

كانت المعاهدة التي وقعناها في ١٧ أيار ١٩٨٣ وثيقة مثيرة للإعجاب، نظراً للصعوبات الرهيبة التي صنع الإنسان أغلبها، والتي اضطررنا إلى تجاوزها، ولم تنجم مصاعبنا عن اللبنانيين وحدهم. فبعد كل جلسلة في خلدة أو كريات شمونة، عقدت لجنة وزارية يرأسها بيغن وتضم شامير وشارون وبورغ، اجتماعاً لها، ترصد فيه أية ليونة غير مناسبة أبداها المفاوضون الإسرائيليون لتُمنع على الفور. ثم حين تعرض تلك المطالب التعجيزية على اللبنانيين، كان هؤلاء بدورهم يرفضونها، فتسير العملية ببطء أكثر فأكثر. وهكذا، لم نكسب أي شيء. وكان علينا أن نفهم أن اللبنانيين لم يستطيعوا أن يتحملوا نتائج ظهورهم مستعدين كل الاستعداد للمساعدة. حتى أن فتّال قال: «إن الغلاف أهم من محتوى الرزمة بالنسبة إلينا». وقد شقّ علينا إقناع وزرائنا المراقبين القابعين في القدس بواقع حياة اللبنانيين هذا.

في ما بعد، توصلنا إلى اتفاق بمساعدة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي قدم للمشاركة في الجولة الأخيرة من المفاوضات «لتغليف الكعكة بالكريما»، حسبما قال. وفي ١٧ أيار ١٩٨٣، اجتمع الأطراف الثلاثة في خلدة، في جو من السرور، ومن ثم في كريات شمونة، لتوقيع الوثيقة التي كان من المفترض أن تؤدي إلى إحلال الأمن وجعل العلاقات بين لبنان وإسرائيل أشبه بالطبيعية، والتي كانت ستؤدي إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، في غضون ثلاثة أشهر.

دقق الرئيس اللبناني في كلمة السفير فتّال التي ألقاها خلال احتفال التوقيع. فلم تعرب عن افكار فتّال فحسب بل كذلك عن آراء أمين الجميل. وهكذا، ذكرنا

فتّال بأن «لبنان ينوي أن يبقى مخلصاً لانتمائه العربي فيما ينهي حالة الحرب مع إسرائيل». ولم يحمل هذا الكلام أي تناقض في طياته، وبعد أن تلقى بركة الرئيس، قال لنا: «إن التضامن بين العرب لا يجبر لبنان أبداً على الإذعان لجيرانه». ثم ختم كلامه بطريقة عاطفية بالنسبة إلى دبلوماسي لبناني. إذ استشهد ببول كلوديل، قائلاً: «اعتقدت أن ثمة أمراً أضخم من الحرب، وهو السلام».

في كلمة الرد التي ألقيتها، أوضحت أهدافنا من المفاوضات بطريقة اعتقد أنها لا تقل عاطفة، عن تلك التي استخدمها فتّال. فقلت: «لقد أردنا السلام وكانت الصداقة عوضاً عن العداوة، والأمن بدلاً من عدم الاستقرار والعنف». وتمنت إسرائيل قيام لبنان كامل السيادة والاستقلال. يتمتع بحكومة مركزية قوية، في ظل أمين الجميل الذي يمارس سلطته على كافة الأراضي اللبنانية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا إذا دعمت شروط المعاهدة التي كنا على وشك توقيعها. وأضفت أن «البديل سيكون مأساوياً فعلاً».

إلا أن الرئيس اللبناني ألغى هذه المعاهدة لاحقاً بعد أن مارس السوريون ضغوطاً قوية عليه، على الرغم من أن البرلمان اللبناني والمسيحيين والمسلمين والدروز وافقوا عليها. وليست البلبلة والفوضى وزهق الدماء التي ميّزت تاريخ لبنان منذ إلغاء اتفاق ١٧ أيار، سوى النتيجة المتوقعة لهذا الضغط.

كانت تلك الفترة الممتدة بين تاريخ إقرار البرلمان اللبناني للاتفاقية في صيف ١٩٨٣ وإلغائها على يد الرئيس الجميل في ربيع ١٩٨٤، إحدى الفرص المهدورة، حين بدا أنه ما من أمر يجري حسب ما يشتهيه اللبنانيون والأميركيون والإسرائيليون، في لبنان. وحسب بند الاتفاقية، كان من المفترض تبادل مستندات الإبرام بين البلدين، بعد أن يقرها مجلس النواب. عندئذ، تصبح الاتفاقية سارية المفعول. إلا أن أميناً رفض التوقيع على وثائق الإقرار.

* * *

خلال حوار مع صديق حميم في تلك الفترة، ردد أمين عزمه على اقرار الاتفاقية التي اعتبرها نقطة تحول بالنسبة إلى لبنان، كما أكد أنه لن يسمح لأحد بتخريبها أو بتغيير كلمة واحدة فيها. لكن، لما كانت الموافقة عليها كوثيقة شرعية، حكراً عليه وحده، لم يرَ مبرراً للاستعجال.

وقد أراد في البدء أن يجري مباحثات مع السوريين، من شأنها أن تؤدي إلى الموافقة السورية على الانسحاب من لبنان، تماماً كما فعل الإسرائيليون. كما أن

توقيع مستندات الإبرام مع الإسرائيليين سيجعل إقناع السوريين بمغادرة لبنان صعباً ولن يكسبه أي شيء، ما دام الإسرائيليون غير مستعدين للانسحاب حتى يسبقهم السوريون إلى ذلك.

ومن دون انسحاب سوري، لا تستطيع الاتفاقية مع إسرائيل أن تصبح نافذة.

رفض أمين حجج إسرائيل القائلة بأنه، في حال وقع الاتفاقية، سيبرهن للسوريين أن الاتفاقية واقع يتعذر تغييره وأن المزيد من الضغوطات لن تجدي نفعاً. لكن تجدر الإشارة إلى أن أميناً وضع في تلك الأيام، ثقة عمياء في الأميركيين. فحين سأله صديق ما إذا كان صدق فعلاً أن السوريين سيغادرون لبنان، ردّ عليه فوراً بالإيجاب، مصراً على أن الأميركيين يبذلون قصارى جهودهم لتحقيق هذا المأرب وأنه لا يشك في أنهم سينجحون.

أمين الجميل والتناقضات الأميركية

هدف أمين في تلك السنة الأولى من ولايته الرئاسية، إلى تحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان. وهذا يعني فعلاً منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين، إذ أن إسرائيل كانت قد وقعت اتفاق ١٧ أيار. وكان أمين متأكداً أن ذلك سيوحّد كل لبنان. كما أنني واثق أنه كان صادقاً في نيته لتنفيذ اتفاقية ١٧ أيار لاحقاً، معتقداً أنه سيستطيع، في ظل الوجود الأميركي، تحقيق هدفه، وفي الوقت نفسه إضفاء صفة شرعية على اتفاقية ١٧ أيار. صحيح، أنه يسهل علينا أن نسخر من هذه الأفكار الساذجة، بعد كل الذي حصل. لكن يجب أن نتذكر أن إسرائيل كانت في تلك الأيام، ما تزال تسيطر على طريق بيروت ـ دمشق الدولية. التي كانت شريان لبنان الحيوي. من جهتهم، ضبط الأميركيون الأمن في بيروت من خلال فرقة من مشاة البحرية، شاركت في القوة المتعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، مثّل مبعوث الرئيس ريغان الخاص، الأميركيين في لبنان، وهو آمن باستخدام القوة كلما قضت الحاجة إليها.

شارك روبرت س. (باد) ماكفارلين، أمين الجميل أهدافه التالية: سحب كل القوات الأجنبية وإعادة انشاء لبنان موحد ومستقر يخضع لسطلة الرئيس. ولم يكن أمين ليستطيع أن يتصوّر في تلك الأيام المشبعة بالثقة من صيف ١٩٨٣، أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستتخليان عن مسؤولياتهما ومراكز قوتهما في لبنان، في غضون أقل من سنة، تاركين إياه يواجه السوريين وحيداً ومجرداً من أية أوراق

يلعبها باستثناء ورقة إلغاء اتفاقية ١٧ أيار؛ وهي خطوة أقسم أنه لن يقوم بها قط. إلا أن حلفاءه الأميركيين والإسرائيليين لم يتركوا له خيار آخراً.

* * *

بغية فهم التحول المفاجىء والاستثنائي، من الضروري أن تلقي نظرة على الطريقة التي مارس فيها الأميركيون سياستهم اللبنانية، فالإدارة الأميركية تصرفت في لبنان، منذ البداية، كفرقة موسيقية عزف أعضاؤها سمفونيات مختلفة، علماً أن قائدها لم يُدرك ما يحدث. وكانت وزارة الدفاع الأميركية على خلاف مع مجلس الأمن القومي الموالي للرئيس ومع وزارة الخارجية إلى حد أن كبار المسؤولين الأميركيين في البيت الأبيض تذمروا بأن وزير الخارجية كاسبار واينبرغر كان يضعف السياسة الأميركية في لبنان.

والحقيقة أن واينبرغر رغب بالحد الأدنى من التدخل الأميركي في لبنان. إذ خشي من وضع شبيه بالحالة التي عاشتها فيتنام والتي غرقت فيها السياسة الأميركية وقواتها؛ الأمر الذي يجعل السيطرة عليها صعباً. وأحب أن يذكر زملاءه أنه لا يريد أن يسمح بأيّة إصابة أميركية خلال مدة ولايته في وزارة الدفاع. حتى أنه عارض مشاركة مشاة البحرية في القوة المتعددة الجنسيات. وتردد بالسماح باستخدام القوة، إذ ما قضت الحاجة. ولاحظ مسؤولو البيت الأبيض أن شعار مشاة البحرية تغيّر في ظل واينبرغر، فأصبح «آخر من دخل وأول من خرج».

وقد سعى مسؤولو مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية إلى العمل لسحب منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية والإسرائيلية بسرعة من لبنان، وكأنهم أرادوا بذلك الرد على جمود وزارة الدفاع السلبي. وكان هذا الأمر ليقوِّي حكومة لبنان المركزية وجيشه. وأعربوا عن استعدادهم لممارسة الضغوط واللجوء إلى بعض القوة لتحقيق أهداف هذه السياسة المعارضة لسياسة وزير الدفاع.

أخلّ قرار الرئيس بإرسال فيليب حبيب إلى المنطقة بصفته مبعوثه الخاص، بتوازن وضع السياسة الأميركية. فمسؤولو وزراة الخارجة والبيت الأبيض لم يعتبروا حبيب خبيراً في شؤون الشرق الأوسط، على الرغم من أنه لبناني الأصل، لذا نظروا إلى هذا التعيين بعين الاستنكار. وهذا الأمر جعل كلا من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع وحبيب يسير في اتجاه مختلف، حتى أنهم لم يستشيروا بعضهم البعض.

ونتج عن ذلك سياسة متناقضة وغير متناغمة في أغلب الأحيان، برزت بشكل واضح خلال الفترة التي سبقت استقالة السكندر هيغ من منصب وزير الدفاع. وشعر وزير الدفاع شارون، في تلك الفترة أنه يتمتع بتفهم هيغ والرئيس حتى تشجيعهما. واعتقد أن الأميركيين مسرورون لأن حلفاء الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير، منيوا بهزيمة نكراء في لبنان.

مع ذلك، شاهدنا كيف قدم الأميركيون لنجدة السوريين المنتشرين في لبنان، حتى أنقذوهم من ضربة قاضية إسرائيلية خلال تلك الفترة الأولى من الحرب، من خلال إصرارهم على وقف إطلاق نار نهائي. واعتبر شارون أن السياسة التي أيدها حبيب لم تكن ودية بالنسبة إلى إسرائيل.

ناشد حبيب أمين الجميل. كما فعل البريطانيون مع الملك عبد الله في الأردن منذ أربعين سنة، بأن لبنان يجب ألا يعرِّض وضعه في العالم العربي للخطر، بتعايشه رسمياً مع إسرائيل وإقامة علاقات حسن جوار معها. إلا أن انزعاج إسرائيل المتنامي من تدخلات حبيب لم يظهر جلياً إلا حين بدا واضحاً أن الوعد الذي غالباً ما قطعه على الإسرائيليين والقائل بأن الولايات المتحدة ستنظم، في الوقت المناسب، إجلاء القوات السورية عن لبنان، لا أساس له من الصحة. علماً أن هذا الإجلاء سيتم من خلال اتفاقية رسمية بين سوريا ولبنان، مشابهة لمعاهدة ١٧ أيار الموقعة مع إسرائيل.

هدأت قوة الأميركيين المقنعة شكوك إسرائيل الأولى. لكن، حين أدرك الإسرائيليون بأن تحفظاتهم بشأن تطمينات حبيب مبررة، وأن الوعود التي قطعها لإسرائيل ولريغن لا أساس لها من الصحة وأنها لا تحقق، فقد حبيب كل مصداقيته مع إسرائيل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السوريين الذي اعتقدوا خطأ بأنه خانهم حين هاجمت إسرائيل قواعد الصواريخ في وقت انتظر حبيب عقد اجتماع مع الأسد في دمشق. وهكذا، استنفد كل قدراته على إفادة الرئيس ريغان.

لذا، لم نندهش حين استبدل حبيب بعد فترة قصيرة بنائب رئيس مجلس الأمن القومي «باد» ماكفارلين، الذي كان ضابطاً سابقاً في مشاة البحرية، خاصة بعد أن رفض الرئيس الأسد الاجتماع بحبيب مجدداً. ومن أولى المهمات التي أوكلت إلى ماكلفارلين، الذهاب إلى دمشق واستئناف الحوار بين أميركا وسوريا. وقام ماكفارلين برحلته في جو من السرية التامة. وذلك لأسباب لم نفهمها في تلك

الفترة. فلم يعلم وزير الخارجية شولتز ولا السفير الأميركي في دمشق بها. ولم يكن وضع ماكفارلين سهلاً. إذ لم تحدد سلطته في وزارتي الدفاع والخارجية والوكالات الأميركية الأخرى السرية والعلنية، قط. وقد شعرنا بغياب سلطة مركزية ملموسة وانعدام التعاون بين الوكالات الأميركية العديدة العاملة في لبنان، على صعد عدة. وأدى هذا الأمر إلى علم أميركي غامض ومتناقض في أغلب الأحيان.

كان ماكفارلين عملياً، واعتبر أن الولايات المتحدة تستطيع ويتوجب عليها استخدام قوتها للتأثير على الأحداث في لبنان، وإلا لا معنى للوجود الأميركي فيه. مع ذلك، حين أراد ماكفارلين توجيه فوهات الرشاشات البحرية نحو الميليشيا الدرزية المدعومة من السوريين في جبال الشوف، بغية وقف التوتر في الجبل، قال له قائد مشاة البحرية غاريت أن قيادته لا تتلقّى الأوامر منه، وأنه ليس عضواً في تراتبية القيادة المتعارف عليها. كذلك، أحبطت محاولات تدخل أخرى قام بها ماكفارلين، إلى أن عاد إلى واشنطن في العام ١٩٨٣ ليتولّى رئاسة مجلس الأمن القومي ويصبح مستشار ريغان في شؤون الأمن القومي.

كان ماكفارلين رجل تسوية بين جين كيركباتريك وهوارد بيكر، السياسيين النافذين والرفيعي المستوى، فيما احتل دون رامسفيلد، وزير الدفاع السابق (في عهد الرئيس فورد)، مكان ماكفارلين كممثل الرئيس الشخصي في الشرق الأوسط. ولم يسمح للبارجة نيوجرسي أن تطلق نيران مدفعها العملاق من عيار ١٦ إنشاً على الأهداف «المعادية» في الجبل، إلا بعد إجراء هذه التغييرات، وفي ظروف لم يخترها ماكفارلين أو رامسفيلد ولم يرغبا بها.

كان رامسفيلد في طريقه إلى دمشق بالطائرة حين أبلغ أن نيوجرسي تطلق نيران مدافعها على أهداف سورية. فأصابته الدهشة وسأل مرافقيه إذا ما كانوا يعتقدون أن السوريين سيطلقون النار على الطائرة التي يستقلها، كوسيلة انتقام. وحين وصل إلى دمشق، كان السوريون مقتنعين بأن القصف البحري نسق ليصادف مع موعد وصوله، وذلك لكي يعطي قوة وزخماً لزيارته. وهو أشار لاحقاً أن السوريين لن يصدقوا أبداً أنه لم يبلغ قرار إطلاق النار. لكن، ظهر في ما بعد أن نيران مدفعية بارجة نيوجرسي أطلقت رداً على القصف السوري الذي استهدف طائرة استطلاع أميركية من طراز ف ـ ١٤ قامت بجولات فوق لبنان. إذن، لم يكن هذا القصف جزءاً من التنفيذ الاستراتيجي لقوة النيران، الذي أيده رامسفيلد وماكفارلين للحؤول دون شن السوريين وحلفائهم هجومات على القوات المتعددة

الجنسيات والقوات الحكومية. ولم تصب القذائف الضخمة التي أطلقتها المدافع من عيار ١٦ إنشاً أهدافها، لأن القادة الأميركيين رفضوا تزويد البارجات بطائرات استكشاف لمراقبة المدفعية البحرية. لذا، ألحق هذا الحادث المزيد من الضرر بالموقف الأميركي في ما يتعلق باللبنانيين، كما أضعف العزم الأميركي على بلوغ الأهداف الاستراتيجية في لبنان.

وكانت الأوامر التي أصدرها وزير الدفاع واينبرغر لمشاة البحرية الأميركية، القاضية بعدم التدخل أبداً في الحرب في لبنان، قد سببت الكثير من الارتباك. حتى أنها أصبحت في ما بعد إحدى الأسباب التي ساهمت في إحدى أسوأ المجازر في لبنان، على الرغم من أنها لم تكن مقصودة. فقد كان من الممكن تجنب مجزرة الشوف لو أبدى واينبرغر المزيد من الليونة، أو لو أنه قبل بتوصيات الأميركيين المرابطين في بيروت، كما اقترح ماكفارلين. إلا أن اللوم على كارثة الشوف التي فقد فيها عشرات آلاف المسيحين بيوتهم وذبح المئات وربما الآلاف منهم، يلقى على اللبنانيين أنفسهم.

بدأت الكارثة عن غير قصد، حين قررت إسرائيل في صيف العام ١٩٨٣، سحب قواتها من لبنان على مراحل، من دون انتظار انسحاب سوري متزامن، أو تطبيق اللبنانيين لاتفاقية ١٧ أيار. وأتى ذلك نتيجة استبدال المتشددين الإسرائيليين ـ شارون وايتان ـ اللذين أمليا سياستهما على وزارة الدفاع والجيش، بموشي ارينز وموشي ليفي اللذين تميزا بطبيعة مختلفة عن سلفيهما..

لم يبد رئيس هيئة الأركان الجديد أي اهتمام بالصراع الداخلي السياسي الذي لطالما كان، لسوء الحظ، جزءاً من الحرب في لبنان. فقد أراد أن يعيد انتشار قواته لكي يخفض عدد الإصابات، ويقلص حجم الجيش المتمركز على الجبهة اللبنانية بغية استئناف برامج التدريب.

وهكذا، لم يقدر أي من المسؤولين ثمن خطوتهما، بالنسبة إلى مسيحيي الشوف وسمعة أميركا بين سكان الجبل هؤلاء الذي وضعوا كل ثقتهم في وجود إسرائيل المستمر.

في صيف العام ١٩٨٣، بدأ رئيس هيئة الأركان الجديد ووزير الدفاع الجديد بمناقشة سحب القوات الإسرائيلية إلى الخط الممتد على طول نهر الأولي الذي يسهل الدفاع عنه. فوافق بيغن والحكومة على ذلك. ثم «أبلغ الأميركيون

واللبنانيون بالانسحاب الإسرائيلي». في البدء، رحب الطرفان بالخطوة الإسرائيلية المقترحة. لكنهما أدركا في ما بعد أن جلاءنا عن جبال الشوف يطرح مشكلة جدية.

كانت تلك التلال الفاتنة والقاسية في الوقت نفسه، موطن الدروز والمسيحيين الموارنة، الذين حاربوا بعضهم البعض منذ أن سمح شارون لميليشيا القوات اللبنانية بإقامة مراكز للعمليات الحربية في الشوف، خلال المرحلة الأولى من الحرب. وكان الشوف موطن الدروز والمسيحيين. لكن كلا منهما ادعى أنه يعود له شرعياً.

وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في موقف لا يحسد عليه إذ حاول الحفاظ على السلام بين الفريقين. إلا أنه وقع في مرمى النيران، كما كان متوقعاً. بالطبع، رغب جيشنا بالرحيل ومغادرة الشوف بأقرب وقت ممكن. لكن، ماذا سيحصل عندئذ؟ من سيعبىء فراغ السلطة؟ الدروز أم المسيحيون؟ حاول الإسرائيليون ايصال ممثلي الدروز والمسيحيين إلى تفاهم من شأنه أن يوفر عملية إجلاء مسالمة من الشوف، ومرحلة مسالمة بعد ذلك.

اعتبر الدروز جبال الشوف معقلاً لهم ونواة كانتون درزي سيتمتع ذات يوم باستقلال ذاتي، داخل لبنان لامركزي، تماماً كما اعتبر معظم المسيحيين المنطقة الممتدة من جبل لبنان حتى شمال بيروت، كانتوناً لهم. إلا أن وجود أقلية مسيحية مارونية هامة في الشوف والعداوة العميقة بين الزعماء الدروز والمسيحيين والقائمة على أسس شخصية وسياسية، عقدت مطلب الدروز. فلم يكن سهلاً.

مأساة جبل الشوف ودوّامة العنف

أمضى منسق الأنشطة اللبنانية الإسرائيلي أوري لوبراني ساعات عدة مع الدروز للتوصل إلى صيغة مقبولة بالنسبة إليهم. في حين سعى إسرائيليون آخرون، ومنهم أنا نفسي، لإقناع محيط أمين بالقبول بهذه الصيغة. إلا أن أميناً رفض عقد أي اتفاق مع الدروز بل طلب ولاءهم غير المشروط الذي يتبعه دخول الجيش اللبناني إلى الشوف. فما كان من الدروز إلا أن رفضوا هذه الشروط، معلنين أنهم سيقفون في وجه الجيش اللبناني إذا حاول الدخول إلى الشوف حسب هذه الشروط.

إلا أن هـذه المعارضـة لم تثن لوبـراني عن الاستمرار ببـذل جهـود، إلى أن حصل، بالتعـاون مع فـريق ماكفـارلين الأميركي في لبنـان، على الموافقـة الدرزيـة بالسماح لوحدات من الجيش اللبناني بالدخول إلى الشوف شرط أن تسبقها فرق من القوة المتعددة الجنسيات، التي تضم الأميركيين والفرنسيين والإيطاليين. عندئذ، شعرنا أننا توصلنا إلى حل سيسمح لنا بـالجلاء عن الشـوف بطريقـة سلمية. وكـان رحيل القوات الإسرائيلية قـد أجل مـرتين، إثر مـطالب أميركيـة. وفي الليلة الأخيرة التي سبقت بـدء الانسحاب، أحضـر لوبـراني معه مبعـوثـاً درزيـاً، إلى مقـر البعثـة الدبلوماسية الإسرائيلية في بيروت لوضع اللمسات الأخيرة على التدابير المتخذة.

وفيمـا انتظر المبعـوث الـدرزي ردنـا، اجتمعت بمـاكفـارلين الـذي كـان من المفترض أن يكون قد اتخذ التدابير اللازمة لمشاركة القـوة المتعددة الجنسيـات في الـدخول إلى الشـوف مع الجيش اللبنـاني، في اليوم التـالي الـواقـع فيـه الأول من أيلول. وقـد اجتمعنا بحضـور ضابط كبيـر في الجيش اللبناني، في الشقـة الفخمـة لسياسي لبناني ثري. وكان ماكفارلين عصبياً ومكتئباً. فقال بلهجة جافة إنـه لا يتمتع بـالسلطة اللازمـة للسماح لـوحدات من القـوة المتعددة الجنسيـات بـالـدخـول إلى الشوف. وهو فهم أننا كنا نحاول تفادي زهق الدماء المـريع وغيـر الضروري. كمـا تأثر بوجود مبعوث درزي على مسافة ميل واحد منا، ينتـظر رده. إلا أن هدف القـوة المتعـددة الجنسيات ومهماتها كـانت قد حـددت تحديـداً دقيقاً. ولم تتضمن مـرافقة الجيش اللبنـاني إلى الشوف. وهكـذا، كان الجـواب: «لا». بعد ذلـك، علمنا أن وزير الدفاع واينبرغر وفض توصية ماكفارلين الإيجابية الداعمة لاقتراحـاتنا. فهـو لم يصغ إلى حجج ومطالب ماكفارلين وفريقه الذي يضم القائد دور وهوارد من مجلس الأمن القومي.

لم يستـطع الجيش الإسرائيلي التـراجـع عن فكـرة انسحـابـه. فـانسحب من الشوف وفق الخطة الموضوعة، ولم يحتل أحد مكانـه. كما أن الجيش اللبنـاني لم يقم بأية خطوة لحماية قرى الشوف المسيحية. نتيجة ذلك، هـزم القرويـون الدروز مسلحي الميليشيا المسيحية المحلية بسهولـة. فنهبت قرى مسيحيـة كاملة ودمـرت. كما أجبر سكانها اليائسون على الهرب، باحثين عبثاً عن ملاذ آمن. وغصت كنائس الجنوب وبيروت بـآلاف اللاجئين الخـائفين الذين ذبـح قليلو الحظ فيهم، علماً أن إمالة رأس واحدة لواينبرغر إلى ماكفارلين كانت ستنقذهم.

* * *

يعود سبب وقوع مأساة الشوف إلى مجموعة من العوامل التالية: **الاستعجال** غير الضروري للقيادة الإسرائيلية العليا التي أرادت الخروج من لبنان بسرعة، وانعدام الإحساس والمسؤولية لدى رئيس لبنان وحكومته اللذين كان بإمكانهما التوصل إلى اتفاق مع الدروز، لكنهما رفضا القيام بذلك، ورفض وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر بالسماح باستخدام القوة المتعددة الجنسيات لهدف إنساني. أما العامل الرئيسي فيتمثل طبعاً بالذين ارتكبوا أعمالاً وحشية وقاسية، في توقهم للتخلص من الأقلية المتواجدة في الشوف، ولم يكن أحد مستعداً للوقوف في وجههم.

إنها صورة محزنة عن عالمنا الذي يتسم بازدواجية في المعايير. لكن يبقى أن هذه المجزرة التي ارتكبت بحق المسيحيين لم تلق اهتماماً كبيراً. فعلى الرغم من العدد الكبير للذين ذبحوا هنا، والذي فاق عدد الفلسطينيين المقتولين في مجزرة صبرا وشاتيلا الشهيرة، إلا أن ما من مسيحي في أي مكان من العالم رفع صوته احتجاجاً. فهل من المعقول أن يكون تطبيق معايير مختلفة في هذه الحالة وتصوير وسائل الإعلام الغربية والسياسيين الغربيين، المسيحيين بأنهم أشرار، بسبب ذلك؟

لكن، لكارثة الشوف ناحية أساسية أخرى. فطريق بيروت ـ دمشق الدولية تحد طرف الشوف الشمالي. كما أن تلاله الغربية تطل على ضواحي بيروت والطريق الساحلية التي تربط العاصمة بالجنوب. فشكل الشوف إلى حد كبير، مفتاح السيطرة الستراتيجي على لبنان. وقد خسرت إسرائيل، بتسليمها الشوف بهذه الطريقة السريعة ومن دون الحصول على أي مقابل، موقع القوة الذي يسمح لها بالتأثير على نتيجة الحرب السياسية. لذا، انتصر السوريون غيابياً، على الرغم من فشلهم السابق.

وكان بيغن قبل فترة قصيرة، قد أصر على انسحاب متزامن للقوات الإسرائيلية والسورية، على أن يسبقه جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن كل لبنان. وشكلت سيطرته على الطريق الدولية الحيوية التي تربط بيروت بسوريا، نقطة الضغط الوحيدة على السوريين. لكن مع إفلات هذه الطريق والتلال المحيطة ببيروت من قبضة الجيش الإسرائيلي، ضحى بيغن بكل أمل للتأثير على نتيجة الحرب اللبنانية التي بذلت فيها جهود وفيرة وأرهقت خلالها دماء كثيرة. وألقى

التعب والعداوات الداخلية وأزمة الزعامة بثقلها، محولة النصر الإسرائيلي إلى هزيمة ظاهرية.

فقد ساعد الانسحاب الإسرائيلي من الشوف في أيلول ١٩٨٣، السوريين في تحقيق هدفهم الرئيسي المتمثل في إلغاء اتفاقية ١٧ أيار الإسرائيلية ـ اللبنانية، لكن تعين عليهم كذلك التغلب على وجود مشاة البحرية الأميركية في بيروت ورفض أمين المتصلب لإنكار الاتفاقية، تلبية لطلب السوريين، بدلاً من الاكتفاء برفض توقيع مستندات الإبرام، وعلى أثر ذلك، اندلعت المعركة المحتومة بين الميليشيات التي تدعمها وحدات سورية وفلسطينية، والجيش اللبناني، خاصة وأن الدروز سيطروا على مرتفعات الشوف المطلة على ضواحي بيروت. في الوقت نفسه، سيطرت ميليشيا أمل على مناطق واسعة من بيروت الغربية والجنوبية. وهزم الدروز بدورهم لواءً لبنانياً على الطريق الساحلية. فهرب معظم الجنود اللبنانيين إلى الجنوب باتجاه صيدا، مخلفين وراءهم أسلحتهم وعتادهم الثقيل.

وكان من نتيجة ذلك أن، أضعف الدروز والشيعة الجيش اللبناني، في هجوم سريع ومتزامن، ذلك الجيش الذي جهد العسكريون الأميركيون في تدريبه وتسليحه. والواقع أن إحدى نقاط الاختلاف الرئيسية بين إسرائيل والولايات المتحدة تركزت في تقييمهما لقدرة الجيش اللبناني على حماية حكومة مركزية قوية. وكان ذلك موضع جدل قام في قاعة المؤتمرات في وزارة الخارجية في واشنطن، خلال زيارة وزير خارجيتنا في ذلك الوقت، شامير إلى الولايات المتحدة. فأشار الضابط الأميركي المولج بتدريب الجيش اللبناني، والذي دعمه الخبير في الشرق الأوسط لدى وكالات الاستخبارات المركزية بوب ايمز، وبلهجة عنيفة، أن حل الوضع اللبناني المعقد يكمن في تقوية الجيش اللبناني. عندئذٍ، سيعيد الجيش الأمن والنظام ويسيطر على المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل وسوريا، فأجاب الإسرائيليون بلهجة أعنف أن الأميركيين يعيشون في عالم الأحلام. لأن الجيش اللبناني سينقسم حسب طوائفه، لدى بروز مؤشر الأزمة الأول، وهذا ما حصل بالفعل حين رفض الضباط والجنود الشيعة في اللواء السادس في الجيش اللبناني، مقاتلة ميليشيا أمل الشيعية، حتى أن بعضهم التحق بأمل، حاملين سلاحهم معهم.

لذا، اضطر الرئيس الجميل إلى الاعتماد على اللواء الثامن لصد الهجوم الدرزي الحاسم على سوق الغرب، التي تعتبر بوابة بيروت. كذلك هزمت

الميليشيات التي تدعمها سوريا الجيش اللبناني في اختبار العام ١٩٨٤ الفاصل، فكان نظام الحكم اللبناني بأسره معرضاً لخطر الانهيار الكامل. عندئذٍ، وافق السوريون الذين أدركوا أنهم استعادوا موقع قوة، على وقف إطلاق نار وضعه السعوديون بدعم أميركي قوي. وهكذا، استطاع السوريون إملاء شروطهم بعد الانتصار الذي حققته الميليشيات الشيعية والدرزية. إلا أنهم أدركوا أن تفكك السلطة المركزية اللبنانية لن يكون لمصلحة سوريا. واستناداً إلى ذلك، دعا أحد شروط وقف إطلاق النار إلى إقامة حوار بين زعماء كل الأحزاب اللبنانية الرئيسية، الذين دعيوا لحضور مؤتمر، حدد فيه ممثلون عن سوريا والمملكة العربية السعودية، السياسة اللبنانية المستقبلية.

وتعين على أمين دعوة جبهة الإنقاذ الوطنية المؤلفة من وليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجية والجبهة اللبنانية التي تضم كميل شمعون وبيار الجميل، وحركة أمل التي يتزعمها نبيه بري، إضافة إلى ثلاثة زعماء تقليديين، دعيوا بحكم منصبهم، وهم صائب سلام وعادل عسيران وريمون إده (الذي رفض الدعوة). وقد لعب بعض من هذه الشخصيات ـ كرامي وفرنجية وشمعون وسلام والجميل وعسيران ـ أدواراً رائدة كرؤساء جمهورية ورؤساء حكومة وزعماء حركات سياسية، شكلوا المداميك التي قامت عليها الجمهورية اللبنانية. مع ذلك، انقضى شهر كامل من المحادثات قبل أن يقرروا مكان الاجتماع. إذ رفضت المعارضة القدوم إلى القصر الرئاسي، المكان البديهي. فيما عارض السوريون إقامة الحوار في السعودية. وفي النهاية، لما لم يتم التوصل إلى إجماع على أي مكان في لبنان أو في كل الشرق الأوسط، عقد المؤتمر في جنيف المحايدة والبعيدة.

كنت في جنيف حين اجتمع هذا الفريق في ٢٣ أيلول ١٩٨٣، فاجتمعت ببعض المشاركين وبريتشارد فيربانكس، الموفد الأميركي الذي كان عمل مع ماكفارلين ورامسفيلد في مراقبة الأحداث في لبنان. ومنذ البداية، شدد السوريون على أن إلغاء اتفاقية ١٧ أيار اللبنانية ـ الإسرائيلية يجب أن تكون المسألة الأساسية على جدول الأعمال.

وركز الضغط على أمين. وتمحورت نقطة هذا الضغط بعيداً عن جنيف، في سوق الغرب حيث حافظ الفلسطينيون والدروز على توازنهم، منتظرين إشارة من جنيف لاستئناف هجومهم على بيروت. وعانى الزعماء المسيحيون والرئيس الجميل والرئيس السابق شمعون وبيار الجميل، من ضيقة مالية. فاضطروا إلى تلبية

المطالب السورية، بين الفينة والأخرى. وقد كسبوا بعض الوقت بصعوبة. وذلك لكي يسمحوا لأمين باستشارة الرئيس ريغن قبل أن يتخذ قراراً نهائياً. ثم أرجىء المؤتمر بعد أن طلب من أمين «اتخاذ التدابير الدولية الضرورية والقيام بالاتصالات اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان سيادة لبنان الكاملة والمطلقة على كل أراضيه».

ثم وجهت دول إقليمية ضربتها التالية للأميركيين، وللفرنسيين الذين دعموا كذلك أمين. ففي ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣، أي قبل اسبوع من عقد مؤتمر جنيف من جديد، اندفعت شاحنة محملة بالمتفجرات، بعنف إلى داخل ثكنة مشاة البحرية الأميركية في بيروت، مسببة بمقتل ٢٤١ جندياً أميركياً. كذلك، انفجرت شاحنة أخرى معبأة بالمتفجرات أمام المبنى الذي يأوي الفريق الفرنسي في القوة المتعددة الجنسيات، فقتل ٥٩ جندياً فرنسياً. وهكذا، تم تحدي الوجود الأميركي في لبنان. فكان على الأميركيين أن يقبلوا هذا التحدي، ويبحثوا عن مرتكبي الهجوم على مشاة البحرية ويحددوا نشاطات الميليشيا المعارضة والمعادية لحكومة أمين، أو أن يرحلوا. واستناداً إلى وجهة نظر وزير الدفاع واينبرغر، بدا الخيار واضحاً. فانسحب الأميركيون انسحاباً مخزياً.

وبغية مساعدة الأميركيين في اتخاذ قرار، شن هجوم ثان مماثل للهجوم الأول. لكنه استهدف هذه المرة السفارة الأميركية في بيروت حيث قتل ٦٣ شخصاً، بينهم أميركيون. وفي تلك الفترة، اختلى فريقا المفاوضات الإسرائيلي واللبناني داخل قاعة المؤتمرات في فندق «الفصول الأربعة» في ناتانيا، وانهمكا بتعقيدات إيجاد تدابير أمنية مقبولة في جنوب لبنان. وفيما كنا نتفاوض، أرسل لي موريس درايبر، رئيس الوفد الأميركي في تلك المباحثات، رسالة ما زلت محتفظاً بها. وقد جاء فيها ما يلي: «بوب ايمز من عداد الأموات». كان ايمز، رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت، من أكثر الأميركيين معرفة «بالشرق الأوسط وبالمسائل اللبنانية» بالتحديد. كما كان من الشخصيات الأساسية التي رسمت سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، على مدى السنين. وقد أمضينا ساعات عدة نتناقش ونتجادل معه. إلا أنه أصبح اليوم ضحية جديدة في المجزرة اللبنانية، في وقت لم تكن أميركا لتستطيع أن تتحمل خسارته.

الانسحاب الأميركي وإلغاء اتفاق ١٧ أيار

انسحب مشاة البحرية من لبنان في ٢٦ شباط ١٩٨٤، بعد أربعة أشهر من شن الهجوم الإرهابي على مقر مشاة البحرية الأميركية في بيروت. وعنى رحيلهم، وصول أمين إلى نهاية الطريق. إذ أصبح وحيداً، بعد أن تركه الأميركيون تحت رحمة «الإرهابيين». ولم تمض أيام قليلة حتى قام أمين بزيارة دمشق. وفي الخامس من آذار، أعلن رسمياً إلغاء اتفاقية ١٧ أيار مع إسرائيل. ومع حلول شهر أيلول ١٩٨٤، كان وزير الدفاع وانبرغر قد سحب كل القطع البحرية والعسكرية الأميركية من لبنان، متجاهلاً نصيحة مجلس الأمن القومي. وعاد ممثل الرئيس الشخصي، دون رامسفيلد الخائب الأمل والذي اكتسب احترام الإسرائيليين والعرب على السواء، إلى واشنطن ولم يستبدل بأحد. ومع رحيله، كفت الولايات المتحدة عن المشاركة في تحديد مجرى الأحداث في لبنان.

كان من الصعب تبرير الرحيل الأميركي. كما بدا فهمه أكثر صعوبة. فقد عانى السوريون، أعداؤهم الأساسيون، من مشاكل خطيرة. إذ كان الفرنسيون يقصفون المواقع السورية في سهل البقاع، رداً على مقتل جنودهم في بيروت. فعاش السوريون في جو من الارتباك الكامل. وكان من الممكن أن يغير الموقف الأميركي الأكثر تصميماً والشبيه بالذي اقترحه رامسفيلد وماكفارلين، ميزان القوى السياسي في لبنان. عوضاً عن ذلك، وجد السوريون أنفسهم يواجهون قوات أميركية تظهر عوارض انسحاب جدية. وعلى الرغم من ضعفهم الواضح، شجع انهيار «الجبهة» الأميركية، السوريين ليظهروا عضلاتهم القوية. فكان ذلك كافياً، إذ أن الأميركيين خسروا في البدء، في لعبة البوكر المميتة هذه.

في نهاية العام ١٩٨٤، كان الوضع في لبنان قد شهد تبدلاً جذرياً، باتجاه الكارثة، فقد انسحب الأميركيون وسفنهم ومشاة بحريتهم انسحاباً مخزياً، مخلفين وراءهم ذكرى عجز سياسي وعسكري ونحو ٣٠٠ قتيل أميركي، فيما بقي مرتكبو الهجومات الإرهابية ضدهم من دون عقاب، يتمتعون بنصرهم. كذلك، غاب الإسرائيليون عن الساحة البيروتية. فأقفل مقر بعثتهم الديبلوماسية في الضبية واختفت دورياتهم من شوارع بيروت ومن المرتفعات المجاورة. كما قام الجيش الإسرائيلي، المخيف والمهيمن، بعمليات في المؤخرة بعيداً في الجنوب، على ضفتي نهر الأولي.

وهكذا، ترك أمين وحيداً ومعزولاً في قصره الكئيب في بعبدا. فأصبح رئيساً بالاسم فحسب، يحكم بلداً يتمزق، بلداً منهاراً يحمل ذكرى المناظر الجميلة. مع ذلك، كانت القوات السورية ما تزال تتواجد في أجزاء كبيرة من البلاد. فرسمت دمشق السياسة الواجب اتباعها. إضافة إلى ذلك، كان الرئيس اللبناني، الذي انخفضت معنوياته من جراء سياسة التراجع الأميركية والإسرائيلية، فقد ألغى «الإنجاز» السياسي الكبير والوحيد الذي استطاع الإسرائيليون اعتباره مكافأة على جهدهم الحربي المكلف وهو اتفاقية ١٧ أيار.

ولما كنت رئيساً للوفد الإسرائيلي المفاوض مع اللبنانيين، بذلت جهداً كبيراً لإنتاج اتفاقية قابلة للحياة، توافق عليها إسرائيل ولبنان. فهل ضاع كل هذا الجهد سدى؟.

لم يكن ما حققناه في خلده إنجازاً عادياً، فقد وقعنا اتفاقية سلام فعلية بين إسرائيل ولبنان وتبادلنا شروط تعايش سلمي. إذ كيف لأحد أن يفسر المقطعين الأولين من البند الأول من الاتفاقية؟.

«يوافق الطرفان ويتعهدان باحترام سيادة بعضهما البعض واستقلالهما السياسي ووحدة أراضيهما. كما يعتبران الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل لا تنتهك».

«يؤكد الطرفان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل انتهت ولم تعد موجودة».

حصل لبنان. مقابل الاتفاقية، على وعد من إسرائيل بالانسحاب حتى الحدود الدولية. فاستطاع اللبنانيون أن يسموا ذلك «اتفاقية سحب قوات». إلى ذلك، غيرت الاتفاقية الأخرى حالة العداوة السابقة إلى علاقات حسن جوار.

«يتعهد الفريقان بتسوية نزاعاتهما بوسائل سلمية. . .» (البند الثاني).

«لن تستخدم أراضي كل طرف كقاعدة لممارسة نشاط عدواني أو إرهابي ضد الطرف الآخر» (البند الرابع).

«يمتنع الطرفان عن القيام بأي شكل من الدعاية العدوانية ضد بعضهما البعض» (البند الخامس).

«يشكل الطرفان لجنة ارتباط مشتركة، لدى سريان مفعول هذه الاتفاقية. . تنكب هذه اللجنة باستمرار على تحسين العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك تنظيم نقل السلع والمنتجات والأشخاص والاتصالات» (البند الثامن).

«يتخذ كل من الفريقين. . التدابير الضرورية لإلغاء المعاهدات والقوانين والتشريعات التي يعتبرها متناقضة والاتفاقية الحالية» (البند التاسع).

إلا أن الرسالة الضمنية التي تضمنتها الاتفاقية والموجهة إلى اللبنانيين كانت أهم من أي بند فيها. إذ أنها وفرت للبنان ضمانة إسرائيلية. والحقيقة أنها ضمنت استقلال لبنان. وقد فهم المفاوضون اللبنانيون ذلك حين وقعوا على الاتفاقية. كما أن الأغلبية الساحقة في البرلمان اللبناني فهمت ذلك حين وافقت على الاتفاقية. وكذلك فهم السوريون ذلك، لكنهم عزموا على بذل أقصى جهودهم للحؤول دون إقرار الاتفاقية.

مع إلغاء الاتفاقية، لم يبق أمام اللبنانيين القليلي الحظ خيار آخر سوى الامتثال للمطالب السورية. وشكل الموقف الفاتر والسلمي الذي اتخذته القوى الغربية «إزاء الاتفاقية، على الرغم من دعم وزير الخارجية شولتز الشخصي والحيوي الذي لم يحبذه المسؤولون في وزارته وزملاؤه الوزراء، عنصراً مزعجاً آخر في الوضع الذي يستحق المزيد من التفكير.

لم يعد إلغاء أمين للاتفاقية أية نتيجة أو عاقبة، وعد بها اللبنانيون. فالسوريون لم يرحلوا، كما أن النزاعات الطائفية والمذهبية لم تخف حدتها. إلا أن الولايات المتحدة وإسرائيل بدأتا بإبعاد أنفسهما عن الصراع في بيروت. فترك لبنان يتصرف حسب إرادته. كما منح السوريون كامل الصلاحيات للتحرك كما يشاؤون في بلاد لم تعد قادرة حتى على انتخاب رئيس جديد، لدى انتهاء ولاية أمين. وهكذا أصبح استقلال لبنان أكذوبة. ولم يعد دولة سيدة فعلية. إذ لم يتم انتخاب رئيس لفترة طويلة. لكنه تميز برئيسي وزراء متعارضين، الأول مسيحي والآخر مسلم وفي عهد الهراوي، أطيح بقائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون في معركة دامية بين أنصاره والقوات السورية.

لقد أظهرت في هذه الدراسة وصول الأمل إلى ذروته ثم اضمحلاله. وكان من الممكن أن يختلف الأمر لو تصرف الرئيس اللبناني الجميل بحكمة سياسية ودعمه حلفاؤه الغربيون. والحقيقة أن اتفاقية ١٧ أيار لم تكن حلماً، لكنها أتت متأخرة. إذ أن داعميها، الولايات المتحدة وإسرائيل، فَقَدَا طريقة بلوغ هدفهما الكامن في مساعدة اللبنانيين في التعايش السلمي. وأظهر الزعماء اللبنانيون أنهم لا يرغبون بتسوية حقيقية لمشكلتهم بعد اغتيال بشير الجميل في العام ١٩٨٢. كما أن شقيقه وخلفه أمين لم يكن يتمتع بالدهاء الكافي.

- ١٣ -

الحساب

لم أكن في مصدر النفوذ في علاقات إسرائيل مع لبنان خلال فترتها الدقيقة في العام ١٩٧٦ وبعدها، كسياسي، بل كموظف مدني. فجعلني ذلك أتبصر في التطور الرسمي والغير الرسمي للعلاقات مع اللبنانيين والحاضرين الإضافيين من أميركيين وفلسطينيين ومصريين وأردنيين، وحين استرجع بذهني تلك الفترة، أصاب بالدهشة للطريقة التي شعر فيها كل الفاعلين، في النهاية، أنهم مجبرون على التخلي عن مشروعنا من دون أن نحاول تحقيق أي أرباح سياسية. وأثبت المستنقع اللبناني، كما سمي غالباً، بأنه أقوى منا. مع ذلك، كانت نهاية مختلفة لتبشير بمستقبل واعد للبنان وإسرائيل، كان ليجبر الزعماء العرب على إعادة النظر في موقفهم إزاء إسرائيل، بدرجة أكبر من الواقعية.

كانت الأوهام قد هجرتني حين بدأنا أخيراً بإجراء مفاوضات حول الاتفاقية التي كان من المفترض أن تشكل النهاية الرسمية لحرب إسرائيل في لبنان. وقد ضاعت أسابيع عدة في المساومة العبثية حول مطالب مستحيلة التحقيق، وفي معارضة مستمرة من جانب اللبنانيين وعوائق دقيقة من جانب المسؤولين الأميركيين. لذا، حين شرعنا أخيراً بالمفاوضات الجدية، في خلدة وكريات شمونة بالتناوب، وجدت نفسي أرأس مرجلاً طافحاً بالمصالح المتضاربة والمعارضات التي لا نهاية لها.

وكان إدراكي بأن تلك المفاوضات غير معنية باتفاقية السلام الممكنة فعلياً، بل العكس تماماً، شكلت أمراً مثيراً للقلق. كما زاد قلقي حين علمت أن الأميركيين ينصحون الرئيس اللبناني بالتمهل وبالتفكير مرتين قبل عقد اتفاقية مع

إسرائيل وبالتفكير بأهمية علاقات لبنان مع العالم العربي قبل إقامة علاقات ودية مع الإسرائيليين.

فنحن نعرف من اللبنانيين، أن المسؤولين الأميركيين والفرنسيين ضغطوا على الزعماء اللبنانيين كي لا يورطوا أنفسهم في أي نوع من الاتفاقية الحصرية مع إسرائيل. ولم تكن هذه سياسة جديدة. إذ إننا نملك الآن البرهان الجازم بأن بعض المسؤولين الأميركيين النافذين المشاركين في مفاوضات كامب دايفيد الهادفة إلى عقد اتفاقية سلام مع مصر، اجتمعوا بالرئيس السادات سراً ونصحوه بأن الولايات المتحدة تعتبر أن لا حاجة للتوقيع على الاتفاقية المقترحة مع بيغن، فهو يستطيع التراجع والقول بأنه غير مستعد للتوقيع إلا إذا عقدت اتفاقية مرضية مع الفلسطينيين. إلا أن السادات صرخ في وجه الأميركيين قائلاً لهم إنه ليس بحاجة إلى هذه النصيحة. فهو لا يستطيع أن يقوم بما يطلبه الأميركيون أمام الشعب المصري ويتخلى عن سيناء آملاً بأن تتحول إلى مستوطنة فلسطينية.

لسوء الحظ، لم يتمتع الرئيس الجميل بموقع قوة السادات. فقد ربح السادات سيناء ومصر، والاحترام. فيما خسر أمين السلام ولبنان، ولم يكسب سوى شفقة «حلفائه» الأميركيين والفرنسيين والعرب. وقد يكون أمين أجبر على دفع حياة آلاف اللبنانيين الأبرياء لما فشل في تقديمه إلى لبنان، لأن حلفاءه تخلوا عنه.

يبقى أن اتفاقية ١٧ أيار مع لبنان كانت إنجازاً هاماً وليس عملاً متهوراً ولا علاقة له بالموضوع، كما وصفه العديد من السياسيين و«المؤرخين» الغربيين والإسرائيليين. وحين سيستعيد لبنان، المسيحيون والسنة والشيعة والدروز، الدور المخصص له في الشرق، سيكون ذلك على أساس شروط شبيهة بتلك التي تم الموافقة عليها في ١٧ أيار في خلدة. إذ أن هذه الشروط وحدها تستطيع أن تضمن للشعب اللبناني وجوده المستقل والوطني إلى جانب إسرائيل القوية والودية، ومن المأساوي بالنسبة إلى لبنان وإسرائيل إن كان ذلك ليعتبر إحدى النتائج الإيجابية للحرب التي خاضتها إسرائيل في حزيران ١٩٨٢.

كانت الحرب في لبنان، من نواح عدة، حرب إسرائيل الأكثر إثارة للجدل. ففي عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣، لم يكن أمام إسرائيل خيار، فاضطرت إلى القتال أو الموت، لكن حرب العام ١٩٨٢ وضعت في خانة منفصلة. إذ لم يكن البديل، غير متوافر «كما في العامين ١٩٤٨ و١٩٧٣. كما أنها لم تكن كحربي ١٩٥٦

و١٩٦٧، حرباً وقائية، التي من الممكن مناقشة جوانبها الإيجابية والسلبية». إذن، كانت حرب ١٩٨٢ ضد منظمة التحرير الفلسطينية مختلفة تمام الاختلاف، لأنها كانت ذات أهداف سياسية، فشكلت سابقة في تاريخ إسرائيل التقليدي. ولم يكن الموت البديل لهذه الحرب، بل الاختناق البطيء. والحقيقة أن لبنان وإسرائيل وقعا ضحية منظمة التحرير في العام ١٩٨٢، ولم تكن إسرائيل كاذبة حين ادعت أنها كانت فعلاً تحرر القرويين اللبنانيين من الفلسطينيين، حين دخلت إلى لبنان في حزيران ١٩٨٢. ففي ذلك الوقت، وقفت إسرائيل إلى جانب اللبنانيين. لكن لسوء الحظ، لم يكن من الممكن طرد منظمة التحرير من لبنان دون إلحاق الضرر باللبنانيين. وقد سعى الفلسطينيون إلى ذلك. ففهم اللبنانيون ذلك في تلك الأشهر الأولى وكانوا مستعدين للقبول بهذا الوضع.

وليس الاستقبال الذي كان ينتظر القوات الإسرائيلية في القرى المسيحية والشيعية في الجنوب اللبناني، سوى تعبير عن الأمل الذي نشره الإسرائيليون بين السكان العرب المحليين الذين استغلهم الفلسطينيون وأزعجوهم. ولم تعرض صور هذا الاستقبال على شاشات التلفزيون. ومع ذلك، شكل أحد أهم العناصر التي دفعت إسرائيل إلى الدخول إلى لبنان.

وقد عاد آلاف من القرويين المسيحيين والشيعة الذين هربوا أو توجهوا إلى الشمال بسبب استيلاء منظمة التحرير الفلسطينية على بيوتهم، من بيروت والمناطق التي لجأوا إليها إلى بلداتهم القديمة، حيث حل الإسرائيليون مكان منظمة التحرير الفلسطينية.

* * *

كانت إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي الطويلة، والاهتمام الحقيقي بالاعتبارات الأمنية التكتيكية من مخاطر الحرب في لبنان التي حولت هذه النية الحسنة إلى عدائية ناشطة. وقد قدمت النتائج السياسية الضخمة لحسن النية على مذبح الأمن. وتفاقم هذا الواقع المؤسف بسبب انعدام المخيلة والتفهم من جانب هيئتي الدفاع والأمن الإسرائيليتين اللتين مالتا إلى التعامل بقسوة مع الحاجات السياسية التي لم تتطابق والمتطلبات الأمنية المباشرة.

لكن إذا كان على الزعماء الإسرائيليين أن يعمدوا إلى تحليل الهفوات التي ارتكبوها في عملية لبنان، فذلك يصح أيضاً بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وزعمائها، ولا سيما عرفات، رئيسها. فهذا الأخير وزملاؤه في المنظمة، استغلوا

الدياسبورا الفلسطينية في لبنان، استغلالاً كاملاً. فتمتعوا بترف بيروت ورفاهية عبش البيروقراطية الضخمة التي أنشأوها والنفوذ الذي استخدموه على اللبنانيين الضعفاء. ولما عاشوا حياة سعيدة في وطنهم الجديد في الشرق، لم يستعدوا للعيش بتواضع كضيوف، بل أصروا على التباهي بأنهم، وليس اللبنانيون أسياد البلاد الحقيقيين.

إذن، تصرفت منظمة التحرير بكبرياء في لبنان، فأملت سياستها ـ حسبما بدا ـ على اللبنانيين والسوريين والأردنيين وحتى على بيغن الإسرائيلي. وظهر أن سلطة المنظمة لا تعرف حدوداً. حتى أن الرئيس بيغن أرسل مبعوثاً خاصاً هو فيليب حبيب لمعالجة الوضع مع عرفات، ولو كان ذلك بشكل غير مباشر، والسعي للحصول على شروطه من أجل الموافقة على وقف إطلاق النار على حدود إسرائيل عند شمال الجليل. وكانت القيادة السوفياتية في عهد ليونيد بريجنيف تزوّد منظمة التحرير بالأسلحة المتطورة والتشجيع. وحين أبرم عرفات، في تموز ١٩٨١، اتفاق وقف إطلاق النار مع حبيب، وقد حصل الأميركيون من جرائه على موافقة إسرائيل، كان عرفات قد بلغ ذروة قوته. هكذا بدا الأمر بالنسبة إليه، وإلى مقاتلي منظمة التحرير وإلى الأميركيين وإسرائيل، وربما أيضاً بالنسبة إلى الزعماء السوفيات. وكانت منظمة التحرير غنية بمواردها المالية. كما تمتعت بمخزون مالي ضخم موزع في أوروبا وأميركا. ولما فاقت الثقة بالنفس والكبرياء كل حدود لدى عرفات وزملائه، شعروا بأنهم يستطيعون القيام بكل ما يحلوا لهم في لبنان. لكن في النهاية، طفح الكيل اللبناني مسبباً بعواقب وخيمة انعكست سلباً على الفلسطينيين.

ومع اندلاع الحرب اللبنانية، دقت ساعة الحقيقة بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يؤثر كلام عرفات المنمق الرنان المتعلق بانتصاراته السياسية والحرب والأطول ضد إسرائيل، على أحد في النهاية، ولا حتى على الفلسطينيين. إذ برهنت الحرب على عزلة منظمة التحرير في العالم العربي. إذ أن الإخوة العرب تخلوا عن الفلسطينيين وتركوهم تحت رحمة الإسرائيليين، بعد أن ساقوهم إلى لبنان. وقد كتب المؤرخ في جامعة كولومبيا، العضو في منظمة التحرير، راشد الخالدي، بعد الحرب، في «جريدة الدراسات الفلسطينية» أن القليل من الفلسطينيين انخدعوا بالأنظمة العربية التي لجأوا إليها في منتصف السبعينات. وقد أزالت الحرب اللبنانية النقاب عن وجه تلك الأنظمة، وظهر تقييم

أكثر اعتدالاً مما يمكن تحقيقه في تلك الفترة». وتابع الخالدي: «إذا بدا العرب أعداء لنا كانوا ألد من إسرائيل في بعض الأحيان، فإن ذلك يستتبع حصول أمور لم تكن بديهية حين اعتقد الجميع أن الوضع العربي قد يتغير لصالح دعم القومية الفلسطينية».

وأضاف خالدي تنبيهاً تحذيرياً إضافياً يستحق أن يأخذ به الجميع وليس فقط الفلسطينيون. إذ أنه ينطبق على كل المعنيين بمستقبل الشرق الأوسط، سواء كانت في حالة سلم أو حرب. فيقول إننا يجب أن نذكر بأن «وضع العالم العربي الحالي ليس ثابتاً. فهذه الأنظمة العربية (باستثناء نظام السودان) موجودة منذ خمسين سنة على الأقل. ومن غير المحتمل أن يعيش العديد منها في وضعها الحالي، لفترة أطول. لذا، يجب أن ترسم السياسة المستقبلية بشكل يتناقض وخلفية العالم العربي». وقد كتب هذا الكلام في العام ١٩٨٥.

حفظ فلسطينيو «يهودا والسامرة» وغزة بسرعة درس تخلي الدول العربية عن منظمة التحرير في لبنان. وقد أنقذت انتفاضتهم التالية في كانون الأول ١٩٨٧، منظمة التحرير من العواقب التي عانت منها في بيروت.

أما بالنسبة إلينا، نحن الإسرائيليين، فنحتاج إلى أن نسأل أنفسنا ماذا كان حصل بعد العام ١٩٨١ لو لم تندلع الحرب في لبنان ولو لم يوضع حد لسيطرة منظمة التحرير وهيمنتها على لبنان. فعلى الرغم من ذلك، استمر عرفات بالتصرف بكبرياء، وتهديد الأنظمة العربية الضعيفة وإقناع الأميركيين أنهم لن يحصلوا على نتائج أفضل إلا إذا تعاملوا معها، آملاً منه بإكراه اللبنانيين على الخضوع له، والإسرائيليين باعتماد سياسة جمود وصمت يرعاها الأميركيون. والحقيقة أن الحرب كلفت إسرائيل الكثير. لكن الجمود كان ليكلف الكثير الكثير.

لقد ارتكبنا العديد من الأخطاء على كل الأصعدة، خلال الحرب في لبنان وخلال مفاوضات اتفاقية ١٧ أيار. مع ذلك، بدا في التحليل الأخير، أن هذه الاتفاقية التي لم تنفذ هي التي كشفت الحقيقة. إذ أظهرت نوايا إسرائيل الحقيقية وعلاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة. كما وضعت الشروط التي تستطيع كل دولة عربية راغبة بتسوية المشكلة مع إسرائيل، التقيد بها. إلى ذلك، خرجت إسرائيل من المستنقع اللبناني لأن البقاء فيه كلف كثيراً والضغوط التي مارسها أصدقاؤنا في الولايات المتحدة علينا كانت كبيرة. لكن في الحقيقة، لم يعد عرض الأسباب

المنطقية لرحيل إسرائيل، ضروريأ. إذ ضاق الشعب الإسرائيلي ذرعاً بالوضع. ورجحت كفة ميزان التدخل الودي على الناحية المناقضة. فأصبح اسم «لبنان» بمثابة شتيمة في إسرائيل. على الرغم من ذلك، يمكننا القول إن إسرائيل حملت فرصة سلام في الشرق، في كفة يدها، ثم تركتها تنزلق.

القسم الثالث

الخيار الكردي

١٩٦٥ - ١٩٧٩



- ١٤ -

الأكراد يحظون بمساعدة إسرائيل

اشتهـرت مقاطعـات الأكراد بجمـالها الفتـان، فجبالهـا المهيبـة والتي يصعب الوصول إليها تطل على الأودية الخضراء الخصيبـة في الأسفل. أمـا القرى فتتـركز على جنبات الهضبات المتوارية جزئياً وراء الجبال. وفي فصل الربيع، يثقـل الهواء بالعطور الـزكية وتغـطي الحقول بـآلاف الزهـور البريـة وتزهـر أشجار اللوز وتتـدفق الينابيع في الجبال والتلال الفائضة بمياه الثلوج الذائبة.

وفي هـذا الفصـل، التقينا للمـرة الأولى، زعيم الأكـراد الشهيـر مصـطفى برزاني. لقد تم اللقاء في كوخ صغير خال إلا من السجاد الثقيل حيث جلس الملّا القرفصاء في حضرة الإسرائيليـين الذين ظلوا في هذا الوضع ساعات طوال، ناقشنـا خلالها المسائل الإقليمية واحتمال نشوء تعاون إسرائيلي ـ كردي. وراحوا يرتشفـون الشاي في أكواب لا تنضب، فيبتلعـون السائل الساخن من خـلال قطع من السكـر على الـطريقة الـروسية القـديمة. وفي الخـارج، تحت ضوء القمـر، تكـدس الثلج أكواماً أكواماً.

لقد حصل ذلك في شهر أيـار ١٩٦٥، حيث أرسل الإسـرائيليون إلى العـراق بهـدف إجراء اتصـال مع المـلّلا. ولم تكن تلك المهمـة سهلة، إذ أن العراقيـين لن يسمحوا للإسرائيليـين بالتجول داخل أراضيهم. والجدير ذكره، أن العراق هـو البلد العـربي الأكثر عـدائية لإسـرائيل خـاصة من خـلال حملاتـه الكلاميـة. فكـان البلد الوحيد الذي قاوم نشوء دولة إسرائيل في العـام ١٩٤٨، ورفض التوقيـع على اتفاق للهدنة من أجل إنهاء الحرب مع إسرائيل. ولقـد مالت إسـرائيل إلى الأكـراد الذين حملوا السلاح بزعامة الملا بوجه بغداد بعد أن رفض طلبهم بالاستقلال.

وفي العام ١٩٦٥، تحولت ثورة الأكراد إلى حرب حقيقية أجبرت قسماً كبيراً من الجيش العراقي على التدخل لإزاحة الأكراد من الجبال. فاعتبرت إسرائيل أن وجود حليف لها داخل العراق أمر يتميز بحسنات واضحة بالنسبة إلى وجود الجيش العراقي البعيد عن الجبهة الإسرائيلية الشرقية حيث يشكل وجوده تهديداً لأمن إسرائيل.

وسرعان ما تبددت شكوك إسرائيل حول ردة فعل الزعيم الكردي على اقتراحنا إجراء اتصال منتظم. فالملا فهم وضع إسرائيل، وكذلك الإسرائيليون أدركوا صعوبات الملا. والأكراد هم من المسلمين السنة وما خلا ذلك ليس لديهم أي جامع مشترك مع العرب المجاورين لهم، فهم من الأصل الآري، ولغتهم شبيهة بالفارسية، ولكنها ليس عربية؛ ويعتبرون العرب أعداء قاموا بمنعهم بالقوة من العيش وفقاً للعادات والتقاليد الكردية. لذا لم يتردد الملا في التعامل مع إسرائيل. وفي الواقع بدا واضحاً أنه يعرف الكثير عن المسائل الإسرائيلية وأظهر إعجابه تجاه إنجازاتنا. ولكن رجاله كانوا يفتقدون إلى السلاح والطعام والمال. وكان هو بأمس الحاجة إلى مساعدة خارجية، فتم التحالف بين إسرائيل والأكراد بأقصى سرعة. وقليل مما كان يجري في العراق، كان يعرف به العالم الخارجي. إذ أن الأكراد لا يملكون وسائل إعلام لنشر معاركهم وانتصاراتهم، فيما العراقيون يتحفظون على هزائمهم. وقلة من الصحافيين جازفت في الدخول إلى تلك المنطقة التي لا ترحب بزائريها. ولقد قام العراقيون بنشر فرقتين عسكريتين مؤلفتين من خمسة وعشرين ألف رجل ضد الأكراد. وبالرغم من تفوق العراقيين عدداً وعدة، فقد أحرزوا تقدماً بسيطاً على جيش مؤيدي الملا البالغ عدده اثنا عشر ألف قبلي. وهؤلاء صدوا هجمات الجيش العراقي وكبّدوه خسائر جسيمة.

وهكذا، اتخذ القرّار في «أورشليم» لإعطاء الأكراد المساعدة التي يحتاجون إليها. وعلى أي حال، فقد كانت إسرائيل ترغب في مساعدة الأكراد لأسباب خاصة، إذ نشأت في ذلك الوقت علاقة صداقة بين إسرائيل وشاه إيران. فمنذ تأسيس دولة إسرائيل، سعت الحكومة إلى مصادقة المحيط غير العربي في الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران وأثيوبيا، وإلى مصادقة الأقليات السنية والشيعية غير العربية في المنطقة. وكانت تلك السياسة معدة لمواجهة العداء الذي أضمرته لها البلدان العربية.

وجاء التحالف مع إيران متبادلاً، إذ أن إيران تعتبر أكبر بلد غير عربي في

الشرق الأوسط وفترة معاداتها للعرب بلغت قرناً من الزمن. فكان من الطبيعي أن يتوجه زعماء إيران نحو إسرائيل كحليف قوي تجمع بينهما أهداف استراتيجية متشابهة. فالاثنان يخشيان من شرق أوسط يتمتع بقوة كبيرة ويكون ذا أغلبية سنية عربية متجانسة. أما إسرائيل فلا تريد أن يقوم الجيش العراقي بدعم سوريا والأردن في حرب قد تندلع في المستقبل. وإيران لا تريد رؤية حشود للجيش العراقي على طول الحدود الجنوبية حيث شكل كل من ممر شط العرب المائي ومقاطعة خوزستان الغنية بالنفط نقطتي احتكاك بين إيران والعراق.

لذا، حرصت إيران على إبقاء نار الثورة مشتعلة في كردستان كي يضعف جارها العدائي في الغرب. وشكلت هذه المصالح، القواعد الاستراتيجية للارتباطات الودية بين إيران وإسرائيل. وهكذا بدأ التعاون المتين بين إسرائيل وإيران، مما خولنا أن نرسل المساعدات إلى الأكراد في العراق عن طريق إيران. فنقلت الأسلحة والإمدادات الطبية وكذلك الأطباء والمدربون من إسرائيل إلى إيران ومنها إلى الجبهة الكردية. وأتى الأكراد إلى إسرائيل ليخضعوا للتدريبات عن طريق إيران أيضاً. وكان هدف إيران وإسرائيل واحداً من خلال تلك العملية التي تمت على حساب الأكراد. وعندما توترت العلاقات بين إيران والعراق على الحدود في الجنوب، عزز الإيرانيون تدريجياً علاقاتهم مع الأكراد في الشمال.

مع مطلع السبعينات، أصبح الجنوب أحد مراكز التوتر حيث شن العراق حملات عنيفة بهدف القضاء على سكان خوزستان الواقعة على مقربة من ممر شط العرب المائي. ففتحت هذه الظروف المجال أمام العمليات السرية.

والجدير بالذكر أن حركة العبور عبر الحدود في تلك المنطقة قد كثرت بسبب تواجد عشرات الآلاف من السكان الذين كانوا يعيشون في منطقة ويعملون في أخرى. وكان العرب الذين يقطنون في إيران ويعملون فيها، يعبرون يومياً باتجاه العراق ليبيعوا كعكهم المصنوع من لبن الجاموس الرائب. فأدى هذا العبور للحدود، إلى اختلاط العملاء، هذا الأمر أدى إلى اندلاع حرب المخابرات في الجهتين وبلغت من الحدة مبلغاً قلما شهدنا مثيلاً له في مكان آخر.

أما خوزستان، أو كما أسماها العراق عربستان، فكانت بمثابة هدية ذات قيمة استثنائية، إذ أنها تشكل الموقع الرئيسي لحقول النفط الإيرانية، والأمر ذاته بالنسبة لعبدان التي تحتوي على أكبر مصفاة لتكرير النفط في العالم، فكانت بمثابة الجوهرة في التاج. وقد رسم النظام العراقي العسكري، الذي كان برئاسة الرئيس

حسن البكـر، خطة واسعـة يصبح من خـلالها العـراق مسيطراً على المنـطقة الغنيـة بالنفط والتي تشمل خوزستان والكويت على حد سواء، فضلاً عن حقول البصرة في جنـوب العراق. وستجعـل السيطرة على خـوزستان والكـويت من العراق قـوة النفط الرئيسية في الشرق الأوسط، فتتيح له هذه الموارد أن يسيطر على الخليـج الفارسي بـأكمله وعلى سوق النفط التـابع لمنـظمة الأوبيـك. وترجمت هـذه الخطة بسيـاسة خارجية عنيفة ضد الغرب. ونشير إلى أن النظام العراقي تودد إلى النظام المـاركسي في اليمين الجنوبية وراح يرسل المـال والأسلحة كمسـاعدات للمتمـردين «الظفـار» الذي شنوا حربهم بوجه سلطان عمان ونظامه المؤيد لبريطانيا في مسقط. وكما أخذ يهدد الكويتيـين، داعمـاً كل تحـرك يقف بوجـه المحافـظين والداعمين للحكـومات الغربية في المنطقة.

وبالتأكيد، لقيت هذه السيـاسة التـأييد الفـوري من الاتحاد السـوفياتي، ففي العام ١٩٧٢، قام صدّام حسين الموفد من قبل البكر، بزيـارة موسكـو؛ وبعد مـرور شهرين، أبرمت معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق.

فزرعت بغداد الخـوف في بلدان الخليج، خـاصة بعـد أن أدرك حكامهـا أن بغـداد التي عززت مـوقفها بمعـاهدة مـع الاتحاد السـوفياتي، بـاتت تشكل الخـطر الرئيسي على أنظمتهم. وفي الـوقت ذاته، لم يقف الإيـرانيون مكتـوفي الأيدي، إذ كانت لدى الشاه طموحاته الخاصة. ففيما اعتمد العراق مذهب السوفيات العسكري وراح يشتري أسلحة من موسكو، وجّه الشاه أنظاره نحو واشنطن.

بعـد أن سرّه ارتفـاع سعر النفط غيـر المنتـظر الـذي شكـل نقـطة تحـول في الاقتصاد الإيراني إثر حرب «يوم الغفران»، راح الشاه يشتري التجهيزات العسكريـة المتـطورة اللازمـة. ففي العام ١٩٧٣، قـدّر مدخـول إيران من صـادرات النفط بما يعـادل ٥ مليـارات من الـدولارات. وفي خـلال العـام ١٩٧٥ ازداد مـدخـول النفط السنوي أربعة اضعاف، فبلغ ٢٠ مليار دولار. أما خلال العـام ١٩٧٧، وإثر سقـوط الشاه، بلغ هذا المدخول الذورة أي ٢٤ مليار دولار.

في الواقع، لم تعرف رغبة الشاه النهمة في شـراء أكثر السـلاح تطوراً حـداً، وتوافقت هذه الرغبة مع دفق السلاح اللامتناهي والذي كانت واشنطن سعيدة وراغبة في بيعه لإيران بأسعار مناسبة

وبعـد أن التقى الشاه في طهـران في العام ١٩٧٢، أعـطى الرئيس نيكسـون

أوامره لوزارة الدفاع أن تتيح للشاه أن يختار ما يناسبه من الأسلحة ما عدا الأسلحة النووية. وفي أثناء السنوات الخمس التي تلت زيارة نيكسون، خصص الشاه مبلغاً وقدره ١٢ مليار دولار لشراء أحدث الأسلحة من الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك لم ينطفىء «جوعه» إلى المزيد فاقتنع الأميركيون بتسليم مسؤولية الأمن في منطقة الخليج الفارسي إلى الشاه، وفي الوقت ذاته، كان البريطانيون يستعدون لسحب قواتهم العسكرية من «شرق السويس» في أواخر العام ١٩٧١.

أدى هذا الانسحاب البريطاني المدروس إلى ترك فراغ في السلطة في منطقة من أكثر المناطق تقلباً في العالم. وقد رحّب الأميركيون بتدخل الشاه وفرحوا بمساعدة إيران في تجديد سلاحها، إذ ستعود بالإفادة على صناعات الدفاع الأميركية. واعتبر الأميركيون هذا الوضع مثالياً، إذ أن التجاوزات السوفياتية أزعجتهم في المنطقة، غير أنهم رفضوا توريط القوات الأميركية في تحمل العبء بعد انسحاب بريطانيا. فالنسبة إليهم، شكلت رغبة الشاه في إنفاق مليارات الدولارات على التسلح وتجنيد مئات الألوف من الإيرانيين بهدف حماية منطقة الخليج، الحل الشافي.

وراق للشاه هذا الوفاق البعيد المدى الذي عمل على تحقيقه.. فتوجه آلاف المستشارين والخبراء والمدربين والتقنيين الأميركيين إلى إيران حيث بلغ عددهم في العام ١٩٧٦، ٢٤,٤٠٠ أميركي.

في الواقع، أصبحت إيران من أهم حلفاء الولايات المتحدة، إذ أضحت تملك أكبر جيش خارج حلف شمالي الأطلسي. وخلال العام ١٩٧٥، بلغ عدد المجندين في إيران ٢٥٠,٠٠٠ رجل، إضافة إلى ٥٠٠,٠٠٠ رجل من الاحتياط. إذ أنفقت نسبة كبيرة من إجمالي الناتج القومي على الدفاع فتخطت أي بلد آخر ما عدا إسرائيل.

وقد تحمل الشاه مسؤولياته الجديدة بكل جدية. فبات كحام للأنظمة التقليدية في الخليج، التي بدورها رأت فيه شكلاً من أشكال الضمان بوجه المساعي العراقية في الكويت وفي منطقة الظفار في عُمان. وعلى أي حال، ظهر اختلاف في وجهات النظر بين طهران وواشنطن. فالأميركيون اعتبروا دور الشاه شاملاً، فيما راح الشاه يهتم بتوسع النظام البعثي في العراق. ولقد ظهر ذلك في النزاع الذي دام طويلاً مع العراق حول حرية الشحن عبر ممر شط العرب المائي، الذي يعد صلة الوصل الحيوية مع الخليج بالنسبة إلى كلا البلدين.

وللعداء بين العرب والفرس قصة طويلة، وأساس هذا العداء ستره ضباب الماضي البعيد، بيد أن معركة القادسية التي انتصر فيها العرب على عدوهم الفارسي في العام ٦٣٨، لقنت لكل ولد عراقي بكل ما فيها من تفاصيل حقيقية أو مشكوك بأمرها، حتى أمست واقعاً معاصراً. ومن جهة أخرى، لُقن الأولاد الإيرانيون أن الشاعر الإيراني الوطني «الفردوسي» الذي عاش في القرن العاشر، أعلن أنه كتب مؤلفاته كافة من دون اللجوء إلى كلمة واحدة من أصل عربي.

والجدير بالذكر، أن هذا النفور بين العرب الساميين والفرس الآريين، احتدم في القرن السادس عشر حين أعلن الشاه إسماعيل أن الشيعة هي الدين الرسمي.

وتنازع الشيعة الفرس والعثمانيون السنة على حقائق دينية وأراض قيمة. ولفترة وجيزة إبان القرن السابع عشر، وقعت الأرض التي تعرف اليوم بالعراق، بما فيها بغداد، تحت الاحتلال الفارسي.

وفي أثناء فترة التوتر هذه بين الفرس والعثمانيين لم تطرح مسألة السيادة على شط العرب مشكلة؛ إذ قُبل بالممر المائي على أنه الحدود الجنوبية بين الامبراطوريتين، وكان الاثنان يعملان فيه بحرية. ولم تشكل الحدود عند شط العرب موضوع نزاع إلا مع بروز القوى الأوروبية، لا سيما بريطانيا العظمى وروسيا، على مسرح الأحداث. وكنتيجة لتلك الضغوطات الخارجية، جرى عقد سلسلة معاهدات تبرز الحدود في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. أما هذه المعاهدات، فقد رجحت لمصلحة الامبراطورية العثمانية على حساب الفرس.

ويمكننا أن نستنتج أن الخلافات الحديثة على الحدود في الشرق الأوسط وفي افريقيا وآسيا نشأت عندما تحولت مصالح القوى الاستعمارية المتضاربة إلى مشاجرات محلية محدودة. فكانت تلك هي الحالة في شط العرب. وإثر انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا بضم أجزاء كبيرة من الامبراطورية العثمانية بما فيها الأرض التي تُعرف بالعراق. وتحول مرفأ البصرة العراقي والذي يلتقي بالخليج الفارسي عبر شط العرب، إلى صلة وصل مهمة بالنسبة إلى الاتصالات البريطانية بالامبراطورية الهندية. أما عن عدد السفن البريطانية التي كانت تستعمل الممر المائي، فقد فاق عدد سفن البلدان الأخرى مجتمعة. ولما طالب الإيرانيون خلال الثلاثينات بأن تنقل الحدود الدولية إلى وسط ممر شط العرب المائي الصالح

للملاحة، عارض البريطانيون هذا الطلب بشدة أكثر مما عارضه العراقيون، إذ خشوا أن تمنع إيران، في ما لو اندلعت حرب في المستقبل، مرور السفن الحربية البريطانية إلى البصرة، فكان ذلك احتمال لم يرغب البريطانيون في مواجهته.

ولم تظهر الخلافات بين إيران والعراق بحجم أزمة، إلا في أواخر الستينات. ففي العراق، بدأ النظام البعثي الجديد بتفخيم الطبيعة العربية لمذهب البعث، أما في إيران فلقد وأدَّت بنية الجيش القوية ثقة جديدة بالنفس، وعدائية أكبر، فكان من البديهي أن يحدث التصادم. وفضلاً عن ذلك، فإن النزاع حول شط العرب قد اتخذ أهمية رمزية لم يرغب أي من الطرفين في التوصل إلى تسوية. وفي شهر شباط ١٩٦٩، أعلن الإيرانيون أن الظروف التي أبرمت خلالها معاهدة ١٩٣٧ لم تعد مناسبة، إذ أن العراقيين لا يطبقون بنودها. فأصدر العراقيون قراراً من ناحيتهم، جاء فيه أن السفن الإيرانية التي تستعمل الممر المائي عليها أن تنكس العلم الإيراني وأن السفن الحربية الإيرانية لن يُسمح لها بالمرور عبر «شط العرب». لقد كان البلدان على شفير الحرب.

أوردت صحيفة «التايمز» في عددها الصادر في ١٩ أيار ١٩٦٩ أن آلاف الإيرانيين القاطنين في العراق «يُخطفون من مركز عملهم أو يُسحبون من فراشهم في منتصف الليالي ويقتادون إلى مراكز الاستجواب العسكرية ويُضربون ثم يجري وضعهم في شاحنات ويُنقلون إلى مواقع على الحدود الإيرانية». لكن الحرب لم تندلع، إذ أن كلا الطرفين لم يكونا مستعدين لخوضها، غير أن التوتر ظل مستمراً.

ورأى الإيرانيون أن الحل بالنسبة إلى مسألة شط العرب يكمن في الشمال مع الأكراد. فعملوا على توسيع نطاق عملياتهم العسكرية وراحوا يرسلون بانتظام القوات إلى الحدود بهدف دعم المتمردين الأكراد ضد العراق. فقام الأكراد المدعومين بقوات إيرانية، بتكبيد وحدات من الجيش العراقي، كمنت في الجبال، خسائر فادحة، كما تلقّى الأكراد مساعدات إضافية من الولايات المتحدة. واحتفظ هنري كيسنجر بالمعلومات عن الجهود الإيرانية والإسرائيلية في تشجيع وتقوية الأكراد المتمردين. فاقتنع بالانضمام إلينا وبدعم الأكراد خلافاً لرأي المسؤولين الرسميين، وعلى رأسهم موريس درايبر الذي اعتبر أن أميركا لن تجني أي ربح من تلك المجازفة. فجاء قرار كيسنجر مغايراً لهذا الرأي إذ يعتقد أن الولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشاه وعليها أن تظهر دعمها لإيران. بالخلاصة، أرسلت المساعدات الأميركية إلى الأكراد عن طريق طهران ولكن ليس بالطريقة التي توقعناها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاعر الكراهية التي ظهرت في طهران خلال تلك السنوات، ضد العرب عامة والعراقيين خاصة، كانت مذهلة.

أما نحن كإسرائيليين فلم نشعر بأي عداء تجاه العرب ولكن أجبرنا على مواجهة تهديداتهم المتزايدة في ما يتعلق «بإبادة» وجودنا الوطني. وكان من الصعب أن يحتمل العراقيون عبارات الكره والنفور العرقي الصريحة التي أطلقها الإيرانيون، وتركّز هذا العداء، آنذاك، على الوضع في شط العرب، فكان هدف الشاه المباشر إزالة الظلم الذي لحق بإيران عندما سمحت القوى العظمى للعراق من السيطرة على الممر المائي. وسعى الشاه إلى إعادة التوازن القديم إلى شط العرب، وذلك من خلال الضغط على الجبهة الكردية في الشمال، فنجحت خطته بالرغم من كل التوقعات. أما العراقيون فلم يكن لديهم الحل للوضع في الشمال، وعنفت الهجمات الكردية، فضايقت القوات العراقية في الجبال لفترة طويلة. غير أن القوات الكردية دخلت إلى عمق مراكز النفط في كركوك والسليمانية. وفي الجنوب، ازداد الاضطراب بين قبائل الشيعة، وقد أذكاه العملاء السنة التابعين للمخابرات العسكرية الإيرانية. وإذ بالعراق عرضة للتفتت، فاستنتج الحكام العراقيون أن لا خيار أمامهم سوى وضع حد للعدو الإيراني في الشرق.

أدى هذا التطور إلى الاتفاق «المعيب» الذي أبرمه الشاه في شهر آذار من العام ١٩٧٥ خلال قمة منظمة الأوبيك التي عُقدت في الجزائر. فبموجبه، تخلت إيران عن الأكراد وتركتهم يلاقون مصيرهم المؤلم على أيدي العراق بالاقتراحات الإيرانية القاضية بإعادة النظر في حدود شط العرب.

ولم تتلق إسرائيل، حليفة إيران في العمليات الكردية ضد العراق، أي إنذار بشأن النية الإيرانية في خيانة الأكراد. وجرى تنفيذ الاتفاق بين الشاه والزعيم العراقي صدّام حسين بمساعدة وزير الخارجية الجزائري النشيط عبد العزيز بوتفليقة. وحتى كبار الضباط في طهران والتابعين لجهاز المخابرات الإيراني، أذهلهم تصرف الشاه. وأعطيت الأوامر للوحدات الإيرانية التي كانت تحارب في الأراضي الكردية شمالي العراق، بالانسحاب فوراً إلى الحدود الإيرانية مع كامل معداتها. وفي الحال، شاهد قائد القوات الكردية والإسرائيليون بدهشة انسحاب حلفائهم الإيرانيين من ميدان المعركة. فبرر القادة الإيرانيون الموقف لضباطنا بأن ما يحصل هو إجراء روتيني لتبديل القوات، إذ أنهم أحرجوا من قول الحقيقة. وبعد يوم واحد، استدعى الممثل الإسرائيلي في طهران لدى أحد الرسميين الإيرانيين

الكبار حيث جرى إطلاعه على تفاصيل الاتفاقية. ولما رفض الممثل الإسرائيلي بشدة هذه الخيانة التي ارتكبت بحق أصدقائه الأكراد، قام الإيرانيون بتلقينه درساً حول الشؤون السياسية الشرق ـ أوسطية، فقال: «إن ضعف إسرائيل يكمن في أنها تسمح للمشاعر بالتدخل في السياسة. فلا يجب اعتبار مساعدة الأقليات هدفاً بحد ذاته. وإنما وسيلة للحصول من خلالها على تنازلات من الغالبية، وفي هذه الحالة من العراقيين. كما يجب أن يعرف رجال السياسة الحقيقيون متى يضعون حداً لمساعدتهم للأقليات بغية الحصول على التنازلات الرئيسية من الغالبية».

أما نحن فلم نكن لنستطيع أن نشارك في تلك السياسة الواقعية الفظة.

وهكذا، واجه الأكراد بمفردهم في الليل الجيش العراقي. وسعت إسرائيل إلى الاستمرار في تقديم المساعدة، بيد أن مساعيها باءت بالفشل بسبب الحدود الإيرانية المقفلة، فلم يعد بوسعنا الوصول إلى الأكراد.

ولا شك في أن العراقيين عرفوا كيف يستفيدون من هذا التبدل المفاجىء للأوضاع في الشمال. فوجهوا قواتهم كافة إلى منطقة الأكراد في الشمال حيث شرعوا بهجوم فتّاك، لم يكن الأكراد على استعداد لاستيعابه. وإذ بالجنود العراقيين المنتصرين يصبون نقمتهم العارمة على الأكراد. فقتل المئات، وأخرج الآلاف من منازلهم ونقلوا إلى مخيمات في جنوب البلاد، فيما سيطر العراقيون على منازلهم وقراهم.

أما الملا وولداه وأركان قيادة القوات الكردية، فقد فروا عبر الحدود إلى إيران. وأعطي الملا شقة في شمالي طهران. ومات في ما بعد في الولايات المتحدة، كقائد مكسور أجبر على قضاء سنواته الأخيرة في إيران بين شعب خانه وخان مقاومته من أجل حرية شعبه.

وبموته لم ينته الأكراد. فقد سعى العشرون مليون كردي، الموزعون اعتباطياً بين العراق وإيران وسوريا وتركيا والاتحاد السوفياتي، إلى المحافظة على هويتهم والعيش وفقاً لتراثهم. وقد شعر الإسرائيليون الذين اتصلوا بالأكراد بميل واحترام كبيرين لهذا الشعب المضطهد.

حين بدأ العراقيون هجومهم ضد إيران في شهر أيلول ١٩٨٠، طلبت السلطات الإيرانية المساعدة من الأكراد ذاتهم الذين خانهم الشاه شر خيانة في العام ١٩٧٥. فلبى الأكراد طلبهم بشهامة. وإذ بمسعود برزاني الابن الأكبر للملأ يتزعم

الثورة ضد العراقيين الذين بدأوا حربهم ضد إيران. وكان يعاونه جلال طلباني، وهو زعيم فريق آخر من الأكراد. وتكررت القصة القديمة. فتم التوقيع على هدنة بين إيران والعراق في آب ١٩٨٨، وما أن انتهى الجيش العراقي من الجبهة الجنوبية حتى شن هجوماً ساحقاً على الأكراد. بيد أن العراقيين هذه المرة لم يختاروا المحاربة في الجبال. وعوضاً عن ذلك، أطلقوا سلاحهم الجوي المزود بالغازات السامة الفتاكة. ولم يردَّ الأكراد إذ كانت تنقصهم وسائل الدفاع، فأبيد ما تبقى من بيوتهم وقراهم. وبقية القصة هي أحداث الأمس: تمكن آلاف اللاجئين من النجاة من الغاز السام ومن الجنود العراقيين من خلال العبور إلى تركيا. واستسلم آلاف آخرين، لقد لبوا استغاثة الإيرانيين، فخذلوا للمرة الثانية. ومرة أخرى اضمحل حلم الأكراد في إنشاء دولة مستقلة لهم في العراق فوق برك من الدم الذكي وبسبب الخيانة. إنها لقصة حزينة، ولكنها ليست نهاية الإكراد. فواقعهم الجغرافي والاقتصادي والبشري، وطبيعة الشعب الكردي، ستؤهلهم للبقاء بالرغم من الخسائر الجسيمة التي ألحقها بهم الغدر الإيراني والقسوة العراقية. فبفضل الأكراد تمكنت إيران من تغيير ممر شط العرب. ولما تم لهم ذلك في العام ١٩٧٥، شعر الإيرانيون أنهم حققوا طموحهم، ولكنهم لم يلاحظوا الغيوم الملبدة.

وبالعودة إلى آخر سنوات الشاه في الحكم، شق علي تصديق ما كنا عليه من الجهل. ففي الماضي البعيد وخلال الستينات، كان الزعماء الدينيون في إيران يشكلون خطراً كامناً على حكم الشاه. وصمموا، كما الشيوعيون والإقطاعيون على التخلص منه وتميزوا بقوتهم المتفوقة. كما رغبوا في توحيد قوتهم مع المحافظين أو المتطرفين بغية تحقيق هدفهم.

استطعنا أن نرى الخطر وأن نلاحظ الفساد والانحطاط، ولكن لم نستطع أن نصدق أن آلة الشاه العسكرية القوية ستسحق تماماً وبهذه السرعة، وأن الولايات المتحدة ستتقاعس عن المساعدة وتعرض حليفها الإيراني، وسمعتها الخاصة، للدمار الكلي. وبدت النخبة الحاكمة في إيران وإدارة كارتر في واشنطن في غفلة عن المؤشرات والتحذيرات كافة في ما يتعلق بالخطر المداهم.

وفي الوقت الذي امتلأت فيه شوارع طهران بالمتظاهرين الثائرين والداعمين للخميني، علم أن رئيس البوليس السري، (السافاك)، الجنرال نعمة الله نصيري كان قد توقع انهيار النظام السعودي. فهو لم يكن خائفاً من الوضع في إيران. وكان متأكداً أنه خلال خمس سنوات على أبعد تقدير، ستزول الدولة السعودية. ولكن،

خلال سنة، مات نصيري بعد أن عذبه آية الله خلخلي عذاباً مريراً. وتجدر الإشارة إلى أن نصيري، الذي شغل منصب رئيس جهازي الأمن والاستخبارات التابعين للشاه، كان يجهل كل ما يجري حوله تماماً كالآخرين، فلم يصدق أحد أن الشاه قد يخطىء. وقد خضع الزعماء وكبار موظفي الدولة لأهواء الشاه خضوعاً تاماً.

ولما أصبح من الواضح أنه فقد السيطرة في مواجهة موجة المعارضة الشعبية، لم يتجرأ لا النصيري ولا غيره من الجنرالات على التصرف بمعزل عن الشاه. ولما أطيح بالشاه، غرقوا معه. فلم يقوموا بأي مسعى لإنقاذ ما يمكن من نظامهم أو حتى حياتهم. فهل كانوا على علم بما أخفي عن الأميركيين، وهو أن الشاه مصاب بمرض السرطان، وأن أطباءه الفرنسيين أخبروه بأن حالته سيئة؟ لقد أطلعني في ما بعد وزير سابق كان مقرباً من الشاه، أن مرض الشاه ظل سراً دفيناً في إيران خلال تلك الأيام المصيرية. وبالتأكيد لم يعلم أحد من كبار الرسميين بهذا الموضوع ولا حتى البوليس السري. فأدرك الرسميون الإسرائيليون ما كانت عليه هذه المؤسسة من الجهل في ما يخص الشؤون الحيوية في إيران. فحتى نصيري، وبالرغم من مركزه المرموق فقد تميز بالسطحية. وأظهرت التجربة أن الجنرالات العسكريين يفشلون في إدارة أجهزة المخابرات، وكان نصيري نموذجاً عنهم.

ولطالما أذكى رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، الذي لا يرحم أي فرد يتجرأ على معارضته، روح العظمة لدى الشاه. أما الإنسان الوحيد الذي وقف إلى جانب الشاه، وكان بمقدوره مساعدته خلال الأيام الصعبة، فكان رئيس وزرائه السابق عبد الله علم الذي خدمه بإخلاص وكان ينتقده وعلى أي حال، فقد توفي في العام ١٩٧٧ قبل الامتحان العسير الذي وقع في العام ١٩٧٨.

وكان الشاه قد مال نحو السقوط، فأنقذته يد علم القوية من جنونه ومن جنون مستشاريه المقربين. وعكست قصة رخيصة سرت في طهران آنذاك، حقيقة الرأي العام الداخلي والشعبي. فقد قيل إن الشاه سأل علم عما يستطيع القيام به أمام تلك التظاهرات العدائية. فرد علم بالتالي: «سأزن «خصيتيك»، فإذا كان وزنهما ثقيلاً، سأسحق المتظاهرين، وفي حال كان وزنهما خفيفاً سأركب الطائرة وأسافر خارج طهران». وفي الواقع كان الشاه عرضة للسقوط ولم يفاجأ أحد عندما حصل ذلك. ومن الغريب أن يتجاهل الأميركيون تلك المؤشرات الخطرة خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨. ففي مطلع الستينات، عمد جهاز المخابرات الأميركية، إلى التعتيم على الشؤون الداخلية المتعلقة بإيران، ولما ازدادت ثقة واشنطن بالشاه،

أعطيت الأوامر لوقف هذا النشاط المخابراتي وراح جهاز المخابرات الأميركي يعتمد على التقارير الواردة من البوليس السري في إيران لتقييم الوضع داخل البلاد، وفي أواخر العام ١٩٧٧ قدم حنان باراون، مندوب السفير الإسرائيلي في واشنطن، إلى الحكومة الأميركية وبالنيابة عن الحكومة الإسرائيلية، تقييماً مفصلاً عن الوضع في إيران يتضمن تحذيراً جدياً. فأرعب الحكومة الأميركية وأُوليَ اهتماماً واسعاً. وتمت قراءة التقرير وحفظ، ثم نسي. بعد ذلك، قام الملك الحسن، ملك المغرب، بزيارة واشنطن أبدى خلالها قلقه بالنسبة إلى الوضع في إيران. فاطلع الرسميون الأميركيون منه أن الشاه لم يعد يتصرف بتعقل وأن الأوضاع في طهران تتدهور بسرعة. وقد أشار إلى نقطة يتذكرها الأميركيون بدهشة، وهي أن الشاه لم يسجد في مسجد منذ ثلاثين عاماً. وأضاف الحسن بغضب أنه في آخر مرة دخل فيها الشاه المسجد، جلس على كرسي دون أن يحترم ديانته.

واقترح الملك الحسن أن يزور طهران وأن يتحدث إلى الشاه شرط أن يدعم الأميركيون مهمته. بيد أن اقتراحه لم يلق الدعم اللازم. واستعاض جهاز المخابرات الأميركية والحكومة عن ذلك، بإرسال موفدين ناطقين باللغة الفارسية للكشف عما يجري. فأمضى أحدهم شهراً في إيران خلال ربيع ١٩٧٨ وعاد بمعلومات لا يشوبها الخطأ، مفادها أن كل شيء يتساقط أجزاء وأنه خلال أسابيع سيزول نظام الشاه. ولكن، مرة أخرى، حفظ التقرير ولم تتخذ أية إجراءات. وبعد ذلك بقليل، سمح للسفير الأميركي في طهران بمغادرة إيران لقضاء عطلته الصيفية.

وفي طهران، بدا كل شيء مفككاً خلال العام ١٩٧٨، وبدت واشنطن وكأنها ليست على علم بكل ما يجري. كيف يمكن أن يتجاهل جهاز المخابرات الأميركي والحكومة التظاهرات الدامية التي راحت تمتد من منطقة إلى أخرى؟ ففي كل مرة يستشهد فيها متظاهر، تشتعل الاضطرابات في أماكن أخرى. وفي منتصف فصل الصيف من ذلك العام، فقدت السلطات الإيرانية السيطرة وأعلنت الأحكام العرفية. ولما أخفق هذا الإجراء في وقف الاضطرابات، بدأ الشاه في اتباع سياسة التنازلات التي لم تفلح أيضاً في تهدئة الجماهير الغاضبة، وإنما ساهمت في حثها على القيام بمجهود أكبر لقلب نظام الملكية المتداعي ودعائمه العسكرية.

وفي تشرين الثاني، أدركت واشنطن خطورة الوضع، ولأول مرة، شك الرئيس كارتر والإدارة الأميركية في قدرة الشاه على اجتياز هذه الأزمة وبقائه في السلطة. ومجدداً، انقسمت واشنطن وترددت حول الأساليب التي يجب اعتمادها.

فدعا فريق إلى دعم الشاه دعماً تاماً، فيما دعا آخر إلى إحضار عناصر معتدلة في المعارضة للاشتراك في الحكومة الإيرانية كفاتحة لتحويل حكم الشاه الاستبدادي إلى ملكية دستورية. ولكن الأوان كان قد فات لوقف الثورة التي اجتاحت إيران. ولما شارف العام ١٩٧٨ على نهايته، عين شهبور بختيار رئيساً للوزراء بعد أن وافق الشاه على ترك العرش والبلاد.

لقد حظي هذا الحل بفرح شعبي لم يدم سوى أشهر قليلة. إذ أن الخميني أعلن عن سياسته الإسلامية الأصولية وعن معارضته لأي حل موقت. فلا بختيار ولا الولايات المتحدة استطاعا تجميد الثورة الإسلامية التي أطلقها آية الله وأتباعه.

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩، غادر الشاه طهران إلى منفاه في مصر، فيما بدأ بختيار، الذي تدعمه الولايات المتحدة، مهمته لإنقاذ إيران من الخمينيين. فكان مقتنعاً أن جيش الشاه ما زال قادراً على منع إسقاط الحكومة الإيرانية، وإن فشل في إنقاذ الشاه. وبهدف دعم الحكومة الجديدة، أرسل كارتر الجنرال روبرت هوسر إلى طهران لمساعدة القيادة العسكرية. ولكن الجهود المبذولة كافة لم تعط الثمار المطلوبة. وعلى أي حال، فعندما أعلن الخميني عن عودته إلى إيران أصيب الجميع بالذهول. وتجدر الإشارة إلى أن فشل الجيش في مهمته يعود إلى الاعتقاد الراسخ بأن إدارة كارتر قد تخلت عنه. فشعر بالفرصة تضيع من بين يديه، وكان محقاً.

وفي الأول من شباط ١٩٧٩، دخل الخميني منتصراً إلى طهران حيث رحبت به جماهير غفيرة كانت مضطربة من الفرح. وبعد مضي أحد عشر يوماً، سقطت حكومة بختيار الشرعية بعد أن سحب الجيش دعمه لها. وبذلك، انتهى «النظام القديم» وحل «النظام الجديد» في إيران.

ـ ١٥ ـ

حرب الخليج
١٩٨٠ـ ١٩٨٦

في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الإسلامية انطلاقتها في طهران، عرف الشرق الأوسط «نظاماً استبدادياً» أحكم قبضته على الدولة العراقية. فحكم صدام حسين قل نظيره. وقد انحصرت السلطة فيه وفي أفراد عائلته. وكانت تتم تصفية المعارضين للنظام وكل من يعتبر خطراً على الحكم. ولم ينج من هذا المصير المحتم أي معارض فتميز الحكم العراقي بالعنف الشديد.

وقد شكلت المعاهدة التي وقعت في العام ١٩٧٥ في الجزائر، أكبر فشل لصدام، فمن خلالها أجبره شاه إيران المنتصر على التنازل بشكل واضح عما كان يعتبره مطلب العراق المحق في ما يتعلق بممر شط العرب.

وقد أدت قدرة الشاه المتفوقة واستراتيجيته المحنكة، إلى إخضاع صدام لرغباته. وسرعان ما تدهورت العلاقات بين البلدين إثر تولي الخميني السلطة في إيران، إذ اصطدم الخط العربي العلماني بالأصولية الإسلامية المجاهدة. ولم يتأخر الخميني الذي نفاه صدام من العراق عن نشر آرائه من منفاه الأمين في فرنسا. فتناولت هذه الآراء النظام العراقي «المعادي» للإسلام، داعياً الشعب العراقي إلى ضرورة قلب نظامه. وإذ بالشتائم والتهديدات تتدفق من الجانبين. فاعتبر الإيرانيون أن العراقيين ملحدون وعنصريون، والأهم من كل ذلك أنهم صهيونيون، ورد العراقيون بالمثل. وهدفت الحرب الكلامية التي شنتها إيران، إلى زعزعة التوازن الهش بين مختلف الطوائف التي تؤلف المجتمع العراقي. فقام الإيرانيون بدعم الحزب الشيعي «الدعوة» في جنوب العراق، فيما قدم جهاز المخابرات العراقي

المساعدة الفعلية لجبهة تحرير عربستان في خوزستان. ومع مطلع العام ١٩٨٠، أدت هذه الأنشطة، إلى الحد من التصادم الذي بلغ من العنف مبلغاً.

وكان من البديهي أن يلجأ صدام حسين في النهاية إلى الحرب انتقاماً للذل الذي ألحق به في العام ١٩٧٥، وكعقاب لما فعله به الشاه ومخافة أن يصيب المد الشيعي المنتشر على الحدود الإيرانية، الشعب العراقي. ومما لا شك فيه أن صدّاماً لم يكن ليغرق بلده في حرب لولا التقرير الذي أورده له أخوه في الرضاعة برزان التكريتي، رئيس جهاز المخابرات العراقي. وقد وصف فيه حالة الفوضى التي تعم الجيش الإيراني، إذ كان يجري إعدام مئات الضباط ونفي مئات آخرين، فيما تسجل حالات فرار كثيرة، وفشل في إعادة تنظيم نفسه.

فقدر جهاز المخابرات العراقي أن إيران ستعجز عن شن حرب، وأن هجوماً عراقياً للسيطرة على عربستان (خوزستان) سيبلغ أهدافه خلال ثلاثة أسابيع.

متسلحاً بتقرير أخيه، اتخذت رغبة صدام في الانتقام منحى جديداً. وها أن الحلم سيترجم واقعاً من دون مجهود كبير وخسائر يتكبدها العراق. وعلى الأقل، يسترجع العراق حقوقه في شط العرب وسيظهر تفوقه في الأسلحة على إيران. وإذا اختارت إيران المقاومة بدل أن تستسلم فوراً، فإنها ستخسر خوزستان ويصبح العراق بالتالي أهم قوة نفطية في المنطقة.

كان ذلك التفكير العراقي الأساسي الذي أدى إلى بدء الهجوم الخاطف على إيران في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، حين عبرت القوات العراقية الحدود نحو إيران من أربع نقاط على الحدود الجنوبية. وبدا من الواضح أن العراقيين توقعوا حرباً خاطفة ونصراً سريعاً على الإيرانيين الذين سيجلسون على طاولة المفاوضات أذلاء، تماماً كما فعل الشاه بالعراقيين في العام ١٩٧٥.

ولقد رسم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز هدفين لبلده، الأول يتعلق بسيطرة العراق على ممر شط العرب المائي الذي ظل تحت السيطرة العراقية حتى إبرام اتفاقية ١٩٧٥، أما الهدف الثاني فهو هدف عربي يتعلق بمنطقة الأهواز، أو عربستان، أو ما تسميه إيران خوزستان.

جاءت أهداف العراق واضحة بيد أنها مبنية على سوء تقدير مخابراتي، مما أثار أخطر نزاع دموي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد خسر الفريقان ما يقارب

مليون ونصف بين قتيل وجريح بسبب تقاتل الجيشين الجبارين لمدة ثماني سنوات خلافاً لتقديرات المخابرات العراقية التي حددت المعركة بثلاثة أسابيع.

ويصنف سوء التقدير هذا وما حصل بسببه من أضرار وخسائر في الأرواح، كنموذج بارز عن المخابرات السيئة.

وفي الحقيقة، حقق العراقيون معظم أهدافهم في فترة لم تتعد الوقت المحدد. فبعد اسبوعين على بدء الهجوم، سيطروا على خط يمتد من خورمشهر حتى أطراف الأهواز وتوغلوا نحو الشمال. وإضافة إلى ذلك، بلغت القوات العراقية مناطق أخرى بعيدة. لكن الإيرانيين الذين لم ينفذوا «سيناريو الذل» الذي توقعه صدام حسين وجهاز المخابرات، لم يرتبكوا بسبب خسائرهم، فأعادوا تنظيم قواتهم وحشدها. وقرروا التصدي متجاهلين الدعوة العراقية للتفاوض على حل.

وفي وقت لاحق، جدد العراقيون هجومهم، فكان الإيرانيون مستعدين لهم، وقاوموا بحماسة وطنية، ثورية وإسلامية ضد عدوهم اللدود. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٨٠، بدأت حرب الثمانية أعوام التي لم يتمكن خلالها فريق من التغلب على آخر.

وفي أيار ١٩٨١، هاجم الإيرانيون «المحتلين» العراقيين. وبعد سلسلة من الهجمات المتتالية، نجح الإيرانيون في إخراج العراقيين من معظم الأراضي الإيرانية المحتلة، فأسروا الآلاف وكبدوا القوات العراقية المنسحبة خسائر جسيمة.

وقد كان الوضع محزناً بالنسبة إلى الزعيم العراقي صدام حسين. فبعد أن نجح هجومه الخاطف وألحق أضرار جسيمة وخسائر فادحة بإيران، وبعد أن دمر مركز صناعة النفط في إيران بما فيه مصفاة عبدان الهامة، وجد «ضحيته» ترفض الاستسلام والموت. وجاءت ردة الفعل على الاجتياح العراقي، مغايرة كما كان متوقعاً، وتحولت الحرب التي لم تستطع إضعاف نظام الخميني إلى نعمة من العراقيين حلت على أتباع الإمام. وبدل أن يظهر صدام تفوق العراق العسكري لجيرانه الفرس وللعالم أجمع، أجبر على اللجوء إلى الدفاع. فحاول من دون جدوى إنهاء الحرب، وعرض كحل وسط، انسحاب قواته من الأراضي الإيرانية التي ما زالت في عهدة العراق مقابل وقف لإطلاق النار ترعاه منظمة الأمم المتحدة. لكن الإيرانيين اعتبروا أن من مصلحتهم متابعة الحرب، فنجاحهم في استيعاب الهجوم العراقي أعطاهم ثقة جديدة في النفس. ورأوا في الحرب وسيلة

لتصدير الثورة إلى الغالبية الشيعية في العراق، وإلى الأقليات الشيعية في مختلف بلدان الخليج. وفي تموز ١٩٨٢، قرر الإيرانيون توسيع الحرب إلى عمق الأراضي العراقية.

كان هدف هجومهم، الذي شنوه في تموز والذي أطلق عليه اسم «رمضان»، مرفأ البصرة، المدينة الثانية في العراق والتي تضم غالبية شيعية. ولعدة أيام، ظل مصير العراق معلقاً في الوقت الذي شق فيه الإيرانيون طريقهم نحو البصرة. وعلى أي حال، فإن خطوط الدفاع القوية التي أنشأها العراقيون لحماية أرضهم اجتازت الامتحان، ولم يتمكن الجيش الإيراني من تخطيها. والجدير ذكره أن الحراس الإيرانيين الثوريين، الذين كانت حماستهم الدينية والثورية تعادل افتقارهم إلى التدريب العسكري، لا تتناسب قدراتهم مع الدفاع العراقي المتطور. ودفعت بهم حماستهم، التي تفتقر للتدريب إلى شن هجمات انتحارية متكررة على الجبهات، متحملين عواقبها الوخيمة بالنسبة إلى الخسائر الفادحة بالأرواح. وأثبت الجنود العراقيون تفوقهم في الدفاع عن أرضهم أكثر من عمليات الهجوم على الأراضي الإيرانية. وفضلاً عن ذلك، أظهر الشيعة أن ولاءهم الأول هو للدولة العراقية التي ينتمون إليها، وأن ما توقعه «الخمينيون» بالنسبة إلى انتفاضة الشيعة، رهان خاسر.

* * *

كان فشل «عملية رمضان» على البصرة في تموز ١٩٨٢، والتي راهن عليها الخميني، بمثابة نقطة تحول جذرية في الحرب. فقد عادت الثقة إلى العراقيين، وتوقفت الانتصارات الإيرانية، وأزيل خطر التقدم الإيراني نحو الخليج، خاصة إلى البحرين والكويت وإلى أجزاء من المملكة العربية السعودية.

كما بشر هذا الفشل بحرب طويلة ستصد خلالها الهجمات الإيرانية المتكررة مع وقوع إصابات فادحة من الجانبين. فاعترفت بلدان الخليج بالعراق كحام لها. ومنذ ذلك الحين راحت بلدان الخليج هذه تمول حرب صدام.

كانت معركة البصرة أيضاً بمثابة الحد الفاصل «للخمينيين» الذين لم يتمكنوا بعد ذلك من استعادة قواتهم، وأشارت إلى بدء مرحلة جديدة ورهيبة من الحرب جرت خلالها التضحية بمئات الأرواح الإيرانية والعراقية، وإلى ما لا نهاية. ومنذ بدء «عملية رمضان» في تموز ١٩٨٢ وحتى سيطرة الإيرانيين على شبه جزيرة الفاو في شباط ١٩٨٦، لم يحقق الفريقان أي كسب أو خسارة.

وخـلال تلك السنوات الصعبـة زج بنصف مليـون رجـل في المعـارك. وظـل الخميني مصراً على الحرب. فما من شيء كان ليرضيه سـوى سقوط صـدام حسين وزوال النظام العراقي، فعقد العزم على هزم صدام حسين وإزاحته مهما كلف هـذا الأمر من شهداء إيرانيـين.

وفي محـاولة يـائسة لـلإفلات من القبضـة الإيرانيـة راح العراقيـون يقصفـون بصواريخهم المراكز المدنية في إيران، بما فيها طهـران. فردت إيـران بالمثـل ولما أخفقت تلك الهجمات على المدنيـين، سعى العراقيون إلى تعطيل قدرة إيران على إكمـال الحرب من خـلال الهجـوم على طـرق امـداداتهم ولا سيمـا على صـادرات النفط. فاحتدمت «حرب الناقلات» هذه خلال العام ١٩٨٤. وفي تلك السنة فقط، شن العراقيون خمسين هجـوماً جـوياً على النـاقلات التي كـانت تمر عبـر الخليج. والجدير ذكره أن معظم تلك الناقلات لم تكن ملكاً لا للعراق ولا لإيـران، بل كـان معظمها يقوم بنقل النفط من إيران أو ينقل سلعاً إلى إيران. كمـا علم أن العراقيين لجأوا إلى استعمال الغاز السام والأسلحة الكيماويـة لصد الهجـوم الإيراني في آذار ١٩٨٥، كما استعمل ضد الأكراد في الشمال.

بيد أن الوضـع تغير بصـورة دراماتيكيـة في شهر شبـاط ١٩٨٦. ففيما كـانت القوات العراقيـة تدافـع عن البصرة، نجحت قـوة إيرانيـة من عبور ممـر شط العرب المائي تحت جنح الـظلام، ففاجـأت المدافعين العـراقيين عن شبه جـزيرة الفـاو، الواقعة جنوبي البصرة، وخلال أربع وعشرين ساعـة، سقط مرفـأ الفاو وبـدأ الجنود العراقيون بالتراجع تاركين وراءهم كميات كبيرة من عتادهم. وفشل الهجـوم المضاد الذي شنته نخبة الحرس الجمهـوري العراقي، وظلت الفـاو بين أيدي الإيـرانيـين، حيث باتت البصرة مهددة أكثر من أي وقت مضى.

شكـل سقوط الفـاو، نافـذة العراق على الخليـج، صدمـة كبيرة بـالنسبة إلى صدام حسين. فبدا سقوط البصرة وشيكاً، ولكن الدفاع العراقي صمد مرة أخرى.

إن نجاح إيران في الفاو دق ناقـوس الخطر في عـواصم العالم وليس فقط في العالم العربي. ولم تهتم معظم أنظمة الخليج بالهزيمـة التي تكبدهـا صدام، ولكن صورة النصر الإيراني التي أصبحت واقعاً، كـانت مسألـة أخرى. فشعـرت الكويت بأنها مهددة. ومع تواجد القوات الإيرانيـة في الفاو غـدت مدينـة الكويت ومنشـآتها النفطية كافة بمتناول الإيرانيـين.

وبعـد سقـوط الفـاو، بلغت «حـرب النـاقـلات» من الحـدة مبلغـاً، فـاعتبـر الكويتيون أنفسهم عرضة للهجوم الإيراني. أمـا الإيرانيـون ففضلوا السلام والهـدوء في الخليـج. وقد أمـل العراقيـون من ضـرب صـادرات النفط الإيـراني، ليس فقط تعطيل قـدرة إيران على المحـاربة، إنمـا إثارة هجـومات إيـرانية ثـأرية ضـد حركـة الملاحة العربية في الخليج، الأمر الذي من شأنـه أن يدول حـرب الخليج ويعجـل في نهايتها.

في الواقع، لقد تحقق هذا التقدير العـراقي، فالتجـأ الكويتيـون إلى بريـطانيا لحمايتهم. ولما رفضت بريطانيا طلبهم، التفتوا إلى الولايات المتحدة وإلى الاتحاد السوفياتي. فرحب الاتحاد السوفياتي بهذا الطلب غير العادي. فلسنين طـويلة، ظل حكام الخليج ينظرون إلى الاتحاد السوفياتي بعدّائية، ووحـدها الكـويت كانت لهـا علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.

بالرغم من ذلك، بدا من المستغرب أن تلبي موسكو دعوة الكـويتيـين، وكان من نتيجة هذا التحرك، أن اندفعت الولايات المتحـدة التي ظلت لفترة طـويلة تعتبر أن الاتحـاد السـوفيـاتي يجب أن يبقى بعيـداً عن الخليـج، وأعلنت أن الأميـركيـين سيقومون بحماية بحرية للناقلات الكويتية، ومع هذا التصريح لم يعودوا على الحياد في حـرب الخليج حيث انحـازوا إلى جانب العـراق. وخلال هـذه الحـرب، أنقـذ الأميركيون العراقيـين من هزيمة محتمة، إلا أنهم عملوا على إبقاء هذه العملية طي الكتمان. فقد حشد الإيرانيون قواتهم للقيام بأكبر هجوم بسـرية تـامة. لكن الأقمـار الاصـطناعيـة الأميركيـة، أظهرت بـوضوح أن الهجـوم الإيراني سيـوجـه ضـد «خط الالتحام»، وهو النقطة المكشوفة بين قوتين عراقيتين. فاعتبرت المخابرات الأميركية أن الهجـوم على هـذه النقـطة سيتيـح لـلإيـرانيـين تحـطيم خط الـدفـاع العـراقي، وسيقضي تماماً على قدرة العراق لمتابعة الحرب. ولما أيقنت الولايات المتحدة من توقع النصر الإيراني، قررت تحذير العراقيـين. فعمـد هؤلاء إلى إعادة نشـر قواتهم وتجنبوا وقوع الكارثة بفضل التدخل السري لجهاز الاستخبارات الأميركي.

والجـدير ذكـره أن هذه العمليـة أظهرت ميـل البنتاغـون لدعم العـراق خلال الحـرب. وهذا التحيـز كان واضحـاً بالنسبـة إلينا منـذ بدايـة الحرب، فـالـولايـات المتحـدة، أو منـظمـة الأمم المتحـدة، لم تستنكـر الاجتيـاح العـراقي، ولا حتى اغتصـاب السلطة في بلد آخر، ولكنهـا كـانت تسـرع لإدانـة الغـارات الإسـرائيليـة المعدودة على الحدود.

ففي العام ١٩٨٠ دعا الأمين العام كورت فـالدهـايم مجلس الأمن للانعقـاد، لكن اللقاءات حرب، حسب مـا ذكره مسـاعد الأمين العـام السيد بـراني أوركهارت في مـذكراتـه «حياتي في السلم وفي الحـرب»، بأسلوب مـذل، فلم تتمكن منظمـة الأمم المتحدة من التدخل إثر نجـاح الاجتياح العـراقي لإيران. ولم يخجـل أعضاء مجلس الأمن الخمسـة عشـر، ومن بينهم بـريـطانيـا العـظمى وفـرنسـا والـولايـات المتحدة، من تصرفهم.

ـ ١٦ ـ

إيران من دون الكونترا
١٩٨٥ ـ ١٩٨٧

بعد فترة قصيرة من اجتماع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، عقد وزراء خارجية المجموعة الأوروبية التسعة اجتماعاً في اللوكسمبورغ، وقرروا، بمبادرة من اللورد كارنغتون، أن التدخل الأوروبي لوضع حد للحرب، غير ضروري. إذ بدا أن العراق يحقق انتصاراً كبيراً. لكن، ولسخرية القدر، بدأ العراقيون في تلك الفترة يدركون أنه من غير الممكن تحقيق هدفهم بخوض حرب قصيرة وكانوا ليرحبوا بالمبادرة الأوروبية. ولم تمارس ضغوط لإنهاء الحرب إلا في ما بعد حين بدا واضحاً أو وضع العراقيين يزداد تدهوراً. ولم يأت القرار الأميركي بإرسال بحريتهم إلى الخليج لحماية السفن الكويتية، ومن مختلف الجنسيات، من الهجمات الإيرانية إلا كنتيجة مباشرة لرغبة وزارة الدفاع الأميركية غير المحايدة بالوقوف إلى جانب العرب في الحرب.

وأصبح تفضيل العراق أكثر وضوحاً ما أن بدا أن إيران ستكسب الحرب. إلا أن هذه الظاهرة تناقضت والموقف الأميركي، في ما سمي لاحقاً بقضية إيران ـ كونترا. لذا حان الوقت لنطلع على هذه القضية المثيرة للجدل عن كثب.

الحقيقة أنني شاركت مباشرة في الجزء الإيرابي من هذه القضية الشهيرة واطلعت بالتالي على الدوافع والأسباب التي أدت إلى علاقة إسرائيل وإيران في صيف ١٩٨٥.

فقد اجتمعت عوامل وأحداث مختلفة تلك السنة، خلقت جواً ملائماً لتقربنا من إيران. وما كان كل من هذه العوامل لوحده يشكل سلسلة الأحداث التي ولدت ذروة المبادرة الإيرانية المثيرة للجدل. إلا أنها ألفت مجتمعة، السيناريو الذي حدد

الدور الإيراني في القضية. فالخوف الأميركي من تدخل سوفياتي في إيران، وقلق الرئيس ريغان على مصير الرهائن، والصراع الداخلي في إدارته، وضعف استخبارات واشنطن المخيف في ما يتعلق بإيران، إضافة إلى الظهور المناسب، من جهة أخرى، لعدنان الخاشقجي على الساحة، برفقة رجل يستطيع تأمين علاقة مباشرة مع مكتب رئيس الوزراء في طهران، مع كل ما يستتبع ذلك؛ كل تلك العوامل شكلت العناصر الأساسية التي جعلت المبادرة الإيرانية محتومة. من الجانب الأميركي، ازداد اهتمام ويليام كاسي الذي شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية و«باد» ماكفارلين، الذي كان مستشار الرئيس للأمن القومي، بالوضع في إيران وفي منطقة الخليج. وقد اعتقدا أن إيران ستصبح إحدى النقاط الأكثر حساسية، والأخطر بالنسبة إلى المصالح الغربية، إذا ما وسع الاتحاد السوفياتي رقعة نفوذه ليشمل تلك البلاد وفرض عليها نظامه الجديد.

* * *

إذن، كانت إيران المتميزة بحدود مع الاتحاد السوفياتي يبلغ طولها ١٢٠٠ ميل، ومع أفغانستان التي يسيطر عليها السوفيات، يبلغ طولها ٥٣٠ ميلاً، معرضة للخطر. وشعر خبراء الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية أن الولايات المتحدة تحشر نفسها في الزاوية، وأنها أخلت الساحة من اللاعبين الغربيين، باعتمادها سياسة رفض أية علاقة مع نظام آية الله الخميني، فأطلقت بذلك العنان للاتحاد السوفياتي على هذا الملعب.

أدركت قلق ماكفارلين العميق على إيران بعد فترة قصيرة من تعييني أميناً عاماً لوزارة الخارجية في القدس في العام ١٩٨٠. وكان ماكفارلين في ذلك الوقت، يشغل منصب مستشار قانوني في وزارة الخارجية، في عهد وزير الخارجية هيغ. وقد اجتمعنا بشكل منتظم لمناقشة الوضع السياسي في أنحاء مختلفة من العالم، واندرجت إيران في أعلى لائحة المناطق التي تشكل خطراً على المصالح الغربية. كما أن الخطب اليومية المعارضة للغرب في طهران والفرق السوفياتية الثلاثين المرابطة على حدود إيران الشمالية، شكلت مصدر قلق كبير له. وكانت ورطته واضحة للغاية: إذ أن نظام آية الله الخميني ذاك، المتعصب والعنيد، كان بغيضاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لذا، استحال على أميركا أن تتنافس مع دول أخرى للحصول على رضى الحكام الجدد في طهران. لكن من جهة أخرى،

سيواجه الأميركيون تحدِّيهم الأكبر منذ بيرل هاربور، إذا وقعت إيران «تحت التأثير السوفياتي».

وفي حال سيطر السوفيات على إيران، قد تصبح، برأي ماكفارلين المدروس، الحافز لاندلاع حرب عالمية ثالثة. وبالفعل، استنتجت لجنة وزارية داخلية درست السياسة الأميركية المتبعة إزاء إيران في تموز ١٩٨١، أن الجهود الأميركية لثني الأطراف الثالثة عن بيع السلاح لإيران «قد تزيد الفرص التي تسمح للسوفيات باستغلال اهتمامات إيران الأمنية وإقناعها بالقبول بمساعدة عسكرية سوفياتية».

في هذا الوقت، دنا موعد الذكرى الأولى للحرب بين إيران والعراق، فبدا انقسام المصالح بين مستشار ريغان للأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية من جهة، ووزارتي الدفاع والخارجية من جهة أخرى، واضحا. فقد عارضت وزارة الدفاع نتائج اللجنة، معارضة شديدة، وحذر رؤساء الأركان الأميركيين المشتركين، في رد شديد اللهجة، أن أي تبدل في سياسة بيع الأسلحة إلى إيران ستعتبرها الدول العربية المعتدلة خطوة مناقضة لمصالحها، ومن الممكن أن تزيد حدة الحرب مع العراق. وهكذا استمرت سياسة منع الأطراف الثالثة من بيع الأسلحة إلى إيران، بكامل زخمها وقوتها.

أدخل تصريح رؤساء هيئات الأركان المشتركة المدهش هذا، عنصراً جديداً. فهل قامت سياسة وزارة الدفاع هذه القاضية بالاستمرار في دعم العراق دعماً غير محايد، على اعتبار إيران راعية الإرهاب الدولي فحسب؟ أم أن رؤساء هيئات الأركان المشتركة أفشوا سراً عن غير قصد، فكشفوا سبب سياستهم الحقيقي؟

وتكرر الوضع نفسه بعد أربع سنوات، إذ أن رفض وزير الدفاع واينبرغر الساخط لمذكرة كتبها هوارد تيتشر في أيار ١٩٨٥، أوصى فيها بأن الولايات المتحدة يجب أن تساعد حلفاءها الغربيين في توفير «أجهزة عسكرية مختارة» لإيران بغية «إضعاف النفوذ السوفياتي»، ساعد في فهم تصريح رؤساء هيئات الأركان المشتركة الذي عارضوا فيه نصيحة ماكفارلين المدروسة والمتعلقة بمسألة الاتصال بإيران. وكان تيتشر قد أعد مذكرته بأمر من ماكفارلين الذي ازداد استياء مما اعتبره عجزاً أميركياً في مواجهة خطر التدخل السوفياتي المتنامي في إيران.

كان تيتشر موظفاً رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي، يعالج المسائل

الشرق الأوسطية. وعلى الرغم من أنه لم يتجاوز العقد الثالث من عمره، إلا أنه كان قد اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال، خاصة «وأنه عمل مع ماكفارلين ورامسفيلد في لبنان وشارك في كل المبادرات الأميركية في المنطقة، خلال السنوات الخمس السابقة. وهو كان على غرار مستشار الأمن القومي نفسه، مقتنعاً بأن غياب أي نفوذ أميركي عن الأحداث في إيران، أمر خطير للغاية، وأن تخلي الغرب الفعلي عن إيران وفر للاتحاد السوفياتي فرصة سيستغلها حتماً. كما أن الخوف من أن يثير موت الخميني صراعاً على الخلافة، يسمح للروس بدعم العناصر المؤيدة للسوفيات في إيران، فيما تبقى الولايات المتحدة عاجزة عن التدخل بسبب انعدام علاقاتها النافذة، عزز وجهة نظر تيتشر.

للحال، رفض واينبرغر آراء تيتشر ووجهات نظر دونال فورتير الراحل الذي شغل في ذلك الوقت منصب مدير الشؤون السياسية العسكرية في مجلس الأمن القومي. إلا أننا عرفنا المزيد عن هذه القضية حالياً، إذ أننا اطلعنا على وثائق كثيرة أبرزتها هيئات رسمية درست البراهين المتعلقة بقضية إيران والكونترا.

والحقيقة أن تلك الوثائق كانت مدهشة، إذ أظهرت كيف دفع القلق الناتج عن أهمية إيران الاستراتيجية من جهة أولى، والشعور بالعجز في مواجهة عوامل مجهولة من جهة أخرى، مسؤولين لامعين وذوي خبرة، أمثال فورتير وتيتشر، إلى تشجيع التورط الأميركي في تزويد إيران بالسلاح. ففي الأشهر الأولى من العام ١٩٨٥، لم تكن صفقة مبادلة الأسلحة بالرهائن مطروحة. واقتصر نشاط مجلس الأمن القومي على نتائج الوضع الإيراني الاستراتيجي، كما شوهدت من زاوية المصلحة القومية الأميركية.

كان ما قام به ماكفارلين ومستشار الأمن القومي صحيحاً، وأنا اعتبره مواطناً أميركياً صادقاً ومخلصاً استاء مما اعتبره، في قضية إيران، نقطة ضعف خطيرة في وضع الغرب الاستراتيجي الشامل. وحين استمر فورتير بتحذير رؤسائه من المخاطر الملازمة لقضية الصراع على الخلافة المجهولة، كتب ماكفارلين، قائلاً: «إنني اعتبر فعلاً التخطيط للخلافة من النقاط التي فشلنا فيها فشلاً ذريعاً والتي تشكل خطراً علينا. لذا فإن تناولك إياها، يسرني».

وفي الثالث من تموز ١٩٨٥، ناقشت هذه الأمور مطولاً مع ماكفارلين في مكتبه، في الجناح الغربي للبيت الأبيض. ولم يحضر أحد اجتماعنا كما أن أحداً لم يدوّن ملاحظات. فجلسنا فترة طويلة، كصديقين حميمين يمثلان دولتين

صديقتين؛ وحللنا الوضع في إيران ومنطقة الخليج وشرحناه وقيّمناه. كذلك أعربنا عن مخاوفنا وأهدافنا. بالطبع، لم تكن آرائي بصفتي إسرائيليًّا، مماثلة لآراء ماكفارلين. فانعكاسات نصر عراقي محتلمة في حرب الخليج، اختلفت بالنسبة إليّ، كما كان للتبدل المحتمل للنظام في إيران بعض المحاسن بالنسبة إلى إسرائيل، فاقت الفوائد التي كانت الولايات المتحدة أو الغرب عامة، ليكبسها. لكننا اتفقنا على أن الوضع الدولي في إيران محفوف بالخطر، كمبدأ عام.

حين أبلغت ماكفارلين أن لإسرائيل علاقات مع إيرانيين استطاعوا الوصول مباشرة إلى شخصيات قيادية في الطبقة الإيرانية السياسية الحاكمة، وأعربوا عن رغبتهم بالاجتماع لاحقاً بممثلين أميركيين رسميين على قاعدة غير رسمية، شجعنا بحماسة على الاستمرار في هذه العلاقات. وحذرته أننا سنواجه، من دون أي شك، طلباً إيرانياً للحصول على أسلحة أميركية.

لا أنوي وصف كل أوجه قضية إيران والكونترا بالتفصيل. فقد نشرت كتب كثيرة وصفتها وصفاً دقيقاً، كان بمعظمه غير دقيق ووليد المخيّلة وقد شُوّه دوري في هذه المأساة تشويهاً كبيراً، في هذه الدراسات المنشورة، إلا أنني لا أشعر بالحاجة إلى تبرير أعمالي أو الاعتذار عنها. لذا، أشعر أنني وبوصف دوري في هذه القضية، استطيع توضيح الظروف والأسباب التي دفعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى المباشرة في هذا المشروع الإيراني المحدود والذي أثار لاحقاً ضجة كبيرة في واشنطن.

كنت قد ذهبت إلى البيت الأبيض لزيارة ماكفارلين في ذلك الصباح من شهر تموز، تلبية لطلب رئيس الوزراء شيمون بيريز. وقد عرف أنني سأزور واشنطن في مهمة من وزارة الخارجية. ولما تذكر الصداقة التي تربطني بمستشار الأمن القومي، استدعاني إلى مكتب رئيس الوزراء، حيث أطلعني باختصار وبشكل عام، على الاتصالات التي نجحت إسرائيل بإجرائها مع بعض الإيرانيين. كذلك أخبرني عن الطلب الذي تقدّم به مستشار الأمن القومي مايكل ليدن، قبل ثلاثة أشهر، والقاضي بمساعدة الولايات المتحدة في إقامة علاقات جديدة مع إيران، ثم نصحني بالتحدث مع صديقه آل شويمر الذي كان مستشاره الخاص والذي كان ليضعني في أجواء الوضع. وما لبث بيريز أن شرح لي موقفه في هذه المسألة، قائلاً: «دايف، إننا ندين للأميركيين بالكثير الكثير إلى حد أننا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم، لا سيما وأنهم لجأوا إلينا لطلب المساعدة».

كان ذلك، تبرير بيريز الطاغي لتورطه في المغامرة الإيرانية. وقد كرر هذا الكلام مراراً خلال أحاديث تالية تناولت العملية الإيرانية، فقال: «تذكّر ما قام به الأميركيون ليساعدونا في إحضار الفلاشا من اثيوبيا». كما أنه قال لي مرة: «انظر كم بذلوا من جهود من أجل اليهود السوفيات. أقل ما يمكن أن نفعله لهم هو مساعدتهم في مسألة إيران».

وافق وزير خارجيتنا في ذلك الوقت، اسحاق شامير الذي نقلت إليه تقريراً عن أحاديثنا، موافقة تامة. إذن، لم يكن دور إسرائيل في قضية إيران شيطانياً أو ماكراً، كما ادعى بعض الناس. بل بالعكس، أوضحنا، منذ الأحاديث الأولى التي أجريتها في البيت الأبيض في الثالث من تموز ١٩٨٥، أننا لن نستمر بإجراء اتصالات مع الإيرانيين إلّا إذا رغبت الولايات المتحدة بذلك، وإذا عملنا مع الولايات المتحدة وبالاتفاق معها.

سئلت في مناسبات عدة لماذا سمحنا لأنفسنا بالانجرار في مغامرة حملت معاني بغيضة للغاية. إلا أن الوضع بدا واضحاً كل الوضوح بالنسبة إلينا، نحن الإسرائيليين. فقد كنا نتعاون مع مستشار الأمن القومي الذي يعتبر أحد الموظفين الأرفع مقاماً في فريق الرئيس والذي توجب عليه أن يقدم تقارير يومية وشخصية إلى الرئيس، وهو طمأننا أنه تناول معنا قضية إيران، بموافقة الرئيس الكاملة. ولم تتسنّ لنا فرصة أو سبب يدعوانا إلى الشك في شرعية الطلب الأميركي أو الإجراءات الداخلية في حكومة الولايات المتحدة. ولم نشعر بالحاجة للتحقق مما إذا كان الكونغرس أو وزارتا الدفاع والخارجية أو وكالة الاستخبارات المركزية قد أطلعت على عملية إيران ودعمتها. إذ لم يكن الشك في عمل وكالات حكومة الولايات المتحدة من صلاحياتنا. كذلك، لم نعلم أن الأموال الصادرة عن العلاقة مع إيرام ستحوّل إلى ثوار الكونترا في نيكاراغوا.

خلال اجتماعي الثاني مع ماكفارلين والمتحور حول عملية إيران في آب ١٩٨٥، تجاوزت حدود آداب السلوك الدبلوماسية حين طلبت بأن يطلّع وزير الخارجية شولتز على عمليتنا الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية المشتركة. إذ أننا لم نترك انطباعاً خاطئاً لدى شولتز الذي كان صديق إسرائيل الحميم، بأن إسرائيل تتواطأ مع إيران من دون علم الولايات المتحدة.

رحبت واشنطن بالمعلومات التي زودنا بها الإيرانيون. وقال لي ماكفارلين إنها قيّمة للغاية وأفضل نوعية من أية أخبار أخرى حصلت عليها وكالة الاستخبارات

المركزية، عن إيران. ولم يكن ثمة مبرر يدفعني إلى الشك في رأيه. فختم الموافقة الأميركي، كان برهاناً مقنعاً على أن علاقاتنا الإيرانية كانت تمكننا بالفعل للتوصل إلى مصادر معلومات ثمينة وهم عرفوا حق المعرفة ما كان يجري في إيران.

ربما لم يكن ماندشر غوربانيفار مثالاً للاستقامة الإنجيلية. فقلما يلعب الرجال أمثاله دور المستقيمين. والواقع أن غوربانيفار كان شخصية مثيرة للجدل. فقد كان مقرباً من كبار المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء الإيراني وأثبت ذلك بالاتصال بهم على الهاتف في حضورنا. مع ذلك، لم يشاركهم عقيدتهم السياسية، ولم يتظاهر بانجذاب ديني إلى المتعصبين من مستخدميه. وتميّز غوربانيفار بالذكاء وبسرعة البديهة والبلاغة. فكان مستعداً للإجابة على أي سؤال. لكننا سرعان ما أدركنا أن دقة تلك الأجوبة غالباً ما كانت مشكوكاً بأمرها. ولو قال الأميركيون بعد التدقيق في معلومات غوربانيفار، بأنهم يعتبرونها مختلفة أو عديمة القيمة، لكنا وضعنا حداً لعمليتنا المشتركة فوراً. إلا أنهم لم يفعلوا ذلك. بل بالعكس، صاغوا تقييمهم لمعلومات غوربانيفار بعبارات استحسان مبالغ فيها.

إذا، كان غوربانيفار هو من نبهنا إلى إطلاق القس بنجامين وير الوشيك، بعد أن أرسلنا خمسماية قنبلة مضادة للدبابات من طراز«تاو».

وحين أبلغنا غوربانيفار بإطلاق الرهينة الوشيك، منحنا برهاناً مقنعاً عن علاقاته مع صانعي القرار في طهران.

في هذا الوقت، كان إطلاق الرهائن في لبنان الذين احتجزتهم مجموعات تتميز بعلاقات مبهمة مع إيران، قد وقع بشكل غير مباشر، في شرك المطالب الإيرانية للحصول على أسلحة أميركية الصنع، كجزء من عملية إيران. فحين قال لنا الإيرانيون بأنهم يريدون تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، أجبناهم: «كيف تستطيعون التحدث عن تحسين العلاقات حين تحتجزون مواطنين أميركيين رهائن؟». فردّ الإيرانيون: «كيف لنا أن نعرف أنكم تستطيعون جمعنا مع الأميركيين؟ أثبتوا قدرتكم وعلاقاتكم الوطيدة مع الولايات المتحدة بتزويدنا ببعض الأسلحة الأميركية». وهكذا، أصبح الرهائن والأسلحة «بطاقتي زيارتنا». لإثبات جديتنا وقدرتنا على تسليم الأسلحة. وهي تحولت، على الأقل في الأشهر الأولى هدفاً بحد ذاته. غير أن ذلك الوضع تغيّر.

فمنـذ البدايـة، سلكت العملية طـريقين منفصلين، ربط غوربـانيفار بينهمـا. وبالكاد توصل أي من محققي الكونغرس أو أعضاء اللجنة أو الصحـافيـين والكتاب الذين عالجوا مطوّلاً مسألة إيران، إلى إدراك هذه الميزة الأساسيـة. فكان ذلـك من الأسبـاب الرئيسيـة التي أدّت إلى التشويـه والخطأ الفـظيعين اللذين ميزا الـدراسات حول إيران غايت والتقارير الرسمية.

أوصلنا إحد الطريقين إلى الاتصال بالحكومة الإيرانية، وظهر غوربانيفار وكأنه ممثل رئيس الوزراء في أوروبا، ناقلاً التقارير عبر الهاتف وبشكل مبـاشر، إلى ميـر حسين موسوي، رئيس الوزراء وإلى مساعده الخاص محسن كانغارلـو. (وقد راقب يـاكوف نمـرودي، أحد ممثلي إسـرائيل الـدبلوماسيـين السـابقين في طهران الـذي يتكلم الفارسية بطلاقة والذي لعب دوراً رائداً في هـذه القضية، الأحـاديث الهاتفيـة ونقلها لنا). فعمد الإيرانيـون الذين اتصلنـا بهم عبر هـذه القناة إلى طلب أسلحـة. كما ضاعفوا طلباتهم بعد كل شحنة رمزيـة أرسلناهـا إليهم. وهكذا، حـوّلوا الـدور الثانوي لتسوية السلاح مقابل الرهائن، إلى عامل اساسي في هذه العملية.

كذلك، شكّل غوربـانيفار وسيلة «للتـوصل إلى القنـاة الثانيـة التي لعبت فيها مجموعات معارضة لرئيس الوزراء، دوراً أساسياً، وهي لم تعر أي اهتمام لشحنـات الأسلحـة التي ادعت بأنهـا عـززت الحكـومـة التي سعت لـلإطـاحـة بهـا. بيـد أن غوربانيفار حاول أن يقنعنا بأنه يتوجب عليه إرضاء مستخدميه، موسوي وكـانغارلـو، بتزويدهما ببعض الأسلحة الأميركية، وذلك بغية التمكن من المحافظة على عـلاقته معنا وربطنا بالقنـاة الثانيـة أي المعارضـة. لذا، حـافظنـا، خلال الأشهـر الستة من تـورطي في العمليـة، على الحـد الأدنى من حجم الأسلحـة المـرسلة إلى إيـران، والـذي اقتصر على خمسمـائـة صـاررخ مضـاد للدبـابـات من طـراز «تـاو» وسبعين صاروخاً مضاداً للطائرات من طراز «هوك».

كمن اهتمـامنا الأسـاسي في القناة الثـانيـة، أي في مجمـوعـة رجـال الـدين والجنود والسياسيـين الداعمين للغرب والذين خططوا لـلاستيلاء على الحكم مـا أن يبدأ الصراع الجاد من أجل خلافة الخميني. وأفادت معلوماتنا أن ثلاثة فرق نـاورت للتـوصل إلى سـدة الحكم. فمثّل الفـريق الأول في مجموعـة متشـددة وراديكـاليـة ومتعصبـة، شجعت اتباع سيـاسة «تصـدير» الثـورة الإسلاميـة الإيـرانيـة إلى الـدول العربية المجاورة، إضافـة إلى سياسـة تأميم واسعـة النطاق في إيـران. وتزعّم هـذه المجموعة رئيس الـوزراء موسـوي وآية الله علي أكبـر مشكيني، أحد أكثـر الرجـال

نفوذاً في البلاد، إضافة إلى الوزير المولج بالاستخبارات في ذلك الوقت، محمد ريشري ووزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للحرس الثوري، آية الله فاز الله محلاتي. كذلك، دعم نحو خمسين عضواً في البرلمان، هذه المجموعة.

وتجسد الفريق الثاني في مجموعة معتدلة، من مجموعات الوسط. وكانت متشددة في ميدان السياسة الخارجية. ولكنها بدت أكثر تحفظاً في المسائل المحلية. وقد تزعمها رئيس المجلس النافذ في تلك الفترة، هاشمي رفسنجاني. كما دعموا آية الله موسوي اردبيلي، رئيس المحكمة العليا وآية الله مهدي كروبي، رئيس «الشهيد» أو مؤسسة الشهداء. وتمتعت هذه المجموعات بدعم واسع من المجلس الأعلى للعدل وداخل المحكمة العليا. كما شاع بأن المطالبين بخلافة الخميني وهما آية الله منتظري ونجل الإمام، أحمد الخميني، قد دعماها.

ومثل آية الله الذي اتصلنا به عبر غوربانيفار، المجموعة الثالثة الأكثر دعماً للغرب. وقد قيَّمها غوربانيفار بالطريقة التالية: آمن المنتسبون إليها بالتجارة الحرة وضمان الثروة الشخصية وحماية الاستثمارات الخاصة. وقد عارضوا الشيوعية معارضة تامة. كما رغبوا بقيام علاقات أفضل مع الغرب ومع الحكومات الإسلامية في كل أنحاء العالم. كذلك، لم يشجعوا تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، لا بالقوة ولا عبر التأثير السياسي. إضافة إلى ذلك، دافعوا عن مبدأ الحرية الشخصية في الإسلام وعدم التدخل في حياة الناس الشخصية في إيران أو في الدول المجاورة. وكان عدد من رجال الدين النافذين من داعمي هذه المجموعة المهمين. كذلك، أكّد غوربانيفار أنها تمتعت بتأييد نحو ستين عضواً في البرلمان، وضباط رفيعي المستوى في القوات المسلحة، وأعضاء في الشرطة ومسؤولين في الهيئات المدنية.

من الخطأ أن نصف هذه المجموعة الثالثة بالمعتدلة أو الليبرالية. إذ لا يمكن تمييزها عن المجموعتين الباقيتين في مسألة الهيمنة الإسلامية الأساسية على إيران واعتبار رجال الدين المسلمين السلطة النهائية في كل مسائل الدين والدولة. لكن، على الرغم من ذلك، استساغت إسرائيل والغرب هذه المجموعة على الصعيد السياسي، أكثر من المجموعتين الثانيتين المتطرفتين، لأنها تخلّت عن إرهاب الدولة وعارضت سياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى الجيران العرب وشجعت إقامة علاقات وطيدة مع الغرب.

وقد ادعى غوربانيفار أنه مؤيّد متحمس لهذه المجموعة الثالثة على الرغم من أن رئيس الوزراء موسوي كان مستخدمه، ومساعد رئيس الوزراء ورئيس العمليات الأجنبية، كانغارلو، رئيسه المباشر، علماً أن الاثنين تزعما المجموعة المتطرفة.

وسنحت لي الفرصة بتقييم هذه المجموعة الثالثة في البدء، حين اجتمعنا في هامبورغ. في صيف ١٩٨٥. مع أحد رجال الدين النافذين. وكان الوسيط السعودي وغوربانيفار، قد نظما هذا الاجتماع. فشارك الرجلان في نقاشنا مشاركة فعّالة. ومثل مستشار رئيس الوزراء بيريز، آل شويمر وياكوف نمرودي وأنا نفسي، بصفتي أميناً عاماً لوزارة الخارجية، الجانب الإسرائيلي، كما شارك نجل الوسيط السعودي وصهره في جلسة منتصف الليل.

كنت في طريق العودة إلى إسرائيل بعد عقد اجتماعات في واشنطن، ثم توقفت في باريس في الثالث من تموز. وهناك، تلقيت رسالة من بيريز الذي طلب مني لقاء شويمر ونمرودي في جنيف والمشاركة في اجتماع هام تمّ تنظيمه. وحين وصلت إلى جنيف، كان الإسرائيليان مجتمعين بالوسيط السعودي ومرافقيه، وما لبثنا آن غادرنا كلنا جنيف إلى هامبورغ حيث كان غوربانيفار بانتظارنا.

كان ذلك لقائي الأول مع غوربانيفار. ولم أكن حتى ذلك الوقت، قد شاركت في المباحثات التي جرت مع الإيرانيين. لذا، بدا من الطبيعي أن أرغب بلقاء ذلك الرجل الذي تحدث عنه شويمر ونمرودي بإعجاب. والواقع أنني تأثرت بهذا اللقاء الأول. إذ أن غوربانيفار الأنيق والمستعد أحسن الاستعداد، نضح ثقة بالنفس فيما وصف الساحة السياسية الإيرانية بتعابير مؤثرة ونابضة بالحيوية. وحين أخبرنا عن آية الله الذي كنا على وشك الاجتماع به، أخرج نسخة عن جواز سفره لإثبات هويته، لأنه أدرك أننا نرغب بالتأكيد من مركزه وهويته الأصليين. وحاول الوسيط السعودي الحاضر معنا، إقناعنا بعدم الكشف عن هوياتنا؛ إذ أنه خشي ردة فعل آية الله حين يكتشف أن «الغربيين» الذين كان من المفترض أن يجتمع بهم هم في الحقيقة، من إسرائيل. إلا أننا رفضنا هذا الطلب. وحين قدّمنا لاحقاً إلى الرجل الملتحي والمتعمم بعمامة والمرتدي العباءة السوداء التقليدية، ظهر بوضوح أنه مصعوق. والحقيقة أنني يجب أن أقر بأن ذلك الاجتماع كان غير عادي في المحيط المترف لجناح فندق في هامبورغ، لا سيما وأن استشارات حميمة جرت بين رجل دين إيراني وميلياردير سعودي (كما كان في ذلك الوقت) وارستقراطي لبناني وثلاثة إسرائيليين.

بعد مضي سنوات عدة من المباحثات، ظهرت صورة واضحة، فإذا كان الرجل الجالس قبالتنا من يدعي أنه عليه، فذلك يعني أننا أمام مواطن متحمس أبدى استعداده لتعريض نفسه لأخطار كثيرة من أجل إيران العزيزة على قلبه؛ بما في ذلك خطر الاتصال بإسرائيليين. وقد صور مستقبل بلاده بألوان قاتمة وكئيبة. إذ قال إن إيران ستسلك طريقاً واحداً من اتجاهين محتملين، في حال فشلت مجموعته في الوصول إلى سدة الحكومة ونجح «الفريق الآخر» في الصراع حول السلطة. فإما أن تتفكك إيران وتعمها فوضى من نوع تلك السائدة في لبنان، لكن بفارق العنف الأوسع نطاقاً من ذلك الذي شهدته بيروت، أو أن تتحول إلى تابع فعلي للاتحاد السوفياتي، فيتبوأ الراديكاليون المتطرفون وأعداء الغرب، مراكز القوة.

إذن، احتاج وأصدقاؤه إلى مساعدتنا بغية انقاذ إيران والعالم. وحين يحين الوقت المناسب، يتعيّن عليهم السيطرة على الحكومة. كذلك، طلبوا مساعدة لتجديد العلاقات مع الولايات المتحدة. إذ أرادوا أن يصبح الغرب من جديد عاملاً ذا تأثير معتدل على الحكام في طهران.

لا شك أن الرسالة كانت متهورة. لأنه لو ثبتت صحة كلام رجل الدين المسلم، لكنا نواجه مجموعة من الأشخاص - ليسوا أشخاصاً متطرفين، بل هم أشخاص مقربون من مركز السلطة - رغبوا بإعادة إيران إلى الأسرة الدولية، بعيداً عن إرهاب الدولة والدمار الذي شكل عنصراً متمماً في تصدير الثورة الإسلامية. على أية حال، كان ذلك ما سعينا لتحقيقه وإيجاد طريقة لوضع حد للأصولية والإرهاب والتطرف الإيراني الحاسم.

حذرت، في التقرير الذي أرسلته إلى رئيس الوزراء بيريز بعد الاجتماع، بأن لا مجال لنسلك الطريق الرسمي، حتى لو كان الرجل ما ادعى أنه عليه وقال الحقيقة. لكنني أوصيت بضرورة المحافظة على العلاقة مع الإيراني، نظراً لأهمية تلك المسألة القصوى. لاقت توصيتي الموافقة وبالتالي، أصبحت هذه العلاقة مع الناطق باسم المجموعة المؤيدة للغرب في طهران، الميزة الرئيسية في عمليتنا الإيرانية.

استمرينا بالاتصال بآية الله، من خلال غوربانيفار. فتم تنظيم اجتماع ثان في جنيف. فشارك الأميركيون هذه المرة فيه، مع مايكل ليدن الذي مثل ماكفارلين. لكن في هذا الوقت، كانت القناة الثانية والأكثر رسمية في العملية، أي الاتصال

برئيس الوزراء موسوي ونائبه كانغارلو، الذي كان يجريه غوربانيفار، تشهد موجة استياء لأن هؤلاء الزعماء الراديكاليين اكتشفوا بأنه يمكن استغلال الولايات المتحدة والحصول منها على المزيد من الأسلحة مقابل وعدهم بإطلاق رهائن أميركيين. وزادت تطلعات رجل الرئيس التواقة لمشاهدة الرهائن يعودون بأمان إلى وطنهم نتيجة عمليتهم الإيرانية، من خيبة أملهم حين نكث الإيرانيون بالوعد تلو الآخر. فكان غوربانيفار المراوغ يحضر كل اجتماع، مقدماً أعذاراً جديدة وطلبات أسلحة جديدة.

اجتمعتُ بماكفارلين من جديد في البيت الأبيض، في تشرين الثاني ١٩٨٥. ولم يكن قد مضى سوى أربعة أشهر على الاجتماع الذي أعطينا فيه إشارة الانطلاق للعملية الإيرانية، وفي هذه الفترة القصيرة، أصيب مستشار الأمن القومي بخيبة أمل. إذ أصبح تفكيره بتقديم استقالته رسمياً وبصورة سرية، مسألة يعرفها الجميع في واشنطن، وقد وجدته كئيباً وسريع الغضب ومنهار الأعصاب و«مكسور الجانح». ولم تكن إيران سبب المشكلة، على الرغم من أن غضبه وخيبة أمله ظهرا بوضوح خلال حديثنا الطويل. بل كانت علاقته مع الرئيس ريغان وأعضاء آخرين من موظفي البيت الأبيض، شغله الشاغل. إذ شكلت هذه العلاقة شكلاً آخراً من خيبة الأمل بالنسبة إليه، خاصة أنه شعر بعدم قدرته على إقناع الرئيس بأهمية مسائل السياسة الخارجية.

وقد اعتبر أن ريغان كان رئيساً عظيماً ورائعاً تمتع بتفهم خارج عن الطبيعة لكل ما هو أميركي. لكنه لم يتحل بالصبر لمعالجة أي موضوع لا علاقة له بالولايات المتحدة.

وشعر ماكفارلين في قرارة نفسه أنه لا يستطيع التوصل إلى الاتصال بالرئيس، الأمر الذي أصبح في تلك الأسابيع السابقة لقمة جنيف مع غورباتشوف، دقيقاً. (أدت قمة كانون الأول ١٩٨٥ إلى تقدم ملحوظ في العلاقات بين الجبارين، كان بشيراً لما اعتقدناه بعد سنوات، أنه فجر مرحلة جديدة). والحقيقة أن تلك المسألة الفائقة الأهمية، وليس إيران، هي التي دفعته إلى الاستقالة في كانون الأول. ولم يستطع أحد ثنيه عن تطبيق قراره هذا.

ولما كان ماكفارلين منهمكاً بتحضيرات قمة جنيف، اختار أحد موظفيه، المقدم أوليفر نورث للإشراف على العملية الإيرانية. وقد التقيت بنورث للمرة الأولى في ذلك النهار من شهر تشرين الثاني ١٩٨٥، حين ذهبت إلى البيت

الأبيض لزيارة ماكفارلين. وقد صب نورث كل اهتمامه على الوصول إلى إطلاق الرهائن ـ وقد عرف أن هذا الأمر ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى الرئيس ـ أكثر منه على الاستمرار بإجراء الاتصالات مع رجل الدين المسلم الذي مثل معارضي حكام طهران، المؤيدين للغرب، والذين لم يكن بوسعهم إطلاق الرهائن.

وبعد فترة قصيرة من استقالة ماكفارلين، كففت ونمرودي وشويمر عن المشاركة في العملية الإيرانية. ولم يركز الفريق الجديد الذي ضم الأميرال بويندكستر، ونورث والمستشار الإسرائيلي لرئيس الوزراء حول الإرهاب، أميرام نير، إلا على إجراء اتصالات مع موسوي وكانغارلو، في حين تجاهلوا القناة الثانية الهامة تجاهلاً تاماً. فلم تعد تعقد اجتماعات مع رجل الدين المسلم أو مع أي أعضاء آخرين من هذه المجموعة.

وأنا أعتبر أن ذلك شكل الخطأ الأفدح في العملية الإيرانية. فقد حافظ ماكفارلين وليدن والفريق الإسرائيلي، حتى حصول التغير في العام ١٩٨٦، على الإطار الاستراتيجي للعملية، بصفته هدفهم الأهم. لكن ما أن تولى الرجال الجُدد هذه المهمة حتى تحولت العملية الإيرانية إلى صفقة تبادل سلاح برهائن. وقدْ ناسب ذلك رغبات المتطرفين الإيرانيين الذين لعبوا اللعبة حسب قواعدهم الخاصة المختلفة تمام الاختلاف عن قواعد الأميركيين. ووافق الفريق الأميركي ـ الإسرائيلي الجديد على تعديل مفهومنا الأول. كما استغنى عن ليدن لأنه استمر بالتشديد على الهدف الاستراتيجي لعمليتنا الأولى وعارض فكرة تبادل الأسلحة بالرهائن.

بالفعل، أدت جهود نيد ونورث إلى ما كان يمكن أن يصبح نجاحاً فريداً من نوعه. إذ عقد اجتماع بين المسؤولين الأميركيين والإيرانيين في طهران في أيار ١٩٨٦، واستدعى ماكفارلين الذي كان قد تقاعد، ليرئس الوفد الأميركي. لكن ما كان مؤهلاً ليصبح الذروة المناسبة للعملية الإيرانية، انتهى إلى فشل ذريع. فغوربانيفار كان قد أبلغ الأميركيين بأنهم سيجتمعون برئيس الوزراء الإيراني ورفسنجاني، وأن الرهائن الأميركيين سينتقلون من لبنان ويجمعون في طهران استعداداً لوصول الوفد الأميركي، وأنهم سيطلقون عندئذ مقابل الحصول على قطع غيار للصواريخ من طراز «هوك»، التي وافق الأميركيون على إحضارها معهم.

إلا أن الواقع بدا مختلفاً تمام الاختلاف عن الخطة الموضوعة. فحين حطت طائرة البوينغ التي أقلت على متنها الوفد الأميركي، في القسم العسكري من مطار

مهـارابـاد في طهـران، في ٢٦ أيـار ١٩٨٦، لم يكن أي من كبـار المسؤولـين الإيرانيـين بانتظارها، لا رفسنجاني، كما توقع ماكفارلين، ولا أية شخصية أخـرى. وبعد ساعة من التأخير، وصل غوربانيفار وكانغارلو إلى المطار لمواكبة الأميركيـين إلى فنـدقهم. ولم يحقق هؤلاء أي نجاح طـوال فترة إقـامتهم إذ لم يلتقوا بمـوسوي ولا برفسنجاني.

في مـا بعد، لم يسمـح سوى لـرئيس لجنة الشؤون الخـارجيـة الإيـرانيـة في البـرلمان الإيـراني، محمد علي هـادي نجفابـادي، من بين كـل كبـار المسؤولين، بـالاجتماع بمستشـار الأمن القومي السـابق وفريقـه خلال الأيـام الأربعة التي أقـاموا خـلالها في طهـران. لكن الطرفين لم يتـوصلا إلى نقـاط مشتـركـة ولم يتفقـا على مجموعة من القواعد، تجري المباحثـات بموجبهـا. وكان مـاكفارلين، أكثـر من أي شخص آخـر أعرفـه، غير منـاسب للمساومـة في هذا البـازار؛ تلك المساومـة التي ميـزت جلسات المفـاوضات الإيـرانية. إذ أنـه لم يكن يستطيـع تحمل الإجـراءات المعقدة الطويلة التي قضت بالانسحاب ثم العودة في اللحظة الأخيرة وفرض اتفـاق تسوية؛ الأمر الذي توقعه الإيرانيون. فحين أدرك هؤلاء أنـه يفكر جـدياً بـالرحيـل، كـادوا يرجـونه قـائلين: «خذ رهينتين، وسيليهمـا الآخرون». إلا أن مـاكفـارلين لم يوافق على هذا الأمر بل طالب بإطلاق كل الرهائن فـوراً ولم يقبل بـأقل من ذلـك. لكن بعد مرور أربعة أيام من المباحثات العبثية، غادر طهـران، وقد تملكـه الغضب والاستياء لأنه لم ينجح في إطلاق الرهائن.

هل كان من المحتمل أن تختلف نهاية هذه المباحثات؟ الواقع أن الإيـرانيـين يصرون بأنهم كانوا سيطلقون الرهينتين ويضمنون استمـرارية الحـوار، لو لم يـرحل مـاكفارلين بتلك الـطريقة المفـاجئة. على أيـة حال، فشـل ذلك الاجتمـاع لأنه لم يحضر تحضيراً مناسباً. فالأميركيون اعتمدوا على ترتيبات غوربانيفار اعتماداً أعمى، ولـم يبذلوا أي جهد للتحقق من إطار الاجتمـاع وجدول أعمـاله ونتيجتـه المحتملة. وقد أخبرني هنري كيسنجر لاحقاً أنه لم يكن ليحضر ذلك الاجتماع مع الإيـرانيـين قط، من دون أن يتفق معهم مسبقاً على التفاصيل الأدق، بما فيها النتائج.

وفي الأشهر التالية، أطلق سراح رهينتين ـ القس لـورنس جنكو في ٢٦ تمـوز ودايفيـد جاكـوبسن في الثاني من تشـرين الثـاني ١٩٨٦ ـ بعـد إرسـال المـزيـد من الأسلحة إلى إيران؛ الأمر الذي شكل تناقضاً مع السياسة التي اتبعها ماكفـارلين في طهـران. وقـد أتت شحنـات الأسلحـة وإطـلاق الـرهـائن بعـد عقـد سلسلة من

الاجتماعات، من خـلال قناتين مختلفتين: القنـاة الأولى القديمـة مع غـوربانيفـار، التي لعب فيهـا نورث ونيـر دوراً أساسيـاً، وأخرى جـديدة مـع قريب لـرفسنجاني، ساعده البرت حكيم في دخول تلك الشبكة من دون معرفة الإسرائيليـين.

وقـد أحيت «قناة حكيم» الجـديدة بشكـل خاص، الآمـال لدى الأميـركيـين. ففي صيف العام ١٩٧٦، أشاع الإيرانيون، من خلال حكومتين أجنبيتين مختلفتين، نبأ اهتمامهم بتحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة. وأعرب قريب رفسنجاني عن استعـداده للمساعـدة، إذ بحث مطولاً خـلال أحد الاجتمـاعات، قلق إيـران في ما يتعلق بـأفغانستـان والاتحاد السـوفياتي والخليـج الفارسي. كمـا اقترح إنشـاء لجنة أميركية ـ إيرانية مشتركة لمناقشة وسائل تحسين العلاقات الأميركية ـ الإيرانية سراً.

وأطلق نورث العنان للآمال العظيمة التي أثيـرت في نفسه، في رسـالة كتبهـا إلى أميرال بويندكستر، في ٢٤ أيلول ١٩٨٦. وهذا ما جاء فيها:

«يبـدو أننا على اتصـال مع المستـويات الأرفـع في الحكومـة الإيرانيـة. ومن المحتمل أن تذعن الحكومة الإيرانية لدور تلعبه الولايات المتحـدة في وقف الحرب الإيرانية ـ العـراقية. وسيشكـل ذلك بحـد ذاته، نجـاحاً أسـاسياً يحـرزه الرئيس في ميدان السياسة الخارجية».

ونقل شارلز ألين، المسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية الذي تـورط في العمليـة، أن الوسيط الجـديد أبلغ الأميـركيـين بأن نجـل الخميني أطلع والده على تفاصيل الوضع وأن الإيرانيـين قرروا إعادة العلاقات مع الأميركيـين «ليس للحصول على السلاح فحسب بل لأسباب أشمل، حسبما اعتقد». وقد أدرك بشكـل خـاص، الأهداف الاستراتيجية الأشمل التي وجهت مـاكفارلين وليـدن والفريق الإسـرائيلي، في مستهل العملية.

وقـد عدَّد الين، في مـذكـرة كتبهـا في ١٣ تشـرين الأول ١٩٨٦، مـا اعتبـره الأهداف الأساسية للمبادرة: «إنشاء علاقة جيو ـ استراتيجية طويلة المدى مع إيران، وإنهاء ملف الرهائن لأنه شكـل عائقـاً في وجه تحسين العـلاقات، وثني إيـران عن شن عمليات إرهابية».

وأوصى الين بـإنشـاء خليـة تخـطيط داخـل مجلس الأمن القـومي ـ يتـرأسهـا شخص مثل هنري كيسنجـر أو هارولـد سونـدرز أو ريشارد هليمـز (الرئيس السـابق لوكالة الاستخبارات المركزية والسفير السابق في طهران)، وذلك بغية وضع برنـامج

مراجعة صارم للمبادرة كلها: «ماذا نحاول أن ننجز؟ ما هي أهدافنا القصيرة المدى؟ ما هي أهدافنا الطويلة المـدى؟ ماهي خيـاراتنا؟ بـالاختصار سنقـوم بمراجعـة دقيقة لكل شيء؟».

إلا أن ذلـك لم يتم، إذ قـدم الين مقتـرحـاتـه بعـد فـوات الأوان. فحتى في الـوقت الذي نـوقشت فيه مـذكرتـه في واشنطن، كـان معارضـو العملية في طهـران يعدون هجومهم المضاد الذي وضع حداً للمبادرة بأكلمها ـ بما فيها قضية الأسلحة والـرهائن وتجـديد العـلاقات بين الـولايات المتحـدة وإيران. وفي الـوقت نفسـه، اجتمع الفريق الأميركي مرة جديدة مع نظيره الإيراني في بداية شهـر تشرين الأول. وتـلا ذلك إرسـال المزيـد من شحنات صـواريخ «تـاو» إلى إيران، عبـر إسرائيـل. فعـززت الآمال بـإطلاق رهينتين إضـافيتين. وفي الثـاني من تشـرين الثـاني، أطلق سراح دايفيد جاكوبسن في بيروت.

وفي اليـوم التالي، أي في الثـالث من تشرين الثـاني، نشـرت مجلة لبنـانيـة التفـاصيل الكـاملة للقصة، ذاكـرة أو الولايـات المتحدة تـزود إيران بـالأسلحـة وأن ماكفارلين زار طهـران للاجتمـاع بالمسؤولين الإيـرانيـين. وهكذا، أسـدلت التسارة فعليـاً على العملية الإيـرانية، ولم تحتـج طهران إلى من يسـاعدهـا في وضـع حـد للتقرب من الولايات المتحدة.

وقد كانت الفضيحـة محتومـة، لكن السبب الوحيـد للتساؤل، كمن في أنهـا ظهرت بعد فترة طويلة من زيارة الأميركيـين لطهران في أيـار ١٩٨٦ . وفي الواقـع، أن الإيرانيـين يميلون إلى نشر الشائعات والأقـاويل، شـأنهم شأن أي شعب آخـر، وربما أكثر. لـذا، استحال إخفـاء تلك الزيـارة التي دامت أربعة أيـام، عن مروجي الشائعات. على أية حال، لا أحد يعرف ما إذا كان الروس وراء القصة التي نشـرت في المجلة اللبنانية المغمورة، أم أن المتصرفين الإيرانيـين سربوها لأسباب سياسية محلية.

* * *

في هـذا الوقت، ازدادت حـدة الصراع الـداخلي على السلطة بين الأجنحـة الثلاثة المتناحرة؛ ذلك الصراع الذي وصفه لنا غوربانيفار وصفاً حياً خلال اجتماعنا في هـامبورغ في تمـوز ١٩٨٥ . وقبل فتـرة قصيرة من نشـر تلك المعلومـات، ألقى رفسنجاني القبض على مهدي هـاشمي، أحد الـزعماء المتشـددين وبعض أنصاره،

وقد عارضت هذه المجموعة اتصالات رفسنجاني مع الولايات المتحدة عبر قريبه، معارضة مريرة. وشكل اعتقال هاشمي حافزاً إضافياً لهم لرد الضربة.

وتقع موجة الاستياء والمعلومات المشوهة التي ضربت الولايات المتحدة بعد نشر القصة في إحدى المجلات اللبنانية، خارج نطاق بحث كتابنا. فمعظم الاتهامات والاتهامات المضادة، وجهت إلى الحبكة الثانوية المتعلقة بنيكاراغوا من المعلومات التي كشفت لاحقاً، أكثر منه إلى الإطار الإيراني الأصلي. وتركزت الانتقادات الموجهة إلى العملية الإيرانية على ناحية تبادل الأسلحة بالرهائن، من دون أن تعير اهتماماً إلى أهدافها الاستراتيجية الأشمل أو تبدي تفهماً لها. واعتبر وقوع بويندكستر ونورث في شرك القيام بعمليتي إيران والكونترا السريتين والدقيقتين، خطأ أساسياً يتناقض وإحدى القواعد الرئيسية في النشاط السري.

كما شكل الفشل في الحفاظ على علاقات مع ممثلي الجناح السياسي المؤيد للغرب في إيران والتركيز بدلاً من ذلك، على مسألة الرهائن تركيزاً شبه كامل، خطأ فادحاً آخر. حتى أن ليدن قال إن العملية نفسها أصبحت رهينة للرهائن. لكنني ما زلت مقتنعاً بأنه كان من واجبنا المشاركة في العملية الإيرانية، حين سنحت الفرصة لإخراج إيران من عزلتها، واضعين حداً لدعمها للإرهاب ومعيدين إياها إلى المجموعة الجيو ـ سياسية المتحالفة مع الغرب، ومرجحين كفة ميزان القوى في الخليج لصالح إيران، ضد العراق.

- ١٧ -

الخليج: السلام ومشاكله

١٩٨٦ - ١٩٩٠

في نهاية العام ١٩٨٦، عندما أخفقت العملية الإيرانية في بلوغ أهدافها، كانت الحرب الإيرانية - العراقية ما زالت في أوجها. ففي البدء، وضع الإيرانيون آمالهم على ثورة القبائل الشيعية في الجنوب ضد الأقلية السنية الحاكمة. إن الأمر هو مسألة وقت قبل أن تقوم الغالبية الشيعية في الجيش العراقي، والتي عانت الأمرين من الخسائر الجسيمة التي ألحقت بها وبسبب قرار صدام باجتياح إيران، بإزالة نظام صدام حسين في بغداد. ولكن مع العام ١٩٨٧، أدرك الإيرانيون أن الشيعة العرب متشبثون بوطنهم وشعبهم وليس بديانتهم. ومنذ ذلك بدا من الواضح أن صدام يحكم بقوة وأن ما من أحد يتجرأ على تحديه.

وقد كان من الممكن أن ينهي الإيرانيون الحرب بنصر في العام ١٩٨٢، عندما طردت قواتهم العراقيين من معظم الأراضي التي احتلوها وحاصرت البصرة. بيد أنهم أضاعوا هذه الفرصة، وفي العام ١٩٨٧، باتت الآلة الحربية الإيرانية عاجزة عن شن هجوم ناجح آخر يهدد العراق. وواجهت إيران مصاعب جمة، منها صعوبات في الحصول على الكميات اللازمة من الأسلحة، وخسائر كبيرة، ونقص في كافة المواد، وهجمات عراقية متتالية بالصواريخ على المراكز المدنية، وتضخم متزايد، مشاكل اجتمعت كلها لتخفف من حدَّة للحرب.

ومع جمود الوضع العسكري على الأرض، تحولت الحرب إلى البحر. والجدير ذكره أن تفوق العراق الجوي عرقل الصناعة النفطية الإيرانية وحرم إيران من وسائل التحويل للاستمرار بالحرب. ولكن البوارج الحربية الإيرانية كانت تتمتع بالوسائل اللازمة للثأر من القوة الجوية العراقية، وذلك من خلال تحويل الخليج

منطقة غير آمنة بالنسبة إلى ناقلات النفط العربية، فما كان من العراقيين إلا أن كشفوا نقطة ضعف في السلاح الإيراني، وعمدوا إلى الحؤول دون تصدير النفط من إيران مهما كلف هذا الأمر من تضحيات.

* * *

انتشرت فضيحة إيران والكونترا، (عندما أرسلت إيران الأسلحة إلى ثوار الكونترا في نيكاراغوا)، على المسرح الأميركي وتحولت سياسة الإدارة تحولاً جذرياً. فأبعد مجلس الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات الأميركي عن الساحة، إذ أنهما بادرا إلى التقرب من إيران. أما البنتاغون الذي طالما أيد سياسة تدعم العراق، فقد بات قادراً على اصدار القرارات.

واعتبر وزير الدفاع واينبرغر أن هذا التحول يتزامن مع تصاعد التوتر في الخليج. فقد ضاعف العراقيون غاراتهم الجوية ضد المنشآت النفطية الإيرانية، ولأول مرة، قصفوا مرافىء إيران النفطية في الجنوب. فردّ الإيرانيون بمضاعفة تهديدهم للسفن التي تزود العراق والبلدان العربية الداعمة له بصواريخ ارض - جو من الصين. اما الكويت، البلد الأكثر عرضة للخطر من بين بلدان الخليج، فقد التجأ إلى القوى العظمى لتجدد حمايتها لناقلاته.

واعتبر البنتاغون دعوة الكويتيين، الفرصة المنتظرة لإصلاح الضرر السياسي الذي تسببت به فضيحة «إيران غايت»، فأتيحت الفرصة أمامهم ليؤكدوا لأصدقائهم في العالم العربي، ولا سيما بلدان الخليج أن أميركا لن تتخلّى عنهم ولن تتركهم فريسة للإيرانيين. وبرر الرد الإيجابي على طلب الكويت لحماية بحرية، الحاجة إلى إبقاء الخطوة البحرية في الخليج مفتوحة، والخوف من أن يقدم الاتحاد السوفياتي هذه المساعدة في حال لم تلب الولايات المتحدة هذا الطلب.

وفي منتصف العام ١٩٨٧، رفعت الولايات المتحدة علمها على اثنتي عشرة ناقلة، وأرسلت ما يزيد عن ثلاثين سفينة حربية من الأسطول الأميركي لحراسة الخليج، فألغيَتْ بذلك الامتياز الذي كانت تتمتع به إيران في البحر.

وسمح هذا الأمر للعراقيين بمتابعة غاراتهم ضد السفن المحايدة التي كانت تنقل النفط الإيراني وضرب المنشآت والمرافىء النفطية في إيران. وفي الواقع، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب العراق بعد أن أعطته الدعم الدائم، ولكن خلسة. أما الكسب الفعلي الذي حققه صدّام حسين من خلال تواجد الولايات

المتحدة في الخليج، والذي تدعمه بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا، كمن في تبديل ميزان النزاع في الخليج. هذا ما سعى له العراقيون بغية الضغط على إيران لإنهاء الحرب. وفي ٢٠ تموز ١٩٨٧، أصدر مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٥٩٨. ونص هذا القرار على وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات الإيرانية والعراقية من الأراضي التي تحتلها.

دعم الروس هذا القرار، ولم تتمكن أي من القوى العظمى أن تجازف بموقفها مع كلا الطرفين.. أما الاتحاد السوفياتي، فقد تعامل مع الفريقين بشكل متوازن، فهو المصدر الأول للسلاح إلى العراق، وقد وقع معه معاهدة صداقة في العام ١٩٧٢. وفي الوقت ذاته، كانت بلدان الكتلة الشرقية الممولة العسكرية لإيران.

ففي البدى، أيّد الاتحاد السوفياتي القرار الصادر عن منظمة الأمم المتحدة والذي بدا كانتصار للعراق. وفي ما بعد، أيد طلب الإيرانيين تعيين لجنة تحدد المسؤول عن اندلاع الحرب: إيران أم العراق؟. ومن ناحية أخرى، لبّى الاتحاد السوفياتي طلب الكويت لحماية السفن المتجهة إليها، وبعد ذلك أدان وجود السفن الحربية الغربية في الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن الزعيمين، العراقي والإيراني قاما بزيارة موسكو. والاثنان سعيا إلى وقف المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي للطرف الآخر.

في ذلك الوقت، سعى الاتحاد السوفياتي لحماية مصالحه المتضاربة، فإيران تشكل بحدودها المشتركة معه أهمية كبرى، ولكن الروس لا يستطيعون القبول بالابتعاد عن العالم العربي من خلال دعم إيران. كما أنهم كانوا على علم بالعون الذي قدمته إيران للمجاهدين الأفغان ضد النظام الأفغاني المدعوم سوفياتياً.

إضافة إلى هذه الاعتبارات، حصل تغيير في مواقف السياسة الخارجية السوفياتية. ومع بداية العام ١٩٨٧، ازداد تردِّي الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي. وإثر قمة غورباتشوف ـ ريغان، التي انعقدت في جنيف في شهر تشرين الثاني ١٩٨٦، بدا من الواضح أن فصلاً جديداً من العلاقات السوفياتية ـ الأميركية سيبدأ. ولقد شهد العام ١٩٨٧، تعاوناً أميركياً ـ سوفياتياً متزيداً بهدف إنهاء الحرب بين إيران والعراق.

في الوقت ذاته، راح الإيرانيون يناضلون ضد هذه الضغوطات الدولية وأصروا

على تسمية المهاجم العراقي ومعاقبته. وفي نهاية العام ١٩٨٧، تحدث الخميني عن استراتيجية عسكرية جديدة من شأنها أن تضاعف الضغط على العراق. فدعا رفسنجاني إلى «الجهاد المالي» لتعبئة موارد البلد كلها من أجل متابع الحرب حتى النصر. وفيما كان الإيرانيون يحضّون شعبهم على بذل مجهود أكبر وتضحيات أكثر، رغبوا بالتحرك من أجل إنهاء الحرب في الخليج مع المحافظة على ماء الوجه. ولم تتم مساعي السلام تلك من خلال الأمم المتحدة ولا من خلال دولة محايدة.

فأسمع الإيرانيون صوتهم من خلال رجال الأعمال الأوروبيين الذين كانت لهم ارتباطات عملية مع الحكومة في طهران. فعلم هؤلاء أن إيران ستكون راغبة بإنهاء الحرب، إذ اعترف العراق بذنبه في الاعتداء عليها. وإذا وافق على دفع مبلغ قيمته مئة مليار دولار كتعويض الخسائر في الأرواح والممتلكات التي سببها اعتداؤه، واعتبرت إيران أن توقيع اتفاق حول كيفية دفع المبلغ، يكون كافياً، إذ لا حاجة للدفع فوراً، فقد أدركت إيران أن وضع العراق لا يسمح له بدفع أي مبلغ مشابه. ورأت أنه من الممكن التفاوض على هذا المبلغ فور انتهاء الحرب بغية تخفيضه.

ولكن الأوان كان قد فات بالنسبة إلى الإيرانيين. فخلال العام ١٩٨٨، تحولت الظروف العسكرية لصالح العراق إذ نجح الجيش العراقي من خلال هجوم خاطف في استعادة شبه جزيرة الفاو مكبداً القوات الإيرانية خسائر فادحة. وبعد أن استعادت القوات العراقية ثقتها بنفسها راحت تتقدم، فيما كان الإيرانيون يعانون من نقص حاد في المعدات الحربية ومن تعب تضاعف من جراء الخسائر الجسيمة في الأرواح التي لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك. كل هذه العوامل أقنعت الإيرانيين في العام ١٩٨٨، بضرورة إنهاء الحرب بأفضل شروط ممكنة.

في الواقع، أتاح الوجود الأميركي في الخليج ولا سيما إسقاط طائرة مدنية إيرانية، انسحاباً مشرفاً للقيادة الإيرانية، إذ بدا من الصعب أن يعترف الخميني لشعبه أنه كان ينوي استجداء السلام من دون أن يحقق الأهداف الإيرانية. لأن العدو العراقي أقوى منه. إما أن يخبر الشعب الإيراني أنه سيوقف الحرب لأن الولايات المتحدة تقاتل بجانب العراق ضد إيران، فهو أمر مختلف. بيد أن ذلك يعتبر صعب التدبير.

وقد أردك رفسنجاني أن الحرب استمرت أكثر من اللوزم، وإن ساهمت في إثارة حماسة الثورة خلال سنتها الأولى، لكن تلك الأيام ولت. فقد باتت الحرب عبئاً لا يحتمل نظراً للخسائر الفادحة بالأرواح، واليأس، وعدم الامتنان. وعرف رفسنجاني أن الطريق الوحيد لإنقاذ البلد، يكمن في تجديد الاتصالات مع دول الغرب وإبعاد الثروة النفطية الإيرانية عن الدمار حتى يتسنى لإيران إعادة تمويل اقتصادها. وفي ظل إدارة رفسنجاني، دعيت شركات تجارية وصناعية كبرى من بريطانيا وألمانيا وفرنسا إلى طهران حيث عرضت عليها شروط مغرية لاستئناف العلاقات التجارية.

وفي الوقت ذاته، أقنع رفسنجاني الخميني بالقبول بقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار. وفي ٢٠ آب ١٩٨٨، توقفت كل الاعتداءات، وهكذا توقفت حرب الثمانية أعوام الإيرانية ـ العراقية والتي توقع جهاز المخابرات العراقي أن تستمر ثلاثة أسابيع على أبعد تقدير.

لم يحقق أي من الطرفين أهدافه، فصدام حسين لم يغسل «عار العام ١٩٧٥»، ولم يسترجع ممر شط العرب بأكمله، كما أنه لم يخضعه للسيطرة العراقية. وظل أمل العراق في ضم مقاطعة خوزستان الناطقة باللغة العربية والغنية بالنفط حلماً لم يتحقق. ومثلما ظل الشيعة في جنوب العراق مخلصين للدولة العراقية، كذلك أثبت عرب خوزستان إخلاصهم لبلدهم إيران ومن ثم لهويتهم العربية. إذ رفضوا الانضمام للعراق عند بدء الحرب. وأما الهدف الثالث لصدام حسين القاضي بإزالة الخطر الذي يهدد العراق والذي يتمثل بنظام الخميني، فلم يتحقق أيضاً. وحتى بعد أن سكت المدفع، استمرت الأصوات، التي راحت تحض العراقيين على قلب نظام صدام حسين «الملحد» والانضمام إلى الأمة الإسلامية، تصدر عالية من طهران.

والجدير ذكره، أن الإيرانيين لم يحققوا نجاحاً أكبر. لقد نجحوا في صد الهجوم العراقي، ولكنهم ظلوا طوال ثمانية أعوام يرددون مراراً وتكراراً، عهد الإمام في قلب «النظام البعثي الملحد» التابع لصدام، وذلك بغية نقل «نور الثورة الإسلامية» إلى ظلام العراق وإعادة الشعب العراقي إلى الإسلام الحقيقي. وبعد مضي ثمانية أعوام من المعاناة الرهيبة والتضحيات لم يصب الإيرانيون هدفاً من أهدافهم: لقد أخفقوا في تصدير ثورتهم الإسلامية إلى العراق وما زال صدام حسين محصناً في مركز الحكومة في بغداد. كما أن اللجنة الدولية رفضت اعتبار

صدام حسين المعتدي. وفوق كل ذلك، أجبرت إيران على الموافقة على وقف إطلاق النار من دون التوصل إلى اتفاق مسبق بشأن التعويض أو الاعتراف بأن العراق مذنب.

فلم تخلق تلك الحرب منتصراً، إنما خلقت مقهورين، هما الشعبان الإيراني والعراقي، اللذان فقدا مليوني نسمة بين قتيل ومشوّه، وقد يكون العدد ثلاثة ملايين. بيد أنه من المستحيل أن يعرف أحد الثمن الحقيقي الذي كلفته هذه الحرب المجرمة. ولا بد من الإشارة إلى أن أسباب الحرب ما زالت قائمة؛ فالعراق ما زال طامعاً بممر شط العرب الذي بات في قبضة الإيرانيين، وهو لا يزال مصمماً على استعادته. أما إيران فما زالت راغبة في «أسلمة» العراق. والأهم من ذلك، هو التنافر الذي ازداد كثيراً بين العرب والفرس، وبالتحديد بين العراقيين والإيرانيين. فتعمقت جذور الكراهية، وضعف الطرفين هو الذي أدى إلى إنهاء الحرب. أما حالياً فيسود السكون، وذلك إلى أن يصبح أحد الطرفين قادراً بما فيه الكفاية على متابعة الحرب. وبناء على هذه الحقيقة لا يستطيع الطرفان تخفيف استعدادهما العسكري، حيث ظل جنود الفريقين متأهبين على الحدود وغير قادرين على التطلع إلى ما وراء أفقهم.

مشاكل ما بعد الحرب

ومع انتهاء التقاتل، برزت مشاكل جديدة. فبعد مرور أشهر على نهاية الحرب، أعدم المئات من الضباط والرسميين من دون محاكمة. وعزل في العراق وزراء وأفراد من العائلة، كوزير الدفاع، من مناصبهم. فبدا نظام صدام حسين أكثر تشدداً من أي وقت سابق. وقلة هي البلدان التي كانت في العام ١٩٨٩ تشبه العراق بأنظمتها الصارمة. أما في إيران، فقد تم خلال الأشهر الأولى التي تلت انتهاء الحرب، إعدام آلاف المعارضين، المتهمين بشكل عام بمساندة «مجاهدي خلق» الخارجين عن القانون، في طهران وفي كل منطقة في البلاد. ولقد ولد الخوف من تفاؤل الحماس للثورة، غضباً وسخطاً إثر الإهانة التي وجهها للإسلام، المؤلف سلمان رشدي، فصدر مرسوم بقتله.

وفيما راحت إيران والعراق يستعدان لمواجهة تلك الفترة، صادف هذان النظامان المتنافران واللذان يعيشان جنباً إلى جنب في عداوة مميتة، مشاكل متشابهة، فالاثنان تخوفا من عواقب السلم على نظاميهما، والاثنان أظهرا حماسة

لإصلاح العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب. فتطلعا إلى ثروتهما النفطية الوافرة بغية إعادة تعزيز اقتصاد ما بعد الحرب. والجدير بالذكر، أن السيطرة على مقاطعة خوزستان الإيرانية الغنية بالنفط، كانت تشكل ثقل الأهداف العراقية الحربية. بيد أن العراق فشل في تحقيق هذا الهدف الذي ظل رمزاً للمستقبل، أما بالنسبة إلى عملية إنتاج النفط وتوزيعه والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة لإصلاح الضرر الذي سببته الحرب، فسيحتاج البلدان إلى رفع إنتاجهما في السوق العالمية إلى أعلى درجة لتلبية طلبات الشعب الملحة. ولكن بهذه الطريقة، سيضطران إلى زعزعة ميزان أسعار الأوبيك وإغراق صناعة النفط في العالم في الفوضى.

لقد كان ثمن السلام في الخليج نَقْلَ العداء إلى بلدان منظمة الأوبيك. فأدى حسم موضوع الإشراف على حقول النفط في خوزستان إلى وقف حرب الخليج. أما المعركة التي تهدف إلى الإشراف على سوق النفط العالمي فكانت تنتظر انتهاء حرب الخليج. وبعد انتهاء الحرب، كان لا بد لبلدان منظمة الأوبيك، ولا سيما بلدان الشرق الأوسط، مع حلفائها الآخرين أن يجنوا الأرباح.

ويجدر بنا أن نلقي نظرة على الأسلوب الذي سعى من خلاله العراق إلى استعمال نفطه، ليس فقط كبضاعة قيمة، وإنما كسلاح سياسي فتاك.

أن السلام من دون انتصار حاسم على إيران، ترك صدام في وضع حرج. فقد أخفق تماماً في تقدير الكلفة الاقتصادية والسياسية، وعواقب إنهاء الحرب مع إيران. كما أنه لم يع أن الحرب وما يرافقها من إضعاف لطهران، ستزيل الخطر الإيراني عن أنظمة الخليج وعن اقتصادهم النفطي المعرض للتدهور. وبهذه الطريقة، أزال الدافع الوحيد الذي جعل بلدان الخليج العربية، إضافة إلى مصر والأردن، تزوده بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية، والتي لولاها لانهار المجهود العراقي الحربي. وعندما انتهت الحرب، لم تحاول بلدان الخليج إنقاذ صدام حسين من عواقب هذه الحرب. بل على العكس سعت إلى استرداد بعض ما أنفقته من مواردها على حاجات العراق أثناء الحرب. وعندما لم يتمكنوا من استرجاع المال الذي أقرضوه للعِراق، عمد الدائنون إلى زيادة مداخليهم من النفط، مصدر اقتصادهم الأساسي.

ومع نهاية الحرب، وجد صدام حسين نفسه مجرداً من الأسس الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي نشأ عليها نظامه خلال سنوات الحرب الثمانية مع إيران. فقد انتهت الحرب، ولكن السلام لم يحقق أية فائدة. وكان لا بد من أن

يجد صدام مورداً آخراً ليدعم به اقتصاده المتعثر ويكتشف عذراً جديداً يخفف من معاناة الشعب العراقي في فترة ما بعد الحرب، وكان عليه أن يجد حلولاً بأسرع وقت ممكن.

وقد ازدادت متاعبه بسبب انخفاض أسعار النفط في «الأوبيك» وفي الأسواق العالمية، وتفاقمت بسبب تراجع قيمة الدولار الأميركي.

وفي شباط ١٩٠٠، قرر صدام حسين القيام بأمور فعالة لتليين الوضع الاقتصادي المتدهور الذي أصاب العراق. وقبل أن يبدأ بالمغامرة الكويتية، قرر صدام المضي في عزمه إنفاق أربعة عشر مليار دولار على الدفاع في العام ١٩٩٠، أي ما يعادل تقريباً ثلاثة أرباع المدخول العراقي الإجمالي، رغم أن القروض من بلدان الخليج، لم تعد تصله لسد الثغرات. وبعد أن أصبح صدام بحاجة إلى عشرات المليارات، لم يعد يكفيه دعم منظمة التحرير الفلسطينية واليمن وكوبا.

وفي ٢٤ شباط ١٩٩٠، التقى صدام في عمان زعماء مجلس التعاون العربي. وكانت هذه القمة هي الرابعة التي تعقدها هذه المؤسسة، وقد حضرها الرؤساء الأربعة: الرئيس مبارك عن مصر، الرئيس صدام عن العراق، الملك حسين عن الأردن والرئيس علي عبد الله صالح عن اليمن.

خلال هذه القمة، تحدث صدام حسين لمدة ساعة تقريباً. واقترح أن تكون هذه اللقاءات المصغرة فرصة للبحث والمناقشة. وراح يناقش باهتمام كبير تبدل ميزان القوى في الشرق الأوسط والتغيير العام الذي طرأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولاحظ أن التأثير البريطاني والفرنسي بات هامشياً، واعتبر أن القوة السوفياتية التي اعتمد عليها الزعماء العرب والفلسطينيون بشكل خاص، لم تعد أهلاً لمواجهة تأثير الولايات المتحدة المتزايد. كما أنه طرح أسئلة حول سياسة الولايات المتحدة في ما يتعلق بحرب الخليج وحماية الملاحة فيه. وقال أموراً مزعجة عن الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن هنا، جاء خطابه انتقادياً قلما سمع نظيره في لقاء عربي. وقد حاول من خلال كلامه هذا، التأثير على مبارك وعلى الملك حسين وإقناعهما أن لب المشكلة العربية هو في العراق. وأن بلاده تحتاج إلى المساعدة وليس منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف «على العرب أن يدركوا حجم قوة الولايات المتحدة الجديدة والتي جعلت الاتحاد السوفياتي يتخلى عن

موقعه المؤثر». وختم صدام حسين قائلاً: «لقد أصبح الخليج النقطة الأهم في المنطقة وربما في العالم أجمع. وذلك بسبب التعديل في المخططات الدولية وتأثير ذلك على سوف النفط العالمي.

ودعا العرب إلى الانتباه لذلك الأمر وحثهم على تخطي ضعفهم وإزالة عدم الثقة المتبادلة، كما تطوع لإرشادهم بغية منع الأميركيين من السيطرة كلياً على منطقة الخليج. وقد كان من الصعب أن يسيء الزعماء العرب فَهْم رسالة صدام، لكن الملك حسين والرئيس مبارك تظاهرا بغير ذلك. فناقشا شتى الأمور ما عدا موضوع صدام الأساسي. فقد طلب توقيعهما على طلبه الملح القاضي بأن تقوم دول الخليج النفطية بتزويده بالمساعدات المالية الضخمة. وعوضاً عن ذلك، أبدى الملك حسين معارضته لهجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي حيث تعد عمليات عدائية ضد الأراضي الفلسطينية العربية و«تهدد وجودنا في هذا الجزء من الأمة العربية». أما مبارك فسار على خطى الملك حسين وانتقد هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وتجاهل طلب صدام مساعدة اقتصادية ملحة.

وحظيت قمة عمان بانتباه بسيط من رأي العام في ذلك الوقت، ولم يكن لها تأثير سياسي فوري. ولم يفرح صدام برد حسين ومبارك. وعلى أي حال، فكلا الاثنين لا يملكان النوعية المالية التي يطلبها صدام. لذا سيحتاج للسعوديين وأمراء بلدان الخليج الذي سيلتقون في بغداد أثناء اجتماع للزعماء العرب يعقد في نهاية شهر أيار.

وخلال أسابيع، وصلت التعزيزات الهامة لصدام حسين من جهة غير متوقعة، مبرهنة مرة أخرى عن أهمية الاستشارات السرية التي تجري بعيداً عن الأضواء.

وفي حديث أوردته صحيفة «التايمز» اللندنية في ٢٢ آذار ١٩٩٠، لاحظ «هورتون»، رئيس شركة «برتيش بتروليوم»، أن أوضاع سوق النفط تفرض على الشركات النفطية أن تقدم المساعدات المالية لبلدان كالعراق كي يتمكنوا من زيادة دخولهم ليلبوا الطلب المتزايد الذي توقعه «هورتون» في المستقبل القريب، مع زيادة في السعر تساوي أربعين دولاراً للبرميل كحد وسطي. واقترح أن تقدم صناعة النفط في الغرب مبلغاً قدره خمسين مليار دولار للعراق ولبلدان الخليج.

كل هذه الأمور شجعت صدام حسين، بيد أنه لم يكن يستطيع انتظار مشيئة هورتون، فهو بحاجة إلى المال فوراً. فكان الممولون الحقيقيون بالنسبة إليه، هم

جيرانه العرب، السعوديين وبلدان الخليج الذي سيقبلون إلى بغداد في ٢٨ أيار. . وخلال المؤتمر، أدلى صدام حسين بخطاب مقتضب وصريح. وشدد فيه على أن النفط يشكل نواة الرفاهية العربية، ودوره يعتبر مسألة عربية أساسية. فلا يستطيع منتجو النفط العرب أن يتجاهلوا ذلك.

انتهى المؤتمر وتفرق الحكام العرب، ولم يتوصل صدام إلى ما يبتغي. فقد حصل على آراء عدة، بيد أنه لم يحظ بالمال. وتعلم من هذه القمة العربية أمثولة هي التالية: عليه أن يتخذ بنفسه التدابير اللازمة لتأمين أعلى سعر للنفط بهدف الحصول على ما يحتاجه من المال. فما من أحد سيساعده.

وبزيادر سعر النفط الخام، يستطيع زيادة المدخول السنوي العراقي إلى نحو مليار دولار. وهذا المبلغ لا يفي بحاجات العراق الاقتصادية كافة، بيد أن من شأنه المساهمة في تخفيف الضغط المباشر. أما بلدان الخليج المنتجة للنفط، فلم تقدم أية مساعدة. فقد ختم الزعماء العرب قمة بغداد من دون التوصل إلى حل مشاكل العراق الاقتصادية. فلم يستوعبوا الضغوطات العراقية، كما أنهم أخفقوا في فهم التغيير الجذري الذي طرأ على حسابات صدام والذي بدل في منتصف شهر تموز، أهدافه المرسومة.

- ١٨ -
الشرك الكويتي
١٩٩٠

منذ نهاية حرب الخليج ومع وقف إطلاق النار الإيراني - العراقي - وحتى قبل ذلك - جرت مباحثات علنية مكثفة في الأوساط المتخصصة داخل «قوات الدفاع الإسرائيلية»، تتعلق بنوايا صدام حسين المستقبلية. وتميز الجدال الخاص الذي لم يعلن عنه في إسرائيل، بالمزيد من الحدة. إذ أنه بالاختصار، ركز على الحجة القائلة بأن موقف صدام إزاء إسرائيل خضع لتغير مهم، وأنه بالتالي يجب أن يعتبر من «المعتدلين» العرب الذين فضلوا التسوية السلمية مع إسرائيل، حتى ولو كان ذلك بمثابة ضمانة إمكانية بروز إيران بقوة من جديد. لذا، جرى نقاش مفاده أن إسرائيل بحاجة إلى إعادة تقويم موقفها إزاء إيران والعراق، وبالتالي السعي للتقرب من العراق، حتى ولو كان ذلك على أساس معارضتهما المشتركة لخطر المد الإيراني «والأصولية الإسلامية».

والحقيقة أن لوبي مؤيداً للعراق ويتمتع بالنفوذ، ظهر إلى الوجود، فقامت أستاذة في جامعة هارفارد، تُدعى لوري ميلروي، بأبحاث دقيقة عنه، مباشرة بعد نهاية حرب الخليج في تموز ١٩٨٨. ونُشرت استنتاجاتها في إحدى الصحف في واشنطن، في شتاء العام ١٩٨٩. ولم تقتصر تحقيقات ميلروي على إسرائيل، بل شملت المنطقة بأسرها. فاستنتجت، استناداً إلى هذه الأبحاث أن العراق، ومع نهاية الحرب، بدّل من موقفه الأساسي تبديلاً جذرياً إذ قام بتعزيز علاقاته مع مصر والأردن. وتحرك لمواجهة سوريا من خلال دعمه بعض المجموعات اللبنانية. وهكذا، فإن محاولة إضعاف سوريا و«تشكيل مثلث مصري - أدرني - عراقي» عزز احتمالات إجراء مفاوضات عربية - إسرائيلية.

وقد أدت دراسة ميلروي المرفقة بوثائق، والمتعلقة بمناقشة مستقبل العراق والموقف الذي اتخذه واضعو القرارات في هذا الميدان، في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى في إسرائيل إلى حد ما، إلى تقويم واضح لدور العراق المستقبلي بين العرب المعتدلين الذين يمكن لإسرائيل الاتفاق معهم. والواقع أنني أذكر ذلك الآن، لأن هذه المغالطة ساهمت مساهمة كبيرة في فهم نوايا صدام بشكل عام. كما وفرت نوعاً من التبرير الفكري للمساعدات العسكرية والاقتصادية التي كان الغرب يمنحها للعراق، ولم ينجح صدام في خداع الأميركيين والأوروبيين فحسب، بل خدع أيضاً أصدقاءه الزعماء العرب الذي قدموا إلى بغداد للمشاركة في قمة أيار ١٩٩٠. وقد طمأنهم صدام، حتى حين أثار مسألة سعر النفط خلال الساعات الأخيرة من القمة. فهو قام بذلك بطريقة سحرت كل منتجي النفط.

ولم يستثن أية دولة ولا حتى الكويت، حيث ركز عليها تركيزاً خاصاً.

كان ذلك، المسكِّنَ الذي استخدمه صدام تجاه واشنطن ودول الخليج. وقد نجحت هذه الطريقة. إذ إن المشاركين والمراقبين الأجانب رحلوا حين انتهت القمة في ٣٠ أيار. ولم يكن أحد منهم غاضباً، كما لم يثر أي منهم أية ضجة أو بلبلة. فقد كانت القمة الرسمية فرصة سانحة، أجمع كل المشاركين فيها على استنكار هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وكتم المشاركون في القمة أمر الجلسة المغلقة التي عقدت في اليوم الأخير والتي طالب فيها صدام بمساعدات اقتصادية. ولم يعتبر أحد هذا التوجه العراقي المعتدل الجديد تهديداً له.

لم تذكر الحقبة التي تلت تلك القمة مباشرة، أي في حزيران ١٩٩٠، إلا بحرارتها المرتفعة للغاية في كل مكان. فقد كان الحر شديداً؛ الأمر الذي يشجع على حصول أزمات. كما أن الأشخاص المولجين بحل هذه المشاكل توجهوا إلى المرتفعات أو إلى الجبال السويسرية. وحده وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد، اختار الذهاب إلى العاصمة السعودية في الثالث من حزيران للاجتماع بالملك فهد. ولم يندرج العراق على جدول أعمالهما، بل لم يندرج على أي جدول أعمال. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسعار النفط، حسب المؤتمر الصحافي الذي عقده هيرد في ما بعد.

فقد اكتفى الفريقان المجتمعان بالبحث في مسألتي إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تلا البريطانيين، الأميركيون في مقاطعة المباحثات غير الرسمية بسبب سوء تصرف منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن هيرد طمأن الصحافيين

التـواقين إلى سماع النتـائـج، في الـريـاض، إلى أن ذلـك لم يجعـل شعـوره إزاء إسرائيل «أكثر ودياً». والحقيقة أن ذلك كان ليطرح صعـوبة على أيـة حال، في حـر حزيران في الـرياض. لكن، بـدا بالنسبـة إلى ما تبقى من مسـائل، أن السيـاسيـين والمسؤولين اختاروا السكوت ـ بـاستثناء حـوالي سبعمائـة متحمس إسلامي لسبعين دولـة مسلمة تجمعـوا في بغداد في ١٦ حـزيران ١٩٩٠ ليعبـروا عن تضـامنهم مـع صدام «في مواجهة المؤامرة الصهيونية ـ الأميركية ضد العراق».

ولفتت صـدفة أخـرى مثيرة خـلال شهر حـزيران المليء بـالأحـداث، انتبـاه إسرائيل. إذ أرسل رئيس منظمـة التحريـر ياسـر عرفـات، رسالـة شخصية إلى أميـر الكويت، الشيخ جابر الأحمد، عن طريق مساعده الخـاص، هاني الحسن. وأشـاد عـرفات بـ «دور الكـويت الأساسي في مـواجهة حملة شـامير البـربريـة ضـد الأردن وخطط إسرائيل الهادفة إلى إعادة احتلال شبه جزيرة سينـاء وعبور قنـاة السويس إلى مصر». كما حذر الأمير من ادعاء إسرائيل بأنها تريد السلام مع الفلسطينيـين. وأكد عرفات أن «منـظمة التحـرير الفلسـطينية تخـطط للطريقة المثلى لقهـر إسرائيـل في الحـرب التالي، وسنستمـر بكفاحنـا المسلح ضـد هـذا العـدو القـذر». ولم يـدرك الأمير، الذي لا بد أنه كان الرجل الأغنى في العالم وربما الأكثر حكمة ذلك اليوم، أنـه وبلاده الكـويت سيكونـان بعد سبعـة أسابيـع فقط «العدو» الـذي سيتصـدى لـه عرفات.

بدا واضحاً أن صدام حسين تحاشى إخافة جيرانه الإيرانيـين أو العرب. وقـد أعد وسائل ضغط مختلفة استعداداً لليوم الـذي طالب فيـه بأن تـوافق الكويت على الشروط التي لم يبلغها لها، بل لأمين عام الجامعة العربية. وفي الوقت نفسـه، بدأ العـراق بنقل جنـود ودبابـات إلى الحدود الكـويتية لنقـل رسالـة إلى الأمير الكـويتي مفادها أنه جاد في طلبه. واضطر صدام إلى التحرك بسـرعة فهـو لم يكن ليستطيـع تحمل الانتظار أكثر، إذ أن الإيرانيـين المطلعين اطلاعاً شاملاً على الوضع، والذين كانت استخباراتهم ناشطة في العراق، حذروا الكويتيـين مما يجـري على الأرض. كذلك، نبهـوا القادة الكـويتيـين من نوايـا صدام، وشـرعوا بـإجراء مبـاحثات لصـد خططه.

في الحقيقة، إن الأميركيـين والكويتيـين عرفوا أن العراق أراد رفع سعر النفط بـالقوة، بغيـة تقليص إنتاج الكـويت وإجراء مفـاوضات معهـا حـول النـزاع القـديم والمتعلق بالحدود معه، وحول الجزر الصغيرة المتنـازع عليها في الخليـج، إضافـة

إلى ديون العراق الضخمة التي قدرت بعشرة مليارات دولار. وقد أبدت الكويت استعدادها للمفاوضة بشأن سعر النفط والكميات المنتجة منه، والإصغاء إلى رأي العراق حول مسألة الأراضي. وكان ذلك الوضع سهل المعالجة. لذا، لم يكن من مبرر للأميركيين ليقلقوا من غير سبب. ذلك كان الوضع في مستهل شهر تموز.

إلا أن أمراً غير متوقع حصل، فقد أطلقت صفارات الإنذار في بغداد. وكان الأميركيون وكذلك الإسرائيليون قد أدركوا منذ فترة معينة، أن صدام يلعب دوراً مزدوجاً مع العرب. إذ، أجرى وزير خارجيته «الزئبقي» طارق عزيز، مفاوضات هادئة - اعتقد أنها سرية - مع وزير الخارجية الإيراني. إلا أن تلك المحادثات خضعت لمراقبة فعلية. لم تكن من جانب واشنطن فحسب. إذ كانت مراقبة وزير الخارجية الإيراني الذكي والمحنك، علي أكبر ولايتي، وهو يلعب مع عزيز دور صياد خبير معتاد على التقاط سمك «الخفش» الكبير، أمراً مثيراً. ولم يكن عزيز يضاهي نظيره الإيراني ذكاء. وقد رفضت إيران الشروط العراقية، إلا أن ولايتي لم يتفوه بهذا الرفض، بل استمر باللعب «بالكرة» الدبلوماسية، محافظاً على هدوء العراقيين، في حين أعد لعبة مختلفة تمام الاختلاف. وفي التاسع من تموز ١٩٩٠، وفيما استمر صدام وعزيز بإخفاء نواياهما، مكتفيَيْن بالتحدث عن الحاجة إلى رفع سعر النفط، وزارعَيْن الرعب في قلوب مستهلكي النفط، من سائقي السيارات فقط، أعلن ولايتي ما اعتُبر «ضربة معلم» بالنسبة إلى إيران، وإشارة سلام بالنسبة إلى الكويت.

ففي صبيحة التاسع من تموز، ألقت وزارة الخارجية في طهران قنبلتها الدبلوماسية في وجه صدام. إذ أعلنت أن ولايتي الذي ترأس وفداً سياسياً رفيع المستوى إلى الكويت، تلبية لدعوة نائب رئيس الوزراء الكويتي، بدأ جولة المباحثات الأولى في الكويت. وفي ذلك الصباح، أكد الزعيم الكويتي لولايتي «أن الكويت ستقوم بأي خطوة ضرورية لضمان السلام الدائم والاستقرار في المنطقة».

وفي اليوم التالي، اجتمع وزير الخارجية الإيراني وفريقه «الرائع» المؤلف من عسكريين ودبلوماسيين وخبراء اقتصاديين، بحاكم الكويت ورئيس وزارته وولي العهد ومسؤولين نافذين. وكان الجزء الأكبر من التحضيرات لاتفاقات بعيدة المدى، قد أعد مسبقاً. فقد أطلق الكويتيون عدداً من المساجين الشيعة الذين ألقي القبض عليهم بتهمة القيام بنشاطات إرهابية ضد الحكومة، وذلك كعربون حسن نية. وما كان من ولايتي إلا أن رحب بالاتفاقات مع الكويت، واصفاً إياها

بـ «المثمرة للغاية بالنسبة إلى العلاقة الجديـدة بين إيران والكـويت». وكانت بـداية طريق جديدة من شأنها أن توفر مستقبلاً لامعاً للمنطقة «على أساس التعـاون وحسن الجوار والأخوّة بين الدول في منطقة الخليج».

ولم يكن ذلك مطابقاً لما توقعه صدام. وربما أراد الإيرانيون من وراء ذلـك، توجيه تحذير للعراق. وهكذا، وقع الجدول الـزمني للعملية التي خـطط لها صـدام وأهدافها في الفوضى. ولم يعد بـوسع الـزعيم العراقي العمـل حسبما خـطط، كما شرح في أواخر ذلك الشهر للسفيرة الأميركية في بغداد، ابريل غلاسبي.

وكان لا يزال غير متأكد من تحول مجرى الأحداث، حين بحث هذا الأمر في ٢٥ تموز، مع غلاسبي، الخبيرة في الشؤون العـربية التي أمضت نحـو ثلاثين سنـة في الشـرق الأوسط. وعكس كلام صـدام الـذي أوجـز المـوقف الأميـركي بشكـل مطول، شكوكه، وذلك قبـل أسبوع واحـد من إصدار الأوامـر لقواتـه بالـدخول إلى الكويت. فقال لغلاسبي:

«إنني أرجـوكم بوضـوح الأخذ بعين الاعتبـار الحقوق العـراقية المـذكورة في المـذكرة التي أرسلنـاها إلى الجـامعة العـربيـة في ١٨ تمـوز. فنحن سنـأخـذ هـذه الحقـوق، الواحـد بعد الآخـر. وقد يحصـل ذلك الآن أو بعـد شهر واحـد أو سنـة واحـدة. لكننـا سنـأخـذهـا كلهـا. فنحن لسنـا من نـوع الشعـوب التي تتخلى عن حقوقها».

وشدد صدام على أن الكويت ودولة الإمارات المتحدة العـربية لا تتمـع بحق تاريخي يسمح لهما بحرمان العراق من طلبه الشرعي.

إلا أن صدام لم يتناول مع السفيرة الأميركية مسألة تخليـه عن تكتيك الخـطوة خطوة وعن استعداده للسيطرة على كل الكويت وكل الحقـوق العراقيـة، في غضـون أيام. ولم يصدق الأميركيون المؤشرات المنذرة بالخطر. كـذلك الأمـر بالنسبـة إلى الكويتيـين والرئيس مبـارك. حتى أن هذا الأخيـر وصف الوضـع بأنـه ليس أكثر من «سحابة عابرة»، وقـد قبل بتـطمينات صـدام القائلة بـأن العراق لن يجتـاح الكويت طالما أن الكويتيـين مستعدون لإجـراء مفاوضـات. وظهر أن مبـارك والأميركيـين لم يدركوا بأن صدام لم يكن أحمق، مفترضين أنه سيفهم نقـاط الاتفاقيـة الكويتيـة مع إيران والتي حالت دون حصول أية مفاوضات بين الكويت والعراق.

وفي العاشر من تموز، أعلنت طهران الاتفاقية التي عقدتها مع الكويت. فوقع

ذلك النبأ وقع الصاعقة على صدام، في حين أنها شكلت ضمانة كانت الكويت تأمل بها. لذا، قرر صدام التخلي عن جدوله الزمني والمراهنة بكل شيء، قبل أن يدرك الأميركيون والإيرانيون والكويتيون ماذا يجري. وهكذا، حرّضت الاتفاقية الإيرانية ـ الكويتية، صدام على التحرك من دون استعداد. إلا أنه كالعادة لم يدرس عواقب الخطوة التي قرر القيام بها، على غرار الكويت وإيران حين عقدتا اتفاقيتهما لحماية أنفسهما من العراق.

واندرجت نتائج ردة فعل الرئيس بوش الفورية إزاء الاحتلال العراقي ونهب الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، في خانة مختلفة، لكن في الإطار نفسه، بالنسبة إلى إسرائيل، فقد شكلت الولايات المتحدة، بموافقة الأمم المتحدة والسعودية، قوة عسكرية أميركية ـ عربية ـ أوروبية مشتركة، اتخذت مقراً لها في المملكة العربية السعودية، بغية الحؤول دون تنفيذ الخطط العراقية واستبعدت إسرائيل من هذه القوة لكي لا تجرح المشاعر العربية.

كان ذلك القرار بالنسبة إلينا متعلقاً بالوقت الذي سيبرهن ما إذا كان سيئاً أو جيداً. إلا أننا حصلنا على بعض المؤشرات التي أفادتنا بما يمكن أن نتوقعه إثر الأزمة الكويتية، أياً كانت الطريقة التي حلت بها، فقد أرسلت إدارة بوش، بادىء ذي بدء، رسالة سرية ـ سرعان ما أذيعت في كل أنحاء العالم ـ إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير، أعربت عن رغبة الرئيس بأن تبقى إسرائيل «بعيدة عن الأضواء»، خلال الأزمة الكويتية. وبتعبير أقل دبلوماسية، شكل ذلك طلباً من إسرائيل بألا تتحرك أو تُعرب عن رأيها، وألا تشارك في الحملة الدولية التي شنت لمواجهة اعتداء صدام على الكويت. فامتثل شامير، على مضض، لطلب بوش الملح والقاضي بأن يقتصر الحلف الدولي ضد العراق على غير اليهود فقط. وقيل لنا إن الحلف المعادي لصدام داخل الأمم المتحدة وفي السعودية سيتفكك، إذ لم توافق المجموعة الدولية على السياسة العربية المتعلقة بإسرائيل. وبالطبع، لم يناقش طلب الولايات المتحدة، في إسرائيل، والقاضي بإبقائها بعيدة عن الأضواء مناقشة عامة. كما أنه لم يدرس درساً عميقاً في إسرائيل في تلك الفترة.

وصدرت ردة الفعل الأولى المتحمسة بقلة التبصر والمؤيدة لإبعادنا عن الأضواء، عن الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية، خلال نقاش حول أزمة الخليج، حيث استدعى البرلمان من عطلته الصيفية الطويلة. ولم يشكل استغلال وزارة الخارجية البريطانية لخطوة إسرائيل القاضية بمساعدة بوش، مفاجأة بالنسبة

إلي، فبصفتي أميناً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أجريت في البدء اجتماعاً عاصفاً مع وزارة الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد، حين كان ما يزال سفيراً عادياً في وزارة الخارجية البريطانية، في أوائل الثمانينات. لكن، في ذلك الوقت كان وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، ويليام وولدغريف، قد أعرب عن آراء وزارة الخارجية البريطانية في اليوم الأول من النقاش البرلماني في السادس من أيلول. فكانت فرصة لا تفوّت.

ولما كان ممتل هيرد الرئيس المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط، ترك تعليقه عن تبدل التحالفات الشرق أوسطية إثر دعوة الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على العراق، انطباعاً خاصاً واستحقه، لم يخيب وولدغريف آمال النقاد والخصوم الإسرائيليين، لا سيما وأن تعليقه بدا مرتجلاً، عندما كان يرد على أسئلة وجهت إليه.

وقد قاطع عضو في المعارضة، ووولدغريف، ليسأله ما إذا كان بإمكانه التعليق على انعكاسات الوضع في الخليج، على التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. فما كان من الوزير إلا أن لبى هذا الطلب بكل سرور. وقال أمام البرلمان أن النقطة المميزة للاهتمام تكمن في أن هذا التحالف الاستراتيجي لا علاقة له بالوضع في الخليج. وأضاف: «تجدر الإشارة إلى الدور الثانوي الذي تلعبه إسرائيل في أي من هذه الأحداث». كما أعرب عن اقتناعه بأن إسرائيل لم تعد مهمة في هذا النظام الجديد في منطقة الشرق الأوسط. وأمل وولدغريف بأن «يلقن» هذا الوضع القائم الجديد، بعض الأشخاص في الكونغرس الأميركي «درساً»، مفاده بأن الحلف الاستراتيجي الأميركي مع إسرائيل «ليس مفيداً إذا لم يتم استخدامه في أزمة كهذه. وأضاف أن الولايات المتحدة ستسعى الآن للحصول على «دعوات من الدول العربية بغية إقامة تحالفات مع العالم العربي الواسع».

إذن كان كلام وولدغريف مثيراً للاهتمام. وقد أصغينا بافتتان إلى آرائه الإضافية المتعلقة بمفهوم وزارة الخارجية البريطانية حول العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، «بعد الكويت». فقال إنه من الضروري في البدء، ضمان «إبقاء إسرائيل بعيدة» عن الحلف الأميركي ـ العربي الجديد الذي سيعالج الوضع في الشرق الأوسط. وحذر وولدغريف من أنه سيصعب معالجة النتائج التالية وعدم الاستقرار، إذا ما شاركت إسرائيل في الحلف. إضافة إلى ذلك، اعتبرت وزارة

الخارجية البريطانية أن إبعاد إسرائيل، وضعها على هامش الأحداث، فلم تعد تشكل عنصراً استراتيجياً أو سياسياً في المنطقة. لذا، في هذا الوضع الجديد، لن نستطيع إجراء مفاوضات «حول المسائل المعقودة والعميقة المتعلقة بالفلسطينيين وإسرائيل»، إلا حين «تعود الكويت والعراق، كل إلى بلاده». وقد أبدى وولدغريف أسفه الشديد «لأن منظمة التحرير الفلسطينية أضاعت فرصة رائعة، بعد أن اختارت دعم صدام. فهي كانت لتحقق أرباحاً كبيرة لو أصغت إلى أصدقائها في وزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك، لم يفت الأوان كي تصلح خطأها الفادح. ثم أنهى وزير الخارجية البريطانية كلامه بالقول:

«آمل وأصلي بأن تقوم بذلك».

بعد أربعة أسابيع، أي في الثاني من تشرين الأول، وجه بوش رسالة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث اعتبر أن فرصاً جديدة ستسنح للعراق والكويت كي يحلا مشاكلهما، ولدول الخليج نفسها كي تتوصل إلى اتفاق جديد يضمن الاستقرار في المنطقة، و«لكل دول المنطقة وشعوبها كي يسووا النزاع القائم بين العرب وإسرائيل»؛ كل ذلك سيتم بعد انسحاب العراق غير المشروط من الكويت. كانت تلك فكرة لطيفة. إلا أن البراهين التي تدعمها قليلة. فخلال السنوات التي شهدت سبعة رؤساء أميركيين، وعد هؤلاء بنظام سلام جديد، وقام العديد من وزراء الخارجية البريطانيين بالإملاء علينا ما يجب أن نقوم به لمصلحتنا كي نحصل على السلام.

لكن، حتى من دون الشرك الكويتي الذي نصب لصدام حسين، كان علينا الاهتمام «بمشكلة السلام» القابعة على عتبتنا، إذ شكلت مفتاح كل المسائل ـ لا سيما مفتاح حل «العقدة الفلسطينية».



القسم الرابع

إسرائيل والفلسطينيون العرب



- ١٩ -

حرب ١٩٦٧
وإمكانية إحلال السلام في فلسطين

عندما استولينا على «اليهودية والسامرة» وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، شعرنا بلحظة أمل وبفرحة عابرة. ففي تلك الأيام الصعبة، ومع بدء نجاحنا الباهر، اعتقد الإسرائيليون وعدد من الفلسطينيين، أننا بتنا على عتبة السلام، ولم تتطلب مسألة تحويل انتصارنا العسكري إلى إنجاز سياسي عناء كبيراً. وكل ما تطلبته هذه المسألة هو القليل من الخيال والقليل من النخوة والكثير من التفهم.

ولطالما عاش الإسرائيليون والفلسطينيون العرب في عداء متبادل من دون أن يقبلوا أو يفهموا الوقائع التي أدت إلى هذا العداء. وكل ما استطاعوا رؤيته، إنما هو الهوة العميقة التي تفصل في ما بينهم. فقد كان الطرفان بمثابة شعبين يتقاتلان على أرض واحدة، وكل منهما يعتبر أن القانون في صفه.

وازدادت حدة الخط الفاصل بين هذين الشعبين في العام ١٩٤٨ عندما أحكمت دول الجامعة العربية قبضتها على المسألة الفلسطينية ورفضت مخطط الأمم المتحدة للتقسيم والذي كان من شأنه أن يخلق دولة عربية مستقلة، وأخرى إسرائيلية مستقلة في فلسطين. أما مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن ودول أخرى من الجامعة العربية، فقد سعوا إلى إبطال قرار الأمم المتحدة بالقوة وذلك عندما شهروا سلاحهم ضد إسرائيل في اليوم الذي تأسست فيه وفقاً لذلك القرار. فنجحت جامعة الدول العربية جزئياً في مهمتها. لكنهم أخفقوا في إزالة إسرائيل، وفي الوقت ذاته حالوا دون إنشاء دولة فلسطين بمحاذاة دولة إسرائيل الجديدة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مخطط الأمم المتحدة.

وبتصرفهم على هذا النحو، دخلوا في دوامة من العنف والفشل تبعها احتلال ما تبقى من فلسطين من قبل مصر والأردن. وكانت الأمم المتحدة قد خصصت تلك الأراضي للدولة الفلسطينية والعربية التي أسقطها الرفض السياسي والعمليات العسكرية التي نفذتها الدول العربية من دون أي استشارة فعلية للشعب الفلسطيني. وأكد «المحتلون الجدد» لما تبقى من فلسطين أنه لن تتم أية تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين العرب بعد أن أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة الأردنيين والمصريين.

ومهما يكن من أمر، فإن مصر والأردن عملا على مكافأة الشعب في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بسبب الإدارة الصارمة التي فرضوها على السكان المحليين. وفي السنوات التسع عشرة التي تلت، شهد الفلسطينيون الخاضعون للمملكة الأردنية الهاشمية ولمصر، حملة كبيرة من الكره ضد إسرائيل. وقد أدى هذا الأمر إلى الترسيخ صورة مشوهة عن إسرائيل والإسرائيليين، في أذهان الفلسطينيين، فجعلوا منا مسخاً رسم بطريقة كاريكاتورية، ولذلك، كرهونا وتخوفوا منا.

فجأة، وخلال الأيام الستة المشؤومة التي جاءت في حزيران ١٩٦٧، وصل «المسخ الإسرائيلي»، حسب ما اعتبروه، إلى قلب منطقتهم. فقد أساء الملك حسين التقدير عندما صدق تأكيدات الرئيس عبد الناصر في اليوم الأول من الحرب بأن القوات المصرية تتقدم بظفر إلى تل أبيب، وكلفه خطأه الضفة الغربية من مملكته، كما غير تاريخ الشرق الأوسط.

وقد اختار الملك حسين أن يتجاهل ويرفض الرسالة الخاصة التي وصلت إلى عمان بواسطة موفد من الأمم المتحدة تلح عليه، من أجله ومن أجل شعبه، أن يبقى بعيداً عن الحرب. فإسرائيل لم تكن في عداء معه، حتى يبرر خوضه للحرب. وتنص رسالة رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول التي نقلها الجنرال أود بول، قائد لجنة الإشراف على الهدنة في الأمم المتحدة، شخصياً إلى الملك حسين في صباح يوم ٥ حزيران على التالي: «لقد بدأنا معركة دفاع على الجبهة المصرية، ولن نقوم بأي عملية ضد الأردن إلا في حال هاجمنا الأردن. وإذا هاجم الأردن إسرائيل، فسنضطر للرد بمختلف الوسائل التي نملكها».

وبدا لنا آنذاك أننا نعرض على الملك خياراً عادلاً بالنسبة إلى الحرب والكارثة. وكان ذلك بديهياً بالنسبة إلينا وبالنسبة إلى الجنرال بول والمبعوث

الأميركي الذي نقل رسالة مشابهة إلى عمان. فصدموا جميعاً لرفض الملك حسين الفرصة التي تتيح له إنقاذ جيشه والمحافظة على سلامة أراضيه. وقد كنا نعتقد بأنه رجل القرار الحكيم، فجاء هذا التصرف الأرعن من جانبه في غير محله. ولكن ما لم ندركه هو المدى الذي أراد بلوغه في الحرب ضدنا.

ولم تكن المسألة مسألة تخطيط عسكري فقط، إنما سياسة عامة تقتضي تعليم كيفية بغض إسرائيل وتغذية الاعتقاد القائل بأن أيام إسرائيل باتت معدودة بين الفلسطينيين خاصة، وذلك وفقاً لصورة الحرب ولاقتراب النصر العربي. أما في الضفة الغربية ولا سيما في المدن، فقد انطلقت تظاهرات حماسية صاخبة راحت تدعو للحرب، تماماً كما حصل في غزة حيث حمل آلاف الأفراد من منظمة التحرير الفلسطينية السلاح وتظاهروا بعنف رافعين شعارات مثل «غداً في تل أبيب»، وراحوا يحيون عبد الناصر حيث اعتبروه المحرر الجديد لكامل فلسطين. وإذ بالكره تجاه إسرائيل، وقد أذكاه عبد الناصر والحسين خلال سنوات، يأتي بثماره.

لقد تأخر الملك حسين في استخدام هذا الحماس الشعبي كحجة وعذر لخوضه الحرب ضدنا، ولكن كانت لديه أسباب أخرى، إذ رأى نفسه مرة أخرى كشريك شعبي لعبد الناصر وبطل حرب بالنسبة إلى الفلسطينيين الساخطين، وصدق بسذاجة تقديرات ضباطه السابقين الذي اعتبروا أن القوات المسلحة الأردنية، إلى جانب مصر ووحدات الدعم من سوريا والمملكة العربية السعودية والعراق، ستتغلب على الإسرائيليين هذه المرة.

وربما من التافه الآن أن نفكر بما كان سيحصل في تاريخ الشرق الأوسط وبالتحديد في تاريخ إسرائيل والأردن فيما لو أظهر الملك حسين بعضاً من الشجاعة التي اشتهر بها عندما تحدث إلى عبد الناصر في ذلك اليوم المشؤوم الواقع فيه الخامس من حزيران. فقد قبل الملك حسين، على مضض، تحليل عبد الناصر للأحداث. وحتى لو لم يتصل عبد الناصر، كان الأوان قد فات ليبدل الملك حسين من موقفه، إذ كيّف قواته المسلحة على هذا الأساس. وأعلن في ما بعد أنه حتى لو لم ينضم إلى الحرب، فإن إسرائيل كانت ستجتاح الأردن لتنتزع الضفة الغربية.

كان عليه أن يعرف أن ذلك ليس صحيحاً. فقد احترمنا دوماً جهاز الاستخبارات الأردني وكانوا على علم تام بأنه لم تكن لدينا نية في مهاجمة الأردن. وفضلاً عن ذلك، كنا منشغلين تماماً بالجبهتين المصرية والسورية.

وعندما بدأت المدفعية الأردنية بقصف «أورشليم» ومناطق أخرى إسرائيلية، حولت القيادة الإسرائيلية على مضض وحداتها إلى الجبهة المركزية. ولكن ما أن بدأت المعركة حتى أصبحت العودة إلى الوراء أمراً صعباً. وجاءت عواقب القنابل الأولى التي أطلقت مدمرة بالنسبة إلى الفلسطينيين والأردنيين، فيما وجد الإسرائيليون أنفسهم فجأة مسيطرين على كامل أرض فلسطين للجهة الغربية من نهر الأردن والتي طالبت بها الحركة الصهيونية في الأصل، وكانوا قد شعروا قبل أسبوع أن وجودهم كدولة أصبح في كفة الميزان.

كنت أشغل آنذاك منصب ضابط احتياطي في الجيش الإسرائيلي. وتوجب علي أن أنشىء ارتباطات مع الزعماء الفلسطينيين العرب القاطنين في الضفة الغربية. وتلقيت أنا ودان باولي أوامر للقيام بحملة تهدف إلى تحديد الفلسطينيين الذين يمكن اعتبارهم جزءاً من النخبة السياسية في مجتمعاتهم، ومعرفة آرائهم السياسية. وفي الأسابيع الثلاثة التي تلت، قمنا باستكشاف الضفة الغربية ونقلنا، ضمن إطار واجبنا، جدولاً لانتخاب ممثلين عن الفلسطينيين.

وعيَّننا في ما بعد رئيس الوزارة أشكول في لجنة وزارية خاصة مسؤولة عن الاتصالات السياسية في الأراضي المحتلة. وكان لا بد أن أزور برفقة باولي كل بلدة وكل مدينة في الضفة الغربية وأن أتكلم مع عدد كبير من الفلسطينيين الميالين إلى السياسة.

نتيجة لذلك، تصادفنا مع أشخاص مثل عزيز شحادة. وعزيز شحادة هو محام بارز وفاعليته مؤيدة لإنشاء دولة فلسطين المستقلة التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وظل فترة طويلة يعارض وينتقد تعاطي الحكم الهاشمي مع الفلسطينيين. ولطالما دافع عن بعض المواطنين الذين طلبهم النظام الهاشمي للمحاكمة. كما التقينا مؤيدين بارزين للملك حسين وللأردن، أذكر منهم أنور الخطيب وأنور نسيبه (وقد رفض هذا الأخير قبل عامين أن يتكلم في المؤتمر السنوي الذي يعقده معهد لندن للدراسات الاستراتيجية بسبب حضور أحد الإسرائيليين بين الجمهور)، كما التقينا الزعماء التقليديين أمثل حكمت المصري والشيخ جابري. وكذلك التقينا الثوريين الذين سيجري إبعاد عدد منهم وهم يتزعمون منظمة التحرير الفلسطينية. وأذكر من بينهم إبراهيم بكر وكمال ناصر ومحمد أبو ميزر المعروف بـ «أبو حاتم».

اختبرنا الكره تجاه إسرائيل الذي بثته الدعاية الأردنية خلال سنوات. ولقد انطبع في ذاكرتنا نموذج عن هذا الكره هو التالي: التقينا معلماً فلسطينياً في إحدى المدن الكبيرة. فلاحظنا أنا و«باولي» عدم وجود أي امرأة أو طفل في المدينة. فسألنا المعلم ما الخبر؟ فبدا في البدء محرجاً في الإجابة ولكنه عاد وأخبرنا عن سبب غيابهم فقال: قبل أن تبلغ الوحدات الإسرائيلية المدينة بقليل، أقبل عليهم شيخ فلسطيني من مدينة مجاورة وأخبرهم أن الجنود الإسرائيليين يقتلون كل الأطفال ويغتصبون النسوة. وعلى الأثر، جمعنا أكبر عدد من النساء والأطفال تمكنا من العثور عليهم وأخذناهم إلى جانب النهر في الأردن قبل أن يصل الجنود، ثم سألناه عما حصل للنسوة وللأطفال الذين تركوا فأجاب المعلم بارتباك واضح «لا نستطيع فهم ذلك، فلقد قدم الجنود السكاكر لأطفالنا وأظهروا احتراماً فائقاً لنسائنا».

كان ذلك نموذجاً واحداً من بين الكثير. وتفاوتت درجات الصدمة لدى الشعب الذي تحدثنا إليه بسبب التغيير المفاجىء والدراماتيكي الذي طرأ على حياته وعلى محيطه وجعله على اتصال مباشر مع «المسخ» الإسرائيلي.

لقد كانت رغبة هؤلاء الأشخاص في التخلص من الحكم الأردني صريحة ولم تكن هناك وسيلة لنيل حظوة لدى المحتل الجديد.

ولا شك في ذلك، فمن خلال أحاديثنا برزت صورة واضحة: الفلسطينيون العرب، ما عدا قلة منهم، لا يريدون العودة إلى الحكم الأردني، إذ أن معظمهم لا يثق بالملك حسين ويضمر له البغض. وهم يحتقرون البدو في الضفة الشرقية والذين يشكلون دعامة للملك حسين كما أنهم يهابون سطوة فرقة الحسين المؤلفة من الجنود البدو. ولقد عانوا من التفرقة على الصعيد الاقتصادي التي جاءت لصالح الأردنيين في الضفة الشرقية ضد فلسطينيي الضفة الغربية. فرغب الفلسطينيون في الضفة الغربية بالحرية لكي يقرِّروا مستقبلهم بأنفسهم. وكانوا مستعدين للتعاون مع آخر المسيطرين الأمر الذي كان من المستحيل أن يتأملوا فيه في ظل الاستبداد التركي والبريطاني والأردني السابق. فمن أجل الحصول على دولة أو كيان مستقل في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، رغبوا في التوقيع على معاهدة سلام شكلية مع إسرائيل، وفي التعاون والتعايش معنا فبدا هذا الموقف مغايراً تماماً للموقف التقليدي للدول العربية.

فقام أربعون زعيماً فلسطينياً عربياً يقودهم شحادة بتشجيع هذا التطور نحو اتفاقية سلام وإلى شكل من أشكال الاستقلال الفلسطيني. وشعر مَنْ كان، من بيننا، على اتصال دائم مع هذا الفريق الفلسطيني أن أمامنا فرصة للتوصل إلى اتفاقية مع الممثلين الفلسطينيين لا يجدر بنا أن نضيعها حتى ولو كان علينا أن نتخلى عن أراض نعتبرها ملكاً لنا. فاقتنعنا أن كياناً فلسطينياً كهذا، مربوطاً بإحكام بإسرائيل، من شأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر. أما التفاصيل المتعلقة بالحدود وبتدابير الأمن وبالتعاون الاقتصادي وغيرها من المسائل فسيتم التفاوض عليها. وكان شحادة ومجاهدوه على أتم الاستعداد وراغبين في المضي قدماً. ونصحنا من جهتنا أن تدخل إسرائيل في تلك المفاوضات على الفور.

والجدير ذكره أن الحركة المستقلة التي بدأها شحادة وزملاؤه نظرت إليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت بحذر. لقد أخبر عرفات شحادة وزملاءه أنه لا يستطيع قبول اقتراحهم لإنشاء دولة فلسطينية. فهذه المسألة هي جزء من المخطط الأميركي الإسرائيلي القاضي بإنشاء دولة فلسطينية مرتبطة بإسرائيل. واتهمهم بعدم الاستمرار في القتال، وأنهم ما عادوا يتحملون الحرب ويسعون إلى طريق سلمي للخروج منها وذلك من خلال القبول بإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتلا ذلك رفض عرفات التقليدي لفكرة إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وينقل مؤرخ منظمة التحرير الفلسطينية آلان غريش كلمات عرفات فيقول:

«يعد ذلك الاقتراح من أخطر الاقتراحات. وباسم الثورة الفلسطينية أعلن أنه علينا أن نعارض إنشاء هذه الدولة حتى آخر فرد من الشعب الفلسطيني وإذا حدث وأنشئت تلك الدولة فستشكل نهاية القضية الفلسطينية ككل». وأما شحادة الذي كان على علم بمدى دعم الرأي العام الفلسطيني له في الضفة الغربية وفي غزة فلم يحرج من غضب عرفات وخلال شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٨، راجع نفسه واستغاث علناً بالحكومات العربية وبحكومة إسرائيل. ونشرت استغاثته بعد شهر في صحيفة London New Middel east التي توزع في بيروت وفي عواصم عربية أخرى وفي إسرائيل أيضاً.

كانت الصدمة كبيرة خاصة بين التلامذة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد ختم شحادة استغاثته برسالة إلى العالم العربي وإسرائيل جاء فيها:

«لا أتجاهل الفلسطينيين كحزب قادر، معنوياً وجسدياً، على القيام بدور قيادي في أي عملية سلام...»

وجاء الرد على هذه الاستغاثة البسيطة لا يصدق حسبما أخبرني به في ما بعد. فأدرك أنه ناضل بين الجيل الجديد الفلسطيني في الجامعات في الخارج. واعتبر أنه أراد أن يقرن القول بالفعل فإن عليه أن يأخذ زمام الأمور ويواجه عرفات نفسه. فشعر بالشجاعة من جراء الدعم الذي يقدمه الفلسطينيون له من مختلف الطبقات. ومرة أخرى، اختار صحيفة «The New Middel East» كوسيط له للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الرأي العام. وبالرغم من أن الجو السياسي أصبح متوتراً إثر عملية الإغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، قرر المضي قدماً في الوقت المناسب. واعتبر هذا الإعلان بمثابة تحدٍّ موجَّه للزعيم الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية عرفات الذي انتخب رئيساً تنفيذياً إثر الانقلاب سياسي حصل خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس في القاهرة بتاريخ ٤ شباط ١٩٦٩ حيث أعلن هدفه في إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كافة أراضي فلسطين. أنهى شحادة بيان سياسته في شهر شباط عام ١٩٦٩ وتم نشره في لندن بعد شهر تحت عنوان: «طريقنا إلى زمن الأمة الفلسطينية، رداً على ياسر عرفات».

وبدأ شحادة بشرح السبب الذي جعل «منظمة فتح لا تتكلم عن فلسطين الديمقراطية» رغم ادعائها بذلك. واتهم عرفات بتضليل الفلسطينيين وذلك بدعوته لإنشاء دولة فلسطينية. وكتب شحادة «إن ما يتطلع إليه زعماء فتح ليس إنشاء دولتين في فلسطين واحدة إسرائيلية وأخرى فلسطينية. فهم يدعون إلى إنشاء دولة واحدة على كامل فلسطين. وهدفهم هو إزالة دولة إسرائيل والتوصل إلى وضع حد للطموح الصهيوني».

وفي لقاء أجرته معه إحدى وسائل الإعلام الرسمية التابعة لفتح «فلسطين الحرة» في شهر آب ١٩٦٩، أكد عرفات صحة اتهام شحادة له.

ورداً على سؤال حول الوسيلة التي اعتمدها ليوفق بين هدفه في إنشاء دولة ديمقراطية على كامل أراضي فلسطين ودعوة منظمة فتح لتأسيس فلسطين العربية الحرة. أجاب: «لقد طرحنا حلنا: دولة فلسطينية ديمقراطية».

- ٢٠ -

فشل الملك حسين

١٩٦٨ ـ ١٩٧٤

اضطرت إسرائيل إلى مواجهة واقع جديد، لا ينبىء بمستقبل واعد. فتعين عليها أن تتأقلم لتمكث فترة طويلة في الأراضي المحتلة، في حين قامت الدول العربية بالخطوات الأولى التي أدت في ما بعد إلى اندلاع حرب الاستنزاف على طول قناة السويس. ولم يُجْدِ إرسال الأمم المتحدة لغارينغ أي نفع في انقشاع الجو المتلبد بالغيوم.

كان المصريون والفلسطينيون الخاسرين الأساسيين في حرب ١٩٦٧ فقد كتب شحادة، في رسالة شخصية وجهها إليَّ في الثامن من نيسان ١٩٦٨، أنه يعتبر «إمكانية إحلال السلام الآن أكثر بعداً من أي عام آخر. .». وكان شحادة وزملاؤه مقتنعين بأن ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني العربي في الأراضي المحتلة كانوا سيدعمون طلب السلام في مقابل نوع من الكيان المستقل، على الرغم من القرارات السلبية التي اتخذها الزعماء العرب في قمة الخرطوم. إلا أن حكومتنا فضلت أن تضع آمالها في اتفاق مع الملك حسين الذي ادعى أنه الممثل الشرعي للفلسطينيين العرب. وهكذا، مع حلول العام ١٩٦٨، حلت خيبة الأمل مكان الأمل القديم.

جاء دفع الفلسطينيين إلى أحضان منظمة التحرير الفلسطينية كنتيجة مباشرة لاختيار إسرائيل التوصل إلى حل مع الأردن. إذ لم توافق حكومتنا على الاستنتاجات التي توصلت وباولي إليها بعد مهمتنا الاستكشافية، والقائلة بأن الفلسطينيين لم يعودوا مستعدين للقبول بعمان كممثلة لهم. لذا، فإنهم التفتوا نحو منظمة التحرير

بصفتها البديل الوحيد للحكم الأردني أو الإسرائيلي، خاصة وأن الإسرائيليين رفضوا التعامل معهم مباشرة.

منذ ذلك الوقت ونحن نسلك منحدراً وعراً. إذ ولدت أعمال العنف التي قامت بها منظمة التحرير، عمليات ثأر وانتقام. كما تسبب الإرهاب باتخاذ تدابير قمعية.

وأدى كل عمل إرهابي إلى تشنج إسرائيلي مقابل. كذلك، دفع كل تدبير مضاد أخذه الإسرائيليون إلى تدفق المزيد من المجندين الجدد في منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا تحول ما كان نوعاً من الأفكار الخاطئة والنقص في التفهم وغياب الحوار، إلى هوة حقد فصلت بين الشعبين أكثر من أي وقت مضى.

عمدت منظمة التحرير الفلسطينية التي خشي زعماؤها من المصالحة الممكنة ظاهرياً في العام ١٩٦٧، إلى استغلال الوضع الجديد. فحولت مخيمات اللاجئين في الأردن إلى ثكنات عسكرية. وأنشئت قواعد للمنظمة على طول الضفة الشرقية لنهر الأردن. كذلك، شنت غارات ليلية على الأراضي المحتلة، في محاولة لزرع الرعب والإخلال بتوازن النظام الإسرائيلي. وهكذا، من العام ١٩٦٨ وحتى أيلول ١٩٧٠، حين دمر الجيش الأردني بنية منظمة التحرير التحتية العسكرية في الأردن، شنت أكثر من خمسة آلاف غارة وجرت عمليات تسلل إلى الأراضي المحتلة مرفقة بقصف، عملاً بالمقولة الفلسطينية الوطنية التي أعلنت أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين».

مع ذلك، باءت محاولات منظمة التحرير بإنشاء قواعد في الضفة الغربية، في الأراضي التي تحكمها إسرائيل بالفشل. ولا بد أن المتفائلين في قيادة منظمة التحرير أدركوا بأن «كفاحهم المسلح» لا يترك إلا أثراً ضعيفاً على عدوهم الإسرائيلي. في الوقت نفسه، ولدت هجومات إسرائيل الانتقامية على قواعد المنظمة في الأردن، وضعاً لم يعد يحتمل بالنسبة إلى المنظمة داخل المملكة الهاشمية.

لكن لا يمكن مقارنة الرد الإسرائيلي بالوحشية والعنف اللذين ميزا عملية الحسم النهائية في أيلول ١٩٧٠، بين جيش حسين الهاشمي والفلسطينيين الذي تحدوا حكم الملك لمملكته. وقد قدر المعتدلون عدد القتلى الفلسطينيين بأربعة آلاف شخص في حين ادّعى عرفات أن الجيش الأردني العربي قتل نحو عشرين ألف فلسطيني، حين هاجمت دباباته ومدفعيته مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

ترك «أيلول الأسود»، كما عرف في ما بعد، أثراً مؤلماً على الفلسطينيين إذ أنه زاد الخلافات القائدية بين أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية. فاعتبر العديد من الفلسطينيين، ولا سيما المؤيدين المتطرفين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة لجورج حبش، أن الأردن هو نتيجة اصطناعية لمكائد بريطانيا الاستعمارية. فقد كانت أراضيها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين الأصلية التي انتدبتها بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولى. ثم قررت بريطانيا تقسيم فلسطين المنتدبة في العام ١٩٢١، بغية تأسيس الضفة الشرقية العربية في الأردن، التي استبعدت منها المؤسسات اليهودية والصهيونية. لذا، برزت جدالات مفادها أن الفلسطينيين والأردنيين، كانوا شعباً واحداً.

إلا أن بعض المجموعات استخدمت هذه الذريعة لأهداف مختلفة، فقد دعت الأجنحة الراديكالية في منظمة التحرير إلى القضاء على النظام الهاشمي، كشرط أساسي لإعادة توحيد الشعب العربي الفلسطيني على ضفتي نهر الأردن و«القضاء على إسرائيل الصهيونية». حتى أنهم أطلقوا الشعار التالي: «الطريق إلى القدس تمر عبر عمان». كما أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية دعت، في إحدى أهم الوثائق التي وقعت قبل فترة قصيرة من هجوم الجيش الأردني على المخيمات الفلسطينية إلى «وحدة الشعب في الساحة الأردنية ـ الفلسطينية».

أصبحت هذه الدعوات الموضوع الرئيسي في جلستي المجلس الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٧٠ و١٩٧١. إلا أن النظام الأردني استخدم سياسة منظمة التحرير الجديدة هذه لتشويه سمعة «الانفصاليين» الفلسطينيين الذين أرادوا إنشاء دولة فلسطينية لا علاقة لها البتة بالأردن. فعلى سبيل المثال، صرح وزير الخارجية في العام ١٩٧٢ «أن الأردن هي فلسطين وفلسطين هي الأردن. والأردن يحيّي كل فلسطيني يسعى القيام بواجبه من أجل قضيته وبلاده».

في السنوات اللاحقة، كرر شخص آخر هو الجنرال شارون الدعوة نفسها. فتحدث عن الأردن، بتعابير مشابهة لتلك التي استخدمها حبش ونايف حواتمة (رئيس جبهة تحرير فلسطين الديمقراطية الشعبية الماركسية، وهي أحد أجنحة منظمة التحرير)، قائلاً إنها نتاج الاستعمار. وقد اعتبر شارون أن الأردن يجب أن تكون فلسطين شرعياً. كما قال، ولو بشكل غير رسمي، إنه يفضل رؤية عرفات يحكم عمان بدلاً من الملك حسين، لأن هذا الأخير شكل عقبة في وجه أي سلام حقيقي في المنطقة. فإذا عادت الأردن إلى هويتها الفلسطينية الحقيقية، لن يكون

هناك من مبرر لإنشاء دولة فلسطينية ثانية غرب نهر الأردن، ما دامت الدولة الفلسطينية موجودة.

إلا أنّ موقف شارون إزاء حسين لم يكن المعتمد لدى القيادة الإسرائيلية التي سعت خلال السبعينات إلى التوصل إلى اتفاق مع الملك. وليس سراً أن العديد من الاجتماعات عقدت بين الملك وزعماء الإسرائيليين، إلا أنها لم تعط أي نتيجة لأن الحسين أصر على استعادة كل الأراضي التي خسرها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، كشرط مسبق للمباشرة بمباحثات السلام، في حين طالب الإسرائيليون بالبدء بالمفاوضات من دون فرض أي شروط مسبقة معلنين أنه من الممكن التفاوض في كل المسائل خلال المباحثات نفسها. وكان ادعاء العروبيين في أوروبا بأن المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل شكلت عائقاً في وجه مباحثات السلام، ادعاء باطلاً، إذ أن الاتصالات مع الحسين كانت قد بدأت فعلياً قبل بناء أي مستوطنة في يهودة أو السامرة؛ على الرغم من أن رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، ليفي أشكول لم يوافق على الاجتماع به؛ الأمر الذي أثار استياء الملك.

حين أصبح دايان وزيراً للخارجية في حكومة بيغن في العام ١٩٧٧، طلب اجتماعاً مع الملك لكي يتحقق بنفسه من إمكانية التوصل إلى حل من خلال تسوية حول الأراضي.

حين مثل دايان أمام الوزارة، أعلن بكل صراحة أن «التسوية حول الأراضي» التي اقترحها حزب العمل الإسرائيلي بموازاة طروحات خطة الون كوسيلة للتوصل إلى حل سلمي مع الأردن، لم يكتب لها النجاح لأن إسرائيل لم تحظ بشريك في تلك المفاوضات. أما بالنسبة إلى بيغن، ورفاقه في حزب هيروت، الذين عارضوا منذ البداية فكرة التخلي عن أي أرض من «إسرائيل الكبرى» (Erets Israël)، فقد منحهم تقرير دايان زخماً إضافياً لوضع حل بديل كان بيغن يفكر فيه ويتمثل بمنح الفلسطينيين العرب في يهودة والسامرة وغزة «الحكم الذاتي»، من دون ضم تلك الأراضي فعلياً إلى إسرائيل. كذلك، اقترح بيغن اتحاداً كونفيديراليا مستقبلياً يضم الأردن وإسرائيل، يجد فيه الفلسطينيون العرب حلا «طبيعياً» لتطلعاتهم القومية.

لكن، في الوقت نفسه، كانت منظمة التحرير قد عززت موقفها كممثلة سياسية للفلسطينيين العرب. ففي العام ١٩٧٤، اعترف رؤساء الدول العربية والمسؤولون المشاركون في اجتماع قمة حكومات حركة عدم الانحياز، بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثلة الوحيدة للفلسطينيين، واتخذ الاتحاد

السوفياتي الموقف نفسه، فاستقبل عرفات في موسكو بكل الأبهة المخصصة لرئيس دولة.

وما لبث نجاح منظمة التحرير أن بلغ ذروته في تشرين الثاني ١٩٧٤ حين اعترفت الجمعية العمومية في هيئة الأمم المتحدة بـ «حقوق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني». ومنحت الأمم المتحدة «صفة المراقب» لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما دعت عرفات لإلقاء كلمة أمام جمعيتها العمومية وعلى الرغم من اعتراض الملك حسين الصامت، إلا أن انتقال السلطة بدا واضحاً، مع أن إسرائيل التي تتمتع بدعم كيسنجر والحكومة الأميركية بقيت على موقفها القائل بأنه يجب اختيار الأردن كشريك في تسوية المسألة الفلسطينية.

ـ ٢١ ـ

منظمة التحرير الفلسطينية

وجنون العظمة

١٩٧٤ ـ ١٩٨٠

لقد شكل المشهد الخارق لزعيم منظمة يخاطب الجمعية العالمية حاملاً مسدساً على خاصرته، إحراجاً للجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي بغية توحيد البلدان النامية وبلدان العالم الثالث في مجمع ضخم غير استعماري، وكانت الفيتنام الراية الأساسية التي، في ظلها، تم تجنيد الآلاف. وما أن انتهت حرب «فيتنام» حتى وجب البحث عن كبش فداء جديد وبطل جديد يرفع محل فيتنام. فكانت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الخيار الواضح.

لقد كان المفتاح منظمة الأمم المتحدة بحد ذاتها حيث أنشأ ممثلو جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز والكتلة الشيوعية غالبية تلقائية تستطيع أن تصدر القرارات التي تبتغيها ومن بينها القرار الذي أوصل عرفات إلى منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٤.

لاحظ الموفد الإسرائيلي بقساوة أنه إذا اقترح الموفد العربي قراراً ينص على أن الأرض مسطحة وليست كروية فإن قراره يحظى بإجماع واسع. وعلى العكس، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الأمم المتحدة الذي لم يقبل به في أي تجمع دولي لا في حلف شمالي الأطلسي ولا في أوروبا ولا في أي تكتل آسيوي ولا حتى في لجان منظمة الأمم المتحدة المختصة في وضع السياسات.

فكانت إسرائيل بمثابة المنبوذ فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الابن المدلل.

وتضخم هذا التوجه ضد إسرائيل عندما دعم الاتحاد السوفياتي قراراً صادراً

عن الجمعية العمومية في الأمم المتحدة ينص على أن استعمال العنف في القتال من أجل التحرير الوطني يعتبر مشروعاً فيما لم تعتبر الأفعال العنيفة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل كاغتصاب لشرعة الأمم المتحدة. وفي كل سنة حتى عام ١٩٨٨، كان الاتحاد السوفياتي ينضم إلى ممثلي الدول العربية الذين عارضوا شرعية عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت تدعمها الآلة الدعائية السوفياتية وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز. ولا عجب في أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حققت نجاحاً من الدعاية الدولية والدبلوماسية، فاق نجاح القتال المسلح ضد إسرائيل.

وتبين لاحقاً أن العلاقات العامة مهما بلغت من الأهمية لن تتمكن من ربح الحرب لصالح البلدان العربية ولا حتى من إنشاء دولة منظمة التحرير الفلسطينية محل إسرائيل، ولقد ظهر ذلك واضحاً من خلال العواقب السياسية والعسكرية لحرب الأيام الستة التي دارت عام ١٩٦٧، وبعد مضي ست سنوات ظهر من خلال الهزيمة العربية عام ١٩٧٣ في حرب «يوم الغفران» «تشرين» بل على العكس، إذ أدت المحادثات لوقف الحرب بين مصر وإسرائيل والتي باشرها كيسنجر، والاستعدادات لعقد مؤتمر السلام في جنيف، إلى إلزام منظمة التحرير الفلسطينية بتعديل سياستها وإعادة النظر باستراتيجيتها على ضوء تلك الظروف المتغيرة.

ومنذ حرب عام ١٩٦٧، باتت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بسيطة وغير معقدة. فمنظمة التحرير لم تكن مهتمة بتسوية لإحلال سلام سياسي أو بعقد اتفاق جزئي مع إسرائيل. بيد أن هدفها يكمن في إزالة كلية لإسرائيل كدولة والاستعاضة عنها بدولة ديمقراطية عربية فلسطينية يسمح لعدد محدود من اليهود بالبقاء فيها. وبينت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وهزيمة العرب في حرب «يوم الغفران» «تشرين»، عدم الواقعية في أهداف منظمة التحرير الاستراتيجية وبرنامجها السياسي.

وأظهرت حرب «يوم الغفران» «تشرين» بصورة خاصة عدم فعالية سياسة منظمة التحرير الفلسطينية. ومع مصر نحو اتفاق منفرد عام ١٩٧٤، شعرت منظمة التحرير أنها مجبرة على القيام بتحرك سياسي هام. فغير مجلس فلسطين الوطني المنعقد في القاهرة في حزيران ١٩٧٤ معارضته لنشوء دولة فلسطينية مستقلة في

الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة ودعا إلى إنشـاء هكـذا دولـة في أي جـزء من الأراضي الفلسطينية التي يمكن تحريرها.

وفي ما بعد، أدركنا أن هذا التغيير، الذي اعتبره المهتمون بالشؤون العربية في أوروبا كتنازل مهم من جانب منظمة التحرير الفلسطينية إكراماً للسلام، لم يبدل بأي شكل من الأشكال حجر الزاوية في سياسة المنظمة أي الرفض القاطع لحق إسرائيل في الوجود. وظلت المنظمة ترفض أي حل يستلزم التعامل مع إسرائيل لأن ذلك يعتبر اعترافاً ضمنياً بوجودها. ولقد كان قرار مجلس فلسطين الوطني الصادر عام ١٩٧٤ المؤيد لإنشاء دولة في جزء من فلسطين مرفقاً بقرار ينص على التالي:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعارض أي تأسيس لدولة فلسطينية يستلزم الاعتراف من قبل المنظمة بإسرائيل وبالسلام معها وقبول الحدود الأمنية مع إسرائيل والتنازل عن حقوق الفلسطينيين العرب في العودة إلى مقرهم السابق وفي حرية تقرير المصير على كامل الأراضي الفلسطينية».

وبعد ذلك توسع المجلس في القرارات المتخذة سابقاً معتبراً أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية ما زال في إنشاء دولة ديمقراطية فلسطينية عربية تشمل كامل أراضي فلسطين التي تتضمن بالطبع أرض إسرائيل.

ولم تكن المنظمة على استعداد لدفع أي ثمن للحصول على مطالبها. ولا شك أنها لم تكن على استعداد لتقديم السلام مقابل أي تنازل من جهة إسرائيل. والجدير ذكره أن زعماء المنظمة لم يتعبوا مرة من الإشارة إلى أن إنشاء دولة مستقلة في الأراضي سيشكل مرحلة نحو تحرير البلد بأكلمه.

ومن خلال استراتيجية المراحل هذه، ستكون آخر مرحلة هي إسرائيل. ولقد أدرج هذا الهدف في مقدمة البرنامج السياسي المؤلف من عشر نقاط والصادر عن اللقاء الذي تم عام ١٩٧٤ في القاهرة. معتمداً على الميثاق الفلسطيني الوطني، أظهر هذا البرنامج موقف منظمة التحرير الفلسطينية من أن إحلال سلام عادل يعتبر مستحيلاً إلا إذا استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية. وهذه الحقوق تشمل حق الفلسطينيين في العودة إلى بيتهم السابق في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، كما أنه رفض بأسلوب لائق أي إضافة على قرار منظمة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢.

أما النقطة الخامسة من بيان منظمة التحرير الفلسطينية فيتعلق بنظام الملك

حسين في الأردن. إن المنظمة ستقاتل بجانب القوات الأردنية الوطنية لتأسيس جبهة فلسطينية ـ أردنية وطنية يكون هدفها إنشاء سلطة ديمقراطية وطنية في الأردن تحل محل النظام الهاشمي وتكون على اتصال وثيق مع الدولة الفلسطينية التي ستنشأ.

وفي ختام البرنامج ستسعى الدولة التي ستشرف عليها المنظمة إلى توحيد الدول العربية لبحث هدف استكمال تحرير الأراضي الفلسطينية من النظام الإسرائيلي، الأمر الذي سيشكل خطوة نحو بلوغ الوحدة العربية المنشودة.

تبين أن الحربين اللتين نتجتا عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان عام ١٩٦٧ واللتين لم تزحزحا إسرائيل، لم تؤثرا على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وعدد قليل من مجاهدي المنظمة تساءلوا علناً عن الحكمة والواقعية في سياسة عرفات الرسمية ولم يسمع لهم في اجتماع المجلس، وعندما استمر عصام سرتاوي، وهو جراح محترم ومعاون لعرفات خلال السبعينات، في تساؤلاته المحرجة والتهكمية، تمت تصفيته.

إن مقتل الدكتور سرتاوي لم يسكت ناقداً مميزاً في منظمة التحرير الفلسطينية فحسب إنما أرسل إشارات تحذيرية لآخرين شاركوه في مشاعره الانتقادية. ونسبت جريمة القتل هذه لفريق أبو نضال الذي كان ينفذ عمليات منظمة التحرير. وهكذا أخمد صوت في مجالس منظمة التحرير، وبمقدور عرفات أن يتابع عمله وكأن شيئاً لم يكن. وعلى الأثر، أزيل اسم سرتاوي من تواريخ منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا، متشجعة بحرب «يوم الغفران» «تشرين»، وبالدعم الدولي الذي تحظى به من منظمة الأمم المتحدة، ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تلعب دور المنتصر في نزاعها مع إسرائيل. وكان هدفها إزالة قوة إسرائيل وتفكيك تماسكها الوطني عبر تنفيذ أعمال العنف وتعطيل الحياة اليومية العادية. وفي الوقت ذاته، سعت المنظمة إلى إثارة النزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب بهدف شن الحرب تلو الأخرى الأمر الذي من شأنه أن يضعف المقاومة الإسرائيلية إلى أن تضطر للرضوخ تحت الضغط العربي. ويقول عرفات إن الحوار الوحيد مع إسرائيل سيجري من خلال مواسير المدفعية.

وعندما انعقد المجلس الوطني في ١٢ أيار، قرر تصعيد القتال العسكري ومن ثم عمل على إصدار بيان حيث لقي البند الخامس والبند التاسع انتباهاً خاصاً.

فقد دعا البند الخامس المغرب والعراق واليمن وليبيا ومصر إلى الموافقة على إعادة المواطنين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة، وإلى دعم النشاطات العربية الموجهة نحو هذا الهدف. وأكد البند التاسع على الطابع العربي لكامل أجزاء فلسطين ولا سيما أورشليم. والجدير أنه لم يظهر أي تغيير جذري من شأنه أن يشجع إسرائيل على إيجاد طريقة للتعايش مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية هذه.

وقد أقنعت هذه القرارات السادات أنه لن يستعيد شبه جزيرة سيناء في حال ظلت مصر تسعى للتوصل إلى سلام عادل وفقاً لمنظمة التحرير. وليس كثيراً أن نقول إن المجلس الوطني الفلسطيني الخامس عشر الذي تحدث خلاله السادات، كان الفرصة التي نثرت بذور السلام المنفصل المصري مع إسرائيل. فيمكننا القول إن عرفات زرع والسادات حصد. ولا شك أن مطالب منظمة التحرير الفلسطينية غير الواقعية ساهمت في خلق خيار السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل كالطريق الوحيدة نحو اتفاقية سلام. ولولا مركب العظمة التي عرفت به منظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينات، لاستفاد الفلسطينيون العرب من الاتفاقات التي أبرمت بين مصر وإسرائيل في كامب دايفيد في شهر أيلول من العام ١٩٧٨.

أما إسرائيل فلم تواجه صعوبات في الرد على مطالب منظمة التحرير الفلسطينية. وخلال تلك الفترة، ظل موقف إسرائيل تماماً كما عرف إثر حرب الستة أيام، إذ كانت مستعدة للدخول مباشرة في مفاوضات مباشرة من أجل السلام مع الدول العربية التي حاربتها. وكان لا بد أن تجري تلك المفاوضات من دون شروط مسبقة، إذ كان يحق لكل من الفريقين أن يقدِّم أي موضوع على طاولة المفاوضات. وكانت مسألة إذلال إسرائيل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي مهمة، فبالرغم من المواقف السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ومواقف إسرائيل السياسية من جهة أخرى، رأت الدول الأوروبية من المناسب أن تعترف خلال قمتها التي انعقدت في البندقية في حزيران ١٩٨٠ بمنظمة التحرير الفلسطينية كالناطق الرسمي للقضية الفلسطينية بالرغم من المواقف المتطرفة التي كانت تتخذها، فيما تجاهلت دعوة إسرائيل للمفاوضات. وشعرنا بدهشة صغيرة عندما تخلت أوروبا عن العدل في السنوات التي تلت البيان الصادر في البندقية، فأولينا انتباهاً بسيطاً لما كان على الأوروبيين تقديمه لدعم عملية السلام.

واستقبلنا زواراً أوروبيـين بكل لطف ولكن تأثيرهم - بعد البنـدقية - بـات شبه معدوم.

وبالنسبة إلينا شكلت قمة البندقية حضيض السياسة الأوروبية الشرق أوسطية، ولا بد لنا أن ننظر بإمعان إلى الأحداث التي أدت إلى بيان قمة البندقية في حـزيران ١٩٨٠.

- ٢٢ -

البندقية ١٩٨٠

أوروبا تنضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية

عاشت المجموعة الغربية ـ أي الأوروبيون والأميركيون ـ ربيعاً مضطرباً. إذ تمت الإطاحة بالشاه، واحتل طلاب ثوريون متظاهرون السفارة الأميركية في طهران، فاحتجز خمسون دبلوماسياً وموظفاً أميركياً في ظروف مهينة للغاية. كذلك، فشلت مهمة إنقاذ نظمتها إدارة كارتر. وفي ٢٨ أيار ١٩٨٠، استقال وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس الذي كان أحد أهم مخططي اتفاق كامب دايفيد، لأنه اختلف مع الرئيس.

ووقعت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الفوضى. وبدا واضحاً أن الرئيس تردد في القيام بالخطوة التالية في إيران، وإيجاد الطريقة المثلى للرد على الاحتلال السوفياتي لأفغانستان التي فاجأت إدارته وحلفاءه في حلف شمال الأطلسي وأصدقاءهم العرب. إذ أن مقاطعة الألعاب الأولمبية الصيفية التي أوشكت على البدء في موسكو، شكلت الخطوة الوحيدة التي اعتبرت مناسبة أو ممكنة. لكن، الحلفاء في الحلف لم يجمعوا حتى على هذا التدبير.

ولا شك أن إدارة كارتر التي عانت من مشاكل عديدة، شعرت في ذلك الوقت أنها تستحق إعلاناً واضحاً عن دعم لها من جانب أصدقائها الأوروبيين الذين أوشكوا لحسن الحظ، على الاجتماع في البندقية، في قمة تضم رؤساء تسع دول أوروبية. وكان كارتر قد اقترح المشاركة في الجلسة الختامية ليعرب عن التضامن الأميركي مع الأوروبيين الذين خططوا للقيام بمبادرتهم الأولى الأساسية في الشرق الأوسط، بهدف دفع الدول العربية وإسرائيل، والفلسطينيين بشكل خاص، للتوصل إلى حل مقبول.

ألا أن المصاعب التي عانت منها الولايات المتحدة، لم تشكل مصدر القلق الأساسي للأعضاء التسعة في المجموعة الأوروبية، والتي تتزعمها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. كما أن هذه المجموعة لم تُولِ مسألة تحقيق سلام إقليمي شامل في الشرق الأوسط، اهتماماً مفرطاً. بل كان العثور على الطريق الفضلى لتوفير الظروف التي من شأنها أن تحافظ على مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها، بما فيها إسرائيل، في المنطقة، المشكلة الحقيقية التي واجهت الأوروبيين في البندقية.

وقد فهمنا الطريقة التي صيغت فيها المشكلة وتعاطفنا معها. لكننا شككنا في الوسائل التي اقترح الأوروبيون من خلالها بلوغ هدفهم. وقد أثبتت نتيجة قمة البندقية والمرحلة التي تلتها صحة تحفظاتنا. كما أننا توصلنا إلى إدراك ما جهلناه في الماضي، بعد أسابيع قليلة، حين نشرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني، في الخامس من آب ١٩٨٠، تقريرها الخامس عن العام ١٩٧٩ - ٨٠.

شكل ذلك التقرير وثيقة كشفت عن معلومات مدهشة. فكانت فريدة من نوعها بين المنشورات البرلمانية البريطانية، نظراً لحجم المعلومات المتعلقة بخطط قمة البندقية وأهدافها، وصراحتها. وهي شرحت بالتفصيل البراهين التي قدمت لدعم هذه المبادرة الأوروبية التي رعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان من الشهود الرئيسيين، اللورد كارينغتون الذي شغل في تلك الفترة منصب وزير الخارجية البريطاني، وأمين عام حلف شمال الأطلسي في ما بعد، ودوغلاس هيرد الذي كان في تلك المرحلة مساعد كارينغتون الرئيسي ووزير دولة في وزارة الخارجية البريطانية، إضافة إلى إدوارد هيث، رئيس الوزراء المحافظ السابق وعدد من الناطقين الآخرين باسم المؤسسة البريطانية الشرق الأوسطية، وبينهم رئيس التحرير السابق في جريدة «فاينانشل تايمز» المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، إدوارد مورتيمر. وقد قدم هذا الأخير مذكرة إلى اللجنة حول «آثار المشكلة الفلسطينية على الاضطراب في العالم العربي»، كانت معها منظمة التحرير الفلسطينية لتضطر إلى إيجاد عيوب فيها.

وبعد أن درست اللجنة البراهين وأصغت إلى السياسيين المهمين، استنتجت أن «المبادرة الأوروبية لحل المشكلة الفلسطينية تحظى بدعم كبير من الشهود».

وأضاف التقرير بصراحة لم نعتد عليها، أن تلك المبادرة تسمح للدول الأوروبية «بإبعاد نفسها عن سياسة الولايات المتحدة».

وتوسع التقرير، الذي تناول على ما يبدو المواضيع الأهم في ذهن الطبقة المالية، الإنكليزية ـ الأوروبية، في الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة ستكون وحدها عاجزة عن تلبية المطالب الفلسطينية والعربية «لأن القيود السياسية المحلية حدَّت من حجم الضغوطات التي تستطيع الولايات المتحدة ممارستها على إسرائيل».

ولم تكن هذه الأفكار لتعيق المبادرة الأوروبية المقترحة. لكن اللجنة أضافت بصراحة فائقة أن خبراء شهود على تلك المسائل، نصحوا أعضاءها بأن على الأوروبيين دعم الوقف العربي حول وضع القدس المستقبلي، إذا ما أرادوا أن يضمنوا ترحيباً من جانب الدول العربية، واستمراراً في إرسال شحنات النفط.

وبعد أسبوعين من إطلاق قمة البندقية مبادرتها الأوروبية، أي نهار الجمعة الواقع فيه ١٣ حزيران، منح اللورد كارينغتون، ربما بشكل رمزي، براهين للجنة. فقال لها في الثاني من تموز إن «المشكلة الفلسطينية تشكل برأيه الخطر الأكبر على استقرار المنطقة»، وأن حلها ذو أهمية قصوى، من أجل الاستقرار المستقبلي في الخليج ولحماية المصالح الغربية في تلك المنطقة. وبالطبع، كان ذلك تقويماً هاماً للأهمية النسبية لفلسطين والخليج؛ خاصة أنه صادر عن سلطة رفيعة المستوى قبل تسعة أسابيع فقط من اندلاع حرب الخليج بين إيران والعراق، التي وقع ضحيتها نحو مليون نسمة والتي استمرت ثماني سنوات، مهددة استقرار شبه الجزيرة العربية وأمنها على السواء.

ولم يكن ذلك كلاماً عادياً تفوه به وزير الخارجية. إذ دونت اللجنة في تقريرها (في المقطع ٨٩)، بأن الدبلوماسيين الذين يمثلون الوفود البريطانية في الشرق الأوسط وشهوداً آخرين، غالباً ما كرروا على مسامعها بأن «مطابقة العرب للغرب بإسرائيل عرّض المملكة العربية السعودية لأخطار سياسية، منها الاضطراب الداخلي والتعرض لانتقادات دول عربية أخرى وعدائيتها».

ولم تفاجأ اللجنة بارتكاز اهتمام وزير الخارجية البريطانية على المشكلة الفلسطينية وعلى استقرار الخليج والمصالح الغربية في المنطقة؛ لا سيما وأنه لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلسطينيين العرب والإسرائيليين. فقد اعتبر كارينغتون

أن الخطر على أمن الخليج ودوله لا يكمن في الاتحاد السوفياتي بل في الفلسطينيين العرب والبالغ عددهم نصف مليون، والذين استقروا في دول الخليج. وقال كارينغتون لرفيق سفره الدائم، جون ديكي، الدبلوماسي المحنك مراسل صحيفة «دايلي ميل» اللندنية! «لا يمكن مواجهة هذا الخطر إلا بالأخذ بالاعتبار العامل الفلسطيني». وأضاف كارينغتون أن إحدى نواحي هذا «العامل الفلسطيني» يفرض على الأوروبيين عدم الظهور في الحلف نفسه مع الولايات المتحدة، وليس فقط في الشرق الأوسط. لذا، لم ترغب المملكة المتحدة بمشاركة الولايات المتحدة في توسيع وجودها في المحيط الهندي، نظراً لتأثير هذه الخطوة السلبي في العالم العربي.

كان ذلك في العام ١٩٨٠، حين خضع كارينغتون وهيرد لضغوط كبيرة. فقد اضطرا إلى استيعاب عدد من الأوضاع الدولية الملحة، التي كان الشرق الأوسط واحداً منها. والحقيقة أننا لن نظلمهما إذا قلنا إن الاهتمام بالفلسطينيين العرب في ذلك العرب، أو التبصر العميق في السياسة العربية، لم يندرجا على رأس لائحة أولوياتهما، ولم يحتلا حتى المرتبة الثانية فيها.

فهما لم يطلقا المبادرة الأوروبية، بل تلقتها وزارة الخارجية البريطانية بشكل سياسة فصلها اللوبي الأوروبي ـ العربي الواسع الخبرة والاتصالات. وكانت هذه السياسة ممثلة في المملكة المتحدة بمجموعة من المصالح التجارية والمصرفية القوية التي تتمتع بغطاء دبلوماسيين بريطانيين مؤهلين خدموا في الدول العربية، فأصبحوا مستشارين تجاريين وماليين لشركات نفطية متعددة الجنسيات ولمتعهدي بناء ودفاع ولمصالح مالية عربية واسعة الانتشار. وهم تمتعوا بدعم مجموعة أصغر من السياسيين والصحافيين الذين تميزوا بخبرة لا بأس بها وبعلاقات في العالم العربي.

لكن كان مالك الصحيفة الأسبوعية «سبيكتاتور» ورئيس تحريرها السابق ونائب اللورد كارينغتون في تلك الفترة الحاسمة والناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم، «اللورد حامل ختم الملكة»، سير أيان غليمور، الناقد البريطاني الأهم «للمستوطنين الصهاينة» في فلسطين، يعتبر العضو الأكثر أهمية في هذه المجموعة. كما كان على الصعيد الثقافي، فريداً من نوعه خاصة في مجال دفع قضية منظمة التحرير الفلسطينية قدماً. وهكذا، برز اللوبي البريطاني العربي كأهم مجموعات الضغط في أوروبا وأكثرها نفوذاً، نظراً لموقع «اللورد

حامل ختم الملكة» الاستراتيجي، في قلب مسيرة وضع السياسة داخل وزارة الخارجية البريطانية.

إضافة إلى ذلك، كان التوقيت مناسباً. إذ لم يبد اعتماد أوروبا على النفط العربي أساسياً أكثر من ذلك الوقت ـ أو بالأحرى هكذا جعلوه يبدو. وقد احتاجت الولايات المتحدة إلى أصدقاء لها في شبه الجزيرة العربية، على الأقل لمد حلفائها في حلف شمال الأطلسي بما يلزمهم من نفط. لذا، عمدت وزارة الخارجية البريطانية طوال الربيع وفي أوائل صيف ١٩٨٠، إلى المطالبة بمبادرة أوروبية في الشرق الأوسط بتشجيع من الفرنسيين، بغية إقناع الألمان والهولنديين بها.

إلا أن الزعماء الألمان والهولنديين اكتشفوا بأن مقاومتهم للسيناريو الذي وضعته وزارة الخارجية البريطانية، يحظى بدعم قوي من جانب رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر التي غردت خارج سربها في ما يتعلق بهذا الموضوع، داخل حكومتها. تلك الحكومة التي تجرأت وعارضت رئيسة الوزراء معارضة فريدة من نوعها وذلك بمبادرة فلسطينية. وفي ١٤ نيسان ١٩٨٠، صدّق وزراء الخارجية الأوروبيون في اجتماع عقدوه في نابولي، على النسخة الأخيرة من المبادرة الأوروبية. فبدا رئيساً الوزراء البريطاني والفرنسي واثقين من نفسيهما إذ تأكدا من إحرازهما تقدماً ملموساً حين ضمنا موقفاً أوروبياً مستقلاً في أي تسوية شرق أوسطية مرتقبة.

وقد أوجز «مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية البريطانية»، عُرف لاحقاً بأنه كارينغتون نفسه، نتائج المؤتمر للمراسلين البريطانيين، فأنهى كلامه بهذا الاستنتاج اللاذع: «لن يشك الرئيس كارتر والسيد ماسكي (وزير الخارجية الجديد الذي حل مكان سايروس فانس) في أن دول السوق الأوروبية المشتركة لن تسوّي الخلافات عن طريق المحادثات المباشرة في مبادرتها التي تخطط لها، حتى لو اعتبرت واشنطن ذلك أمراً غير ودّي».

واستعد رؤساء الدول الأوروبية للاجتماع بكارتر بعد نجاحهم المفترض في البندقية. لكن، في الوقت الذي كانت تعد فيه المبادرة الأوروبية لتعلن رسمياً، أدرك الذين في الداخل، أن الأمور ليس على ما يرام. ففي الوقت الذي انتظروا فيه مكافأة على تلك الاستعدادات الضخمة، بدا أن ذلك لم يكن سوى انتصار فارغ.

مواجهة أوروبية ـ إسرائيلية

هَدَفَ رعاة صيغة البندقية بشكل أساسي وواضح، إلى إلغاء بنود اتفاق كامب دايفيد المتعلقة بالمناطق العربية الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، واستبدالها بصيغة البندقية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا، أجمع الزعماء المؤيدون للمبادرة الأوروبية المعارضة لكامب دايفيد، في وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية، على أن الحصول على موافقة السادات الضمنية على صيغة البندقية ستشكل الطريقة الفعالة لإضعاف المعارضة الأميركية والإسرائيلية للمبادرة الأوروبية.

لذا، قررت وزارة الخارجية البريطانية التقرّب من السادات تقرّباً غير تقليدي، نظراً للظروف السائدة. واختير اللورد «حامل ختم الملكة» للقيام بتلك المهمة، كونه تمتع بمصداقية كبيرة لدى العرب.

وصل «سير» أيان غيلمور إلى القاهرة، في أجواء شبه سرية، في العاشر من أيار، أي قبل أربعة أيام من اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في نابولي لوضع اللمسات الأخيرة على نص إعلان البندقية، حيث أراد غيلمور أن يحصل على مباركة السادات عليه. فكانت تلك المهمة غير محضرة ومتهورة وقليلة المعلومات، بعكس الزيارات الاعتيادية التي كانت تحضر تحضيراً دقيقاً. وكان غيلمور، شأنه شأن الكثيرين ممن سبقوه، قد استخف بقدرة السادات على إدراك الدبلوماسية شبه السرية.

وعلى مدى ثلاثة أيام، أصغى المصريون بتهذيب وحشرية إلى موجزات غيلمور السرية. إلا أنهم لم يعلقوا عليها. حتى أن السادات «لم يكن موجوداً» للاجتماع بغيلمور. وفي اليوم الأخير من فترة إقامته في القاهرة، عقد غيلمور مؤتمراً صحافياً. إلا أن السادات لم يرغب «بأية مفاجآت»، فأمر وزير الدولة للشؤون الخارجية بالانضمام إلى غليمور في هذا الاجتماع مع وسائل الإعلام، والتحقق من عدم بروز أي «سوء فهم» لدعم مصر المستمر لاتفاق كامب دايفيد.

وقد شرح الوزير المصري بطرس غالي في المؤتمر الصحافي، أن مصر ترحب بالمساعدة الأوروبية في مجال إحلال السلام في الشرق الأوسط، ما دامت تتوافق مع السياسة الراهنة التي تعتمدها الولايات المتحدة ومصر. وعني بذلك،

دعم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واتفاق كامب دايفيد، وليس إلغاءه كما اقترح غيلمور.

لا بد أن تصريح غالي الداعم لسياسة الولايات المتحدة في المؤتمر الصحافي، كان بالنسبة إلى غيلمور أشبه بالمراسم التأبينية لقمة البندقية المرتقبة. وحين عاد غيلمور إلى لندن في ١٣ أيار، مجرداً من «الورقة» المرغوبة من السادات، والتي كانت لتقضي على المقاومة المتزايدة والشك في صيغة السلام الأوروبية في الشرق الأوسط، الصادرَيْن من جانب الولايات المتحدة والألمان والهولنديين، بدا واضحاً «أن صيغة سلام البندقية ستلد ميتة». وكانت كلمة واحدة من السادات كافية لتنقذها. لكن غيلمور لم يحملها معه من القاهرة فانتظر الجميع الأسوأ.

حتى عندما تنقلت مسودة إعلان القمة بين اجتماع وزراء الخارجية في نابولي وقمة رؤساء الدول في البندقية، كان مؤتمر حركة فتح، الذي يمثل الأكثرية في منظمة التحرير الفلسطينية، ملتئماً في دمشق في نهاية أيار حيث تجاهل نوايا الأوروبيين الحسنة، محولاً ادعاء منظمة التحرير بمشاركتها جدياً في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، إلى سخرية. وأدلى رئيس منظمة التحرير عرفات بتصريح حول سياسة حركة فتح في الأول من حزيران ١٩٨٠، أي قبل اثني عشر يوماً من إعلان البندقية الأوروبي؛ مع أنني أتساءل ما إذا كان المستشارون الخبراء قد أبلغوا رؤساء الدول الأوروبية المجتمعين في البندقية، بالقرارات التي اتخذها مؤتمر حركة فتح والتي كانت أساسية بالنسبة إلى مشاورات البندقية.

وهكذا، أعلن مؤتمر حركة فتح للملأ بأنه يؤيد، «باسم ممثليه الستمائة»، تحرير كامل فلسطين بالسلاح والقضاء على «الدولة الصهيونية» بكل الطرق المتوفرة. كما صرح بأنه في حالة حرب فعلية مع الولايات المتحدة وحلفائها في العالم العربي. ثم طالب «بتعزيز الملف الاستراتيجي القائم مع الاتحاد السوفياتي برئاسة بريجنيف وحركات التحرير العالمية»، مثنياً على الثورة الإسلامية في إيران لدعمها الخاص لها.

وفي اليوم التالي، حثت افتتاحية في جريدة الحزب الشيوعي السوفياتي، «البرافدا»، الأوروبيين على استئناف مبادرتهم التي يجب أن تهدف إلى استعادة حقوق الفلسطينيين الشرعية، تلك الحقوق التي فصلها مؤتمر حركة فتح في دمشق. وأنهت «البرافدا» افتتاحيتها بلهجة عكست حماستها للمبادرة الأوروبية،

مشيرة إلى أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات شكّل «ضرورة لزماننا».

حتى لو لم يصل إعلان البندقية إلى الدرجة البعيدة التي بلغها مؤتمر حركة فتح في دمشق، إلا أنه قطع شوطاً لا بأس به على الطريق نفسها. إذ تمت الموافقة على مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، كما وجه تحذير إلى إسرائيل بتعابير محددة. فطلب منها الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس وإخلاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقبول بمنظمة التحرير كشريك مفاوض.

وتلقت إسرائيل الرسالة من البندقية بسخرية واشمئزاز. إلا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت هذا التدخل الأوروبي أمراً متهوراً لأنه هدف «بكل فخر» إلى إضعاف الدعم الأميركي لإسرائيل ودعم موقف منظمة التحرير في الوقت نفسه. وكانت الدول الأوروبية الكبرى قد سخرت علناً من الأميركيين، معلنة أن الفلسطينيين العرب، الممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية، جزء لا يتجزأ من قضية الشرق الأوسط. فكل شيء ناتج عنهم، لا سيما أزمة الخليج المعلقة. إذن اكتسب الفلسطينيون أهمية في نظر الأوروبيين. وكان من الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل أن تدرك هذا الواقع في حياة الشرق الأوسط. وبالاختصار، كانت تلك الرسالة الحقيقية الصادرة عن البندقية.

وقد تغذى إعلان البندقية من الثقة التي شعر بها زعماء منظمة التحرير الفلسطينية في مستهل الثمانينات. فتمتع عرفات ورفاقه بثقة كبيرة في النفس بعد أن حصلوا على الموافقة الأوروبية. وهم تأكدوا من أن منظمة التحرير تحظى بالدعم الفعلي للاتحاد السوفياتي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة. كما أن المنظمة حصلت على مساعدة عسكرية من سوريا والعراق ودعماً مالياً من المملكة العربية السعودية ودول الخليج. وها هي الآن تكسب الدعم السياسي والدبلوماسي للدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية، حتى أن منظمة التحرير أقامت صداقات لها في وزارة الخارجية في واشنطن. إذن، ما كانت المشكلة؟

على الرغم من علاقاتها الكثيرة النافذة ومواردها المالية الأكثر من مناسبة، افتقدت منظمة التحرير الذكاء السياسي الدقيق والسليم، ولا سيما في مواجهة الإسرائيليين والأوروبيين والأميركيين. وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص في ما يتعلق بتقييم منظمة التحرير لإعلان البندقية. إذ بدا عرفات ورفاقه أنهم غير

مدركين بأن الحماسة الأوروبية للمبادرة، تقريباً بعد قمة البندقية مباشرة، بدأت تضعف.

وفي الواقع، إن الضغوطات من داخل الحكومة البريطانية، مارستها رئيسة الوزراء تاتشر، إضافة إلى بون وأوروبيين آخرين والسادات والإسرائيليين، أجبرت وزارة الخارجية البريطانية على إعادة النظر في المبادرة الأوروبية. وقد تأكد الزعيم الأوروبي الذي زار إسرائيل بعد البندقية والمتمثل في شخص وزير خارجية اللوكسمبورغ، من ردة الفعل الإسرائيلية على الإعلان الأوروبي بعد أن سمع شكاوى إسحاق شامير الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير خارجية. وكان الغضب في القدس إثر إعلان البندقية، عظيماً للغاية، إلى حد أن أصوات عدة طالبت بإلغاء زيارة الوزير اللوكسمبورغي المقترحة. وهكذا، تبيّن لهذا الأخير أن إسرائيل ترفض المبادرة الأوروبية رفضاً قاطعاً.

لكن في تلك الفترة، شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية بالذات العامل الأساسي الذي أضعف المبادرة الأوروبية. ولا شك أن الزعماء الأوروبيين اعتبروا الفلسطينيين أعداءهم الألد. إذ كان الإعلان عن سياسة حركة «فتح» كارثة في مجال العلاقات العامة. إلا أن الأسوأ لم يكن قد ظهر بعد. فبعد ذلك الإعلان، عقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسته الخامسة عشرة في دمشق في ١١ نيسان ١٩٨١. فلم يخف رئيسه نواياه، بل قال للموفدين الثلاثمائة بأن الحوار الرسمي والبرلماني الذي أجرته منظمة التحرير مع الأوروبيين، لم يعط أية نتيجة. كما احتج على الدعوة التي وجهها الأوروبيون للسادات لإلقاء كلمة أمام البرلمان الأوروبي، معتبراً تلك الخطوة «تدخلاً في الشؤون الفلسطينية». ولم تكن المبادرة الأوروبية التي بحثوا في أمرها سوى «إنكار للصداقة واستخفاف بالشعب العربي».

وقبل توجيه هذه الصفعة للأوروبيين، ولا سيما لمبادرة كارينغتون البريطانية والشخصية، شهد المؤتمر مجاهرة انحياز منظمة التحرير الفلسطينية الكامل للاتحاد السوفياتي واستنكارها الشديد لسياسة الولايات المتحدة. كما أكد رئيسها في تصريح خاص استهدف به إسرائيل، أن البند السادس من شرعة فلسطين التي وضعتها منظمة التحرير، والذي يدعو إلى القضاء الكامل على «الدولة الصهيونية»، لن يعدّل.

وكنا قد تلقينا تقارير تفيد بأن كارينغتون نوى، حين أصبح رئيساً للمجموعة الأوروبية في الأول من تموز ١٩٨١، إطلاق مبادرة سلمية مشتركة تهدف إلى جلب

إسرائيل ومنظمة التحرير إلى طاولة المفاوضات. لذا، أرسل أحد دبلوماسييه الأكثر أهمية، «سير» جون غراهام، إلى الشرق الأوسط في شباط ١٩٨١، ليعدّ الأجواء لتسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية. فالتقى غراهام بعرفات في بيروت، ثم عاد من الاجتماع حاملاً معه وعداً بالتعاون.

وعلى الرغم من ذلك، وبعد أقل من شهرين، أرسل المجلس الوطني لمنظمة التحرير رسالة مختلفة كل الاختلاف إلى الأوروبيين. لكن ما كان أهم من كلام المجلس، هو ما برز في أعمال العنف والهجومات المستمرة على السكان المدنيين في شمال إسرائيل وما تلاها من جلاء السكان عن المدن الإسرائيلية الشمالية. وهكذا، بدت تطمينات عرفات عبثية إزاء الواقع الميداني. إلا أنها أظهرت المصاعب التي واجهتها «مبادرة السلام» البريطانية.

وقبل حصول هذه التطورات، كان كارينغتون قد طمأن أصدقاءه أن الأجواء في الشرق الأوسط ستتبدّل حين سيتولى الشؤون الأوروبية. لكن حين أزف ذلك اليوم وبدأت رئاسة مجلس الوزراء الأوروبي، ذهبت مصداقية عرفات وضماناته أدراج الرياح التي حملت معها المبادرة الأوروبية، تلك المبادرة التي ضاعت من دون أن تترك أي أثر لها، في المناطق الحدودية الوعرة في شمال إسرائيل وجنوب لبنان، وفي الهياكل والمطارات المدنية التي تعرضت لهجومات منظمة التحرير، وكذلك في التدابير المضادة المتصلبة التي اتخذتها إسرائيل ضد قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

وهكذا، أسدل الستار على محاولة عرفات لتجنيد المجموعة الأوروبية من أجل دعم حملته ضد إسرائيل. كذلك، وضع حد لمحاولة أوروبا تجنيد عرفات كوسيلة لمساعدتها في الابتعاد عن سياسة الولايات المتحدة، وإسرائيل، في الشرق الأوسط، والتمتع بعائدات تجارة الشرق الأوسط الضخمة من دون أن تعاني من هذه الشراكة التي تشكل عقبة أمامها. إلا أنها فشلت في تحقيق كل ذلك.

- ٢٣ -

إسرائيل تواجه عزلتها

عندما أصبحت المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية في العام ١٩٨٠، اكتشفت أن هجوم منظمة التحرير الفلسطينية الهادف إلى عزل إسرائيل وإزالة شرعيتها كان في أوجه. فقد قطعت أفريقيا السوداء، التي أظهرت تعاطفاً مميزاً تجاه إسرائيل، علاقاتها الدبلوماسية معنا بسبب الضغط المكثف الذي مارسته عليها البلدان العربية. وحرصت بلدان أخرى في آسيا وأميركا اللاتينية، وحتى في أوروبا، على ألا ترسخ علاقاتها معنا حتى لا تسيء إلى زبائنها العرب الأغنياء بالنفط. أما اليابان التي لا تخشى شيئاً، فقد توسلت إليَّ آنذاك كي لا أنشر للملأ زيارتي ومقابلتي مع وزير الخارجية في طوكيو. فقد واجهت إسرائيل، المعروفة «بغوليات»، بلدان جامعة الدول العربية التي أمرت مجتمعة، بحشد الثروات، وحازت على الدعم الفوري والحماسي من معظم بلدان العالم. ولكننا لم نشعر قط بما شعر به «غوليات».

وقد حصل ذلك بصورة خاصة في أوروبا، حيث خُضنا حرباً خاسرة من أجل التعاطف والتفهم. فلم يستطع الأوروبيون أن يفهموا أننا لا نحب عبارة «الأراضي المحتلة». إذ أنها تعني بأننا استولينا بالقوة على أرض ليست ملكاً لنا. بيد أنه ما من يهودي يعرف التوراة وتراثه، يستطيع اعتبار «اليهودة والسامرة» أرضاً أجنبية. فالديانة اليهودية ليست تعبيراً عن العلاقة بين الفرد والله. إنما هي ديانة وطنية من ناحية أنها تتعامل مع الشعب، أي الشعب اليهودي والله. إضافة إلى ذلك، فهي وطنية، لأنها تطبق على الشعب وأرضه، أي أرض إسرائيل التي تشمل بالطبع «اليهودة والسامرة». ومن الصعب أن تجد صفحة في كتاب الصلاة اليهودي لا يشار

فيـه إلى أرض إسرائيـل. فأي يهـودي، أكان في لنـدن أو في نيويـورك، أو في أيـة مدينة أخرى، سمح له بالعيش فيها، يصلي للمطر في شهر تشرين الأول خلال عيد «المظلّة». وعندما يصلي يتجه بصلاته نحو أورشليم، المدينـة التي ذكرت أكثـر من ستمائة مرة في العهد القديم.

وفي مـا بعـد، وافقنـا في العـام ١٩٤٧ على مخـطط التقسيم الـذي وضعتـه منظمة الأمم المتحدة وذلك بالرغم من تعلقنا الفطري بكـامل أراضينـا. كما تنـازلنا عن جزء من أرضنا كثمن للحصول على دولتنا المستقلة. وفي العـام ١٩٦٧ أي بعد مضي عشرين عاماً، استرجعنا، كنتيجة «للعدوان» الذي قام به الملك حسين، ذلك الجزء من الأرض الذي تنازلنا عنه مكرهين في العام ١٩٤٧، فهل من المـدهش أن تكون رغبتنا في الاحتفاظ بما هو لنا كبيرة لهذا الحد؟

وأعتقـد أن وضعنا بـات شرعيـاً تمـامـاً بسبب المـوقف السلبي الـذي اتخـذه الـزعماء العـرب في قمة الخـرطـوم التي انعقـدت في شهـر أيلول ١٩٦٧، وبسبب استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية المعروفة باستراتيجية المراحل التي ستتيح لهـا استغلال أي أرض تتنازل عنها إسرائيل لاستعمالها كقاعدة لها بهـدف تحريـر كامـل فلسطين من «النظام الصهيوني». وهكذا أصبح تعلقنا بالأرض متشابكاً مع اعتبـاراتنا الأساسية في مجال الأمن. وقد أدى إلى تمسكنا بعزمنـا على أن لا نعود إلى حـدود العام ١٩٦٧ كما حددها وزير الخارجية السابق إيبان.

لسوء الحظ، لم تكن المشكلة مشكلة أرض فقط. ففي الأرض يسكن شعب يفوق عدده المليون، وهو يعتبر أن إسرائيل هي المحتل، ولكم كرهنا هذا الوصف. وكانت سياستنا تقضي بالولوج شيئاً فشيئاً إلى حياة الفلسطينيـين اليومية وبإبقاء عـدد قليـل من الجنود والضبـاط الإسـرائيليين في تلك الأراضي. وقـد أتـاحت سيـاسـة «الجسور المفتوحة» للفلسطينيـين العـرب فرصـة زيارة الأردن وتعـاطي التجارة معـه ومع سائر بلدان العالم العـربي. وطوال عشـرين سنة، استمـر هذا التـدبير الصعب مطبقاً في تلك الأراضي. وكـان عشرات الآلاف من الفلسـطينيـين يأتـون يوميـاً إلى إسرائيل للعمل في حقولنا ومصانعنا. وخلال هذه السنوات، أي منـذ العام ١٩٦٧، واجه الاقتصاد في إسرائيل وفي تلك الأراضي عراقيل عديدة.

ظاهرياً، بدا وكأن الدمج بين إسرائيل والأراضي قد نجـح، وجاءت الـوقائـع على الأرض لتؤكد صدق هذا الاعتقاد. والجدير بـالذكـر أن الضفة الغـربية وقـطاع

غزة تحولاً بالفعل إلى جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل وذلك من دون أي تدبير رسمي لضمهما، وقد اختفى «الخط الأخضر» القديم الذي فصل إسرائيل في العام ١٩٦٧ عن تلك الأراضي. فالتسويات التي توصل إليها اليهود في تلك الأراضي، والطرق الجديدة التي شقت بين «اليهودة والسامرة»، غيرت بالفعل، ليس فقط الطابع الجغرافي، إنما إيضاً سياسة العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ظل تلك الظروف، أثار زعماء «الليكود» الدهشة، إذ أنهم أرادوا استمرار الوضع الراهن إلى مئات السنين إذا كان بالإمكان. لذا، ومع مرور كل عام، كانت إسرائيل تُحكم قبضتها على الأراضي.

بيد أن المظاهر قد تخدع، فتحت السطح، وبالرغم من سنوات الهدوء النسبي، اختلف الوضع تماماً بالنسبة إلى ما لاحظته إسرائيل.

وبما أن الفلسطينيين لم يعرفوا في تاريخهم الوجود المستقل، فلن يتغير عليهم شيء. لقد كانوا جزءاً من السنجقية السورية في ظل الاحتلال التركي، وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن ثم خضعوا للنظام البريطاني إلى أن سيطر عليهم الأردنيون والمصريون العام ١٩٤٩. وتظهر السرية في القضية الفلسطينية، في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، بأنها تحولت إلى قومية فلسطينية حية. وبالطبع، كانت موجودة من قبل، ولكنها تميزت بالسلبية. إذ عمل البريطانيون والأردنيون والمصريون على استيعابها من دون متاعب. وبعد أن سيطرت إسرائيل على تلك الأراضي، تحولت إلى حركة قومية ديناميكية اصطدمت بالمحتل. وتزايد هذا الصدام بعد أن عززت منظمة التحرير الفلسطينية قوتها وتأثيرها على الشعب الفلسطيني. ووراء الكواليس، نمت القومية الفلسطينية التي بلغت سن الرشد في العام ١٩٦٧، فاضطرت الإدارة الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير صارمة للمحافظة على الأمن الأساسي وللحؤول دون تجدد القتال.

لقد انتقدنا كثيراً بسبب الظلم والإذلال اللذين عاملنا بهما الفلسطينيين. وأقر بأننا ارتكبنا أخطاء كثيرة في تلك الأراضي. إذ أن الاعتبارات المعمول بها للمحافظة على الأمن بأي ثمن، أعمت بصيرتنا عن العواقب النفسية لبعض الأفعال التي نفذناها. واستدعت الحاجات الأمنية الاهتمام أكثر من أي تحرك سياسي من شأنه أن يتخذ بغية إيجاد طريق نحو التعايش بين الإسرائيلي والفلسطيني. وبعد أن

اصطدمت القوميات ببعضها البعض، لم يعد من وسيلة للبقاء في الأراضي من دون ممارسة الضغوطات، ومن دون اللجوء إلى القوة، ومن دون خلق المتاعب للسكان المحليين. وكان من الممكن أن تجري الأمور خلافاً لذلك لو أن البلدان العربية قبلت بالتفاوض معنا، مثلما فعلت مصر. غير أنها رفضت ذلك، فكان على الفلسطينيين العرب أن يدفعوا الثمن. وبالنسبة إلينا، كان من الممكن التفاوض على تلك الأراضي، ولكن ليس في ظل شروط منظمة التحرير الفلسطينية. وكنا على استعداد للتفاوض بشأن التنازلات للتعايش ومن أجل تسوية سلمية حقيقية وطويلة مع جيراننا العرب، أي الفلسطينيين والأردنيين والسوريين. ولكن العرب أحجموا عن التفاوض.

- ٢٤ -

الفلسطينيون ومرحلة
١٩٨١ - ١٩٨٧
يفتشون عن مخلص

في تموز ١٩٨١، حين تبوأ اللورد كارينغتون رئاسة المجموعة الأوروبية عاقداً العزم على مواصلة المبادرة الأوروبية في الشرق الأوسط، تخلّى عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية عن خدمات الأوروبيين. إذ أن أوروبا لم تعد تنفع المنظمة في لبنان حيث كانت بحاجة ماسة إلى فترة استراحة أو بالأحرى إلى وقف إطلاق نار. فكانت الولايات المتحدة وحدها قادرة على منحها هذا الأمر. وفي ٢٤ تموز ١٩٨١، وفّر فيليب حبيب، موفد الرئيس ريغان الشخصي، لمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الفترة، بتوصله إلى اتفاق وقف إطلاق نار قيّد خطوات «جيش الدفاع الإسرائيلي» فعلياً، على الحدود اللبنانية.

وفي الواقع، إن ما حققه عرفات وزعماء منظمة التحرير من خلال هذا الاتفاق، ينتمي بشكل أساسي إلى سجل الأحداث في لبنان أكثر منه إلى تلك التي جرت في فلسطين. إلا أن عواقب قرارات منظمة التحرير تلك حدّدت مصير الفلسطينيين العرب خلال الثمانينات، لا سيما في «يهودة وسامرة» وغزة، وكذلك في لبنان.

ومع بداية العقد، استعد الفلسطينيون في جنوب لبنان لحسم قضيتهم مع إسرائيل. وقد حماهم وقف إطلاق النار الذي قام الأميركيون بتحقيقه، من التدابير العسكرية الإسرائيلية المضادة. إلا أن منظمة التحرير عانت من المفاعيل الجانبية لشخصيتها المنفصمة. فهي كانت تستعد لشن هجوم عسكري على شمال إسرائيل، مشاركة في الوقت نفسه وبشكل متناقض، في «مبادرة سلام» أطلقها الملك السعودي. وكان عرفات قد خطط لاستخدام السعودية كتغطية فيضفي على

النسخة الفلسطينية لـ «خطة السلام» المقترحة الاحترام السعودي، علماً أن تلك الخطة أعدّت لإقناع الأميركيين والأوروبيين بنوايا منظمة التحرير السلمية.

إلا أن الحظ لم يحالف عرفات في صيف العام ١٩٨١، لأن مزاج السعوديين لم يكن سلساً. فلم يعرب الملك السعودي عن استعداده للموافقة على كل ما اقترحه عرفات في ما يتعلق بفلسطين. فقد وضع الملك فهد نصب عينيه هدفاً اختلف عن ذلك الذي تطلّع إليه عرفات. إذ شعر بالقلق لغياب مصر في الجامعة العربية. واعتبر أنه يجب اتخاذ موقف عربي متفهم إزاء القضية الفلسطينية بغية مواجهة سلام السادات الذي أتى من طرف واحد؛ علماً أن هذا الموقف سيسمح لمصر بدعم القضية الفلسطينية ويدفعها بالتالي كي تعود إلى الحظيرة العربية، ونتج عن ذلك، «مشروع فهد» القائم على القاسم المشترك الأدنى، الذي اعتقد بأنه سيكون مقبولاً بالنسبة إلى كل الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية كذلك. وقد كشف فهد عن رغبته بمنع عرفات من الظهور، وذلك من خلال حديث بدا أنه أعدّ مسبقاً، أدلى به إلى وكالة الأنباء السعودية في الثالث من تشرين الثاني ١٩٨١، وجرى ذلك قبل ثلاثة أسابيع من اجتماع رؤساء الدول العربية في مؤتمر فاس لبحث الوضع اللبناني ظاهرياً وتوفير الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

شرح الملك فهد في حديثه المُلقى بدقة، أن السعوديين يفكرون بـ «بديل لكامب دايفيد»، وهذا لا يعني المواجهة مع مصر بل للتشديد على رغبة العرب ببلوغ السلام. وأضاف أن السعوديين، رغبةً منهم ببلوغ هذا الهدف، أضافوا بندين آخرين إلى مسودة المشروع الذي أرسلته منظمة التحرير الفلسطينية إلى رؤساء الدول. وكانت مسودة المنظمة الأساسية مؤلفة من ستة بنود، أضاف إليها الملك فهد بنداً سابعاً هاماً أعلن فيه أن كل دول المنطقة تتمتع بحق «العيش بسلام». إضافة إلى ذلك، تميزت تعليقات العاهل السعودي خلال حديثه في تشرين الثاني، باعتدال لم يكن موجوداً في الصيف، لأن الرهان السعودي على إحلال السلام أصبح هاماً. فقد بلغت عائدات النفط السعودي تلك السنة ٢٨٠ مليون دولار يومياً، أي أن السعودية جنت كل يوم أكثر من مئة مليون جنيه استرليني جنتها في العام ١٩٨١، ولما اندلعت الحرب الإيرانية ـ العراقية على الأبواب السعودية في الخليج، لم يرغب الزعماء السعوديون بالمزيد من المشاكل من جانب الفلسطينيين.

وبدا عرفات ورفاقه غير مدركين لإشارات التحذير الصادرة عن الجانب السعودي، إذ أنهم استنكروا، في ما بدا أنه مؤشر لجنون المنظمة، ما أضافه

الملك فهد على صيغة المنظمة، الذي «يسمح» لإسرائيل، بشروط معينة، «للعيش بسلام». واعتبروا ذلك اعترافاً ضمنياً بإسرائيل. لذا، رفض عرفات، (في جلسة سرية عقدت خلال القمة)، و«وزير خارجية» منظمة التحرير فاروق القدومي، في تصريح نشر للملأ وصدر في بيروت قبل عشرة أيام من انعقاد القمة، وحملت هذه الإضافة رفضاً قاطعاً. فقال القدومي: «يجب أن يكون واضحاً للجميع أننا كفلسطينيين، نعارض البند السابع ونرفضه رفضاً قاطعاً. كما أن هذا الموقف غير قابل للمناقشة، ودعمت بعض الدول العربية معارضة منظمة التحرير لنص الملك فهد المعدل. وهكذا، لم يعرض الملك فهد قراره للتصويب. فانتهت قمة رؤساء الدول العربية الذين اجتمعوا في فاس في ٢٥ تشرين الثاني، بشكل مفاجىء وغير حاسم.

لا بد أن منظمة التحرير ندمت على المعاملة «المتعجرفة» التي لاقاها الملك فهد من عرفات، وذلك حين ناشدت الحكام السعوديين، عبثاً، بعد نحو ستة أشهر، للحصول على مساعدة طارئة لمواجهة تقدم القوات الإسرائيلية في لبنان.

وفي هذا الوقت، كان الحكام العرب قد سمحوا لمنظمة التحرير الفلسطينية بتقديم نفسها كالناطقة الوحيدة باسم الفلسطينيين، وذلك لعدم وجود طرف آخر يستطيع لعب هذا الدور. فلم يعد الملك حسين يشكل بديلاً واقعياً، وهو لم يكن كذلك قط، وتقلص عدد المؤيدين للأردن في الضفة الغربية. ومع ذلك، انزعج العديد من العرب في الضفة الغربية من العنف المتنامي الذي لجأت إليه منظمة التحرير، خاصة أنه استهدف «المنشقين» الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. لكن القليل منهم تجرأ واحتج على هذا الأمر؛ لأن بعض الذي قاموا بذلك دفعوا ثمن خطوتهم غالياً.

وكان لمقتل رئيس بلدية نابلس واغتيال مسؤولين بارزين في منظمة التحرير، أمثال سعيد حمامي والدكتور سرطاوي، اللذين اعتقدا أنهما يتصرفان باسم عرفات حين أقاما علاقات مع الإسرائيليين، وانتقدا سياسة المنظمة الرسمية، أثراً «مثبطاً» على الفلسطينيين الذين أيدوا التعايش السلمي مع إسرائيل وتجرأوا على التشكيك بسياسة قيادة منظمة التحرير السلبية.

مع ذلك، توحّد سكان الضفة الغربية وغزة في معارضتهم للاحتلال الإسرائيلي. وهم تأكدوا، مع قيام كل مستوطنة يهودية جديدة في تلك الأراضي، أن الإسرائيليين سيبقون هناك.

والحقيقة أنهم شكوا في النوايا الإسرائيلية. لكنهم شكوا كذلك في النوايا الأردنية والعربية. فعلى الرغم من الولاء «الزائف» الذي أبداه الزعماء العرب للقضية الفلسطينية المقدسة، اتخذ التعامل مع الفلسطينيين طابعاً قاسياً.

إذن، لم يكن الوضع مطمئناً بالنسبة إلى الفلسطينيين العرب. إلا أن زعماءهم لم يعربوا عن قلقهم رغم العزلة السياسية التي دفعتهم منظمة التحرير إليها.

وليس قصة قمتي رؤساء الدول العربية في فاس سوى تجسيد واضح لتقلبات سياسة عرفات في إطار منظمة التحرير، إذ التأمت القمة الأولى في فاس في تشرين الثاني ١٩٨١، كما وصفنا آنفاً. أملت خلالها منظمة التحرير، سياستها على الزعماء العرب خلال جلسة طويلة وخاصة انتهت بعدها القمة من دون اتخاذ أية مقررات ورفضت منظمة التحرير التي تمتعت بدعم سوريا وليبيا واليمن، خطة السلام التي وضعها الملك فهد، وهي قامت بذلك لأن مشروع فهد قال، ولو ضمنياً، بضرورة السماح لإسرائيل بالعيش بسلام ما ان تلبي كل المطالب العربية في ما يتعلق بالأراضي.

وقد رفض عرفات والقدومي تلك الفكرة لأنهما أرادا حسم قضيتهما مع إسرائيل في لبنان، «إلى الأبد». وحصل ذلك قبل تسعة أشهر من «معركة بيروت» بغية تأكيد النقطة التي سجلت في فاس في تشرن الثاني ١٩٨١، ألقى نائب عرفات صلاح خلف (أبو أياد)، كلمة أمام تجمع ضخم من الفلسطينيين في بيروت في كانون الأول، حيث أكدت في ختام هذه الكلمة أن «منظمة التحرير الفلسطينية لن توافق أبداً على حل يقضي بالتفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها. ولن توافق أبداً على أية مبادرة تنص على الاعتراف بإسرائيل».

وكانت اليقظة التي برزت في حزيران ١٩٨٢ مع الهجوم الإسرائيلي على مواقع منظمة التحرير في لبنان، سريعة وقاسية. وعكست قمة فاس الثانية التي عقدت بعد عشرة أشهر من الأولى، التحول الناتج عن تلك اليقظة. وفي هذا الوقت، كان ولي العهد السعودي فهد قد أصبح ملكاً. فعرض مجدداً خطة سلامه المعدلة على زملائه الحكام. وكانت الخطة نفسها التي رفضتها منظمة التحرير والسوريون رفضاً باتاً، قبل أقل من سنة. لكنها حظيت الآن بدعم من عرفات الذي ناشد «جلالة الملوك والرؤساء المحترمين»، لمساعدة الفلسطينيين المنكوبين في لبنان. إلا أن رؤساء الدول العربية تجاهلوا هذه الدعوة تجاهلاً متعمداً.

صحيح أن البند السابع أكد أن «كل دول المنطقة يجب أن تستطيع العيش بسلام». إلا أنه لم يأت على ذكر المفاوضات أو السلام الرسمي بين الأطراف. مع ذلك، ومقابل طيف هذا الاعتراف «الضمني» الذي لم يذكر حتى اسم إسرائيل، دُعيت هذه الأخيرة إلى الانسحاب من كل الأراضي التي «احتلتها في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية وإزالة كل المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية وغزة والموافقة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة «برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية»، وأن تكون القدس عاصمة لها؛ على أن تضمن الأمم المتحدة السلام لكل دول المنطقة تطبيق تلك التدابير. ولم يكن ذلك العرض مغرياً بالنسبة إلى إسرائيل. وقد تحوّل هذا المشروع المسكّن الذي اعتبره بيغن صيغة للقضاء على إسرائيل والذي رفضته كل من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير لأنه قد يُترجم اعترافاً بوجود إسرائيل، حين عبرت القوات الإسرائيلية الحدود في السادس من حزيران ١٩٨٢ وطردت قوات المنظمة المحصّنة في لبنان.

غيّرت الحرب في لبنان كل الأحلاف الموجودة. فحين هُزمت منظمة التحرير وكانت تُطرد، غيّر الزعماء العرب اتجاههم، وشن معارضو عرفات داخل منظمة التحرير، هجوماً ضارياً على قواته في شمال لبنان، وأجبروه على إجلاء قواعده المتبقية في لبنان.

وهكذا، انقسمت منظمة التحرير إلى أجنحة متقاتلة. وأبعد عرفات عن قاعدته الأخيرة المجاورة لإسرائيل. كما تبعثر رجاله في كل أنحاء العالم العربي. فعانت منظمة التحرير من أزمة خطيرة.

وقد أدّى هذا الوضع بالذات إلى المفارقة الثانية المدهشة في التاريخ الفلسطيني الحديث. فشكل دخول إسرائيل إلى أراض جديدة في العام ١٩٦٧ المفارقة الأولى التي أحيت القومية الفلسطينية وأثارتها. أما الثانية فكانت نتيجة الدخول الإسرائيلي إلى لبنان في العام ١٩٨٢. وهي أدّت إلى شبه اندثار الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها في الوقت نفسه، عادت وأحيت الوعي الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. والحقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد حوّلت لبنان إلى وطن قومي بديل للفلسطينيين - من دون موافقة اللبنانيين طبعاً.

لكن لم يعد للفكرة الوطنية الفلسطينية ملاذاً آخراً باستثناء وطنها الأساسي، أي الضفة الغربية وغزة. وهكذا، بدأ العد العكسي للانتفاضة، فأخذت العناصر

الأساسية تحضّر نفسها من دون أن تدرك قيادة منظمة التحرير ذلك. إلاّ أن مناورات الفلسطينيين العرب استمرت إلى أن باغتت عواقب الانتفاضة السياسيين أنفسهم ـ الفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء ـ بعد سبع سنوات. لكن في البدء، برزت المرحلة المشؤومة التي تلت حرب منظمة التحرير في لبنان.

وقد شكّلت تلك المرحلة الموضوع الأساسي الذي تمحور حوله المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر الملتئم في الجزائر في شباط ١٩٨٣. والواقع أن طرد منظمة التحرير من لبنان، ربما ما كان ليحصل قط، بالنظر إلى القرارات السياسية التي أخذتها قيادتها والدروس التي تعلمتها في الجزائر. فقد حدّد المجلس مجدداً الموقف الفلسطيني إزاء إسرائيل والولايات المتحدة، الذي بدا في موضع التحدي. إذ دعا إلى تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني. كما استنكر مبادرتي السلام الإسرائيلية والأميركية ورفض مشروع ريغان. وحث الشعب المصري على الإطاحة باتفاق كامب دايفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، مشيراً كذلك بوضوح إلى ضرورة قلب نظام مبارك. إذن، كانت تلك بداية مشؤومة لعودة منظمة التحرير إلى الواقعية. وقد اكتفت الإشارة الوحيدة إلى مشروع فهد، الذي دعمه عرفات في قمة فاس قبل خمسة أشهر، بالقول «إنه يجب أن يُقرن بالعمل العسكري بغية تغيير ميزان القوى لصالح الفلسطينيين». ولا شك أن قيادة منظمة التحرير احتاجت إلى فترة زمنية طويلة لتصبح قادرة سياسياً أو نفسياً، على مواجهة حقيقة الوضع الفلسطيني.

* * *

كانت العواقب، في أية حركة ديمقراطية مهما عانت من عيوب، لتنعكس بشكل فوري وراديكالي. فيبعد الزعماء الفاشلون عن مراكزهم. إضافة إلى ذلك، كان الفلسطينيون العرب قد اعتادوا، أكثر من أية مجموعة عربية أخرى، على التفكير والتطبيق الديمقراطيين. إذ أن وجودهم إلى جانب إسرائيل الديمقراطية منذ العام ١٩٦٧ وطوال خمس عشرة سنة، ترك آثاره. فلم يجد الفلسطينيون العرب نظراء لهم في العالم العربي، على الصعيدين الثقافي والتربوي. ومع ذلك استطاع زعماء منظمة التحرير التصرف كما يحلو لهم بسبب «جهاز الإرهاب» الداخلي الذي لا يرحم والذي وضع في تصرفهم، والذي عالج أمر المنشقين عن المنظمة ونقادها بشكل حاسم. إلا أن الضغوط الناتجة عن السياسة الإسرائيلية، التي أعدت لإجبار الفلسطينيين العرب على القبول بسلام عادل وبالتعايش مع إسرائيل، أربكت قيادة منظمة التحرير وأجبرتها على إعادة النظر في موقفها.

يبدو تصميم منظمة التحرير على المقاومة والحؤول دون التوصل إلى هذه النتائج، بديهياً حين نراجع سياستها وممارستها خلال السنوات السبع العجاف التي تلت هزيمتها في بيروت في العام ١٩٨٢، والحقيقة أن تقلبات عرفات تتخذ شكلاً معروفاً إذا ما طُرحت على المدى البعيد. لذا، وجدنا أن معالجة هذه الفترة هو أمر مثير للاهتمام. وكان على منظمة التحرير أن تتعلم الكثير من الدروس خلال تلك السنوات السبع الصعبة. إلا أنها فشلت في ذلك. إذ رفضت مواجهة الحقيقة، مفضلة بدلاً من ذلك، الانشغال بالحرب الوهمية، خلال أربعة مؤتمرات للمجلس الوطني، حددت فيها سياسة المنظمة.

وهكذا فإن عرفات تباهى خلال اجتماع الجزائر في شباط ١٩٨٣، وهو الاجتماع الأول منذ هزيمته في لبنان، بالنصر السياسي العظيم الذي حققته منظمة التحرير في لبنان. فقد تعين عليهم قراءة مواقف وسائل الإعلام العالمية الحماسية، وآراء السياسيين الغربيين، أو الاستماع إليها لتقدير نصر منظمة التحرير الفلسطينية. وزعم عرفات أن هذه الأخيرة قهرت الجيش الإسرائيلي في لبنان وهزمته. وأضاف أن اجتماعهم في الجزائر يعتبر إنجازاً رائعاً. إلا أن الكيل طفح بالنسبة إلى الدكتور سرطاوي الذي تحداه بسخرية حادة، فقال إنهم مجتمعون على بعد ألف ميل تقريباً من موطنهم، وإنها النقطة الأقرب إلى فلسطين التي يستطيعون التواجد فيها. ثم قال السرطاوي «إننا بعد المواجهة الثانية مع إسرائيل، السنة القادمة، سنضطر إلى الاجتماع في فيدجي، حيث سيستطيع زعماؤنا إعلان نصر سياسي عظيم آخر لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد ستة أسابيع، في العاشر من نيسان، اغتيل الدكتور سرطاوي في بهو فندقه فيما كان يشارك باسم منظمة التحرير، في المؤتمر السادس عشر للاتحاد الاشتراكي العالمي في البرتغال.

وكما ذكرت سابقاً، فقد نسب اغتيال أحد ألمع الشخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو جرّاح مستقل، يتمتع بشهرة واسعة إلى مجموعة أبو نضال.

وبعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني في الجزائر، سارع عرفات إلى عمان حيث أصدر بياناً في ٣٠ آذار ١٩٨٣، وجاء فيه أنه اتفق مع الملك حسين على الاستمرار في «علاقة خاصة ومميزة» لإنشاء اتحاد كونفيديرالي بين الشعبين على أساس قرارات قمة فاس ومشروع السلام الذي وضعه ريغان. ولا شك أن عرفات ـ وليس حسين ـ عرف أن الهيئة التنفيذية في منظمة التحرير سترفض من دون ريب

البيان المشترك، حين طار بعد خمسة أيام، أي في الخامس من أيار، إلى الكويت سعياً للحصول إلى موافقة الهيئة التنفيذية على اتفاقه مع الحسين.

لم تكن تلك الموافقة وشيكة. بل على العكس، عمد أعضاء الهيئة التنفيذية في المنظمة إلى إدخال تغييرات جذرية على نص البيان، فوافق عرفات عليها وبدّل الدفع الكامل للاتفاقية. فأصبحت هذه الأخيرة غير مقبولة البتة بالنسبة إلى الملك حسين.

نظراً لهذه الظروف الجديدة، اعتبر عرفات أن الكتمان قد يكون الجزء الأفضل من الشجاعة. لذا، لم يعد إلى عمان «في غضون ٤٨ ساعة» كما كان وعد الملك، بل أرسل بدلاً من ذلك، عضواً عادياً في الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإطلاع الملك حسين على التغييرات المقترحة على اتفاقهما. وبالطبع، غضب الحسين وظل صامتاً حتى العاشر من نيسان. ثم رفض فجأة التغييرات التي اقترحتها الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لأنها استبعدت البحث في أي احتمال لتسوية سلمية.

إلا أن هذه الفترة الفاصلة الأردنية خدمت هدف عرفات. إذ برهنت للأميركيين والأوروبيين أنه كان زعيماً معتدلاً، تعوقه هيئة تنفيذية متمردة ومتطرفة. فكانت هذه ورقته المفضلة خلال انسحابه الطويل، فيما أعدّ خطوته التالية. إلا أن الخيار الأردني كان قد أصبح ضرورياً بالنسبة إلى منظمة التحرير بعد أن خسرت معقلها اللبناني. إذ شكلت الأردن جسراً للفلسطينيين العرب، يصلهم بالضفة الغربية وغزة. وقد احتاج عرفات إلى هذه العلاقة أكثر من أي أمر آخر. إضافة إلى ذلك، حبّذ الزعماء السعوديّون والحكومة المصرية تقريباً بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، يكون بمثابة ثقل مضاد لنشاطات المتشددين العرب.

لذا، استأنف عرفات تودده إلى الحسين، بعد فترة قصيرة. إلا أن الزعماء السعوديين ومستشار الرئيس المصري أسامة الباز، واجهوا مصاعب كثيرة في إقناع الملك بتجاوز كرهه الشخصي العميق لعرفات واستئناف المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، شعر العامل الأردني بالإهانة للطريقة التي عالجت فيها منظمة التحرير اتفاقية ١٩٨٣ ولفظاظة عرفات في ما بعد.

وقد سنحت الفرصة حين وافق حسين على استضافة اجتماع المجلس الوطني السابع عشر لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٤، تلبية

لطلب تقدم به الملك فهد. فكان ذلك الوضع يائساً بالنسبة إلى عرفات. إذ كانت منظمة التحرير كهيئة موحدة، تتفكك. وهكذا لم يحضر إلى عمان سوى ثلاثة من الأجنحة التسعة التي تؤلف المنظمة. أما البقية فقد قاطعت اجتماع المجلس الوطني، معارضة أي اتفاق مع الحسين. والواقع أن اجتماع المجلس الوطني الفاشل هذا في عمان في العام ١٩٨٤، كان الأقل أهمية من بين كل مؤتمرات المجلس الوطني التسعة عشر التي وضعت خلالها سياسة منظمة التحرير بين العامين ١٩٦٤ ـ ١٩٨٨.

لكن، بدا أن هذا الاجتماع قد أظهر نواحي لم تكشفها سابقاته، وذلك على أصعد عدة. إذ كشف عرفات عن أفكاره الأعمق في اجتماع المجلس هذا الذي أتى نتيجة عمله الشخصي. فهو وحده قرر مكان انعقاده وزمانه؛ من دون أن يسعى للحصول على الإجماع المعتاد لزملائه في القيادة أو الأجنحة التي تشكل منظمة التحرير. فبلغ النصاب الضروري من خلال حضوره المزيف «للمستقلين» المزعومين وقد عينهم عرفات كلهم.

ثم برزت السمة الأساسية لهذا الاجتماع غير العادي والكامنة في تصرف عرفات كحاكم مطلق. فقد اتخذ القرارات من دون أن يخضع لأية ضغوط، لأن نقاده وخصومه وأعداءه داخل الحركة الفلسطينية، غابوا عن الاجتماع. لذا، استطاع أن يقول ما يريده وقام بذلك بالضبط. فأملى محتوى «التقرير السياسي» الذي قدّمه إلى المجلس الوطني. والواقع أن ذلك التقرير عبّر عن مفهومه للوضع الفلسطيني بعد سنتين من طرد المنظمة من بيروت. لكنه فشل في إدراك أهداف إسرائيل في حرب لبنان، متجاهلاً عواقب هذا الأمر بالنسبة إلى منظمة التحرير. وقد وصف إبراهيم أبو الغود، رفيق عرفات، تلك العواقب وصفاً صحيحاً ومختلفاً في جريدة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية. فذكر أن عواقب هزيمة لبنان «هي التي أدّت إلى هجرة منظمة التحرير القسرية وتدمير بنيتها التحتية في لبنان. فتسببت بالأزمة السياسية الأهم والتي لم تواجهها الحركة الفلسطينية قط من قبل».

وما من براهين أثبتت أن مثل هذه الأفكار تراود عرفات في «تقريره السياسي». كما أنه لم يسمح بأي نوع من التقويم النقدي لتجربة منظمة التحرير في لبنان. نتيجة لذلك، كانت المباحثات في اجتماع مجلس عمان صامتة وذليلة، تنقصها المعلومات.

وشكّل محتوى «تقرير عرفات السياسي» وثيقة فريدة من نوعها أظهرت الادعاء النظري. وهكذا، طلب من المجتمعين أن يصدقوا بأن الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير تملك براهين لا تقبل الجدل، تثبت أن لبيريز وشامير وحزبي العمل والليكود الهدف نفسه، وهو «تدمير الشعب الفلسطيني والقضاء على هويته ووجوده»، وأنه ما من فرق مبدئياً بين بيريز وحزب العمل أو شامير وحزب الليكود، وأن المسألة تكمن في اختيار الفريق الأكثر أهلية لبلوغ هذا الهدف بشكل أفضل وأسرع. وزعم التقرير أن قيادة منظمة التحرير رغبت إعادة العلاقات مع الملك حسين، لكن هذا الأخير رفض. كذلك، ناشد مصر لإلغاء معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل، مؤكداً رفض منظمة التحرير التعامل مع نظام مبارك، وأخيراً، رفض خطة سلام الرئيس ريغان معتبراً إياها وسيلة لتدمير الشعب الفلسطيني.

صحيح أن عرفات تزعّم هذا التيار، إلا أن الملك حسين لم يكن بعيداً عنه. فالملك الذي كان عادة مهذباً ومحنكاً ومنطقياً في محادثاته في واشنطن أو لندن، بدا شخصية مختلفة أمام ممثلي الفلسطينيين الذين استضافهم في عمان. ولم تكن الكلمة التي وجهها إليهم في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٤، سوى «حلم دهماوي». إذ قال لهم إن «القدس أنّت تحت وطأة العبء اليهودي»، وإن «العدو اليهودي يهدد «اثنين من الأماكن المقدسة الإسلامية»، الجامع الأقصى وقبّة الصخرة بالتدمير والإبادة. ثم سأل هذا البرلمان الفلسطيني الذي يزعم أنه معتدل: «إلى متى نستطيع السماح لهذا العدو الجشع بابتلاع أرضنا فيما نتجادل ونتبادل الاتهامات؟».

وحذّرهم «بأن التاريخ سيسجل جوابكم، لأن الفرصة الأخيرة المحتملة لإنقاذ الأرض والشعب والأماكن المقدسة، تكمن فيه». لكن التاريخ للأسف لم يعر اهتماماً مناسباً لرحلات الملك وضيوفه الفلسطينيين إلى عالم الأحلام. كما أن الآخرين تجاهلوها.

وعلى الرغم من معارضة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت كل مقترحات حسين ودعمت تلك التي تقدّم بها المتشددون في المنظمة والمعارضون لعرفات، لم يرض رئيس منظمة التحرير بأن يستسلم هذه المرة. إذ أنه تمتع بدعم السعوديين الذين كانوا مقتنعين بأنه يتعيّن على عرفات أولاً الاتفاق مع الحسين إذا أراد كسب رضى الأميركيين؛ تماماً كما فعل السادات. لذا، حاول الحسين والسادات مجدداً وضع نسخة جديدة للخيار الأردني، برعاية مصرية وسعودية. وفي ١١ شباط ١٩٨٥، أدلى الملك حسين بتفاصيل هذا الاتفاق مع عرفات.

إلا أننا أدركنا أن ذلك لم يكن قالباً جديداً آخراً وضعه عرفات للخيار الأردني. بل شكّل وسيلة لبلوغ هدف طموح، يكمن في توصله إلى الخيار الأميركي، وكان السعوديون بالأخص مقتنعين بأن منظمة التحرير وحدها لن تحرز أي تقدم، سواء تعاونت مع حسين أم لا، في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛ وأن الأميركيين وحدهم يستطيعون تحقيق ذلك.

والحقيقة أن علاقة عرفات والملك حسين، والحذر الذي ميّز هذه العلاقة والذي تلا اتفاقهما في ١١ شباط ١٩٨٥، لم يمتّ إلى الوضع بأية صلة. بل كانت موافقة منظمة التحرير على الصيغة التي أجمع عليها العاهل الأردني ووزارة الخارجية الأميركية مؤقتاً، باعتبارها الخطوة التالية التي يجب اتخاذها، النقطة الهامة في الموضوع. ومع ذلك، وعلى الرغم من التنازلات الإضافية التي قدمها حسين (على حساب إسرائيل) والتي لم يستشر الأميركيين بصددها، رفضت الهيئة التنفيذية في منظمة النحرير اتفاق حسين وعرفات، بتعابير صريحة وقاسية.

وقد وصف الناطق باسم المنظمة والرجل الثاني الدبلوماسي بعد عرفات، فاروق القدومي، الاتفاق بأنه قائم على «مشاريع استسلامية وصفقات من جانب واحد مثل مشروع الحكم الذاتي ومعاهدة كامب دايفيد ومبادرة ريغان وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتي كانت كلها مرفوضة لدى الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية». وهي حتى لم تكن قابلة للجدل، شأنها شأن الاقتراح الأميركي بأن يشارك الممثلون الفلسطينيون في وفد أردني من شأنه أن يقوم بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وأنهى القدومي كلامه بالقول: «سيكون من الأفضل بالنسبة إلينا كلنا لو نسينا تلك المقترحات إلى الأبد». وانضمت أجنحة أخرى في منظمة التحرير إلى «كورس» الاستنكار. أما عرفات، فلم يدافع عن الاتفاق الذي وقعه، ولا عن الملك الذي تعامل معه والذي شعر بأن منظمة التحرير الفلسطينية خدعته.

وانتظر الملك حسين بعض الوقت ليتكلم عن هذا الموضوع في ١٩ شباط ١٩٨٦، أي بعد سنة وثمانية أيام من عقد الاتفاق مع عرفات. وهو قام بذلك على مدى ثلاث ساعات، من خلال برنامج تلفزيوني مثير للعاطفة، سجّل مسبقاً وبث في عمان. فقيّم الوضع العربي بواقعية، وبشكل يختلف عن النقد الساخر والمعادي لإسرائيل الذي وجهه قبل سنة أمام اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان. وهكذا، ذكر حسين «المبادرات» العربية المختلفة التي شارك فيها،

باستثناء اتفاق كامب دايفيد. لكنه عجز عن التوصل إلى أي تفاهم مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من اتفاقهما في ١١ شباط ١٩٨٥ للتعاون في حل المشكلة الفلسطينية.

واستعرض كل المحاولات التي قام بها، الواحدة تلو الأخرى، للاتفاق مع منظمة التحرير وعرفات، وكيف فشلت فشلاً ذريعاً. نتيجة لذلك، قال: «وبعد محاولتين طويلتين، أُعلن وحكومةَ المملكة الهاشمية أننا لا نستطيع الاستمرار بالتنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير حتى يحين الوقت الذي تتحول فيه كلمتهم إلى رابط يتميّز بالتعهد والمصداقية والاستمرارية». وهكذا، أوقع عرفات نفسه في موقف حرج. وبدت تلك الكلمات فظّة لأن تصرف عرفات أزعج الحسين إزعاجاً عميقاً. وفي الواقع، إن الشك في أمانة الخصم لم يظهر إلا في ظروف قليلة، باستثناء حالات الحرب. وفي تلك المرحلة، لم يعتبر عرفات عدواً بل حليفاً. لكن، باستثناء التضارب الواضح للشخصية والسياسة بين هذين الرجلين، شكّلت هذه التجربة بالنسبة إلينا كمراقبين، أمراً مدهشاً، لا سيما بالنسبة إلى الإسرائيليين الساعين إلى موقع للتفاوض مع الأردن والفلسطينيين العرب. وهي حرّفت كل أفكارنا السابقة.

وقد أدلى مسؤولون أردنيون رفيعو المستوى بتعليقات غاضبة وساخرة أثارت دهشتنا، مفادها أننا عاملنا مؤيدي منظمة التحرير في الضفة الغربية معاملة شديدة الليونة وأننا متسامحون للغاية مع المؤسسات الفلسطينية العربية. وأنه كان علينا إقفال صحفهم ومدارسهم واعتقال رؤساء تحريرهم وأساتذتهم وكل الناشطين المعروفين في منظمة التحرير الفلسطينية. فأُسدِيَتْ لنا كل هذه النصائح فيما بذل الأردنيون ـ ولا سيما الملك ـ جهوداً بالغة لكسب رضى الفلسطينيين العرب. إلاّ أن التكتيك الأردني غير البارع لم يقدم للفلسطينيين أية إغراءات للوقوف إلى جانب حسين ضد عرفات. وعلى أية حال، انتظر حسين فترة طويلة، وقد اعتقد فعلاً أن عرفات سيساعده على الخروج من مشاكله.

ومع دنو نهاية العام ١٩٨٦، كان الحسين متشائماً وأعرب عن يأسه حين ألقى كلمة خلال احتفال تخريج قوات الدفاع الأردنية في معهد القيادة والأركان، في ١٣ كانون الأول ١٩٨٦. فحذّر العالم العربي أن خلافاته الداخلية تمزّقه وأنها ستؤدي به إلى العنف والحرب. وأضاف أمام الجنود أن الوضع سيىء لأن وضع العالم العربي أبعد هذا الأخير عن المسائل العالمية. فتساءل: «ماذا حصل للجامعة

العربية؟ من يعتبرها شبيهة بحلف شمالي الأطلسي وبالمنظمات الدولية الأخرى؟».

وحثّ متخرجي معهد الأركان «لفتح أعينهم والتبصّر إلى هذا الواقع المرير والأليم، فالولايات المتحدة لم تعد تعتبر الدول العربية منطقة مهمة استراتيجياً بسبب انقساماتنا وخلافاتنا وتشرذمنا بمنطقتنا». ثم أضاف الملك حسين أمام الجموع الحاضرة أنه يعتبر «أن النظام العربي الذي يعيش في ظله معرض لخطر الانهيار، وحين سيحصل ذلك، لن تبقى أية دولة عربية بأمان، مهما كانت قوتها العسكرية أو المادية ضخمة». وقد قيل هذا الكلام قبل ثلاث سنوات من إثبات أوروبا الشرقية لما يمكن أن يحصل للأنظمة التوتاليتارية، والسرعة والفجائية اللتين يمكن أن يحصل فيهما ذلك.

لقد عاد فشل حسين في كسب دعم عرب الضفة الغربية لأسباب عدة. فشكلت نشاطات منظمة التحرير السبب الأقل أهمية. أما السبب الأهم فكمن في الكراهية التي كنّها السكان العرب في الضفة الغربية للحكم الهاشمي.

والحقيقة أن الأردنيين قاموا بكل ما بوسعهم «لكسب» هذه الكراهية الفلسطينية. إذ تميز حكمهم بالقسوة في بعض الأحيان. كما عالجوا المسائل الاقتصادية بطريقة تحيّزوا فيها إلى الأردنيين على حساب الفلسطينيين الذين لم يجدوا أي تعويض ديمقراطي. لذا، اختاروا الرحيل. وغالباً ما ينسى الجميع أن نحو أربعمائة ألف فلسطيني غادروا الضفة الغربية خلال الحكم الأردني لها، من العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٦، حسب الدراسة التي قام بها جيم ليدرمان في «السياسة الخارجية». وهم هاجروا للهروب من ظروف فرضتها سياسة التفريق العنصري الأردنية. وسرعان ما هاجر ١٤٧ ألف فلسطيني آخر طوعاً، بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٣، تلبية لحاجات أسواق العمل المغرية في دول الخليج.

إلا أن ذلك لم يدم مع تدهور أسعار النفط عالمياً. إذ لم يعد الخليج بحاجة إلى الفلسطينيين المثقفين والمهرة. كما بدا المستقبل في الضفة الغربية حالكاً. وقد خرّجت جامعات الضفة الغربية أكثر من ٢٥٠٠ طالب سنوياً. لكن فرص العمل الجديدة التي تناسب مؤهلاتهم لم تتعد الأربعمائة. وكان الوضع في غزة أسوأ بكثير.

ومما لا شكّ فيه أن الملك حسين أدرك هذه العواقب حين أدلى بتوقعاته المتشائمة في كانون الأول ١٩٨٦. فقد شهدت تلك السنة ازدياداً مفاجئاً ومأساوياً

في معدل هجرة الفلسطينيين العرب. إذ لم يتجاوز ذلك المعدل ٨٠٠٠ مهاجر سنوياً بين العام ١٩٨٣ و١٩٨٥، في حين قفز في العام ١٩٨٦ إلى ٢٣ ألف مهاجر. وأظهرت الأرقام الأولية أن الهجرة خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، أي خلال السنوات التي تلت الانتفاضة، بلغت نسباً هائلة.

وقد وفّر تزامن الوضع السياسي المتفجر والمدمر الذي أوجزه حسين في نهاية العام ١٩٨٦، والثورة الاجتماعية والسكانية في الأراضي خلال فترة التحضير للانتفاضة، الخلفية لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ٢٠ نيسان ١٩٨٧. وبدا أنه أشار إلى القضاء النهائي على الخيار الأردني الذي اعتمده عرفات. إذ أن سياسة منظمة التحرير قضت على كل أوجهه فيها. كما تخلى عرفات عن البحث في تسوية مقبولة بالنسبة إلى الأميركيين الذين من شأنهم أن يجبروا إسرائيل على الموافقة عليها. واستعاض عرفات عن ذلك بالالتفات نحو المتشددين في منظمة التحرير طلباً للنجدة، فاقترح إعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جعلتنا الطريقة التي خطط فيها للقيام بذلك، نتبصر في الانتهازية التي ميّزت تصرفاته. وهو وصل إلى الوضع المعاكس بعد سنتين من اتفاقه مع الملك في عمان في شباط ١٩٨٥ وما نتج عنه من خلاف مع الأحزاب الراديكالية في منظمة التحرير، في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان ١٩٨٧.

كان ذلك الاجتماع فرصة رسمية لالتئام كل أجنحة منظمة التحرير، المعتدلة والمتطرفة منها، التي توحدت في ظل قيادة عرفات «الساحرة». وساد جوّ من الاحتفال بين الممثلين الذين فاق عددهم ٣١٩ شخصاً، إضافة إلى أكثر من ستمائة مراسل محلي وأجنبي حضروا الجلسة الافتتاحية في نادي الصنوبر الأنيق الواقع على مسافة عشرين ميلاً، خارج الجزائر.

لكن، فيما ألقى عرفات كلمته الافتتاحية أمام المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر، كانت الانقسامات الداخلية الخطيرة والخلافات التي تلتها قد سويت. فوافق الجميع على القرارات التي يجب أن يتخذها المجلس. كما وضع الاجتماع السري لزعماء أجنحة منظمة التحرير، الذي عقد قبل الافتتاح الرسمي للمؤتمر، جدول الأعمال العام، في محاولة لإثبات وحدة منظمة التحرير. والحقيقة أن ذلك أصبح ممكناً بسبب الثمن الذي كان عرفات مستعداً لدفعه والتنازلات التي قرر تقديمها للمتشددين في منظمة التحرير، الذين اعتبروا المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ساحتهم.

في ذلك الوقت، كان عرفات قد أدرك أن زعامته أصبحت على المحك. فحسم المسائل لم يتم في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الرسمي الذي افتتح أعماله في ٢٠ نيسان، بل خلال الاجتماع السري الذي عقد في الجزائر خلال الأسبوع الذي سبق الافتتاح الرسمي، وقد ضم ذلك الاجتماع كافة الزعماء. كما حضر ممثلون عن مختلف التيارات في منظمة التحرير، ابتداء من عرفات ورفاقه في حركة فتح، مروراً بحبش وحواتمة ووصولاً إلى أحمد جبريل وأبي نضال والعديد من المتشددين الأقل شهرة. وقد تأكد عرفات من أن تسويته المقترحة ستلقى موافقة عامة. إذ أنه كان قد اجتمع في الجزائر، قبل الجلسة الحاسمة التي سبقت المؤتمر، بالمبعوث المصري الخاص، طه الفرناواسي الذي سلّمه رسالة دعم وتشجيع من الرئيس مبارك. ولم ينبىء عرفات المصريين بأنه سلك منعطفاً سياسياً، فانضم إلى نقاده السابقين في إدانة الأردن ومصر، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وحين افتتح المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر أعماله بعد هذا المؤتمر السري الدولي، عكس خطاب عرفات الرئيسي كل تلك الأفكار. إذ كشف عن تخيله عن الحلول السياسية. كما قطع وعداً للوفود الفلسطينية المجتمعة، طالباً دعمهم الموحد لسياسته الجديدة، قائلاً إنه لن يعقد اتفاقات جديدة مع الأردن ولن يشكل أحلافاً مع الرئيس المصري. فصرح أمام الموفدين الـ ٣١٩: «هذا هو عهدي. لن تنكسر البندقية الفلسطينية حتى نبلغ فلسطين، كل فلسطين». ثم أضاف أنه لن يقبل بأية تسوية مع أي طرف، حتى لو كان مع بعض الدول العربية. وهو لم يأت حتى على ذكر إسرائيل إلا بصفتها عدو يجدر القضاء عليه.

وقد سأله نبيل درويش، المراسل الذكي والحاد الملاحظة للدائرة العربية في إذاعة مونتي كارلو، عن هذا الأمر خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الزعيم الفلسطيني في فندق أور في الجزائر، مباشرة بعد انتهاء المؤتمر في ٢٦ نيسان.

فقد دفعت أسئلته اللاذعة والمحملة بالمعاني، عرفات على الإدلاء بأجوبة كان تهرب منها خلال جلسات المجلس الرسمية. ففي البداية، أراد درويش من عرفات أن يشرح كيف تغلب على «القتال الداخلي والخلافات المتعددة» التي وسمت المرحلة التحضيرية لاجتماع المجلس، لا سيما طريقة العمل خلال الاجتماع السري الذي تلا المؤتمر. فما كان من عرفات إلا أن أجاب بغضب وعدائية قائلاً: «إن لا خلافات داخل منظمة التحرير وأن كل المشاكل نجمت عن

تـدخل الـدول العربيـة في شؤون منظمـة التحـريـر الـداخليـة». إلا أن درويش لم يستسلم بسهولة. بل ذكّر عرفات بـأنه أبعـد نفسه عن المـواقف التي اتخذتهـا مصر والأردن وسوريا والسعودية. فسـأله: «قُـل لي بصراحـة يا أبـو عمار، كيف تستـطيع الذهاب إلى مؤتمر دولي في هذا الوضع العربي المشوّش والمربك؟» عندئذ، أجابه عرفات من دون أن يُدرك عواقب رده، بأنه معتاد على السير في حقـول الألغام. إلا أن درويش، بذكائه المعتاد، لم يذكّر عرفات بأن من يسير في حقول الألغام ينفجـر فيه عادة.

وتم التـداول في أسئلة وأجوبـة أثارت اهتمـامنا واستحقت تسجيلهـا، إذ أراد درويش أن يعـرف رد عرفـات على العرض الـذي قـدمـه عـازار وايـزمـان والقـائـل بالجلوس مع عرفات والتباحث بشأن إنشاء اتحاد كونفيديرالي إسرائيلي ـ فلسطيني. فأتى رد عرفات، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٨٧، واضحـاً ومنوّراً، إذ قـال: «أجيبك بـأن أسألك: لم التحدث عن اتحاد كـونفيديـرالي؟ لم لا تعود إلى دولـة ديمقراطيـة في فلسـطين؟. فإذا كنتم مستعـدين لحضـور مؤتمـر دولي، فليكن؟». عنـدئـذ، شـدّد درويش على سؤالـه قائـلاً: «ألم يسمح المجلس الـوطني الفلسطيني لـه بعقد هـذا الاجتماع مع وايزمان؟» فأجاب عرفات بتعابير مطاطية، مشيراً إلى أنه لن يجتمع مع وايزمان إلا «في إطار الأمم المتحدة»، رافضاً التوسع أكثر في الموضوع.

وجاءت التعليقات الأعنف على نشاط عرفات السياسي في المجلس وسياسته العامة، من مصر وشخصيات فلسطينية عـربية مـرموقـة مثل رئيسي بلديـة بيت لحم وغزة. فبث المعلق المصري وجهة نظر مصر في ما يتعلق بمـا يجري في الجـزائر، قائلاً إنها «لعبة حمقاء ورهان خاسر». وأضاف أن عرفات وافق على «شروط غريبة» لإعادة توحيد منظمة التحرير وضم الأجنحة المتشددة والمتطرفـة. كما أن أحـداً في مصر أو في الأردن لن يأخذ لعبة منظمة التحرير هـذه على محمل الجـد. أما تعليق الفلسطينيـين العرب، فكان قوياً وحادّاً إذ اعتبر رئيس بلدية بيت لحم اليـاس فريـج قـرارات الجزائـر وصفة «للشلل الإقليمي». في حين قـال رئيس بلدية غـزة الرفيـع المستوى ورجل الدولة الكبير رشاد الشوّى، بكل بساطة، إن كل ذلك «نكتة» قامت بها «الأقلية الديكتاتورية» داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اليوم التـالي أقفلت مصر كل مكاتب المنظمة ومؤسساتهـا في البلاد وطـردت المسؤولين الرئيسيـين. ثم حذت الأردن حذوها.

وأعلن عـرفات مبـاشرة بعـد انتهاء اجتمـاع المجلس، بـأن الهيئـة التنفيـذيـة

لمنظمة التحرير الفلسطينية قررت إقامة علاقات مع المجموعات المتطرفة المدعومة من بعض الدول العربية والتي قاطعت اجتماع الجزائر؛ وكأنه أراد بذلك تأكيد الانقلاب السياسي الذي نتج عن توسيع الهوة بينه وبين مصر والأردن، وعن تثبيت رفضه الأخذَ برأي الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة. وارتكز البرنامج السياسي الذي نُشر في الوقت نفسه في ٢٦ نيسان ١٩٨٧، في مقدمته، على «الشرعة الوطنية الفلسطينية»، التي دعت إلى القضاء على دولة إسرائيل، مكررة رفضها الكامل لأية تسوية سياسية. ولم تترك رسالة عرفات الأخيرة إلى الممثلين، أي مجال للشك بأنه تخلى أخيراً عن الخيار الأردني، مفضلاً المنحى الجديد المتشدد الذي تبنته منظمة التحرير. وقد أشارت الرسالة إلى «الحُلّة» الجديدة المتشددة التي لبستها منظمة التحرير والتي ارتداها عرفات في الجزائر. كما أنها وُجهت بشكل خاص إلى «المتبجحين الصهاينة» الذين اعتقدوا أنهم يتمتعون بحق المطالبة بأرض إسرائيل.

وقال عرفات في كلامه الختامي:

«أقول لهم بأن هذه الأمة العربية خُلقت لتبقى في هذه الأرض العربية التي ستستمر بالتحدث باللغة العربية. فعظام جدودنا مدفونة فيها وعظام أولادنا ستدفن فيها. ستبقى هذه الأرض ـ بما فيها القدس ـ عربية، عربية، عربية. . نحن مستقبل هذه الأمة العربية في أرضنا المحتلة. لننزل النار والدمار بالمحتلين حتى نستعيد فلسطين ونرفع العلم الفلسطيني ونبني الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي الفلسطينية، لنقف معاً، جنباً إلى جنب حتى النصر».

لم يشهد كل تاريخ الحركة الفلسطينية العربية الساعية لكسب الاعتراف بها، موقفاً متطرفاً وسلبياً ومحرضاً إزاء إسرائيل كذلك الذي أخذ في نهاية المجلس الوطني الفلسطيني الثامن والعشرين ـ الجزائر في ٢٦ نيسان ١٩٨٧. فهو وسم مرحلة أخرى في تقهقر منظمة التحرير الطويل، منذ هزيمة بيروت ١٩٨٢. لكن يبقى السؤال: التقهقر إلى أين؟ صحيح أن منظمة التحرير أنقذت وحدة منظمتها الرسمية في الجزائر، لكنها في الوقت نفسه، أطفأت كل الأضواء اللامعة في نهاية النفق، بالنسبة إلى الفلسطينيين العرب الذين يعيشون في ظل الحكم الإسرائيلي، في الضفة الغربية غزة. وهكذا قضت لهجة قرارات مؤتمر «الوحدة» الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ومحتواها على أية بارقة أمل بتوصُّل فلسطينيي الأراضي المحتلة إلى حل لمشاكلهم.

وبلغت منظمة التحرير ذروة تطرفها، مع اجتماع الجزائر ذلك. إذ نجح عرفات في إعادة المتشددين إلى عهدته. فكان ذلك إنجازاً مدهشاً وعرضاً في إدارة الحكم، بالنظر إلى الإطراء الذي انهال عليه من الحكومات ووسائل الإعلام الغربية. إلا أن الواقع كان مختلفاً، لأن عرفات فقد السيطرة على منظمة التحرير في الجزائر في نيسان ١٩٨٧. لذا اضطر، بغية الحفاظ على ادعائه بأنه الناطق باسم الفلسطينيين العرب، إلى القبول بمطالب الأجنحة المتشددة ورفاقه الذين يؤمنون بمبادىء خاصة والذين يتزعمهم خليل الوزير (الملقب بأبي جهاد). إذن، خسر عرفات في الجزائر حالة السلطة والزعامة. وشعر أصدقاؤه السياسيون السابقون وحلفاؤه في المجلس الوطني أنه خانهم حين استسلم للمطالب المتطرفة التي تقدم بها القدومي وحبش وحواتمة، وحتى أبو نضال الذي أجرى عرفات مفاوضات معه خلال الجلسة السرية التي سبقت المؤتمر، قبل الافتتاح الرسمي للمجلس.

ولم يجر كل ذلك في فراغ سياسي. ففي الجهة المقابلة، أي في إسرائيل، ومنذ العام ١٩٨٤، حين أصبح شيمون بيريز رئيس حكومة الوحدة الوطنية، هدف هذا الأخير إلى إخراج مسيرة السلام من جمودها وإطلاقها بدينامية جديدة. إلا أن حماسته في السعي إلى السلام لم تواجه سوى خيبة الأمل، إذ انقضت أشهر كاملة من دون التوصل إلى أية وسائل ملموسة، خاصة وأن فترة حكم بيريز كانت محددة. فقد نص اتفاق الائتلاف على تحديد ولاية رئيس الوزراء بسنتين فقط؛ ليخلفه شامير بشكل آلي. عندئذ، يصبح شامير وحزب الليكود في سدة الحكم. ولن يتابعا مسيرة بيريز التي تستهدف الملك حسين، بصفته الشريك المنطقي الذي سيتابع عملية السلام التي أطلقت مع اتفاق كامب دايفيد ومبادرة الرئيس السادات.

إلا أن الملك حسين لم يشبه السادات. إذ منعه طبعه من تحدي العالم العربي كما فعل السادات. كما كان غير مستعد للمباشرة بمباحثات سلام مع إسرائيل من دون أن يضمن أولاً دعم العالم العربي الذي كان متقلباً سياسياً. وهو في البدء علّق آماله على التحالف مع عرفات، فيما راقب بيريز حسين يضيع وقته في علاقة ود عقيمة. وحين لم يتوصل العاهل الأردني إلى أية نتيجة لأن الدعم الذي اعتقد أنه احتاج إليه لم يكن وشيكاً، التفت نحو سوريا. وكان الرئيس الأسد، بخلاف عرفات، سيداً في بلاده. كما أنه لم يعارض التقرب من حسين، الذي لم يعجبه تحالفه مع منظمة التحرير. وأبدى الرئيس السوري استعداده للموافقة على فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام شرط أن يوافق حسين على عدم إجراء مفاوضات سلام مباشرة مع إسرائيل.

استغرق تبديل حسين سياسته تجاه عرفات، كل فترة ولاية بيريز، أي سنتين كاملتين. إضافة إلى ذلك، لم ينجح بيريز في الاجتماع بالرئيس المصري مبارك إلا في الأيام الأخيرة من فترة حكمه. كما أن ذلك لم يحصل إلا بعد أن وافق بيريز على عرض الخلاف حول حدود طابا على لجنة تحكيم دولية. وقد انهمك مبارك وبيريز خلال القمة التي دامت يومين والتي عقداها في قصر رأس التين في الإسكندرية، في البحث عن صيغة، من شأنها أن تجعل مؤتمر السلام الدولي مقبولاً من جميع الأطراف، فكان ذلك طموحاً وهمياً في تلك الفترة. واهتم مبارك وبيريز بشكل أساسي بإيجاد طريقة للتغلب على مقاومة حسين لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

فأخذ بعين الاعتبار إصراره على طلب تعزيز عربي لموقف الأردن حين أعدّا صيغة تحول دون اعتبار مؤتمر السلام «مظلة» للمحادثات المباشرة. غير أن ذلك الحل لم يكن واقعياً بالنظر إلى قلق حسين وخوفه من عتاب عربي. إذ شرحت الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير والإسرائيليون وظائف المؤتمر الدولي المقترح وأهدافه، كل حسب رأيه.

في غضون سنة من انعقاد قمة الإسكندرية، كان شامير قد تسلّم مركز رئيس الوزراء، فيما شغل بيريز منصب وزير الخارجية، حسب شروط اتفاقية الائتلاف. وقد اختلف موقف شامير من عقد مؤتمر دولي، عن ذلك الذي اتخذه بيريز. إذ كان شامير مقتنعاً أن هذا المؤتمر الدولي، أياً كانت شروط رعاته، سيتحول إلى منبر علاقات عامة للوفود العربية الخصمة. ولم يصدّق شامير أن العرب - ولا سيّما منظمة التحرير - يرغبون بالتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. فهم، إذا لم يستطيعوا تدمير إسرائيل، يفضلون عدم القيام بأية خطوة، وبذل قصارى جهودهم لجعل حياة إسرائيل صعبة. وقد أجمع شامير وبيريز على رغبتهما بقيام مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل طرف عربي، إلاّ أنهما اختلفا على طرق إجرائها.

وعلى حين غرّة، ظهرة بارقة أمل في هذا الوضع الميئوس منه، وذلك في جو من الكتمان وقبل تسعة أيام من انعقاد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، أي في ١١ نيسان ١٩٨٧. إذ اتفق الملك حسين ووزير الخارجية بيريز على شكل مؤتمر السلام الدولي المقترح، بعد أن عقدا اجتماعين سريين في لندن. ودوّنت التفاصيل على ورقة سمّيت بـ «وثيقة لندن». وهذه نقاطها البارزة:

* يدعو أمين عام الأمم المتحدة، الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف المعنية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

* تجري لجان ثنائية إقليمية مفاوضات مستقلة.

* لا يفرض المؤتمر الدولي حلولاً ولا ينقض اتفاقيات توصلت إليها أطراف مستقلة.

* يشكل ممثلو الفلسطينيين العرب جزءاً من الوفد الأردني ـ الفلسطيني.

وافقت إدارة الولايات المتحدة على الوثيقة التي لم تحظ بقبول حكومة إسرائيل الائتلافية. وكان بيريز، لأسباب خاصة به، لم يطلع رئيس الوزراء على مفاوضاته مع حسين. لذا، لم يأخذ شامير علماً بالوثيقة، حتى استشهد بها السفير الأميركي توماس بيكرنغ خلال حديث معه.

وهكذا، تحول الخطأ المشؤوم والمقصود الذي ارتكبه بيريز، غلطة سياسية مكلفة لم ينسها شامير ولم يسامحه عليها. فاتهم بيريز بالخداع وأقسم بأن تبقى وثيقة لندن حبراً على ورق. إذ خشي أن يكون بيريز قد تآمر عليه مع الحسين والأميركيين. واعتبر وثيقة لندن فخاً أعدّ لحث إسرائيل على الموافقة على مؤتمر دولي. لكنه كان واثقاً أنها لن تعود على إسرائيل بأي خير. وهكذا رفض شامير الذي دعمه وزراء الليكود دعماً كاملاً، إقرار اتفاقية حسين وبيريز.

أخيراً، بدا أن المواجهة بين شامير وبيريز التي تم توقعها منذ زمن طويل، تتحقق. إذ كان بيريز قد هدد بسحب وزرائه العماليين من حكومة الائتلاف، إذا لم توافق حكومة الوحدة على وثيقة لندن. والحق فشله في القيام بذلك ضرراً كبيراً بمصداقيته السياسية بين أنصاره، وبسمعته على الصعيد الدولي. إلا أن وثيقة لندن هذه حملت في طياتها، بالنسبة إلى حسين والمصريين والأميركيين، رسالة لا ريب فيها، مفادها أن شامير كان الشخص الذي يجب التعامل معه في إسرائيل، وليس بيريز. لكن موقفي شامير وبيريز لم يشكّلا السبب الحقيقي لانهيار فكرة عقد مؤتمر دولي. بل كان موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هو الذي أفشل مفهوم مؤتمر السلام الدولي. فالمنظمة وضعت شروطاً لعقد ذلك المؤتمر، لم يكن أي حزب في إسرائيل ليقبل بها. كما أنها برزت رفض رئيس الوزراء شامير المتصلب لفكرة إمكانية إجراءات مفاوضات واقعية في ظل هذه الشروط.

ودقت الساعة الحاسمة بالنسبة إلى إسرائيل في تشرين الثاني ١٩٨٧، حين

اجتمع رؤساء الدول العربية في مؤتمر قمة في عمان، حيث أثبتوا أن كل الدول العربية وافقت على فكرة عقد مؤتمر سلام دولي، لكن بعد موافقة إسرائيل على كل الشروط المسبقة التي فرضتها منظمة التحرير. وهكذا، تعيّن على إسرائيل، قبل إجراء أية مفاوضات، وحسب القرار الذي اتخذه رؤساء الدول العربية في عمان، بمن فيهم منظمة التحرير، الموافقة بأن يضمن المؤتمر الدولي «استعادة الأراضي المحتلة العربية والفلسطينية وحل القضية الفلسطينية في كل أوجهها واكتساب الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني».

كانت تلك صيغة خيالية لم يحتمل أن تثير الحماسة لعقد مؤتمر دولي، لدى أي طرف إسرائيلي. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجتمعة في تونس في ٢٢ آب ١٩٨٧ قد نصت على هذه الشروط المسبقة لعقد مؤتمر دولي، مضيفة قيوداً على أي اقتراح بإجراء مفاوضات مع إسرائيل. إذ أن هذا المؤتمر ما كان ليتمتع بالسلطة الكافية لفرض تسوية على إسرائيل. وقد قامت منظمة التحرير بكل ذلك لإزالة شك بعض السياسيين الإسرائيليين في أن ما حصل في عمان لم يكن سوى خطأ من جانب رؤساء الدول العربية. وصرّح الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية بأنه لن يبقى أمام إسرائيل سوى البحث في طريقة الإذعان لقرارات مؤتمر السلام الدولي. وهكذا، لم يستطع أحد التذمر من وجود أي غموض في موقف المنظمة التي قررت عدم المشاركة في مؤتمر سلام دولي إلا إذا وافقت كل الأطراف على مطالبها الأساسية، قبل عقد هذا المؤتمر. كذلك، رفضت إجراء أية مفاوضات ثنائية.

إلا أن المباحثات التحضيرية أغفلت التطرق إلى موضوع «تافه». فلم يذكر «السلام» فيها ولم يندرج على لائحة مطالب منظمة التحرير.

وشارف العام ١٩٨٧ على نهايته وهو في حالة فوضى. إذ كان مبارك وبيريز قد أعلنا تلك السنة، سنة مفاوضات سلام خلال قمة الإسكندرية. إلا أن قطار الأحداث الذي حركه الملك حسين وبيريز، ودعمه مبارك والأميركيون، خرج عن سكته. فاندثر احتمال عقد مؤتمر سلام دولي، تحت وطأة الشروط المسبقة التي فرضتها منظمة التحرير ودعمها رؤساء الدول العربية. نتيجة لذلك، شوّهت سمعة بيريز وترك الملك حسين معلقاً في النسيان الذي ملأ الهوة الفاصلة بين حزبي العمال والليكود الإسرائيليين. وهكذا، تم القضاء على الخيار الإسرائيلي ـ الأردني

الذي سعت إليه حكومات متتالية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى خيار منظمة التحرير للأردن. ولم يبق لإسرائيل شركاء للسلام سوى الفلسطينيين. كما أن إسرائيل أضحت كل ما تبقّى للفلسطينيين. إذ أن الفريقين استنفدا كل البدائل الأخرى، أو هذا ما بدا لنا بالأحرى. لكننا لم نكن قد ظهرنا على الساحة بعد.

- ٢٥ -

الانتفاضة ١٩٨٧ - ١٩٩١

أتممنا جولة في حلقة مفرغة. فبعد خمس وعشرين سنة، بدا لنا وكأننا عدنا إلى حيث كنا في العام ١٩٦٧، نقوم بمواجهة الفلسطينيين. لقد تطلبت منا عملية التوصل إلى حل النزاع، ثلاث حروب وأحزاناً كثيرة عاشها الفلسطينيون والإسرائيليون. فكان علينا أن نقوم بتلك العملية لوحدنا، إذ لا يمكننا أن نلزم بها القوى العظمى أو الحكام العرب أو مؤتمر دولي. ولا بد لنا أن نقرر مستقبلنا بأنفسنا مهما كلفت هذه المسألة من صعوبات ومشقات.

وبالمقارنة مع خطر القوى المسلحة المتمركزة على الجبهة الشرقية، والذي كان يتهدد الوجود الإسرائيلي، شكل الفلسطينيون، مع كل أحزابهم داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها، الفريق الأقل خطورة. ففي ربيع العام ١٩٩٠، وفي الوقت الذي تباحثنا خلاله في حل فلسطيني، كان علينا أن ننام كل ليلة ونحن نعرف أن سوريا ما زالت في حالة حرب مع إسرائيل وهي تملك خمسمائة ألف رجل مسلح، وأربعة آلاف دبابة وتبعد مسافة ساعات فقط عن حدودنا في الشمال، وتملك أيضاً خمسمائة طائرة حربية تلزمها دقائق معدودة لتصل إلى عمق مدننا الرئيسية فيما صوبت الصواريخ السوفياتية المتطورة نحو حيفا وتل أبيب. وإضافة إلى دمشق، هناك العراق، العدو الدائم الذي رفض التوقيع عل اتفاقية هدنة مع إسرائيل. ففي العام ١٩٨٩، تمتع هذا البلد بميزانية للدفاع بلغ قدرها ثلاثة عشر مليار دولار. كما أن العراق يملك ما يفوق المليون رجل مسلح وخمسة آلاف وخمسمائة دبابة إضافية إلى خمسمائة طائرة حربية وترسانات متطورة تضم صواريخ بعيدة المدى وأسلحة كيميائية. وقد أظهر العراق فعلياً في إيران، ومن ثم في

الكويت، وضد إسرائيل والمملكة العربية السعودية، أنه لا يعرف الندم في استعماله هذه الأنواع من الأسلحة. فتلك الأسلحة، وليس قذائف وقنابل انتفاضة الفلسطينيين، هي التي شكلت الخطر الدائم الذي كان على الدولة اليهودية أن تناضل لتتجنبه.

فلا عجب أن يفضل رئيس الوزراء شامير ترك الحل الفلسطيني في موضع خلفي ويركز اهتمامه على التوصل إلى اتفاق مع سوريا والأردن ومع العراق، أو أن يعتبر أرييل شارون أن أهم موضوع في الشرق الأوسط هو برنامج لنزع السلاح. بيد أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن التغاضي عنها. وفيما شكل الفلسطينيون الفريق الأقل خطورة عسكرياً على إسرائيل، إلا أنهم اعتبروا سياسياً المشكلة الأكثر تعقيداً التي واجهتها الحكومة، وأصبح الفلسطينيون المخرج الأساسي لسياسات إسرائيل الخارجية والمحلية، وعنصراً خطيراً في علاقتنا الدولية لا سيما مع الولايات المتحدة. لقد دخلوا في عمق شؤوننا من خلال اختلاط ظروف لم تدركها السلطات الإسرائيلية المدنية أو العسكرية ولم تخطط لها منظمة التحرير الفلسطينية. فقامت الانتفاضة في إسرائيل التي لم نكن على استعداد لمجابهتها.

ولأول مرة، منذ أن استولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، انتفض الفلسطينيون ضدها في معارضة مفتوحة. وبدل أن يأتي العقاب الذي توقعه الفلسطينيون العرب وخشيوا منه، سريعاً وعنيفاً، بدا الإسرائيليون على العكس، مترددين وقد أصابتهم الدهشة، فجاء ردهم على أعمال الشغب الأولى غير فعال. ولاستطعنا أن نسيطر عليهم بسهولة لو سمحنا للجيش أن يفتح نيرانه كما هي العادة السارية في البلدان العربية المجاورة، أو كما في الهند وباكستان والجزائر، أو حتى في باناما وباكو في الاتحاد السوفياتي. ولكنا استطعنا رد الانتفاضة على أعقابها. وعلى أي حال، كان من المحظر على الجنود الإسرائيليين أن يطلقوا على «المشاغبين» إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس. إضافة إلى ذلك، لم يكن الجنود مدربين أو مجهزين للتعامل بما هو مناسب مع العنف المدني المنظم والمكثف، وقد شلّهم الخطأ في تقييم القدرة والشجاعة العربية الفردية، خاصة عندما تكون مشحونة بالتعصب.

وسرعان ما امتدت التظاهرات إلى «اليهودة والسامرة» وقطاع غزة. وما بدأ كثورة غضب في حادث فردي (حادثة تطلبت تدخلاً عسكرياً راح ضحيتها عدد من الفلسطينيين)، تحول إلى ثورة عرفت بالانتفاضة.

إن الظهور المبكر للانتفاضة في قطاع غزة كان واضحاً بسبب تحريض الأصوليين الذي فاق أثره أعمال مجاهدي منظمة التحرير الفلسطينية. وشكل قطاع غزة، الأرض المثالية للحركات الأصولية. فما يزيد عن ستمائة وخمسين ألف فلسطيني اجتمعوا في هذا القطاع الفقير الذي تبلغ مساحته ثلاثمائة وستين كلم[٢]. والجدير بالذكر، أن معدل النمو السكاني عندهم، سيجعل عددهم يبلغ مع نهاية هذا القرن، المليون تقريباً. ومعظمهم عاطل عن العمل، وهم يحتشدون داخل مخيمات اللاجئين الفقيرة والتي كان يجب أن تحل مشاكلها في الفترة التي سيطرت فيها مصر على قطاع غزة.

وقد أجمعت منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية والأمم المتحدة على الحؤول دون القيام بأي مساعدة اجتماعية حقيقية، لا سيما تأمين السكن الأفضل الذي اقترحته إسرائيل والولايات المتحدة. فتحولت المخيمات وأزقة غزة المزدحمة وخان يونس، إلى معقل لحزب «حماس» الذي يضم الأصوليين الذين يرفضون حق إسرائيل في الوجود. وقد أشعل التحريض «المجنون» الذي مارسه المبشرون الأصوليون، الحماس وألهب الانتفاضة.

فقد أطلق العنان للكبت والإذلال اللذين عانى منهما الفلسطينيون. فانفجروا بقوة ثورة البركان وأثارهم البغض الذي شعروا به تجاه حكام إسرائيل، والغضب الدفين على البلدان العربية لعدم مبالاتها وتقاعسها عن المساعدة خلال الحرب اللبنانية. وفضلاً عن ذلك، شعر العديد من الفلسطينيين أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية في تونس قد خانوهم، إذ راحوا يوقعون الفلسطينيين في الكارثة تلو الأخرى، إلى أن تفرق أتباعها في أرجاء العالم العربي وفي أماكن أخرى نتيجة هزيمتهم في لبنان. فاعتبرت الحرب اللبنانية بمثابة نقطة تحول جذرية، فالفلسطينيون أبدوا سلبية قبل هذه الحرب، إذ كانوا يقبلون من دون تساؤل سيطرة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ومبدأها القائل بأن القتال ضد إسرائيل يمكن أن يحقق نصراً إذا ساندته البلدان العربية. ودحضت الحرب اللبنانية تلك الادعاءات. ومع انشقاق صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الغياب التام للمساعدة المنتظرة من البلدان العربية، بدأ الفلسطينيون في قطاع غزة يكوّنون أنفسهم. فانبثق زعماء جدد، وأصبح الاتكال على النفس مضمون تفكيرهم.

وثبت رجل واحد في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في وقت الشدة آنذاك، وهو خليل الوزير الملقب بـ«أبو جهاد»، أحد مؤسسي حركة «فتح»، والنائب

الرئيسي لعرفات. فقد كان عرفات يلعب دور السياسي، فيما لعب أبو جهاد دور القائد العسكري، وخطط لأهم ضربات منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن كمنت له وحدة من الكومندوس، أفيد بأنها إسرائيلية، وقتلته في منزله في تونس في العام ١٩٨٨.

ولما بلغت الفوضى في منظمة التحرير الفلسطينية أوجها، إثر الحرب اللبنانية، أسس أبو جهاد مكتباً للمنظمة في العاصمة الأردنية التي تعتبر الباب الأقرب للأراضي الإسرائيلية. فكان يشبه مركز قيادة الجيش، أكثر مما يشبه مركز مهمات دبلوماسية. ومن هذا المنطلق، قام أبو جهاد بتنظيم الفلسطينيين في الأراضي، محولاً بذلك منظمة التحرير الفلسطينية إلى حركة تضم مجموعات من بينها «حركة الشبيبة» التي أخلصت لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس واعتبرت المنظمة كرمز لطموحاتها الوطنية. وقد أدى هذا التفكير الجديد إلى التظاهرات التي حصلت في شهر كانون الأول من العام ١٩٨٧ والتي مهدت للانتفاضة.

وتجدر الإشارة إلى أن انفجار التظاهرات العنيفة أثّر في العمق على التفكير الإسرائيلي. بيد أنه كان له الأثر الأكبر على الفلسطينيين القاطنين في الأراضي، إذ لزمهم بعض الوقت ليدركوا أن رجم الإسرائيليين بالحجارة لن يأتي بالفائدة السياسية التي يرجونها. فالإسرائيليون لن يحزموا أمتعتهم ويغادروا الأراضي كنتيجة لهذه الانتفاضة الأساسية في المعارضة: معارضة الاحتلال الإسرائيلي، ومعارضة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المنشقة، ومعارضة السياسات التي أقفلت الأبواب التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تسوية سياسية والتوصل إلى شروط مقبولة في ما يتعلق بحرية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وإذا أرادت الانتفاضة أن تحقق هدفها، فما عليها سوى أن تفتح مجدداً تلك الأبواب المقفلة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل. كما عليها أن تجبر زعماء المنظمة على القبول بالمبادرة الفلسطينية السلمية وشروطها.

وقد تناسى العديد منا التقاط تلك الفرص. وفي الواقع، وبالرغم من الفصاحة واتخاذ المواقف المختلفة، فقد حصل بالفعل شبه إجماع في إسرائيل، تماماً كما حصل بين الفلسطينيين في الأراضي، على أن الرد المقبول على الانتفاضة يقضي بالتوصل إلى تسوية سياسية متبادلة ترضي غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين العرب. ولا شك في أن المسألة ستستغرق وقتاً. وعلى أي حال،

هذه هي الوصفة الواقعية للسلام، والبديل الوحيد عن عنف الانتفاضة. إن ما حققته الانتفاضة وغيرته، هو أنها كسرت القالب السياسي العربي والإسرائيلي الذي أبقى النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في وضع جامد سياسياً ونفسياً. وكل ذلك تغير بفعل الانتفاضة والردود الإسرائيلية التي غالباً ما حصلت بأساليب ملتوية.

وقد أحدث الجدل حول تلك الأحداث انعكاسات لم يتوقعها لا الفلسطينيون ولا الإسرائيليون. وخشي الحكام العرب من الأعمال الفلسطينية.

وفي أثناء ذلك الوقت، استخلصت السلطات العسكرية والمدنية الإسرائيلية الأمثولات من الهزائم السابقة بغية السيطرة على الانتفاضة والتعامل مع العنف المدبر بفعالية أكبر. ولما أصبح ذلك واقعاً، تحول الاهتمام الفلسطيني في الأراضي نحو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت تدعو إلى تطبيق أهدافها التي يصعب تحقيقها. وقد أشار سير الانتفاضة إلى عدم واقعية موقف منظمة التحرير الفلسطينية والسياسات التي اعتمدها عرفات وزملاؤه. وحققت الانتفاضة ما هو أهم من ذلك، إذ بثّت رسالة واضحة مفادها إما أن يتم إيجاد حل سياسي أو تستمر دوامة العنف، معمقة جذور البغض التي تفصل الشعبين. وكانت بمثابة رسالة لا يمكننا التهرب منها حسب ما اعتقد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة.

ومن هنا، تعقدت الأوضاع السياسية في إسرائيل أكثر من أي وقت مضى. فالانقسام في البلاد بات حقيقياً، فكان بقاؤنا في الميزان، أي أمن إسرائيل كدولة مستقلة. والجدير بالذكر، أن إسرائيل انقسمت إلى فريقين، الأول يعتقد بأن الأمن أفضل من السلام الغامض والمشكوك فيه، والثاني يرغب في المجازفة من أجل السلام. وكان الإسرائيليون مستعدين للرد إيجابياً على الفلسطينيين في الأراضي بهدف دعم الرغبة المتبادلة في التعايش بسلام في ظل ظروف مقبولة من الطرفين.

بيد أن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلينا نحن الاثنين، الإسرائيليين والفلسطينيين العرب، كانت العداء الذي أضمرته منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها عرفات لإسرائيل، فمشروع عرفات من أجل سلام عربي هو أشبه بسراب يبرق عن بعد ويضمحل كلما اقتربنا منه. وموقفه المبهم هذا، برّر مخاوف الزعماء الإسرائيليين، وعلى رأسهم شامير الذي رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. فكانت تلك المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى الفلسطينيين وإلى إسرائيل.

ـ ٢٦ ـ

عرفات: «نبي السلام الكاذب»

وقد ولجنا الآن إلى قلب الموضوع. فلا بد لنا، عاجلاً أم آجلاً من مواجهته بصراحة ومن دون تصورات سابقة. ماذا علينا أن نفعل بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى زعمائها وسياستها؟ هل ستستمر وحدها في التعبير عن تطلعات الفلسطينيين الوطنية؟ هل يستطيع الفلسطينيون إيجاد قيادة بديلة لتقودهم نحو السلام، نظراً إلى فقدان المنظمة لمصداقيتهم إثر سقوط صدام حسين؟

قبل أن ندرس نتائج الانهيار العراقي وتأثيرها على السياسة الفلسطينية، علينا أن نعيد تقييم ما حققته منظمة التحرير الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة التي شكلت فترة حازمة بالنسبة إلى العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. ومن الأفضل أن نبحث في رد عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على الثورة. في البدء، لم يبال أحد بالتعليقات التي أدلى بها عرفات وزعماء أحزاب معروفين. ثم التقت لجنة تمثل منظمة التحرير الفلسطينية المركزية، في بغداد في التاسع من شهر كانون الثاني ١٩٨٨، أي بعد مضي شهر على انتشار العنف في قطاع غزة. أما اللجنة التنفيذية فقد اجتمعت في تونس في ما بعد. ولم يصدر عن تلك اللقاءات أية أفكار أو أي إرشادات للفلسطينيين الذي يقاومون الإسرائيليين في الأراضي، كما أنه لم يصدر عنها أي اعتراف بالحاجة إلى التعايش الحقيقي مع إسرائيل.

وعوضاً عن ذلك، رددت اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية، إضافة إلى الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية، «الموال» الكئيب المعهود، من دون الإضفاء عليه أية فكرة جديدة أو أي تفهم واقعي لإسرائيل. فقد كان ذلك يعبّر عن المستوى الحقيقي لقيادة منظمة التحرير أمام فرصة حقيقة للفلسطينيين. وظل عرفات ورجاله

غاضبين لمدة ستة أشهر تقريباً، إذ شعروا أن الفلسطينيين يرغبون في تحقيق ذاتهم في الأراضي المحتلة وقد جازفوا بإطلاق عملياتهم دون استئذان عرفات. وقد تطلبت مسألة تنسيق الأمور مع عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقتاً طويلاً منذ نشوب الثورة في كانون الأول ١٩٨٧ وحتى انعقاد قمة الرؤساء العرب في حزيران ١٩٨٨.

وعندما انعقدت قمة الرؤساء العرب في الجزائر في ٨ حزيران ١٩٨٨ للاحتفال بالثورة الفلسطينية، بدا من الواضح أن موضوع النزاع هو تحديد مصداقية منظمة التحرير الفلسطينية، وبصورة خاصة مصداقية رئيسها عرفات وذلك قبل تحديد مصداقية الحكام العرب. فأثار عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية الملوك العرب، إذ شعر هؤلاء أن منظمة التحرير الفلسطينية تتصرف من دون أدنى شعور بالمسؤولية.

وجاء خطاب عرفات أمام الحكام العرب مخيباً لآمال الانتفاضة. إنما جاء امتداداً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر الذي انعقد في شهر نيسان ١٩٨٧. فدعا عرفات الرؤساء العرب إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية كي تتمكن «من فرض الإرادة العربية» على إسرائيل وعلى الأسرة الدولية، بيد أنه لم يشر قط في خطابه إلى أية رغبة في التوصل إلى تسوية سياسية. فكان ذلك أمراً مألوفاً من عرفات. فعلى أثر هبوب رياح التغيير التي تلت الانتفاضة، باتت خطب عرفات غير واقعية أكثر من المعتاد. إلا أنه أراد أن يلعب ورقة جديدة في المؤتمر.

فقبل أن يلقي خطابه العنيف أمام الرؤساء العرب، عمدت منظمة التحرير الفلسطينية إلى توزيع مستند على الوفود كافة وعلى وسائل الإعلام الحاضرة، يشرح موقف منظمة التحرير الثابت في ما يتعلق بالمحادثات مع إسرائيل. أما مؤلف هذا المستند، فهو بسام أبو شريف الذي يعتبر بمثابة مستشار سياسي لعرفات.

وتميز مستند أبو شريف بأمرين لافتين. الأول المحتوى الذي شكل نقيض الخطاب العنيف الذي أدلى به عرفات. فالمستند يشرح سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل بكلام منمق. ويحبذ اقتراح إجراء مفاوضات مباشرة متساوية مقابل الاعتراف بأمن إسرائيل الشرعي. ولم يرد في مستند أبو شريف أي إنذار لإسرائيل أو أية إشارات محقرة لها، وقد كانت هذه التعابير من صلب الكلام الذي وجهه عرفات في القمة. أما الأمر الثاني فبرز في الطريقة التي تم من خلالها، تجاهل المشاركين في القمة ووسائل الإعلام العربية والدولية لمستند أبو

شريف. فقد حصل الجميع على نسخة مرفقة بملف وضعته منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن أحداً لم يعره أي اهتمام. وحصل ذلك في ٩ تموز ١٩٨٨، ولهذا التاريخ معنى خاص.

وبعد انقضاء ثمانية أيام، ظهر المستند مجدداً، ولكن هذه المرة في مقالة مثيرة للعواطف صدرت في صحيفة «الفجر» العربية في شمال «أورشليم». ومن ثم التقطته وكالة الأنباء الدولية وأعادت نشره صحيفة الواشنطن بوست حيث اعتبر بمثابة تغيير جذري في خيار عرفات للسلام. كما اعتبر مستشار عرفات السياسي، رجل الاعتدال الحقيقي الذي يبحث عن التفاهم مع إسرائيل بدلاً من رئيسه. ماذا يعني ذلك؟ وبماذا ينذر؟ لقد أثارتنا هذه المسألة وأثارت فضولنا فاهتممنا للأمر. وكان الرد بعد ستة أشهر حيث تم الإعلان عن مؤتمر جنيف للسلام وما أعقبه من أمور غريبة.

وعلى أي حال، وقبل أن نلقي نظرة على جماعة عرفات ومستشاره السياسي الجديد، يجب أن نتوقف قليلاً عند قمة الرؤساء العرب في الجزائر، لنشهد حدثاً فريداً في تلك الفترة. فقد غضب الملك حسين من السياسة التي اقترحتها عرفات والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلسطينيين في الأراضي. كما أغاظه أكثر، قبول الملوك والرؤساء العرب شروط عرفات. وكانت تلك من المرات النادرة التي يفقد فيها حسين أعصابه. فبعبارات تهكمية نادرة، قال للمستمعين إنه في حال وجدوا من الضروري الموافقة على مطلب منظمة التحرير الفلسطينية والقاضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة كشرط مسبق لانعقاد مؤتمر دولي، وإنهم إذا أصروا على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كوفد منفصل حتى وإن أدى ذلك إلى إلغاء هذا المؤتمر، فإنه سيسير بجانبهم. وبسخرية ثقيلة، أوضح أن نتيجة كهذه تعتبر أفضل من السياسات الانهزامية والعبثية التي اقترحتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي وافق عليها الرؤساء العرب. أما هو فلن يشارك في هذا الجنون، إذ لا يمكن الوثوق بمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء الجامعة العربية في مثل هذه الحالة. «وهل من أمور أسوأ يمكن أن تدخل في تلك الضمانات الجديدة التي أعطيت خلال هذه القمة؟»، لم يزعج الحسين نفسه في الرد على الأسئلة التي طرحها. فلا حاجة لذلك. وقد لفت بمداخلته العنيفة انتباه عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى درجة أنهما فقدا مصداقيتهما أمام الرؤساء العرب وسكان الأراضي أيضاً. ولا بد من أن يبادرا إلى تبديل سياسة المنظمة.

إن الأمـر ليس سهـلاً، فقـد كـانت الفـوضى مسيـطرة، والانقسـام واقعـاً في صفوف زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ومستشاريها. وأراد البعض أن يقوم عرفات بلعب الورقة الأميركية بالتنسيق مع أبو شريف. بيد أن عرفات، كعادته، لا يستطيع اتخاذ قرار. فهو يريد الأفضل من العالمين: دعم الرايكاليـين داخل منظمة التحـرير الفلسطينية ودعم الأميركيـين خارجها. وبعد فشل مستند أبو شريف في التـأثير على قمـة الجزائـر، قرر عـرفات أن يجـرب حظه مـع الإسـرائيليين والأميـركيـين. وفي الـوقت ذاته أراد أن يحمي نفسـه في حال انقلب أبـو شريف عليـه. فأدلى عـرفـات بتصريحاته المتطرفة إلى أقصى الحدود داعياً من خلالها إلى إعلان الحـرب الشاملة ضد إسرائيل. وقد تزامنت تصريحاته مع نشر دعوة أبو شريف المعتدلة لإسرائيل في ١٧ حـزيران. وتبـاهى عرفـات أن الثورة نجحت الشهـر الماضي (أيـار ١٩٨٨) في إضـرام النيران في ثمـانين ألف دونم من الأحراج والأراضي الـزراعيـة في الأراضي المحتلة. فهذه الرسالة التي تهدد إسرائيل بالنار والسيف، بثها عرفات من بغداد بعد ساعة تقـريباً من نشـر مستند أبـو شريف في «أورشليم» الـذي يتضمن رسالـة سلام ووئـام من عرفـات إلى إسرائيـل. فأيـة رسـالـة تعتبـر صحيحـة؟ ومن هـو عـرفـات الحقيقي؟.

وتصبـح تلك الأسئلة أوضح إذا اعتبـرت موجهـة ضد فشـل «هجوم السـلام» الذي أحبطتـه منظمـة التحريـر الفلسطينيـة في شهر تشـرين الثاني ١٩٨٨، ولحسن الحظ، إننـا نملك معلومات كـافية لتبين حقيقـة خط منظمـة التحريـر الفلسطينيـة، انطلاقاً من ختام المجلس الفلسطيني الوطني الثامن عشـر الذي انعقـد في الجزائـر في العام ١٩٨٧ والذي أعلن الحرب الشاملة ضـد إسرائيـل، وصولاً إلى الاعتـدال المتزايد الذي حصل خلال انعقاد المجلس التاسع عشر في الجزائـر أيضاً في شهـر تشـرين الثاني ١٩٨٨ حيث تحـول النمر إلى هـر صغير في مـدة لا تتجاوز الثمـانية عشر شهراً. فما الذي أدى إلى هذا التحول في منظمة التحرير الفلسـطينية؟ بـل من المجدي أكثر أن نتساءل لماذا حصل هذا التحول؟

أما الاستيضاح فيجب البحث عنه في الأراضي المحتلة مع نشوء الانتفاضـة. فقد جعل المتظاهرون الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية في وضـع لا مثيل لـه من حيث الظهور والشعبية.

وخلال الأشهر الأولى من انطلاق الانتفاضة، انتعشت ثروات منظمة التحـرير الفلسطينية تلقائياً. فانطلق عرفات مجدداً. وعلى أي حال، فقـد أصبح اليـوم متنبهاً

إلى أن موقفه القوي والجديد يعتمد على دعم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولأول مرة بدا مسؤولاً تجاههم.

ففي السابق، كان مؤيدوه من الفلسطينيين الذين غادروا إسرائيل قبل وخلال الحربين اللتين دارتا في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧. ونشأت منظمة التحرير الفلسطينية على أمل عودة الشتات الفلسطيني إلى مقره السابق في إسرائيل، وهذه السياسة لا يمكن أن تطبق إلا بعد إزالة فعلية لدولة إسرائيل. ومن أجل هؤلاء المؤيدين، رفع عرفات السيف.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الهدف لم يكن هدف الفلسطينيين في الضفة الغربية، فمصالحهم وأهدافهم كانت مختلفة، فهم أرادوا التخلص من جارهم اليهودي بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وعرفوا أن أحلام منظمة التحرير الفلسطينية الغريبة ليست لها قواعد ثابتة في الواقع.

أما إسرائيل فلن تمحوها عن الخريطة لا فصاحة منظمة التحرير الفلسطينية ولا حتى الانتقاضة. فالفلسطينيون في الأراضي المحتلة يريدون حلاً سياسياً. وقد أوضحوا هذا الأمر لعرفات وتوقعوا أن يتصرف بموجبه. ومن أجل إرضائهم، اعتمد عرفات صيغة أبو شريف وبدأ بسياسة الاعتدال الجديدة. ومن أجلهم، لوّح بأغصان الزيتون.

فعرفات، رجل الوجوه المتعددة والذي عرف طوال سنين بتقلبه الدائم والمتكرر، تُرك من دون خيار. وواقع الانتفاضة الصعب سخر من المثالية التي برزت في القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٧، أي قبل سبعة أشهر من اندلاع الثورة في قطاع غزة والضفة الغربية، وتلك القرارات نقضت كل ما سعت الانتفاضة لإنجازه. فلم يبق أمام عرفات خيار آخر سوى التخلي عن الموقف الذي اتخذه في الجزائر خلال انعقاد المجلس الوطني في نيسان ١٩٨٧ والذي أغلق السبل في وجه أية تسوية سياسية. وقد أجبره زعماء الانتفاضة على القيام بذلك كما كان عليه أن يناضل في وجه الضغط الدولي المتزايد. ووفقاً لخالد الحسين الذي رافق عرفات في زيارة إلى موسكو في ربيع ١٩٨٨، قام غورباتشوف بإرغام عرفات على الاعتراف بإسرائيل حيث تناقش هذا الأخير مع وزير الخارجية السوفياتية شيفارنادزه حول صيغة تتعلق بسياسة مرحلية تؤدي إلى نشوء دولتين في فلسطين. وقد خضع عرفات لضغط مشابه من قبل زعماء أوروبيين ذوي سلطة (وخاصة من قبل الفرنسيين والإيطاليين) أجبروا زعماء

منظمة التحرير الفلسطينية على التخلي عن «التطرف العدائي» الذي وافق عليه مجلس المنظمة الوطني في شهر نيسان ١٩٨٧.

لذا، عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تغني لحناً جديداً مع مبادرة أبو شريف في حزيران ١٩٨٨، رد الأميركيون والأوروبيون والعرب في الضفة الغربية، وعدد من الإسرائيليين (ما عدا رئيس الوزراء شامير)، بكل أمل على تحول عرفات الظاهري نحو الاعتدال. وبالرغم من أن عرفات رفض ظاهرياً «الأبوّة»، فإن ذلك لم يثبط عزيمة هؤلاء الذين رأوا فيه فجر منظمة تحرير فلسطينية جديدة ومعتدلة. وقد ازداد هذا الانتعاش المؤقت فقدم حوالي ألفي شخص يمثلون وسائل الإعلام إلى الجزائر في شهر تشرين الثاني ١٩٨٨ لحضور جلسة المجلس الوطني الفلسطيني. وكان من شأن هذا اللقاء أن يشكل نقطة التحول الكبرى بالنسبة إلى علاقة الفلسطينيين العرب بإسرائيل.

والجدير بالذكر أن الإعلان المرتقب لم يترك مجالاً للحظ. وراح العالم المتلهف ينتظر. فقيل إن المجلس الوطني التاسع عشر لمنظمة التحرير الفلسطينية سيعلن عن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، تعترف بوجود إسرائيل وتقبل بصيغة «دولتين في فلسطين»، وتوافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. فبدا ذلك بمثابة التنازل الأكبر لعرفات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. وظهر التناقض في السياسة المتبعة واضحاً بين القرارات الجزائرية الصادرة في العام ١٩٨٧ وتلك الصادرة في العام ١٩٨٨، حتى أنها استوجبت التدقيق فيها. وتشير إلى أن تسجيلات المناقشات والقرارات خلال جلسة مجلس منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن يحصل عليها الآن من يريد أن يعرف ما جرى بالفعل في الجزائر وما قاله عرفات بالفعل، وما هي القرارات التي تتخذ حالياً. وقراءة تلك التسجيلات تظهر الكثير من الشروط التي جعلت تلك التنازلات من دون معنى. كما أنه لم يرد أي اعتراف صريح بدولة إسرائيل. فقد قُبل القرار الصادر عن منظمة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كأساس فقط لعقد مؤتمر دولي، شرط أن يكون حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وسائر القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية جزءاً متمماً لهذا القرار.

ومن المدهش أن شكل المؤتمر الدولي الذي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية لا يمتُّ بأية صلة بالمؤتمر الذي وافق عليه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز والملك حسين، والذي حظي بدعم أميركي. وقد رحبت لندن بعقد

مؤتمر يشكل «مظلة» للمفاوضات الثنائية المباشرة بين مختلف الأفرقاء العرب والإسرائيليين. والجدير بالذكر، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية جاء مختلفاً، إذ اعتبرت أنه خلال المؤتمر سيقوم «مجلس الأمن برسم وضمانة الترتيبات اللازمة من أجل الأمن والسلام بين مختلف الدول في المنطقة بما فيها دولة فلسطين». أما الأفرقاء المعنيون، فلن يعترضوا على هذه المسألة. وبالتالي لن تجري مفاوضات مباشرة، وتصبح مسألة إنشاء دولة فلسطينية عربية مستقلة شرطاً مسبقاً قبل أن تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ولُفقت سائر الأمور بطريقة معينة، في ما عدا تحديد مميزات الدولة اليهودية. فمن خلال رسالتها إلى المجلس، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عبر تقريرها السياسي أنها «ليست وحدها في مواجهة مع العنصرية الإسرائيلية والمعتدين الإسرائيليين»، أي «أن الصورة الحقيقية لإسرائيل هي صورة الدولة العنصرية الفاشية التي قامت على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني. . ». وبالطبع لا يعدّ هذا الحوار حوار مصالحة، ولا يترجم نية في التعايش، بل جاء نموذجياً من حيث الصفات التي نعتت بها إسرائيل في هذا المجلس الذي كان من المفترض أن يشكل نقطة تحول بالنسبة إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من إسرائيل، ويكون عبارة عن اليد الممتدة سعياً وراء السلام والصداقة. فلم يطمئن الإسرائيليون لتلك المسألة.

فما هي السياسة الجديدة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد؟ لقد تعلم المفاوضون الإسرائيليون من التجربة أن الاستيضاحات عبر الوسطاء مهما كانت ودية، قلما يمكن الاعتماد عليها، حتى لو كان مصدرها وزارة الخارجية السويدية أو حتى معهد «بروكينغ»، أو الوزراء أو البرلمانيين البريطانيين. ومن الممكن اعتماد على أمر واحد، هو التسجيلات الحالية لما جرى خلال لقاء المجلس الوطني التاسع عشر.

ولم يتخذ المجلس قرارات من شأنها أن تدعم عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل بصورة خاصة. بل على العكس، كان كل قرار يتخذه مجلس منظمة التحرير الفلسطينية الوطني يحفظ في شرنقة للمحافظة عليه. ونشير إلى رسالة وحيدة واضحة صدرت عن سياسة هذا المجلس هي التالية: قبل أن تتم مناقشة أي اقتراح لها من أجل السلام خلال مؤتمر دولي ترعاه منظمة الأمم المتحدة، على إسرائيل أن توافق على كافة مطالب منظمة الأمم المتحدة التي

وردت في قرارات المجلس الوطني. فعليها أن توافق على الانسحاب من «كافة الأراضي العربية» التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وتقبل بحرية الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتوافق على إنشاء فلسطين المستقلة وعودة الفلسطينيين كلهم إلى منازلهم السابقة في فلسطين إذا رغبوا في ذلك، والتعويض عليهم إذا لم يرغبوا في العودة، فقط عندما تقبل إسرائيل بكل هذه الشروط، تدخل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ليس مع إسرائيل مباشرة، إنما من خلال مؤتمر دولي للسلام يدعو إليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الذي يحق له في ما بعد أن يفرض تسوية سلمية. أما إسرائيل فلم تتأثر بكل ذلك.

وعلى أي حال، فإن إسرائيل قد تعلمت أمثولة في القدرة الدبلوماسية التظاهرية. فكل ما أذيع خلال لقاء مجلس منظمة التحرير الفلسطينية التاسع عشر، وكل القرارات التي اتخذت أو لم تتخذ، باتت، بالنتيجة، في غير محلها. وما يهم هو مطالب لوبي منظمة التحرير الفلسطينية غير المبررة، فالهيئة العليا في منظمة التحرير وافقت على الاعتراف بإسرائيل وقبلت بحل «الدولتين»، كما أنها قبلت بقراري منظمة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ كقواعد لتسوية سلمية مع إسرائيل.

وفي الواقع، لم يحصل أي شيء من ذلك. فمجلس منظمة التحرير الفلسطينية الوطني التاسع عشر لم يتخذ قرارات مشابهة. فقد أراد تضليل الحكومات الغربية وبلدان العالم الثالث، فصدقوا. وحده جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركي، لم يقتنع. وكل ما استطاع فعله هو تحذير «عربة» منظمة التحرير الفلسطينية من الانزلاق في الفراغ مع الأوروبيين والأفريقيين والعرب في الخارج.

ولم يكن الحوار الغامض في الجزائر واضحاً بما فيه الكفاية بالنسبة إلى الأميركيين، إذ لم يوافق على شروط الولايات المتحدة كي ترفع لعنتها عن المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتلك الشروط هي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، القبول بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، والإقلاع عن الإرهاب. ولا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم بما هو أفضل مما قامت به في الجزائر. وما زالت الفرصة موجودة في الجمعية العمومية في جنيف التي انعقدت بصراحة لإعداد ندوة لعرفات بعد أن تعذر عليه الحصول على تأشيرة دخول لحضور الجمعية العمومية في نيويورك. فكان ذلك حلاً كافياً استفاد منه كثيراً.

ولم يكن عرفات قادراً على إقناع زملائه في قيادة منظمة التحرير على ترويج، بصراحة، بيان السياسة الذي وضعه الأميركيون كحد أدنى للمباشرة بالحوار الدبلوماسي مع منظمة التحرير الفلسطينية. فجلس الأميركيون اليائسون والمؤيدون لمنظمة التحرير طوال الليل مع عرفات متوسلين إليه أن يحاول مرة أخرى، وراحوا يهجّون له الكلمات التي يجب أن يقولها. ونجحت المحاولة الثالثة لعرفات. ففي ١٤ كانون الأول من العام ١٩٨٨، عقد مؤتمراً صحافياً في جنيف، قرأ خلاله الصيغة السحرية التي تضم التنازلات الثلاثة التي طلبها الأميركيون. وفي خطابه، تحدث باسمه الشخصي قائلاً: «وافقنا على القرار رقم ٢٤٢ والقرار قم ٣٣٨ كأساس لبدء المفاوضات مع إسرائيل ضمن إطار مؤتمر دولي»، وتحدث عن «حق الأفرقاء المعنيين في أزمة الشرق الأوسط في العيش بسلام وأمن بمن فيهم دولة فلسطين وإسرائيل وجيران آخرين وذلك وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. أما بالنسبة إلى الإرهاب فقال: «لقد نبذته بالأمس، وأردد للتسجيل أننا ننبذ تماماً بصورة مطلقة أشكال الإرهاب كافة بما فيها الإرهاب الفردي والجماعي والدولي». وختم عرفات بيانه بكلام عاطفي: «نريد السلام.. نريد السلام.. نريد أن نعيش في دولتنا الفلسطينية ونترك الآخرين يعيشون.. وشكراً لكم».

لأول وهلة، ما من كلام يمكن أن يكون أوضح من ذلك. وعلى الفور، أعلن الأميركيون أن تصريح عرفات أزال العقبات أمام الحوار في ما بينهم، وبعد فترة قصيرة، التقى وفد من منظمة التحرير الفلسطينية السفير الأميركي في تونس روبرت بيليترو. وبعد مرور خمسة أيام على المؤتمر الصحافي في جنيف، قال عرفات في حديث للتلفزيون النمساوي: «أنا لا أعني نبذ الإرهاب». فكل ما أراد القيام به، حسب قوله هو ترديد ما قبل به المجلس الفلسطيني الوطني وقد ربط المجلس إدانته للإرهاب بصيغ سابقة وصفته بقساوة.

تلك كانت البداية. وسرعان ما تبين أن القرار الوحيد الذي يلزم أحزاب منظمة التحرير كافة، إنما هو ذلك الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني. وكان من المفترض أن لا تثير تلك المسألة دهشة الأميركيين. فقد سبق تصريح عرفات في جنيف، تصاريح ساخطة صدرت عن زعماء فلسطينيين رفضوا التنازلات. أما المجلس الوطني الفلسطيني، فإنه اتخذ موقفاً صارماً في هذا المجال حيث لا يستطيع أحد، ولا حتى عرفات، تغيير هذا الموقف.

وفي نهار الخميس الواقع فيه ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، أي اليوم الذي قُبل فيه البيان السياسي في الجزائر، ووافق فيه المجلس الوطني على بيان منظمة التحرير الفلسطينية، قال نائب عرفات، صلاح خلف الملقب «بأبو أياد»، في حديث لصحيفة كويتية: «إن الموافقة على القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨، لا تعني الاعتراف بإسرائيل». وفي اليوم التالي، أشار جورج حبش، زعيم الجبهة الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية، في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز» إلى النقطة ذاتها: «أنا لا أعتبر أن المجلس الوطني قد اعترف بإسرائيل».

أما وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، فذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً: «إن المجلس الوطني الفلسطيني برمته عارض القرار رقم ٢٤٢. وهذا ما ذكرته لصحيفة «السياسة» الكويتية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨».

كما أكد زعيم سابق في منظمة التحرير الفلسطينية، أن سلوك منظمة التحرير الداعي إلى تدمير إسرائيل ما زال يشكل «قاعدة أعمال منظمة التحرير السياسية والعسكرية». ففيما أعلن الناطق باسم المجلس السيد عبد الحميد، التالي: «إذا قرأتم بإمعان البيان السياسي، ستجدون أن عبارة الاعتراف بقرارات مجلس الأمن التي تعني بالتالي الاعتراف بالكيان الصهيوني هي غير صحيحة».

وعرفات بحد ذاته، لم يكرر مرة أخرى اعترافه الصريح بإسرائيل والذي أدلى به خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في جنيف، وقد أتاح له هذا المؤتمر الحصول على تأشيرة للتحاور مع الولايات المتحدة. فكان موقفاً لليلة واحدة. وبعد مرور أقل من أسبوعين على لقاء جنيف، عقد عرفات مؤتمراً صحفياً آخر ولكن هذه المرة برعاية أخرى. فقد التقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد في ٢٩ كانون الأول ١٩٨٨ بهدف مراجعة الوضع السياسي بعد الجزائر وجنيف.

وفي هذه المرة لم يذكر السلام لا في بيان عرفات ولا في القرارات التي اتخذها زعماء منظمة التحرير الفلسطينية. وذكرت إسرائيل كعدو فقط يجب التغلب عليه. ولم ينوه بالضمانات السلمية التي أعطاها عرفات في جنيف.

وحصل ما هو أسوأ من ذلك. ففي شهر آب ١٩٨٩، عقدت منظمة «فتح» مؤتمرها العام الخامس في تونس: فوافق ١٢٠٠ مندوب بالتصويت، على برنامج «فتح» السياسي. فكان هذا البرنامج بمثابة غلة منظمة التحرير الفلسطينية من فترة

«الإرهاب»، فلا إشارة إلى القرار رقم ٢٤٢ ولا موافقة على وجود إسرائيل بجانب دولة فلسطينية ولا دعوة للسلام. وعوضاً عن ذلك، دعت المادة الخامسة، من برنامج «فتح»، الفلسطينيين «لتكثيف وتصعيد الأعمال المسلحة وأشكال القتال كافة من أجل إزالة الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني من أرضنا الفلسطينية المحتلة».

أما المادة الرابعة فحددت حقوق الفلسطينيين المهضومة: الحق في العودة إلى الوطن، حرية تقرير المصير وتأسيس دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية على أن تكون «أورشليم» المقدسة عاصمتها. ودعت المادة الثالثة عشرة إلى إنشاء لجنة خاصة «لمعارضة الهجرة الصهيونية إلى أرضنا وللقيام بالمهمات الثقافية والسياسية بغية الحؤول دون وصول المهاجرين اليهود إلى أرضنا المحتلة». فظهر مجدداً القدح القديم بإسرائيل وأيضاً البيانات التي تنكر حق إسرائيل في الوجود. وبذلك عاد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية إلى نقطة الانطلاق.

وبسبب الانتقادات الأميركية، عمد عرفات وقيادة «فتح» إلى إصدار «بيان سياسي ختامي» سريع يهدف إلى تهدئة الأميركيين. فحذفت المادة الثالثة عشرة المتعلقة بهجرة اليهود وأضيف التزام عرفات الذي ورد في خطابه في جنيف. وعلى الأثر تغيرت اللهجة الهجومية، بيد أن البرنامج الأصلي لم يلغ، ولا شك في أنه يعكس سياسة «فتح» الحقيقية.

وأدرك زعماء الانتفاضة أن طريقة التفكير هذه ستثبت قرار إسرائيل بعدم الانسحاب. وربما وافقوا على قرارات «فتح» ضمنياً. ولكنهم كانوا واقعيين. لذا استمروا في التعبير عن رغبتهم في العيش بسلام مع إسرائيل كدولة فلسطينية مستقلة منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان فيصل الحسيني من أبرز الزعماء في الأراضي المحتلة، فهو يتمتع بكل ما تحتاجه القيادة من خصال. فقد كان سليل عائلة الحسيني العريقة. أما والده، عبد القادر الحسيني، فكان أحد القادة الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨. وأمضى فيصل سنتين في حجز إداري، ويعتبر هذا الحجز مدرسة محترمة لكل فرد يريد أن يصبح زعيماً. إضافة إلى ولائه التام لعرفات ولمنظمة التحرير الفلسطينية، عمل على تطوير نظرته للأمور التي اعتبرها بعض الإسرائيليين مقبولة بالرغم من إصراره على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وقد سمعته مرة يقول: «رسالتنا للإسرائيليين هي أننا نقاتل ليس لنستعيد الآخرين. قتالنا يهدف إلى بناء دولة وليس إلى تدمير دول أخرى. قتالنا يرمي إلى بسط الأمن من أجل أطفالنا وليس لتعريض أمن الآخرين للخطر».

وأطلعني على نظرته للأحداث التي أدت إلى الانتفاضة. فقال: «كنا ننتظر في الأراضي المحتلة قدوم منظمة التحرير الفلسطينية لتحررنا.» وفي العام ١٩٨٢، وخلال الحرب اللبنانية، تشتتت قيادة منظمة التحرير مرة أخرى. فرحنا نتساءل نحن في الأراضي المحتلة، لماذا لم تفعل منظمة التحرير هذا الأمر أو ذاك، ولما لا نقوم نحن بهذا الأمر أو ذاك. لقد شهدنا كيف تخلت الأنظمة العربية عن المنظمة وشهدنا كيف نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في إعادة توحيد ذاتها. فكل هذه المسائل أدت إلى الانتفاضة».

وأضاف: «الطريقة الوحيدة للدخول إلى القرن الواحد والعشرين هي عبر التعاون الإقليمي». ولكن، يجب في البدء حل القضية الفلسطينية. وهو يعتبر أن السبيل إلى ذلك يكمن في إنشاء دولة فلسطينية بمهد لها مؤتمر دولي. أما فكرة إنشاء دولة فلسطينية وعقد مؤتمر دولي عوضاً عن إجراء مفاوضات مباشرة، فقد نبذها معظم الإسرائيليين. وفي ما بعد، شعر الإسرائيليون أن الحسيني وغيره من الزعماء في الأراضي المحتلة، يمكن أن يصبحوا شركاء في المفاوضات، فيما شتات منظمة التحرير الفلسطينية وأحلامها التي تفتقد إلى الواقعية، ضاعت في متاهات هدفها المعلن بتدمير إسرائيل. ولكن قبل أن يتم هذا الأمر، لا بد أن يتعلم الفلسطينيون الوجهاء، أمثال الحسيني، أن يكونوا صادقين مع الإسرائيليين. فكان ذلك أمراً أساسياً لا يستطيع الحسيني تطبيقه. ففي ما بعد، وفي خضم معركة صدام في الخليج في كانون الثاني ١٩٩١، أعلن الحسيني عن دعمه ودعم الفلسطينيين التام لصدام من خلال بيانات أذاعها التلفزيون البريطاني.

واستمر هذا التنافر بين الفلسطينيين المحليين والشتات الفلسطيني حتى بعد اعتماد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموقف ذاته الذي اعتمده الحسيني والزعماء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد كان التمييز قاطعاً بالنسبة إلى شامير ورابين ومعظم أعضاء الحكومة الإسرائيلية. وأخبرني شامير مرة ما يلي: «إذا بدأنا المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإن موضوع هذه المفاوضات سيتحول رأساً إلى مسألة إنشاء دولة فلسطينية في «اليهودة والسامرة» وقطاع غزة. وهذه المسألة تشكل خطراً مميتاً على إسرائيل. فلن أوافق أبداً على إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية». ولا شك في أن الفلسطينيين المحليين يتطلعون إلى المسألة عينها، بيد أن الاعتقاد السائد في «أورشليم» هو أن هؤلاء الفلسطينيين سيقبلون بأقل من الحد الأقصى لمطالبهم، وسيوافقون على تسوية متبادلة من شأنها

أن تؤمن التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة». وهذا هو التحليل الذي جعل شامير يقترح حلولاً من أجل السلام. وقد سيطر تياران من الأفكار على الموقف الإسرائيلي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أولهما الشوق إلى السلام وإن كان الثمن المتزايد من أن تضعف هذه التنازلات عن الأراضي، إسرائيل وتعرض أمنها للخطر.

واللافت أن معظم الإسرائيليين توقفوا عن زيارة الأراضي (المحتلة). فقد تعبوا من مشاكلهم وباتوا في شوق للانتهاء منها. وعلى أي حال، خشي عدد من الإسرائيليين من عواقب عدم الإشراف على الأراضي (المحتلة) والسماح بإنشاء دولة فلسطينية. ومن خلال استفتاء أجري في العام ١٩٨٨، تبين أن ٧٠٪ من الإسرائيليين الذي طُرحت عليهم الأسئلة، يعتبرون أن اليهود في إسرائيل سيواجهون مذبحة أخرى إذا خسرت إسرائيل حرباً ما. فسيطر خوف حقيقي في إسرائيل، في ما يتعلق بالأمن، بالنظر إلى العداء وتفوق العرب من حيث العدد، وعدد الحروب التي يجب على إسرائيل أن تخوضها، وعداء العالم الذي أدى إلى فرار اليهود واللجوء إلى إسرائيل بحثاً عن الأمن.

وللسيطرة التامة على تلك المخاوف، تقضي إحدى الإيديولوجيات بالبقاء على أرض إسرائيل. فنمت المخاوف جنباً إلى جنب مع الإيديولوجيات، وإذ بها تخلق حاجزاً كبيراً في طريق هؤلاء الإسرائيليين الراغبين في الانتهاء من قضية الفلسطينيين، والمستعدين لدفع ثمن السلام، أجزاء من الأرض. وقد انعكست المواقف المتباينة داخل حكومة الوحدة الوطنية. وكان سلّم الآراء، يتراوح بين اتصالات عازار وايزمن السرية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومطالب آريل شارون التي تقضي بعدم القيام بأي مبادرة للسلام قبل سحق الانتفاضة، أما حزب العمال المتمثل ببيريز، فقد كان على استعداد للقبول بصيغة الأراضي من أجل السلام، وأما حزب الليكود المتمثل بشامير، فقد عارض كلياً فكرة التخلي عن أي جزء من الأراضي الإسرائيلية.

والجدير بالذكر أن الضغوطات التي تعرض إليها شامير من الداخل ومن واشنطن تركته من دون خيار. وفي شهر نيسان ١٩٨٩، كان عليه أن يلتقي الرئيس بوش ووزير الخارجية جايمس بايكر في واشنطن حيث أدرك أنه عليه ألا يعود فارغ اليدين. وقد ألح عليه زملاؤه في الحزب، وأذكر منهم موشي أرينز، دان ماريدور، أيهود أولمار وروني ميلو، ليعتمد الخطة التي اقترحها وزير الدفاع، رئيس حزب

العمل رابين، من أجل إجراء انتخابات في الأراضي (المحتلة). فوافق شامير بعد تردد واعتمد مجلس الوزراء لإجراء انتخابات حرة للفلسطينيين القاطنين في الأراضي (المحتلة). وهدف هذا التحرك بصراحة إلى فصل هيئة الناخبين الفلسطينية عن قيادة منظمة التحرير المشتتة. وعلى المنتخبين أن يمثلوا الفلسطينيين المحليين لفترة مرحلة من الاستقلال الذاتي، وبعدها يتمكنون من المشاركة في المفاوضات من أجل التوصل لتسوية سياسية نهائية للقضية الفلسطينية.

وقد بعثت مبادرة شامير حياة جديدة لعملية السلام. فرحب بها الأميركيون لأنها الوسيلة الوحيدة، ودعمها بقوة حزب العمل برئاسة بيريز، والرأي العام الإسرائيلي، فيما عُرف أن الحسيني والزعماء الفلسطينيين الآخرين في الأراضي المحتلة قد حبذوا الفكرة.

أما خطة الانتخابات فاستفزت شامير الرافض، وكان عليه أن يشاطر وزراءه من جناح اليمين في حزب الليكود في شكهم بإمكانية تطبيق هذه الخطة. ومن ثم برز منطق فطري من خلال فكرة التطور التدريجي نحو تسوية نهائية. فأدرك أكثر الفلسطينيين تفكيراً، أنهم لا يستطيعون أن يقفزوا مباشرة من الانتفاضة إلى دولة فلسطينية. وفي الواقع، تركت خطة شامير المجال مفتوحاً أمام كافة الاحتمالات بما فيها إنشاء دولة فلسطينية. وهذا هو السبب الذي جعل شارون وزملاء له في جناح اليمين يعارضون الخطة بشدة. بيد أن خطة شامير تعرقلت بسبب التعديلات والضغوطات التي أحاطت بها من مختلف الجوانب. ولم يكن شامير بحد ذاته، الذي يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب على الشعب اليهودي أن يتخذ موقفاً ثابتاً، وألا يعرض تنازلات، وألا يظهر إشارات ضعف، على استعداد للموافقة على صيغة طرحها جايمس بايكر من أجل توسيع اقتراحات رئيس الوزراء الإسرائيلي. فقد أراد بايكر أن يُحضر الإسرائيليين والفلسطينيين إلى القاهرة لعقد لقاء، بغية بحث أفكار شامير القاضية بإجراء انتخابات فلسطينية في الأراضي. وأبدى شامير تحفظاته تجاه تورط إسرائيل ضمن شروط بايكر لعقد هذا اللقاء. فالنسبة إليه، تشكل هذه المسألة خطراً حقيقياً على إسرائيل، وهو على استعداد للتضحية بصداقته مع الولايات المتحدة وبمركزه كرئيس للوزراء لاعتقاده الراسخ بأن إسرائيل لا يجب أن تجازف في تنازلاتها من أجل منظمة التحرير الفلسطينية.

وأدى رفضه الموافقة على الاقتراحات الأميركية إلى تصادم القوى السياسية الإسرائيلية. وما حصل في ١٥ آذار ١٩٩٠ يدعو للسخرية، إذ فشلت حكومة شامير في نيل الثقة من الكنيست بعد استقالة شيمون بيريز نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، من مجلس الوزراء الذي استقال منه في ما بعد وزراء حزب العمل. وعلى أي حال، فقد اتفق الفريقان المتعارضان على أنه لا سلام، وبعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية. أما منظمة التحرير، فقد أخفقت كلياً في نيل ثقة الإسرائيليين كشريك في صنع سلام حقيقي. فالإزدواجية في الكلام، وتجريد السيف والتلويح بأغصان الزيتون، كل هذه الأمور طبعت سلبيات منظمة التحرير الفلسطينية في أذهان الإسرائيليين. وسرعان ما تلاشت الآمال بالتوصل إلى حل سياسي من خلال الانتفاضة مع منتصف العام ١٩٩٠. فعنف الانتفاضة استمر إلى ما لا نهاية، وإن تراجعت حدته. خاصة وأن الفلسطينيين، لا يرغبون في إجراء مفاوضات مع إسرائيل من دون مشاركة منظمة التحرير. وعلى أي حال، ظلت منظمة التحرير الفلسطينية متهمة بنظر الإسرائيليين، وعندما شنت أحزاب منظمة التحرير هجوماً من البحر في شهر أيار ١٩٩٠ على الشواطىء المزدحمة، هادفة إلى قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص، فقدت منظمة التحرير الفلسطينية، مرة أخرى، مصداقيتها مع الأميركيين. وعلى الأثر، انقطعت الاتصالات الرسمية بين إدارة الولايات المتحدة ومنظمة التحرير.

ومهما يكن من أمر، فقد انشغلنا، في ما بعد، بأحداث مأساوية أكبر: الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ ووصول عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود .لسوفيات إلى إسرائيل. وأثرت أعمال صدام حسين العدوانية وتهديداته في العمق على النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فاعتبر غالبية الفلسطينيين في الأراضي (المحتلة) وفي الأردن أن صدام هو البطل الجديد والفعال، فاندمج صلاح الدين الشهير وعبد الناصر الوقور في شخص واحد. أما طابع نظام صدام حسين الاستبدادي في العراق، فأولى اهتماماً ضئيلاً، وكذلك أسلوبه في اجتياح الكويت وتهديداته لإسرائيل التي اتبعت بإطلاق صورايخ «سكود» على تل أبيب. فبعثت حياة جديدة للانتفاضة، جعلت عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يقدمان الدعم التام للمهاجم العراقي.

ولا شك أن الهزيمة النكراء التي ألحقت بالقوات العراقية والبؤس الذي أصاب الشعب العربي في العراق والكويت من جراء الحرب، جعلا الفلسطينيين

يدركون أن بطلهم، صدام حسين، إنما هو «نبي كاذب». أما الجاهلون في الأراضي المحتلة وفي الأردن، فقد استمروا في تصديق قصص الانتصار التي بثتها إذاعة بغداد، ولكن الحقيقة كانت واضحة. فإن تدمير الجيش العراقي هز الفلسطينيين وأيقظهم من أحلامهم.

وفي أثناء ذلك الوقت، تضرر الاقتصاد الفلسطيني كثيراً بسبب الأزمة وبسبب الفشل السياسي. فالمملكة العربية السعودية والإمارات، أغاظهما دعم عرفات والفلسطينيين لصدام. فأوقفتا مساعداتها المالية الضخمة العائدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن الكويت كانت أحد أهم موارد التمويل للشعب الفلسطيني. ومما يزيد عن نصف مليون فلسطيني عاشوا في بلدان الخليج كان معظمهم يرسل حوالات مالية إلى ذويهم في الأردن. وبعد حرب الخليج حزم عشرات الآلاف من الفلسطينيين المغتربين أمتعتهم وعادوا إلى الأردن وإلى الأراضي المحتلة، فازداد بعودتهم عدد العاطلين عن العمل.

وبات الوضع في الأردن أسوأ منه في الأراضي المحتلة. فغدت المملكة الهاشمية، «الرجل المريض» في الشرق الأوسط، وذلك بسبب تدهور اقتصادها حتى قبل أزمة الخليج، وبسبب الحظر التجاري الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة على العراق. فقد كان اقتصاد الأردن الضعيف يقوم على المساعدات المالية الضخمة التي تقدمها له المملكة العربية السعودية والإمارات. وعندما انحاز الملك حسين والحكومة الأردنية والعشب الفلسطيني في المملكة، إلى صدام حسين من خلال تظاهرات داعمة له، توقفت فجأة كل هذه المساعدات المالية الضخمة. وتزامن هذا الموقف مع الحصار الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة على خليج العقبة الأردني والذي يشكل الممر الرئيسي لإمدادات العراق. وازدادت الضربة للاقتصاد الأردني حدة مع عودة آلاف الأردنيين والفلسطينيين الذين طردوا من المملكة العربية السعودية ومن بلدان الخليج بسبب انحياز الملك حسين وعرفات لصدام حسين.

وكنتيجة لذلك، نبذ عدد من العرب الأردن. وشُتم الملك حسين في بعض الدول العربية. أما الملك حسين، فلقى بعض النجاح عند اللجنة الدولية. وقد حاول دون جدوى أن يوضح أنه لم يكن له خيار آخر، وأنه في حال أراد المحافظة على بلده، كان لا بد له أن يماشي الزعيم العراقي. فقد عمد الأصوليون والفلسطينيون الراديكاليون إلى دعم صدام حسين دعماً تاماً.

وبدا لبعضنا أن التاريخ يعيد نفسه بالنسبة إلى ما حصل قبل حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧. فقد انحرف الملك حسين في تيار الناصريين الذي اجتاح البلد. وكنتيجة لما قام به، فقد الضفة الغربية. ومرة أخرى، في العام ١٩٩٠، شعر بأنه مجبر على المجازفة بصداقته مع الولايات المتحدة وبعلاقاته مع الأنظمة العربية المحافظة، وذلك بغية مواجهة العواطف الجياشة تجاه صدام والتي تسللت إلى بلده وأخذت تهدد عرشه.

ولم يغب عن ذهن إسرائيل خطر انهيار النظام الهاشمي. فالتدخل العراقي أو العربي في الضفة الشرقية من نهر الأردن، كاف لدق نواقيس الخطر في «أورشليم». وكذلك الأمر في لبنان، مع تواجد الأحزاب الفلسطينية المنشقة التي تتقاتل في ما بينها على النفوذ. فبالنسبة إلى عدد لا بأس به من الإسرائيليين، باتت عملية «فلسطنة» الأردن، أي أن تسيطر الغالبية الفلسطينية على الحكومة الأردنية، حلاً مغرياً لمشاكلهم مع الفلسطينيين. وهذه السياسة، طالما اقترح شارون تحبيذها، وسرعان ما تحولت إلى الحل الأفضل عندما بيّن عنف الانتفاضة المستمر، ازدياد التنافر بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون سوياً.

ويمكن مشاهدة نموذج حيّ عن الموقف المتبدل لحركة «السلام الآن» المعتدلة التي كانت تلح على الحكومة الإسرائيلية للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وللقبول بتنازلات من أجل تحقيق مطالب الفلسطينيين من خلال منظمة التحرير. وقد أدى دعم منظمة التحرير لصدام حسين إلى صدمة في مخيم السلام الإسرائيلي. وعلى أثر الأحداث العنيفة التي حصلت بعد أعمال الشغب في معبد «مونت» في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠، والهجمات الفردية التي تلت ذلك، تحول زعماء «السلام الآن» إلى موقف آخر طالبوا فيه فصلاً كلياً للشعبين بدل سياسة «الشبك» بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعندما رفض وزير الدفاع موشي أرينز دخول الفلسطينيين الأراضي الإسرائيلية بعد تعرض اليهود لحوادث قتل تعسفي في شهر تشرين الأول ١٩٩٠، رحب الشعب اليهودي بكامله بهذه الخطوة.

وقد أظهر هذا الترحيب رغبة الشعب الإسرائيلي المتزايدة في التخلص من الفلسطينيين في الأراضي (المحتلة). وجاءت هذه الخطوة بمثابة ردة فعل أساسية على الأحداث السياسية المعدة بدقة. وعلى أي حال، فهذه الرغبة الحقيقية في الانفصال عن الفلسطينيين العرب، عكست أيضاً موقف الفلسطينيين. وكان من الأفضل ألا تمتد في إسرائيل بالأسلوب الذي امتدت فيه. وراح العدد القليل من

الدبلوماسيين الإسرائيليين، الذين سمح له السوفيات بالعمل في موسكو في العام ١٩٩٠، يعمل بقلق سبعه أيام في الأسبوع بهدف إعطاء تأشيرات دخول للأعداد الهائلة من اليهود الذين يملأون يومياً شوارع «بولشايا أوردينكا» خارج المكاتب الإسرائيلية. فتوافد اليهود، من كل ناحية في الاتحاد السوفياتي بعد أن ظلوا طوال سبعين عاماً في معزل عن أي اتصال بأية مجموعات يهودية، إلى أرض الميعاد.

وقد قمت بزيارة منطقة في «اوزبكستان» تبعد مئة ميل عن الحدود الصينية، والتقيت وفدا مؤلفا من خمسمائة يهودي قالوا لي بفخر واعتزاز، أنه خلال سنة تقريباً سيغادر معظم اليهود إلى إسرائيل.

وهذا ما حصل بالفعل في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية. ففي العام ١٩٣٩، لم يكن لليهود أي خيار، إذ لم يكن لديهم مكان يلجأون إليه. أما الآن فبات لديهم الخيار. وفي شتاء ١٩٨٩ وربيع ١٩٩٠، وبعد أن فتح الاتحاد السوفياتي أبوابه، راح عشرات الآلاف من اليهود في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية، يخرجون أمتعتهم، وكانت وجهتهم إسرائيل.

فشكل هذا الوضع تطوراً غير متوقع للأحداث، كما أحدث تأثيراً ضخماً على الوضع في إسرائيل حيث حشدت البلاد كل طاقاتها لاستيعاب هذه الثورة الديموغرافية في المجتمع الإسرائيلي. وقد حددت هذه الثورة مرحلة جديدة في تطور ونمو الدولة اليهودية. وواجه من خلالها السياسيون ضرورة إيجاد عمل ومساكن لما يقارب المليون قادم من الاتحاد السوفياتي. وشكل هؤلاء الدم الجديد الضروري لإسرائيل. فنصف مجموع الراشدين الذين قدموا إلى إسرائيل، هم من الجامعيين. ولسنوات، بنى الزعماء الفلسطينيون العرب آمالهم على عدم التوازن الديموغرافي الثابت الذي رجح كفة الميزان لصالحهم. واعتبروا أن المسألة، مسألة وقت فقط وذلك قبل أن يتم جعل اليهود في إسرائيل، أقلية، من خلال معدل الولادات المرتفع عند العرب. وفجأة، تبخرت توقعات العرب مع قدوم عشرات الآلاف من اليهود السوفيات إلى إسرائيل فغيروا بقدومهم، ليس فقط مسألة عدم التوازن الديموغرافي، إنما أيضاً مال الميزان الاستراتيجي لصالح إسرائيل.

وكنا قد شهدنا هذه الأحداث من قبل، ففي خلال الثلاثينات، أثار العالم العربي الاضطرابات لوقف هجرة اليهود الساعين إلى ملجأ في فلسطين، هرباً من حكم هتلر في ألمانيا والنمسا. وتكرر الأمر خلال الأربعينات عندما هرب اليهود من

عواقب «الحل الأخير» لدى هتلر في أوروبا. ومن بقي منهم على قيد الحياة واجه عداء العالم العربي خلال سعيه لإيجاد الأمان في فلسطين. واليوم، مرة أخرى، انتقل اليهود إلى إسرائيل بأعداد وافرة. أما بلدان أوروبا الشرقية التي ابتعدت عن أي ارتباط مع إسرائيل طوال أعوام كثيرة، فقد استأنفت بوضوح علاقاتها الدبلوماسية معنا وسهلت انتقال اليهود السوفيات إلى إسرائيل، متجاهلة تهديدات العرب.

وعلى أي حال، فإن الحاجة لاستيعاب المهاجرين الجدد، طرحت مشاكل غير متوقعة للاقتصاد الإسرائيلي. وقد واجه مجتمعنا التحدي في إيجاد المساكن والعمل، وتأمين التعليم، والاندماج الاجتماعي المقبول لعدد قارب العشرين ألف شخص في كل شهر. وتركزت نظرتنا للأمور، ليس على المستقبل البعيد، إنما على وقائع حالية ملحة. واعتبر الإسرائيليون أن عودة الجالية اليهودية بكاملها من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي تبرر مرة أخرى، وجود الدولة اليهودية. وقلصت الحاجة لتأمين مساكن للقادمين الجدد، الاعتبارات الأخرى كافة. وبسبب العنف الفلسطيني الدائم وتهديدات جيرانها العرب، سعت إسرائيل أكثر من أي وقت سابق إلى العيش معهم بسلام.

* * *

فنحن كلنا بحاجة إلى السلام إذا أردنا السيطرة على الصعوبات والتغلب على مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية. واليوم بات لدينا سبب إضافي للسعي وراء السلام. فنحن بحاجة إليه كي نتغلب على مشاكلنا في استيعاب دفق اليهود السوفيات.

بيد أن السلام أعرض عنا، فهو كالسراب. وتبين لنا أن ما من طريقة فعالة توقف دوامة العنف. وكانت كل عملية قتل، تعمق جذور الكره التي تفصل الشعب اليهودي عن الشعب العربي. وفي ما بعد، عندما تراجع عنف الانتفاضة، كان لا بد للفلسطينيين أن يدركوا أن إسرائيل تعلمت التعايش مع ثورتهم.

وكان لا بد لهم أيضاً أن يدركوا مدى نجاح الانتفاضة بالفعل. والجدير بالذكر، أن أخبار الانتفاضة أصبحت أخباراً مبتذلة، تخطتها أحداث أكثر مأساوية في العالم. وغرق العنف والتدابير الإسرائيلية المعاكسة، في الروتين. فكلما رشق

الشباب الفلسطيني، الإسرائيليين بالحجارة، قامت القوات الإسرائيلية بتفريقهم بواسطة الغاز المسيل للدموع.

ونشير إلى أن خسائر الفلسطينيين تضاءلت عندما بذلت القوات الإسرائيلية مجهوداً أكبر لتجنب الصدام. وفي نهاية العام ١٩٩٠، قُتل عدد من الفلسطينيين على يد رفاقهم الأصوليين، أكثر مما قتل منهم على يد الإسرائيليين. فقد قامت فرق مقنعة بقتل العملاء، وهم عادة من الفلسطينيين المعتدلين الذين انتقدوا تعسف المجاهدين الفلسطينيين وعنفهم. فكان من البديهي أن تستمر الانتفاضة إلى ما لا نهاية مسببة الآلام والضيق للفلسطينيين في الأراضي (المحتلة).

وعلى أي حال، لم يكن في متناول الفلسطينيين أية صيغة سحرية تحررهم من الاحتلال الإسرائيلي وتنشىء لهم الدولة الفلسطينية. وقد قال أحد زعمائهم «أن الدولة الفلسطينية لن تصل بالبريد المضمون؛ علينا أن نعمل من أجلها ونسعى للحصول عليها على مراحل». ولم يكن ذلك المذهب الشعبي الحقيقي. أما بالنسبة إلى الإسرائيليين، فكانت مسألة العودة إلى فترة ما قبل الانتفاضة أمراً مستحيلاً. وبالنسبة لكلينا، نحن الإسرائيليين والفلسطينيين، بقي أمامنا الخيار الأخير أي العملية السياسية المؤدية إلى السلام.

وظهرت هذه الحقيقة للفلسطينيين بعد هزيمة صدام حسين. لقد اختاروا ما اعتبروه التحدي الأخير لإسرائيل: سياسة صدام التي لم تقدم لإسرائيل أي تسوية، إنما قدمت لها فقط الإبادة. واستمر الفلسطينيون بدعمهم لصدام معتقدين بأنه أملهم في إذلال وتدمير إسرائيل. وقبل أيام معدودة من هزيمة الجيش العراقي، أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن سياسته عندما قال إنه «سيقف بجانب صدام في الخندق ذاته حتى النصر». فافترضنا أن الفلسطينيين العرب، جيراننا في الأراضي والذين عرفناهم واحترمناهم، أمثال فيصل الحسيني وساري نسيبي وآخرين، سينكرون هذه الادعاءات. وهم على الأقل سيرفضون زعامة عرفات على هؤلاء الفلسطينيين الذين أكدوا لنا وأصدقاؤهم في الغرب، مراراً وتكراراً، أنهم ساروا في سياسة التعايش السلمي مع إسرائيل. بيد أن الواقع جاء مختلفاً. فالفلسطينيون في الأراضي (المحتلة) أظهروا دعماً كبيراً لصدام ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولعرفات. وبرهنوا عن ذلك، عندما التقوا وزير الخارجية بايكر في «أورشليم» في ١٤ آذار حيث ألح عليهم «بالتخلص من منظمة التحرير

الفلسطينية». فأدركنا وجود أيد خفية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تتعاون مع قيادة عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لكن فشل صدام حسين أيقظ الفلسطينيين من أحلامهم. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الأساسية للعداء الذي يضمره الفلسطينيون العرب تجاه إسرائيل، لم تتبدل. وفي الواقع، ساهمت الحرب في تضخيم هذه المواجهات في الأراضي المحتلة، لكن الهزيمة العراقية أقفلت الباب على خيار آخر ظل مفتوحاً أمام الفلسطينيين. وخارج إطار عرض التحدي العراقي، الضائع، للعالم، لاحت في الأفق فرصة عرضها بايكر من أجل إحلال السلام في منطقتنا. بيد أننا لم نصل بعد إلى هذا الإنجاز. فشبح صدام حسين ما زال مهيمناً فوق المنطقة بعد فترة من هزيمته.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فكانت الأمثولة بعد سقوطه واضحة، بالرغم من أنه من الصعب عليهم استيعابها. ولكن ما هي الأمثولة التي استخلصناها نحن في إسرائيل؟

- ٢٧ -

أمثولات إسرائيل:

أحداث وعِبر

شاركنا في الحرب الكويتية بصفتنا مشاهدين، لكننا كنا معنيين بها، وقد خلنا أننا معرضون للخطر. وطلب منا الأميركيون بالطريقة الأكثر تهذيباً، بعدم التدخل في الخطط الأميركية أو الدولية وعدم اتخاذ أية تدابير عدائية إزاء العراق، خشية أن تقضي المشاركة الإسرائيلية على التحالف الأميركي - العربي - الدولي ضد صدام حسين. وقد طمأننا الرئيس بوش ووزير الخارجية بايكر ورئيس الوزراء البريطاني جون مايجور ووزير الخارجية البريطاني هيرد والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، مراراً وتكراراً أن استبعاد إسرائيل عن الحلف المعارض لصدام، لن يعرض مصالح الدولة العبرية وأمنها للخطر. والحقيقة أن هذا التدبير لم يُسعدنا لأننا لم نُلْقِ قطّ مسؤولية الدفاع عن إسرائيل على كاهل قوة أخرى، حتى لو كانت دولة مؤيدة لنا مثل الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، لم تعجبنا الأسباب الضمنية لهذا الطلب الذي قيد حرية تحرك إسرائيل. فعلى الرغم من الأصوات المرضية التي رافقت موافقتنا، لم نشك قط بأن إسرائيل ستتلقى في وقت قصير جداً كشف حساب سيستحق دفعه، ما أن يُطرد صدام من الكويت. وهذا ما حصل بالضبط.

وقد فشل صدام في انتزاع سياسة ربط القضية الفلسطينية بأزمة الخليج من الولايات المتحدة، كثمن لانسحابه من الكويت. لكن حين توقفت الأعمال الحربية، استطاع أعضاء الحلف الدولي الظافرون، بوش ومايجور وميتران ووزراء خارجية الثمانية العرب الذين مثلوا مصر وسوريا والكويت والسعودية وقطر البحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان جعل سياسة ربط تسوية القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي بعملية طرد العراق الناجحة من الكويت في الثالث من

آذار ۱۹۹۱، تحتل قائمة الأولويات. فبعد سبعة أيام، زار بايكر المملكة العربية السعودية، حيث اجتمع بالملك فهد وأمير الكويت ووزراء الخارجية «إعلان دمشق الثمانية»، الذين وافقوا كلهم على النظرية الأميركية القائلة بأن السلام والأمن الإقليمي أمران ضروريان جيدان. وفي الحادي عشر من آذار، زار بايكر القاهرة قبل أن يجتمع معنا للمرة الأولى في القدس. وبدا واضحاً أن الأميركيين صمموا على الإثبات للإسرائيليين والفلسطينيين بأنهم جادون في عملهم وسعيهم للتوصل إلى حل من دون أي تأخير، على الرغم من أن بايكر كان قد ترك انتهاء زيارته إلى القدس في ١١ آذار، انطباعاً لدينا بأنه صديق حازم ومتفهم وودود.

ولا شك أن بايكر فهم سبب قلقنا، إذ لو نجح صدام في استيلائه على نفط الخليج وثروته، لكانت إسرائيل الهدف الأخير لأسلحة دماره الشامل. وقد كان تدمير سلاح الجو الإسرائيلي لمفاعل أوزيراك النووي في حزيران ۱۹۸۱، الخلل الأساسي في خطة صدام الكبرى. لأنه لو تم تشغيل هذا المفاعل، لعظم خطره على إيران خلال حرب الثماني سنوات، وعلى الدول النفطية الخليجية، وإسرائيل، الى حد كان يتطلب اتخاذ تدابير مضادة من النوع الذي يُعتبر «غير وارد».

كنت حاضراً حين ناقشت الحكومة الإسرائيلية مسألة السماح لسلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة المفاعل النووي العراقي وتدميره. وقد تعذبنا كثيراً لاتخاذ هذا القرار إذ علمنا أن العراقيين أوشكوا على تشغيل ذلك المفاعل. لذا، فإن تأجيل التحرك كان لينجم عنه أخطار يصعب تصورها. وكان رئيس الوزراء بيغن متأكداً من الطريقة التي سيحكم فيها العالم على تدبيرنا الأمني الوقائي. لكنه شعر أنه لا يستطيع القبول بالمسؤولية المعنوية القاضية بالسماح للنظام العراقي بالحصول على الوسائل النووية التي قد تسمح له بتحقيق هدفه الواضح والمتمثل في تدمير الدولة اليهودية. وهكذا، استنكر مجلس الأمن ووزارة الخارجية الأميركية، عملنا. فمُنح العراق ضماناً بعدم التدخل في برنامجه النووي. كما تطوعت الحكومة الفرنسية لإعادة بناء ذلك القطاع، وعرضت السعودية دفع التكاليف.

وبعد قصفنا المفاعل النووي، مثلت أمام لجنة مختارة تابعة للبرلمان الأوروبي، في محاولة لشرح ما قمنا به والسبب الذي دفعنا الى ذلك، وتبريرهما. لكن جهودي ذهبت سدى.

وإذا نظرنا الآن الى الوراء، نستطيع أن نرى أن تدمير مصنع أوزيراك النووي مهد السبيل لوضع حد لجهود صدام الرامية إلى السيطرة على النفط الخليجي، والتالي ابتزاز العالم. وليس خطر الحكام الديكتاتوريين المريع الناتج عن حصولهم على أسلحة الدمار الشامل سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو نووية وفرضهم الشروط لعدم استعمالها، سوى أحد الدروس المرعبة التي لقنها إيانا ارتقاء صدام حسين أدراج السلطة وهبوطه. فقد شكل هذا الخطر الكامن، إضافة الى صناعة تلك الأسلحة التي ازدادت سهولة، إضافة الى قلة كلفتها، أحد الأسباب الأساسية لتصميم دول التحالف على تحدي اعتداء صدام.

إلا أن صدام نفسه لم يَعِ ردة الفعل العالمية على أعماله. إذ كان اطلاعه على العلاقات الدولية بدائياً. كما كانت خبرته بالعالم خارج الشرق الأوسط، شبه معدومة. إضافة الى ذلك، فهو يكنُّ للرئيس بوش وللشعب الأميركي احتقاراً فائقاً، معتبراً الجدالات العامة في الولايات المتحدة حول ضرورة خوض الحرب أم لا، مؤشرات ضعف. واعتقد كذلك أن حاجة الرئيس للحصول على موافقة الكونغرس دلت على أنه ليس سيداً في بلاده. ولما شاهد التظاهرات المعارضة للحرب التي نقلتها شبكة التلفزة الأميركية «CNN»، وأصغى الى الجدالات التي لا تنتهي بين الفرقاء المعارضين للحرب والمؤيدين لها، ازداد اقتناعه بأن الأميركيين «ليّنون» وأنهم لا يشكلون أي خطر. وقد ترافق عدم فهمه للإجراءات الديمقراطية مع نقص في جهاز الاستخبارات الذي لم ينقل إليه سوى المعلومات التي أراد أن يسمعها. حتى أنه استمر بالاعتقاد بأن الأميركيين لا يميلون الى شن هجوم بري، على الرغم من بدء الغارات الجوية على المنشآت العسكرية العراقية في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١. وهكذا، أمل بأن يصمد ضد الهجومات الجوية، فيحييه العالم العربي ودول العالم الثالث، تحية بطل وكأنه الضحية التي تجرأت ووقفت في وجه قوة المضطهدين الكفار. لكن الرياح لم تجر كما تشتهي سفنه. فأدت به أخطاؤه في الحساب إلى الهلاك.

وبعد عشر سنوات من هجومنا على مفاعل «أوزيراك» النووي، عدنا لنقيّم وضعنا الأمني. فوجدنا أن صدام لم يعد يشكل الخطر الرئيسي على أنفسنا. لكننا لم نكن واثقين من ذلك في ما يتعلق بالسوريين. وقد فهم وزير الخارجية بايكر هذا الأمر.

وقد قاد الرئيس السوري الأسد بمهارته المعتادة، بلاده الى موقع مركزي في

التحالف العربي المعارض لصدام. وفي الوقت ذاته، احتاجت مصر الى الدبلوماسية السورية لأسباب محلية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى السعوديين. وقد أدركت الحكومة السورية هذا الأمر إدراكاً كاملاً. فأعلمت الجميع عن شروطها للمشاركة في أي مؤتمر إقليمي أو دولي.

وشارك السوريون في الائتلاف الذي تزعمته الولايات المتحدة على مضض. ففي ١١ تشرين الثاني ١٩٩٠، وبعد اجتماع عقده وزراء الخارجية المصري والسعودي والسوري في القاهرة، أدلى الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية بالملاحظة التالية: «تعتقد سوريا أن القوات العربية في التحالف الخليجي يجب أن تتصرف بشكل مستقل، وكما يجب أن يقتصر التنسيق مع الولايات المتحدة والقوات الدولية الأخرى على الحد الأدنى».

وتوضح الموقف السوري إزاء الأزمة ـ والائتلاف ـ بعد خمسة أيام، خلال احتفال حاشد في جامعة دمشق، فشرح مساعد أمين عام حزب البعث، عبد الله الأحمر، بأن القضية الكويتية ليست سوى انحراف عن شغل سوريا الشاغل المتمثل في الصراع العربي ضد الصهاينة، وهو كفاح أمتنا الرئيسي». ويعود سبب مشاركة سوريا في الخليج إلى جانب الأميركيين «لرغبتها بتجنيد القوات العربية ضد الخطر الصهيوني». إذ أن انسحاب العراق من الكويت «سيساعدنا في إعادة توطيد التضامن العربي ضد العدو الصهيوني. كما سيساعدنا في القضاء على عذر الوجود الأميركي والقوات الأجنبية الأخرى في الخليج وضمان رحيلها المبكر».

وأشار وزير الدفاع السوري العماد طلاس أن سوريا سعت، منذ بدء الأزمة الكويتية، إلى «حصر هذه الأخيرة ضمن العائلة العربية ومنع تدويلها». وأضاف أن الرئيس الأسد اجتمع بالرئيس بوش في جنيف، وعادت سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية مع بريطانيا، في هذا الإطار. وأنهى طلاس كلامه بالقول: «تلك كانت خطوات هامة وإيجابية قامت بها سوريا كجزء من الصراع العربي ضد الصهاينة. وهي لم تُتّخذ إلا لخدمة مصلحة الأمة العربية وقضيتها».

ولم تكن تلك، تدابير شاذة ومؤقتة اتخذت في ظروف الحرب الإستثنائية ضد صدام. إذ أن المواقف نفسها بدت واضحة بعد خسارة العراق وصدام حسين العسكرية. واتخذ الموقف المتناقض للعرب الأعضاء في الحلف المعارض لصدام، صفة رسمية خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الثمانية في دمشق في السادس من آذار. فتناقضت لهجة «إعلان دمشق» مع ما قاله وزراء الخارجية

أنفسهم إلى وزير الخارجية الأميركي بايكر في اجتماعهم في الرياض، قبل بضعة أيام. إذ أنهم أبدوا استعدادهم لدعم بحثه عن تسوية سليمة من شأنها أن تحل السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ومع ذلك، حرص السوريون على عدم تجاوز حدود معينة. فهم أرادوا تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة لأنهم لم يعودوا يستطيعون الاعتماد على دعم فوري ومساعدة مباشرة من صديقهم السابق، الاتحاد السوفياتي. لذا، استقبلوا بايكر استقبالاً ودياً وحافلاً، لدى وصوله إلى دمشق في ١٣ آذار. وخلال جلسة دامت أربع ساعات، لم يغلق الأسد أية أبواب، كما أنه لم يرفض فكرة عقد مؤتمر تشارك فيه إسرائيل.

إذن، أصغى الأسد إلى العرض المطروح عليه، إلا أنه لم يبد أية ردة فعل، علماً أن العرض تمثّل في تسوية سلمية يقبلها الطرفان، في إطار مؤتمر دولي ومن دون فرض أية شروط مسبقة.

والواقع أن الإسرائيليين لم ينسوا قط الصيغة التي اقترحها الملك الأردني عبد الله الذي اغتاله مساعدوه العرب في القدس في العام ١٩٥١. فهو كان نبّه إسرائيل والفلسطينيين بأن العرب لا يستطيعون خوض حرب من دون مصر ولا يستطيعون إحلال السلام من دون سوريا. وقد آن الأوان لنذكر نصيحة ذلك الرجل العجوز الحكيم.

إلا أن احتمالات التوصل إلى تسوية إسرائيلية ـ سورية، ظلت تبدو بعيدة، في ربيع العام ١٩٩١. إذ فيما كان بايكر في دمشق، روجت الحكومة السورية بأن لسوريا رأياً صريحاً في ما يتعلق بحل القضية الفلسطينية. فذكرت بأن فلسطين شكلت تاريخياً جزءاً من سوريا.

فهمنا أن ذلك الوضع لم يكن سهلاً أو مفرحاً بالنسبة إلى الفلسطينيين العرب. فصرف الزعماء العرب الأعضاء في الحلف المعارض لصدام، النظر عن عرفات. كما تطرقوا علناً إلى فكرة تشجيع قيام قيادة بديلة للفلسطينيين في الأراضي. كذلك، أوقفت المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى مساعداتها المالية الضخمة إلى منظمة التحرير التي عانت للمرة الأولى في تاريخها، في العام ١٩٩١، من نقص في المال، شأنها شأن العديد من منظمات المواجهة التي أنشأتها المنظمة ومولتها. أما السياسيون الأوروبيون الذين سعوا في

الماضي قبل أزمة الكويت، إلى اقتسام الجبنة مع عرفات، فقد فضلوا عدم الظهور على الساحة.

وواجهو فلسطينيو الأراضي المحتلة هذا الوضع بصعوبة فائقة. إذ أن عدداً صغيراً من المئة ألف فلسطيني الذين علموا في إسرائيل قبل الانتفاضة وحرب الخليج، استطاعوا أن يجدوا عملاً لهم حين وضعت الحرب أوزارها، فالتدابير الأمنية المشددة، وهجرة اليهود السوفيات الضخمة إلى إسرائيل، أغلقت الأبواب في وجه العديد من الفلسطينيين العرب الذين كانوا يقطعون الحدود يومياً إلى إسرائيل حيث لم تواجههم أية مشكلة في البحث عن عمل لهم. وأضيف العدد المتنامي للاجئين الفارين من الكويت ومن الدول الخليجية الأخرى حيث لم يعد مرغوباً بهم، إلى عبء البطالة. لذا، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم في وضع ميؤوس منه، لا سيما وأن الانتفاضة لم تعد فعالة، ولا حتى إعلامياً، بعد تشويه سمعة قيادتهم وتشكيك العديد من العرب والإسرائيليين في صحة قضيتهم. وهكذا، لم يجدوا خياراً آخر سوى الالتفات نحو تسوية سلمية مع إسرائيل.

لكن حرب الخليج الثانية لقّنت الإسرائيليين درساً. فأدركوا أن احتمال إحلال السلام مع الفلسطينيين معدوم ما دام جيرانهم العرب في حالة حرب معهم ويكنون لهم العداء. وقد أكدت صواريخ «سكود» العراقية التي ضربت تل أبيب وحيفا هذه النظرية. إذ ما كادت المدافع تتوقف عن إطلاق نيرانها في الخليج، حتى علمت الاستخبارات الإسرائيلية أن شحنة من صورايخ «سكود» المتطورة، والتي تتميز بمدى أبعد ودقة أكبر من النماذج العراقية، كانت في طريقها إلى سوريا من كوريا الشمالية. إضافة إلى ذلك، أخذ الإسرائيليون بالاعتبار تصرف العسكريين العراقيين القاسي في الكويت، التي كانت جارة العراق العربية الصديقة حتى الثاني من آب ١٩٩٠. لذا، لم نحتج إلى مخلية واسعة لنتصور مصير إسرائيل إذا ما اجتاحتها الجيوش العربية ذات يوم.

وقد دفعت نهاية الحرب المفاجئة وإعادة التقييم الدراماتيكي لعامل «صدام» العراقي، المهتمين بالحرب إلى الاعتراف بأن ثمة فرصة للقيام بخطوة إلى الأمام باتجاه سلام بين العرب والإسرائيليين. لكن وجهة النظر المتفائلة هذه، تميزت في إسرائيل بتخوف من أن تعمد الدول الكبرى والأوروبيون، في استعجالهم للتوصل إلى حل شامل، إلى التخلي عن إسرائيل وتعريضها لأخطار لم تكن مستعدة للقبول بها، أياً كانت الظروف.

فبقي الزعماء الإسرائيليون حذرين على الرغم من توق الإسرائيليين إلى السلام. فما من أمر تغير حولنا في العالم العربي الذي بانت فيه العدائية نفسها والرفض نفسه للاعتراف بإسرائيل والتعامل معها. وحتى فيما درست إسرائيل «اقتراحات السلام» الأميركية، تلقينا تقارير تفيد بتمويل سعودي حديث لمنظمة «حماس» الفلسطينية العربية، وهي المجموعة الأصولية في الأراضي، الأكثر تطرفاً من منظمة التحرير الفلسطينية، والتي رفضت الصلح مع إسرائيل مهما كانت الشروط.

إذن، لم تبتهج إسرائيل حين انتهت الحرب. فقد سادت تمنيات كثيرة تتوق إلى السلام المستقبلي. لكن أحداً لم يشعر بأننا كنا على حافة السلام. وللأسف، لم تؤد زيارة وزير الخارجية الأميركي بايكر إلى المنطقة، إلى تغيرات أساسية في المواقف العربية. إذ بقيت مطالب العرب ـ «وسلامهم المزعوم» ـ على حالها، وهي التالية: انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومنح الحكم الذاتي للفلسطينيين العرب، الذي يؤدي في ما بعد إلى دولة فلسطينية مستقلة، وعقد مؤتمر سلام دولي ترعاه الأمم المتحدة بجعل تلك المطالب رسمية لضمان تطبيقها.

وفي مواجهة تلك المطالب العربية، فرضت إسرائيل خياراتها لتسوية سلمية قائمة على مفاوضات مباشرة مع كل من الحكومات العربية أو في إطار مؤتمر إقليمي، مُرفق بإجراء انتخابات حرة لسلطة فلسطينية تمثيلية في الأراضي. تلك الانتخابات من شأنها أن تأتي بقيادة فلسطينية جديدة تفاوض معها إسرائيل شروط تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأصبحت هذه السياسة الثنائية الصيغة المقبولة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد زيارة بايكر إلى القدس في آذار ١٩٩١، لكن ظهرت مواقع انطلاق تمثلت في المطالب العربية والخيارات الإسرائيلية. ولم تكن تلك المرة الأولى التي عشنا فيها الهوة المستحيلة التي فصلتنا. بل نجحنا في الانتقال من الطريق المسدود إلى السلام في مصر، وبفضل المساعدة الأميركية. صحيح أن الظروف في العام ١٩٩١ كانت مختلفة للغاية، لكن الحاجة إلى كل الأفرقاء كانت كبيرة للغاية، وإلى الوساطة الأميركية أضخم وأضخم من تلك التي برزت في العام ١٩٧٩. وهذه المرة، تمتعنا بالدعم السوفياتي للجهود المبذولة من أجل السلام، والحقيقة أننا

نحتاج إلى التطلع إلى الأمام. لكننا نحتاج كذلك إلى تذكر لأنه جزء أساسي من مستقبلنا.

فقد بدأت قصة السنوات الأربع والعشرين من الجهود المستمرة لتدمير الدولة اليهودية، بحرب بريجنيف ضد إسرائيل في العام ١٩٦٧ وختمتها بحرب صدام الفاشلة في العام ١٩٩١. وقد اضطررنا، خلال تلك السنوات، إلى التغلب على سبع حروب رئيسية، وهي هجومات أعدّت لتدميرنا كدولة مستقلة والقضاء على وضعنا كشعب في دولة خاصة بنا، أي إسرائيل. وقد تعلمنا الكثير بتغلبنا على هذه الهجومات. كما اضطررنا إلى اختبار هذه الثقافة في ربيع ١٩٩١. حيث تبين لنا أننا أصبحنا أسياداً في تحدي الحرب المتكررة وتعيّن علينا الآن مواجهة المستقبل المجهول لسعينا إلى السلام.

من العنف والحقد، من اليهود المتواجهين مع العرب، ومن الإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين والمتصارعين مع المتشددين والمتطرفين، ظهرت بارقة أمل كمنت في أن المزيد من الإسرائيليين والعرب بدأوا يفهمون بأن الطريق إلى السلام تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي كارثة أكيدة، تلك الكارثة التي كادت تحل بنا في كانون الثاني وشباط ١٩٩١.

لقد اضطررنا، على غرار جيراننا العرب، إلى إيجاد رد على لغز التاريخ الغامض. فتساءلنا ما إذا كان يجب أن نُعِدَّ دائماً للحرب إذا أردنا السلام، أم نُعِدَّ للسلام إذا رغبنا فعلاً بالسلام في زماننا. برأيي، أعتقد أنه يمكن التوصل إلى السلام شرط أن نتفادى الوقوع ضحية الأنبياء الكذبة أو «الدهمويين» النظريين، سواء كانوا عرباً أو إسرائيليين. فهذا خيارنا الأخير.

المحتويات

القسم الثالث

الخيار الكروي ٦٥ ـ ٧٩

القسم الرابع

إسرائيل والفلسطينيون العرب



تُظهر هذه المذكرات النظرة الإسرائيلية إلى الأحداث منذ 1967 وحتى العام 1991. كما تُبرز المراوغة الإسرائيلية في تزييف الحقيقة، وحرص الإسرائيليين المصطنع، الكاذب والوقح، على القيم الإنسانية والروح البشرية، فهم إذ يقتلون النساء والأطفال ويهدمون البيوت ويشرِّدون أصحابها، يقفون، بعدها، بكل صفاقة، على أبواب الأمم، يأسفون للضحايا البريئة، معلنين أنه لو لم يتشبث هؤلاء بالبقاء قرب «المخربين» (؟) لما لاقوا هذا المصير. وإذ يعتبرون وقوفهم في وجه الإنكليز وعملياتهم ضدَّهم بطولةً ووطنيةً تستحقّان التبجيل والتسجيل، يرون أن انتفاضة شعبنا الفلسطيني ضدهم لاسترداد أرضه وحقه، تمرُّد وعصيان، وخروج على القانون، يستأهل بسببها أقسى العقوبات أدناها النفي، وأقصاها القتل، وما بينهما التعذيب والتشويه...

